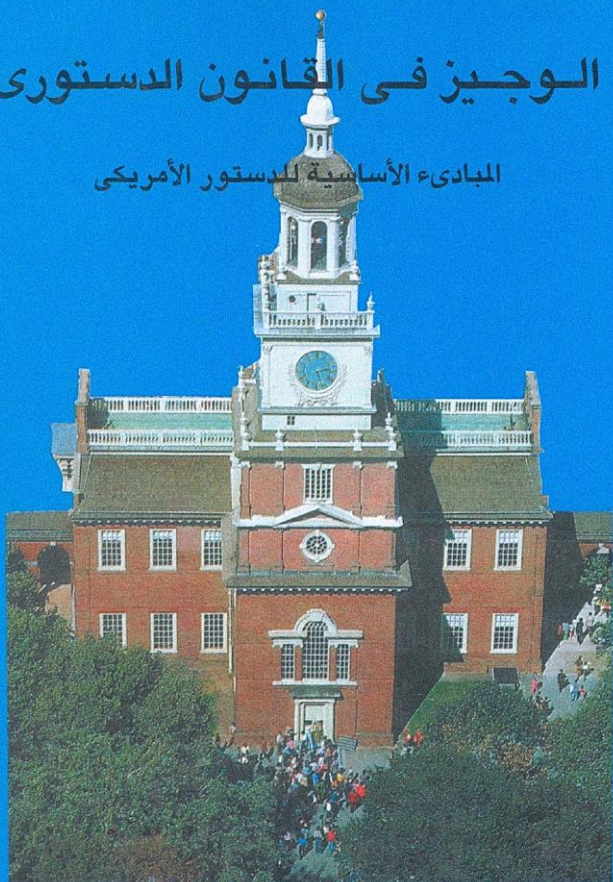


الوجيز فى القانون الدستورى

المبادئ الأساسية للدستور الأمريكى



نالیف : چیروم أ. بارون ترجمة : محمد مصطفى غنیم

س. توماس دینیس مراجعة : هند البقلی

GIFTS OF 2002

U.S.GOVERNMENT

الوجيز فى القانون الدستورى

المبادئ الأساسية للدستور الأمريكى



**Presented by the United States of America as a gift to
the Bibliotheca Alexandrina and the people of Egypt.
October 16, 2002**

صورة الغلاف

المجنى الذى تم فيه التوقيع على الدستور فى فيلادلفيا عام ١٧٨٧

الوجيز فى القانون الدستورى

المبادئ الأساسية للدستور الأمريكى

الطبعة الثانية الإنجليزية

تأليف

س. توماس دينيس

أستاذ القانون

المركز القومى للقانون جامعة جورج واشنطن

جىروم أ. بارون

أستاذ كرسي لايل ت. ألفرسون للقانون

المركز القومى للقانون جامعة جورج واشنطن

ترجمة

محمد مصطفى غنيم

مراجعة

هند البقلى



الناشر

الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية

١٠٨١ كورنيش النيل — جاردن سيتى — القاهرة

CONSTITUTIONAL LAW IN A NUTSHELL, Second Edition, by Jerome A. Barron and C. Thomas Dienes. Copyright © 1991 by West Publishing Company, 610 Opperman Drive, P.O. Box 64526, St. Paul, Minnesota 55164-0526, U.S.A..

ALL RIGHTS RESERVED

ISBN 0-314-80710-1

حقوق النشر

الطبعة العربية الاولى (١٩٩٨): حقوق الطبع والنشر © محفوظة للنشر

الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية

١٠٨١ شارع كورنيش النيل - جاردن سيتي - القاهرة

٣٥٤٥٠٧٩ ت ٣٥٤٠٢٩٥ فاكس

لا يجوز نشر أى جزء من هذا الكتاب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أى نحو أو بأى طريقة سواء أكانت إلكترونية أو ميكانيكية أو خلاف ذلك إلا بموافقة الناشر على هذا كتابة ومضماً

تم صف وإعداد أفلام هذا الكتاب بإدارة الإنتاج بالجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية

Composition and films

by

The Egyptian Society for the Dissemination of Universal Culture and Knowledge
(ESDUCK)

1081 CORNICHE EL NIL, GARDEN CITY, CAIRO

98-960842

342.73

٣٤٢,٧٣

بارون، جيروم أ.

الوجيز فى القانون الدستورى: المبادئ الأساسية للدستور الأمريكى/ تأليف جيروم أ.

بارون، س. توماس دينيس: ترجمة محمد مصطفى غنيم و هند البقلى. - الطبعة الإنجليزية

٢. - القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، [١٩٩٨]

٤٤٠ ص.

Constitutional law in a nutshell

١. الولايات المتحدة - قانون دستورى .

ب. العنوان.

١. دينيس، س. توماس.

تقديم الطبعة الثانية

فى هذه الطبعة الثانية، نواصل سعيينا لتقديم موجز لمبادئ القانون الدستورى المعاصر فى الولايات المتحدة. ففى خلال السنوات الأربع التى انقضت منذ أن نشرت الطبعة الأولى، صارت محكمة رينكويس٢٠، التى كانت آنذاك فى مستهل وجودها، طفلاً مفعماً بالحياة. وتسجل هذه الطبعة بعض أحكامها التى تعد من علامات الطريق، مثل قضية «كروزون»، التى تتناول العمل الإيجابى٢١، وقضية «ويستر» التى تتناول المسألة الشائكة المتعلقة بقضية «رو ضد ويد»، وقضية «كروزان» التى تتناول الحق فى رفض أنظمة إبقاء المريض على قيد الحياة.

ولا تعدو هذه القضايا أن تكون محاولة لبحث بعض المسائل المعقدة المطروحة. ويمكن فهم الاختلاف فى وجهات النظر فى ضوء التغييرات المثيرة التى لحقت بتشكيل أعضاء المحكمة العليا خلال السنوات الأربع الماضية. فقد انضم إلى المحكمة أنطونين سكاليا و أنطونى كنيدي، وهما من المحافظين من ذوى الخبرة المتميزة فى العمل القضائى والأكاديمى، بينما تقاعد لويس باول الذى غالباً ما كان يشغل مقعد الوسط الحاسم فى المحكمة. كما تقاعد هذا العام وليم برينان، زعيم الاتجاه الليبرالى الذى كان متبقياً فى المحكمة. وبينما كنا نستعد لتقديم الكتاب إلى المطبعة، كانت المحكمة تحتفل بتعيين

(٥) جرت العادة فى الولايات المتحدة على أن يسمى تشكيل المحكمة العليا باسم رئيسها. وتتألف المحكمة من تسعة قضاة بينهم قاض أعلى، وتعد جلساتها فى واشنطن - المراجع.

(٥٥) العمل الإيجابى: برنامج يهدف إلى إزالة آثار التمييز السابق فى معاملة بعض الفئات من الأقليات فى الولايات المتحدة، بإعطاء الأسبقية تلك الفئات فى الوظائف - المراجع.

تقديم الطبعة الثانية

خليفته، القاضي الذي لم يتبين اتجاهه بعد ديفيد سوتر من نيوهامشير. وفي إيجاز، فإن ثلاثة من القضاة التسعة الموجودين الآن في المحكمة، لم يكونوا أعضاء بها عندما صدرت الطبعة الأولى في ١٩٨٦.

وتعكس هذه الطبعة الثانية بعض التغييرات التي لحقت بالقانون الدستوري والتي يمكن أن تعزى للتغيير الجوهرى فى تشكيل المحكمة. كما أن هذه التغييرات تعكس ظهور محكمة رينكويسست بطابعها الخاص بها. كان ذلك جلياً فى قضايا عرضنا لها فى هذا المؤلف مثل قضية «موريسون ضد أولسون» التى أيدت دستورية مكتب المدعى الخاص، وقضية «مجلة هاستر ضد فالويل» التى أيدت بالإجماع سلامة التعديل الأول للدستور الذى يضمن حرية الصحافة مهما كانت قاسية فى نقدها.

إن مسيرة القانون الدستوري فى المستقبل بشأن العديد من المسائل المثيرة للجدل فى هذا الميدان المتقلب لا تكون دائماً واضحة. ومن ثم فإننا حاولنا أن نلخص اتجاه القانون الدستوري على أساس ما أصدرته المحكمة من أحكام حتى الآن. ولقد حرصنا، كما هو الحال فى الطبعة السابقة، على أن نكون منصفين بالنسبة للمواقف القضائية المختلفة - ويصفه خاصة تلك القضايا التى قد تكون فيها الأيديولوجية الدستورية عاملاً هاماً. وقد تمسكنا بسرد الأحكام القضائية كما هى، وعرضنا للاتجاهات السائدة ليس على النحو الذى كنا ننبئ أن يكون، ونحن نترك الحكم لقرائنا عما إذا كنا قد نجحنا فى ذلك.

وقد أضفنا هنا وهناك بعض الفقرات الجديدة، ولكن الخطة الأساسية لهذه الطبعة الثانية تتبع الخطة التى انتهجناها فى الطبعة السابقة. وبناءً على اقتراح طلابنا، فقد أدرجنا فى هذه الطبعة نص دستور الولايات المتحدة - وهو المصدر الذى تستند إليه كل أعمالنا.

جيريوم أ. يارون

س. توماس دينيس

واشنطن العاصمة

أكتوبر ١٩٩٠

تقديم الطبعة الأولى

يسعى هذا المؤلف إلى القيام بمهمة ضخمة ألا وهي تقديم ملخص موجز للقانون الدستوري الأمريكي المعاصر. والقانون الدستوري بصفة خاصة ميدان مغمم بالمشاكل. وقد وضع اثنان من رؤساء القضاة في الولايات المتحدة منذ أمد قريب بصماتهما على تشكيلين للمحكمة العليا كان بينهما بعض الاختلاف - وهما محكمة وارين، ومحكمة بيرجر على التوالي. وبينما كنا نستعد لطباعة هذا المؤلف، أعلن عن رئاسة رينكويسست للمحكمة.

وقد حاولنا أن نرسم الاتجاهات الجديدة للمحكمة سواء تعلق الأمر بسلطة المحاكم في النظر في المراجعة القضائية ودستورية القوانين (مثل شرطي المصلحة والصفة وصلاحيية عرض الأمر للمراجعة القضائية)، أم تمثل في الإذعان الجديد للنظام الفيدرالي. وكنا قد اضطلعنا بجهد مماثل في المجالات الخاصة بالإجراءات الواجبة، والقاعدة التي تولدت بمقتضى الفقرة الخاصة بالحماية المتساوية المضافة بالتعديل الرابع عشر للدستور، وهي قاعدة هامة تزداد تعقيداً. وفي مجال التعديل الأول، الخاص بتباعد حرية التعبير وحرية العقيدة، فإننا انتهجنا نهجاً مختلفاً حيث حاولنا أن نتناول هذا التعديل على أساس زمني. كما قمنا بالتعرض لوجهة النظر الضيقة لتفسير ما يدخل في نطاق عمل الولايات.

مقدمة الطبعة الأولى

ولقد ارتأينا أن يكون التعبير عن رأينا موجزاً بأكبر قدر ممكن، وأن نعرض الوضع الراهن للقانون في كل فصول هذا المؤلف بشكل ملئم وعلى نحو واضح بقدر ما نستطيع... والحكم على ما إذا كنا قد حققنا النجاح في ذلك أم لا متروك لكم أيها الدارسون، والأساتذة، والمحامون أملي أن تجدوا في هذا الكتاب موجزاً مفيداً للقانون الدستوري المعاصر.

چيروم. أ. بارون

س. توماس دينيس

واشنطن العاصمة/ يونيو ١٩٨٦

المحتويات

صفحة

٥	تقديم الطبعة الثانية
٧	تقديم الطبعة الأولى
١٧	دستور الولايات المتحدة الأمريكية
٤٥	مقدمة : مبادئ دستورية
٤٩	الجزء الأول : توزيع السلطات
	الفصل الأول — سلطة المحاكم في الرقابة على دستورية القوانين
٤٩	وحدودها
٤٩	أ - أسس الرقابة القضائية على الدستور
٥٠	١) الرقابة على أعمال السلطة الفيدرالية
٥٢	٢) الرقابة على أعمال الولاية
٥٣	ب - أسس الاختصاص القضائي الفيدرالي
٥٣	١) الأسس الدستورية للاختصاص القضائي الفيدرالي
٥٤	٢) أسس الاختصاص القضائي للمحكمة العليا
٥٦	٣) الأشكال التشريعية للرقابة القضائية
٥٧	ج - القيود الدستورية والسياسية على الرقابة القضائية
٥٨	١) القيود الدستورية
٥٨	١) القيد الخاص بالتعديل المادى عشر

المحتويات

٦٢	ب) الشرط الخاص «بالقضية أو النزاع»
٦٣	٢) القيود السياسية
٦٤	د - مبادئ قانونية محددة تحد من الرقابة القضائية على دستورية القوانين
	١) من له الحق في رفع الدعوى الدستورية (مشكلة شرطى المصلحة والصفة في رفع الدعوى):
٦٥	أ - متطلبات دستورية للمركز والمصلحة القانونية
٦٥	ب - الحق القانونى لدافع الضرائب فى الدعوى الدستورية
٧٠	ج - الحق القانونى للمواطن فى الدعوى الدستورية
٧٢	د - حق الغير (الطرف الثالث)
٧٣	٢) متى يمكن إثارة دعوى دستورية؟ مشكلة ميعاد رفع الدعوى:
٧٤	أ - الأحوال التى تكون فيها الدعوى الدستورية فى غير ذى محل
٧٤	ب - الأحوال التى يكون فيها رفع الدعوى الدستورية سابقاً لأوانه
٧٦	٣) ما الذى يمكن رفع الدعوى بشأنه؟ مبدأ الموضوع السياسى.
٧٧	
٨٣	الفصل الثانى : السلطات التشريعية القومية:
٨٣	١ - نطاق سلطة الكونجرس
٨٥	ب - سلطة التجارة
٨٥	١ - إرساء الأسس
٨٧	٢ - استخدام فقرة التجارة لأغراض السلطة البوليسية
٨٩	٣ - تدفق التجارة
٨٩	٤ - مبدأ التظاهر
٩٤	ج - سلطة فرض الضرائب
٩٤	د - سلطة الإنفاق
٩٦	هـ - الحصانات بين الحكومات

المحتويات

١٠١	الفصل الثالث: سلطة الولاية في الفيدرالية الأمريكية :
١٠٢	أ - سلطة الولاية لتنظيم أمور التجارة
١٠٢	(١) طبيعة السلطة
١٠٢	(٢) موضوع التنظيم: مبدأ (كولى)
١٠٣	(٣) النهج الحديث: الموازنة بين المصالح
١٠٤	أ - التفرقة : الغاية، الوسائل، الآثار
١٠٩	ب - أعباء لا داعى لها - موازنة خاصة
١١١	(٤) الولاية كشريكة فى السوق
١١٣	(٥) امتيازات وحصانات خاصة بين الولايات
١١٥	ب - عندما يتحدث الكونجرس
١١٦	(١) حق الشفعة
١١٧	(٢) إضفاء الطابع الشرعى
١١٩	الفصل الرابع: الكونجرس والسلطة التنفيذية:
١٢١	أ - النطاق الداخلى (الدومين الداخلى)
١٢١	(١) صنع السلطة التنفيذية للتشريعات
١٢٣	(٢) حق السلطة التنفيذية فى الاحتجاز
١٢٤	(٣) التفويض والفيئو التشريعى
١٢٧	(٤) التعيين والإقالة
١٣٠	(٥) الفصل بين السلطات بوجه عام
١٣١	ب - النطاق الخارجى (الدومين الخارجى)
١٣١	(١) توزيع سلطة العلاقات الخارجية
١٣٣	(٢) المعاهدات والاتفاقات التى تبرمها السلطة التنفيذية
١٣٤	(٣) توزيع سلطة الحرب
١٣٦	ج - تعزيز مسئولية السلطة التنفيذية

١٣٦	(١) إمتياز السلطة التنفيذية
١٣٨	(٢) حصانة السلطة التنفيذية
١٤١	الجزء الثانى : حقوق وحريات الأفراد
١٤٥	الفصل الخامس : تطبيق القانون أمام المحاكم
١٤٥	أ - القواعد الإجرائية
١٤٧	ب - القواعد الموضوعية
١٤٧	(١) القواعد الموضوعية التقليدية
١٤٨	(١) الظهور المبكر وزوال الإجراء الاقتصادى الواجب
	ب) التنظيم الاقتصادى: القواعد الموضوعية الواجب اتباعها فى
١٥١	الزمن المعاصر
١٥٢	ج) بديل عمليات الإستيلاء
١٥٤	(٢) عودة إلى الإجراء الجوهري الواجب:
١٥٤	الحقوق الشخصية الأساسية
١٥٤	(أ) بوجه عام
١٥٨	ب) الحق فى الخصوصية: منع العمل، الإجهاض واللواط
١٦٧	ج) الحقوق الزوجية والعائلية
١٧٠	د) الحق فى الرعاية والحماية
١٧١	هـ) الحق فى رفض العلاج
١٧٢	و) حقوق أساسية أخرى
١٧٣	ج) الإجراء القانونى الواجب إتباعه من الناحية الشكلية
١٧٣	(١) مصالح الحياة والحرية والملكية
١٧٤	(أ) مصالح الملكية
١٧٦	ب) مصالح الحرية
١٧٩	(٢) ما هو الإجراء القانونى الواجب

المحتويات

١٨٥	الفصل السادس : الحماية المتساوية
١٨٧	أ - الحماية المتساوية التقليدية
١٩١	ب - الحماية المتساوية الحديثة
١٩١	(١) خصائص التصنيف
١٩٥	(أ) الأصول العنصرية والعرقية
٢٠٥	(ب) وضع الأجانب : «التصنيف الذى يشتبه فيه أحياناً»
٢٠٧	(ج) التصنيف وفقاً للجنس - إعادة نظر وسيطة
٢١٤	(د) تصنيف عدم الشرعية : الرقابة المتوسطة
٢١٦	(هـ) قواعد أخرى للتصنيف
٢١٧	(٢) حقوق أساسية :
٢١٨	(أ) السفر بين الولايات
٢٢٠	(ب) الزواج وحياة الأسرة
٢٢١	(ج) التصويت
٢٢٧	(د) الوصول إلى العدالة
٢٣٠	(هـ) حدود الحقوق الأساسية
٢٣٥	الفصل السابع : حرية التعبير
٢٣٥	أ - المبدأ الأساسى
٢٣٥	(١) الأساس المنطقى لحماية الكلام
٢٣٧	(٢) إعادة نظر مذهبية
٢٣٧	(أ) مراقبة المحتوى فى مواجهة أعباء غير مباشرة
٢٣٩	(ب) الغموض والاتساع الزائد
٢٤١	(ج) مبدأ التقييد السابق
٢٤٣	(٢) مبدأ الخطر الواضح والحال
٢٤٦	(٤) سلوك رمزى

المحتويات

٢٥١	٥	حرية التجمع والعقيدة
٢٥١	(أ)	مصدر الحق
٢٥٢	(ب)	عضوية الاتحادات وعملها
٢٥٤	(ج)	تسجيل المجموعة والإفصاح
٢٥٥	(د)	المنافع العامة والاستخدام الحكومي
٢٥٩	(هـ)	الحق في الكلام - القهرى
٢٦٢	ب -	المبادئ المطبقة
٢٦٢	(١)	التعبير في المنبر المحلى
	(أ)	مراقبة محتوى الكلام، اللغة التحريضية والاستفزازية
٢٦٣		والعدوانية
٢٦٧	(ب)	دخول الممتلكات العامة
٢٧٤	(ج)	دخول الممتلكات الخاصة
	(د)	الترخيص والإجازات والأوامر القضائية المؤقتة بالامتناع
٢٧٦		عن القيام بعمل معين
٢٧٨	(٢)	الكلام التجارى
٢٨٣	(٣)	الغذف والخصوصية
٢٨٣	(أ)	بزوغ القانون العام للغذف
٢٨٥	(ب)	القانون العام المعاصر للغذف
٢٨٨	(ج)	تعريف الشخصية العامة المدعية
٢٨٩	(د)	القانون العام للخصوصية
٢٩٢	(٤)	الفحش وعدم الاحتشام
٣٠٠	(٥)	حرية الصحافة
٣٠٠	(١٠)	جمع الأخبار
٣٠٥	(ب)	وصول الجمهور إلى وسائل الإعلام
٣٠٨	(٦)	الكلام في العملية الانتخابية

المحتويات

٣١٧	الفصل الثامن : حرية الدين
٣١٨	أ - فقرة التأسيس
٣١٩	(١) الدعم العام للدين
٣٢٥	(٢) الدين في المدارس
٣٢٨	(٣) التأسيس خارج المدارس
٣٣١	ب - الممارسة الحرة للدين
٣٤١	الفصل التاسع : عمل الولاية
٣٤١	(أ) مقدمة
٣٤٢	(ب) الإطار العام للمبادئ التي تحكم تصرف الولاية
٣٤٤	(ج) اكتشاف عمل الولاية
٣٤٥	(١) الوظائف العامة
٣٤٧	(٢) مشاركة مهمة / مساهمة مشتركة
٣٤٩	(٣) التشجيع والترخيص والإقرار
	الفصل العاشر : تشريعات الكونجرس لدعم الحقوق المدنية
٣٥٥	والحريات
٣٥٥	(أ) مصادر سلطة الكونجرس
٣٥٦	(ب) تنفيذ التعديل الثالث عشر
٣٥٨	(ج) تنفيذ التعديل الرابع عشر
٣٥٨	(١) سلطات الكونجرس العلاجية
٣٥٩	(٢) سلطات الكونجرس الأساسية
٣٦٢	(٣) الوصول إلى السلوك الشخصي
٣٦٣	(د) تنفيذ التعديل الخامس عشر
٣٦٧	قائمة القضايا

دستور الولايات المتحدة الأمريكية

١٧٨٧

مقدمة

نحن شعب الولايات المتحدة ، لى نؤلف اتحاداً أكثر رسوخاً، ولكى نقيم العدالة، ونضمن الاستقرار الداخلى، ونضع أسس الدفاع المشترك، ونزيد من الرفاهية العامة، ونصون نعمة الحرية لأنفسنا وللأجيال القادمة، نضع هذا الدستور للولايات المتحدة الأمريكية.

المادة الأولى

الفقرة الأولى. تخول جميع السلطات التشريعية التى يقرها هذا الدستور لكونجرس الولايات المتحدة، ويتألف من مجلسين: أحدهما للشيوخ والآخر للنواب.

الفقرة الثانية. (١) يتشكل مجلس النواب من أعضاء يتم انتخابهم كل عامين من قبل الشعب فى الولايات المختلفة، وتكون للناخبين فى كل ولاية المؤهلات التى يجب توافرها فى ناخبى أكبر المجلسين التشريعيين فى البلاد.

(٢) ولا يجوز لأى شخص أن يصبح عضواً فى مجلس النواب ما لم يكن قد بلغ سن الخامسة والعشرين، وما لم يكن مواطناً أمريكياً منذ سبع سنوات على الأقل، وما لم يكن فى وقت انتخابه مقيماً فى الولاية التى سيتم انتخابه فيها.

دستور الولايات المتحدة الأمريكية

(٣) يتحدد عدد النواب وقيمة الضرائب المباشرة بين الولايات التي تدخل ضمن هذا الاتحاد حسب نسبة عدد سكان كل ولاية، الذي يتحدد بدوره بإضافة نسبة ثلاثة أخماس عدد جميع سكان الولاية إلى العدد الإجمالي للأشخاص الأحرار، بما في ذلك الأشخاص المرتبطون بتأدية خدمة تستغرق عدداً معيناً من السنين، وبعد استثناء الهنود الذين لا تفرض عليهم أية ضرائب. هذا وسيتم التعداد الفعلي للسكان في غضون ثلاث سنوات من عقد الاجتماع الأول لكونجرس الولايات المتحدة، ثم كل عشر سنوات بعد ذلك، وذلك بالطريقة التي يحددها القانون. ويجب ألا يزيد عدد النواب عن نائب لكل ثلاثين ألف نسمة، مع مراعاة أن يكون لكل ولاية نائب واحد على الأقل. وحتى يتم حصر عدد السكان، فإن ولاية نيويورك لها الحق في انتخاب ثلاثة نواب، وثمانية لولاية ماساشوسيتس، ونائب واحد لولاية رود آيلاند ومزارع بروفيدنس، وخمسة لولاية كونتيكت، وستة لولاية نيويورك، وأربعة لولاية نيو جيرسي، وثمانية لولاية بنسلفانيا، ونائب واحد لولاية ديلاوير، وستة لولاية ماريلاند، وعشرة لولاية فرجينيا، وخمسة نواب لكل من ولايتي نورث كارولينا وساوث كارولينا، وثلاثة نواب لولاية جورجيا.

(٤) وإذا حدث فراغ في تمثيل أي ولاية، فإن على السلطة التنفيذية فيها عندئذ أن تعلن رسمياً عن إجراء انتخابات ملء هذا الفراغ.

(٥) ويتولى مجلس النواب انتخاب رئيسه وأعضاء مكتبه الآخرين، ويكون لمجلس النواب وحده سلطة توجيه الاتهام.

الفقرة الثالثة. (١) يتألف مجلس شيوخ الولايات المتحدة من عضوين عن كل ولاية يتم انتخابهما بواسطة المجلس التشريعي في الولاية لمدة ست سنوات، على أن يكون لكل عضو بمجلس الشيوخ صوت واحد فقط.

(٢) يقسم أعضاء مجلس الشيوخ مباشرة عقب اجتماعهم نتيجة لأول انتخابات إلى ثلاث فئات متساوية بقر الإمكان. وتخلو مقاعد الفئة الأولى من الشيوخ بعد انتهاء العام الثاني، وتخلو مقاعد الفئة الثانية بعد انتهاء العام الرابع، وتخلو مقاعد الفئة الثالثة مع نهاية العام السادس، وبذلك يمكن انتخاب ثلث أعضاء مجلس الشيوخ كل سنتين، وإذا خلت بعض مقاعد المجلس بسبب الاستقالة أو لأي سبب آخر، خلال مدة عطلة المجلس

مستور الولايات المتحدة الامريكية

التشريعى لآى ولاية، فإن الرئيس التنفيذى يقوم عندئذ بإجراء تعيينات مؤقتة حتى يمين موعد الاجتماع التالى للمجلس التشريعى الذى يتولى مهمة شغل هذه المقاعد الشاغرة.

(٢) لا يجوز لآى شخص أن يصبح عضواً بمجلس الشيوخ ما لم يكن قد بلغ سن الثلاثين، وما لم يكن مواطناً أمريكياً لمدة تسع سنوات على الأقل، وما لم يكن فى وقت انتخابه مقيماً فى الولاية التى سيتم اختياره عنها.

(٤) ويصبح نائب رئيس الولايات المتحدة رئيساً لمجلس الشيوخ، غير أنه لا يحق له الإدلاء بصوته إلا فى حالة انقسام المجلس إلى قسمين متساويين.

(٥) ويتولى مجلس الشيوخ اختيار موظفيه الآخرين، وينتخب رئيساً مؤقتاً له فى حالة غياب نائب الرئيس، أو عندما يتولى نائب الرئيس منصب رئيس الولايات المتحدة.

(٦) لمجلس الشيوخ وحده سلطة إجراء المحاكمات البرلمانية. وعندما ينعقد المجلس لهذا الغرض، يجب على جميع أعضائه أن يؤنوا اليمين أو يعيدوا تأكيد قسمهم. وفى حالة ما إذا كانت المحاكمة لرئيس الولايات المتحدة، فإن رئيس القضاة هو الذى يتولى رئاسة مجلس الشيوخ، ولا يصدر حكم على أى شخص دون موافقة ثلثي الأعضاء الحاضرين.

(٧) لا تتعدى الأحكام الصادرة فى قضايا المحاكمات البرلمانية أكثر من التنحية من الوظيفة، والحرمان من تولى أو تقلد أى منصب آخر فى حكومة الولايات المتحدة يتطلب الشرف والثقة أو يجلب منفعة: غير أن المسئول المدان يكون كذلك عرضة للاتهام الجنائى ويمكن إقامة الدعوى ضده ومحاكمته ومعاقبته طبقاً للقانون.

الفقرة الرابعة. (١) يحدد المجلس التشريعى فى كل ولاية مواعيد وأماكن وطريقة إجراء الانتخابات لمجلس الشيوخ والنواب. بيد أنه فى استطاعة الكونجرس فى أى وقت أن يضع هذه الإجراءات أو يغيرها بقانون، فيما عدا ما يتعلق بإمكان اختيار أعضاء مجلس الشيوخ.

(٢) يجتمع الكونجرس مرة على الأقل كل عام، وذلك فى يوم الاثنين الأول من شهر ديسمبر، ما لم يحدد الكونجرس بقانون يوماً آخر.

الفقرة الخامسة. (١) يكون كل مجلس حكماً فى انتخابات أعضائه،

دستور الولايات المتحدة الأمريكية

وتتأجها، والشروط اللازم توافرها فيهم، وتؤلف أغلبية الأعضاء في أى المجلسين النصاب القانونى الذى يمكن المجلس من تصريف شؤنه؛ غير أنه يمكن لعدد أقل أن يؤجل الجلسة من يوم إلى آخر، وتكون لكل من المجلسين سلطة إجبار الأعضاء الغائبين على الحضور بالطريقة التى يراها وطبقاً للعقوبات التى قد يحددها.

(٢) ويتولى كل مجلس وضع لائحته، وفرض العقوبات على أعضائه لإخلالهم بالنظام، كما يمكنه بموافقة ثلثي الأعضاء طرد عضو من أعضاء المجلس.

(٣) ويقوم كل من المجلسين بتسجيل أعماله فى مضبطة رسمية، كما يقوم من وقت لآخر بنشر هذه الأعمال بعد استبعاد الأجزاء التى يرى أنها تتطلب السرية. كما يجب أن تسجل نتيجة اقتراح كل من الأعضاء على أية مسألة، سواء بالموافقة أو الرفض، فى المضبطة الرسمية إذا رغب فى ذلك خمس عدد الأعضاء الحاضرين.

(٤) ولا يحق لأى من المجلسين خلال انعقاد دورة الكونجرس ونون موافقة المجلس الآخر أن يؤجل جلساته لأكثر من ثلاثة أيام، أو ينقلها إلى أى مكان آخر خلاف المكان الذى اعتاد أن يعقد فيه المجلسان.

الفقرة السادسة. (١) يتلقى الشيوخ والنواب مكافأة عن خدماتهم يحددها القانون، وتنفذ من خزانة الولايات المتحدة؛ ويتمتعون بالحصانة من القبض عليهم إلا فى حالات الضيافة أو ارتكاب جناية، أو الإخلال بالأمن، وذلك فى أثناء حضورهم دورة المجلس الذى ينتمون إليه، وفى أثناء ذهابهم إليه ويعودتهم منه؛ كما لا يجوز استجوابهم فى أى مكان آخر فيما يتعلق بالخطب أو المناقشات التى تنور فى أى من المجلسين.

(٢) كما لا يجوز أن يعين أى عضو بمجلس الشيوخ أو النواب فى أية وظيفة مدنية تابعة لسلطة الولايات المتحدة خلال فترة انتخابه والتى تكون قد استحدثت أو زاد راتبها أثناء هذه الفترة؛ ولا يجوز لأى شخص يتولى منصباً فى حكومة الولايات المتحدة أن يصبح عضواً فى أى من مجلسي الكونجرس فى أثناء استمراره فى منصبه.

الفقرة السابعة. (١) جميع مشروعات القوانين الخاصة بزيادة الدخل يجب أن تعرض أولاً فى مجلس النواب؛ غير أنه يمكن لمجلس الشيوخ أن يقترح أو يوافق على إدخال تعديلات، كما هو الحال فى مشروعات القوانين الأخرى.

دستور الولايات المتحدة الأمريكية

(٢) كل مشروع قانون يحصل على موافقة مجلس النواب والشييوخ يجب، قبل أن يصبح قانوناً، أن يعرض على رئيس الولايات المتحدة؛ فإذا وافق عليه وقعه، أما إذا لم يوافق فإنه يتعين إعادته إلى المجلس الذي يكون مشروع القانون قد بدأ منه مرفقاً به اعتراضاته عليه. وعلى أعضاء هذا المجلس تسجيل هذه الاعتراضات تفصيلاً في سجلات المجلس وإعادة النظر في المشروع. وإذا حصل المشروع على موافقة ثلثي أعضاء المجلس فإنه يرسل مرفقاً به الاعتراضات التي سبق تسجيلها إلى المجلس الآخر الذي يتعين عليه إعادة النظر فيه أيضاً، فإذا وافقت عليه أغلبية ثلثي أعضاء هذا المجلس فإنه يصبح قانوناً نافذ المفعول. غير أنه في جميع هذه الحالات تكون أصوات أعضاء كل من المجلسين محددة بنعم أو لا، وتدرج أسماء الأعضاء الموافقين على المشروع والمعارضين له في المضابط الرسمية لكل من المجلسين على حدة. وإذا لم يقر الرئيس بإعادة أى مشروع قانون في غضون عشرة أيام (ما عدا أيام الأحد) بعد عرضه عليه، فإن مشروع القانون هذا يصبح قانوناً كما لو أن الرئيس قد وقعه ما لم يتسبب الكونجرس عن طريق تأجيل جلساته في منع إعادة مشروع القانون، إذ أنه في هذه الحالة لا يصبح المشروع قانوناً.

(٣) يجب أن يعرض على رئيس الولايات المتحدة أى أمر أو قرار أو اقتراح تكون موافقة مجلس النواب والشييوخ عليه لازمة (ما عدا المسائل المتعلقة بتأجيل الجلسات أو فضها). وقبل أن يصبح هذا الأمر أو القرار أو الاقتراح نافذاً يجب أن يحصل على موافقة الرئيس؛ وفي حالة عدم موافقته يجب أن يعاد إقراره بواسطة أغلبية ثلثي أعضاء كل من مجلس الشييوخ ومجلس النواب طبقاً للقواعد والإجراءات المنصوص عليها بالنسبة لمشروعات القوانين.

الفقرة الثامنة. (١) يتمتع الكونجرس بسلطة فرض وتحصيل الضرائب والرسوم والعوائد والمكوس لتسديد الدين، وإقامة الدفاع المشترك، وتحقيق الرفاهية العامة للولايات المتحدة مع مراعاة أن تكون جميع العوائد والرسوم والمكوس موحدة في جميع أنحاء الولايات المتحدة؛

(٢) والكونجرس سلطة اقتراض الأموال لحساب الولايات المتحدة؛

(٣) وتنظيم التجارة مع الدول الأجنبية، وبين شتى الولايات، ومع قبائل الهنود؛

مستور الولايات المتحدة الأمريكية

- (٤) ووضع قاعدة موحدة لمنع الجنسية، وقوانين موحدة لموضوع الإفلاس في جميع أنحاء الولايات المتحدة؛
- (٥) وسك النقود، وتحديد قيمتها بالنسبة للعملات الأجنبية، وتحديد وحدة القياس للموازين والمكاييل؛
- (٦) وفرض العقوبات على تزيف الأوراق المالية والعملية المعدنية المتداولة في الولايات المتحدة؛
- (٧) وإنشاء مكاتب للبريد وكذا الطرق المستخدمة في نقل البريد؛
- (٨) والعمل على تقدم العلوم والفنون النافعة، عن طريق ضمان الحق المطلق لمدة محددة للمؤلفين والمخترعين في كتاباتهم واكتشافاتهم؛
- (٩) وإنشاء المحاكم ذات الدرجات الأدنى من المحكمة العليا؛
- (١٠) وتوصيف ومعاينة أعمال القرصنة والجرائم الكبرى التي ترتكب في أعالي البحار والاعتداء على القانون الدولي؛
- (١١) وإعلان الحرب، ومنح التفويضات بالثأر والاستيلاء على الغنائم، ووضع القواعد الخاصة بالغنائم المستولى عليها في البر والبحر؛
- (١٢) وحشد وتدعيم الجيوش، غير أنه لا يجوز أن تمتد أي اعتمادات مالية لهذا الغرض لأكثر من عامين؛
- (١٣) وبناء أسطول بحري وتدعيمه؛
- (١٤) ووضع القواعد للحكومة وتنظيم القوات البرية والبحرية؛
- (١٥) ووضع قواعد استدعاء الميليشيا لتنفيذ قوانين الاتحاد، وقمع أعمال التمرد ومقاومة الغزو؛
- (١٦) والعمل على تنظيم وتسليح وتدريب قوات الميليشيا، والسيطرة على جزء منها لاستخدامه في خدمة الولايات المتحدة، والاحتفاظ للولايات بحق تعيين الضباط وسلطة تدريب الميليشيا طبقاً للنظم التي يضعها الكونجرس؛
- (١٧) وللكونجرس الحق في ممارسة السلطة التشريعية المطلقة في جميع الحالات أيأ كانت في المنطقة (التي لا تزيد مساحتها عن عشرة أميال مربعة) التي تحدد كمقر

دستور الولايات المتحدة الأمريكية

لحكومة الولايات المتحدة عن طريق تنازل ولايات معينة وقبول الكونجرس وممارسة مثل هذه السلطة في جميع الأماكن التي تشتريها بعد موافقة المجلس التشريعي للولاية التي تقع فيها هذه الأماكن لفرض بناء القلاع، ومستودعات الأسلحة، والترسانات، وأحواض السفن، والمباني الأخرى اللازمة؛

(١٨) وضع جميع القوانين التي تكون ضرورية وملزمة للقيام بتنفيذ السلطات المشار إليها، وجميع السلطات الأخرى التي يخولها هذا الدستور لحكومة الولايات المتحدة، أو لأي إدارة أو موظف تابع لها.

الفقرة التاسعة. (١) لا يجوز للكونجرس قبل العام الثامن بعد الألف والثمانمائة أن يحظر هجرة أو إحضار الأشخاص الذين تعتقد أي ولاية من الولايات القائمة الآن أنه من المناسب دخولهم إليها، غير أنه يجوز فرض ضريبة على هذا النوع من الإحضار لا تزيد على عشرة دولارات لكل شخص.

(٢) كما لا يجوز للكونجرس أن يوقف حق الحصول على أمر بالمثل أمام القضاء إلا عندما تقتضى السلامة العامة ذلك في حالات التمرد أو الفزق.

(٣) لا يجوز إصدار أي قانون بالتجريد من الحقوق المدنية بدون محاكمة، أو سن قانون باثر رجعي.

(٤) ولا تفرض أية ضريبة على الأشخاص أو أية ضريبة أخرى مباشرة ما لم تكن متناسبة مع التعداد أو الإحصاء الذي سبقت الإشارة إلى وجوب إجرائه.

(٥) ولا يجوز فرض أية ضريبة أو رسوم على السلع المصدرة من أية ولاية.

(٦) ولا تمنح أية أفضلية عن طريق تنظيم التجارة أو الدخل لموانئ إحدى الولايات على موانئ ولاية أخرى. كما لا يجوز إجبار السفن المتجهة لإحدى الولايات أو الخارجة منها على الدخول إلى ولاية أخرى أو الخروج منها أو دفع رسوم لها.

(٧) كما لا يجوز سحب أية أموال من الخزانة إلا بناء على اعتمادات ينص عليها القانون، وينشر من وقت لآخر وبصورة منتظمة تقرير رسمي وبيان بإيرادات ومدفوعات جميع الأموال العامة.

(٨) ولا تقوم الولايات المتحدة بمنح أي لقب من ألقاب الشرف والنبالة: ولا يجوز

نستور الولايات المتحدة الأمريكية

لاى شخص يعمل فى خدمة الولايات المتحدة ويشغل منصباً يدر عائداً أو يتطلب الثقة أن يحصل على أى هدية أو منحة أو ريع أو منصب أو لقب، أياً كان نوعه، من أى ملك أو أمير أو دولة أجنبية دون موافقة الكونجرس.

الفقرة العاشرة. (١) لا يحق لأية ولاية أن تصبح طرفاً فى أية معاهدة أو تحالف أو اتحاد، أو تمنح سلطة الثار أو الاستيلاء على الغنائم، أو تسك نقوداً، أو تصدر سندات حكومية، أو تجعل من أى شىء غير العملات الذهبية والفضية وسيلة لدفع الديون، أو تصدر أى قانون بالإدانة وتوقيع العقاب دون محاكمة، أو أى قانون بأثر رجعى، أو أى قانون يضعف الالتزامات التعاقدية. أو تمنح أى لقب من ألقاب الشرف والنبالة.

(٢) كما لا يجوز لأى ولاية أن تفرض دون موافقة الكونجرس رسوماً أو عوائد على الواردات أو الصادرات غير ما يكون ضرورياً لتنفيذ قوانين التفتيش الخاصة بها، وعلى أن يكون الدخل المتحصل عليه من جميع العوائد والرسوم التى تفرضها أية ولاية على الصادرات والواردات فى خدمة خزانة الولايات المتحدة، وتخضع جميع هذه القوانين لمراجعة وإشراف الكونجرس.

(٣) لا يجوز لأية ولاية أن تفرض، دون موافقة الكونجرس، أى رسوم على الحمولة، أو تحتفظ بقواعد أو سفن حربية فى وقت السلم، أو تدخل طرفاً فى أية اتفاقية أو تعهد مع ولاية أخرى، أو مع دولة أجنبية، أو تشتبك فى حرب، ما لم يكن قد وقع عليها اعتداء بالفرز فعلاً، أو فى حالة وجود خطر وشيك الوقوع ولا يحتمل أى تأخير.

المادة الثانية

الفقرة الأولى. (١) تخول السلطة التنفيذية لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية، الذى يتقلد منصبه لمدة أربع سنوات، ويتم انتخاب الرئيس، وكذا نائبه الذى يتم اختياره للمدة نفسها، على النحو التالى:

(٢) تعين كل ولاية، بالطريقة التى يحددها المجلس التشريعى فيها، عدداً من الناخبين يكون مساوياً للعدد الإجمالى للشيوخ والنواب الذين يحق لهم أن يمثلوا هذه الولاية فى الكونجرس. غير أنه لا يجوز لأى عضو بمجلس الشيوخ أو النواب، أو أى

شخص يشغل منصباً في حكومة الولايات المتحدة يتطلب الثقة أو يدر عليه عائد أن يعين عضواً في الهيئة الانتخابية.

(٣) يجتمع أعضاء الهيئة الانتخابية في الولايات التي يتبعونها، ويمطون أصواتهم بالاقتراع السري لشخصين، أحدهما على الأقل غير مقيم في الولاية نفسها. ثم يقومون بوضع قائمة بأسماء جميع الأشخاص الذين تم التصويت لهم، وعدد الأصوات التي حصل عليها كل منهم، ويوقعون على هذه القائمة ويشهدون بصحتها، ويرسلونها مغلقة ومختومة إلى مقر حكومة الولايات المتحدة، وموجهة إلى رئيس مجلس الشيوخ. ويتولى رئيس مجلس الشيوخ بحضور أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب فتح جميع القوائم وإحصاء عدد الأصوات. ويصبح الشخص الذي يحصل على أكبر عدد من الأصوات رئيساً، إذا كان هذا العدد يمثل أغلبية عدد أعضاء الهيئة الانتخابية المعيّنين. وإذا حصل أكثر من شخص على هذه الأغلبية، وحصل كل منهم على عدد متساوٍ من الأصوات، فإن على مجلس النواب في هذه الحالة أن يختار على الفور واحداً منهم بالاقتراع السري ليكون رئيساً. وإذا لم يحصل أى شخص على الأغلبية، فإن مجلس النواب يقوم بالطريقة نفسها باختيار الرئيس من بين الخمسة الذين حصلوا على أكبر عدد من الأصوات. ولكن عند اختيار الرئيس، تؤخذ الأصوات بالولايات بحيث يكون لممثلي كل ولاية صوت واحد. ويتشكل النصاب القانوني لهذا الغرض من أعضاء يمثلون ثلثي الولايات، ويتاح الحصول على موافقة أغلبية جميع الولايات حتى يتسنى إتمام الاختيار. وفي كل حالة يصبح الشخص الذي يحصل على أكبر عدد من أصوات الهيئة الناجبة، بعد اختيار الرئيس، نائباً للرئيس. وإذا حدث وتساوت الأصوات الممنوحة لشخصين أو أكثر، يتولى مجلس الشيوخ اختيار نائب الرئيس من بينهم عن طريق الاقتراع السري.

(٤) ويحدد الكونجرس موعد اختيار الهيئة الانتخابية، واليوم الذي تدلى فيه بأصواتها على أن يكون ذلك اليوم واحداً في جميع أنحاء الولايات المتحدة.

(٥) ولا يحق لأى شخص، فيما عدا المواطن المولود في الولايات المتحدة أو الشخص الذي يكون قد أصبح مواطناً في وقت الموافقة على هذا الدستور أن يصير مؤهلاً لشغل منصب الرئاسة؛ كما أنه لا يكون صالحاً لهذا المنصب أى شخص لم يبلغ

دستور الولايات المتحدة الأمريكية

من العمر خمسة وثلاثين عاماً، ولم يكن مقيماً لمدة أربعة عشر عاماً داخل الولايات المتحدة.

(٦) وفي حالة تنحية الرئيس من منصبه، أو وفاته، أو استقالته، أو عجزه عن القيام بمهام وأعباء هذا المنصب تنقل هذه المهام والأعباء إلى نائب الرئيس، ويمكن للكونجرس في حالة تنحية، أو وفاة، أو استقالة، أو عجز كل من الرئيس ونائب الرئيس، أن يقرر من الذي يتولى عندئذ منصب الرئيس، ويناءً عليه يضطلع هذا الشخص بأعباء المنصب حتى تزول حالة العجز أو يتم انتخاب رئيس.

(٧) ويحصل الرئيس مقابل خدماته، وفي أوقات محددة، على مكافأة لا تزداد أو تخفض خلال الفترة التي يتم انتخابه لها، ولا يحق له أن يحصل خلال هذه الفترة على أى مرتب آخر من الولايات المتحدة، أو من أى ولاية من ولاياتها.

(٨) وقبل أن يبدأ الرئيس مهام منصبه، فإن عليه أن يؤدى اليمين أو القسم التالى: «أقسم (أو أؤكد) بكل خشوع أننى سأتولى بكل إخلاص القيام بأعباء منصب رئيس الولايات المتحدة، وأننى سأحافظ على دستور الولايات المتحدة، وأحميه وأدافع عنه بكل ما فى وسعى وطاقتى».

الفقرة الثانية. (١) يصبح الرئيس القائد الأعلى لجيش وأسطول الولايات المتحدة، وقوات الميليشيا التابعة للولايات المختلفة عندما تستدعى إلى الخدمة الفعلية للولايات المتحدة. ويمكن للرئيس أن يطلب من كبير المسؤولين فى كل من الإدارات التنفيذية تقديم رأيه كتابة فيما يتعلق بأى موضوع يتصل بالواجبات الخاصة بمنصبه، ويتمتع الرئيس بسلطة إرجاء تنفيذ العقوبة ومنع العفو عن الإساءات التى ترتكب ضد الولايات المتحدة، فيما عدا حالات المحاكمات البرلمانية.

(٢) ويتمتع الرئيس أيضاً، بناء على مشورة وموافقة مجلس الشيوخ، بسلطة عقد المعاهدات، شريطة موافقة ثلثي أعضاء مجلس الشيوخ الحاضرين. وله حق ترشيح، ثم تعيين، بناء على مشورة وموافقة مجلس الشيوخ، السفراء وغيرهم من الوزراء العموميين، والقناصل، وقضاة المحكمة العليا، وجميع موظفى الولايات المتحدة الآخرين الذين لم يرد هنا نص خاص بمناصبهم، والتى من المحتمل إنشاؤها بمقتضى القانون: غير أنه يمكن

دستور الولايات المتحدة الأمريكية

للكونجرس بمقتضى القانون أن يخلو سلطة التعيين بالنسبة للوظائف الأدنى للرئيس وحده، أو للمحاكم، أو لرؤساء الإدارات.

(٢) كما يتمتع الرئيس بسلطة شغل جميع المناصب الشاغرة التي تخلو خلال عطلة مجلس الشيوخ، وذلك من خلال منح تفويضات تنتهى مدتها فى نهاية الدورة التالية للمجلس.

الفقرة الثالثة. يقدم الرئيس للكونجرس من وقت لآخر معلومات عن حالة الاتحاد، كما يمكنه أن يقدم له توصيات بالتدابير التي يعتقد أنها ضرورية ومناسبة؛ وله أن يوجه الدعوة إلى المجلسين أو أيأ منهما إلى الاجتماع فى الحالات غير العادية. ويمكن للرئيس أن يؤجل اجتماعات المجلسين إلى الموعد الذى يراه مناسباً، وذلك فى حالة حدوث خلاف بينهما فيما يتعلق بتأجيل الجلسات؛ ويتولى الرئيس استقبال السفراء وغيرهم من الوزراء العموميين. وعليه أن يحرص على تنفيذ القوانين بأمانة، وتحديد وظائف المسئولين فى جميع الولايات المتحدة.

الفقرة الرابعة. يعزل الرئيس، أو نائبه، أو أى من موظفى الولايات المتحدة المدنيين، من منصبه بعد تقديمه لمحاكمة برلمانية، وثبوت إدانته بارتكاب جريمة خيانة، أو رشوة، أو غيرها من الجنايات والجرائم الكبرى.

المادة الثالثة

الفقرة الأولى. (١) تخول السلطة القضائية فى الولايات المتحدة لمحاكمة عليا واحدة، ولحاكم أدنى حسب ما يراه الكونجرس وينشئه منها من وقت لآخر. ويتولى قضاة كل من المحكمة العليا والمحاكم الأدنى مناصبهم ما دام سلوكهم طيباً، ويتلقون مقابل خدماتهم، وفى أوقات محددة، مكافأة لا تنقص طوال مدة بقائهم فى مناصبهم.

الفقرة الثانية. (١) تمتد السلطة القضائية إلى جميع القضايا، وفقاً للعدل والقانون، والتي تنشأ فى ظل هذا الدستور، كما تمتد إلى قوانين الولايات المتحدة، والمعاهدات التي أبرمت، أو التي ستبرم طبقاً لسلطانها؛ - وكذا إلى جميع القضايا المتعلقة بالسفراء والوزراء العموميين الآخرين، والقناصل؛ - وإلى جميع القضايا التي

مستور الولايات المتحدة الأمريكية

تدخل في اختصاص الاميرالية والبحرية: - وإلى المنازعات التي تكون الولايات المتحدة طرفاً فيها: - وكذا المنازعات بين ولايتين أو أكثر: - وبين ولاية ومواطني ولاية أخرى: - وبين المواطنين من ولايات مختلفة: - وبين المواطنين لنفس الولاية الذين يدعون ملكية أراضي بموجب منح صادرة من ولايات أخرى، وبين ولاية أو مواطنيها ونول أجنبية، أو مواطني نول أجنبية، أو رعايا أجنب.

(٢) وفي جميع القضايا التي تختص بالسفراء والوزراء العموميين والقناصل، وتلك التي تكون إحدى الولايات طرفاً فيها، تكون للمحكمة العليا سلطة الاختصاص القضائي الأصلية. والمحكمة العليا في جميع القضايا الأخرى المشار إليها أنفاً السلطة القضائية الاستثنائية، سواء من ناحية القانون أو الوقائع، مع مراعاة ما قد يضعه الكونجرس من استثناءات أو قواعد.

(٣) ويتم محاكمة جميع الجرائم، فيما عدا قضايا المحاكمات البرلمانية، بواسطة المحلفين؛ على أن تعقد هذه المحاكمات في الولاية التي ترتكب فيها هذه الجرائم؛ غير أنه في حالة ارتكاب الجريمة خارج حدود أية ولاية، تعقد المحاكمة في المكان أو الأمكنة التي يحددها الكونجرس بقانون.

الفقرة الثالثة. (١) تقتصر جريمة الخيانة ضد الولايات المتحدة على شن الحرب ضدها، أو الموالاة لأعدائها، وتقديم المعونة والمساعدة لهم. ولا يجوز إدانة أي شخص بالخيانة إلا بناء على شهادة شاهدين بوقوع الفعل نفسه، أو بناء على الاعتراف في محكمة علنية.

والكونجرس سلطة تقرير عقوبة الخيانة، غير أن الحكم بالإعدام أو مصادرة الحقوق بسبب الإدانة بالخيانة لا يطبق إلا خلال حياة الشخص المحكوم عليه بذلك.

المادة الرابعة

الفقرة الأولى. يجب على كل ولاية أن تمنح السلطة التامة والاعتبار الكامل للقوانين العامة، والسجلات والإجراءات القضائية لاية ولاية أخرى. ويمكن للكونجرس، من خلال القوانين العامة، أن يحدد الطريقة التي تتبع للتحقق والتثبت

دستور الولايات المتحدة الأمريكية

من هذه القوانين والسجلات والإجراءات ومدى فعاليتها.

الفقرة الثانية. (١) لمواطني كل ولاية الحق في جميع الامتيازات والحصانات الممنوحة للمواطنين في جميع الولايات.

(٢) يسلم أى شخص متهم فى أية ولاية بالخيانة، أو بجنائية، أو بناية جريمة أخرى، ويهرب من العدالة، ويتم العثور عليه فى ولاية أخرى إلى السلطة التنفيذية فى الولاية التى هرب منها بناء على طلبها لكى يسلم إلى الولاية التى من اختصاصها الحكم فى الجريمة. (٣) لا يخلى سبيل أى شخص محكوم عليه بالخدمة أو العمل فى إحدى الولايات طبقاً لقوانينها ويتمكن من الهرب إلى ولاية أخرى، بل يسلم إلى الطرف الذى يكون من حقه الحصول على هذه الخدمة أو العمل.

الفقرة الثالثة. (١) للكونجرس أن يوافق على انضمام ولايات أخرى إلى هذا الاتحاد. غير أنه لا يجوز إقامة أو إنشاء ولاية جديدة داخل دائرة اختصاص ولاية أخرى، كما أنه لا يجوز إنشاء أية ولاية عن طريق ضم ولايتين أو أكثر، أو ضم أجزاء من ولايات دون موافقة المجالس التشريعية للولايات المختصة، وكذا موافقة الكونجرس.

(٢) وللكونجرس سلطة تنظيم ووضع جميع القواعد والإجراءات الضرورية الخاصة بالأراضي أو الممتلكات الأخرى التابعة للولايات المتحدة، ويجب ألا يفسر أى شيء فى هذا الدستور على نحو يعمس أى حقوق للولايات المتحدة أو أية ولاية أخرى.

الفقرة الرابعة. تضمن الولايات المتحدة لكل ولاية فى هذا الاتحاد وجود حكومة ذات نظام جمهورى، وتحمى كلاً منها ضد الغزو؛ وتعمل بناء على طلب المجلس التشريعى، أو السلطة التنفيذية (عند تعذر اجتماع المجلس التشريعى) على مقاومة أعمال العنف الداخلية.

المادة الخامسة

للكونجرس أن يقترح إدخال تعديلات على هذا الدستور إذا رأى ثلثا الأعضاء فى كل من المجلسين ضرورة لذلك، وله أن يدعو بناء على طلب المجالس التشريعية فى ثلثي

دستور الولايات المتحدة الأمريكية

عدد الولايات إلى عقد مؤتمر لاقتراح التعديلات التي تصبح قانونية في جميع مقاصدها وأهدافها باعتبارها جزء من هذا الدستور في أي من العاليتين بعد أن تتم الموافقة عليها بواسطة المجالس التشريعية لثلاثة أرباع الولايات، أو بواسطة المؤتمرات في ثلاثة أرباع الولايات وفق ما يراه الكونجرس بالنسبة لأي من هاتين الطريقتين بشرط ألا يكون لأي تعديل يوضع قبل العام الثامن بعد الألف والثمانمائة أي تأثير على البندين الأول والرابع من الفقرة التاسعة من المادة الأولى، وألا تحرم أية ولاية، دون موافقتها، من حقها في المساواة في التصويت في مجلس الشيوخ.

المادة السادسة

(١) تصبح جميع القروض المعقودة والارتباطات المبرمة قبل إقرار هذا الدستور قانونية إزاء الولايات المتحدة بمقتضى هذا الدستور كما هي قانونية طبقاً للاتحاد.
(٢) ويصبح هذا الدستور وقوانين الولايات المتحدة التي تصدر فيما بعد طبقاً له؛ وجميع المعاهدات المبرمة، أو التي ستبرم، تحت سلطة الولايات المتحدة، القانون الأعلى للبلاد؛ ويلتزم بذلك القضاة في كل ولاية، ولا يلتفت إلى ما يكون مخالفاً لهذا في دستور أو قوانين أي ولاية.

(٣) يلتزم الشيوخ والنواب الذين سبقت الإشارة إليهم، وكذا أعضاء المجالس التشريعية للولايات المختلفة، وجميع الموظفين التنفيذيين والقضائيين، سواء في الولايات المتحدة أو في مختلف الولايات، بمقتضى القسم أو توكيده، بتأييد هذا الدستور؛ ولا يجوز أبداً إجراء أي اختبار بيني كشرط لازم للتأهيل لأي منصب أو مسئولية عامة تحت سلطة الولايات المتحدة.

المادة السابعة

يكلّي تصديق تسع ولايات لاعتماد هذا الدستور بين الولايات التي تقره.

تمت الموافقة على هذا الدستور بالإجماع في اجتماع الولايات الذي انعقد في اليوم السابع عشر من شهر سبتمبر من السنة الميلادية ألف وسبعمائة وسبع وثمانين،

دستور الولايات المتحدة الأمريكية

وعلى استقلال الولايات المتحدة الأمريكية الثاني عشر. وقمنا نحن الشهود بتوقيع
أسمائنا على هذه الوثيقة.

جورج واشنطن

الرئيس ومنوب فرجينيا

نيو هامبشاير

نيكولاس جيلمان

ماساشوسيتس

روغوس كنج

كونتيكت

روجر شرمان

نيويورك

وليام صمويل چونسون

ألكساندر هاميلتون

نيوجيرسي

وليام پيترسون

جوناثان ديتون

وليام ليفنجستون

دافيد بريرلي

بنسلفانيا

توماس فيتزسيمون

چاريد إنجرسول

چيمس ويلسن

جوف موريس

بنجامين فرانكلين

توماس ميقلن

روبرت موريس

چورج كلايمر

ديلاوير

ريتشارد باسيت

چاكوب بروم

چورج ريد

جاننج بلفورد الابن

دستور الولايات المتحدة الأمريكية

جون ديكنسون

ماريلاند

دانييل كارول

جيمس ماك هنرى

دان أوف سانت توماس جنيفر

فرجينيا

جيمس ماريسون الابن

جون بلير

نورث كارولينا

هيوبرت وليامسون

وليام بلاونت

ساوث كارولينا

تشارلز بينكنى

جيمس روتلج

بيرس بتلر

تشارلز كوتسورث بينكنى

جورجيا

أبراهام بالدوين

وليام فير

وليام جاكسون - سكرتير

تصديق

المواد المضافة أو المعدلة لدستور الولايات المتحدة الأمريكية والتي اقترحها الكونجرس وصدقت عليها المجالس التشريعية فى الولايات المختلفة بمقتضى المادة الخامسة من الدستور الاصلى.

التعديل الأول (١٧٩١)

لا يجوز للكونجرس أن يصدر أى قانون خاص بإقرار دين من الأديان، أو منع حرية ممارسته؛ أو الحد من حرية الكلام أو الصحافة؛ أو تقييد حق الأفراد فى عقد الاجتماعات السلمية، أو حقهم فى التماس الإنصاف من الحكومة من أى ظلم أو إجحاف.

دستور الولايات المتحدة الأمريكية

التعديل الثاني (١٧٩١)

نظراً لأن وجود ميليشيا منظمة تنظيمياً جيداً يعد من الأمور الضرورية لصون أمن أى دولة حرة، فإنه لا يجوز التعرض لحق الشعب فى اقتناء الأسلحة وحملها.

التعديل الثالث (١٧٩١)

لا يجوز، فى وقت السلم، إيواء أى جندي فى دار دون موافقة صاحبها، كما أنه لا يجوز ذلك فى وقت الحرب إلا بالكيفية التى يحددها القانون.

التعديل الرابع (١٧٩١)

من حق الشعب أن يكون آمناً على أشخاصه ودياره وأوراقه، ومقتنياته ضد أعمال التفتيش والاعتقال بدون سبب قوى. فلا يجوز إصدار أمر باعتقال أى شخص ما لم يكن هناك سبب مرجح مدعم بيمين أو قسم، ويشترط أن يحدد الأمن المكان الذى سيجرى تفتيشه، والأشخاص أو الأشياء المطلوب ضبطها بصفة خاصة.

التعديل الخامس (١٧٩١)

لا يجوز اعتقال أى شخص لاستجوابه فيما يتعلق بجناية أو شائنة إلا بناء على شكوى أو عريضة اتهم بتقديم بها هيئة محلفين كبرى، باستثناء القضايا الحاصلة فى القوات البرية أو البحرية أو فى الميليشيا فى أثناء الخدمة الفعلية فى وقت الحرب أو حالة وجود خطر علم؛ كما أنه لا يجوز أن يعرض أى شخص للاتهام مرتين بسبب الجريمة ذاتها؛ أو أن يجبر أى شخص على أن يكون شاهداً ضد نفسه فى جريمة جنائية، ولا أن يحرم شخص من حقه فى الحياة أو الحرية أو الممتلكات دون اتباع الإجراءات القانونية الأصولية - كما لا يجوز نزع أية ملكية خاصة لاستخدامها فى سبيل المنفعة العامة دون تعويض عادل.

بستور الولايات المتحدة الأمريكية

التعديل السادس (١٧٩١)

للمتهم فى جميع القضايا الجنائية الحق فى محاكمة سريعة وعلنية بواسطة محلفين غير متحيزين من نفس الولاية والمقاطعة التى تكون الجريمة قد وقعت فيها، على أن تكون هذه المقاطعة قد سبق تحديدها قانوناً. كما أنه يجب إبلاغ المتهم بطبيعة وسبب الاتهام، وله أن يواجه شهود الإثبات، وأن يحصل على التسهيلات القانونية لاستدعاء شهود فى صالحه، وأن يستعين بمحاميين للدفاع عنه.

التعديل السابع (١٧٩١)

للمتهم الحق فى المحاكمة بواسطة المحلفين فى الدعاوى المدنية التى تزيد فيها القيمة المتنازع عليها على عشرين دولاراً، ولا يجوز إعادة النظر فى أى واقعة يكون قد تم البت فيها بواسطة المحلفين، أمام أى محكمة من محاكم الولايات المتحدة إلا طبقاً لقواعد القانون العام.

التعديل الثامن (١٧٩١)

لا يجوز المطالبة بدفع كفالات مبالغ فيها، أو فرض غرامات زائدة عن الحد المعقول، أو توقيع عقوبات قاسية وغير مألوفة.

التعديل التاسع (١٧٩١)

أن النص على حقوق معينة فى الدستور لا يجوز أن يفسر على نحو ينكر أو ينتقص من الحقوق الأخرى التى يحتفظ بها الشعب.

التعديل العاشر (١٧٩١)

جميع السلطات التى لم تفوض للولايات المتحدة بمقتضى الدستور، أو لم يحظرها الدستور على الولايات تظل من حق الولايات أو شعبيها.

التعديل الحادى عشر (١٧٩٨)

لا يجوز تفسير السلطة القضائية للولايات المتحدة على نحو يجعلها تتسع لآى دعوى خاصة بالقانون أو العدل بدأها أو رفعها ضد إحدى الولايات مواطنو ولاية أخرى، أو مواطنو أو رعايا دولة أجنبية.

التعديل الثانى عشر (١٨٠٤)

يجتمع أعضاء الهيئة الانتخابية، كل فى ولايته، ويقرعون بنظام الاقتراع السرى لانتخاب كل من الرئيس ونائب الرئيس، على أن يكون أحدهما على الأقل من غير المقيمين فى الولاية نفسها؛ وعلى هؤلاء الناخبين أن يحددوا فى بطاقات الاقتراع اسم الشخص الذى ينتخبونه لمنصب الرئاسة، ويحددوا فى بطاقات مستقلة اسم الشخص الذى ينتخبونه لمنصب نائب الرئيس، ثم تعد قوائم مستقلة بأسماء جميع الأشخاص الذين تم الاقتراع عليهم لمنصب الرئيس، وجميع الأشخاص الذين تم الاقتراع عليهم لمنصب نائب الرئيس، على أن يذكر عدد الأصوات التى حصل عليها كل منهم، ثم يوقعون على هذه القوائم، ويشهدون بصحتها، ويرسلونها مختومة إلى مقر حكومة الولايات المتحدة، وموجهة إلى رئيس مجلس الشيوخ؛ - ويقوم رئيس مجلس الشيوخ، على مشهد من أعضاء مجلس الشيوخ والنواب، بفض هذه القوائم وإجراء إحصاء لعدد الأصوات؛ - ويصبح الشخص الذى يحصل على أكبر عدد من الأصوات لمنصب الرئاسة رئيساً، شريطة أن يمثل هذا العدد أغلبية عدد أعضاء الهيئة الانتخابية؛ وإذا لم يحصل أحد على هذه الأغلبية، يتم فى هذه الحالة اختيار عدد من الأشخاص، لا يتجاوز ثلاثة، من بين من حصلوا على أعلى الأصوات فى قائمة من تم الاقتراع عليهم لمنصب الرئاسة، ويتمين على مجلس النواب أن ينتخب الرئيس من بينهم فى الحال بالاقتراع السرى، على أن تؤخذ الأصوات حسب الولايات عند اختيار الرئيس، وبحيث يكون ممثلى كل ولاية صوت واحد. ويتألف النصاب اللازم لهذا الغرض من عضو أو أعضاء عن ثلثى الولايات. ويشترط الحصول على أغلبية جميع الولايات لإتمام عملية الاختيار. وإذا لم يقم مجلس النواب باختيار الرئيس، عندما يكون من حقه الاختيار، قبل اليوم الرابع من شهر مارس التالى، فإن نائب الرئيس

مستور الولايات المتحدة الأمريكية

يُضطلع بمهام الرئيس، تماماً كما هو الحال عند وفاة الرئيس أو عجزه عن الاضطلاع بواجباته الدستورية. ويصبح الشخص الذى يحصل على أكبر عدد من الأصوات لمنصب نائب الرئيس نائباً للرئيس، وذلك إذا كان هذا العدد يمثل أغلبية عدد الهيئة الانتخابية؛ وفى حالة عدم حصول أى شخص على الأغلبية، يتولى مجلس الشيوخ اختيار نائب الرئيس من بين الشخصين اللذين يكونان قد حصلوا على أكبر عدد من الأصوات فى القائمة، ويتكون النصاب القانوني للزمام لهذا الغرض من ثلثى العدد الإجمالي للشيوخ، ويشترط الحصول على أغلبية هذا العدد الإجمالي لتحقيق هذا الاختيار. غير أنه لا يحق لأى شخص غير مؤهل دستورياً لمنصب الرئاسة أن يكون أهلاً لمنصب نائب رئيس الولايات المتحدة.

التعديل الثالث عشر (١٨٦٥)

الفقرة الأولى. يحظر الرق أو العمل بالإكراه فى الولايات المتحدة، أو فى أى منطقة خاضعة لسلطانها إلا كعقاب عن جريمة يوقع على مقترفها بعد إدانته وفقاً للقانون.

الفقرة الثانية. للكونجرس سلطة تنفيذ هذه المادة من خلال التشريع المناسب.

التعديل الرابع عشر (١٨٦٨)

الفقرة الأولى. جميع الأشخاص الذين يولدون فى الولايات المتحدة أو يتجنسون بجنسيتها ويخضعون لسلطانها يعتبرون مواطنين للولايات المتحدة وللولاية التى يقيمون فيها. ولا يحق لأى ولاية أن تضع أو تنفذ أى قانون من شأنه الانتقاص من المزايا أو الحصانات التى يتمتع بها مواطنو الولايات المتحدة، كما لا يجوز لأى ولاية أن تحرم شخصاً من حقه فى الحياة أو الحرية أو الممتلكات دون تطبيق القانون على الوجه الأكمل؛ ولا يجوز لها أن تحرم أى شخص فى نطاق سلطانها من المساواة فى الحماية أمام القانون.

الفقرة الثانية. يقسم النواب بين الولايات المختلفة طبقاً لعدد سكان كل منها، وذلك بعد إحصاء العدد الإجمالي لسكان كل ولاية باستثناء الهنود الذين لا تفرض عليهم

دستور الولايات المتحدة الأمريكية

ضرائب. بيد أنه إذا أنكر حق الاقتراع في أى انتخاب لاختيار هيئة ناخبة رئيس الولايات المتحدة أو نائبه، أو لاختيار النواب في الكونجرس، أو الموظفين التنفيذيين والقضاة في إحدى الولايات، أو أعضاء المجلس التشريعي لهذه الولاية، على أى من الذكور المقيمين في هذه الولاية، رغم بلوغهم سن الحادية والعشرين، ورغم كونهم مواطنين للولايات المتحدة، أو إذا انتقص هذا الحق بآية كيفية، فيما عدا أن يكون هذا الانتقص بسبب الاشتراك في عصيان، أو أية جريمة أخرى، فإن أساس التمثيل لهذه الولاية سينخفض بنفس النسبة المترتبة على تأثير هذا العدد من المواطنين الذكور على العدد الإجمالي للمواطنين الذكور البالغين من العمر واحداً وعشرين عاماً، في هذه الولاية.

الفقرة الثالثة. لا يجوز أن يصبح أى شخص شيخاً أو نائباً في الكونجرس أو ناخباً للرئيس ونائبه، أو يتقلد أى منصب، مدنى أو عسكري، خاضعاً للولايات المتحدة أو أية ولاية إذا كان سبق له أن أنى اليمين، وتعهده باحترام دستور الولايات المتحدة كعضو في الكونجرس، أو كموظف من موظفي الولايات المتحدة، أو كعضو في أى مجلس تشريعي لولاية ما، أو كموظف تنفيذى أو قضائى في أى ولاية ثم اشترك في تمرد أو عصيان ضد الولايات المتحدة، أو قدم مساعدة أو تسهيلات لأعدائها. غير أنه يمكن للكونجرس، بأغلبية ثلثي الأصوات في كل من المجلسين، أن يصدر عفواً يمحو هذا العيب.

الفقرة الرابعة. لا يجوز التشكيك في شرعية الدين العام للولايات المتحدة الذى أجازته القانون، بما في ذلك الديون التى أنفقت في دفع معاشات وهبات مقابل خدمات قدمت لقمع عصيان أو تمرد. ولا يحق للولايات المتحدة، أو أية ولاية، أن تتحمل أو تقوم بدفع دين أو التزام أنفق في مساعدة تمرد أو عصيان ضد الولايات المتحدة، أو تواجه أى دعوى بشأن فقد عبيد من العبيد أو تحريره إذ أن كل هذه الديون والالتزامات والدعاوى تعتبر باطلة وغير قانونية.

الفقرة الخامسة. تكون للكونجرس سلطة تنفيذ نصوص هذه المادة بإصدار التشريع المناسب.

دستور الولايات المتحدة الأمريكية

التعديل الخامس عشر (١٨٧٠)

الفقرة الأولى. لا يجوز إنكار حق مواطني الولايات المتحدة في التصويت أو الانتقاص منه من قبل الولايات المتحدة أو أى ولاية بسبب العنصر أو اللون أو حالة رق سابقة.

الفقرة الثانية. تكون للكونجرس سلطة تنفيذ هذه المادة بإصدار التشريع المناسب.

التعديل السادس عشر (١٩١٣)

تكون للكونجرس سلطة فرض وتحصيل الضرائب على الدخل، مهما كان مصدره، دون توزيع نسبى بين الولايات المختلفة، وبأن مراعاة لأى إحصاء أو تعداد.

التعديل السابع عشر (١٩١٣)

[١] يتألف مجلس شيوخ الولايات المتحدة من شيخين عن كل ولاية ينتخبهما سكان الولاية لمدة ست سنوات؛ ويكون لكل شيخ صوت واحد . ويجب أن تتوافر فى الناخبين فى كل ولاية الصفات اللازمة لناخبي أكثر الفروع عضوية فى المجلس التشريعى.

[٢] عندما يحدث فراغ فى تمثيل أى ولاية فى مجلس الشيوخ، يتعين على السلطة التنفيذية لهذه الولاية أن تصدر أمراً بإجراء انتخابات لشغل هذه المقاعد الخالية؛ ويحق للمجلس التشريعى لأى ولاية أن يفوض السلطة التنفيذية فى هذه الولاية فى إجراء تعيين مؤقت حتى يملأ سكان الولاية هذه الأماكن الشاغرة عن طريق الانتخابات وفق ما يشير به المجلس التشريعى.

[٣] لا يجوز تفسير هذا التعديل على نحو يؤثر فى انتخابات أو فى مدة عضوية أى شيخ يكون قد تم اختياره قبل أن يصبح هذا التعديل نافذاً باعتباره جزءاً من الدستور.

التعديل الثامن عشر (١٩١٩)

الفقرة الأولى. يحظر، بعد عام من الموافقة على هذه المادة، إنتاج أو بيع أو نقل المشروبات المسكرة أو استيرادها إلى الولايات المتحدة وجميع الأراضي الخاضعة لسلطانها، أو تصديرها منها لاستخدامها كمشروبات.

الفقرة الثانية. تكون للكونجرس ومختلف الولايات السلطة المتساوية لتنفيذ أحكام هذه المادة بواسطة التشريع المناسب.

الفقرة الثالثة. لا تسرى أحكام هذه المادة ما لم تتم الموافقة عليها كتعديل للدستور من قبل المجالس التشريعية للولايات المختلفة، كما نص على ذلك الدستور، خلال سبع سنوات من تاريخ تقديمها للولايات من قبل الكونجرس.

التعديل التاسع عشر (١٩٢٠)

[١] لا يجوز إنكار أو الانتقاص من حق التصويت على مواطن للولايات المتحدة من قبل الولايات المتحدة أو من قبل أية ولاية بسبب كونه ذكراً أو أنثى.

[٢] وتكون للكونجرس سلطة تنفيذ هذه المادة بواسطة التشريع المناسب.

التعديل العشرون (١٩٣٣)

الفقرة الأولى. تنتهي مدة كل من الرئيس ونائب الرئيس في ظهر اليوم العشرين من شهر يناير، وتنتهي مدة كل من الشيوخ والنواب في ظهر اليوم الثالث من شهر يناير من السنوات التي كانت ستنتهي فيها هذه المدة إذا لم تكن قد تمت الموافقة على هذه المادة؛ وتبدأ عندئذ مدد من يخلوونهم.

الفقرة الثانية. يجتمع الكونجرس مرة واحدة على الأقل في كل سنة، ويبدأ هذا الاجتماع في ظهر اليوم الثالث من شهر يناير ما لم يحدد الأعضاء يوماً مختلفاً بواسطة قانون يصدر في هذا الصدد.

الفقرة الثالثة. إذا حدث أن توفي الرئيس المنتخب في الوقت المحدد لبدء مدته، فإن نائب الرئيس المنتخب يصبح رئيساً. إما إذا لم يكن قد تم انتخاب رئيس عند

دستور الولايات المتحدة الأمريكية

حلول الوقت المحدد لبداية مدة رئاسته، أو إذا حدث ما يحول دون تقلد الرئيس المنتخب لمنصبه، يقوم نائب الرئيس المنتخب بأعمال الرئيس إلى أن يستطيع الرئيس تقلد المنصب. وللكونجرس أن يحدد بواسطة التشريع الحالة التي تمنع الرئيس المنتخب أو نائب الرئيس المنتخب من تقلد منصبه، وتعيين من يقوم عندئذ بأعمال الرئيس، أو تحديد الكيفية التي يتم بها اختيار القائم بأعمال الرئيس، وعلى هذا الشخص أن يتصرف طبقاً لما يحدده الكونجرس حتى يحين الوقت الذي يتولى فيه رئيس أو نائب رئيس.

الفقرة الرابعة. للكونجرس أن يحدد بقانون الإجراءات التي تتخذ في حالة وفاة أحد الأشخاص الذين يمكن لمجلس النواب اختيار الرئيس من بينهم حين يصبح حق الاختيار منوطاً به، وفي حالة وفاة أحد الأشخاص الذين يمكن أن يختار مجلس الشيوخ من بينهم نائب الرئيس حين يصبح الاختيار منوطاً به.

الفقرة الخامسة. تسرى الفقرتان الأولى والثانية في اليوم الخامس عشر من شهر أكتوبر الذي يلي الموافقة على هذه المادة.

الفقرة السادسة. لا تسرى أحكام هذه المادة ما لم تتم الموافقة عليها كتعديل للدستور من قبل المجالس التشريعية في ثلاثة أرباع مختلف الولايات في غضون سبع سنوات من تاريخ تقديمها.

التعديل الحادي والعشرون (١٩٣٣)

الفقرة الأولى. يلغى بهذه المادة التعديل الثامن عشر لدستور الولايات المتحدة.

الفقرة الثانية. يحظر نقل مشرويات مسكرة أو استيرادها إلى أية ولاية أو أراض أو ممتلكات تابعة للولايات المتحدة بغرض توزيعها أو استعمالها خلافاً لما تنص عليه قوانينها.

الفقرة الثالثة. لا تسرى أحكام هذه المادة ما لم تتم الموافقة عليها كتعديل للدستور بواسطة مؤتمرات يتم عقدها في الولايات المختلفة وفق ما نص عليه الدستور في غضون سبع سنوات من تاريخ عرضها على الولايات من قبل الكونجرس.

التعديل الثاني والعشرون (١٩٥١)

الفقرة الأولى. لا يجوز انتخاب أى شخص لمنصب الرئاسة لأكثر من مرتين اثنتين، كما لا يجوز انتخاب أى شخص لمنصب الرئاسة يكون قد تولى هذا المنصب أو قام بأعمال الرئيس لأكثر من عامين من مدة كان قد انتخب لها شخص آخر إلا لمدة واحدة. غير أن هذه المادة لا تطبق على أى شخص كان يشغل منصب الرئاسة فى الوقت الذى اقترحها الكونجرس، كما أنها لا تحول دون تولى أى شخص قد يكون شاغلاً لمنصب الرئاسة، أو قائماً بأعمال الرئيس خلال المدة التى تصبح فيها هذه المادة سارية المفعول، منصب الرئيس أو القيام بأعمال الرئيس خلال الفترة الباقية من هذه المدة.

الفقرة الثانية. لا تسرى أحكام هذه المادة ما لم تتم الموافقة عليها كتعديل للدستور من قبل المجالس التشريعية فى ثلاثة أرباع الولايات المختلفة فى غضون سبع سنوات من تاريخ تقديمها إلى الولايات بواسطة الكونجرس.

التعديل الثالث والعشرون (١٩٦١)

الفقرة الأولى. تقوم المقاطعة التى تكون مقر حكومة الولايات المتحدة، بالطريقة التى يحددها الكونجرس، بتعيين:

عدد من أعضاء الهيئة الانتخابية للرئيس ونائب الرئيس يكون مساوياً للعدد الكلى للشيوخ والنواب الذين يحق لهم تمثيلها فى الكونجرس إذا كانت المقاطعة ولاية، غير أنه لا يجوز بحال من الأحوال أن يزيد هذا العدد عن العدد الذى يمثل أقل الولايات سكاناً. ويكون تعيين هؤلاء الأعضاء بالإضافة إلى الأعضاء الذين تعينهم الولاية، ولكنهم يعتبرون، فيما يتعلق بانتخاب الرئيس ونائب الرئيس، ناخبين معينين من قبل ولاية؛ ويجتمعون فى المقاطعة، ويؤدون المهام المنصوص عليها فى التعديل الثانى عشر من الدستور.

الفقرة الثانية. يكون للكونجوس سلطة تنفيذ هذه المادة، من خلال إصدار التشريع المناسب.

التعديل الرابع والعشرون (١٩٦٤)

الفقرة الأولى. لا يجوز للولايات المتحدة أو ولاية أو لاية أن تمنع مواطني الولايات المتحدة أو تنتقص من حقوقهم في التصويت في أية انتخابات أولية أو غيرها لانتخاب الرئيس أو نائب الرئيس، أو انتخاب هيئة ناخبي الرئيس أو نائب الرئيس، أو شيخ أو نائب في الكونجرس بسبب عدم دفع ضريبة الأشخاص أو أية ضريبة أخرى.

الفقرة الثانية. تكون للكونجرس، سلطة تنفيذ هذه المادة بواسطة التشريع المناسب.

التعديل الخامس والعشرون (١٩٦٧)

الفقرة الأولى. يصبح نائب الرئيس رئيساً في حالة تنحية الرئيس عن منصبه، أو وفاته، أو استقالته.

الفقرة الثانية. عندما يخلو منصب نائب الرئيس، يقوم الرئيس بتسمية نائب رئيس يتولى هذا المنصب شريطة أن يحصل على أغلبية الأصوات في مجلس الكونجرس.

الفقرة الثالثة. عندما يرسل الرئيس تصريحاً مكتوباً إلى كل من رئيس مجلس الشيوخ ورئيس مجلس النواب يفيد عجزه عن القيام بسلطات ومهام منصبه يعهد إلى نائب الرئيس بتولى هذه السلطات والمهام بوصفه قائماً بأعمال الرئيس، وذلك إلى أن يرسل إليهما الرئيس بتصريح مكتوب مخالف لذلك.

الفقرة الرابعة. عندما يرسل نائب الرئيس وغالبية كبار الموظفين في الوزارات التنفيذية وغيرها من الهيئات، وفق ما ينص عليه القانون، تصريحاً كتابياً إلى كل من رئيس مجلس الشيوخ ورئيس النواب يعلنون فيه عجز الرئيس عن القيام بأعباء سلطاته ومسئولياته، يتولى نائب الرئيس على الفور سلطات وواجبات الرئاسة بوصفه قائماً بأعمال الرئيس.

ومن ثم، عندما يرسل الرئيس بتصريحه المكتوب إلى رئيس مجلس الشيوخ ورئيس مجلس النواب بعدم وجود أى عجز في شخصه يستأنف سلطاته وواجباته، ما لم يبادر

دستور الولايات المتحدة الأمريكية

نائب الرئيس، أو أغلبية كبار الموظفين في الوزارات التنفيذية أو الهيئات الأخرى مثل الكونجرس، وفق ما ينص عليه القانون، بإرسال تصريح كتابي في غضون أربعة أيام إلى كل من رئيس مجلس الشيوخ ورئيس مجلس النواب يعلنون فيه عجز الرئيس عن القيام بسلطاته ومهام مسؤولياته. وعلى الكونجرس، حينئذ، أن يبت في الأمر بدعوة الأعضاء إلى الاجتماع خلال ثمان وأربعين ساعة، إذا لم يكن في دورة انعقاد. فإذا لم يقرر الكونجرس في غضون واحد وعشرين يوماً من تسلمه التصريح المكتوب، أو في غضون واحد وعشرين يوماً من دعوة الأعضاء إلى الاجتماع، إذا لم يكن المجلس في دورة انعقاد، وبأغلبية ثلثي أعضاء المجلسين، بأن الرئيس عاجز عن ممارسة سلطاته ومسؤولياته، يستمر نائب الرئيس في الاضطلاع بهذه السلطات والمسؤوليات بوصفه قائماً بأعمال الرئيس، وإلا فإن الرئيس يعود إلى ممارسة سلطاته ومسؤولياته.

التعديل السادس والعشرون (١٩٧١)

الفقرة الأولى. لا يجوز للولايات المتحدة أو لاية ولاية أن تنكر أو تنتقص من حق المواطنين الذين في سن الثامنة عشرة وما فوقها في الانتخاب بسبب السن.

الفقرة الثانية. تكون للكونجرس سلطة تنفيذ هذه المادة بواسطة التشريع المناسب.

مقدمة :

مبادئ الدستورية

تنقسم مؤلفات القانون الدستوري بوجه عام إلى جزئين: الجزء الأول منها مخصص لدراسة توزيع السلطات والثاني مخصص لدراسة الحقوق والحريات الفردية. وتستتبع دراسة توزيع السلطات دراسة مبدأين أساسيين للنظام الدستوري الأمريكي، هما مبدأ الفصل بين السلطات ومبدأ تقسيم السلطات.

أما مبدأ «الفصل بين السلطات» فيعني بالعلاقة المتبادلة بين العناصر الثلاثة المكونة للحكومة على المستوى القومي (أو الفيدرالي)، ومن ثم فإن المادة الأولى من الدستور تتناول سلطات الفرع التشريعي للحكومة الفيدرالية، أي الكونجرس. وفي حين توضح المادة الثانية سلطات الهيئة التنفيذية، ترسم المادة الثالثة الخطوط الرئيسية لاختصاص المحاكم الفيدرالية. وبالرغم من أن هذه السلطات منفصلة من الناحية التنظيمية فإن ممارستها كثيراً ما تتداخل فيما بينها، ومن هنا ظهرت الحاجة إلى سمة أخرى حيوية للقانون الدستوري الأمريكي، ألا وهي مبدأ الضوابط والموازات checks and balances . فعلى الرغم من أن الكونجرس يستطيع أن يسن القوانين، فإن الرئيس يستطيع أن يعترض على هذه القوانين. وبالمثل ففي حين أن الرئيس هو المختص بإبرام المعاهدات، فإن مجلس الشيوخ يجب أن يعطي مشورته ثم موافقته حتى تصبح المعاهدات نافذة وسارية المفعول. وبينما تمارس المحاكم الفيدرالية سلطة الرقابة القضائية، فإن الكونجرس

هو الذي يمنع هذه المحاكم هذا الاختصاص كما يراه في حدود المادة الثالثة من الدستور.

ومبدأ الضوابط والموازنات بين السلطات الثلاث ليس مقصوراً على المستوى الفيدرالي إذ يجد هذا المبدأ تطبيقاً في تقسيم السلطة بين الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات. ويتضمن النظام الفيدرالي محاولة لتحقيق وحدة قومية، مع الاحتفاظ بقدر من الحكم الذاتي المحلي لكل ولاية على حدة. فالنظام الفيدرالي يسعى لكي يوفر بنية لحكومة قومية، وأن يكفل في ذات الوقت بعض الحماية للتنوع الإقليمي. ولكن السؤال الملح هو المدى الذي يجب أن توجد فيه القيم الفيدرالية عند توزيع الدستور للسلطات، أو عند الممارسة الفعلية للعمليات السياسية.

ويستقي من المبادئ السابق ذكرها مبدأ آخر يحكم النظام الدستوري الأمريكي، وهو فكرة الحكومة المقيدة، بمعنى أن الحكومة يجب أن تزود بالوسائل اللازمة لكي تعمل بشكل فعال. ومع ذلك تكون سلطاتها مقيدة بحدود معينة على النحو اللازم للحفاظ على الحرية الفردية. فمن العقائد الراسخة للديمقراطية الماديسونية* هو أن تركيز السلطة يشكل تهديداً لاستقلال وحرية الفرد. ومن ثم فإن أهداف النظام الفيدرالي ومبدأ الفصل بين السلطات بالنسبة لعقليات القرن الثامن عشر، عقلية جيفرسون** وماديسون على الأقل، تخدم قضية الحرية وكلاهما يحد من سلطة الحكومة ويوزعها. والواقع أنه لا يجوز منح السلطة المطلقة في النظام الأمريكي لأي من الحكومة القومية أو حكومة الولاية، أو لأي جزء من نظامنا الفيدرالي؛ فالداعدة أنه لا يجوز عند توزيع السلطات القومية ووضع الحدود بينها، منح السلطة التنفيذية والكونجرس والهيئة القضائية الفيدرالية أي سلطة مطلقة.

غير أن الحفاظ على الحرية في النظام الدستوري الأمريكي لا يعتمد بصورة كلية

(هـ) نسبة إلى جيمس ماديسون (١٧٥١ - ١٨٣٦) تولى رئاسة الجمهورية من ١٨٠٩ إلى ١٨١٧ وكان له دور أساسي في إعداد الدستور حتى أنه لقب بلقب الدستور - المراجع.

(هـ) من رؤساء السلطات المتحدة ورائعي الدستور، وهو مؤسس الحزب الذي أصبح فيما بعد الحزب الديمقراطي - المراجع.

على توزيع السلطات الحكومية، فالحكومة المقيدة تجد أساسها كذلك في تحديد حقوق وحرىات الفرد، وهذا الأساس هو محور الارتكاز للجزء الثانى من المنهج الدراسى للقانون الدستورى. وقد تضمن الدستور الأصى بعض الضمانات. فالمادة الأولى الفقرة (٩) على سبيل المثال، تمنع تعليق الأمر بإحضار السجين أمام المحكمة*، إلا فى حالات التمرد والعصيان المسلح. وبالمثل فإن الأمر القضائى بالتجريد من الحقوق المدنية، والقوانين ذات الأثر الرجعى كلها أمور محظورة على الحكومات القومية وحكومات الولايات بمقتضى المادة الأولى الفقرتين (٩) و (١٠). ولكن هذا الضمان كان غير كاف من وجهة نظر الكثير من الديمقراطيين فى القرن التاسع عشر. وقد تولى الكونجرس الأول مهمة وضع مسودة ميثاق الحقوق والتعديلات العشرة الأولى للدستور. وقد استخدم ذلك كتذكرة مستمرة بأن الحكومة الفيدرالية الجديدة يجب دائماً أن تستخدم سلطتها على ضوء هذه الضمانات الأساسية للحرية الفردية. وقد أعيد التأكيد على هذا المبدأ فى معظم التعديلات الستة عشر للدستور (باستثناء التعديل الثامن عشر الخاىس بالحظر). وجدير بالذكر أن من بين التعديلات التى أجريت بعد الحرب الأهلية، كانت التعديلات الثالث عشر، والرابع عشر، والخامس عشر هى الأكثر أهمية فى شأن تقييد سلطة الحكومة لصالح الحرية الفردية. ولكن تجدر الإشارة إلى أن إجراءات تعديل الدستور المنصوص عليها فى المادة الخامسة هى عملية مستمرة يعتبر تطبيقاً لها، تلك المقترحات الحديثة... بشأن اشتراطه أن تكون الميزانية متوازنة**، واقتراح تعديل يحظر تنيس العلم الأمريكى.

(٥) يسمى Great Writ وهو ضمان لعدم اعتقال شخص بعيداً عن الرقابة القضائية - المراجع.

(٥٥) شهدت ميزانية الولايات المتحدة زيادة هائلة ومجزأ كبيراً بعد الحرب العالمية الثانية، فقد بلغت الميزانية فى ١٩٨٢، ٦٩٥ مليار دولار بعد أن كانت ٩٠١ مليار دولار فى سنة ١٩٤٠. ولمزال القضاء على المجزء مدياً تسمى إليه الحكومات المتعاقبة - المراجع.

الجزء الأول

توزيع السلطات

الفصل الأول

سلطة المحاكم في الرقابة على دستورية القوانين وحدودها

١. أسس الرقابة القضائية على الدستور

إن التقاليد المرعية في القانون العام^(٥) والتي يعلمها المحامون وأصحاب النظريات السياسية، والسياسيون الذين وضعوا مسودة الدستور الأمريكي، تجد جنورها في فكرة سمو البرلمان. مع هذا فقد كانت هناك دائماً أصول راسخة في تفكير هؤلاء الرجال، الذين نشلوا على أفكار جون لوك التي مؤداها أن هناك حقوقاً لا يمكن النزول عنها، وأن هناك أعمالاً معينة محظورة القيام بها حتى على الهيئة التشريعية. وبالفعل فقد كتب لورد

(٥) Common Law هو النظام السائد في الدول المتحدة بالإنجليزية ومن بينها الولايات المتحدة. نشأ في إنجلترا في القرنين البسطين، ويسمى بهذا الاسم تمييزاً له عن القواعد المحلية والعرفية. ويعتمد في إقرار المبادئ على الأحكام التي تصدرها المحاكم - المراجع.

كوك في القرن السابع عشر في قضية الدكتور بونهام Dr. Bonham (١٦١٠) ما نصه «أن القانون العام يسمو على القوانين التي يصدرها البرلمان، ويقضى أحياناً بأن هذه القوانين باطلة بطلاناً مطلقاً. وقد أعلن دستور الولايات المتحدة نفسه أنه صادر عن «نحن، الشعب»، وفي هذا تكريس واضح لمفهوم السيادة الشعبية لا السيادة البرلمانية. والإسهام الفريد للولايات المتحدة في النظرية السياسية هو مذهب الرقابة القضائية على دستورية القوانين. وبمقتضى هذا المذهب، فإن للمحاكم سلطة إبطال عمل الحكومة متى كان هذا العمل مخالفاً للدستور. وتمتد هذه الرقابة إلى أفعال الهيئة التنفيذية القومية والكونجرس، كما تمتد إلى أنشطة حكومات الولايات.

١ - الرقابة على أعمال السلطة الفيدرالية

إن الوثيقة الأساسية في حياة مبدأ الرقابة القضائية على دستورية القوانين تكمن في قضية ماربيري ضد ماديسون Marbury v. Madison (١٨٠٣)^(٥). ففي هذه القضية أكد قاضي القضاة مارشال على حقيقة أن الدستور هو التعبير عن الإرادة الشعبية، ومن ثمّ تملقواعده على كل أعمال السلطات الحكومية بما فيها الكونجرس. وهكذا فإن الدستور أعلى درجة من القانون العادي، ومن ثمّ فإن القوانين التي تخالف الدستور تكون لاغية وباطلة.

وفي قضية ماربيري، كانت المادة ١٣ من قانون السلطة القضائية لعام ١٧٨٩ والذي ربما يكون قد صيغ بشكل خاطئ، تعطى اختصاصاً قضائياً أصلياً في بعض الدعاوى للمحكمة العليا للولايات المتحدة مباشرة (أي بدون رفع الدعوى أمام المحاكم الدنيا). وقد حكمت المحكمة العليا بأن ذلك مخالف للمادة الثالثة من الدستور والتي لم تتضمن مثل هذا الاختصاص. ومن ثمّ وينا على استخدام قاعدة التفسير التي تقضى بأن تخصيص

(٥) جرت المادة في الكتابات القانونية الأمريكية على تسمية القضية باسم والمحا واسم الخصم، فبقال قضية فلان ضد فلان، فإذا كانت مرفوعة على الحكومة يقال إنها مرفوعة ضد «الولايات المتحدة أو ضد (كسم الرئيس) وذلك بصفتة، وبواضع من السياق أن مواطنا يدعى ماربيري تنظم للمحكمة العليا التي يرأسها القاضي مارشال من إجراء انتخذه الحكومة ففقت المحكمة بطلانته على أساس أنه مخالف للدستور - المراجع.

شئ بالذكر يفيد استثناء ما عداه، فقد انتهى رأى مارشال إلى أن المادة ١٢ من قانون السلطة القضائية لعام ١٧٨٩ تشكل انتهاكاً للمادة الثالثة من الدستور.

ولكن السؤال الحقيقى هو من الذى يقرر أن قانوناً ما يتناقض مع الدستور؟ وكان الرد على ذلك بالنسبة لمارشال بسيطاً. وهو أنه من اختصاص وواجب الإدارة القضائية بشكل جازم أن تقرر ما هو القانون. فالدستور ليس مجرد نصيحة أخلاقية، وإنما له قوة القانون. بل إن الدستور قانون أساسى. ولكن هل تفسير الدستور مسار لتفسير قانون عادى؟ فالكونجرس قد يصحح تفسيراً قانونياً خاطئاً أعطته المحاكم لقانون عادى (أى صادر عن الكونجرس مثلاً)، ولكن التعديل الدستورى وحده هو الذى يمكن أن يعدل تفسيراً قانونياً للدستور، فضلاً عن أنه يمكن القول بأن تحرير القضاة لأفكار غامضة مثل الحماية المتساوية أو الإجراء الواجب، يعد من قبيل القرار السياسى أو التشريعى أكثر من كونه مجرد تفسير قضائى لقانون عادى .

وفى واقع الامر ليس هناك نص (صریح) فى الدستور الأمريكى يرجع أو يقر مبدأ الرقابة القضائية على دستورية القوانين. ففى حين تعهد المادة الثالثة إلى المحاكم الفيدرالية، «بالسلطة القضائية بما فى ذلك القضايا التى تنشأ بمقتضى الدستور، فإنها لا تحدد فى أى موضع أن هذه السلطة القضائية تشمل حق إبطال أعمال شعبة حكومية مساوية لها (أى للمحاكم). وقد نصت المادة السادسة من الدستور على أن هذا الدستور، وقوانين الولايات المتحدة التى تصدر طبقاً له... تكون هى القانون الأعلى للبلاد، ويكون القضاة فى جميع الولايات ملزمين به، ولا يعتد بئى نص فى دستور أو قوانين أية ولاية يكون مخالفاً لذلك». ولكن هل يرخس النص بهذه الصيغة للمحاكم أن تقرر متى تكون القوانين مطابقة للدستور؟ قد يمكن القول بأن الحكم بأن عملاً ما أو قانوناً ما يتفق مع الدستور، قد حدث فعلاً بواسطة المؤسسات الدستورية التى ينتخبها الشعب، وهى الكونجرس والرئيس، وطبقاً لهذا رأى، تكون المحاكم ملتزمة بقرار السلطة التشريعية بأن القانون دستورى.

ويغض النظر عن الحجج القائمة على أساس النص الدستورى، فإن الإجابة عن التساؤل فيما يتعلق بتحديد الجهة صاحبة الولاية فى تقرير ما إذا كان قانون ما يخالف الدستور، يمكن تناوله من الناحية التاريخية أو الوظيفية. وبالعادة فإن الدليل التاريخى فيما يتعلق بمقصد الذين وضعوا مسودة الدستور غير حاسم، على

الرغم من أنه يبدو أن شكلاً ما للرقابة على دستورية القوانين كان في آنهات واضعاً الدستور. ويمكن أن نتساءل ببساطة ما هي الجهة الأفضل قدرة على الحكم بأن قانوناً ما مطابق للدستور؟ لقد قيل إن المحاكم تمتلك ميزة البعد عن التأثير السياسي فضلاً عن الخبرة لكي تمارس «تفكيراً ثانياً برصانة»، وبالتبعية يمكنها التعبير عن أكثر قيمنا الأساسية. ومن ناحية أخرى، فإن هذا الانعزال المزعوم بالذات يمكن القول بأنه يتناقض مع إضفاء السلطة الأخيرة بشأن تحديد معنى الدستور إلى هيئة غير منتخبة تتألف من تسعة قضاة يشغلون مناصبهم مدى الحياة.

وعلى الرغم من أن قضية ماربري ضد ماديسون قد فسرت أحياناً تفسيراً ضيقاً باعتبارها ترسي مبدأ حماية جهة القضاء نفسها لاختصاصاتها ضد تدخل الكونجرس، إلا أن الأمر لم يكن على هذا النحو دائماً. فعلى العكس من ذلك، قررت المحكمة العليا بإجماع الآراء بأنها تؤيد الافتراض التالي: إن قضية ماربري ضد ماديسون تقرر المبدأ الأساسي وهو أن القضاء الفيدرالي هو السلطة العليا في تفسير الدستور. وأن هذا المبدأ ظل دائماً محترماً في هذه المحكمة وفي البلاد باعتباره سمة دائمة ولا غنى عنها لنظامنا الدستوري (كما جاء في قضية كوبر ضد أرون Cooper v. Aaron, ١٩٥٨). وهكذا تستطيع المحكمة العليا أن تراجع وأن تقضي ببطلان أعمال الرئيس ومستوى الهيئة التنفيذية الآخرين، والكونجرس أيضاً. وبالرغم من أن المحكمة اعترفت في قضية الولايات المتحدة ضد نيكسون United States v. Nixon (١٩٧٤) بحق الهيئة التنفيذية في السرية، فإنها أكدت في الوقت نفسه سلطة القضاء في تقرير الممارسة الصحيحة لهذا الامتياز: «فعلى الرغم من المراعاة التي يجب أن يمنحها كل فرع للفروع الأخرى، فإن السلطة القضائية للولايات المتحدة لا يمكن أن تشاركها فيها الشعبة التنفيذية، أكثر مما يستطيع رئيس الشعبة التنفيذية أن يشارك معه الهيئة القضائية مثلاً في سلطة الفتوة».

٢ - الرقابة على أعمال الولايات

ليست الرقابة القضائية على دستورية القوانين مقصورة على الأعمال والقوانين الفيدرالية. فهي تمتد أيضاً إلى عمل الولايات. وكانت المحكمة العليا منذ عام ١٨١٠

فى قضية *Fletcher v. Peck* ضد بىك قد قضت بأن قانون إحدى الولايات غير دستورى على أساس أن القانون محل الطعن كان قد انتهك «فقرة العقد» فى المادة الأولى فقرة (١٠) من الدستور. وفى قضية *Martin v. Hunter's Lessee* (١٨١٦) أثبتت المحكمة العليا إختصاصها بالرقابة على الحكم بالدستورية الصادر من أعلى محاكم الولاية.

وكانت نقطة الخلاف فى قضية *Martin* ضد مستأجر هانتز هى مدى دستورية الفقرة ٢٥ من قانون الهيئة القضائية لعام ١٧٨٩، والتي منحت المحكمة العليا إختصاصاً قضائياً باعتبارها محكمة استئناف لأحكام المحاكم العليا للولايات، وكان هناك رأى بأن المادة الثالثة يجب أن تفسر بأنها تعطى المحكمة العليا إختصاصاً قضائياً فى شأن الأحكام التى تأتى من المحاكم الدنيا الفيدرالية فقط دون محاكم الولايات^(٥). وفى حكم صار علامة بارزة فى شأن الإختصاص القضائى للمحكمة العليا على محاكم الولايات، رفض القاضي ستورى، متحدثاً باسم المحكمة فى قضية *Martin* هذا الرأى، وقال «إن نوع القضية وليس نوع المحكمة هو الذى يعطى الإختصاص القضائى».

ويعتضى قواعد السيادة الواردة فى المادة السادسة من الدستور، فإن قضاة الولايات ملزمون بتطبيق دستور الولايات المتحدة بغض النظر عن قانون الولاية الذى قد يتعارض معه. وقد فسر هذا النص على أنه يمنح قضاة محاكم الولايات سلطة الرقابة القضائية على دستورية القوانين حتى القوانين الفيدرالية. ويشمل موضوع الإختصاص القضائى للمحكمة العليا فى المادة الثالثة قضايا تنشأ بمقتضى الدستور. ولما كانت محكمة الولاية قد قضت فى المسألة الدستورية أصلاً، فإن المحكمة العليا لديها السلطة لإعادة نظر القضية بطريقة الإختصاص القضائى الاستثنائى.

واقترناً بهذه الحجة القائمة على نص دستورى هو نص المادة الثالثة، أضاف

(٥) فى كل ولاية من الولايات المتحدة الأمريكية توجد محاكم فيدرالية ومحاكم تابعة للولاية، لكل منها إختصاص محدد، إذ تختص الأولى بالقضايا التى لها صلة بمصالح الإتحاد بينما تختص الثانية بالقضايا التى لا ينطبق عليها هذا الوصف - المراجع.

القاضي ستورى تبريراً عملياً يقوم على أساس الحاجة إلى الاتساق في تفسير الدستور الفيدرالى. فالدستور لا ينبغى أن يكون له خمسون معنى مختلفاً في خمسين جهة قضائية مختلفة، وقد ترددت هذه الفرضية فيما بعد على لسان القاضي هولز عندما قال إن الإتحاد لن يكون معرضاً للخطر إذا فقدت المحكمة سلطتها في الرقابة على الدعاوى الفيدرالية، ولكنه سيكون في خطر إذا لم يكن لديه مثل هذه السلطة على الدعاوى الولايات.

ب — أسس الاختصاص القضائي الفيدرالى

١ - الأسس الدستورية للاختصاص القضائي الفيدرالى

أنطت المادة الثالثة من الدستور السلطة القضائية الفيدرالية، إلى محكمة عليا ومحاكم أدنى تابعة لها (وتشمل محاكم الدرجة الأولى ومحاكم الاستئناف، ومحاكم المناطق الفيدرالية) وفقاً لما يقرره الكونجرس. ولم ينص الدستور إلا على وجود المحكمة العليا فقط. وتجدر الإشارة إلى أنه يجب التمييز بين المحاكم المنشأة في ظل المادة الثالثة من المحاكم التى تنشأ بواسطة الكونجرس طبقاً للعادة الأولى من الدستور. فالمحاكم التى تنشأ طبقاً للمادة الثالثة من الدستور يجب أن تؤدى وظائفها في نطاق حدود الاختصاص القضائي المعين بدقة بمقتضى المادة المذكورة. وإذا لم تقع قضية أو نزاع في ولاية واحدة من المحاكم المبينة في المادة الثالثة، فإن الكونجرس لا يستطيع دستورياً أن يعطى المحاكم الفيدرالية الاختصاص القضائي للفصل في النزاع، ويجب في هذه الحالة على المحكمة أن ترفض نظر الدعوى على أساس عدم الاختصاص. وجدير بالإشارة أن المادة الثالثة تحدد المدى النهائي للاختصاص القضائي للمحاكم الفيدرالية في نطاق هذه المادة. ومن الأمثلة الأكثر أهمية في هذا المجال هي تلك القضايا التى تنشأ بمقتضى الدستور، والقوانين، ومعاهدات الولايات المتحدة (مسألة الاختصاص القضائي الفيدرالى) والقضايا التى تشمل مواطنين من ولايات مختلفة (تنوع الاختصاص).

وبناءً عليه، فإن الاختصاص القضائي للمحاكم الفيدرالية بما في ذلك مصدرا

الاختصاص في هذه المحاكم وهما مسألة الاختصاص الفيدرالي وتنوع الاختصاص، مثله مثل السلطة القضائية الفيدرالية ذاتها، يدين بوجوده للدستور. ولكن ممارسة الاختصاص في إطار الحدود التي قررتها المادة الثالثة يرجع على الأقل في مبدئه الشامل لرغبة الكونجرس. فبينما يقدم الدستور الوقود فإن الكونجرس هو الذي يقوم بالتشغيل.

٢ - أسس الاختصاص القضائي للمحكمة العليا

تضول المادة الثالثة الاختصاص القضائي الأصلي للمحكمة العليا في كل القضايا التي تمس السقراء والوزراء العموميين والمستشارين الآخرين، والقضايا التي تكون إحدى الولايات طرفاً فيها. وكما أوضحت قضية ماربري بشكل لا يحصى من الذاكرة، فإن الكونجرس لا يستطيع أن يوسع هذا التحديد للاختصاص الأصلي للمحكمة العليا. غير أن الكونجرس إشتراط أنه يجب ممارسة بعض من هذا الاختصاص القضائي الأصلي بالاشتراك مع محاكم المناطق الفيدرالية (قانون المرافعات الأمريكي القسم ١٢٥١).

وبالإضافة إلى ما تقدم، فإن المادة الثالثة من الدستور تنص على أنه في كل القضايا الأخرى التي تمتد إليها السلطة القضائية الفيدرالية، يجب أن يكون للمحكمة العليا اختصاص استثنائي «مع الاستثناءات ويمقتضى التنظيمات التي يضعها الكونجرس». ووفقاً لشرط «الاستثناءات» هذه، يحق للكونجرس أن يمنح، ويمكن أن يسحب، موضوعات من الاختصاص الاستثنائي للمحكمة العليا. وقد اعتبر أن عدم منح الكونجرس سلطة كاملة في نطاق حدود المادة الثالثة يعتبر استثناءً ضمنيّاً من جانب الكونجرس لمنح سلطة قضائية فيدرالية، وحتى بعد أن يتم منح الاختصاص القضائي الاستثنائي، فإنه يمكن أن يسحب. وهكذا ففي قضية ماك كارديل للحصين McCordle Ex parte (١٨٦٩)، أيدت المحكمة العليا قانوناً للكونجرس يسحب الاختصاص الاستثنائي للمحكمة العليا لإصدار أوامر للمثول أمام القضاء حتى بعد أن كانت القضية قد تمت المرافعة فيها أمام المحكمة العليا. ويثور التساؤل في هذا الصدد عما إذا كان قانون الكونجرس بالإلغاء في قضية ماك كارديل واحداً من

هذه الاستثناءات التي شملتها المادة الثالثة أو كان انتهاكاً غير جائز لبدأ الفصل بين السلطات؟ وقد عدت المحكمة العليا هذا القانون على أنه أحد حالات الاستثناء الواردة بالمادة الثالثة.

كان احتمال الأذى الحاصل من هالك كارل كادراً خطيراً ودائماً معاً، وكانت قضية هالك كارل أساساً لمحاولات متكررة لإضفاء طابع شرعي على تضيق اختصاص المحاكم الفيدرالية بما في ذلك اختصاصات المحكمة العليا، في مجالات مثيرة للجدل مثل سيارات المدارس، والصلاة في المدرسة، والإجهاض، والأمن الداخلي، وإعادة التخصيص (إذا اخترنا بعض الأمثلة الأكثر معاصرة).

غير أن قضية هالك كارل كانت مشوبة بالعيب، فقيمتها السابقة مثلاً أقل إقناعاً مما تبين، وهي لم تغلق كل الطرق إلى اختصاص المحكمة العليا بتوأمير المثل أمام المحكمة، بل أغلقت طريقاً واحداً فقط (كما أثبتت قضية برجر للمحيز Ex parte Yerger (١٨٦٨)). وبالمثل فإن قضية هالك كارل لم تكن لطمة شديدة لوظيفة أساسية للاختصاص القضائي للمحكمة العليا من قبيل سلطة إعادة النظر في القرارات الدستورية لمحاكم الولايات، والتي تحفظ وحدة القانون الفيدرالي. ولما كانت قضية هالك كارل يمكن تفسيرها على أنها تشمل استثناء ثانوياً لأحد اختصاصات المحكمة العليا، أو بشكل أضيق لاستبعاد وسيلة واحدة فقط من وسائل الانتصاف، فإنها يجب ألا تفسر على أنها تؤيد مراجعة جذرية للدرع المعاصر للهيئة القضائية الفيدرالية في النظام الأمريكي. وأيضاً، حتى مع الاعتراف بسلطة واسعة للكونجرس «لاستثناء» موضوعات معينة من اختصاصات السلطة القضائية الفيدرالية، فإن ذلك لم يكن منصباً على وضع قيود دستورية ممكنة على ممارسة تلك السلطة. وعلى سبيل المثال، هل يستطيع الكونجرس انتهاك ضمانات الإجراءات الواجبة بسحب قدرة المحاكم الفيدرالية على إعادة النظر، على مسائل دستورية، في الإدانات الجنائية؟ وهل من الممكن إلغاء ضمانات الحماية المتساوية المجسدة في الإجراءات الواجبة بالتعديل الخامس للدستور بواسطة سحب السلطة من المحاكم الفيدرالية لإصدار الأمر بالعلاجات الوحيدة الفعالة الممكنة الحصول عليها للدفاع عن الحق (مثل السلطة لاشتراط استخدام سيارات مدرسية)؟

وفى إيجاز، فإنه على الرغم من أن ملاحظات القاضى بوجلاس فى قضية شركة جللدين ضد زدانوك (Glidden Co. v. Zdanok) (١٩٦٢) قيلت فى سياق خلاف، فقد كان لها أثر كبير «إن هناك شك خطير فيما إذا كانت قضية ماك كارل يمكن أن تحصل على رأى الأغلبية اليوم». ومن ناحية أخرى، فإن مزيداً من القراء الحرفيين للمادة الثالثة قد يقتنعون بملاحظة القاضى فرانكفورت القاسية بشأن هشاشة الاختصاص القضائى للمحكمة العليا فى قضية شركة للتأمين الوطنية ضد شركة نقل فايد ووتر (National Mu. Co. v. Tidewater Transfer Co.) (١٩٤٩): «ليست هناك حاجة لأن يعطى الكونجرس لهذه المحكمة أية سلطة استثنائية، إذ أنه قد يسحب الاختصاص الاستثنائى بعد منحه، بل إنه قد يفعل ذلك بينما تكون هناك قضية منظورة أمام القضاء». ويمقتضى هذا الرأى، فقد كان مقصد واضع الدستور أن يتركوا للكونجرس أن يقرر ما إذا كانت المحاكم الفيدرالية، تلك الأدنى من المحكمة العليا على الأقل، هناك حاجة إليها على الإطلاق، وأن يقرر أيضاً المناسبات التى يجب فيها ممارسة السلطة القضائية الفيدرالية.

٣ - الأشكال التشريعية للرقابة القضائية

فى ١٩٨٨ أجرى الكونجرس تعديلاً هاماً فى القوانين، يرسى الأساس القانونى للاختصاص القضائى للمحكمة العليا. فقد انتهت التفرقة القديمة بين الاستئناف، وهو من الناحية الفنية حق، والأمر القضائى الصادر من محكمة أعلى، وهو يتضمن ممارسة حرية التصرف. فالطريق الرئيسى الآن للحصول على إعادة نظر المحكمة العليا لأحكام المحاكم الدنيا لا يكون إلا بواسطة أمر قضائى من محكمة أعلى (انظر ٢٨ - قانون المرافعات الأمريكى - المادتين ١٢٥٤ و ١٢٥٧). والاختصاص القضائى لأمر المحكمة العليا هو اختصاص اختياري؛ ومن ثم فإن هذا يعنى أن للمحكمة العليا الاختيار المطلق تقريباً فى قبول قضية ما أم عدم قبولها. أما الاختصاص القضائى بواسطة الاستئناف، وهو مسألة حق من الناحية الفنية، فلا يزال يتم الحصول عليه فى عدد محدود من القضايا، حيث يجب أن تتعد محكمة فيدرالية من ثلاثة قضاة (انظر ٢٨ قانون المرافعات الأمريكى - المادة ١٢٥٣). ولكن النقطة الأساسية هى أن

الصم الأكبر من القضايا التي فصلت فيها المحكمة العليا قد أحيلت إليها بواسطة أمر قضائي في محكمة عليا.

وهناك عدد من الأسس لمنح الأمر القضائي من محكمة عليا، ولعل أوضح حالة لإصدار أمر من المحكمة العليا تنشأ عندما يكون هناك خلاف بين محاكم الاستئناف الفيدرالية. ولكن المحكمة لاحظت أيضاً أن الأمر من المحكمة العليا يكون ممكناً عندما تكون محاكم أدنى قد فصلت في مسائل دستورية فيدرالية جديدة هامة أو بطريقة تتعارض مع قرارات سابقة للمحكمة العليا. ويلاحظ أنه يكفي أنه يتفق أربعة قضاة فقط على منح الأمر القضائي. وهذا يعني أن الأغلبية يمكن أن تقرر فيما بعد أن الأمر القضائي قد منح على غير أساس سليم. ورفض الأمر القضائي من محكمة عليا ليس تصرفاً في موضوع القضية، ولا يشير إلى الموافقة أو عدم الموافقة على الحكم الصادر من المحكمة الأدنى.

جـ — القيود الدستورية والسياسية على الرقابة القضائية

وحتى إذا بدا أن قضية ما تقع في نطاق الاختصاص القضائي الفيدرالي طبقاً للمادة الثالثة، فليس هناك ما يقطع بأن إحدى المحاكم الفيدرالية سوف تفصل في القضية على أساس الموضوع. وهناك عدد من الأسس التي تستلزم بواسطتها محكمة المادة الثالثة أن تتجنب التصرف في المسألة الدستورية وتشطب الدعوى. وهذه الأسس تنبثق من مصدرين أساسيين، أما المصدر الأول فقد يكون مبنياً على النص الدستوري ذاته، وعلى سبيل المثال، فإن التعديل الحادي عشر يمنع، في ظاهره على الأقل، المحاكم الفيدرالية من نظر قضايا معينة تقام ضد ولاية ما بدون موافقتها. وهناك قيد نمى مماثل بموجب هو ما تقضى به المادة الثالثة بأن الاختصاص القضائي أمام المحاكم التي أنشئت بموجبها يكون مقصوراً على «القضايا والمنازعات». أما المصدر الرئيسي الثاني للقيود فإنه يتولد عن إحساس المحكمة الخاص بضبط النفس في ممارسة سلطاتها في إعادة النظر القضائي. وفي تحديد مكانها داخل النظام السياسي القانوني، أعلنت المحكمة أنها سوف تتبع «سياسة الضرورة التامة في

التصرف فى المسائل الدستورية» (جيش الإنقاذ ضد محكمة بلدية لوس أنجليس) (١٩٤٧).

١ - القيود الدستورية

١ - القيد النابع من التعديل الحادى عشر

فى تحديد الجانب الموضوعى للمحاكم الفيدرالية، تشير المادة الثالثة الفقرة ٢ إلى عدد من الحالات التى تستطيع أية محكمة فيدرالية أن تنظر فيها فى قضية ترفع ضد ولاية ما. غير أنه كان هناك اعتقاد واسع بأن مذهب السيادة سوف يمنح نظر تلك الدعاوى ضد الولاية بدون موافقتها. ولكن فى قضية تشيزولم ضد جورجيا Chisholm v. State of Georgia (١٧٩٣)، صرحت المحكمة العليا لمواطن إحدى الولايات بمقاضاة ولاية أخرى فى محكمة فيدرالية. وكانت فكرة أن المحاكم الفيدرالية الجديدة يمكنها أن تنظر دعاوى مرفوعة ضد ولاية ما، لا تسمح الولاية بنظرها فى محاكمها الخاصة، فكرة مخالفة للمألوف، ونتيجة لذلك أدى رد الفعل الشعبى لقضية تشيزولم ضد جورجيا إلى التعديل الأول الجديد بعد ميثاق الحقوق. وقد منع التعديل الحادى عشر قبول قضية تشيزولم بأن اشترط: «أن السلطة القضائية للولايات المتحدة يجب ألا تفسر بأنها تمتد إلى أية دعوى سواء أكانت طبيعية على أساس القانون أو العدالة قدمت للقضاء أو بدعوى مرفوعة ضد إحدى الولايات المتحدة بواسطة مواطنين تابعين لولاية أخرى، أو بواسطة مواطنين أو رعايا أية دولة أجنبية». وقد مد التفسير القضائى الذى يستخدم مذهب السيادة الحاجز إلى الدعاوى التى يرفعها مواطن ضد ولايته - هانز ضد لويزيانا Hans v. State of Louisiana (١٨٩٠)، وكذا الدعاوى التى ترفع ضد الولاية من مواطنين لدولة أجنبية.

وبالرغم مما تقدم، فإن التعديل الحادى عشر لم يكن حائلاً دون الرقابة القضائية الفيدرالية على تصرفات الولايات كما قد يفهم من التفسير الحرفى للنص، فمن ناحية أولى يعد التعديل الحادى عشر مانعاً فقط بالنسبة للدعاوى التى ترفع ضد الولاية أو وكالاتها، وليست ضد الحكومات المحلية ووكالاتها. شركة ممتلكات لوك كانترى ضد

وكالة تاهو للتخطيط الإقليمي Lake Country Estates, Inc. v. Tahoe Regional Planning Agency (١٩٧٩) [وقد رأى أن التعديل الحادي عشر لا يمنع رفع الدعوى ضد وكالة تاهو للتخطيط الإقليمي، حيث إن أنشطتها تجعلها معادلة لوكالة مقاطعة أو بلدية أكثر مما هي وكالة ولاية ما].

ومن ناحية ثانية، إن أية ولاية لها أن توافق على مقاضاتها أمام محكمة فيدرالية. وهذا الاستثناء يخلق مشكلة منطقية، إذ أن التعديل الحادي عشر يفهم منه أنه يمنع ممارسة «السلطة القضائية» في دعوى ضد ولاية ما. فكيف يمكن أن تمنح ولاية الاختصاص القضائي لمحكمة فيدرالية في حين أن الدستور يقرر أن السلطة القضائية لن تمتد إلى هذه القضية؟ لقد عاملت المحاكم التعديل الحادي عشر باعتبار أنه يمنح حصانة شخصية مؤسسة على مذهب حصانة السيادة. وهذه الحصانة الشخصية الممنوحة للولايات يمكن التنازل عنها. وعلى الرغم من أن هذا التفسير قد أَرْضَى محاكم تالية، فإنه لا يتفق مع المنطق.

أما الأمر الثالث وهو الأكثر أهمية، فهو المبدأ الذي يقضى بأنه عندما يتصرف أحد المسؤولين بصورة غير دستورية، فإن التصرف لا يكون تصرف الولاية، على الأقل من أجل أغراض التعديل الحادي عشر. وهذه القاعدة، المسماة مبدأ يونج *Young Ex parte* (١٩٠٨)، هي المثل الأمريكي لقاعدة القانون الإنجليزي العام القائلة بأن الملك لا يمكن أن يرتكب أى خطأ. ويمقتضى هذا المذهب، فإن أية ولاية لا تستطيع قط أن تتصرف بشكل غير دستوري، لأن التعديل الحادي عشر يكفل حصانة سيادية من الرقابة على الدستور. غير أن مسئولى الولاية يصفتهم الفردية يستطيعون ارتكاب أخطاء دستورية، وفي تلك الحالة فإن التعديل الحادي عشر لا يكفل لهم أى ملاذ من الاختصاص القضائي الفيدرالي. وتكون الأسبقية لضرورة حماية الحقوق الفيدرالية الدستورية. وهكذا، اعتبر أن التعديل الحادي عشر لا يمنع رفع الدعوى ضد مسئولين في الولاية يحدون بالاسم بسبب تصرفاتهم غير الدستورية التي نتج عنها وفاة طلبة في جامعة ولاية كنت شويهر ضد رويس *Scheuer v. Rhodes* (١٩٧٤). غير أن التعديل الحادي عشر فسر باعتباره عائقاً ضد أمر محكمة فيدرالية يطالب مسئولى الولاية بالعمل وفقاً لقانون الولاية، إذ أنه في تلك الظروف تكون الولاية هي الطرف الحقيقي المعنى، وليست هناك ضرورة للاعتداد بالحقوق الفيدرالية، مدرسة ومستشفى ولاية بنههرست ضد

هالدرمان Pennhurst State School & Hosp, v. Halderman (١٩٨٤).

وقد ثبت أن استثناء «يونج» لعائق التعديل الحادى عشر ذو أهمية حاسمة فى تطور القانون الدستورى الأمريكى. إذ أنه فى غير وجود مذهب «يونج» كان سيتاح للولايات غير الملتزمة أن تكون أقل تعرضاً لتطبيق حكم موحد للقانون الدستورى الفيدرالى. وعلى سبيل المثال، فإن مشكلة عدم التكافؤ التشريعى للولايات لم يكن من الممكن ضمان إصلاحها فى المحاكم الفيدرالية ضد رغبات ولايات متعردة. وفى إيجاز، فإنه بدون مبدأ «يونج» لم تكن قرارات إعادة التوزيع ممكنة. وكانت أحكام التعديل الرابع عشر سوف تقع على عائق التعديل الحادى عشر. ولكن الاستشهاد بالمذهب بثير معضلة منطقية. إذ كيف يمكن لتصرفات مسئول بالولاية أن تشكل «عمل ولاية» فى إثبات انتهاك التعديل الرابع عشر، ولكنها لا تشكل عمل ولاية يكفى لتنفيذ التعديل الحادى عشر؟ كانت الإجابة على هذا السؤال مشكلة تواجه قرار القاضى بيكهام فى قضية يونج، ولكنها مشكلة فشل فى أن يحلها. فهو ببساطة لم يتعرض للمشكلة. وفيما بعد لم تكن المحاكم الفيدرالية أيضاً تشعر بقلق كثير بشأن هذه المسألة. وقد رأى بعض المعلقين أن كل ما يلزم قوله هو أن التعديل الرابع عشر يعدل التعديل الحادى عشر فى هذه الخصوصية.

وإذا كان التعويض المطلوب يشكل فى الواقع إلزاماً بئثر رجعى لخزينة الولاية، لا يمكن تمييزه عن حكم بتعويضات ضد الولاية ذاتها، فإن التعديل الحادى عشر يعنى قبول الدعوى. إديلمان ضد جوريلان Edelman v. Jordan (١٩٧٤). واستثناء إديلمان من قاعدة «يونج» لا يحول دون الانتصاف، حتى إذا كان يتضمن مصروفات من جانب الولاية من أجل إطاعة أمر المحكمة، وكتوضيح، ففي قضية هاتو ضد فينى Hutto v. Finney (١٩٧٨) اعتبرت المحكمة أن سداد رسوم المحامين للدفاع عن موظفى سجن الولاية من أجل أعمالهم غير الدستورية بنية سيئة لا يعد انتهاكاً للتعديل الحادى عشر، حتى وإن كانت الأموال التى حكم بها سوف تدفع من جانب الولاية. وبالمثل فإن مصروفات الولاية التى تفرض قضائياً لتنفيذ أوامر عدم التمييز العنصرى، تعامل باعتبارها مبالغ تبعية، ولا تتعارض مع التعديل الحادى عشر. مهليكين ضد براдли Milliken v. Bradley (١٩٧٧) [مليكين ٢].

وينشأ استثناء أخير لأحكام التعديل الحادى عشر من سلطة الكونجرس فى سن

التشريعات بمقتضى التعديل الثالث عشر، الفقرة ٢ - والتعديل الرابع عشر، الفقرة ٥ - والتعديل الخامس عشر، الفقرة ٢. وقد سنت تعديلات الحرب الأهلية تالية للتعديل الحادى عشر، وفرضت موانع محددة ضد عمل الولاية. وفقاً للسلطة الممنوحة صراحة للكونجرس لتطبيق هذه الضمانات بالتشريع المناسب، فإنه يمكن إصدار علاجات تشريعية، حتى ولو كانت موجهة ضد الولاية. *فيتزباتريك ضد بيتزر* Fitzpatrick v. Bitzer (١٩٧٦). وبالمثل فإن للكونجرس سلطة سن تشريع بمقتضى شروط التجارة لإلغاء الحصانة التى يقرها التعديل الحادى عشر للولايات وأن يجعل الولاية مسئولة قانوناً عن التعويضات المالية، *بنسلفانيا ضد شركة يونيون للغاز* Pennsylvania v. Union Gas Co. (١٩٨٩). وعزم الكونجرس على إلغاء الحصانة التى يقرها التعديل الحادى عشر للولاية، لا بد أن يكون «واضحاً قاطعاً». *مستشفى اتاسكاديرو ضد سكانلون* Atascadero State Hosp. v. Scanlon (١٩٨٥). وينبغى أن نلاحظ كذلك أن الولاية ذاتها تستطيع أن تتخلى عمداً عن حصانتها التى يقرها التعديل الحادى عشر. ولكن هذا التنازل يجب أن يتم صراحة : «وهكذا فإنه حتى يشكل قانون للولاية أو نصوص دستورية تخلياً عن حصانة التعديل الحادى عشر، فإنها يجب أن تحدد عزم الولاية على أن تخضع للمقاضاة فى محكمة فيدرالية». وقد حكم بأن تلقى أية ولاية أموالاً فى ظل قانون التمييز الفيدرالى لعام ١٩٧٢ لا يعد تنازلاً عن حصانتها بالتعديل الحادى عشر، إذا لم يكن هناك إجراء أكثر من ذلك *مستشفى اتاسكاديرو ضد سكانلون* (١٩٨٩). ولكن حكم بأن هيئة بورت أوثورييتى فى نيويورك ونيوجيرسى قد تنازلت عن أية حصانة واردة فى التعديل الحادى عشر عندما وافقت على (١) قبول الشروط الواردة فى الاتفاق القانونى للولايتين الذى أنشأ الهيئة، و (٢) على شرط مكان التقاضى فى الاتفاق بين الولايتين، والذى يشير إلى المناطق القضائية التى أنشأتها الولايات المتحدة. شركة هيئة بورت أوثورييتى *عبر للهدسون ضد فينى* Port Authority Trans-Hudson Corp. v. Feeny (١٩٩٠).

وقد كانت قضية *اتاسكاديرو* فرصة لمحاولة هامة ولكنها غير ناجحة من جانب القاضى برينان لتضييق نطاق التعديل الحادى عشر. فقد جادل القاضى برينان فى خلاف طويل وانفعالى وانضم إليه مارشال وبلاكمون وستيفنز بأن الهدف من التعديل الحادى عشر كمسألة نص وتاريخ معاً، مقصوداً على منع تنوع الدعوى ضد حكومات

الولايات فى المحاكم الفيدرالية، أى الدعاوى من مواطنى الولاية (ب) ضد الولاية (أ). وفى ١٨٩٠ أُلقت قضية هانز ضد لوبيزيانا ضوماً خادعاً على التعديل الحادى عشر والذى منع أيضاً الدعاوى التى يرفعها مواطن من الولاية (أ) ضد الولاية (أ) فى المحاكم الفيدرالية. وفى رأى بريان أن الضوء الضاد الذى فرضته قضية هانز على التعديل الحادى عشر كان خطأ ويجب أن ينقض. ورفض القاضى باول باسم المحكمة هذا الهجوم على قضية هانز، معلناً أن التعديل الحادى عشر هو مثال لمبدأ سيادة الولاية الذى كان قد ترسخ فى حرم له ما يبرره على سيادة الولاية.

وأخيراً، فإذا أثارَت دعوى مرفوعة فى محكمة إحدى الولايات خلافاً فيدرالياً، فإن التعديل الحادى عشر لا يحول دون قيام المحكمة العليا بإعادة النظر حتى إذا كان التعديل الحادى عشر سيمنع من قبول الدعوى أمام المحكمة الفيدرالية منذ البداية. وتقوم هذه النتيجة على أساس الحاجة إلى قانون فيدرالى موحد. شركة ماك كيسون ضد إدارة المشروبات الكحولية *McKesson Corp. v. Division of Alcoholic Beverages* (١٩٩٠).

ب — الشرط الخاص «بوجود قضية أو نزاع»:

فى تعريف موضوع الاختصاص القضائى للمحاكم الفيدرالية تستخدم المادة ٣ تعبير وجود قضية أو نزاع. وقالت المحكمة إن هذا التعبير يتطلب أن يأخذ التقاضى أمام المحاكم الفيدرالية شكل خصومة قابلة لحل قضائى، لا ينتهك الفصل فيها مبادئ الفصل بين السلطات التى تحد من فرص المراجعة القضائية. فلاست ضد كوهين *Flast v. Cohen* (١٩٦٨). وعلى ذلك فإن المحكمة العليا لا تعطى فتاوى حول مسائل دستورية فيدرالية — بل إنها تفصل فقط فى منازعات قائمة فعلاً. ولا تستطيع المحاكم الفيدرالية طبقاً للمادة ٣ أن تفصل حتى فى مسائل دستورية حيوية، ولو بطلب من الكونجرس أو الرئيس. ومن ثم فإن الكونجرس لا يستطيع أن يجعل الحكومة طرفاً فى محكمة فيدرالية إلا إذا كان للحكومة مصلحة ضد المدعى. موسكرات ضد الولايات المتحدة *Muskrat v. United States* (١٩١١). وفضلاً عن ذلك فإن الأطراف الذين يهتمون بالحصول على حل لمسألة دستورية من محكمة فيدرالية لا يستطيعون بواسطة اتفاقهم أن يمنحوا اختصاصاً قضائياً للمحكمة، أما إذا كان الأطراف لديهم مجرد

حب استطلاع بشأن مسألة ما ولكن ليست هناك خصومة حقيقية بينهم، فإن شرط وجود قضية أو نزاع لا يتوافر - مما يستلزم رفض الدعوى.

ومبدأ وجود النزاع الذي يتجسد في الحظر على إصدار الفتاوى، يشير إلى واحد من أكبر الظواهر المتناقضة في النظام الدستوري الأمريكي. وكانت المحكمة قد اضطلعت بصياغة مبادئ عريضة تتجاوز الأطراف المباشرة لأي نزاع، ولكنها مع ذلك تصر على أن هذه المبادئ تنصب في قالب خصومة فعلية بين أطراف الدعوى. وهذا يعكس التزام المحكمة بالانتظار إلا في منازعات فعلية، كما أنه يحمل شهادة على الاعتماد على النظام التطبيقي العملي باعتباره أكثر الوسائل حكمة للفصل في المسائل الدستورية حتى عندما تتعلق بالكثير المسائل الرئيسية. ويبدو أن الافتراض هو أن الإصرار على وجود نزاع فعلى هو تخفيف من سلطة المحكمة التي لا شك فيها على وضع مبدأ دستوري جديد. فإذا تم تحليل شرط وجود القضية أو النزاع هكذا، فإنه يصبح من الواضح أنه يخدم أيضاً غايات مبدأ الفصل بين السلطات. والثمن الذي يدفع للتأكد من التنوع والتحفظ في استخدام السلطة القضائية، هو أن المحكمة غالباً ما تؤجل أو أحياناً تمتنع فعلاً عن ممارسة اختصاصها. وعلاوة على ذلك، فإن الضرر الذي يحدث بسبب استخدام قانون غير دستوري بينما نحن ننتظر أن تنتقل قضية أو نزاع من مرحلة الجنين إلى الواقع، قد لا يتم إبطاله تماماً بواسطة حكم يصدر فيما بعد حتى إذا كان لن يتأخر كثيراً. وهكذا، فإنه عندما رفض كبير القضاة جون جاي أن يعطى فتوى قانونية عامة باسم المحكمة إلى جيفرسون وزير الخارجية في شأن أمور متعلقة بمعاهدة نواية، فإن الأمر قد تضمن أكثر من مجرد عدم استعداد من جانب المحكمة للقيام ببحث قانوني لصالح الهيئة التنفيذية.

٢ - القيود الجوهرية

هناك مجموعة متنوعة من القيود الجوهرية ترتبط بصورة وثيقة بالقيود الدستورية التي تنبثق من شرط «وجود قضية أو نزاع» في ظل المادة ٣ وضعتها المحاكم الفيدرالية لتجنب بها النظر في قضايا دستورية من تلقاء نفسها. وهكذا فإنه في قضية *أشواندر ضد هيئة وادي تينيسي* Ashwander v. Tennessee Valley

Authority (١٩٣٦)، أوضحت المحكمة العليا أنها سوف تتجنب الفصل فى أية مسألة دستورية تثار بطريقة ودية وليست خلافية. وبالمثل فإن أية محكمة فيدرالية وفقاً للشريعة التقليدية لن تفصل فى أية قضية دستورية إلا إذا كان ذلك ضرورياً بشكل مطلق. وهذا الأسلوب فى تجنب إصدار حكم غالباً ما يتحقق بالاعتماد على أسس بعيدة عن الجدل الدستوري بديلة للحكم إذا كان ذلك متاحاً، أو بواسطة تفسير قانون ما بطريقة تتجنب خلق مشكلة دستورية. وعلاوة على ذلك، فإن أية محكمة فيدرالية تفترض أن التشريع دستوري، وتلقى على الطرف الطاعن عبء إثبات عدم دستوريته.

كل هذه المبادئ تعكس التزام المحكمة بضبط النفس فى ممارسة الرقابة الدستورية من جانب الهيئة القضائية الفيدرالية. وفى مرات كثيرة تم تذكير المحكمة بأن القيد الوحيد على سلطتها هو إحساسها الخاص بضبط النفس. وأى بيان للعوامل التى تبرر هذه السياسة فى ضبط النفس سوف يشمل: (١) حساسية الوظيفة القضائية فى المسائل الدستورية (٢) الحجية النسبية للأحكام التى تركز على أسس دستورية؛ (٣) الحاجة إلى بحث مناسب «للمستودعات الأخرى للسلطة الدستورية»، (٤) الحاجة إلى الحفاظ على التوزيع الدستوري للسلطات الدستورية وتشمل السلطات الخاصة بالمحاكم، (٥) القيود الملازمة للعملية القضائية، جيش الإنقاذ ضد محكمة بلدية لوس أنجلوس (١٩٤٧) *Rescue Army v. Municipal Court of Los Angeles*. وباحترام هذه القيود على استخدام السلطة القضائية، تكون المحكمة قد أكدت أنها تكفل أساساً للحقوق الخاصة أقوى مما لو ورطت نفسها فى العملية السياسية.

والبحث الدقيق لمناسبات تقاضى إصدار حكم دستوري غير ضروري يدل على أن هذه المناسبات تتداخل بوجه عام مع التقيدات التى تنبثق من مطلب وجود قضية أو نزاع فى المادة ٣. ويشير هذا إلى مشكلة حرجية تركز عليها أغلب المناقشة التى ستطو ذلك. ففى القضايا التى تتجنب فيها المحاكم إصدار حكم من وجهة نظر موضوعية يكون من الصعب غالباً أن تقر ما إذا كان المانع دون إصدار القرار ينشأ من الدستور أو مما فرضته المحكمة على نفسها من ضبط النفس. ومع ذلك فإن التمييز حاسم. فالمانع السياسى للقرار يمكن تجنبه إذا كانت هناك عوامل هامة تستلزم إصدار قرار. وفى حين لا يستطيع الكونجرس أن يلغى قيداً على المراجعة القضائية المستندة إلى المادة ٣ لحدود «السلطة القضائية» (أى اختصاص المحكمة الفيدرالية)

فإن الكونجرس يستطيع، بسن تشريع، أن يسمح للمحاكم الفيدرالية بأن تنتظر قضايا، كان يمكن للمحاكم بغيره أن ترفض إصدار حكم على أسس جوهرية أو على «اعتبارات تحوطية» (كما يسمى حالياً).

دال — المبادئ القانونية التى تحد من الرقابة القضائية على دستورية القوانين

إن شرط وجود قضية أو نزاع المنصوص عليه فى المادة ٣ بالاقتران مع الاعتبارات الجوهرية المتصلة به تجد تعبيراً عنها فى عدد من المبادئ، ترفض بموجبها أية محكمة فيدرالية أية قضية معروضة عليها بدون البحث فى جوانبها الدستورية. ويمكن تجميع هذه المبادئ حول ثلاثة أسئلة هامة : أولاً، من له الحق فى رفع دعوى دستورية (أى شرط المصلحة)؟ ثانياً متى يمكن أن تكون مسألة دستورية موضع النزاع (مشكلة التوقيت - مثل النضج، والنقاش، والامتناع؟) ثالثاً: ما هى المسائل الدستورية التى يمكن رفع الدعوى بشأنها أمام محكمة فيدرالية (مشكلة الموضوع، مثل مبدأ المسألة السياسية؟).

١ — من له الحق فى رفع الدعوى الدستورية؟

مشكلة المركز القانونى

١ — متطلبات دستورية للمركز والمصلحة القانونية

إن مسألة حق رفع الدعوى بشأن موضوع دستورى تتضمن كلا من اشتراطات وجود قضية أو نزاع والاعتبارات الجوهرية التى يقوم عليها ضبط النفس القضائى. وفيما يتعلق بشرط وجود قضية أو نزاع طبقاً للمادة ٣، فقد طلبت المحكمة العليا من الأطراف المعنية «أن تكون هناك مخاطر شخصية نتيجة نزاع تؤكد وجود العدواة مما يوضح الاعتبارات التى تعتمد عليها المحكمة لاستيضاح المسائل الدستورية المعقدة». بيكر ضد كار Baker v. Carr (١٩٦٢). ومن أجل إثبات هذه «المصلحة الشخصية» فإن على

المتقاضى الإذعاء أن ضرراً قد أصابه فى الواقع نتيجة الخطأ المـشكـو منه، أى أن الضرر يمكن أن «يعزى بوضوح» إلى عمل الحكومة وأنه «يمكن إصلاحه» بواسطة القضاء. ومعلوـة على ذلك، فإن المتقاضى يجب أن يثبت أن له حقاً قانونياً يكفى لتبرير التدخل القضائى. لوس أنجلـيس ضد ليونز Los Angeles, City of v. Lyons (١٩٨٣). [فالذى الجسمانى السابق الناتج عن تنفيذ البوليس لسياسة القبض والاعتقال لا تعطى حقاً لإصدار أمر قضائى بالإنصاف].

(١) ضرر واقعي : إن شرط المصلحة الشخصية المطلوب لا يلزم أن يكون بالضرورة ضرراً قانونياً. بل إن المطلب هو أن يثبت رافع الدعوى حدوث ضرر فعلى. وقد يتخذ ذلك شكل ضرر اقتصادى، أو ضرر بيئى أو حتى ضرر غير محسوس، مثل القدرة على العيش فى جماعة متكاملة. وعلى سبيل المثال، فإن للطبيب حق ثابت فى أن يرفع دعوى مدنية يعترض فيها على قوانين الإجهاض فى الولاية، حيث أنه قد يكون قادراً على أن يظهر أنه أصيب بضرر اقتصادى من التشريع الذى يطعن ضده. سينجلتون ضد وولف Singleton v. Wulff (١٩٧٦). كما أن المقيم فى منطقة سوف تُبنى فيها محطة للطاقة النووية قد يكون قادراً على أن يظهر ضرراً بيئياً فى الواقع يكفى للطعن فى دستورية قانون فيدرالى يجعل تشييد المحطة ممكناً، شركة ديوك للطاقة ضد مجموعة دراسة البيئة فى كارولينا Duke Power Co. v. Carolina Environmental Study Group (١٩٧٨). كما أن سكان المنطقة المجاورة والقرية التى يقيمون فيها، لديهم حق كاف طبقاً للمادة الثالثة لتحدى ممارسات مقاولى العقارات التى تضعف القدرة على الاحتفاظ بمنطقة مستقرة متكاملة عنصرياً، جلاستون لمقاولى العقارات ضد قرية بيلوود Gladstone, Realtors v. Village of Bellwood (١٩٧٩).

وينبغى أن يلاحظ أن الكونجرس يستطيع بواسطة التشريع خلق مصلحة يقال إن رفضها يشكل ضرراً فى الواقع، ولوث ضد سيلدين Warth v. Seldin (١٩٧٥). وشروط «الشخص المظلوم» فى التشريع، التى تخول للوكالات التنظيمية الفيدرالية أن تسمح لأولئك الذين ظلموا بواسطة العمل الإدارى الفيدرالى بالالتجاء إلى المحاكم الفيدرالية للمراجعة يعتبر مثلاً لهذا النوع من القوانين.

وعندما أراد أحد أعضاء مجلس الشيوخ عن إحدى الولايات القيام بعرض أفلام أجنبية معينة، وطُوب بمقتضى القانون الفيدرالى لتسجيل الوكلاء الأجانب لعام ١٩٣٨

بأن يصف الأفلام باعتبارها «دعاية سياسية» كان له حق قانوني للطعن في هذا القانون. وقد أثبت عضو مجلس الشيوخ أن المسألة ليست ذاتية فقط. فهو لم يستطع أن يعرض الأفلام الموصوفة بهذا الوصف بدون أن يخاطر بإيذاء سمعته الشخصية والسياسية والمهنية، وبدون أن يضعف قدرته على أن يُعاد انتخابه. والحكم بأن القانون غير دستوري يعنى عضو الشيوخ من أن يختار بين عرض الأفلام، والمخاطرة بسمعته. ميس ضد كين (Meese v. Keene) (١٩٨٧).

وهناك أعضاء جمعية لأصحاب الأراضي اعتبر أن لهم حقاً للطعن في أمر قضائي لتحديد الإيجارات، يسمح بمراجعة «المشاق التي يعانيها المستأجر» عند تقرير زيادة الإيجار من عدمه. وكان الراجع أن الإيجار سوف ينخفض عما كان يمكن أن يكون عليه إذا لم يصدر هذا الأمر مما يجعل هذا الاحتمال كافياً لإظهار الضرر الفعلي كما تتطلب المادة ٣. بينيل ضد مدينة سان خوزيه (Pennell v. City of San Jose) (١٩٨٨). ويلاحظ أنه في هذه القضايا لا يتوقف الحق في الطعن على المسألة القانونية التي يجري التقاضي بشأنها، بل إن الحق لا ينشأ إلا من وجود ضرر فعلي.

والمعارضة الأيديولوجية لسياسة الحكومة لا تكفي للقول بتوافر شرط الضرر في الواقع، فيجب أن يرتفع الضرر فوق مجرد «الشكوى العامة» من القانون المطعون فيه. وليس لأعضاء أية أقلية عنصرية أو أشخاص نوى دخل منخفض أو متوسط حق في الطعن في أمر بتحديد مناطق لفئات معينة فقط بسبب عنصرهم أو مستوى دخلهم. إذ يجب أن يثبتوا حدوث بعض الضرر المباشر أو غير المباشر الذي أصابهم شخصياً ويكون ناتجاً عن القانون الذي يطعنون فيه. وبناءً عليه، فإنه في قضية وارث ضد سلدن (١٩٧٥)، عجز المتقاضون عن إثبات أن أى مقاول سوف يبني مساكن مناسبة لاحتياجاتهم جرى استبعاده بسبب قانون تقسيم المناطق. وبالمثل، فشل المتقاضون في ادعاء أو تحديد مقاول معين لديه مشروع محدد تم استبعاده بواسطة قانون تقسيم المناطق. ومن الناحية الأخرى، فإنه في قضية مرتفعات أرلينجتون ضد شركة متروبوليتان لإنشاء للسكان (Arlington Heights, Village of v. Metropolitan Housing Development Corp.) (١٩٧٧)، اعتبر أن أحد المتقاضين السود الذي كان يرغب في مسكن قريب من عمله، والذي كان أهلاً للمسكن الذي يرغب مقاول في بنائه، له حق في الطعن في القرار الرسمي بتحديد نوع السكان باعتباره تفرقة عنصرية.

وكان أحد مقاولى بناء المساكن لا يهدف للربح، وكان مدعياً فى نفس القضية، وكان قد تعاقد لشراء أرض لبناء مشروع إسكان متكامل عنصرياً - اعتبر أيضاً أن له حقاً قانونياً، حيث أنه كان قد أصيب بضرر اقتصادى على أساس المصروفات المالية التى تتصل بمشروع الإسكان المقرر، وعلاوة على ذلك، فقد أوضحت المحكمة أن الضرر الواقعى يمكن أن يوجد أيضاً فى الضرر غير المادى المنعكس فى «إحباط رغبة [مقاول البناء] لعمل إسكان مناسب منخفض التكاليف ممكن الحصول عليه فى مناطق يكون فيه مثل هذا الإسكان نادراً».

(٢) **علاقة السببية :** حتى يكون هناك حق مقرر يجب على الأطراف الطاعة أن تثبت أن الضرر الواقعى قد حدث نتيجة عمل الحكومة المطمون فيه، وعليهم أن يثبتوا أن الضرر المدعى به يمكن نسبته بوضوح إلى السلوك الحكومى غير القانونى، وبعبارة أخرى يجب على المدعى أن يثبت أن هناك «احتمالاً جوهرياً» بأنه سوف يربح شخصياً من الإنصاف القضائى المطلوب، ويجب أن يظهر أن هذا الإنصاف القضائى المطلوب سوف يعوض الضرر المدعى به. وقد ثبت أن شروط السببية هذا عقبة هامة، حين يدعى المتقاضى أن عمل الحكومة المطمون فيه حدث بصورة غير دستورية الغير ممن ليسوا طرفاً أمام المحكمة على أن تعمل بطريقة تؤدى إلى ضرر للمتقاضى. وفى قضية *آلين ضد رايت* Allen v. Wright (١٩٨٤) أعلنت القاضية أوكونور، مما أثار دهشة الكثيرين، أن مطلب السببية نفذ الاهتمام بالفصل بين السلطات، وقد استخدم المطلب لمنع الإحباط القضائى للسياسات الإدارية التى صاغتها الهيئة التنفيذية.

وفى قضية *آلين ضد رايت* (١٩٨٤)، زعم المتقاضون أن رفض مصلحة الضرائب أن تحرم المدارس الخاصة التى تمارس التمييز العنصرى من الإعفاء الضريبى يقلل من فرص تلاميذها فى الحصول على تعليم يراعى عدم التمييز العنصرى. وقد رأت المحكمة، برئاسة القاضية أوكونور، بأغلبية ٥ مقابل ٢، أن شرط الضرر قد استوفى. ولكن لم يظهر أن هذا الضرر يمكن نسبته بوضوح إلى سلوك مصلحة الضرائب. وعلى الرغم من أن المتقاضين ذكروا أسماء عدد من المدارس التى تمارس التفرقة والتى تتمتع بإعفاءات ضريبية، فإنه لم يتحدد عدد هذه المدارس التى استفادت من خفض الضرائب. وعلاوة على ذلك، فإنه كان أمراً ظنياً فقط أن سحب مزايا الضرائب سوف يجعل مدرسة تمارس التفرقة تعدل عن سياستها، وأن على الآباء والمسنولين أن يستجيبوا بشكل جماعى

لإحداث تغيير هام في التكوين العنصري للمدارس. وكان الارتباط السببي ضعيفاً في أحسن الحالات. وقد زعم المتقاضون أيضاً أن تخفيضات الضرائب للمدارس التي تطبق التمييز العنصري أحدثته «وصمة» على أعضاء مجموعات الأقلية. وقد رفض هذا الادعاء لأن المتقاضين فشلوا في إثبات حدوث «وصمة» لأنهم شخصياً لم يحرّموا من معاملة متساوية.

ولكن القاضية أوكونور لم تكن قد انتهت من ذلك الأمر. فقد أشارت قضايا سابقة، إلى أن الحق المنصوص عليه في المادة ٣ يتضمن فقط التحقيق فيما إذا كان المتقاضى لديه خصومة كافية لكي يرفع الدعوى، وأن اهتمامات الفصل بين السلطات بشأن ملاسة التدخل القضائي لم يكن رئيسياً لحق المادة ٣. فلاست ضد كوهين *Flast v. Cohen* (١٩٦٨). ولكن القاضية أوكونور أعلنت: «أن الحق الوارد في المادة ٣ قد بنى على فكرة أساسية واحدة هي فكرة الفصل بين السلطات». والدعاوى المماثلة التي وردت في قضية *فلين*، سوف تغرى على رفع دعاوى لتحدي «البرامج الخاصة التي تنشئها الوكالات لكي تنفذ التزاماتها القانونية». ومثل هذا الاحتكام للقضاء «نادراً ما يكون مناسباً، إذ أن المحاكم الفيدرالية ليست الساحة المناسبة للشكاوى العامة حول كيفية أداء الحكومة لعملها». وقد قبلت القاضية أوكونور بصفة خاصة المبدأ القائل بأن اهتمامات الفصل بين السلطات يمكن أن يستخدم أساسيات «لتفسير الجزء المكون لشرط الحق المقرر وهو الجزء الممكن تتبع أثره بوضوح».

وقد جادل القاضي ستيفنز، المخالف في الرأي، أولاً بأن الضرر كان «من الممكن تتبع أثره بوضوح». إذ أن غرض المعونة الضريبية ذاته هو تشجيع سلوك معين، ويترتب على ذلك منطقياً أن سحب تلك المعونات بسبب سلوك معين غير مرغوب فيه سوف يعوق هذا السلوك، وعلاوة على ذلك فإن أساسيات علم الاقتصاد تشير إلى أن التعليم في ظل التفرقة إذا أصبح أكثر تكلفة، سوف يقل الإقبال عليه. ولكن القاضي ستيفنز كان أكثر معارضة لالتجاء المحكمة إلى مبادئ فصل السلطات باعتبارها جزءاً من مذهب الحق المقرر. فالاهتمامات التي تتعلق بالتدخل القضائي في الطريقة التي تمارس بها السلطة التنفيذية امتيازاتها تختص بالاهتمامات التحوطية وليس الاختصاص القضائي: «إن قوة مصلحة المدعى في النتيجة لا شأن لها بما إذا كان الانصاف الذي تسعى إليه سوف يعتدى على سلطات فروع أخرى من الحكومة.

واحتمال أن يكون الإنصاف غير مناسب لا يقلل من فرصة المدعى فى الحصول على هذا الإنصاف».

ومن الناحية الأخرى، أيدت المحكمة نتائج بحث لمحكمة أدنى عن علاقة سببية بين الضرر البيئى من تشغيل محطات الطاقة النووية وقانون برايس - أندرسون الفيدرالى. ولم يكن حكم المحكمة الدنيا بأن الضرر يمكن «تتبع أثره بوضوح» خاطئاً، حيث أن اللوائح جعلت إنشاء المحطات ممكناً. وفى حين أنه كان محتملاً أن المحطات سوف تبنى حتى بنون القانون الفيدرالى، أو أن الحكومة نفسها قد تبنى محطاتها الخاصة، فإن المحكمة استنتجت منطقياً أن المدعى ليس فى حاجة لتجاهل كل الاحتمالات البديلة - شركة ديوك للطاقة ضد مجموعة كارولينا للدراسة البيئية (١٩٧٨).

وإن معاملة المحكمة لشرط الشرط السببية فى قضية ألين ضد رايت وقضية شركة ديوك للطاقة توحى بأن الشرط تنقصه الدقة. والسببية فكرة صعبة كلما تم التعرض لها قانونياً، ولا تقل هذه الصعوبة فى المجال الدستورى. ومن الممكن بالتأكيد القول بأن معاملة المحكمة لمسألة السببية فى قضية ديوك للطاقة يمكن أن تعزى جزئياً إلى استعدادها الأكبر للفصل فى قضايا دستورية وسياسية هامة تتضمن الطاقة النووية، وربما لهذا السبب لا ينبغى أن تفسر قضية شركة ديوك للطاقة باعتبار أنها تتضمن تخفيفاً كبيراً لمطلب العلاقة السببية. وتشير قضية ألين ضد رايت إلى إمكانية استخدام متطلبات السببية، باعتبارها أداة الحث المثير فى عملية الفصل بين السلطات فى حالة استخدام السلطة القضائية لقانون الحق المقر. وفى حين أن اعتبارات «إمكانية العرض على المحكمة» التى تتعلق بالدور القضائى تعامل عادة باعتبارها اعتبارات تحوطية تحت اسم إمكانية العرض على القضاء، فإن قضية ألين توحى بأنها قد تستخدم فى المستقبل كمعائق للاختصاص القضائى بشأن المطالب الدستورية للتقاضى.

ب - الحق القانونى لدافع الضرائب فى الدعوى الدستورية

يفتقر دافع الضرائب الفيدرالى بوجه عام إلى مصلحة شخصية كافية فى إنفاق أموال فيدرالية لإمكان الطعن فى دستورية إجراءات الإنفاق الفيدرالية، إذ أن الضرائب

الفيدرالية تصبح جزءاً من الإرادة العام، وتفقد أية ذاتية منفصلة بالنسبة لاي دافع ضرائب معين. ومن غير المحتمل أن يحقق العلاج القضائي بالرفض أو منع أي نوع من الإنفاق أي فائدة اقتصادية لدافع الضرائب رافع الدعوى. وكما قالت المحكمة في قضية **فروثنجهام ضد ميللون** (Frothingham v. Mellon (١٩٢٢): «إن الطرف الذي يستجد بالسلطة (القضائية) يجب أن يكون قادراً على أن يظهر أنه يحتل أو أنه في خطر داهم لأن يتكبد بعض الضرر المباشر نتيجة لتنفيذ القانون، وليس فقط أنه يعاني من الضرر بطريقة غير محددة بصورة مشتركة مع الناس بوجه عام. إلا أنه لم يتضح ما إذا كان المانع من استخدام فروثنجهام لحق دافع الضرائب الفيدرالية يرجع إلى المادة ٣ وشرط وجود القضية والنزاع، أو أنه كان اعتباراً تحوطياً متولداً عن ضبط نفس قضائي.

وفي حين لم تقض المحكمة قط على هذا الشك تماماً، فقد ثبت الآن أن دافع الضرائب الفيدرالية يستطيع أن يطعن في إجراءات الإنفاق إذا توافر شرطان: الأول أن يكون دافع الضرائب رافع الدعوى، طاعناً في ممارسة سلطة فرض الضرائب والإنفاق، وليس متابعاً لاعتماد طارئ إجراء تنظيمي. وعلى سبيل المثال، ليس لاي دافع ضرائب حق كدافع ضرائب لكي يتحدى اعتماداً مالياً من الكونجرس لتمويل وكالة تقوم بتنفيذ قوانين ثلوث فيدرالية. ثانياً، أن دافع الضرائب يجب أن يدعي أن القانون الذي يطعن فيه ينتهك قيداً دستورياً محدداً على سلطة فرض الضرائب والإنفاق. وهكذا فإنه في قضية **فلاست ضد كوهين** (١٩٦٨)، اعتبرت المحكمة أن دافع الضرائب الفيدرالية له حق الطعن في إنفاق فيدرالي يفيد مدارس الأبرشيات، على أساس أن مثل هذه الاعتمادات انتهكت الشرط المتعلق بالمؤسسات الوارد في التعديل الأول. وقد كان أحد الأهداف التاريخية لمنع الكونجرس في اتخاذ إجراءات ضد المؤسسات، هو منع استخدام أموال الحكومة من أجل الدين.

ولا يزال من غير الواضح بعد قضية فلاست مسألة ما إذا كانت الرابطة الثانية في اختبار فلاست، أي مطلب أن تكون هناك صلة بين الطلب القانوني للمدعي وسلطة فرض الضرائب والإنفاق، تنبع من المادة ٣ أو أنه مجرد اعتبار تحوطي كانت المحكمة حرة في الأخذ به. غير أنه ثبت الآن أن الرابطة الثانية التي تركز على أنه ليس من الضروري الوفاء بالحق القانوني لرافع الدعوى إلا عندما يكون حق دافع الضرائب

الفيدرالية موضع شك. شركة بيوك للطاقة ضد مجموعة دراسة البيئية في كارولينا (١٩٧٨). وفيما يتعلق بالخلافات حول الحق في رفع الدعوى الذي لا يعتمد على حق دافع الضرائب الفيدرالية وحده، فإن الاختبار يظل هو ما إذا كان الإجراء الحكومي قد سبب الضرر الفعلي.

وفي قضية كلية وادي فورج المسيحية ضد اتحاد الأمريكيين لفصل الكنيسة عن الدولة *Valley Forge Christian College v. Americans United for Separation of Church and State* (١٩٨٢)، أثبتت المحكمة بشكل مثير محدونية اعتراف «فلاست» بحق دافع الضرائب الفيدرالية. وكان رافعو الدعوى قد طعنوا بأن منحة وزارة الشؤون الاجتماعية والصحة للأموال الفائزة للكلية تنتهك الشرط المتعلق بالمؤسسات. وقد اعتبرت المحكمة أن رافعي الدعوى يفتقرون إلى الحق كدافعي ضرائب فيدرالية، لأنهم يطعنون في أعمال وكالة إدارية وليس الكونجرس، وعلاوة على ذلك فإن نقل ملكية الأرض تم بمقتضى فقرة الممتلكات في المادة الرابعة من الدستور، ولم تكن لها علاقة بممارسة سلطة الكونجرس في فرض الضرائب والإنفاق.

ودافع الضرائب في الولاية الذي لا يستطيع إثبات حدوث «ضرر مباشر» مثل خسارة مالية، ليس له حق فيدرالي حتى وإن كان الوضع كدافع ضرائب للولاية قد يكفي لإنشاء حق مقرر في محاكم الولاية. *دوريموس ضد مجلس التعليم Doremus v. Board of Education of Borough of Hawthorne* (١٩٥٢). ولكن حينما يسبب حكم من إحدى محاكم الولاية ضرراً مباشراً ومحدداً وواقعياً للمدعى، فإن المحكمة العليا يمكن أن تمارس اختصاصها بإصدار أمر للمحكمة الدنيا بإحالة ملف الدعوى إليها. ويحدث ذلك حتى إذا لم يكن المدعى مستوفياً لاشتراطات الحق الفيدرالي عندما بدأ الدعوى الأصلية. *أسلوكو ضد كاديش Asarco v. Kadish* (١٩٨٩).

ج — الحق القانوني للمواطن في الدعوى الدستورية

عند عدم وجود تشريع من الكونجرس، فإن المواطن يفتقر إلى حق الطعن في أعمال فيدرالية باعتباره غير دستورية. ويقال إن المواطن بوصفه مواطناً له فقط حق تظلم عام، لا يمكن فصله عن ذلك الذي لدى المواطنين الآخرين. وعندما تقدم شكوى بأن وكالة فيدرالية، على سبيل المثال، تتصرف بشكل يناقض فقرة معينة من الدستور،

فإن الادعاء لن يُقبل بسبب الافتقار إلى الحق في رفع الدعوى. وهكذا فإن أى مواطن يفتقر إلى الحق في الطعن في قانون فيدرالى يسمح لمدير وكالة المخابرات المركزية مجرد التصديق على المصروفات، باعتبار أنه ينتهك المادة ١ قسم ٩ فقرة ٧، الذى يتطلب حساباً منتظماً للأموال العامة. وتأكيد أن المواطنين يحتاجون إلى مثل تلك المعلومات لكي يدلوا بنصواتهم الانتخابية بمقلانية، أعتبر أنه مجرد تظلم معمم، وليس ادعاء بضرر معين. *للولايات المتحدة ضد ريتشاردسون* Richardson, United States v. (١٩٧٤) انظر *شليزينجر ضد لجنة الجند الاحتياطيين لوقف الحرب* Schlesinger v. Reservists Committee to Stop the War (١٩٧٤) (ليس هناك حق لأى مواطن للطعن في ممارسة أعضاء الكونجرس الذين يخدمون في احتياطي القوات المسلحة باعتباره انتهاكاً للمادة ١ قسم ٦ فقرة ٢ التى تمنع أعضاء مجلس النواب من تولي أى منصب فى الولايات المتحدة).

وكذلك فإن حقيقة أن الطعن في عمل فيدرالى يقيم على أساس فقرة المؤسسة الحاكمة، لا تكفل أساساً للحق المقرر للمواطن. وفي قضية وادي فورج، اعتبرت محكمة الاستئناف أن فقرة المؤسسة أنشأت حقاً شخصياً ولكنه فى ذات الوقت حق دستورى مشترك للمواطنين يمكن تمييزه عن المطالب الأخرى للحق المقرر للمواطن. وقد رفضت المحكمة العليا برئاسة القاضى رينكويست هذه المحاولة لجعل حق المواطن المقرر يختلف باختلاف الدعوى الدستورية. والزم بأن الدستور قد انتهك لا أكثر من ذلك لا يثبت الضرر الشخصى الذى تتطلبه المادة ٣. وفى ذلك يقول القاضى رينكويست إن حقيقة أن أحداً لن يكون له حق مقرر، ليست سبباً لإيجاد حق مقرر. وإلى الحد الذى يكون فيه الحائل بين حق المواطن مؤسساً على المادة ٢، تكون قدرة الكونجرس على منح الحق بواسطة القانون محدودة. ولكن ينبغي ملاحظة أن الكونجرس يمكن، بواسطة القانون، أن ينشئ مصلحة قانونية لشخص ما. ومن الممكن القول بأنه إذا انتهكت هذه المصلحة القانونية، فإن الضرر الشخصى المطلوب للحق المقرر فى المادة ٣ يكون موجوداً فى الواقع. انظر *لسماسرة العقارات جلاستون ضد قرية بيلوود* [إن انتهاك حقوق منحت بمقتضى قانون الحقوق المدنية لعام ١٩٦٨ اعتبر كافياً لمنح الحق المقرر].

د - حق الغير (الطرف الثالث)

إن حق الغير، أو كما تطلق عليه المحاكم غالباً حق الطرف الثالث، من السهل تقريره بوجه عام. إن (أ) عادةً لا يعتبر أن لديه حق لكى يطالب بالحقوق القانونية المقررة لـ (ب). وحتى إذا أصاب (أ) ضرر فى الواقع يكفى لتأكيد مطالبه القانونية الخاصة، فإن هذا الحق يظل غير كاف للسماح له بطلب المطالب القانونية الخاصة بـ (ب). وهذه القاعدة نجد أساسها فى فكرة «الدعى الأساسى». وفى السير الطبيعى للأحداث، فإن (ب) يعتبر أكثر شخص مناسب لرفع دعوى فيما يتعلق بمزاعم أثرت عليه. والشخص الذى تأثر أكثر بشكل مباشر سيكون أيضاً الأكثر احتمالاً للتأكيد بأن القضية قدمت بشكل كاف. وللقاعدة ارتباطات واضحة مع مطلب الخصومة المرتبط بقاعدة وجود القضية والنزاع، ولكنها تعكس أيضاً رغبة المحكمة فى تجنب مسائل دستورية حتى يكون القرار ضرورياً (أى الضرورة الإلزامية للقرار).

والواقع أنه ثبت الآن أن قاعدة حق الطرف الثالث هى مجرد قاعدة تحوطية. وفى الحقيقة أن هذه المنطقة من قانون الحق المقرر، قد ورد عليها العديد من الاستثناءات تكاد تلتقى القاعدة ذاتها. فإذا كان (أ) يستطيع أن يقدم سبباً كافياً للسماح له برفع دعوى بالادعاءات القانونية لـ (ب)، فإنه قد يسمح له بذلك. وبعض أكثر الأسباب التى يستشهد بها للسماح بالحق المقرر للطرف ثالث، على الرغم من القواعد الأصلية لحق الطرف الثالث، هى كما يلى : إذا كان الأمر صعباً إن لم يكن مستحيلاً على (ب) أن يؤكد بنفسه حقوقه القانونية، فإن (أ) عندئذ قد يسمح له بأن يقدم ادعاءات (ب) أمام القضاء (مع افتراض أن (أ) له الحق المقرر فى المادة ٣). وإذا كانت هناك علاقة شخصية قريبة بين (أ) و (ب)، فإن المحكمة يحتفل مرة أخرى أن تخفف من عائق حق الطرف الثالث. وهكذا فإن طبيباً سمح له بأن يعتد بحقوق سرية مرضاه فى الطعن فى دستورية القوانين التى تقيد الإجهاض. فالعلاقة بين الطبيب والمريض وثيقة وشخصية. وعلاوة على ذلك، فإنه سيكون من الصعب على المريضة أن تؤكد حقوقها الخاصة، إذ أنها قد تمتنع عن رفع دعوى بطلبها رغبة فى تفادى العلانية. سيجلتون ضد وولف (١٩٧٦). ولما كانت القوانين التى تفرق بين الذكور والإناث فى قدرتهم على شراء الخمر تضعف العلاقة بين البائعين والمشتريين المحتملين، فسيكون للبائع حق إثارة

مسألة الحماية المتساوية للقوانين. كريج ضد بورين Craig v. Boren (١٩٧٦). وتستطيع المنظمات أن تطالب بالحقوق القانونية لأعضائها إذا تم الوفاء بالشروط التالية: (١) أن يكون الأعضاء أنفسهم قد أصابهم ضرر في الواقع ولفق الحق المقرر بالمادة ٣. (٢) أن تكون المصالح التي تتضمنها الدعوى المرفوعة وثيقة الصلة بأهداف المنظمة. (٣) أن تكون المطالب المؤكدة والإنصاف المطلوب لا تتطلب مشاركة من الأعضاء الأفراد. هانت ضد شركة ببل للإعلان بواشنطن Hunt v. Washington State Apple Advertising Commission (١٩٧٧). ويعتبر الحق المقرر للمنظمات من أكثر المجالات إشارة وأهمية، حيث أن الاستثناء من قاعدة الطرف الثالث يكون واضحاً وبارزاً. وقد تميزت القضايا البيئية، على سبيل المثال، باستخدام الحق المقرر للمنظمات.

٢ - متى يمكن رفع الدعوى الدستورية؟ مسألة التوقيت

١ - الأحوال التي تكون فيها الدعوى الدستورية في غير محل

عندما لا يكون لقرار قضائي أثر قانوني عملي لأن المسائل التي نشأ عنها إما أن تكون قد تم حلها أو انتهت، فإنه يقال إن القضية أصبحت في غير محل. وفي القانون الدستوري الفيدرالي، فإن اللامحل يخدم ما يسمى بالاعتبارات التحوطية في تقييد مناسبات المراجعة القضائية. ولكن هناك بعد دستوري يجب أن يفهم لمسألة اللامحل. إن دخول القضية أو النزاع يتطلب وجوداً حياً حاضراً لنزاع تستطيع المحاكم أن تحله. ورغم ذلك، يجب التشديد على أن قضايا اللامحل في المحكمة العليا لا يمكن إخضاعها للمنطق بسهولة. ويوحى الكثير من قرارات قضايا اللامحل الحديثة بأن المحكمة تستخدم هذه الوسيلة بطريقة تكتيكية من أجل العثور على مخرج من حل مسائل دستورية خلافية، حيث لا توجد وجهة نظر واحدة تحصل على موافقة أغلبية القضاة.

وعندما طعن ماركو دي فونيس في العمل الإيجابي لبرنامج الالتحاق بمدرسة القانون بجامعة واشنطن، كان دي فونيس في سنته الثالثة بمدرسة القانون. وأوضحت

الجامعة أنه إذا أكمل دراسته بنجاح، فإنه سوف يتخرج بغض النظر عن قرار المحكمة. وقد حكمت المحكمة فى قضية دى فونيس ضد أوديجارد *De Funis v. Odegaard* (١٩٧٤)، أن هذه الوقائع جعلت القضية فى غير محل. وحتى إذا كان الاحتمال الظنى للغاية بأن دى فونيس سوف يفشل فى امتحاناته قد تحقق، فإنه مع ذلك لن يكون عليه أن يواجه المتطلبات الأولية للالتحاق. وكانت المحكمة العليا ملتزمة بمتطلبات المادة ٣ حتى إذا لم تلتزم بها محاكم ولاية واشنطن، فهى لم تجد أن انقضاء المحل مانع من إصدار حكم.

وفى حين أن مبدأ انقضاء المحل قد يكون مؤسساً فى المادة ٢، فإن هذا لم يمنع المحاكم الفيدرالية من صياغة استثناءات لمبدأ انقضاء المحل لا تلتحم كلية فى الأساس المنطوق لهذه الحالة. وعلى سبيل المثال، فى الأحوال التى تكون فيها القضية «قابلة للتكرار ومع ذلك فإنها تتجنب إعادة النظر»، قد تقوم إحدى المحاكم الفيدرالية بإعادة النظر، حتى وإن كان نمط الواقع العين قد يقع من جهة أخرى تحت مبدأ انقضاء المحل. ولكن كيف تقلل صفة التكرار للمسألة من مشكلة المادة ٢٣؟ أى كيف يمكن الوفاء بمطلب الخصومة الحالية؟

والمثال لقضية المسألة المتكررة هى قرار الإجهاض الشهير - *رو ضد ويد* *Roe v. Wade* (١٩٧٣). وفى الوقت الذى وصلت فيه القضية إلى المحكمة العليا، كانت قد مرت تسعة شهور طويلة، وكانت القضية غير ذات محل من الناحية الفنية. ولكن المحكمة العليا قالت إن هذا نموذج كلاسيكى لقضية «قابلة للتكرار ومع ذلك تتجنب إعادة النظر». وحتى إذا كانت السيدة رو لن تحمل مرة أخرى، وهذا ممكن، فإن كل مايلزم هو أن يكون بعض أعضاء طبقتها قادرات على أن يصبحن حوامل. ومن الناحية الأخرى، فإن ماركو دى فونيس لم يرفع دعوى تنطبق على فئة كاملة من الناس. وبالنسبة له فإن مسألة دستورية برنامج الالتحاق بمدرسة القانون لن تتكرر. ولم يكن هناك أى سبب للاعتقاد بأن المسألة سوف «تجنب إعادة النظر» مرة أخرى. وإذا لم ترفع أية قضية باعتبارها دعوى طبقة، فإن استثناء المسألة المتكررة لا يطبق إلا إذا كانت المسألة «يمكن أن تتكرر» بالنسبة للطرف المتقاضى. *بنك فيرست ناشيونال فى بوسطن ضد بيلوتي* *First Nat. Bank of Boston v. Bellotti* (١٩٧٨).

وهناك مثال آخر على استثناء «القدرة على التكرار ومع ذلك يتجنب إعادة النظر»

نشأ بمقتضى القانون الفيدرالى لتعليم المعوقين. فقد سعى طالب مضطرب عاطفياً للحصول على حكم قضائى ضد مسئولى المدرسة الذين كانوا قد أوقفوه بسبب سلوكه العنيف والمثير المتصل بعاهته. وكان هذا الطالب فى العشرين من عمره، ولكنه لم يكن قد أنهى الدراسة الثانوية بعد. وكان الطالب لا يزال مؤهلاً للخدمات التعليمية بمقتضى القانون، وبالنظر لعجزه، فإنه كان من المحتمل أن يظل فى حاجة إليها. وكان مسئولو المدرسة من جانبهم ما زالوا مصرين على أن لديهم سلطة لاستبعاد الأطفال المعاقين بسبب السلوك العنيف والمثير للفوضى. وفى هذه الظروف اعتبرت المحكمة أن القضية ليست بلا محل، حيث أنه كان يحتمل، أن يكون عمل موظفى المدرسة الذى يشكو منه الطالب قابلاً لأن يتكرر. ومن الناحية الأخرى، اعتبر طعن معاش لطالب آخر لم يعد مؤهلاً بسبب عمره للحصول على مزايا القانون، أنه فى غير محل. هونيج ضد دو. Honig v. Doe (١٩٨٨).

وثمة استثناء ثانٍ لمبدأ انقضاء المحل والذى كان قد نأكد، ولكن وجد أنه غير مجد فى قضية دي فونيس، وهو أن «التوقف الاختيارى لأنشطة غير مشروعة» لن تجعل قضية ما قضية ما فى غير محل على الأقل حيث يكون هناك احتمال معقول بأن الخطأ سوف يستأنف. وبسبب هذا الاستثناء هو أن أية قاعدة معاكسة سوف تسمح باستغلال مبدأ انقضاء المحل لأن مرتكب الخطأ يستطيع وقف الأذى مؤقتاً لكى ينجو من الرقابة القضائية. ولكن مرة أخرى كيف يؤكد استثناء التوقف الاختيارى الخصومة الحالية المطلوبة للقضية أو النزاع فى المادة ٣؟

ويبرز استثناء ثالث فى تلك القضايا النادرة، حيث تكون هناك نتائج إضافية هامة لم تتم تسويتها، باقية بلا حل. وبذلك، فإن الإدانة الجنائية أو اكتشاف الجنون يمكن أن يؤثرًا على الفرد حتى بعد أن يكون قد أطلق سراحه من الحبس.

ب - الأحوال التى يكون فيها رفع الدعوى الدستورية سابقاً لأوانه

إن أية محكمة فيدرالية لن تنظر أية قضية إلا إذا كان هناك ضرر حال أو تهديد هام بضرر وشيك الحوث. إن شيئاً غير موات لا بد أن يحدث للفرد الآن أو فى المستقبل القريب. والدعامة الدستورية لقاعدة أن تكون أية مسألة جاهزة لصور قرار قضائى هى مرة أخرى مطلب وجود القضية أو النزاع المنصوص عليهما فى المادة ٣.

وقد استخدم مبدأ أن القضية ليست جاهزة للحكم كمائق لإعادة النظر فى قضية العمال العاميين المتحدين لأمريكا ضد ميتشل *United Public Workers v. Mitchell* (١٩٤٧). حيث تم الطعن عن قانون هاتش الذى يحظر الأنشطة السياسية على مستخدمى الحكومة. إذ بينما كان أحد المستخدمين الذى انتهك القانون مهدداً بالفصل، سمح له بالطعن (وإن كان الطعن لم يقبل)، فإن مستخدمين آخرين ممن كانوا يرغبون فقط فى الاشتغال بآشطة سياسية، ولكنهم لم يكونوا قد فعلوا ذلك بعد، منعوا من الطعن فى القانون. وقالت المحكمة فيما يتعلق بهم أنه سيكون مطلوباً الحدس فيما يتعلق بطبيعة النشاط السياسى، ورد الحكومة المحتمل عليه، وعلى سبيل المثال، وعلى قدر علم المحكمة، فإن الحكومة قد تختار ألا تتخذ إجراء ما. غير أنه من المشكوك فيه أن أى مستخدم حكومى سوف يطالب بأن يشتغل بنشاط سياسى إلى المدى الذى يؤدى للفصل من الوظيفة، لكى يثير المسألة الدستورية – فالضرر الوشيك الحدوث يكفى.

غير أن متطلبات المادة ٣ تتداخل مرة أخرى فى الاعتبارات التحوطية. وحتى حيث تكون المسألة جاهزة للحكم من الناحية الفنية، فإن المحكمة وجدت أن المسألة سابقة لأوانها أو مجردة بصورة زائدة. ففى قضية حزب العمل الاشتراكى ضد جيليجان *Socialist Labor Party v. Gilligan* (١٩٧٢)، رفضت المحكمة استئنافاً لطعن غير ناجح من جانب حزب سياسى صغير بشأن قسم الولاء للولاية، اعتماداً على عدم الوضوح والتفصيل الدقيق للضرر الذى قدمته المرافعات. وحتى إذا كانت المتطلبات الفنية الحق المقرر والنصح قد تم الوفاء بها، فإن المسائل الدستورية لم تعرض «بشكل واضح، محدد». واستشهدت المحكمة بقضية «جوش الإنقاذ» على العقوبات التى لا يمكن التغلب عليها لممارسة الاختصاص القضائى للمحكمة، التى تعرضها مشكلات سبق الأوان والتجريد. ولم يكن فى استطاعة المحكمة أن تقرر من المرافعة فى قضية حزب العمل الاشتراكى، إذا كان الحزب قد رفض فى أى وقت، أو أنه يعتزم الآن أن يرفض، أداء القسم، وأن يتحمل النتائج التى قد تترتب على ذلك. وعلى سبيل المثال، فإن حزب العمل الاشتراكى لم يكن قد ذكر فى دفاعه أنه لن يوقع قسم الولاء. وكان من المحتمل تماماً أن الحزب يعتزم توقيع القسم، وسوف يشارك فى الاقتراع. ٢

٣- ما الذى يمكن رفع الدعوى بشأنه؟ مبدأ الموضوع السياسى

منذ وقت مبكر يرجع إلى عام ١٨٠٣، أوضح كبير القضاة مارشال فى قضية ماربرى ضد ماديسون أن هناك نوعاً من القضايا الدستورية لا تستطيع المحاكم الفيدرالية أن تنظر فيها لكونها من «الموضوعات السيافية». ومن ناحية أخرى، صرح كبير القضاة مارشال فى ١٨٢١ فى قضية كوهين ضد فيرجينيا *Cohens v. Virginia* بقوله: «ليس لنا الحق فى أن نرفض ممارسة الاختصاص القضائى الممنوح لنا أكثر من اغتصاب الحق الذى لم يعط لنا». وعلاوة على ذلك، فقد أصبح واضحاً أن الاختصاص القضائى يجب ألا يرفض لمجرد أن القضية تتضمن قىماً سياسية أو تتعلق بالعملية السياسية.

فما هو إذن المفتاح إلى «عدم صلاحية عرض المسائل السياسية على المحكمة»، أو بعبارة أخرى تلك المواقف التى يكون فيها مذهب المسألة السياسية عائقاً لنظر قضية ما بواسطة المحاكم الفيدرالية؟ فى قضية بيكر ضد كار (١٩٦٢)، التى كانت بداية لسلسلة قوية من القضايا التى حلت مشكلة إساءة الولاية للتخصيص، قدم القاضى برينان تمحيصاً موثقاً به لأسس وخصائص مبدأ المسألة السياسية. وتأسيساً على افتراض أن «عدم صلاحية عرض المسألة السياسية على القضاء هى فى المقام الأول من وظائف فصل السلطات»، ذكر القاضى برينان أن المبدأ يتطلب من المحاكم الفيدرالية أن تقرر أولاً ما إذا كانت أية مسألة قد أحيلت بواسطة الدستور إلى شعبة أخرى من الحكومة القومية. وعلاوة على ذلك، فإن مبدأ عدم صلاحية العرض على المحكمة يوجب إجراء تحقيق فيما إذا كان «ذلك الواجب يمكن تمييزه قضائياً، وأن يتقرر مداه قضائياً، وما إذا كانت الحماية للحق يمكن أن تصاغ بطريقة قضائية». وفى حين أن مذهب المسألة السياسية يوجب بأن له جنوراً فى المادة ٣، فإنه يقوم أولاً على أساس ما تسميه المحاكم، فى سياق الحق المقرر، الاعتبار التحوطية. انظر جيش الإنقاذ ضد التحوطية بلدية لوس أنجلوس (١٩٤٧)، من أجل التوسع فى هذه الاعتبارات التحوطية.

وفى فقرة كثيراً ما تقتبس فى قضية بيكر ضد كار أعلن القاضى برينان معايير

تعكس اعتبارات تحوطية ووظيفية وكلاسيكية، من أجل تعيين قضية المسألة السياسية. أولاً، قال القاضي برينان، مستشهداً باهتمام كلاسيكي، أن أية قضية يجب أن تعتبر غير صالحة للعرض على القضاء إذا كان هناك «الالتزام الدستوري يمكن إثباته منصوص القضية يرتبط بجهة سياسية». وقد رأى أن مثل هذا الالتزام الدستوري بإحالة القضية إلى حرية التصرف المستقلة لشعبة أخرى من الحكومة القومية فقط هو الذي يبرر لاية محكمة فيدرالية رفض ممارسة اختصاصها بمقتضى المادة ٢. وقد أثار معلقون آخرون مسألة ما إذا كانت هناك مسألة تتطلب الإحالة كلية إلى شعبة أخرى من الحكومة، بمعنى أن الهيئة القضائية لا تستطيع، إذا شئت، أن تعيد النظر في الموضوع. ويؤكد هذا الرأي تصريح القاضي برينان في قضية بيكر ضد كار: «إن هذه المحكمة هي المفسر النهائي للدستور». ولعل أنسب حل لهذه المسألة هو الاعتراف بأنه بمقتضى النهج الكلاسيكي، هناك موضوعات يعهد بها في المقام الأول إلى حرية تقدير الهيئة التنفيذية أو الكونجرس، ولكن تعيين هذه الموضوعات، ودستورية حرية التصرف المعطاة، تبقى خاضعة لإعادة نظر قضائي.

وثمة معايير أخرى ذكرها القاضي برينان في قضية بيكر يعكس اعتبارات وظيفية تتعلق بقدرة الإدارة القضائية. فالقاضي برينان يطلب من المحاكم الفيدرالية أن تسأل عما إذا كان هناك «افتقار إلى معايير يمكن اكتشافها والتعامل معها لحل المسألة» أو يجعلها تبحث «استحالة الفصل في القضية بدون وجود تحديد مسبق واضح بحرية تصرف غير قضائية». إن البروفيسور شارف في مقاله إعادة النظر القضائية والمسألة السياسية: تحليل وظيفي ٧٥ ييل المجلد القانونية ٥١٧ (١٩٦٦)، يذكر هذه الاعتبارات باعتبارها الصعوبة في الحصول على معلومات دقيقة، والحاجة إلى تماثل قرارات الفروع الحكومية الخاصة بكل منها باعتبارها تتعلق بصلاحيات عرض مسألة معينة على القضاء.

لقد تساءل ستالين: «كم فرقة عسكرية لدى البابا؟». وهناك قول منسوب إلى أندرو جاكسون مؤداه قوله: «لقد اتخذ جون مارشال قراره، والآن دعوه يطبقه». ومن نفس المنطلق كان هناك قلق من أن المحكمة العليا والمحاكم الفيدرالية سوف تفشلان إذا بحثنا عن حل لمسألة التنفيذ التي كانت السبب في معارضة القاضي فرانكفورت القوية والشديدة في قضية بيكر، والتي عبر عنها فرانكفورت بقوله: «ليس هناك في

دستورنا علاج قضائي لكل أذى سياسي، ولكل ممارسة غير مرغوب فيها للسلطة التشريعية». أما بالنسبة للمحكمة، فإن تحدى الحماية المتساوية لإساءة التوزيع يتضمن معايير واضحة ومألوفة تضمنها التعديل الرابع عشر. وكانت المحاكم قادرة تماماً على تعيين حدود وتنفيذ التفويض الدستوري.

وتعكس الاعتبارات السياسية في إشارات القاضي بريان إلى «استحالة أن تتولى المحكمة اتخاذ قرار مستقل بنون الإعراب عن نقص الاحترام الواجب لمختلف فروع الحكومة» أو «ضرورة الالتزام بلا اعتراض لقرار سياسي اتخذ فعلاً» أو «إمكانية الارتباك الذي تثيره بيانات رسمية متضاربة من جانب إدارات مختلفة حول مسألة واحدة». وقد مضى البروفيسور الراحل ألكسندر بيكل بهذه الفكرة إلى أبعد من ذلك، قائلاً إن أية قضية يجب أن تعتبر غير صالحة للعرض أمام القضاء بسبب غرابتها، أو خطورتها، أو «صعوبة معالجتها لإصدار قرار ذي مبادئ»، أو القلق بشأن نتائج التدخل القضائي، أو «عدم الثقة بالنفس في نظام ليس له مسئولية انتخابية أو قدرة على التنفيذ». وقد عكس القاضي فرانكفورت، الذي كانت تتنابه الهواجس عن «المقاومة الشديدة» من جانب الجنوب للإنزعاج في قضية براون ضد مجلس التعليم في توبيكا (براون ١) Brown v. Board of Education of Topeka (١٩٥٤) نفس نواحي القلق التي بدت في معارضته في قضية بيكر، وحذر من أن التورط القضائي في إعادة التوزيع السياسي يهدد سلطة المحكمة حتى في مجالها الوطيد: وقال «إن سلطة المحكمة التي لا تملك المال ولا السيف تركز في النهاية على ثقة الجمهور المساندة لها في ردعها الأخلاقي». وقد ناشد فرانكفورت المحكمة أن تمارس الابتعاد التام عن الوصلات السياسية التي تشمل الاصطدام بالقوى السياسية من أجل ألا تعرض هذه الثقة الجماهيرية للخطر. فهو يرى أن الساحة لمثل هذه الصراعات هي الساحة الانتخابية وليست العملية القضائية.

وقد كانت قضية بيكر ضد كار حداً فاصلاً في نشوء مبدأ المسألة السياسية، وأوضحت المحكمة في هذه القضية أن الهيئة القضائية الفيدرالية سوف تنظر طعون الحماية المتساوية على الرغم من تحذيرات القاضي فرانكفورت من أن المحاكم سوف تقع في شرك «غابة سياسية».

وفي قضية تتعلق بمسألة سياسية أخرى، باول ضد ماك كورماك Powell v. McCormack (١٩٦٩)، اعتبرت المحكمة أن إبعاد الكونجرس لنائب منتخب أمر صالح

للعرض على القضاء. وهناك شرط محدد فى النص الدستورى المادة ١، قسم ٥، يجعل كل مجلس نواب «قاضى المؤهلات لأعضائه»، لم يكن يحيل كل المسائل التى تتعلق باستحقاق شخص منتخب أن يشغل مقعده، وبدلاً من ذلك، فإنه كان إشارة محدودة لمؤهلات العضوية المنصوص عليها فى الدستور مثل السن والجنسية والإقامة فى الولاية. وفى قضية الولايات المتحدة ضد نيكسون (١٩٧٤)، اعتبرت المحكمة أنه يمكن مطالبة رئيس الدولة بأن يستجيب للعملية القضائية. وحقيقة أن الرئيس كان مدعى عليه لا تجعل مسألة امتياز الاتصالات السرية غير صالحة للعرض على القضاء. وقد عكست الاكثوية فى المحكمة فى قضية جولدووتر ضد كارتر Goldwater v. Carter (١٩٧٩)، النفور التقليدى من أن تتورط المحكمة فى الشئون الخارجية، فاعتبرت أن إنهاء الرئيس لمعاهدة ما من جانب واحد مسألة تستطيع الطرق السياسية العامة للحكومة التصرف فيها تماماً. وفى النهاية، فإنه فى قضية قبل بيكر تتعلق بملاسة الإشراف القضائى على عملية تعديل المادة الخامسة، إستشهدت المحكمة بمبدأ المسألة السياسية، ويرفض بحث الموضوع، تركت مشكلات التصديق للكونجرس. كولمان ضد ميللر Coleman v. Miller (١٩٣٩).

وللمعايير التى تحدد أية مسألة سياسية والتى أعلنها القاضى بريتان فى قضية بيكر أهمية مستمرة. ومع ذلك فإنه لا بد من الاعتراف بأن هذه المعايير فى حد ذاتها لا تطبق دائماً بطريقة متعائلة أو يمكن التنبؤ بها. ومن الأمثلة الموضحة لذلك قضية الولايات المتحدة ضد ميونوز — فلوريس Munoz-Flores, United States v. (١٩٩٠)، حيث رفضت المحكمة طعناً يستند إلى فقرة المنشأ، المادة ١، قسم ٧ فقرة ١ بشأن قانون فيدرالى يطالب المحاكم بفرض غرامة نقديه خاصه على أى شخص يدان فى جنحة فيدرالية. ولم تكن القضية تتضمن مسألة سياسية. وفقرة المنشأ تتطلب أن تبدأ كل مشروعات قوانين جمع الإيرادات فى مجلس النواب. وجادلت الحكومة بأن مرور مشروع القانون موضوع البحث فى مجلس النواب أظهر بشكل حاسم أن المجلس قد قرر أن مشروع القانون لم يكن مشروع قانون للإيرادات، أو أنه بدأ فى المجلس. وإبطال القانون وفقاً لهذا الرأى على أساس فقرة المنشأ، يجب أن يظهر افتقار إلى الاحترام للفروع الأخرى للحكومة. ولكن عدم الاحترام بهذا المعنى كان غير كاف لإيجاد مسألة سياسية. وإلا فإن كل حل قضائى لظعن فى دستورية قانون صادر من الكونجرس سيكون أمراً غير جائز. وعلاوة على ذلك، فإنه حتى إذا كان الكونجرس قد بحث المسألة الدستورية

بروية، فإن المحكمة سيظل لديها التزام بإعادة النظر في دستورية القوانين التي يستنها الكونجرس.

وخلاصة القول، إن مبدأ المسألة السياسية أكثر احتمالاً أن يشار في مجالات الاختصاص التقليدي للرئاسة أو الكونجرس. فمجال الشئون الخارجية، ومجال الأمن القومي، ومسائل ممارسة سلطة الحرب، وعمليات تعديل القوانين، ليست هي الزاد التقليدي للمحاكم، ولكنها تشمل اليوم الجوهر الحقيقي لمبدأ المسألة السياسية.

الفصل الثانى

السلطات التشريعية القومية

الف . نطاق سلطة الكونجرس

فى قضية ماك كالوتش ضد ماريلاند *McCulloch v. State of Maryland* (١٨١٩)، أكد كبير القضاة جون مارشال على أن: «الجميع يعترفون بأن هذه الحكومة حكومة متعددة السلطات». ويترتب على هذا المبدأ أنه ليس هناك فى النظام الدستورى الأمريكى مبدأ لوجود سلطة تشريعية منفردة بذاتها، على الأقل فى الساحة الداخلية .
وحيثما تكون دستورية التشريع الذى يصدره الكونجرس موضع خلاف، فلا بد من إظهار وجود علاقة بسلطة أخرى فى النص الدستورى. والواقع أن العلاقات التى «تنشأ» أحياناً، قد تكون غير واضحة للشخص العادى بصورة معقولة. بل إن الافتقار إلى مبدأ السلطات المتأصلة والولاء الرسمى لنهج سلطات متعددة تعد فى النتيجة الأخيرة أقل أهمية مما قد يبدو.

وطبقاً لدستورنا، فإن كل السلطات التى لا تفوض للحكومة الفيدرالية بمقتضى التعديل العاشر تبذل فى اختصاص الولايات. وهذه مقدمة منطقية أساسية مفترضة لتقسيم السلطات فى «نظامنا الفيدرالى». ويبقى التساؤل عن كيفية تعيين حدود نطاق السلطات المفوضة.

وفي قضية ماك كالفوتش ضد ماريلاند (١٨١٩)، بحثت المحكمة عما إذا كان التفويض الدستوري لسلطات الكونجرس يشتمل على سلطة هذا الأخير في إنشاء بنك وطني. وقد سلم كبير القضاة مارشال بأنه ليس هناك أي نص صريح يمنع الكونجرس هذه السلطة، إذ أن هذا الاختصاص كان عادة يمثل امتيازاً للولايات، غير أن المحكمة لاحظت أن هناك سلطات صريحة للكونجرس في المادة ١ الفقرة ٨ لفرض وتحصيل الضرائب، ولاقتراض نقود، وتنظيم التجارة، وإعلان وإدارة الحروب، وحشد وإعالة القوات المسلحة. وكان التساؤل هل تشمل سلطات السيف والمال هذه سلطة إنشاء بنك وطني؟ بالتأكيد لم يكن هناك في الدستور ما يمنع الكونجرس صراحة من سن مثل هذا التشريع، ولكن جون مارشال أكد على ضرورة الحاجة إلى منح إيجابي للسلطة.

وإزاء تفسير النصوص الدستورية جادل مارشال من أجل إقرار مبدأ سلطات ضمنية في الدستور، على أساس أن الدستور يجب أن يقرأ بربحية أفق لكي يزود الحكومة بكل الوسائل اللازمة لأداء السلطات الممنوحة لها في الوثيقة الأساسية، والمعرضة بطبيعة الحال للقيود الواردة فيها. ولكن مارشال لم يعتمد فقط على هذه الحجة المنطقية والعملية للاعتراف بمبدأ السلطات الضمنية، (والتي وجدت تأييداً في الأوراق الفيدرالية) فيما يتعلق بطبيعة الدستور. بل انتهى إلى أن الدستور ذاته يتضمن تفويضاً محدداً لسلطات ضمنية. إذ تنص الفقرة المتعلقة بالمناسب والضروري، المادة الأولى الفقرة ٨ الفقرة الفرعية ١٨، على أن للكونجرس سلطة «إصدار كافة التشريعات الضرورية والمناسبة من أجل تنفيذ السلطات السابقة وكل السلطات الأخرى المخولة بموجب هذا الدستور لحكومة الولايات المتحدة، أو أية إدارة تابعة لها أو لموظفيها».

وقد جادل محامى ولاية ماريلاند التي كانت تسعى لفرض ضرائب على البنك الوطني، بأن الصلاحيات الضرورية والمناسبة المنصوص عليها في الفقرة جاءت على سبيل الحصر وتقتصر على الوسائل التي لا غنى عنها لتنفيذ السلطة الممنوحة. ولكن كلمة ضرورية ومناسبة لم تكن تعني بالنسبة لجون مارشال أنها ضرورية، وأكد على: «أن الهدف من دستورنا أن يظل قائماً لأجيال قادمة». ومن ثم فإن تضمين كلمة «مناسبة» مع كلمة «ضرورية» ووضع فقرة الضروري والمناسب بين سلطات الكونجرس في المادة ١

الفقرة ٨ بدلاً من وضعها في قيود المادة ١٠ الفقرة ١٠ على سلطات الكونجرس بالإضافة إلى طريقة صياغة الفقرة ذاتها، كلها أمور تؤدي إلى نتيجة واحدة ألا وهي أن السلطات الصريحة المنصوص عليها في الدستور لا يجوز تفسيرها بشكل ضيق بل يجب تفسيرها بشكل واسع لتحقيق الهدف من تمكين الحكومة الفيدرالية الجديدة من العمل.

وقد قدم مارشال نفسه مرشداً تفسيرياً واسعاً للسلطات التشريعية الفيدرالية في قضية هاك كالكوتش، لا يزال متبعاً في محاكمنا حتى الآن وهو : «تكون الغاية شرعية وداخلة في نطاق الدستور وتكون كل الوسائل مناسبة طالما أنها صالحة بوضوح لتحقيق هذه الغاية، وليست ممنوعة صراحة، وتنسجم كذلك مع نص وروح الدستور، ومن ثم تعتبر دستورية». وبتطبيق هذا المبدأ، فإن إنشاء بنك وطني كان بوضوح «أداة مريحة ومفيدة وضرورية» في إدارة العمليات المالية للحكومة القومية.

وقد وضع كبير القضاة قيداً واحداً على نهجه الواسع بالنسبة لسلطة الكونجرس. ويعرف هذا القيد بأنه مبدأ الزريعة، فقرر مارشال أنه إذا سن الكونجرس تشريعاً «من أجل تحقيق أمور ليست مضمومة بها أصلاً إلى الحكومة»، فإنه يكون من واجب المحاكم أن تعلن أن مثل هذا القانون غير دستوري، حتى ولو ادعى الكونجرس أنه يمارس السلطات الممنوحة له. قد استخدم هذا القيد في البدايات الأولى من القرن العشرين للإطاحة بإحدى تشريعات الكونجرس، بدعوى أنه كان يمثل انتهاكاً للسلطات الممنوحة للولايات، على خلاف الدستور، ولكن لم يبق أمر هذا القيد لفترة طويلة.

باء — سلطة التجارة

١ — إرساء الأسس

إن أهم السلطات الداخلية الصريحة للكونجرس المنصوص عليها في المادة الأولى فقرة ٨ هي سلطة التجارة إذ تنص على أنه: «يكون للكونجرس سلطة تنظيم التجارة بين الولايات المختلفة». وقامت المحكمة بتفسير هذه الفقرة في القضية الكبرى - جيبونز ضد أوغدن (Gibbons v. Ogden) (١٨٢٤). وتلخص وقائع هذه القضية في

أن ولاية نيويورك قصرت ترخيص الملاحة على طرف واحد. وكان الكونجرس قد منح ترخيصاً لعبور المياه ذاتها لطرف آخر. وفي هذه الحالة من النزاع كان على المحكمة أن تحدد لمن تكون الغلبة لسلطة الولاية أم الحكومة الفيدرالية؟

ولم يلق كبير القضاة مارشال صعوبة كبيرة في اعتبار الملاحة داخلية في نطاق مفهوم «التجارة» الوارد في الدستور. مع التسليم باهتمام واضع مشروع الدستور بإنهاء الصروب التجارية بين الولايات. وكانت هناك صعوبة أكبر في عبارة «بين الولايات المختلفة». وباستخدام ما أسماه فليكس فرانكفورت النظرية العضوية للتجارة، فإن مارشال فسر مفهوم التجارة دستورياً على أنها تعني «التجارة التي تتصل بكثير من ولاية واحدة». أما التجارة التي تكون مقصورة داخلياً على ولاية ما، والتي لا تؤثر على ولايات أخرى، لا تدخل في هذا المفهوم لعبارة التجارة. وعلى ذلك انتهى مارشال إلى أنه ليس للكونجرس سلطة أو صلاحية في شأن تنظيم التجارة الداخلية وذلك لأن «مثل هذه السلطة سوف تكون غير ملائمة ومن المؤكد أنها غير ضرورية».

ولو كان تفسير مارشال العضوي لفقرة التجارة قد تغلب لكان تاريخ سلطة التجارة قد أصبح شيئاً مختلفاً. ولكانت القيود التي وضعت على فقرة التجارة لإحباط الانتعاش الاقتصادي الوطني خلال عصر «النيو ديل» على سبيل المثال، أكثر صعوبة. غير أن المحكمة أنشأت تدريجياً نهجاً إقليمياً لفقرة التجارة تقصر سريانها على التجارة بين الولايات، أي التجارة التي تعبر حدود الولايات. واليوم فإنه عن طريق الاعتماد الواضح على فقرة التجارة ومبدأ السلطات الضمنية، حدثت عودة إلى ذلك الفهم الواسع لسلطة التجارة كما تصورهما مارشال.

وفي النهاية تحول كبير القضاة مارشال إلى معنى سلطة «تنظيم التجارة». ومرة أخرى استخدم تصوره الواسع عن المنحة الدستورية للسلطات الفيدرالية «إن هذه السلطة، مثل كل السلطات الأخرى التي خولت للكونجرس، كاملة في حد ذاتها، ويمكن ممارستها إلى أقصى مداها، ولا تعترف بأي تحديد غير ما ورد بالدستور». وفي إيجاز، فإن سلطة تنظيم التجارة «غير محدودة» فيما يتعلق بأهداف هذه السلطة، والقيود الرئيسة على ممارسة هذه السلطة التنظيمية، يعتمد على حكمة وحسن تصرف الكونجرس، غير أنه مما يثير الدهشة، أنه بعد تاريخ دستوري معقد

لا يزال الأمر كذلك حتى يومنا هذا. ويفترض أن الأشخاص الذين يمارسون سلطتهم من خلال العملية السياسية هم الذين يحمون السلطات التشريعية الممنوحة دستورياً من إساءة الاستعمال.

٢ - استخدام فقرة التجارة لأغراض السلطة البوليسية

درس واضعو مشروع الدستور اقتراحاً بتحويل سلطة البوليس القومى للكونجرس ولكنهم رفضوا ذلك. ولكن بقي التساؤل فيما إذا كان الكونجرس يستطيع، من خلال ممارسة للسلطات التي فوضت إليه، أن يضع نظاماً لكي يحقق أهداف سلطة البوليس. وتتعلق هذه السلطات البوليسية، من الناحية الكلاسيكية، بالصحة، والقواعد الأخلاقية، والرفاهية. ومع ظهور الدولة النشطة في القرن العشرين، فإن مثل هذا التشريع يتخذ عادة شكل قوانين الخدمة الاجتماعية. ولكن مبدأ الذريعة الذي استخدمه جون مارشال في قضية ماك كالمولش ضد ماريلاند يبدو أنه يمنع أية محاولة لاستخدام السلطة التشريعية الفيدرالية من أجل تحقيق غايات الخدمة الاجتماعية. وهذا الرأي الأكثر تقييداً لسلطة التجارة يتمثل بوضوح في قضية هامر ضد داجنهارت (Hammer v. Dagenhart ١٩١٨)، حيث انتهت المحكمة إلى أن القانون الفيدرالى الذى يقيد شحن سلع ينتجها عمال أطفال بين الولايات يعد قانوناً غير دستورى لأنه يمثل انتهاكاً للسلطات المخولة للولايات. وقد ارتأت المحكمة أنه بالرغم من أن للكونجرس سلطة كافية لتنظيم التجارة بين الولايات، فإن هذه السلطة مقيدة بالتعديل العاشر. وطبقاً لوجهة النظر هذه، فإن السلطات المخولة للولايات تحد من السلطات الممنوحة للحكومة الفيدرالية. وكان ذلك هو مبدأ النظام الفيدرالى المزدوج.

ولكن حتى فى الوقت الذى انتشر فيه مبدأ «الذريعة»، فإنه لم يكن متبعاً فى جميع الأحوال. وعلى سبيل المثال، فإنه فى قضية شامبيون ضد إيمز (Champion v. Amesz قضية اليانصيب) (١٩٠٣)، أى قبل قضية هامر بخمسة عشر عاماً، أيدت المحكمة التشريع الفيدرالى المضاد لليانصيب، وهو إجراء يعد بوضوح من أعمال

السلطة البوليسية. وقد أكد القاضي الأول هارلان، وهو يتحدث باسم المحكمة في قضية شامبيون، أن للكونجرس سلطة حماية شعب الولايات المتحدة من تلوث قنوات التجارة بين الولايات. وفي هامر تم الفصل في قضية اليانصيب على أساس أن الشر الذي تجرى مقاضاته حدث في أعقاب التعامل بين الولايات ولم يسبقها. وكان هذا التمييز بالنسبة للقاضي هولز، الذي كان معارضاً في قضية هامر، يعد تحايلاً شرعياً غير مقنع. وانتهى القاضي هولز إلى أن السلطات التنظيمية المطلقة للكونجرس التي تتضمن السلطة لمنع حركة التجارة بين الولايات، عندما كانت تستخدم لتشجيع ما انتهى إليه الكونجرس في تقريره على أنه شر أخلاقي: «أنها يمكن أن تنفذ أراعا عن السياسة العامة مهما يكن لها من تأثير غير مباشر على أنشطة الولايات».

إن الرأي المقيّد لسلطة التجارة الذي تقرر في قضية هامر وأيضاً مبدأ الذريعة ذاته قد تم رفضهما نهائياً في قضية الولايات المتحدة ضد داربي Darby. United States v. (١٩٤١). وفي تأكيد لنص تشريعي ورد في قانون المعايير العادلة للعمل الذي يمنع شحن السلع في التجارة بين الولايات، والتي تكون قد أنتجت بواسطة مستخدمين يعملون بأجور أقل من المستوى، أو ساعات زائدة عما حدده القانون، عاد كبير القضاة ستون في قضية داربي ليؤكد على المبدأ الواقعي الذي تمت صياغته في قضية شامبيون: وقال «إن الكونجرس، وفقاً لتصوره للسياسة العامة، التي تتعلق بالقيود التي قد يكون من المناسب فرضها على التجارة بين الولايات، لديه الحرية في أن يستبعد من التجارة المواد التي قد يعتقد أن استخدامها في الولايات التي كانت موجهة لها، ضارة بالصحة العامة، أو قواعد الأخلاق، أو الرفاهية، حتى ولو كانت الولاية لم تسع إلى تنظيم استخدامها». إن على الكونجرس أن يحدد الشروط اللازمة لاستخدام قنوات التجارة بين الولايات.

وقد استنتج «ستون» منطقياً أن وظيفة المحكمة ليست التحقق من هدف أو دافع الكونجرس في تنظيم التجارة بين الولايات، حيث إن «هذه مسائل خاصة لتقدير الهيئة التشريعية التي لم يضع الدستور أي قيد على ممارستها كما أنه ليس للمحاكم أية رقابة عليها». كما أن السلطات المخولة للولايات لا تقيد أية ممارسة دستورية للسلطة التجارية، وقال: «إن استنتاجنا لا يتأثر بالتعديل العاشر. وهذا التعديل يقرر حقيقة بديهية وهي أن كل شيء يبقى ما دام لم يتم التنازل عنه». وقد

انتهت المحكمة إلى رفض مذهب النظام الفيدرالي المزوج الذي أعلن في قضية هامر، والذي قيد لفترة طويلة جداً وبصورة فعالة للغاية المدى الذي يمكن أن تصل إليه سلطة التجارة الفيدرالية. وتم إبطال الحكم في قضية هامر، بشكل ضمنى، وصار رأى هولز المعارض في قضية هامر هو القانون الآن. إذ يستطيع الكونجرس أن يستخدم سلطة التجارة لأغراض الرفاهية الاجتماعية.

٣ - تدفق التجارة

هل يستطيع الكونجرس باستخدام سلطته التجارية، تنظيم الأجور وساعات العمل في أرصفة الموانئ؟ في شيكاغو؟ بمقتضى الرأى الكلاسيكى، قد ينظر إلى النشاط في أرصفة الموانئ باعتباره تعاملأ محلياً كلياً يقع عادةً في نطاق مسئولية سلطة بوليس الولاية. وبالرغم من ذلك، فإنه في قضية سقافورد ضد الاس Stafford v. Wallace (١٩٢٢)، أيدت المحكمة هذا التشريع الفيدرالي مستندة إلى «أن أرصفة الموانئ ليست إلا مجازات ضيقة تتدفق من خلالها تدفقات التجارة بين الولايات، والمعاملات التى تحدث فيها ليست إلا تابعة لهذا التيار». والنشاط المحلى كما يبدو في أرصفة الموانئ هو فى الحقيقة جزء من تدفق التجارة بين الولايات وخاضع للرقابة الفيدرالية.

ولكن يلاحظ أن المحكمة فى قضية سقافورد لم تهتم إلا بالأنشطة المحلية فقط عند «مجازة» التجارة بين الولايات. وهى لم تتعهد بإقرار السلطة التنظيمية الفيدرالية على أنشطة مثل الإنتاج الزراعى والتعدين، والتى يرى البعض بأنها سابقة للتجارة بين الولايات. كما أن المحكمة لم تقل أن الكونجرس لا يستطيع أن ينظم أنشطة مثل بيع واستهلاك السلع، إلا على أساس أن السلع كانت قد انتقلت فى التجارة بين الولايات. ومع ذلك ففسواء كان «تدفق السلع بين الولايات» يعتمد فى الواقع إلى هذه الأنشطة أم لا لم يثبت أنه أمر خطير. وحتى إذا لم تكن هذه الأنشطة فى التجارة بين الولايات، فإن الكونجرس يستطيع أن يصل إليها بمقتضى مبدأ السلوك المصطنع. ولما كان مبدأ السلوك المصطنع يفسح مجالاً أوسع من النشاط تحت نطاق التنظيم الفيدرالى، فإنه حل عملياً محل مذهب «تدفق التجارة».

٤ - مبدأ التظاهر

في قضية ماك كالوتش ضد ماريلاند (١٨١٩) كان كبير القضاة مارشال قد أوضح أن سلطة الكونجرس غير مقصورة على السلطة الممنوحة صراحة في المادة الأولى الفقرة ٨، ولكنها تشمل أية سلطة تكون ضرورية ومناسبة لإنجاز السلطات المنصوص عليها صراحة. وباستخدام نهج التفسير الواسع للسلطات الضمنية الذي اتخذه جون مارشال، فإنه يمكن القول بأن سلطة التجارة تشمل تنظيمًا فيدراليًا للنشاط المحلي، عندما يكون هذا التنظيم مناسباً بشكل معقول للتنظيم الفعال للتجارة بين الولايات.

وفي العصر السابق «لينيوبيل» ترجمت المحكمة هذا المبدأ لكي يعني أن الكونجرس يستطيع أن ينظم الأنشطة المحلية التي تؤثر بصورة «مباشرة» في التجارة بين الولايات، لكن ليست الأنشطة المحلية التي يكون التأثير فيها «غير مباشر» فقط. وهذا النهج المتعلق بالمفاهيم كان له التأثير العملي لاستبعاد أي تحقيق في مقدار تأثير المعاملات المحلية على التجارة بين الولايات، والحاجة إلى تنظيم فيدرالي لاقتصادنا الوطني. ولكن بداية من قضية ن. ل. و. ب ضد شركة جونز ولوجلين للصلب N.L.R.B. v. Jones & Laughlin Steel Corp. (١٩٣٧)، بدأت المحكمة تحقق بشكل متزايد في مدى العبء الذي تتحمله الحركة الحرة للتجارة بين الولايات.

وقد بدأ عصر تطبيق مبدأ التظاهر الحديث بقضية ويكارد ضد فيلبرن Wickard v. Filburn (١٩٤٢)، وانتهت المحكمة العليا في هذه القضية إلى تأييد تشريع فيدرالي ينظم أكثر الأنشطة محلية وهو إنتاج القمح في مزرعة الأسرة من أجل الاستهلاك الشخصي. ولقد أعلن القاضي جاكسون باسم المحكمة المبدأ الضابط التالي: «حتى إذا كان نشاط (المزارع) محلياً، ومع أنه قد لا يعتبر تجارة، فإنه قد يظل، مهما كانت طبيعته، يمكن الوصول إليه بواسطة الكونجرس، إذا مارس تأثيراً اقتصادياً جوهرياً على التجارة بين الولايات، وذلك بغض النظر عما إذا كان هذا التأثير هو ما كان يمكن في وقت سابق أن يوصف بأنه مباشراً، أو غير مباشر».

وفي تحديد ما إذا كانت أنشطة المزارع لها تأثير منويء بصورة جوهرية، أدخلت المحكمة مبدأ «التأثيرات التراكمية». وفي سياق مثل قضية ويكارد يجب أن

يبعث التأثير في ضوء «إسهام المزارع إذا أخذ مع إسهام آخرين كثيرين في موقف مماثل». إن التأثير المجمع أو التراكمي لكل المنتجين الأفراد يجعله يدخل في صلاحيات الكونجرس.

ويتطابق هذه المبادئ على قيود التسويق المروضة على المحكمة، انتهت في قضية ويكارد إلى أنه كان في استطاعة الكونجرس أن يجد بصورة معقولة أن القمح الذي يستهلك محلياً سيكون له تأثير كبير على السعر وظروف السوق وذلك على التفصيل التالي: أولاً: أن مثل هذا القمح سوف يخيم على السوق وبذلك يدخل متغيراً لا يمكن التحكم فيه من ناحية العرض والطلب. ثانياً: وحتى إذا لم يطرح القمح في السوق قط، فإنه سوف يشبع احتياجات المزارع، وبهذا يسحب من السوق. وهكذا تنطبق العبارة الساخرة القائلة بأن المزارع يستطيع أن يزرع القمح ولكنه لا يستطيع أن ياكله.

وما زال ميداً للتظاهر الحديث الذي تمت صياغته في قضية ويكارد يسيطر على تحليل فقرة التجارة حتى وقتنا الحاضر. واكتساحه الواسع تروضه حقيقة أنه منذ النيويدل لم يعتمد أى تشريع للكونجرس قام على أساس سلطة التجارة غير دستوري بسبب الحاجة إلى سلطة تشريعية فيدرالية.

واتساع سلطة التجارة للكونجرس المعترف بها هكذا تظهر في قضيتين أيدتا نصوص مرافق الإيواء العامة في قانون الحقوق المدنية الفيدرالية لعام ١٩٦٤، والذي كان مؤسساً في المقام الأول على سلطة التجارة الفيدرالية. ففي قضية هيرت أوف أطلانتا ضد الولايات المتحدة (Heart of Atlanta Motel, Inc. v. United States (١٩٦٤)، اعتبرت المحكمة أن للكونجرس سلطة منع التفرقة العنصرية في الفنادق التي تخدم مسافرين بين الولايات، وحتى إذا كانت التفرقة العنصرية تحدث محلياً، فإنه بعدم تشجيع الزنوج على السفر، فإن التفرقة تضر التجارة بين الولايات. وقد لاحظ القاضي كلارك باسم المحكمة في قضية هيرت أوف أطلانتا أن: «كيفية إزالة العقبات في التجارة وما الوسائل التي سوف تستخدم - تكون في نطاق حرية التصرف الصحيح والمقصود على الكونجرس وحده. وهي خاضعة لتحذير واحد فقط - هو أن الوسائل التي تختار يجب أن يتم تكيفها بصورة معقولة لتحقيق الغاية التي يسمح بها الدستور. ولا يمكننا القول بأن اختياره هنا لم يكن مكيفاً بهذا الشكل، والدستور

لا يتطلب أكثر من ذلك». والزمع بأنه لما كان الكونجرس يسن تشريعاً ضد «أخطاء أخلاقية» فإن استخدام فقرة التجارة كان غير مناسب، قد رفض بالمثل في قضية «هبرت أوف أطلانطا». ومع مراعاة التأثير المرفق للفرقة العنصرية على التجارة، فقد كان في استطاعة الكونجرس أن يتخذ موقفاً. ومن ثم فإن قضية هبرت أوف أطلانطا أكدت بشكل واضح وإن شابه بعض الشك أن أي حافز بوليسي أو لتحقيق الخدمة الاجتماعية لن يجعل في حد ذاته أية ممارسة لسلطة التجارة بواسطة الكونجرس صحيحة.

وفي القضية المرافقة كاتزنباخ ضد ماك كلونج Katzenbach v. McClung (١٩٦٤)، كفلت سلطة التجارة الأساس لتعديد نصوص مرافق الإيواء العامة في قانون الحقوق المدنية إلى محل «أولى» للشواء وهو مطعم صغير يقدم الطعام إلى حرفيين محليين. وكان ستة وأربعون في المائة فقط من الطعام الذي يشتريه مطعم «أولى» للشواء يأتي من خلال قنوات التجارة بين الولايات. ولكن هذا كان كافياً، حيث كان في استطاعة الكونجرس أن يستنتج منطقياً أن المطاعم التي تمارس تفرقة عنصرية تباع قدر أقل من السلع بين الولايات، وأن السفر بين الولايات كان يواجه إعاقة، وأن الأعمال كانت تعاني بوجه عام. وفي حين أن حجم الطعام الذي كان «أولى» يشتريه من مصادر بين الولايات قد يكون طفيفاً، لأن مذهب التأثيرات المتراكمة كان يفرض على الكونجرس أن يبحث الأثر المتجمع في تحديد العبء على التدفق الحر للتجارة: «حيث نجد أن المشرعين - في ضوء الحقائق والشهادة التي أمامهم، لديهم أساس منطقي للعثور على خطة تنظيمية ومختارة، ضرورية لحماية التجارة، وهنا فإن تحقيق المحكمة العليا يكون قد بلغ نهايته». إن قضيتا هورت أوف أطلانطا وكاتزنباخ ضد ماك كلونج معاً يثبتان أن الهيئة القضائية سوف تنتظر بعين الاحترام إلى أن الكونجرس يتصرف بمقتضى فقرة التجارة. ورغم ذلك فإن المحكمة لم تتدخل عن كل التحقيق في المسألة. وقد جرى على الأقل تحقيق شكلي في تأثير السلوك المنظم على التجارة بين الولايات.

وقد كفل مبدأ التظاهر أيضاً أداة تجعل القانون الجنائي فيدرالياً، وهو قلعة تقليدية لسلطة البوليس المحلي. فعلى سبيل المثال، ففي قضية بهريز ضد الولايات المتحدة Perez v. United States (١٩٧١)، أيدت المحكمة المادة ٢ من قانون حماية ديون

المستهلك، والذي كانت عقوباته الجنائية تطبق عل موقف أى مراب محلى. وقال القاضى
دوجلاس إنه كان فى استطاعة الكونجرس أن يستنتج بصورة معقولة أن الإقراض المحلى
بالربا كان من أكثر مصادر الإيراد ربحاً للجريمة المنظمة بين الولايات.

ولكن هل كان لبريز أية صلة خفية بمنظمة إجرامية تعمل بين الولايات؟ ردأ على
ذلك، بدا أن القاضى دوجلاس يقول إنه لا حاجة لأن يتحقق شىء من ذلك. وقد لجأ كما
يبدو إلى مذهب الآثار التراكمية: «حيث تكون طبقة الأنشطة منظمة، وتكون هذه
الطبقة فى نطاق تناول السلطة الفيدرالية، فليس للمحاكم أية سلطة لكى تحذف
الحوادث الفردية للطبقة باعتبارها تافهة». ولكن تبقى هناك مشكلة. إذ لم تكن هناك أية
دلالة على أن ببريز كان عضواً فى طبقة المقرضين ذات الصلة بالجريمة بين الولايات.
وذكر القاضى ستيوارت فى خلاف حاد: «بمقتضى القانون الذى أمامنا يمكن إدانة أى
رجل بنون أى دليل على الانتقال بين الولايات، أو استخدام مرافق التجارة بين الولايات،
أو وقائع تظهر أن سلوكه كان يؤثر فى التجارة بين الولايات». وبمقتضى رأى الأغلبية فى
قضية ببريز يستطيع الكونجرس أن يسن تشريعاً صحيحاً بموجب فقرة التجارة التى
تجعل الجريمة فيدرالية حتى ولو كان القانون لا يتطلب أن تتوقف المقاضاة الناجحة على
ادعاء ودليل على أن هناك رابطة بين سلوك المدعى عليه والتجارة بين الولايات.

كما أن مذهب التظاهر استخدم أيضاً فى السنوات الأخيرة كدأة لد السلطة
الفيدرالية على أنشطة الطاقة والبيئة. ففى قضية هودل ضد شركة اتحاد فيرجينيا
للتعدين واستصلاح الأراضى *Hodel v. Virginia Surface Min. and Reclamation Ass'n, Inc.* (١٩٨١)، أيدت المحكمة العليا تشريعاً للكونجرس خصص لكبح الآثار
الضارة للبيئة لاستخراج الفحم من سطح الأرض بوضع مقاييس موحدة للدولة
بأكملها. وقد رأى أن الكونجرس يستطيع أن يستنتج أن هذا الاستخراج للفحم «يمكن أن
يرهق ويؤثر بصورة معاكسة على رفاهية الجمهور بتدمير أو الإقلال من الانتفاع
بالأرض». ومرة أخرى فى قضية حماية مصادر للطاقة الفيدرالية ضد ولاية
ميسيسيبى *F.E.R.C. v. Mississippi* (١٩٨٢)، انتهت المحكمة العليا إلى أن القانون
الفيدرالى الذى ينظم عمليات نقل الطاقة المحلية يعد وسيلة معقولة لتشجيع الحفاظ
على الطاقة بواسطة مرافق الكهرباء مع مراعاة طبيعة توليد الطاقة الكهربائية
وامداداتها بين الولايات.

وأخيراً، فإن القانون الفيدرالي الذي يسمح بتحويل حقوق طرق السكك الحديدية المهجورة للاستخدام بمعرفة أجهزة سلطات الحكومة المحلية في أغراض الترفيه والصيانة الطبيعية، قد أيدته المحكمة واعتبر تشريعاً دستورياً في ظل فقرة التجارة. وقد نازع أصحاب العقارات الذين لهم مصلحة في استعادة حقوقهم بأن القانون لم يكن ممارسة حقيقية لسلطة التجارة، حيث إن الغرض الحقيقي من التشريع الفيدرالي هو منع استعادة حق السكك الحديدية في الطريق. وباستخدام الأساس المنطقي التقليدي لإعادة النظر، قالت المحكمة إن عليها أن ترجع إلى نتائج بحث الكونجرس بأن النشاط المنظم له أثر على التجارة. إذ أن التشريع الذي يمنع إعادة الملكية لأصحابها كان وسيلة معقولة لتعزيز هدف صحيح لفقرة التجارة – وهو الاحتفاظ بحقوق السكك الحديدية في الطريق من أجل إعادة تنشيط خدمة الخط الحديدى مستقبلاً. بريسو ضد لجنة للتجارة بين الولايات (Preseault v. I.C.C. (١٩٩٠)).

جيم – سلطة فرض الضرائب

يستطيع الكونجرس أن يستخدم فرض الضرائب كوسيلة ضرورية مناسبة من أجل القيام بالسلطات المفوضة له. وبالإضافة إلى ذلك فإن المادة الأولى الفقرة ٨ تنص على أن للكونجرس سلطة مستقلة لفرض الضرائب وجبايتها. وهذه سلطة مالية، في الشكل على الأقل، وليست سلطة تنظيمية. وفي السنوات الأولى من هذا القرن، رفضت المحكمة سلطات إسمية لفرض الضرائب عندما قررت أن القانون في الواقع فرض «عقوبة» تنظيمية. وفي قضية بهلي ضد شركة دريكسل للأثاث (Bailey v. Drexel Furniture (١٩٢٢))، اعتبرت المحكمة الضريبة الفيدرالية على عمل الأطفال ضريبة غير دستورية على أساس أن تأثيرها المانع والمنظم هدفها كان «واضحاً». وكانت عقوبات القانون تعتمد قوتها عن طريق المعرفة الجنائية لصاحب العمل. وقد أكد كبير القضاة نافث بعبارة لاذعة «أن المعرفة القانونية ترتبط بالعقوبات وليس بالضرائب».

ولكن في العصر الحديث تغلب مذهب الدستورية الموضوعية على مذهب «العقوبة». كما شرحت المحكمة في قضية الولايات المتحدة ضد كاريجر (Kahriger

United States v. (١٩٥٣)، وهي تؤيد ضريبة مهنية على المقامرین: «ما لم تكن هناك نصوص دخیلة على أية حاجة لضريبة، فإنه ليس للمحاكم أية صلاحية لتقييد ممارسة سلطة فرض الضرائب». وطالما أن القانون الفيدرالی يعد مصدراً للإیرادات فی الظاهر، فإنه یمتنع على المحكمة أن تجرى تحقيقاً لكي تكتشف النوافع التنظيمية المختلفة، ولن يساورها قلق زائد عما إذا كانت تأثيرات القانون تنتهك المجال التقليدي للسلطة البولیسية للولاية.

دال - سلطة الإنفاق

فی حين أن الكونجرس ليس له سلطة صريحة للتشريع من أجل الرفاهية العامة، فإن المادة الأولى الفقرة ٨ ترخص للكونجرس أن يستخدم الأموال الفيدرالية لكي ينهض بأعباء الدفاع المشترك والرفاهية العامة. إن الإنفاق الفيدرالی ليس مجرد وسيلة لإنجاز السلطات المفوضة للكونجرس، بل إنها مصدر مستقل للسلطة الفيدرالية. وفي قضية الولايات المتحدة ضد بطلر Butler, United States v. (١٩٣٦)، أعلن القاضي روبرتس أنه اختار تفسير هاملتون لسلطة الإنفاق (وهي سلطة منفصلة ومتميزة عن السلطات الأخرى) على تفسير ماديسون وهو (أن سلطة الإنفاق هي وسيلة فقط لتعزيز السلطات المحددة). وكما قالت المحكمة فی قضية بطلر «إن سلطة الكونجرس للترخيص بصرف الأموال العامة من أجل أغراض عامة ليست محددة بالمنح المباشرة للسلطة التشريعية المنصوص عليها فی الدستور».

ومرة أخرى، فإن الإنفاق سلطة مالية وليست تنظيمية. وخلال عصر النيودیل استخدم هذا المفهوم لسلطة الإنفاق باعتبارها سلطة مالية بطبيعتها لإبطال تشريع الإنعاش الاقتصادي الفيدرالی. وفي قضية قولايات للتحدة ضد بطلر، تم إبطال قانون التعديل الزراعی لعام ١٩٣٣، الذي كان يسعى لاستخدام سلطة فرض الضرائب والإنفاق لزيادة أسعار المزروعات بالتحكم فی الإنتاج الزراعی، باعتباره تعدياً على السلطات التنظيمية للولاية. ولما كانت سلطة تنظيم الإنتاج الزراعی تخص الولايات، فإنه ليس للكونجرس أن يستخدم فرض الضرائب والإنفاق باعتبارها وسائل جائزة دستورياً لتحقيق غاية غير مفوضة له. لقد كان فرض الضرائب والإنفاق الفيدرالی «مجرد وسائل

لغاية غير دستورية. ورغم أن تفسير هاملتون ربما كان سائداً في النظرية فإن تفسير ماديسون كان سائداً في الواقع.

ولكن هذا التحديد الذي تمت صياغته قضائياً لم يكن ليبقى بعد النيوبيل. وهكذا فإن قانون الضمان الاجتماعي لعام ١٩٣٥ تأيد في مواجهة طعن قائم على أساس التعديل العاشر في قضية شركة تشاس. س. ستيلورد للآلات ضد ديفيز Chas. C. Steward Mach. Co. v. Davis (١٩٣٧). والكونجرس اليوم له مطلق الحرية في الإنفاق وفرض شروط معقولة على تلقي المنح الفيدرالية. وتبقى الولايات والمحليات حرة في أن ترفض الأموال الفيدرالية، ولكنها إذا قبلتها فإنها تكون خاضعة للشروط التي يفرضها الكونجرس. وفي قضية فوليلوف ضد كلوتزنك Fullilove v. Klutznick (١٩٨٠)، صرح كبير القضاة بيرجر وهو يؤيد تجنب عشرة في المائة من عقود البناء الفيدرالية لمؤسسات الأعمال الخاصة بالأقلية، بأن الكونجرس قد ديعزز أهدافاً واسعة باشتراط تسلم أموال فيدرالية لدى إطاعة المتلقي للقوانين الفيدرالية والتوجيهات الإدارية؛ ويمكن أن يستخدم سلطته للإنفاق «لحث الحكومات والجماعات الخاصة على التعاون طوعاً مع السياسة الفيدرالية». وتفهم سلطة الإنفاق اليوم بطريقة أكثر اتساعاً بكثير مما كان يمكن أن يفكر فيه ماديسون. وكما قال كبير القضاة بيرجر في قضية فوليلوف : «إن مجال سلطة الإنفاق في نطاق ميدانها هو على الأقل بنفس اتساع سلطات الكونجرس التنظيمية». ونظرياً، فإن أي شرط يفرضه الكونجرس والذي لا صلة له تماماً بأية مصلحة فيدرالية في برنامج الإنفاق المرتبط به يعتبر غير شرعي. وقد حاولت القاضية أوكونور، التي خالفت ذلك، أن تبعث حياة جديدة في تلك الفكرة. انظر قضية ساوث دكوتا ضد دول South Dakota v. Dole (١٩٨٧). ومع ذلك فإن هذا التقييد على سلطة الإنفاق يعد أقل أهمية الآن، إذ أن مجال السلطة الفيدرالية متسع للغاية، وإعادة النظر القضائية منحت ممارسات لسلطة الإنفاق تراعى رغبات الآخرين كثيراً.

غير أن هناك توضيح يجب التأكيد عليه، إذ أن مجرد العبارات الوعظية في المنح الفيدرالية لن تفسرها المحاكم باعتبارها شروطاً إلا إذا كانت صيغة المنحة توضح الشروط بدقة كافية. فالمنحة الفيدرالية لها طبيعة تعاقدية، وينبغي أن يكون الأطراف واضحين في تعهداتهم المتبادلة. ففي قضية مدرسة ومستشفى بنهرست ضد

هالدرمان Pennhurst State School and Hospital v. Halderman (١٩٨١)، كانت الصياغة في التشريع الفيدرالي في شأن الإعاقة، تدعو إلى أن يكون العلاج في مكان يكون مقيداً الحرية الشخصية إلى أقل حد، وقد اعتبر أن ذلك القيد ليس شرطاً للحصول على أموال فيدرالية لمؤسسات الولاية ولكنه يعتبر هدفاً لسياسة فقط.

هـاء — الحصانات المتبادلة بين الحكومات

هناك بعدان لمشكلة الحصانات بين الحكومات. أحدهما يتناول سلطة الولاية أو الهيئة المحلية لفرض الضرائب أو تنظيم نشاط فيدرالي. والآخر يتناول سلطة الحكومة الفيدرالية لفرض الضرائب على، أو تنظيم، الولايات. ويتأثر كلا الموقفين إلى حد كبير بفقرة السيادة في المادة ٦ التي تمكن الحكومة الفيدرالية من التمتع بحصانة أكبر من فرض الولاية للضرائب والتنظيم، وسلطة أوسع لفرض الضرائب وتنظيم أنشطة الولايات.

فليس للولاية أن تفرض الضرائب بشكل مباشر أو تسعى بطريقة مباشرة إلى تنظيم الحكومة الفيدرالية أو وسائلها، ماله كالكوتش ضد ماريلاند (١٨١٩). وعلاوة على ذلك، فإن الولاية ليس لها أن تفرق في المعاملة ضد الحكومة الفيدرالية، أو أولئك الذين يتعاملون مع الحكومة الفيدرالية، إذا لم يظهر أن اختلافات هامة بين الطبقات تبرز المعاملة المتضاربة. وقد انتهت المحكمة العليا بأن قانوناً في ولاية فرجينيا يعفى من الضرائب كل مزايا التقاعد التي تدفعها فرجينيا لمستخدميها السابقين، ولكنه يفرض ضرائب على المعاشات التي تدفع للمتقاعدين الفيدراليين في فرجينيا يعد انتهاكاً لمذهب الحصانات بين الحكومات. وكانت الفروق غير كافية لتبرير المعاملة المختلفة لهاتين الفئتين من المتقاعدين — ديفيز ضد إدارة الخزنة في ميشيغن Davis v. Michigan Dept. of Treasury (١٩٨٩). ومن ناحية أخرى فإن قانوناً في نورث داكوتا يتطلب من موزعي الضمور في الولايات الأخرى، الإبلاغ عن حجم الضمور التي تشحن إلى نورث داكوتا، وأن توضع بطاقات على كل الزجاجات المتجهة إلى القواعد العسكرية للولايات المتحدة في نورث داكوتا من أجل الاستهلاك في تلك القواعد فقط، اعتبر أنه لا يمثل انتهاكاً لمذهب الحصانة بين الحكومات. إذ أن قانون الولاية لا ينظم الحكومة الفيدرالية ذاتها، ولكنه بدلاً

من ذلك يعمل ضد موزعى الخمر خارج الولاية. وقانون الولاية يحاىى الحكومة الفيدرالية ولا يفرق فى المعاملة ضدها. نورث داكوتا ضد الولايات المتحدة North Dakota v. United States (١٩٩٠).

ويشور التساؤل عن ما هو المدى الذى يمكن للحكومة الفيدرالية بمقتضاه أن تنظم الولايات أو المحليات ذاتها؟ فى الماضى، وفى أوج مذهب النظام الفيدرالى المزدوج، كان يتم تفسير التعديل العاشر على أنه قيد مستقل على السلطة الفيدرالية. ولكن هذا التفسير للتعديل العاشر قد رفضته المحكمة العليا فى قضية الولايات المتحدة ضد داربى (١٩٤١). غير أنه فى العصور الحديثة تم إحياء المبدأ القائل أن وجود الولايات يفرض بعض القيود على سلطة الكونجرس التشريعية، الحكم الصادر فى قضية الرابطة الوطنية للمعدن ضد الريب National League of Cities v. Usery (١٩٧٦).

وفى شأن النظر فى مدى عدم دستورية نصوص القانون الفيدرالى لمقاييس العمل العادية، الذى ينظم الأجور وساعات العمل التى تدفعها الولاية لمستخدميها، فإن المحكمة فى قضية الرابطة الوطنية للمعدن أحييت سيادة الولاية باعتبارها قيداً إيجابياً على سلطة الكونجرس فى شئون التجارة. ولم يكن الكونجرس يحل محل سلطة البوليس فحسب لتنظيم الأجور وساعات العمل، بل إن الكونجرس كان ينظم الولايات باعتبارها ولايات. وقد أعلن القاضى رينكويسست باسم المحكمة: «إننا نعتبر أنه طالما تعمل (التنصوص الفيدرالية) لكى تحل بشكل مباشر محل حرية الولايات من أجل تشييد العمليات المتكاملة لأداء وظائف الحكومات التقليدية، فإنها لا تكون داخلية فى نطاق السلطة الممنوحة للكونجرس بالمادة ١ الفقرة ٨ الفقرة الفرعية ٣. وقد نظر إلى القانون الفيدرالى على أنه يحل محل خيارات السياسة لموظفى الولايات فى رغبتهم لتقديم الخدمات الحكومية الأساسية لمواطنيهم. وتحديد أجور من تعينهم الولايات لأداء مثل هذه الوظائف يعتبر سلطة لا شك فيها لسيادة الولاية، لأنها تتضمن وظائف أساسية لوجود واستقلال الولايات.

وبالنسبة للقضاة الأربعة المختلفين فى الرأى، فإن قرار المحكمة كان يعتبر إعادة تشكيل مذهلة لنظامنا الفيدرالى. ولاحظ القاضى برينان وهو يتحدث عن ثلاثة من المخالفين أنه «ليس هناك أى قيد يقوم على أساس سيادة الولاية يتطلب أو يسمح بتطبيق قضائى جاء نكره فى أى مكان فى الدستور؛ ولقد رفضت قراراتنا خلال القرن

ونصف القرن الماضي بشكل بات وجود مثل هذا القيد على سلطة التجارة، ولم يكن الأمر بالنسبة للمخالفين تطبيقاً قضائياً للتعديل العاشر، بل عمليات سياسية تحمي سيادة الولاية.

وقد قدم القاضي بلاكمون الصوت الخامس الحاسم في قضية **الرابطة الوطنية للمدن**. وفي رأى متوافق أعرب القاضي بلاكمون عن اعتقاده بأن المحكمة كانت تتبنى ببساطة نهجاً متوازناً سوف يسمح للحكومة الفيدرالية بالتنظيم، حيث تكون المصلحة الفيدرالية مهيمنة والحاجة إلى إذعان الولاية أمر يمكن إثباته. وكان هذا أقل من التأييد الكامل لرأى المحكمة في قضية **الرابطة الوطنية للمدن**، هو الذى أدى بمنتقديها إلى أن يأملوا في أن القرار لم يكن نذيراً بعودة إلى مذهب للنظام الفيدرالى المزج الذى تم التخلي عنه.

وفي قضايا تالية، جاهدت المحكمة مع طبيعة التحديد الذى تمت صياغته في قضية **الرابطة القومية**. وأعلنت أن أى قانون لن يعتبر منتهكاً لمذهب سيادة الولاية إلا إذا توافرت فيه الشروط التالية: «أولاً لا بد أن يكون هناك ما يظهر أن القانون محل الطعن ينظم «الولايات باعتبارها ولايات»، وثانياً: يجب أن يعالج التنظيم الفيدرالى مسائل لا نزاع على أنها تدخل في سيادة الولاية، وثالثاً: أنه ينبغي أن يكون ظاهراً أن إذعان الولايات للقانون الفيدرالى يضعف بشكل مباشر قدرتها على «تشديد العمليات المتكاملة لاداء وظائف تقليدية». وحتى إذا تحققت هذه الشروط، فإن التشريع الفيدرالى لن يعتبر مخالفاً للتعديل العاشر إذا كانت هناك مصلحة قومية قهرية إلى حد كافٍ تبرر إصدار هذا التشريع الفيدرالى. **هوبل ضد شركة لاتحاد فرجينيا للتعبدين واستصلاح الأراضي (١٩٨١)**.

وفي تطبيق هذه المقاييس على مجموعة متنوعة من وقائع متباينة، أوضحت المحكمة أن قضية **الرابطة الوطنية للمدن** كانت موقفاً فريداً في نوعه، وليست مؤشراً لتأكيد جديد هام على سيادة الولاية، باعتباره قيداً على سلطة التشريع الفيدرالية. وقد أيدت المحكمة تشريعاً فيدرالياً يفرض مقاييس الأداء لاستخراج الفحم من سطح الأرض. وفي حين أن القانون الفيدرالى الذى ينظم المقاييس لاستخراج الفحم من سطح الأرض، حل محل السلطات البوابيسية التقليدية للولاية، فإنه لم ينظم الولايات باعتبارها ولايات. **هوبل ضد شركة لاتحاد فرجينيا للتعبدين واستصلاح**

الأراضي (١٩٨١). وقد اعتبرت المحكمة العليا أن التشريع الفيدرالي الذي يتطلب من المجالس التشريعية للولايات أن «تضع في اعتبارها المقاييس الفيدرالية للحفاظ على الطاقة، وأن تتبنى الإجراءات المحددة فيدرالياً لمثل هذا الاعتبار، اعتبرت أنه يعد تمشياً مع سيادة الولاية وليس تعدياً عليها. وبينما تستطيع الحكومة الفيدرالية أن تستولى على المجال، فإنها اختارت النهج الأكثر تحديداً لتعاون فيدرالي مع الولاية». حماية مصادر للطاقة الفيدرالية ضد ولاية ميسيسيبي (١٩٨٢) وفي قضية EEOC ضد ولاية ويومنغ E.E.O.C. v. Wyoming (١٩٨٣)، أجازت المحكمة تطبيق تشريع فيدرالي ضد التمييز بحسب السن، لمنع التقاعد الإجباري (بمقتضى قانون الولاية) لمستخدمي الولاية. وإذا كانت الحكومة الفيدرالية تستطيع تنظيم الأجور والساعات لمستخدمي الولاية، فلماذا إذن لا تستطيع أيضاً تنظيم سن تقاعدهم؟ وقد ردت المحكمة على ذلك بقولها إن القانون المضاد للفرقة في المعاملة لا يضعف بشكل مباشر اختيارات الولاية للسياسة، ولكنه تطلب فقط من الولاية أن تحقق مصلحتها بقرارات فردية عن القدرات الجسمانية لمستخدميها.

وفي قضية جارسيا ضد هيئة سان أنطونيو متروبوليتان للنقل Garcia v. San Antonio Metropolitan Transit Authority (١٩٨٥)، عكست المحكمة العليا ٥-٤ موقفها من القيود على سلطة الكونجرس التجارية لفرض نصوص قانون المستويات العادلة للعمال ضد الولايات، وحكمت ضد الرابطة الوطنية للمدن. وقد بدل القاضي بلاكمون موقفه وانضم إلى الأغلبية الجديدة، وأصبح مقتنعاً منذ قضية الرابطة للقومية بأن تقرير حصانة الولاية من التنظيم الفيدرالي، القائم على أساس تقييم قامت به هيئة قضائية فيدرالية غير منتخبة لما يشكل وظيفة تقليدية أو حكومية متكاملة، «ليس غير عملي فقط، بل إنه لا يتفق مع المبادئ الراسخة للنظام الفيدرالي».

وفي حين أنه قبل من حيث المبدأ أن الهيكل الفيدرالي للدستور يفرض قيوداً على سلطة التجارة، فإنه رفض الرأي القائل بأن المحاكم الفيدرالية لديها «ترخيص باستخدام مفاهيم الحق الحر لسيادة الولاية عندما تقيس سلطة الكونجرس». وبدلاً من التركيز على «أفكار سابقة التحديد عن سلطة السيادة» كما كان في قضية الرابطة الوطنية للمدن، فإن حماية المذهب الفيدرالي توجد في «القيود الأساسية التي يكفلها نظامنا من خلال مشاركة الولاية في العمل الحكومي الفيدرالي. وتضمن العملية السياسية أنه لن تصدر

قوانين تثقل كاهل الولايات بشكل لا موجب له». ويكفل الدستور عملية إصدار القرار وليس النتائج المفضلة لدى الولايات. وبينما يقبل القاضي بلاكمون أن الهيكل الدستوري يضع حدوداً قصيرة على السلطة الفيدرالية التي تدعمها المحاكم، فإنه لم ينظر إلى هذه الحدود إلا على أنها تؤكد «ضرورة صياغتها لسد النقص المحتمل في العملية السياسية الوطنية بدلاً من إملة قداسة إقليمية لاستقلال الولاية الذاتى».

وقد طعن المخالفون في القول بأنه ليس هناك أى مقياس عملي لتحديد سيادة الولاية، وجادلوا بأن النهج المناسب هو موازنة المصالح القومية ومصالح الولاية لكل منهما دون المساس باستقلال الولاية. وقالوا أن العمليات السياسية غير كافية لتأكيد أن الولايات سوف تؤدي دورها باعتبارها موازنة فعالة لتخطى السلطة الفيدرالية. وعلى سبيل المثال، فإن أعضاء الكونجرس في حين أنهم ينتخبون محلياً، فإنهم يظلون أعضاء في الحكومة الفيدرالية. وكان أكثر ما يقلق المخالفين للرأى هو اعتقادهم بأن المحكمة قد تخلت بطريقة ضمنية عن مذهب مارييرى بأنه من اختصاص الهيئة القضائية الفيدرالية أن تقول ما هو القانون: «وفي رفض دور الهيئة القضائية في حماية الولايات من التجاوز الفيدرالى، فإن رأى المحكمة لا يقدم أى تفسير لتجاهل تعاليم أشهر قضية في تاريخنا».

وقد أعرب المخالفون في قضية جارسيا عن الأمل في عودة مستقبلية إلى المبادئ الفيدرالية لقضية الرابطة القومية للمعدن. ولكن بالنسبة للوقت الحاضر على الأقل، فقد رفضت المحكمة أى دور قضائى فعال في تقييد سلطة الكونجرس لتنظيم الولايات باعتبارها ولايات، ومثل هذه القضايا بوجه عام هي المرادف للمسائل السياسية، وهي غير مناسبة لأى قرار قضائى. ومع الاقتران بسلطة الكونجرس التجارية الواسعة على النشاط الخاص، تعد السلطة القومية التنظيمية سلطة جارفة حقاً. ومع عدم وجود أى انتهاك لحق دستوري معين أو حرية، فإنه من الصعب تصور أى قيد قضائى يمكن تطبيقه على ممارسة سلطة التجارة، ومن الصعب الاعتقاد بأن المحكمة سوف تعامل سلطات الكونجرس المالية بأى شكل مختلف.

الفصل الثالث

سلطة الولاية

فى الفيدرالية الأمريكية

للولايات سلطات بوليسية واسعة لكى تصدر تشريعات تتصل بالصحة، والقواعد الأخلاقية، والرفاهية لمواطنيها. ولكن عمل الولاية شأنه شأن الحكومة الفيدرالية يخضع لقيود دستورية، تنبثق إما من ضمانات محددة أو من تقسيم دستورى للسلطات بين الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات. ويتصل الفصل الحالى بموضوع أبعاد «نظامنا الفيدرالى».

وبعض السلطات الدستورية فيدرالية كلية، وهى لا تفسح المجال أمام الممارسة فى وقت واحد بواسطة كل من الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات. وعلى سبيل المثال، فإن سلطة الحرب وسلطة الشئون الخارجية قاصرتان على الحكومة الوطنية إلى الحد الذى تكون معه سلطة الولاية فى نفس المجال مستبعدة تماماً. انظر قضية تول ضد مورينو *Toll v. Moreno* (١٩٨٢) [سلطة منح الجنسية]. أما سلطات أخرى مثل سلطة جباية الإيرادات عن طريق فرض الضرائب وسلطة الإنفاق، فهى سلطات متلازمة أى ممنوحة لكل من الحكومة الفيدرالية والولايات.

الف - سلطة الولاية لتنظيم أمور التجارة

١ - طبيعة السلطة

في قضية جيبونز ضد أوجدن (١٨٢٤) تناولت المحكمة بحث ما إذا كانت سلطة التجارة مقصورة على الولاية أو أنها مشتركة بين الولاية والسلطة الفيدرالية. بينما وجد جون مارشال «قوة عظيمة» في حجة قصرها على الولاية، فقد كان من غير الضروري أن تحل المسألة في النهاية، حيث أن قانون الولاية كان يتعارض مع قانون الكونجرس. ويمقتضى الفقرة الخاصة بالسيادة الواردة بالمادة السادسة من الدستور، يخضع قانون الولاية للقانون الفيدرالي. وفي بحث طبيعة سلطة التجارة، بحث مارشال الأساس الذي يسمح بمقتضاه للولايات أن تسن قوانين التفتيش، التي تبدو أنها تشكل تنظيمات للتجارة بين الولايات. وكان استنتاجه أن تنظيمات الولاية هذه تعتبر ممارسة للسلطات البولييسية وليست ممارسة للسلطة الوطنية على التجارة بين الولايات. وهذا التمييز سوف يلائم حاجة الولايات لتنظيم موضوعات التجارة بين الولايات كجزء من محاولاتها لحماية الصحة، والأخلاق العامة، والرفاهية لمواطنيها. غير أن هذا التمييز قد تجنب في الحقيقة المسألة الأساسية للمدى الذي تستطيع الولايات أن تمارس فيه سلطاتها عندما تتأثر التجارة بين الولايات. وسواء أطلق على تنظيم الولاية اسم سلطة بولييسية أو ممارسة لسلطة التجارة، فإن السؤال الذي يبقى هو كيف يتفق قانون الولاية مع سلطة التجارة القومية.

٢ - موضوع التنظيم

مبدأ كولى

أيدت قضية كولى ضد مجلس مديري السجون Cooley v. Board of Wardens of Port of Philadelphia (١٨٥١)، قانوناً لولاية بنسلفانيا يتطلب من السفن التي تدخل أو تغادر فيلادلفيا أن يكون معها مرشدون محليون. وقد بدأ القاضى كيرتس من افتراض أن القانون يشكل فعلاً تنظيمياً للتجارة بين الولايات، ولكن سلطة

تنظيم التجارة بين الولايات سلطة متداخلة، وفي الحقيقة أن نهج كولى ربما يمكن وصفه بأنه يضع مبدأ «الخصوصية الانتقائية» - سواء أكانت فقرة التجارة الكامنة، أى أن الكونجرس لم يصدر تشريعاً، هى نفسها تحول دون تنظيم الولاية سوف يتحدد على أساس انتقائي بالنظر إلى موضوع التنظيم.

وقد وضعت المحكمة ما أصبح الآن يعرف باسم مبدأ كولى والذي مؤداه أنه «إذا كانت موضوعات هذه السلطة (التجارية) فى طبيعتها قومية، أو تسمح فقط بنظام واحد متماثل، أو خطة للتنظيم، يمكن أن يقال إنها ذات طبيعة تتطلب تشريعاً خاصاً بواسطة الكونجرس». وبتطبيق هذا المعيار على الوقائع، قررت محكمة كولى أن تنظيم عملية الإرشاد الملاحى تقدم بصورة أفضل بواسطة تنظيم متنوع يلائم الاحتياجات المحلية.

ولكن إذا كان مبدأ كولى يعنى أن المحكمة يجب أن تركز فقط على مسألة تنظيم الولاية، وليس على طبيعة التنظيم، فإن مناسبتها كاختبار للتضمنينات السلبية لفترة التجارة الكامنة، تكون أمراً مشكوكاً فيه. وإذا لم تمارس سلطة التجارة بواسطة الكونجرس - إذا كانت كامنة - فإن هناك سؤالاً حاسماً لا بد من طرحه : ما هو تأثير قانون الولاية على التجارة بين الولايات ؟ ولا يمكن الرد على هذا السؤال بالنظر إلى موضوع قانون الولاية فقط، وأحد أسباب ذلك أن مثل هذا المنهج يمكن أن يؤدي فى النهاية إلى فقه تشريعى لعلامات السلع.

٣ - النهج الحديث

الموازنة بين المصالح

إن النهج الحديث للقضاء فى تحديد سلطة التجارة يعترف بأن فقرة التجارة «الكامنة» لها فعلاً «تضمنينات سلبية» تحد من سلطة الولاية للتنظيم. وهذه السلطة يجب أن تتحدد بطبيعة تنظيم الولاية، باستخدام المعيار التالى:

حيث ينظم القانون بدون انحياز تحقيق مصلحة محلية عامة مشروعة، وتكون تأثيراته على التجارة بين الولايات عارضة فقط، فإنه سوف يؤيد إلا إذا كان العبء المفروض على هذه التجارة لا يتناسب بوضوح مع الفوائد المحلية

المفترضة. فإذا وجد هدف محلي مشروع، فإن الموضوع يصبح عندئذ موضوع المدى. وسوف يعتمد مدى العبء الذى سوف يسمح به بطبيعة الحال على طبيعة المصلحة المحلية التى يتضمنها، وعلى ما إذا كان من الممكن تعزيزها أيضاً مع تأثير أقل على الأنشطة بين الولايات. بايك ضد شركة كنيسة بروس Pike v. Bruce Church (١٩٧٠).

وقد حل هذا النهج المعترف به للموازنة محل الاختبار الاسمى الأسبق، والذى جعل صحة قانون أية ولاية تتوقف على ما إذا كان التأثير على التجارة بين الولايات يعتبر أنه «غير مباشر» أو «مباشر». وبدلاً من ذلك فإن نهج الموازنة يضطر المحكمة إلى إجراء تحقيق لجميع الحقائق لكى يقرر: (١) ما إذا كان قانون الولاية هو تنظيم غير منحاز وفقاً لهدف مشروع للولاية، أم أنه يفرق فى المعاملة ضد مصالح التجارة بين الولايات. (٢) إذا لم يكن القانون يتضمن أية تفرقة، فهل تغلب مصلحة الولاية فى التنظيم على التأثير المعاكس على التجارة بين الولايات. أما الأسئلة الحاسمة فهى ما إذا كانت الموازنة بين المصالح مناسبة للمحاكم وما إذا كانت المحاكم قادرة على أن تزن العوامل غير القانونية، مثل البيانات والاعتبارات الاقتصادية.

أ — التفرقة: الغاية، الوسائل، الآثار

إن المبدأ المقرر فى فقرة التجارة الكامنة الحديثة، يقضى بأن تقرر المحاكم فى البداية ما إذا كان للولاية مصلحة لسلطة بوليسية مشروعة فى التنظيم. فإذا كان الهدف الوحيد للولاية هو محاربة المصالح المحلية على المصالح التى تنتمى إلى خارج الولاية، فإن هذا التشريع الذى يفرق فى المعاملة من المؤكد أنه ينتهك الفقرة الخاصة بالتجارة. لقد كان الغرض التاريخى من فقرة التجارة هو منع التشريع الضيق للولاية، والذى يحد حتماً على أعمال انتقامية من جانب الولايات الأخرى. وعلاوة على ذلك، فإن المصالح خارج الولاية والتى تتضرر من هذه التفرقة فى المعاملة، يقال إنها تفتقر إلى اللجوء للوسائل التشريعية العادية لتصحيح الأخطاء إذ أنه ليس لها أى تمثيل فى الهيئة التشريعية للولاية التى تمارس التفرقة (الأساس السياسى). ويتربط على ذلك أن التنظيم الحمايى المقصود غير جائز فعلاً فى حد ذاته.

وفي قضية بلدوين ضد شركة ج. أ. ف سيليج, Baldwin v. G.A.F. Seelig, Inc. (١٩٣٥)، أبطلت المحكمة قانوناً لولاية نيويورك، يحظر بيع اللبن المجلوب من خارج الولاية بسعر أدنى من سعر بيع اللبن في داخل الولاية. ورأت المحكمة أنه «عندما يكون الغرض المعلن للعقلة، وكذلك اتجاهه الضروري هو وقف أو تخفيض النتائج المترتبة على المنافسة بين الولايات، فإن فقرة التجارة تكون قد انتهكت». إن المبدأ النهائي «هو أن إحدى الولايات في تعاملها مع ولاية أخرى ليس لها أن تضع نفسها في عزلة اقتصادية». وحتى إذا كانت للولاية أغراض هامة للخدمة الاجتماعية للولاية تصبح معرضة للخطر، فإنها لا تستطيع أن تضع حواجز للتدفق المتنافس الحر بين الولايات بما يتفق مع فلسفة السوق المشتركة التي تتضمنها فقرة التجارة: «لقد تمت صياغة الدستور في ظل سيادة فلسفة سياسية أقل تضييقاً في مجالها. ولقد صيغ الدستور على أساس أن الناس في الولايات المختلفة يجب أن يفرقوا أو يسبحوا معاً، وأن الرفاهية والخلاص على المدى الطويل في الاتحاد وليس في الانقسام».

وحتى إذا كان قانون ولاية ما مخصص لخدمة هدف مشروع لسلطة بوليسية، فإن هذا لا يعني أنه لا يفرق في المعاملة، وكما قيل في قضية مدينة فيلادلفيا ضد نيو جيرسي Philadelphia, City of v. New Jersey (١٩٧٨) «أن شر الصمانية يمكن أن يكمن في آليات تشريعية وكذلك في غايات تشريعية». وفي قضية مدينة فيلادلفيا اعتبرت المحكمة قانوناً لولاية نيو جيرسي بمنع استيراد نفايات صلبة أو سائلة من خارج الولاية إلى الولاية أنه قانون غير دستوري. ونضع الآن السؤال التالي هل تستطيع نيو جيرسي أن ترفض أن تكون مقلباً لقمامة فيلادلفيا؟ وقد أجابت المحكمة على ذلك بقولها «كلا» إن نيو جيرسي يمكن أن ترفض السماح بإلقاء أي مزيد من المخلفات الصلبة أو السائلة داخل حدودها، ولكنها لا تستطيع أن تقيم حاجزاً ضد المخلفات من خارج الولاية فقط. «مهما يكن الغرض النهائي لنيو جيرسي، فإنها لا يمكن أن تحققه بالتفرقة ضد أشياء تجارية قادمة من خارج الولاية إلا إذا كان هناك سبب ما لمعاملتها بصورة مختلفة، غير مصدرها». وفي إيجاز فإنه عندما يفرض قانون أية ولاية أعباء في وجه تنظيمها على مصالح خارج الولاية، فإن مثل هذه الأعباء يحتمل أن تصنف باعتبارها وسائل تفرقية ظاهرية يجب أن تخضع للمراجعة القضائية.

وقد طبق مبدأ عدم جواز التفرقة في المعاملة في قضية مدينة فيلادلفيا، في

قضية هيوز ضد أوكلاهوما Hughes v. Oklahoma (١٩٧٩)، حيث أبطلت المحكمة قانوناً لولاية أوكلاهوما يحظر بيع أسماك المنوة الأوروبية خارج الولاية بالرغم من السماح ببيعها داخل الولاية. وأعلن القاضي برينان أن هذا التشريع ظاهر التمييز في المعاملة «يستدعي أكثر الفحوص دقة عن وجود أى هدف محلي يبدو مشروعاً في الظاهر، وعن عدم وجود بدائل غير تمييزية». وحتى مع افتراض أن القانون يخدم المصالح الإيكولوجية والبيئية لأوكلاهوما، «فإن الوسائل التي اختيرت كانت أكثر الوسائل المتاحة تفرقة». فقد تحقق الحفاظ على البيئة بواسطة وضع العبء بأكمله على مصالح من خارج الولاية.

وقد طبق اختبار الفحص المشدد للحكم على تشريع الولاية باستخدام وسائل تمييزية ظاهرية في مجموعة متنوعة من سياقات أخرى. وهكذا تم استخدام هذا المعيار لإبطال قانون ولاية يتطلب من شركات المرافق العامة أن تعطى أفضلية في الطاقة الكهربائية للعملاء من داخل الولاية. وكان القانون يستخدم وسائل حمانية ظاهرياً، ومن ثم فقد كان باطلاً. قضية شركة نيو إنجلند للطاقة ضد نيوهامبشير New England Power Co. v. New Hampshire (١٩٨٢). ومرة أخرى في قضية سبورهيوز ضد نبراسكا المتعلق بدوجلاس Sporhase v. Nebraska ex rel. Douglas (١٩٨٢)، كان نظام نبراسكا يسمح بتحديد مبيعات المياه الجوفية خارج الولاية إذا كانت الولاية التي تحصل عليها ترفض السماح ببيع المياه الجوفية في نبراسكا، وقد اعتبر أنه لا يفي «بأنق فحص» ممكن تطبيقه على قوانين الولاية المميزة ظاهرياً. وفي حين كانت مصالح الحفاظ على الماء والصحة للولاية في مياهها الجوفية «مشروعة دون أى شك وذات أهمية بالغة»، فإن القانون لم يكن مصاغاً بدقة لتحقيق هذا الهدف.

ومع ذلك، فإنه في بعض الظروف قد لا تعد تفرقة الولاية في المعاملة مخالفة لفقرة التجارة الكامنة، وقد أيدت المحكمة منع ولاية مين استيراد الطعام الحي لصيد الأسماك خوفاً من الأمراض الطفيلية غير الشائعة في مصايد الأسماك في مين. ويمكن لأية ولاية أن تستخدم وسائل تمييزية لخدمة مصلحة مشروعة لسلطة بوليسية تمارسها الولاية، مثلاً لحماية مصائد الأسماك المحلية، إذا لم تكن هناك وسائل متاحة أقل تقييداً. مين ضد تايلور Maine v. Taylor (١٩٨٦). ولكن «أية تفرقة واضحة ضد منتجات مصنوعة خارج الولاية» سوف يتقرر إبطالها. وهكذا فإن فرض أوهايو ضريبة ائتمان مقابل ضريبة

مبيعات على وقودها على كل جالون من «الإيثانول» يباع كجزء مكون للجاسوهول، وفي حالة إذا كان الإيثانول قد أنتج في أوهايو أو في ولاية تمنح مزايا ضريبية مماثلة لإيثانول أوهايو فقط، تعد مخالفة لفقرة التجارة الكامنة. النص في القانون على شرط المعاملة بالمثل لا يحول دون القول بمخالفة مثل هذا التشريع، حيث أنها تزيد التفرقة بطلب مزيد من المعاملة التمييزية لإيثانول أوهايو في الأماكن الأخرى. والخسارة الظاهرية التي تفرض على البائعين من خارج الولاية لم تكن تبررها المصالح الصحية والتجارية المحتملة التي تقدمها الولاية، قضية شركة الطاقة الجديدة بإنديانا ضد ليمباخ New Energy Co. of Indiana v. Limbach (١٩٨٨).

وكما توحى قضية ليمباخ، فإنه إذا استخدم قانون ولاية ما لتنظيم أنشطة خارج الولاية، فإنه من المحتمل أن يتبين أنه تمييزي ويتعرض لرقابة قضائية صارمة. وعلى سبيل المثال فإن قانوناً في نيويورك كان يتطلب من معامل لتقطير الخمر أن تباع لتجار الجملة في نيويورك بسعر ليس أعلى من أننى الأسعار التي تطلب من تجار الجملة في ولايات أخرى، مما يشكل تنظيمياً خارج نطاق التشريع الوطني وبغير جائز لأنه انتهاك لفقرة التجارة. ويمكن أن تبحث إحدى الولايات عن أسعار أقل لمستهلكيها، ولكنها لا تستطيع أن تطلب أن يتخلى المنتجون أو المستهلكون في ولايات أخرى عن مزايا منافسة كان يمكن أن يحصلوا عليها بغير ذلك: «إن الحمائية الاقتصادية غير مقصورة على محاولات تقديم مزايا لتجار محليين، فقد يشمل محاولات إعطاء المستهلكين المحليين ميزة عن المستهلكين في ولايات أخرى». شركة براون — فورمان للتقطير ضد هيئة الخمر بولاية نيويورك Brown-Forman Distillers Corp. v. New York State Liquor Authority (١٩٨٦).

وبالمثل، فإن أية ولاية تتطلب من هيئات الشحن خارج الولاية أن تؤكد أن أسعارها التي تعلن شهرياً للبيرة في الولاية ليست أعلى من الأسعار لهذا المنتج في الولايات المجاورة، يعتبر باطلاً بمقتضى فقرة التجارة: «إن أى قانون يسيطر بشكل مباشر على التجارة التي تحدث بأكملها خارج حدود ولاية ما يتجاوز الحدود المتأصلة لسلطة الولاية لسن القوانين، هو باطل بغض النظر عما إذا كان تطبيق القانون خارج الحدود مقصوداً من جانب الهيئة التشريعية». وفي مثل هذه الحالات، فإن السؤال الحاسم هو ما إذا كان التأثير العملي للتشريع ينظم سلوكاً خارج حدود الولاية. هيملى ضد

مؤسسة البيرة (Healy v. Beer Institute, Inc. (١٩٨٩).

وحتى إذا كان القانون لا يبدو غير تمييزي، وأنه مخصص لخدمة هدف مشروع للخدمة الاجتماعية، فإن القانون يمكن أن يكون مخالفاً لمبدأ عدم التمييز في تأثيره على التجارة بين الولايات. وفي قضية هانت ضد شركة لبل للإعلان بولاية واشنطن (١٩٧٧)، قضت المحكمة بأن ما يتطلبه قانون نورث كارولينا من أن تحمل كل حاويات التفاح المغلفة والتي تباع في الولاية العلامة U.S. فقط يعد غير دستوري. ومع أن القانون كان يبدو في الظاهر أنه غير تمييزي حيث أنه يطبق بصورة متساوية على البائعين خارج الولاية وداخل الولاية على حد سواء، فإن الأمر لم يكن كذلك في الحقيقة، فإن تطبيق متطلبات نورث كارولينا من بائعي واشنطن كانت تنكر على الآخرين في الحقيقة ميزة المنافسة من القدرة على استخدام نظام الولاية الأفضل لهم لتحديد المستويات. وعندما يتبين أن قانوناً ما له تأثير تمييزي، فإن العبء يقع على الولاية لكي تبرره من حيث كل من الفوائد المحلية المترتبة على القانون، وعدم إمكان استخدام بدائل غير تمييزية كافية للمحافظة على المصالح المحلية المعرضة للخطر. شركة دين للألبان ضد مابيسون.

وقد رأت ولاية نورث كارولينا أن هذا القانون مجرد إجراء لحماية المستهلك، ولكنه في حقيقته لم يكن كذلك. وكانت ولاية واشنطن التي تزرع التفاح قد وضعت نظاماً لتصنيف تفاحها أكثر رقة من نظم وزارة الزراعة الأمريكية للتصنيف، ومن ثم فإن تطبيق التصنيف الأمريكي على تفاح ولاية واشنطن يحرم المستهلكين من معلومات كانت لديهم قبل ذلك، وكانت هناك بدائل أخرى غير تمييزية متاحة، مثل حظر تصنيفات الولاية الأني من مقاييس وزارة الزراعة الأمريكية.

ويطبيعة الحال، فإنه ليس من السهل دائماً تحديد ما إذا كان قانون ما له تأثير تمييزي على التجارة بين الولايات. وقد أكدت المحكمة في قضية شركة إكسون ضد حاكم ماريلاند (Exxon Corp. v. Governor of Maryland (١٩٧٨)، على صحة قانون ولاية يمنح منتجى الجازولين أو الذين يقومون بتكريره من إدارة محطات خدمة الجازولين بالتجئة داخل ولاية ماريلاند. وفي تأييد القانون رفضت المحكمة الإدعاء بأن القانون كان يفرق في المعاملة، حتى وإن كانت ولاية ماريلاند ليس لديها أساساً أي منتجين أو معامل تكرير محلية، وعلى ذلك فإن الشركات خارج الولاية ستتحمل

أعباء المنع، إذ أن قانون ماريلاند «لا ينشئ أية حواجز من أى نوع ضد التجار المستقلين بين الولايات، وهو لا يمنع تدفق السلع بين الولايات، ولا يضع أية تكاليف إضافية عليهم، أو يفرق بين الشركات داخل الولاية وخارج الولاية فى سوق التجزئة». إن الطابع الهيكلى للسوق وليس الطابع بين الولايات للشركة هو الذى يقرر إمكانية تطبيق القانون.

ما هو الفرق بين اختبار موازنة خاص، واختبار الفحص المشدد الذى يستخدم فى هذه القضايا التى تتعلق بالتمييز؟ إن قوانين الولايات التى واجهت طعنًا فى القضايا الموضحة آنفاً قد تنجر من اختبار الموازنة الخاص. ومن المؤكد أن مصالح الولاية المعنية كانت ذات أهمية جوهرية. ولكن اختبار الفحص المشدد يفرض النتيجة بطريقة لا يؤدى لها اختبار الموازنة. والعبء الثقيل الذى لا بد أن تواجهه الولاية لتبرير قانون تمييزى فى الظاهر، إذا استخدم اختبار الفحص المشدد (وخاصة المطالبة بأن تظهر الولاية عدم وجود أية وسائل بديلة أقل إرهاباً) يؤدى فى معظم الأحوال إلى إخفاق القانون.

ب — أعباء لا داعى لها — موازنة خاصة

وحتى إذا لم يكن القانون تمييزياً، فإن هذا لا يعنى بالضرورة أنه جاء متوافقاً مع فقرة التجارة. وعلى الرغم من أن القانون قد يكون غير مميز، فإنه يمكن أن يظل مخالفاً لفقرة التجارة الكامنة، وذلك إذا فرض عبئاً زائداً على التجارة بين الولايات. فكيف يتقرر وجود عبء غير ضرورى أو «زائد» على التجارة بين الولايات؟ إن مثل هذا العبء يتحقق بمعرفه ما إذا كانت المصالح التنظيمية للولاية تبرر أو ترجع عرقلة القانون للحركة الحرة للتجارة بين الولايات. وتستخدم المحاكم اختباراً خاصاً للموازنة للبحث فى طبيعة ووظائف التنظيم، وطابع العمل الذى يتضمنه، والأثر الفعلى للقانون على تدفق التجارة بين الولايات. ويعتقد عدد متزايد من القضاة، مثل كبير القضاة رينكويسست والقاضى سكاليا أن الموازنة القضائية للمصالح فى هذا السياق غير مناسبة. وفى رأيهم أنه إذا كان قانون الولاية غير تمييزى، فإنه يجب أن يتمتع التدخل القضائى، إذ أن اختبار موازنة المصالح عند عدم وجود تفرقة، يعطى المحاكم تفويضاً خاطئاً لكى تسن القوانين. وفى رأيهم أنه إذا كانت المشكلة خطيرة، فإن

الكونجرس يمكنه التدخل لتصحيحها. ولم يكن المحافظون في المحكمة هم وحدهم الذين يرتابون في الإبطال القضائي لقوانين الولاية عند عدم وجود تفرقة، فقد اتخذ القاضي برينان رأياً يراعى رغبات الآخرين في تنظيم الولاية في هذا المجال، إذ كان يعتقد أن تنظيم الاقتصاد لا يخضع للمراجعة القضائية.

وفي عملية الموازنة هذه، تمنح المحاكم ثقلًا كبيراً للاهتمامات التقليدية للسلطة البوليمسية للولاية، مثل الصحة العامة، والسلامة، ومنع غش المستهلك، وتنظيم الطرق العامة. ولكن حتى في هذه المجالات من الامتياز المحلي، فإن العبء على الحركة الحرة للتجارة بين الولايات قد تطفى على اهتمام الولاية. إن حماية البيئة والمحافظة على الموارد الطبيعية القابلة للاستنزاف لا تتعلق بمصالح الولاية المنظمة فحسب، بل بالمصلحة الوطنية. فلا غرابة إذن في أن قوانين حفظ وحماية البيئة تحصل على اهتمام قضائي ملحوظ. وفي قضية مينسوتا ضد شركة كلوفر ليف لمختجات الألبان Minnesota v. Clover Leaf Creamery Co. (١٩٨١)، أيدت المحكمة قانوناً لولاية مينسوتا يمنع استخدام أوعية اللبن المصنوعة من البلاستيك. وعلى الرغم من أن القانون وضع عبئاً أشد على صناعة البلاستيك خارج الولاية مما يفرضه على صناعة لب الورق في مينسوتا، فإن المحكمة لم تعتبر أن هذا القانون يفرق في المعاملة أو أنه مرهق بصورة زائدة. وكان كل بائعي التجزئة للألبان بين الولايات والبائعين المحليين، خاضعين للحظر على العبوات البلاستيكية، وكانت التكاليف الأدنى لاستخدام الأوعية غير البلاستيكية في مينسوتا تبررها مصلحة الولاية الجوهرية في الحفاظ على الموارد الطبيعية وتقليل مشكلة التخلص من المخلفات الصلبة.

وهناك قانون آخر لولاية إنديانا نجا من طعن باعتباره مرفقاً بصورة زائدة. وكان القانون ينص على أنه عندما يحوّز كيان أو شخص ما أسهماً مسيطرة على إحدى شركات إنديانا التي لها عدد كبير من حاملي الأسهم في إنديانا، فإن الطرف الحائز على تلك الأسهم لا يحصل على أية حقوق للتصويت إلا إذا وافق حملة الأسهم على منحه حقوق التصويت. وقد اعتبر أن قانون إنديانا لا ينتهك فقرة التجارة، وأن القانون لا يفرق في المعاملة فهو يطبق على كل العروض، سواء أكان مقدموها من سكان إنديانا أم لا. وقد كان القانون يطبق على شركات إنديانا فقط، ومن ثمّ فإنه لم يكن هناك أي خطر من أن دور الأعمال سوف تكون عرضة لتنظيم غير متنسق من الولاية. ولم يفرض

قانون إنديانا عبثاً غير ضروري على التجارة بين الولايات، حيث أن القانون كان مقصوداً على شركات إنديانا وكان مهتماً بحماية حملة الأسهم في شركات إنديانا، بما في ذلك سكان ولاية إنديانا، من الاستيلاء عليها. وكان تشريع إنديانا يتعلق بمنع استخدام التكوين المشترك كدفع لممارسات أعمال غير عادلة. حملة الأسهم المشتركة ضد شركة ديناميكس الأمريكية CTS Corp. v. Dynamics Corp. of America (١٩٨٧).

وكانت المحكمة العليا قد أعلنت منذ وقت طويل أن تنظيم الطرق العامة بالولاية يوجد في فئة خاصة تبرر افتراضاً أكبر بالسلامة القانونية، مما هو الحال مع الاستخدام العام لقانون الولاية. وفي الحقيقة أشارت المحكمة أحياناً إلى أن نهج موازنة المصالح المعتاد يجب ألا يطبق على تشريع الطرق العامة للولايات. وينبغي أن يكون المقياس المستخدم هو النهج الذي يراعى رغبات الآخرين. وهذه المراعاة ترجع إلى النور التاريخي والفريد بالضرورة للامتياز المحلي في هذا المجال. وفي حين أن تنظيم الولاية للسكك الحديدية يعتبر أكثر تعدياً على التدفق الحر للتجارة القومية، شركة جنوب للباسيفيكي ضد أريزونا Southern Pac. Co. v. State of Arizona (١٩٤٥)، فإن تنظيم الولاية للطرق العامة يتضمن اهتمامات محلية سائدة من الناحية النظرية على الأقل.

وقوانين الطرق العامة للولاية في الواقع يحكم عليها بمقتضى فقرة التجارة الكاملة. وكانت المحكمة ترفض بانتظام تنظيمات الولاية، عندما تكون المصالح المحلية في إدارة الطريق العام غير كافية لكي ترجع العبء على التجارة بين الولايات. ويصدق ذلك بصفة خاصة عندما يمنع تشريع الولاية استثناءات أو شروطاً أخرى محابية للأعمال المحلية فقط، أو كان قانون الولاية المعين لا يتمشى مع قوانين ولايات أخرى تحكم نفس الأنشطة.

وقد أبطلت قضية كاسويل ضد الشركة للوحدة لطرق الشحن Kassel v. Consolidated Freightways Corp. of Delaware (١٩٨١)، قانوناً لولاية أيوا كان يمنع بوجه عام استخدام الشاحنات ذات المقطورة المزبوجة التي يبلغ طولها خمسة وستين قدماً داخل الولاية. ومع أن الولاية قد عرضت أدلة أمان جوهرية لتأييد القانون في المحكمة، فإن مصلحة سلامة الولاية وصفت بأنها مصلحة وهمية. وقد حكمت قضية

كاسل بأن قانون الولاية أضعف بشكل هام المصلحة الفيدرالية في نقل كفاء وأمن بين الولايات. وقد تم فحص الأدلة التطبيقية بدقة. وكان قانون أيوا يتطلب استخدام عدد أكبر من شاحنات أصغر تجري قيادتها خلال أيوا، وتجبر الشاحنات الأكبر على أن تقطع مسافات أكبر لكي تلتف حول أيوا. وكانت نصوص متنوعة في القانون تفيد سكان أيوا فقط وتفرض أعباء إضافية على الولايات المجاورة.

وبخلاصة القول، أن قضية كاسل توضح أن المحكمة لا تزال مشدودة إلى نهج خاص للموازنة، حتى عندما تكون مصلحة الولاية قوية للغاية، كما هو الحال في شأن الطرق العامة للولاية. وينبغي ملاحظة أن ثلاثة قضاة اختلفوا في الرأي في قضية كاسل. وظلت هناك أقلية عالية الصوت في المحكمة، أصرت على التخلي عن نهج الموازنة، على الأقل في قضايا الطرق العامة، وربما بشكل أكثر اتساعاً بالنسبة لكل قوانين الولايات التي لا تفرق في المعاملة. وكما قال القاضي رينكويس في رأيه المخالف في قضية كاسل إن تقديم المحكمة لنهج الموازنة «يجعل هذه المحكمة تنتج لنفسها حقاً لتشكيل سياسة عامة، وهي وظائف تركها الذين صاغوا الدستور عند عدم وجود إجراء يتخذه الكونجرس للهيئات التشريعية للولاية».

٤ — الولاية كشريك في السوق

ومع ذلك فإن هناك مجال واحد لا تطبيق فيه «فقرة التجارة» الكامنة. فعندما لا تعمل الولاية بصفتها التنظيمية، ولكنها بدلاً من ذلك تشترك هي ذاتها في السوق كمشتري أو بائع، فإنها يمكن أن تشترك متحررة من القيود التي تنبثق من فقرة التجارة الكامنة. هيوز ضد شركة ألكسندريا للمخردة Hughes v. Alexandria Scrap Corp. (١٩٧٦). وفقرة التجارة الكامنة لا تمنع أية ولاية من التمييز لصالح مواطنيها، في شكل دعم أو من خلال معاملات السوق التي تدخل فيها الولاية. غير أن هذه المشاركة في السوق استثناء من فقرة التجارة الكامنة لا تمتد إلى تمييز الولاية فيما يتعلق بالموارد الطبيعية التي لم يكن لدى الولاية وقت لاستغلالها. غير أن المحكمة لم تقضى بعد بأي حكم واضح في هذا الصدد. والقضية الرئيسية في هذا المجال لم تتضمن موارد طبيعية. وهكذا فإنه في قضية شركة ريفرز ضد ستيفك Reeves, Inc. v.

Stake (١٩٨٠)، اعتبرت المحكمة أن فقرة التجارة لا تمنع ولاية ساوث داكوتا من التمييز لصالح سكانها فيما يتعلق بمبيعات مصنع للأسمعت مملوك للولاية، رغم أن مشروعات الأعمال في ويومنغ كانت تعتمد على إنتاج المصنع لفترة طويلة.

وفي قضية ريفز أعلنت المحكمة برئاسة القاضي بلاكمون: «أن «فقرة التجارة تستجيب بصورة أساسية لضرائب الولاية والإجراءات التنظيمية التي تعرقل التجارة الحرة الخاصة في السوق القومية. وليست هناك أية دلالة على خطة دستورية لتقييد قدرة الولايات ذاتها على أن تعمل بحرية في السوق الحرة». وبالإضافة إلى ذلك الأساس التاريخي، فإن تأييد مبدأ المشاركة في السوق قد نشأ من الاهتمام بسيادة الولاية (بمعنى قدرة أية ولاية على تقديم مساعدات عامة لمواطنيها)، وقدرة أى مشروع على أن يختار عملاءه، ومن أن التجار الخاصين ليسوا خاضعين لقيود «فقرة التجارة»، وصعوبة تحقيق تكييف المصالح المتنافسة عندما تقوم الولاية بتملك العقارات. غير أن المحكمة أكدت فعلاً على أن عمل الولاية في هذه الحالة يتضمن تعهداً واسعاً من جانبها، وتركت إمكانية أن توضع قيود على استخدام موارد الولاية الطبيعية مفتوحة مما يجعلها خاضعة «لفقرة التجارة الكامنة».

وهناك مشكلة هامة تولدت عن قضية ريفز، تكمن في تحديد تلك الظروف التي تعمل فيها الولاية كشريك وليس كسلطة قائمة بالتنظيم. وفي قضية هولايت ضد مستخدمى مجلس البناء لولاية ماساشوسيتس White v. Massachusetts Council of Const. Employers, Inc. (١٩٨٢)، فقد اعتبر أن مذهب «فقرة التجارة الكامنة» لا ينطبق على أمر للهيئة التنفيذية يتطلب أن تنفذ كل مشروعات البناء بالمدينة بواسطة قوة عمل نصفها على الأقل من ساكنى المدينة. وفي حين أن المخالفين للرأىذكروا أن «الاختيارات الاقتصادية التي قيدها المدينة لصالح سكانها، هي اختيارات الكيانات الخاصة التي تشتغل بالتجارة بين الولايات»، فإن المحكمة برئاسة القاضي رينكويس استنتجت أن «الأثر على السكان من خارج الولاية، لا يخل بالمساواة إلا بعد أن يتقرر أن المدينة تنظم السوق وليست مشاركة فيها». ولما كانت المدينة قد أنفقت أموالها الخاصة فقط في الدخول في عقود البناء للمشروعات العامة، فإنها كانت تتصرف باعتبارها شريكاً في السوق. ولكن في قضية شركة ساوث سنترال - قسم الأخشاب ضد وانهيكي South-Central Timber Development, Inc. v. Wunnicke

(١٩٨٤)، [أعربت الأغلبية عن وجهة نظر بأن مطالبة ولاية الاسكا بأن الأخشاب التي تؤخذ من أراضي الولاية يجرى تصنيفها في الاسكا كانت خاضعة للمبدأ الوارد في فقرة التجارة الكامنة. وكانت الاسكا تشترك في سوق بيع الأخشاب، ولكنها تنظم سوق تصنيع الأخشاب. وقد استخدمت الولاية نفوذها في سوق بيع الأخشاب لممارسة تأثير تنظيمي في سوق التصنيع].

وينبغي أن يلاحظ الباحث أيضاً أن المحكمة قد اعتبرت أن تفضيلات السكان في الاستئجار قد ينتهك امتيازات وحصانات فقرة المادة الرابعة الفقرة ٢. انظر للمجلس للحد لحرف البناء والإنشاءات ضد عمدة ومجلس كامدن United Bldg. and Const. Trades Council v. Mayor and Council of Camden (١٩٨٤) (ص ١٢٠-١٢١).

٥ - امتيازات وحصانات خاصة بين الولايات

في القانون الدستوري بصفة خاصة، يمكن تناول نفس النمط من الوقائع بمقتضى عدد من البدائل الدستورية المتداخلة. وهكذا فإن الوقائع التي يمكن حلها من خلال تحليل «فقرة التجارة» قد تكون مستجيبة للعمل بصورة متساوية بمقتضى فقرة الامتيازات والحصانات في التعامل بين الولايات في المادة الرابعة الفقرة ٢. ول سوء الحظ فإنه ليس هناك أي عداد «جايجر» معين يمكن أن يتنبأ بمتى سوف تستخدم المحكمة إحدى الفترتين دون الأخرى، أو احتمال استخدام كل من الفترتين.

وينبغي التمييز بين «فقرة الامتيازات والحصانات» في المادة الرابعة الفقرة ٢ وبين فقرة الامتيازات والحصانات المبينة في التعديل الرابع عشر، الفقرة ١ المادة الرابعة تحمي المواطنين من خارج الولاية من التفرقة غير المعقولة، فيما يتعلق بمصالحهم القومية الأساسية - المصالح التي تتعلق بحياة الأمة باعتبارها كياناً واحداً. وفي حين أن الفقرة لا تضمن بالضرورة أي حق أو امتياز بالذات، فإنها تتطلب فعلاً أنه عندما تمنح ولاية ما أية ميزة لمواطنيها، فإنها لا تستطيع أن تنكر نفس الميزة للمواطنين من خارج الولاية إلا إذا أثبتت تبريراً جوهرياً لهذا التمييز. والتبرير الجوهري يعني بوجه عام أن أية ولاية لا بد أن تثبت أن غير المقيمين فيها هم مصدر

معين للمشكلة التي تسعى الولاية لمعالجتها وأن للقانون علاقة جوهرية باستئصال المشكلة. هيكليين ضد أوربك (Hicklin v. Orbeck) (١٩٧٨) [اعتبر قانون التآجير في الأسكا الذي يتطلب إعطاء معاملة تفضيلية لسكان الولاية في التوظيف غير دستوري].

ومن المهم ملاحظة أن المادة الرابعة الفقرة ٢ تتطلب أن تكون هناك مصالح قومية أساسية في خطر. والسؤال الحاسم هو ما إذا كان النشاط موضوع البحث أساسياً للغاية لرفاهية الأمة، بحيث يكون في نطاق الامتيازات والمصالح التي تحميها المادة الرابعة الفقرة ٢. وهكذا اعتبرت الفقرة غير قابلة للتطبيق على قانون لولاية مونتانا الذي يفرق في المعاملة ضد غير المقيمين فيما يتعلق برسوم الترخيص لصيد الطياء بلديين ضد لجنة صيد الأسماك والحيوانات Baldwin v. Fish and Game Com'n of Montana (١٩٧٨). وقد انتهت المحكمة إلى أن المادة الرابعة الفقرة ٢ مخصصة فقط للوصول إلى هذه التفرقة التي سوف «تعرق تشكيل أو هدف أو إنشاء اتحاد واحد للولايات». وببساطة، فإن صيد الطياء «ليس أمراً أساسياً للحفاظ على الاتحاد أو رفاهيته». هيكليين ضد أوربك (١٩٧٨). قرار المحكمة العليا لنيو هامبشير ضد بايبر Supreme Court of New Hampshire v. Piper (١٩٨٥) [حكم المحكمة العليا للولاية الذي يقصر الانضمام لنقابة المحامين على ساكني الولاية يعد انتهاكاً «لحق وطني أساسي» مشمول بالحماية بمقتضى «الامتيازات والحصانات» بسبب الدور الهام الذي يقوم به المحامون في المعاملات التجارية، والاقتصاد القومي، التي تهدف إلى حمايتها]. واعتماداً على قضية بايبر، رفضت المحكمة حكماً للمحكمة العليا لفرجينيا يتطلب من المحامين من خارج الولاية أن يصبحوا مقيمين دائمين في فرجينيا من أجل أن يسمح لهم بدخول نقابة محامى فرجينيا بدون أن يدخلوا امتحان نقابة فرجينيا باعتبارها انتهاكاً لفقرة الامتيازات والحصانات: «إن المحامين الذين يقبلون في ولايات أخرى، (ليسوا) أقل احتمالاً لأن يحترموا النقابة ويعززوا مصالحها فقط لأنهم غير مقيمين». المحكمة العليا لفرجينيا ضد فريدمان Supreme Court of Virginia v. Friedman (١٩٨٨).

وبالمثل، فإن قواعد المحاكم المحلية للمحكمة الجزئية لجزر فيرجين، التي تتطلب من طالبي الدخول إلى النقابة أن يعيشوا في جزر فيرجين لمدة عام واحد، وإعلان

عزمهم على الإقامة وممارسة القانون هناك عقب دخولهم النقابة، تم إبطالها. وعلى أساس قضية بايبر اعتبر هذه المتطلبات منتهكة لفقرة الامتيازات والحصانات في المادة الرابعة الفقرة ٢. وكانت هناك وسائل أقل تقييداً متاحة للوفاء بطلبات الممارسة المحلية في جزر فيرجين. وعلى سبيل المثال، فإنه حتى إذا لم يستطع محام غير مقيم الحضور أمام إحدى المحاكم، فليس هناك ما ينم عن سبب عدم إمكان الوفاء بمصلحة الحكومة، باستبدال المحامي غير المقيم بمحام محلي. *بارنارد ضد ثورستن* *Barnard v. Thorstenn* (١٩٨٩).

وفي قضية المجلس للتحد لحرف البناء والإنشاءات ضد عمدة ومجلس كامدن (١٩٨٤)، اعتبرت المحكمة أن فرض المدينة مطلب ٤٠٪ للتأجير للأشخاص المقيمين على كل المقاولين الذين يعملون في مشروعات تشييد الأعمال العامة التي تمولها المدينة، يجب أن تفي بتحليل المادة الرابعة الفقرة ٢. وقد رفضت المحكمة حجة أن البلديات ليست ملزمة بالمادة الرابعة الفقرة ٢، وأن اشتراط ممارسة الامتياز على البلدية وليس على المواطنة أو الإقامة بالولاية أبعد الأمر الرسمي عن متناول الفقرة. والامتياز المذكور هنا هو «مصلحة أى ساكن من خارج الولاية في العمل في عقود الأشغال العامة في ولاية أخرى». ومثل هذا العمل أساسى لحياة الأمة بحيث يقع داخل نطاق المادة الرابعة الفقرة ٢. غير أنه نظراً لكون البحث عن الحقيقة غير كاف على مستوى المحاكمة، فإن المحكمة لم تقرر ما إذا كان الأمر الرسمي لكامدن يفي بالجزء الثانى من اختبار فقرة الامتيازات والحصانات. غير أن المحكمة أوضحت أنه إذا كانت كامدن قد استطاعت إثبات أن المواطنين من خارج الولاية كانوا مصدرراً أساسياً للشروع الاجتماعية والاقتصادية التي كان الأمر الرسمي موجهاً إليها، وإذا كان الأمر الرسمي قد تمت صياغته لاستئصال هذا الشر، فإن المادة الرابعة الفقرة ٢ ستكون قد تم الوفاء بها.

باء — عندما يتكلم الكونجرس

لقد تركزت تحليلاتنا السابقة على مواقف لم يكن الكونجرس قد سن فيها تشريعات في المجال الذي تسعى أية ولاية إلى تنظيمه. وفي تلك المواقف، فإن تقييد

سلطة الولاية التنظيمية ينبثق من التضمينات السلبية لفقرة التجارة الكامنة. ولكن ماذا يحدث عندما يسن الكونجرس تشريعاً صحيحاً فى مجالات كانت الولايات قد نظمتها أيضاً؟ من الواضح أنه إذا قال الكونجرس أنه يعتزم أن يحتل الميدان لكى يمنع عمل الولاية، فإن فقرة السيادة فى المادة السادسة تجعل من الواضح أن الخطة التنظيمية الفيدرالية الصحيحة يكون لها الغلبة. ولكن الكونجرس يصدر أحياناً تشريعات فى مجالات كانت الولاية قد أصدرت أيضاً فيها تشريعات بدون أن يعلن عن مقصده. وعندئذ تكثر الأسئلة : هل كان الكونجرس يعتزم أن تعمل خططه بالتعاون مع خطة الولاية أم أن الكونجرس كان يعتزم احتلال الميدان؟ وهل يمكن استنتاج أية استدلالات من صمت الكونجرس؟

١ — الأسبقية بين القوانين

إذا كان قانون الولاية «يقف عقبة فى سبيل إنجاز وتنفيذ كل الأغراض والأهداف الكاملة للكونجرس»، جوائز ضد شركة راث للتعبئة Jones v. Rath Packing Company (١٩٧٧)، بمقتضى فقرة السيادة الواردة فى المادة السادسة، فإن قانون الولاية لا يسرى. وحتى إذا كان قانون الولاية يتوافق بوجه عام مع أهداف التشريع الفيدرالى، فإن المحكمة قد تقرر أن الكونجرس أراد أن يمنع عمل الولاية. ولسوء الحظ فإن هناك القليل من خلال النظرية العامة الذى يبين كيفية تطبيق الأولوية بين القوانين. وتميل كل حالة إلى أن تبحث بظروفها الخاصة.

وعلى سبيل المثال، فإن النص من قبل إحدى الولايات على الإلغاء الدائم لحقوق المنتجين فى الفوز الطبيعى بسبب التأخير الزائد فى استخراجها، لا ينتهك فقرة الأسبقية على الرغم من إصدار الكونجرس لقانون الفوز. وقد عين الكونجرس فى القانون الوطنى للفاز المسئوليات الفيدرالية ومسئوليات الولايات فى مجال تنظيم الفاز الطبيعى. وقد عهد التشريع الفيدرالى، وهو «القانون القومى للفاز» بتنظيم الإنتاج وجمع الفاز الطبيعى للولايات. ولما كان التنظيم موضوع البحث يقع فى هذا المجال بالتحديد، فإن التنظيم لا يتعارض مع القانون الفيدرالى الذى ينظم أسس تكاليف المشتريين بين الولايات. ولم يثبت أن تنظيم الولايات موضوع البحث أضعف هدف التشريع الفيدرالى

وهو إنتاج غاز طبيعي منخفض التكلفة. قضية شركة خطوط أنابيب وسط الشمال الغربي ضد لجنة كانساس بشركة الولاية Northwest Central Pipeline Corp v. State Corp Com'n of Kansas (١٩٨٩).

وقد حددت المحكمة العوامل التي يجب مراعاتها في تقرير ما إذا كان الكونجرس كان يعتزم أن يكون له حق الأولوية على قانون الولاية غير المتعارض. فإذا كان المجال يتطلب تماثلاً في التنظيم بدلاً من التنوع، فإن تطبيق حق الأولوية يكون أكثر احتمالاً. إذ أن سريان القانون الفيدرالي - حتى إذا ما كان الكونجرس يسعى لتنظيم كل النواحي الهامة من الموضوع - سوف يكون غالباً ذا أهمية مسيطرة. أما إذا كان مجال الموضوع مجالاً كانت تسيطر عليه حكومة الولاية من الناحية التاريخية، فإن المحكمة ستكون أكثر احتمالاً لرفض تطبيق أولوية التشريع الفيدرالي عند عدم وجود مؤشرات واضحة من جانب الكونجرس بعكس ذلك. وإذا كان تنفيذ كل من القانون الفيدرالي وقانون الولاية يحتمل أن ينتج تضارباً، فإن المحاكم تكون أكثر استعداداً لرؤية أن الكونجرس كان يعتزم استبعاد الولايات. وأخيراً، فإنه بمقتضى ما يشار إليه أحياناً على أنه نظرية السيد الواحد، فإن إنشاء الكونجرس لإحدى الوكالات لكي تكفل المراقبة المنتظمة على مجال تنظيمي يوحي بأن استمرار عمل الولاية في هذا المجال أمر مستبعد.

ويوجد تطبيق لهذه المبادئ في قضية إنجلش ضد شركة جنرال إلكتريك English v. General Elec. Co. (١٩٩٠)، حيث اعتبرت المحكمة بالإجماع أن الإجراء الذي يهدف إلى إصابة متعمدة بالضيق النفسي على أساس قانون الولاية ليست له الأولوية وفقاً لقانون إعادة تنظيم الطاقة، الذي يمنع أصحاب الأعمال من تسريح مستخدمي المحطة النووية الذين أبلغوا عن انتهاكات للأمان. وعلى الرغم من أن القانون الفيدرالي قدم علاجاً فينالياً للتسريح غير القانوني لمن ينهبون إلى المخاطر، فإن الكونجرس لم يكن قد استبعد بوضوح تعويض الولاية عن الضرر في القانون الفيدرالي، كما أن العلاج الفيدرالي لم يثبت عزم الكونجرس على أن يكون لقانونه الأسبقية. مع التسليم بأن التهديد بتطبيق إجراءات الولاية قد يؤثر على بعض قرارات سياسة الأمان النووية. غير أن هذه النتيجة لم تكن مباشرة أو جوهرية إلى حد كاف لتبرير الاستنتاج بأن ادعاء الولاية بالضرر يؤثر على حق الأسبقية للتشريع الفيدرالي.

في مجال الأمان النووي. وعلاوة على ذلك، فإنه لم يكن هناك «تعارض فطري» بين ادعاء الولاية بالضرر وموانع القانون الفيدرالي.

٢ - إضفاء الطابع الشرعي

في حين أن الكونجرس قد يتدخل لكي يكون له حق الأولوية على التنظيمات التي تضعها الولاية، فإنه يستطيع بدلاً من ذلك أن يسن تشريعاً لإضفاء الشرعية على تنظيم الولاية الذي قد يفشل بغير ذلك في أن يفي بمطالب فقرة التجارة الكامنة. وكانت المحكمة قد اعترفت بأن سلطة الكونجرس على التجارة بين الولايات هي سلطة مطلقة، وأن الكونجرس في ممارسته لهذه السلطة المطلقة قد يختار أن يترك مجالاً لتشريع الولايات كان يستطيع أن يصدر بشأنه تشريعاً. وحتى إذا أبطلت المحكمة العليا تشريع الولاية على أساس أنه يتعارض مع النتائج السلبية لفقرة التجارة، فإن الكونجرس يستطيع أن ينقذ هذا التشريع بمجرد الاعتراف به. قضية شركة بروودنشيال للتأمين ضد بنجامين Prudential Ins. Co. v. Benjamin (١٩٤٦) [اعتبر فرض الولاية لضرائب تمييزية على شركات التأمين العاملة خارج الولاية صحيحاً ما دام القانون الفيدرالي الذي يجيز سيطرة الولاية].

الفصل الرابع

الكونجرس والسلطة التنفيذية

كانت مواد الإتحاد الكونفدرالى تنص على أن تقوم لجان من الكونجرس بالوظائف التنفيذية. ولكن جاء واضعوا الدستور لينصوا فى المادة الثانية الفقرة (١) على أن «تخول السلطة التنفيذية إلى رئيس الولايات المتحدة الأمريكية». وهنا يثور التساؤل: هل كانت فقرة تخويل السلطة إلى الرئيس لا تعلق أن تكون مجرد إشارة موجزة لكل السلطات التنفيذية الصريحة الواردة فى المادة الثانية، أم أنها كانت إشارة إلى اختيار سلطة تنفيذية وحيدة بدلاً من متعددة العناصر؟ أم أنها كانت منحة منفصلة من السلطة للرئيس لأداء كل الوظائف التى تكون «تنفيذية» الطابع (وتسمى أحياناً سلطة تنفيذية «متأصلة».) وفى حين أن الرؤساء كانوا يطالبون بصورة منتظمة بسلطة تنفيذية متأصلة (استناداً إلى فقرة تخويل السلطة)، فإن هذا الطلب قد قوبل ببعض رمود فعل موافقة من المحكمة العليا [الولايات المتحدة ضد شركة ميدوست للبترول Midwest Oil Co., United States v. (١٩١٥)]: وقضية Debbs, In re (١٨٩٥) وقضية نهجل Neagle, In re (١٨٨٩) بأن فقرة التحويل كمصدر مستقل للسلطة، لم تكن ضرورية قط لتبرير العمل التنفيذى. وقد كفلت السلطات الواسعة الصريحة غير المحدودة فى المادة الثانية مجالاً واسعاً للمبادرات الرئاسية - انظر بصفة عامة أ.س. ميللر للسلطة الرئاسية فى إيجلز - ١٩٧٧.

إن قراءة السلطات الصريحة المبينة في المادة الثانية لم تكن تبدأ في تقديم ولو سمة مميزة للسلطة التنفيذية الحديثة. فالحاجة إلى عمل عاجل ملّم بالموضوع وفعال في المسائل الداخلية والخارجية، تعنى أن السلطة كانت تميل إلى التدفق نحو السلطة التنفيذية. وفي حين أن الكثير من السلطات التنفيذية الفاعضة، وغير المحدودة والمنصوص عليها في الدستور يشترك فيها الكونجرس، فإن المبادرات الرئاسية كانت تؤدي فقط بوجه عام إلى استجابة من الكونجرس، وكانت المحاكم تميل إلى تفادي الرقابة القضائية على الأعمال التنفيذية، وخاصة في مجال الشؤون الخارجية والأمن القومي. بل وقد رأى أن مسائل فصل السلطات التي تتضمن توزيع السلطات بين الكونجرس والسلطة التنفيذية يجب أن تعامل بوجه عام باعتبارها مسائل سياسية ليس من الملائم أن تكون محلاً لقرار قضائي. ج تشوبر، المجلة للقضائية والعملية السياسية القومية ٢٦٣ (١٩٨٠).

إن ما يميز من توزيع الدستور للسلطات بين السلطة التنفيذية والكونجرس هو نظام الفصل بين السلطات، توجد فيه مؤسسات منفصلة تمارس بوجه عام سلطات مشتركة أو مختلطة. والعلاقة الفعلية للمؤسسات القومية محددة بواسطة حقائق عملية، وبالعادة والعرف أكثر مما هي بواسطة لغة دستورية رسمية.

وأغلب السلطات التنفيذية المنصوص عليها صراحة في الدستور قد ورد ذكرها في عبارات غامضة أو تتضمن مسائل تكون السلطة فيها مشتركة مع الكونجرس. وليس من المستغرب في مثل تلك الظروف أن السلطة التنفيذية والتشريعية تتصادم في بعض الأحيان. وكانت السلطة التنفيذية في الماضي تميل إلى أن تسود في حالة التعارض. غير أن الكونجرس حاول بصورة متزايدة أن يحدد ويشيد تقسيم السلطة بينه وبين السلطة التنفيذية. ويصدر هذا التشريع تحت راية تعزيز مسؤولية السلطة التنفيذية وخضوعها للمساءلة. ولكن في ضوء حقيقة أن الشعبين التنفيذية والتشريعية كانت تسيطر عليهما أحزاب سياسية مختلفة في أغلب الفترات التي أعقبت عهد لينتون جونسون، فإنه من الواضح أيضاً أن هذه المحاولات التشريعية كانت تنبع من الاختلافات الحزبية أو السياسية.

وهنا يثور التساؤل: هل يُعد الكونجرس متعدياً على السلطة التنفيذية عندما يحاول أن يحدد صلاحياتها؟ وهل يقتصب الكونجرس بذلك السلطات التي يشترك فيها

مع الفروع الأخرى؟ كانت الإجابة على هذه الأسئلة أساساً من نصيب المحكمة العليا. ولم تكن إجابات المحكمة العليا على هذه التساؤلات واضحة بصورة قطعية. بل يمكن أن يقال إن المحكمة قد قدمت مجموعتين من الإجابات. ويمكن أن يسمى أحد النهجين بأنه نهج يتشبه بالرسميات، أو نهج النص الحرفي. وهذا النهج يركز في الأساس على نص الدستور والمراعاة الرسمية للفصل الحاسم بين السلطات. والنهج الآخر للمحكمة نهج وظيفي، يلقي الضوء على الحاجة إلى الضوابط والموازات، والاعتماد المتبادل بين الفروع المختلفة. وطبقاً لهذا الرأي الأخير، لا يمكن التعامل مع فروع الحكومة باعتبارها أقساماً محكمة الإغلاق، فالنص الدستوري والظوابط بين الفروع يجب أن تخضع أحياناً للمرونة والوظيفة. وفي الصراع بين هذين النهجين - الوظيفي ضد الشكلي - فإن النهج الوظيفي الذي يحظى بدعم كبير القضاة رينكوست برز باعتباره النهج السائد - انظر موريسون ضد أولسون Morrison v. Olson (١٩٨٨)، ميستريتا ضد الولايات المتحدة Bowsher v. United States (١٩٨٩)، ولكن قارن باوشر ضد ساينار Bowsher v. Synar (١٩٨٦). ومن الناحية الأخرى فإن النهج الرسمي قد وجد من يعبر عنه في المخالفين للرأي الأقوياء، وإن كانوا متعزلين، مثل القاضي سكاليا في قضيتي موريسون وميستريتا.

ألف - النطاق الداخلي

١ - التشريعات التنفيذية

تنص المادة الأولى من الدستور الأمريكي على أن السلطة التشريعية مخولة للكونجرس. والسلطة الدستورية الرسمية للرئيس في صنع القوانين تتمثل أولاً في سلطة التوصية بالتشريع وفي سلطة الاعتراض «الفيتو»، بل إن هذه السلطة السلبية لرفض التصديق على التشريع يمكن إبطالها بواسطة ثلثي أصوات كلا المجلسين. المادة الأولى الفقرة (٧). ولكن مرة أخرى فإن الدستور يلمح فقط إلى دور الرئيس في صنع القانون. وباستخدام الصلاحية التنفيذية لصياغة التشريع والتأثير على مداوات السلطة التشريعية، أصبح الرئيس هو المشرع الرئيسي فعلاً. ويسن الرئيس أيضاً تشريعات بشكل مستقل عن العملية الرسمية لإصدار

القوانين. فمن خلال إصدار أوامر وبيانات تنفيذية، فإنه يدير الجهاز البيروقراطي الفيدرالي الضخم. فما هي حدود صنع هذه السياسة بواسطة السلطة التنفيذية؟ وإلى أي مدى يستطيع الرئيس أن يتصرف بشكل مستقل (أو حتى مناقض) للتفويض المحدد قانوناً؟ إن مثل هذه الأسئلة لا يمكن أن يرد عليها بسهولة بالرجوع إلى التوزيع الدستوري للسلطات، كما أن المحاكم لم تقدم إرشادات كثيرة في هذا الشأن.

وربما كانت أهم محاولة قضائية لتقديم بعض الإجابات على التساؤلات السابقة قد جاءت في قضية شركة يانجزتاون للأنابيب والعديدية والأنايب ضد سوير *Youngstown Sheet & Tube Co. v. Sawyer* (قضية الاستيلاء على الصلب) (١٩٥٢)، حيث رأت المحكمة أن استيلاء الرئيس ترومان على مصانع الصلب خلال الحرب الكورية لمنع إضراب معطل للعمل إجراء غير دستوري. وذكر القاضي بلاك باسم المحكمة في هذه القضية أن الكونجرس رفض الاستيلاء بصفة خاصة كوسيلة لمنع الإضرابات. ولكن الرئيس لم يكن يعتمد على تفويض قانوني لأعماله، بل على سلطاته الإجمالية الواردة في المادة الثانية من الدستور. وقد رفض القاضي بلاك وهو يركز على سلطة الكونجرس لصنع القوانين قيام السلطة التنفيذية الداخلية بسن قوانين مؤكداً على: «أن سلطة الرئيس في نطاق دستورنا تمثل التحقق من أن القوانين تنفذ بإخلاص ومن ثم فإنه ليس صانعاً للقانون». وأن سلطة الرئيس كقائد عام (وكذلك سلطاته في الشؤون الخارجية كما يفترض) لا يمكن أن تمتد لكي تعطى للرئيس «السلطة النهائية» للاستيلاء على ممتلكات خاصة لمنع حالات التوقف عن الإنتاج في الداخل: «فهذه هي وظيفة صانعي قوانين الأمة، وليست سلطاتها العسكرية».

ورغم ذلك فإن قضية الاستيلاء على الصلب يستشهد بها غالباً باعتبارها سابقة لقيام السلطة التنفيذية بصنع قوانين داخلية، وكذلك لرفضها هذا الامتياز الرئاسي. والسبب في ذلك هو أن أغلبية من القضاة قبلت قيام السلطة الرئاسية باتخاذ عمل طارئ في المجال الداخلي، على الأقل عند عدم وجود موقف سلبي محدد من الكونجرس. وقد استشهد القاضي فينسون وهو يتحدث باسم ثلاثة من المخالفين للرأي، بالمادة الثانية من سلطات الرئيس للتأكد من أن القوانين تنفذ بدقة. والقيام بدور القائد العام وتاريخ المبادرات التنفيذية بدون تفويض قانوني، لتبرير «عمل مؤقت ضروري لازم لتنفيذ البرامج التشريعية الضرورية لبقاء الأمة». وفي حين أن ثلاثة من

القضاة اتفقوا في الرأي على اعتبار الاستيلاء غير دستوري، على أساس رفض الكونجرس لعمليات الاستيلاء، فإنهم مع ذلك لم يرفضوا مبادرات الطوارئ الرئاسية. أما ما الذي يعد «حالة طوارئ» فقد ظل بلا إجابة.

وكان لرأي القاضي جاكسون الموافق بصفة خاصة قيمة ثابتة بأن اعتبر أن «السلطات الرئاسية ليست ثابتة بل إنها متقلبة ويتوقف ذلك على انفصالها أو اتحادها مع تلك الخاصة بالكونجرس». فعندما يعمل الرئيس بتفويض من الكونجرس، فإن سلطته الدستورية ترتفع إلى حد أعلى. وعندما يعمل على عكس إرادة الكونجرس، فإن سلطته تكون في أدنى حالاتها. وعندما يجب على الرئيس أن يعتمد على سلطته الخاصة، فإنه يعمل في «منطقة غير واضحة المعالم حيث يكون له هو والكونجرس سلطة مشتركة، أو يكون التوزيع فيها غير مؤكد». وفي هذه المنطقة للسلطات المشتركة، فإن ضرورات الأحداث والأشياء المعاصرة التي يمكن تقديرها بدقة، وليست الفرضية المجردة، هي التي تحدد معنى فصل السلطات.

٢ - حق السلطة التنفيذية في تأجيل صرف الأموال

تخول المادة الأولى من الدستور سلطات إنفاق الأموال إلى الكونجرس. وعلى الرغم من ذلك فإن الرؤساء كانوا يطالبون بصورة منتظمة بامتياز العجز أي منع أو تأخير صرف الأموال التي يعتمدها الكونجرس. وعندما يخول التشريع للهيئة التنفيذية حرية التصرف في اتخاذ مثل هذا العمل، فإن المشكلات الدستورية تكون قليلة للغاية. ولكن في السبعينيات عندما أخذ الرئيس يستخدم حق الاحتجاز بشكل متزايد، كان البعض قد زعم أن السلطة الدستورية وجدت لاحتجاز الأموال، حتى ولو كان الكونجرس قد أصدر تفويضاً بأن تنفق. وقدمت حجة بأن الرئيس لديه واجب دستوري بتنفيذ كل القوانين، بما في ذلك تلك التي تفرض قيداً على الميزانية والديون، وتتطلب منه أن يوفق بين التكاليف التشريعية المتنافسة. وعلاوة على ذلك، فقد قيل إن السلطة التنفيذية المتصلة، تشمل الاحتفاظ بالرقابة المالية. وفي الحقيقة كان من المشكوك فيه ما إذا كان للكونجرس نفسه سلطة دستورية للتفويض بالإنفاق عندما يتضمن الاحتجاز مسائل خارجية أو متصلة بالأمن القومي - وهي مجالات

تدخل فى مسئولية السلطة التنفيذية بصورة تقليدية.

ويجادل معارضو حق الرئيس فى الاحتجاز بأن سلطة تنفيذ القوانين لا يمكنها أن تشمل السلطة لطرح اختيارات السياسة بواسطة الكونجرس جانباً. «إن الزعم بأن التزام الرئيس بالتأكد من أن القوانين تنفذ بإخلاص يتضمن سلطة لمنع تنفيذها، هو تفسير جديد للدستور وغير مقبول كلية». كيندل ضد الولايات المتحدة المتعلق بسلووكس Kendall v. United States ex rel, Stokes (١٨٢٨) [إن الرئيس لا يستطيع أن يأمر بشكل قانونى وزير البريد أن يدفع مقابل الخدمات أقل مما كان الكونجرس قد أمر به]. وقد جادلوا أيضاً بأن السلطة التنفيذية المتأصلة، حتى لو قبلت، فإنها لا يمكن أن تمتد لى تشمل حق إبطال سلطة صلاحيات الكونجرس فى صنع القوانين. وأخيراً، فإن الخصوم يزعمون أن التأثير العملى للاحتجاز يسمح للرئيس بممارسة بند اللغيتو لم يرخص به الدستور.

وفى حين أن قرارات المحكمة الأدنى قد رفضت الحجج الدستورية للرئيس، فإن المحكمة العليا لم تنتظر فى المسألة الدستورية. انظر قرين ضد نيويورك Train v. City of New York (١٩٧٥). وفى ١٩٧٤ أصدر الكونجرس قانون ميزانية الكونجرس ومراقبة احتجاز الأموال الذى يتطلب إما موافقة الكونجرس أو الفشل فى عدم إقرار حالات الاحتجاز الرئاسية (وفقاً لطبيعة الاحتجاز). غير أن دستورية القانون عرضة للشك: هل هو تدخل بصورة زائدة فى السلطة التنفيذية، وخاصة فى مجالات الشؤون الخارجية والأمن القومى، أم أنه توزيع معقول فقط للأوار فى ممارسة سلطات مشتركة؟ وهل هو يتضمن فيتو تشريعى المحرم بواسطة قضية إدارة الهجرة والجنسية ضد تشادها Immigration & Naturalization Service v. Chadha (١٩٨٣)؟

٣- التفويض التشريعى وحق النقض

هناك قاعدة هامة فى النظام الدستورى الأمريكى لها جذور عميقة فى مبدأ الفصل بين السلطات مقتضاها أن ما تم تفويضه لا يمكن الرجوع عن تفويضه. ومن الواضح أن مذهب عدم الرجوع هذا لم يكن يطبق بشكل حرفى للغاية وإلا لما قامت

دولتنا الإدارية الحديثة. ومع التسليم بتعقيد الدولة الحديثة، فإن مذهب عدم الرجوع كان يفسر في نطاق يمكن فهمه. من ذلك أنه عندما أنشأ الكونجرس لجنة الولايات المتحدة للأحكام القضائية، ووضعها في الفرع القضائي، وفوضها في وضع الخطوط التوجيهية لإصدار الأحكام التي ستكون ملزمة للمحاكم الفيدرالية، اعتبر أن ذلك ليس مخالفة لمذهب عدم التفويض طالما أن الكونجرس أعلن مبدأ واضحاً يوجه من يمارسون سلطة التفويض. وحيث أن القانون الذي أنشأ اللجنة قد أوضح السياسات والمبادئ التي تحكم إعلان الخطوط الجوهرية التوجيهية لإصدار الأحكام، فإن تفويض سلطة صنع القواعد إلى اللجنة لكي تعلن الخطوط التوجيهية لإصدار الأحكام لم ينتهك مذهب عدم التفويض. قضية ميسترينكا ضد الولايات المتحدة (١٩٨٩).

ومع أنه كان من السهل نسبياً على الكونجرس أن يفوض سلطة تشريعية، فإنه من الأكثر صعوبة عليه أن يحتفظ بالسيطرة على ما تم تفويضه. وكان الفيتو التشريعي أداة هامة في ترسانة أسلحة الكونجرس للاحتفاظ بمسافة السلطة التنفيذية. فالكونجرس يسن تشريعاً يحوى تفويضاً واسعاً للسلطة للهيئة التنفيذية. ولكن بعد ذلك اشترط إعادة نظر الكونجرس والفيتو على أعمال السلطة التنفيذية التي تصدر وفقاً لهذا التفويض. وفي قضية إبرة الهجرة والجنسية ضد تشادها (١٩٨٢)، اعتبرت المحكمة برئاسة كبير القضاة بيرجر (٧-٢) أن فيتو مجلس واحد على أوامر السلطة التنفيذية التي تتضمن إبعاد أجانب غير دستوري.

وكان تشادها حالة سيئة الحظ لصنع القرار الدستوري، حيث أنه لم يكن يتضمن وكالة صنع القواعد أو اختيارات سياسة السلطة التنفيذية، بل كان قراراً بالإبعاد في قضية معينة. وقد اعترف تشادها وهو من الهند الشرقية بأنه كان عرضة للإبعاد لأنه تجاوز فترة تأشيرته كطالب. وفي ١٩٧٤ طلب من المدعي العام إرجاء أمر الإبعاد كما هو مسموح به بمقتضى قانون الهجرة والجنسية، بسبب الآثار التي تترتب على مثل هذا الإبعاد، وحصل على موافقة على هذا الطلب. غير أن نفس القانون يرخص لأي من مجلسي الشيوخ أو النواب بإصدار قرار باستخدام فيتو ضد قرار السلطة التنفيذية. وقد وافق مجلس النواب على قرار بإصدار فيتو ضد تعليق الإبعاد.

وفي ١٩٧٦ صدر أمر بإبعاد تشادها، فاستئنف الأمر أمام المحاكم.

وقد اعتبرت المحكمة العليا شرط الفيتو التشريعي غير دستوري، وفي حين أن المحكمة كان يمكنها أن تبطل عمل الكونجرس في قضية تشادها على أسس ضيقة، بأن الفيتو التشريعي المذكور انتهك الفصل بين السلطات، فإن المحكمة اختارت بدلاً من ذلك أن تهاجم وسيلة الفيتو التشريعي ذاتها. فقد اعتبر أن الفيتو التشريعي ينتهك أسلوب العرض (المادة الأولى الفقرة ٧ الفقرة الفرعية ٣) ونظام المجلسين التشريعيين (المادة الأولى للقرتان ١ و ٧)، وهي فقرات تعتبر «جزءاً مكملاً لخطّة الدستور لفصل السلطات».

وقد بدأ كبير القضاة بيرجر من افتراض أن تقديم التشريع إلى الرئيس للتوقيع عليه قبل أن يصبح قانوناً والفيتو الرئاسي كان واضعاً الدستور يعتبرونه إلزامياً للسماح للرئيس بالدفاع عن نفسه ضد الكونجرس. وعلاوة على ذلك، فإن العرض على الرئيس كان مقصوداً به الحماية ضد القوانين «الجائرة والمرجلة أو التي أسس بحثها»، وأن يتم تطعيم العملية التشريعية بمنظور قومي. وبالمثل فإن سلطة الفيتو للرئيس يتم كبحها بواسطة النص على أن ثلثي أصوات المجلسين تستطيع أن تبطل فيتو الرئيس. ومثل فقرة التقديم للرئيس، فإن إنشاء المجلسين التشريعيين كان مقصوداً منه التأكيد من أن: «التشريع يجب ألا يتم إصداره إلا إذا كان قد سبق بحثه بعناية وبصورة كاملة بواسطة المسؤولين المنتخبين عن الأمة». إن السلطة التشريعية «لن تمارس إلا بعد القيام بدراسة كاملة ومناقشة في أماكن منفصلة». كما أن تقسيم السلطة بين مجلسين يكفل الحماية أيضاً ضد «الاستبداد التشريعي»، مما يعكس مخاوف واضعي الدستور من أن «المصالح الخاصة يمكن محاباتها على حساب احتياجات الجمهور»، وتستجيب لاهتمامات كل الولايات الكبرى والصغرى على حساب تمثيل الكونجرس.

ومن ثم فإن السلطة التشريعية يجب «أن تمارس وفقاً لإجراء واحد معد على نحو ممتاز، وتم بحثه بصورة شاملة». ولكن أثير التساؤل التالي «هل كان فيتو مجلس النواب ممارسة للسلطة التشريعية؟» إن فحص عمل المجلس في هذه الحالة يوضح أنه «كان تشريعياً أساساً في الهدف والتأثير». إن أعمال المجلس عدلت الحقوق القانونية، والواجبات والعلاقات بين الأشخاص. وعلاوة على ذلك ففي حالة عدم وجود الفيتو لم

يكن من الممكن إبطال عمل المدعى العام برفض الإبعاد إلا بواسطة تشريع يتطلب الإبعاد.

وحيث أن أعمال مجلس النواب كانت «تشريعية»، فإن التقديم للرئيس ومراعاة المجلسين التشريعيين كانا مطلوبين، والفييتو التشريعي كان غير دستوري؛ واستنتاجاً بأن نص الفييتو التشريعي كان من الممكن فصله عن بقية التشريع الذي يفوض السلطة للهيئة التنفيذية لتعليق أوامر الإبعاد، فقد اعتبرت المحكمة أن تعليق أمر المدعى العام كان ساري المفعول.

وأكد القاضي هويت المخالف للرأي أن قيمة الفييتو التشريعي هي في التغلب على مأزق الكونجرس، أي إما الاضطرار بمهمة لا أمل فيها بكتابة قوانين مفصلة تحدد العمل مستقبلاً في ظروف معينة لا نهاية لها، أو «التنازل عن وظيفته لصنع القانون إلى الفرع التنفيذي وإلى وكالات مستقلة». وقد رأى أن الفييتو رادع ضروري على التوسيع الذي لا يمكن تجنبه لسلطة الوكالات التنفيذية والمستقلة معاً، وهي تمارس سلطة مفوضة من الكونجرس. وببساطة لم تكن المخاوف التي تكمن في المادة الأولى الفقرة ٧ موضع خلاف، ولم يتم انتهاك للمادة الأولى ولا للفصل بين السلطات بواسطة آلية مخصصة للحفاظ على دور الكونجرس لصنع القانون، وجعل فصل السلطات فعالاً.

إن اعتماد المحكمة على المادة الأولى في قضية قضائها يضع كل المائتي قانون تقريباً التي تحوى نصوص الفييتو التشريعي في خطر. فقرار سلطات الحرب وقانون مراقبة احتجاز الأموال لعام ١٩٧٤ على سبيل المثال يستخدم هذه الوسيلة للرقابة على أعمال السلطة التنفيذية. وفي إعادة النظر في صلاحية هذه النصوص، سيكون من الضروري أن تقر: (١) هل نص الفييتو هو ممارسة للسلطة التشريعية التي تتطلب فكرة المجلسين التشريعيين، العرض على الرئيس. و (٢) إذا كان الفييتو يعتبر صانعاً للقانون بوسائل خارج الدستور، ومن ثم فهو باطل، فهل نص الفييتو قابل للفصل؟ فإذا كانت الإجابة على السؤال الأخير بالنفي، فإن تفويض السلطة بأكمله إلى السلطة التنفيذية أو وكالة مستقلة يسقط. وإلى هذا الحد يكون الفرع التنفيذي قد اختار أن تعامل نصوص الفييتو التشريعي باعتبارها لا تزال سارية المفعول بدلاً من الدخول في مواجهة مع الكونجرس.

٤ - التعيين والإقالة

إن الضوابط والموازانات التي تتميز بها الطبيعة الثلاثية للحكومة الأمريكية، تظهر بوضوح في النصوص الدستورية لتعيين والإقالة لموظفي الحكومة. وقوة هذه النصوص هي في القيود التي وضعتها على السلطة المطلقة في أية فرع واحد بواسطة تقسيم السلطة بين الفروع؛ والصعوبة فيها هي في سكوتها عن مسائل حاسمة.

وقد لا يخلو الكونجرس سلطة التعيين لأشخاص غير أولئك المشار إليهم في المادة الثانية الفقرة ٢ الفقرة الفرعية ٢ التي تنص على: «يرشح الرئيس أسماء وبواسطة ونصيحة وموافقة مجلس الشيوخ، يعين السفراء، والوزراء العامين الآخرين، والقناصل، والقضاة للمحكمة العليا، وكل الموظفين الآخرين في الولايات المتحدة، الذين لم ينص على تعيينهم هنا بطريقة أخرى، والتي سوف يقرها القانون، ولكن يجوز للكونجرس بواسطة القانون أن يخلو تعيين موظفين أقل شأنًا كما يراه مناسباً إلى الرئيس وحده، في المحاكم، أو في رئاسة الإدارات». ولا يستطيع الكونجرس أن يخلو سلطة التعيين في أشخاص غير أولئك الذين أشير إليهم في النص السابق. وهكذا فإن قانوناً فيدرالياً ينص على أن أعضاء اللجنة الفيدرالية للانتخابات الذين لهم حق التصويت يجب ألا يعينوا بصورة مؤقتة من مجلس الشيوخ ورئيس مجلس النواب. قد تم إبطاله لأن زعماء الكونجرس هؤلاء لم تنطبق عليهم شروط «محاكم القانون» أو «رؤساء الإدارات» طبقاً لنص المادة الثانية الفقرة ٢ الفقرة الفرعية ٢. ولا يستطيع الكونجرس أن يخلو سلطة التعيين لنفسه حيث إن ذلك سوف يشكل اغتصاباً غير مسموح به. قضية باكلي ضد فالبو (Buckley v. Valeo (١٩٧٦).

وهناك سؤال حاسم في سياق سلطة التعيين وهو - ما هو الأساس للتمييز بين موظف رئيسي وموظف أدنى شأنًا؟ إن أفضل رد على هذا السؤال هو إجراء تحقيق وظيفي فيما إذا كان الموظف مرئوساً لغيره أو مستقلاً، كما يجب بحث نطاق واتساع دائرة اختصاص الموظف المعني ومدى الواجبات الملزم بإدائها.

ويبدو هذا التمييز المهم من خلال تحدٍ دستوري لقانون فيدرالي، قانون الأخلاقيات في الحكومة، الذي يخلو تعيين مستشار قانوني مستقل في قسم خاص في محكمة الاستئناف الأمريكية لمنطقة كولومبيا، وقد عهد إلى المستشار المستقل بالتحقيق مع

موظفين معينين في الفرع التنفيذي. فإذا كان المستشار القانوني المستقل موظفاً أدنى شأنًا، فإن هذا التعيين بين الفرع كان جائزاً إلا إذا أضعف قدرة الفرع التنفيذي على أداء وظائفه أو كان متناقضاً من نواح أخرى، وقد تأيد القانون من قبل المحكمة. وقد أعلن أن المستشار المستقل يعتبر «موظفاً أدنى» عرضة للإقالة بسبب مقنع، بواسطة المدعى العام، وليست له إلا دائرة اختصاص محدودة. وقد أكد كبير القضاة رينكويسيت باسم المحكمة أن المستشار المستقل يؤدي واجبات محدودة فقط من التحقيق والالتزام، ولا يصنع سياسة عامة، علاوة على أن منصب المستشار المستقل بمقتضى القانون كان محدداً من حيث الفترة لإتمام المهمة المحددة. *موريسون ضد أولسون* (١٩٨٨).

متى تكون لرئيس الدولة سلطة إقالة موظفي الفرع التنفيذي؟ في الماضي كان الرد على هذا السؤال يتوقف على ما إذا كان الموظف مصنفاً باعتباره «موظف تنفيذي بحت»... وفي هذه الحالة كانت سلطة الرئيس للإقالة تعتبر «تابعة لسلطته في التعيين». *مايرز ضد الولايات المتحدة* *Myers v. United States* (١٩٢٦). أما إذا كان الموظف مصنفاً باعتبار أنه موظف يمارس سلطة «شبه تشريعية» أو «شبه قضائية»، فإن مبدأ فصل السلطات عندئذ يمنع وضع «سلطة بلا حدود للإقالة» في يد الرئيس. *منفذ وصية همفري ضد الولايات المتحدة* *Humphrey's Ex'r v. United States* (١٩٣٥).

وفي حين أن المحكمة لم ترفض هذه التصنيفات، فإنها انتقدت الاعتماد على الاستخدام الحرفي والمفرط لهذه «التصنيفات الصارمة» لأنها تجعل «السؤال الفعلي» مبهماً؛ وهو: هل القيود التي يفرضها الكونجرس على الإقالة «ذات طبيعة تعوق قدرة الرئيس على أداء واجبه الدستوري»؟ بتطبيق هذا النهج في قضية *موريسون ضد أولسون* (١٩٨٨)، اعتبرت المحكمة أن النص موجود في قانون الأخلاقيات في الحكومة. على أن المدعى العام لا يستطيع أن يقلل مستشاراً مستقلاً إلا لسبب قوى لا يمثل عيباً غير جائز على واجب الرئيس لكي ينفذ القوانين بإخلاص. ومع التسليم بأن وظائف تنفيذ القانون من اختصاص الفرع التنفيذي، فقد انتهى كبير القضاة رينكويسيت رغم ذلك إلى أن حاجة الرئيس لمراقبة ممارسة حرية التصرف من موظف أدنى شأنًا، مثل المستشار المستقل، لم تكن أمراً رئيسياً لإدارة الفرع التنفيذي، «بحيث

تتطلب باعتبارها مسألة قانون دستوري أن يكون عمل المستشار قابلاً للإنهاء بناءً على إرادة الرئيس». وكان تقييد الكونجرس لسلطة المدعي العام لإقالة المستشار المستقل «ضرورية» إذا أريد أن يكون له الاستقلال الضروري لأداء مهمته. ومع ذلك فلا يزال سوء التصرف من جانب المستشار المستقل أساساً للإقالة. وفي تلك الظروف فإن الكونجرس لا يفتصب سلطة الرئيس لإقالة الموظفين التنفيذيين.

عندما يستطيع الكونجرس إقالة موظفين بوسائل أخرى غير الاتهام بالتقصير أمام القضاء، فهل يستطيع الكونجرس أيضاً أن يخول وظائف تنفيذية لمثل هؤلاء الموظفين؟ هذه المسألة قدمت بواسطة بعض النصوص في قانون جرام - رودمان، الذي تم إصداره للتحكم في العجز الفيدرالي المتزايد في الميزانية، والتي منحت سلطة للمحاسب العام لكي يقوم بتخفيضات الإنفاق التي يلتزم بها الرئيس. وقد أعطى القانون سلطة نهائية للمحاسب العام بحيث يقرر أي التخفيضات اللازمة في الميزانية يجب أن تحدث. وقد اعتبرت المحكمة أن القانون حول سلطة تنفيذية للمحاسب العام، حيث إنه وضع في مركز لتفسير وتنفيذ التشريع، وهذا العمل يشكل تنفيذاً للقوانين - وهي وظيفة تنفيذية. ومع ذلك ففي وقت سابق كان الكونجرس قد سن تشريعاً ينص على أنه يمكن إقالة المحاسب العام لأسباب معينة تكررت على وجه التحديد، وإن كانت قد صيغت بشكل عام، مثل عدم الكفاءة وإهمال الواجب. وقد جعل ذلك من المحاسب العام وكيلاً للكونجرس، حيث إنه من الممكن إقالته بواسطة الكونجرس لتحديه إرادته. ومن ثم فإن الكونجرس قد أقحم وكيله الخاص - بصورة غير جائزة على تنفيذ قانون جرام - رودمان. وبذلك يكون الكونجرس قد اغتصب بطريقة باطلة وظيفة تنفيذية مما يعد انتهاكاً لمبدأ فصل السلطات. هاوشر ضد ساينار (١٩٨٦).

٥ - الفصل بين السلطات بوجه عام

سوف يجري تحليل مشكلات الفصل بين السلطات أحياناً على أساس مبدأ الفصل العام للسلطات ذاته. وعندما يتخذ هذا النهج، فإن المحكمة تبحث مدى التدخل في الوظائف الدستورية للفرع الحكومي الآخر، وتقيس المدى الذي زاد فيه موضوع

التحدى في سلطة أحد الفروع، التي ينبغي أن تكون مشاركة فيها، وتوازن المصالح المتنافسة موضوع البحث.

وفي قضية موريسون ضد اولسون (١٩٨٨)، قامت المحكمة بتحليل قانون الأخلاقيات في الحكومة من هذا المنظور. ومن وجهة النظر العامة، فإن تعيين القانون لمستشار قانوني مستقل للتحقيق ومقاضاة كبار موظفي السلطة التنفيذية لم تسرف في عرقلة عمل الفرع التنفيذي، كما أن الكونجرس لم يعهد لنفسه خطأ بأى من وظائف الفرع التنفيذي. وقد احتفظ المدمى العام بسلطة وحيدة ولا يمكن إعادة النظر فيها لطلب تعيين المستشار المستقل مع استطاعته أن يقله لسبب قوى. ولا يزال يحتفظ بوسائل عديدة للإشراف ومراقبة سلطات المستشار المستقل في الادعاء العام. ورغم أنه كان صحيحاً أن المستشار المستقل أكثر تحراً من توجيه السلطة التنفيذية، من أغلب المدعين الفيدراليين، فإن قانون الأخلاقيات في الحكومة لا يزال يمنع الفرع التنفيذي «سيطرة كافية» لتمكين الرئيس من أداء واجباته المحددة دستورياً. وفي التحليل الأخير، كانت تلك هي النقطة الحاسمة.

باء — النطاق الخارجى

في حين أن المحكمة كان رد فعلها سلبياً على تأكيد السلطات الحكومية الداخلية المتأصلة، فإن طلب سلطات قومية خارج الدستور في العلاقات الخارجية حظى باستجابة قضائية أكثر تعاطفاً. ففي قضية الولايات المتحدة ضد شركة كيرتيس — رايت للصادرات *Curtiss-Wright Export Corporation, United States v.* (١٩٣٦)، أيدت المحكمة قراراً للكونجرس يفوض سلطة واسعة للرئيس لمنع مبيعات الأسلحة لدول معينة. وقد أشار القاضى سونولاند باسم المحكمة إلى أن القيود العادية على التفويض الواسع للسلطات التشريعية لا يطبق في الساحة الخارجية، حيث إن «تقليد الحكومة الفيدرالية لسلطات السيادة الخارجية لا يتوقف على المنح الإيجابية من جانب الدستور». وقد استنتج أنه عند انفصالنا عن بريطانيا العظمى، انتقلت سلطات السيادة الخارجية مباشرة من التاج إلى اتحاد الولايات، حيث إن سلطات الشؤون الخارجية «ضرورية ملازمة للقومية». غير أن الدستور يوزع فقط السلطات التي كانت سابقاً

معهود بها في الولايات المنفصلة. وفي حين أن هذا الإعلان عن سلطات الشؤون الخارجية المتأصلة التي تعمل بصورة مستقلة عن الدستور، تمثل تفسيراً مشكوكاً فيه من الناحية التاريخية، فإن المحكمة لم ترفضها قط، وكانت تتقبلها أحياناً. انظر مثلاً: *بيريز ضد برونيل* (Perez v. Brownell) (١٩٥٨).

١ - تخصيص سلطة العلاقات الخارجية

في قضية *كيرتيس* - رايت رأى القاضي سوزرلاند تأييد أولوية السلطة التنفيذية في ممارسة سلطات العلاقات الخارجية، دستورياً وخارج الدستور معاً. وفي حين أن هذه السلطة الرئاسية يجب أن تمارس بما يتفق مع الدستور، فإن القاضي سوزرلاند أكد أن الرئيس يتصرف «باعتباره الجهاز الوحيد للحكومة الفيدرالية في ميدان العلاقات الدولية». فما هو أساس هذا التأكيد للامتياز التنفيذي في الساحة الخارجية؟ إن النصوص الدستورية الخاصة بتوزيع السلطة لا تشير بالتأكيد إلى النية لتحويل الرئيس مثل هذا الوضع المسيطر. وعلى العكس فإن المنع الدستورية الرسمية لسلطة العلاقات الخارجية، موزعة بين الرئيس والكونجرس. وبالإضافة إلى السلطات الرئاسية العامة، فإن المادة الثانية تخول الرئيس سلطات للاعتراف وسحب الاعتراف من الحكومات الأجنبية، وأن يعقد المعاهدات وأن يتولى القيادة العامة. وعلاوة على ذلك، فإنه من المقبول بوجه عام أن للرئيس سلطة ضمنية لتمثيل الأمة في المفاوضات اليومية مع الدول الأجنبية. ومن هذه السلطات، ومن العادة والعرف، ينشأ الدور الرئاسي الواسع في صنع وتنفيذ السياسة الخارجية. ولكن للكونجرس أيضاً سلطات واضحة في الشؤون الخارجية، مثل سلطة تنظيم التجارة الخارجية وحشد الجيوش ودعمها، وأن يعلن الحرب، كذلك سلطاته العامة لصنع القانون، بما في ذلك السلطات الحاسمة لفرض الضرائب والإنفاق، ومن ثم يبدو أن الدستور يتصور سلطة مشتركة في الساحة الخارجية.

ويبدو أن طلب الأولوية للسلطة التنفيذية في قضية *كيرتيس* - رايت يركز أساساً على القدرات المقصورة للفروع المختلفة وعلى دروس التاريخ. وقد استشهد القاضي سوزرلاند بصفة خاصة بقدرات الرئيس على الحصول على المعلومات،

والاحتفاظ بالسرية، والاستجابة بسرعة للأحداث، باعتبار أنها تستلزم حرية تصرف تنفيذية في الشؤون الخارجية بدون حاجة إلى ترخيص من الكونجرس. وبالتأكيد فإن التوسع التاريخي لسلطات الرئيس في الشؤون الخارجية تجاه الكونجرس أمر لا يمكن نكرانه.

ورغم ذلك فإنه من المشكوك فيه أن هذه الاعتبارات سوف تكفل تبريراً كافياً لعمل رئاسي في الساحة الخارجية يتناقض مع التشريعات التي يصدرها الكونجرس. ولعل أفضل تفسير لتوزيع سلطات الشؤون الخارجية هو ما قدمه القاضي جاكسون في قضية الاستيلاء على الصليب. وعندما يعمل الرئيس وفقاً لترخيص من الكونجرس، كما فعل في قضية كيرتيس - رايت، فإن سلطته تصل إلى حدها الأقصى. وعندما يعمل على عكس إرادة الكونجرس، فإن سلطته تكون في أدنى حالاتها. وعندما يعمل الرئيس بدون أي تفويض من الكونجرس أو رفض للسلطة، فإنه يعمل في المنطقة غير المحددة، حيث يبقى توزيع السلطات أمراً غير مؤكد. ويقترب بهذه الواقعة أن المحاكم تكون أكثر تحرجاً لاقتحام اتخاذ قرار في الشؤون الخارجية (أي مبدأ المسألة السياسية)، ويكون تأكيد التأثير المتبادل الحر بين الكونجرس والسلطة التنفيذية في ساحة الشؤون الخارجية واضحاً.

٢- المعاهدات والاتفاقات التي تبرمها السلطة التنفيذية

ترخص المادة الثانية الفقرة ٢ من الدستور للرئيس سلطة إبرام المعاهدات (أي أن الرئيس يتفاوض «ويصدق على» المعاهدة) وذلك بعد مشورة مجلس الشيوخ والحصول على موافقة ثلثي أعضاء المجلس الحاضرين. وليس هناك أي نص دستوري يتناول مسألة كيف يمكن إنهاء المعاهدات، ولذلك كانت مسألة ما إذا كان الرئيس يستطيع أن يلغى من جانب واحد معاهدة قائمة موضوعاً للجدل. انظر جولدوتتر ضد كلوتر (١٩٧٩). وإذا كانت المعاهدة معدة للتنفيذ، فإن تشريعاً من الكونجرس سيكون ضرورياً لجعل المعاهدة سارية المفعول في الداخل. وإذا اقترب ذلك بفقرة الضرورة والصحة، فإن المعاهدة يمكن أن تكفل الأساس الدستوري لتشريع من الكونجرس قد

يكون مشكوكاً في صحته بغير ذلك. ميزوري ضد هولاند. Missouri, State of v. Holland (١٩٢٠).

وفي حين أن الدستور في المادة الثانية لا يتحدث إلا عن المعاهدات، فإن الرئيس، غالباً بمشاركة مع الكونجرس، يستخدم اليوم الاتفاقات والمواثيق النولية أكثر من المعاهدات الرسمية. والواقع أن الاتفاقات التنفيذية يمكن أن تستخدم بسرعة وتلزم الولايات المتحدة بالعمل بصورة منفردة في الساحة الخارجية بدون حاجة إلى أي مشاركة من الكونجرس، أي اتفاق تنفيذي «بحسب». وقد أدى الاعتماد المتزايد للسلطة التنفيذية على الاتفاقات النولية بدلاً من المعاهدات إلى بذل محاولات من الكونجرس لمراقبتها والحد من استخدامها. وبينما فشلت أغلب تلك المحاولات، فإن الكونجرس قد سن تشريعاً يتطلب إبلاغ الكونجرس على الأقل عن وجود الاتفاق.

وتتمتع كل من المعاهدات واتفاقيات السلطة التنفيذية بلولاية المادة السادسة على أي قانون يناقضها في أي الولايات. الولايات المتحدة ضد بلومونت Belmont, United States v. (١٩٣٧)؛ الولايات المتحدة ضد بينك Pink, United States v. (١٩٤٢). ومع أن صياغة المادة السادسة قد تبدو أنها تجعل المعاهدات مساوية للدستور، فإن المقبول الآن بوجه عام أن الاتفاقيات النولية من كل الأنواع تخضع لقيود دستورية. وقد ضد كوفيرت Reid v. Covert (١٩٥٧)، غير أن فقرة السلطات في التعديل العاشر ليست قيداً مماثلاً على السلطة الفيدرالية. ميزوري ضد هولاند (١٩٢٠). وإذا كانت قوانين الكونجرس تتعارض مع نصوص المعاهدة، فإن أخرهما زمنياً يكون سارياً داخلياً. هويغني ضد روبرتسون Whitney v. Robertson (١٨٨٨). ولم تقرر بعد المحكمة العليا ما إذا كان أي اتفاق تنفيذي صنع على أساس السلطة الرئاسية وحدها بدون أي مشاركة من الكونجرس، يكون له تأثير قانوني إذا تعارض مع تشريع للكونجرس، رغم أنه يبدو من المشكوك فيه أن الاتفاق سوف تكون له الغلبة.

وهناك مثال ممتاز لأهمية الاتفاقات التنفيذية، واستمرارية صحة نهج القاضي جاكسون بالنسبة للسلطات المشتركة في قضية الاستيلاء على الصليب، قدمته قضية ديمز ومور ضد ريجان Dames & Moore v. Regan (١٩٨١). إذ أنه وفقاً لاتفاق بين حكومتى الولايات المتحدة وإيران لإطلاق سراح موظفي السفارة الذين احتجزوا كرهائن في إيران، صادق الرئيس ريجان على أوامر تنفيذية تلغي مصادرات معينة،

وتأمر بتحويل أرصدة إيرانية احتجزت مجمدة في بنوك الولايات المتحدة، إلى إيران. كما أن اتفاقاً تنفيذياً ألزم الولايات المتحدة أيضاً بأن تنهى كل الإجراءات القانونية في محاكم الولايات المتحدة ضد إيران.

وقد وجدت المحكمة برئاسة القاضي رينكويسست تفويضاً محدداً من الكونجرس لتصرف الرئيس بإلغاء قرارات مصادرة والأمر بتحويل الأرصدة إلى إيران، وإذا فإن الأمر تمتع بأقوى الافتراضات، وأوسع نطاق من التفسير القضائي. وفشل المتحدى في أن يفي بعبئه الثقيل لإثبات أن الحكومة الفيدرالية باكملها تفتقر إلى السلطة التي مارسها الرئيس.

وفى حين أن المحكمة لم تجد أى شئ يشبه تفويضاً محدداً من الكونجرس لوقف رئاسى لمطالب المحكمة، فإن تاريخاً من قبول الكونجرس لأعمال رئاسية مستقلة فى حالات الطوارئ أشار إلى عزمه على منح الرئيس حرية تصرف واسعة، على الأقل فى حالة عدم وجود أى تعبير مناقض لعزم الكونجرس. وقد أدى قبول الكونجرس استخدام اتفاقيات تنفيذية لتسوية مطالب أجنبية، وطابع التشريع الفيدرالى الموجود فى تسوية المطالب، والقبول القضائى لمشروعية الاتفاقات التنفيذية، قد أدى إلى أن تزيد المحكمة هذا العمل الرئاسى بالذات باعتباره تابعاً ضرورياً لحل نزاع هام فى السياسة الخارجية.

٣- تخصيص سلطة الحرب

تنص المادة الثانية من الدستور على أن الرئيس هو القائد العام للقوات المسلحة. ولكن يبقى للكونجرس السلطة فى إعلان الحرب والحفاظ على القوات المسلحة. فإلى أى مدى يستطيع الرئيس وهو يعمل وفقاً لوره كقائد عام وسلطاته التنفيذية الأخرى، أن يدخل القوة المسلحة للأمة فى مغامرات خارجية بدون تفويض من الكونجرس؟ وفى حين أن السؤال بالغ الأهمية، فإنه لا الدستور ولا المحكمة يقدم رداً على هذا التساؤل. وفى الحقيقة فإن المحكمة تجنبت بصورة منتظمة إعادة النظر فى التحديات لشرعية حرب فيتنام، مما كان يمكن أن يقدم خطوطاً توجيهية لممارسة السلطة المشتركة للحرب.

ومنذ وقت قريب، تركز الجدل حول دورى الرئيس والكونجرس فى استخدام سلطات الحرب على قرار سلطات الحرب الذى يقيد التكليف الرئاسى للقوات المسلحة عند عدم وجود تفويض من الكونجرس قانون الإجراءات الأمريكى؛ المواد ١٥٤١-٤٨. ويحتوى القرار على مشاورات ومتطلبات الإبلاغ عن الاشتراك الذى يقرره الرئيس فى العمليات العسكرية وإنهاء استخدام القوات المسلحة بعد ٦٠ يوماً من الإبلاغ بعدم وجود إجراء من قبل الكونجرس. ويرى البعض أن هذا القانون تدخل غير دستورى فى سلطات الحرب المقررة للهيئة التنفيذية، بينما يرى آخرون أن القرار هو استخدام صحيح لسلطات الكونجرس الضمنية لتحديد الاستخدام الصحيح لسلطة الحرب المشتركة.

إلى أى حد تقيد فقرات الميليشيا بالمادة الأولى الفقرة ٨ الفقرتان الفرعيتان ١٥ و ١٦ سلطات الحرب للكونجرس؟ إن الكونجرس فيما يسمى «بتعديل مونتهجورى» يشترط، على عكس متطلب قانونى فيدرالى كان موجوداً منذ ١٩٥٢، أن الكونجرس يستطيع أن يرخس للرئيس بأن يثمر وحدات الحرس الوطنى فى الخدمة الفعلية بأية ولاية بالقيام بمهمات تدريب خارج الولايات المتحدة بدون موافقة حاكم الولاية أو إعلان حالة طوارئ قومية. وقد تحدى حاكم ولاية مينسوتا دستورية التعديل بمقتضى فقرات الميليشيا. ومع ذلك فقد أيدت المحكمة التعديل. إن فقرات الميليشيا لا تقيد سلطة الحرب للكونجرس، فهى تزود الكونجرس «بمنح إضافية من السلطة فى مجال الشئون العسكرية»، وتعترف بسيادة السلطة الفيدرالية فى مجال الشئون العسكرية. *بهربيتش ضد وزارة الدفاع* *Perpich v. Department of Defence* (١٩٩٠).

وبعيداً عن التفاعل بين الرئاسة مع الكونجرس فيما يتعلق بسلطة الحرب، فما هى طبيعة سلطة الحرب ذاتها للرئيس؟ يميل أنصار القراءة الواسعة لسلطة الحرب الرئاسية إلى تأكيد العادة والعرف. ومن الواضح فعلاً أن للرئيس سلطة ضد أى غزو - قضائها للفنائم (١٨٦٢). كما أن هناك أدلة تاريخية وفيرة، تدعمها العادة والعرف، على أن الرئيس يستطيع أن يعمل من جانب واحد للحفاظ على حيائنا، وأن يحمى المواطنين الأمريكىين فى الخارج، ويمتلك سلطة غير محددة بدقة للعمل فى حالة «طوارئ». وأخيراً، فإن المبادرات الرئاسية كثيراً ما يدافع عنها بالجوء إلى اتفاقيات

أمن جماعية أو تصرفات الكونجرس مثل قرار خليج تونكين. ويؤكد أولئك الذين يسعون لتحديد سلطات الحرب الرئاسية على أن القصد الأصلي لواضعي الدستور كان جعل الرئيس «أعلى جنرال وأعلى أميرال» مجلة الفيدرالي - العدد ٦٩ (أ. هاملتون) «إن الجنرالات والأميرالات حتى عندما يكونون «الأوائل» لا يقررون الفرض العملي الذي سيستخدم الجنود من أجله، إنهم يقودونهم في تنفيذ سياسة صنعها آخرون». ل. هنكين الشؤون الخارجية والدستور ٥٠ - ٥١ (١٩٧٢).

جيم - تعزيز مسئولية السلطة التنفيذية

١ - إمتياز السلطة التنفيذية

في حين أنه ليس هناك أي نص في الدستور ينشئ إمتيازاً للسلطة التنفيذية لكي تمنع المعلومات عن أي منبر قضائي، أكدت المحكمة العليا بالإجماع في قضية الولايات المتحدة ضد نيكسون (١٩٧٤) على وجود «أسس دستورية» لامتيياز مشروط يتعلق بالمخاطبات السرية بين الرئيس ومستشاريه حول المسائل الداخلية. وكان الرئيس نيكسون، وهو شريك في المؤامرة لم يوجه إليه الاتهام، قد أكد حقه في رفض تسليم شرائط مسجلة ومذكرات أخرى إلى هيئة محلفين خاصة تحقق في حادث ووترجيت. وقد قبلت المحكمة وجود امتياز ذي أساس دستوري ينشأ «من سيادة كل فرع داخل مجاله المعين من الواجبات الدستورية» ومن «طبيعة السلطات المتعددة... غير أن المحكمة رفضت مطالبة الرئيس (على الأقل في قضايا لا تتضمن مسائل عسكرية، أو دبلوماسية، أو مسائل أمن قومي ذات حساسية) بأن الاستشهاد بالامتياز مخول بصورة مطلقة للسلطة التنفيذية ولا يخضع لإعادة نظر قضائية.

وبدلاً من ذلك فإن كبير القضاة بيرجر وهو يتحدث باسم المحكمة استشهد بقضية هاربري ضد ماديسون (١٨٠٢)، من أجل الافتراض بأن «وظيفة وواجب السلطة القضائية بصورة قاطعة أن تقول ما هو القانون» - وهو واجب لا تستطيع المحاكم أن تشترك فيه مع الفرع التنفيذي. ويقرر رئيس القضاة أن قبول الزعم بالامتياز المطلق «سيخل بالتوازن الدستوري لحكومة فعالة ويؤثر تأثيراً خطيراً على

دور المحاكم بالنسبة للمادة الثالثة». وفي حين يعتبر امتياز السلطة التنفيذية صحيحاً، فإن على المحاكم أن تقرّر من خلال المداولة ما إذا كان الامتياز المشار إليه يجب أن يخضع لمصلحة واضحة في النشر.

وتطبيقاً لهذه المبادئ، انتهت المحكمة إلى أنه «عندما يكون الأساس لتأكيد امتياز، مثل مواد الاستدعاء للمحكمة التي تطلب لاستخدامها في محاكمة جنائية مؤسساً فقط على المصلحة العامة في السرية، فإنه لا يستطيع أن يتغلب على المطالب الأساسية للإجراء الواجب من القانون في الإدارة العادلة للقضاء الجنائي. والتأكيد المعمم للامتياز يجب أن يخضع إلى الحاجة المحددة الثابتة إلى أدلة في محاكمة جنائية لم يبت فيها». إن أمر المحكمة الجزئية يتطلب أن تكون مواد الاستدعاء للمحاكمة التي ستحال إليها قد تكلت. ومع ذلك فإن المحكمة أكدت أنه في تقرير أي المواد يجب أن تذاغ أو تنشر، فإن المحكمة الجزئية يجب ألا تعامل الرئيس باعتباره فرداً عادياً، ولكن عليها أن «تمنع السرية الرئاسية أعظم حماية تتلق مع التطبيق القانوني للعدالة».

وقد ظهر امتياز السلطة التنفيذية مرة أخرى في قضية نيكسون ضد مدير الخدمات العامة *Nixon v. Administrator of General Services* (١٩٧٧)، بتأييد دستورية قانون فيدرالي يحكم بحرية وصول الجمهور إلى أوراق سرية، والشروط المسجلة وغيرها من المواد التي أنتجت خلال إدارة نيكسون. ورفض القاضي برينان، وهو يكتب باسم المحكمة، طعن الرئيس نيكسون في القانون، ووصفه بأنه يعكس «رأياً عتيقاً عن فصل السلطات باعتبار أنه يتطلب ثلاثة فروع حكومية محكمة الإغلاق». وقال القاضي برينان إن التحقيق الصحيح يتطلب تقريراً عما إذا كان القانون المطعون فيه سوف يمنع الفرع التنفيذي من إنجاز وظائفه التي يحددها الدستور. وفي هذه الحالة، كان الرئيس فورد قد وقع المرسوم ليكون قانوناً، وحث الرئيس كارتر على صحته مشيراً إلى أن الفرع التنفيذي كان شريكاً في تصرف المرسوم في المواد الرئاسية. وعلاوة على ذلك، فإن الفرع التنفيذي ظل يسيطر سيطرة كاملة على المواد. كما أن المرسوم لم يكن انتهاكاً لامتياز السلطة التنفيذية المعترف به في قضية الولايات المتحدة ضد نيكسون (١٩٧٤)، حيث إنه تضمن «تخلاً محدوداً للغاية بواسطة موظفين في الفرع التنفيذي حساسين لاختصاصات السلطة التنفيذية». وكما حدث في قضية الولايات المتحدة ضد نيكسون (١٩٧٤)، فإن طلب السرية خضع لمصلحة طاغية - مصلحة الكونجرس

الهامة في الحفاظ على حرية الوصول إلى المواد السرية من أجل استخدام قانوني وتاريخي.

٢ - حصانة السلطة التنفيذية

أثبتت قضية الولايات المتحدة ضد نيكسون (١٩٧٤)، وقضية ماربيرى ضد ماديسون (١٨٠٣)، أنه في بعض الأمثلة على الأقل، فإن بعض موظفي السلطة التنفيذية، بما فيهم رئيس الدولة، عرضة للمساءلة القضائية. ولكن مدى هذا الإشراف القضائي أقل وضوحاً. وعلى سبيل المثال، هل كان في استطاعة المحاكم أن تصدر أمراً إجبارياً، لو أن الرئيس نيكسون كان قد اختار عدم إطاعة الأمر القضائي بتسليم شرائط ووترجيت؟ وهل كان الرئيس نيكسون عرضة لدعاوى جنائية وهو لا يزال في منصبه، أو بعد أن ترك المنصب عن أعمال حدثت بينما كان رئيساً؟ إن التصرف في مثل هذه المسائل بمقتضى مذهب فصل السلطات لا يزال بلا إجابة.

ومنذ وقت قريب، أُنشئت للمحكمة فعلاً فرصة أن توجه سؤالاً عما إذا كان الرئيس ومساعدوه يمكن أن يعتبروا مسؤولين مدنياً عن أعمالهم. لقد تضمنت قضية نيكسون ضد فيتزجيرالد (Nixon v. Fitzgerald) (١٩٨٢) دعوى قضائية أقامها فيتزجيرالد - وهو باحث في شؤون السلاح الجوي - ضد الرئيس السابق نيكسون، ومسؤولين مختلفين من السلطة التنفيذية، مدعياً أنه تم فصله بصورة غير قانونية انتقاماً للشهادة التي أدلى بها أمام إحدى لجان الكونجرس. وقد اعتبرت المحكمة برئاسة القاضي باول بأغلبية خمسة ضد أربعة أن الرئيس السابق يتمتع بحصانة مطلقة من المسؤولية القانونية عن التعويضات من أجل أعمال في داخل «المحيط الخارجي» لمسؤوليته الرسمية خلال وجوده في منصبه. وقد تم تعريف الحصانة الرئاسية بأنها «تفويض وظلّفي تابع لمنصب الرئيس الفريد، مترسخ في التقاليد الدستورية لفصل السلطات ويؤيده تاريخنا».

وقد وجد القاضي باول تأييداً لمبدأ الحصانة المطلقة الممنوح للقضاة والمدعين العامين. ومع التسليم بالطابع النائي للواجبات الرئاسية والاحتمال الناتج لدعاوى القانون المدني، فإن الحصانة المقيدة لن تكفل ضماناً كافياً لتأكيد الأداء الفعال لواجبات الرئيس. وكانت مصالح المتقاضى المدني ترجحها أخطار التدخل القضائي

«على سلطة وظائف الفرع التنفيذي». وقد رأى القاضي باول أن الضوابط البديلة، مثل التحقيقات والفحص الدقيق للصحافة والكونجرس، والاهتمامات الرئاسية بالاحتفاظ بالنفوذ وإعادة الانتخاب، تكفل ضماناً كافياً بأن الرئيس لن يكون «فوق القانون». وقد تبين أن فصل مستخدم كجزء من إعادة تنظيم يقع داخل المحيط الخارجي لمسئولية الرئيس الرسمية.

وفي قضية مصاحبة هي قضية هارلو ضد فيتزجيرالد Harlow v. Fitzgerald (١٩٨٢)، اعتبرت المحكمة أن مساعدي البيت الأبيض لا يتمتعون إلا بحصانة محدودة: «إن موظفي الحكومة الذين يؤتون وظائف تتسم بحرية التصرف معفون من المسؤولية القانونية عن إحداث أضرار مدنية، ما دام سلوكهم لا ينتهك حقوقاً قانونية أو دستورية ثابتة بوضوح، يعرفها أى شخص». انظر ميتشل ضد فورسايت Mitchell v. Forsyth (١٩٨٥) [للمدعى العام الحق في حصانة مقيدة فقط].

الجزء الثانى

حقوق الأفراد وحررياتهم

إن الحكم المقيد فى الولايات المتحدة لم يتحقق عن طريق التوزيع الدستورى للسلطات فحسب، بل أيضاً عن طريق الاعتراف بالحقوق والحريات. وكان الدستور الاصلى ينطوى على قليل من أمثال هذه الضمانات المحددة. فالمادة الاولى الفقرتان ٩ و١٠ تمنعان الكونجرس والولايات على التوالي من إصدار قوانين بالتجريد من الحقوق المدنية، أى توقيع عقوبة تشريعية دون محاكمة قضائية. وتمنع نفس الفقرتين إصدار تشريعات فيدرالية أو فى الولايات ذات أثر رجعى. ومن الطريف أن الأثر الرجعى كان يفسر على أنه لا يطبق إلا على التشريع الجنائى (على الرغم من أن النص لا ينطوى على هذا القيد)، وفقط فى حالة ما إذا كان أثر القانون يضع عبئاً كبيراً على الجانى. ويفر ضد جراهام Weaver v. Graham (١٩٨١) [وقد اعتبر قانون صابر عن إحدى الولايات بتخفيض مدة السجن عن السجين حسن السلوك، قانوناً غير دستورى]. وتنص المادة الاولى الفقرة ١٠ أيضاً على أنه لا ينبغي أن تصدر الولايات قوانين تخل بالتزامات العقود. ويستخدم هذا القيد على الحكومة الفيدرالية من خلال فقرة الإجراء الواجب الواردة فى التعديل الخامس.

غير أنه لم يتم تفسير أى من هذه الضمانات بشكل واسع بحيث يقدم حماية مجدية للمصالح الأساسية للأفراد. وفي الحقيقة أن كثيرين من واضعى الدستور كانوا يرون أنه ليست هناك أى حاجة لبيان الحقوق الأساسية، حيث إن الحكومة القومية يمكنها فقط أن تمارس السلطات المحدودة المفوضة لها فى الدستور. وعلى سبيل المثال، فإنه لما كان الكونجرس ليس لديه أية سلطة لتنظيم الصحافة، فإنه لم تكن هناك حاجة لضمان حرية الصحافة. وكانت السلطات المحددة للحكومة الفيدرالية بالنسبة لواضعى الدستور هى ضمانات الحرية. ولكن أعداء النظام الفيدرالى كان يساورهم الخوف، وقد طالبوا - كتمن للتصديق على الدستور - إضافة ما نسميه الآن ميثاق الحقوق.

وفى قضية بارون ضد عمدة ومجلس مدينة بلتيمور Barron v. Mayor and City Council of Baltimore (١٨٢٣)، انصبت الحجة على أن ميثاق الحقوق كان قيداً على حكومات الولايات إلى جانب الحكومة الفيدرالية. ولم يوافق جون مارشال على ذلك، وقرر بأن الولايات غير مقيدة بميثاق الحقوق، كمسألة نص وتاريخ معاً. ولكن تم إدخال قيد هام على سلطة الولاية إلى القانون الدستورى الأمريكى بسن تشريع التعديل الرابع عشر، والذي أصبح فيما بعد الوسيلة التى عن طريقها أصبح الكثير من محتويات ميثاق الحقوق ملزماً للولايات.

وكان ضمان التعديل الرابع عشر الذى يقضى بأنه لا يجوز لاية ولاية أن تمنع أو تطبق أى قانون ينتقص من امتيازات أو حصانات مواطنى الولايات المتحدة، يمكن أن يستخدم كوسيلة لتطبيق ضمانات ميثاق الحقوق على الولايات. وكان من الممكن عمل ذلك على الأقل لولا حكم المحكمة فى قضايا الجزر Slaughter-House Cases (١٨٧٢). وقد بدأ القاضى ميللر باسم المحكمة بافتراض أن الجملة الأولى من التعديل الرابع عشر تنمى نوعين من المواطنين، فيدرالية وفى الولاية. ثم قرأ بعد ذلك الجملة الثانية من التعديل على أنها لا تمد الحماية الدستورية الفيدرالية إلا إلى امتيازات وحصانات المواطنين القومية. ولكن ما هى الامتيازات والحصانات التى تصاحب المواطن الفيدرالية أو الخاصة بالولاية؟ لقد رد القاضى ميللر على ذلك بأن الحقوق الأساسية للفرد مستمدة من قانون الولاية. والضمان الفيدرالى مقصور على تلك الحقوق الخاصة بعلاقة المواطن بالحكومة الفيدرالية، مثل تقديم التماس للكونجرس لاستخدام المياه الصالحة للملاحة للولايات المتحدة، والحق فى السفر بين الولايات ... إلخ. وثمة تفسير بديل، مثل أن فقرة الامتيازات

والحصانات كانت تعنى منح كل الحقوق الأساسية المرتبطة تقليدياً بمواطنة الولاية إلى المواطن القومي، كضمان بأن القانون الفيدرالي في رأي ميلر - يغير العلاقة التاريخية للحكومة الفيدرالية بالولايات. ويصبح الكونجرس والمحكمة هما الرقباء الدائمون لتشريع الولاية.

ولكن يمكن القول بأن القصد الدقيق للتعديل الرابع عشر - كما ذكر القاضي فيلد في رأيه المخالف - كان تغيير العلاقة التاريخية للولايات بالحكومة الفيدرالية، وخاصة فيما يتعلق بحماية حقوق وحريات المواطن. وفي نهاية الأمر فإن التعديل الرابع عشر كان يستهدف في كل فقراته منح الحرية القانونية والمساواة للعبيد الذين تم تحريرهم مؤخراً. وكانت فقرة الامتيازات والحصانات، في هذا الرأي، وسيلة يتحقق بواسطتها هذا الهدف. غير أن تفسير القاضي ميلر، لم يعط للفقرة أية أهمية. فكل الحقوق التي كان راغباً في الوصول إليها من خلال النص، كانت معترفاً بها فعلاً باعتبارها حقوقاً مضمونة فيدرالياً. ومن الناحية الأخرى، فإن القاضي فيلد، الذي كان مختلفاً في الرأي في قضايا المجزور نظر إلى فقرة امتيازات وحصانات التعديل الرابع عشر على أنها تضمن تلك الحقوق التي تخص مواطني كل الحكومات الحرة: «إن الحقوق الأساسية، والامتيازات، والحصانات التي تخصه باعتباره إنساناً حراً، وكمواطن حر تخصه الآن كمواطن للولايات المتحدة، ولا تعتمد على المواطنة في أية ولاية».

وكان الأثر العملي للقضايا المجزور هو أنه يفسر فقرة الامتيازات والحصانات، باعتبار أنها ضمان دستوري هادف. وفي حين أن الفقرة يستشهد بها أحياناً في تأييد حقوق فيدرالية خاصة مثل الحق في التصويت في الانتخابات الفيدرالية، فإنها ذات أهمية عملية قليلة اليوم.

الفصل الخامس

مراعاة الإجراءات القانونية الأصولية

ألف – القواعد الإجرائية

قُشِلَت فقرة الامتيازات والحصانات في التعديل الرابع عشر كوسيلة لتوسيع القيود الدستورية الفيدرالية على الولايات. وبدلاً من ذلك، فإن فقرة الإجراءات القانونية الأصولية في التعديل الرابع عشر أصبحت الأداة التي «اندمجت» بها الضمانات الأساسية المختلفة لميثاق الحقوق، وأصبحت قابلة للتطبيق في الولايات. ولكن في حين أنه كان هناك اتفاق بين أعضاء المحكمة على أن الأجزاء المختلفة من ميثاق الحقوق مجسدة في ضمان الإجراءات القانونية الأصولية، لم يكن هناك إجماع على أي الحقوق يشملها ذلك، أو طابع عملية الاندماج.

وفي قضية آدمسون ضد كاليفورنيا *Adamson v. California* (١٩٤٧)، حدث صراع بين منهجين أساسيين بشأن الإجراءات القانونية الأصولية. وكانت إحدى النظريتين التي دافع عنها القاضي فرانكفورتر في رأيه المؤيد في قضية آدمسون – بأن فقرة الإجراء القانوني الأصولي له «فعالية مستقلة» خاصة به، لم يحددها ميثاق الحقوق. وكانت أوامر الإجراءات القانونية الأصولية يجب أن تنقرد لكل قضية على حدة، وذلك بالتساؤل عما إذا كانت الإجراءات المعنية التي تستخدمها الحكومة «تنتهك تلك القواعد

المقررة الخاصة بأداب السلوك والإنصاف اللذين يعبران عن أفكار العدالة لدى الشعوب الناطقة بالإنجليزية. وهذه النظرية، في رأى فرانكفورت، لا تطبق فقط المعايير الخاصة بقاض يعينه، بل إنها تتضمن سعيًا لتحديد «أفكار العدالة المقبولة».

أما بالنسبة للقاضي بلاك، فإن النهج الخاص الذى يدعو إليه فرانكفورت، سيؤدى إلى إحياء أفكار القانون الطبيعى التى تم التخلص منها. وقال إن التعديل الرابع عشر، إذا أخذ ككل، فإنه يتطلب تطبيق ميثاق الحقوق بأكمله على الولايات، لا أكثر ولا أقل. ويكفل نهج «الاندماج الكلى» هذا ضمان الموضوعية القضائية. ولو كان البعض قد جادل بأنه على خلاف النظرية الخاصة لفرانكفورت، فإن نظرية بلاك ليست لها خاصية ديناميكية، فإن القاضي بلاك كان سيرد قائلًا: بالضبط. لأنه يرى أن الاندماج الكلى يضمن اليقين، والموضوعية، والتطابق مع القصد التاريخى لواضعى التعديل الرابع عشر. وكما يحدث غالباً فى تاريخ الأفكار، فإنه لا نظرية لفرانكفورت ولا نظرية بلاك فى شكلها المجرد قد سادت. وفى حين أن النهج الخاص تمتع بهيمنة مؤقتة خلال أواخر الخمسينيات، فإن زواله بدأ بهوء فى قضية ماب ضد أوهايو Mapp v. Ohio (١٩٦١). وفيما بعد، فإن النظرية الجديدة التى تمت صياغتها فى قضية ماب أعلنت بشكل أكثر جرأة تحت اسم «الاندماج الانتقائى» ، بمعنى أن جزءاً من ميثاق الحقوق كان ملزماً للولايات وفقاً لتعاليم القاضى بلاك، ولكن طريقة انتقائها كانت أكثر تمشيئاً مع نظريات الإجراءات القانونية الأصولية المرنة للقاضى فرانكفورت.

وفى تنفيذ هذا الاندماج الانتقائى ، تساطت المحكمة فى بعض الأحيان عما إذا كان الضمان الخاص لميثاق الحقوق «مفهوماً ضمنيًا فى الفكرة العامة للحرية المنظمة». وفى وقت أكثر حداثة تساطت المحكمة بدلاً من ذلك عما إذا كان الضمان قيد البحث «أساسى للخطأ الأمريكية للعدالة» ، حتى وإن كان وجود «نظام منصف وممتور للعدالة» سيكون ممكناً بدون الضمان. نكناك ضد لويزيانا Duncan v. Louisiana (١٩٦٨) [حق المحاكمة أمام محلفين فى التعديل السادس، أدمج كجزء من حرية الإجراءات القانونية الأصولية بمقتضى التعديل الرابع عشر]. وعن طريق عملية الاندماج الانتقائى هذه، كانت الولايات خاضعة لأغلب الضمانات الرئيسية لميثاق الحقوق. والنصوص الوحيدة التى لم تدمج حتى الآن هى التعديلات الثانى، والثالث، والسابع، وحق هيئة المحلفين الكبرى فى الاتهام فى التعديل الخامس، وضمان التعديل الثامن للتحرر من الكفالة المفرطة.

وقد أعلنت المحكمة في قضية *دنكان ضد لويزيانا* (١٩٦٨)، مبدأً أساسياً آخر للنهج الاندماجي. فقد اعتبرت المحكمة أن ضمان ميثاق الحقوق «المنمَّج» يطبق ضد الولايات إلى نفس المدى وينفس الطريقة التي تلزم الحكومة الفيدرالية. غير أن هذا النهج يمثل مشكلة. فـضمان التعديل السادس للمحاكمة بواسطة محلفين، على سبيل المثال، كان معتقداً أنه يتضمن استخدام هيئة محلفين من اثني عشر شخصاً وأن يكون قرارهم بالإجماع. ولكن هل كانت الولايات مقيدة بهذه المتطلبات؟ في سلسلة مرتبطة بعض الشيء من القضايا، أجابت المحكمة على السؤال بكلمة «كلا». ففي قضية *وليامز ضد فلوريدا Williams v. Florida* (١٩٧٠)، اعتبرت المحكمة أن وجود اثني عشر محلفاً ليس مطلباً لمقتضى أى من التعديلين السادس أو الرابع عشر. وفي قضايا تالية اعتبرت المحكمة أن هيئة محلفين من خمسة أشخاص ينتهك الإجراءات القانونية الأصولية [بالبهو ضد جورجيا *Ballew v. Georgia* (١٩٧٨)]، مثلما تكون إدانة ولاية بواسطة قرار غير إجماعي لهيئة محلفين من ستة أشخاص [بورش ضد لويزيانا *Burch v. Louisiana* (١٩٧٩)]. وفي قضية *أبولكا ضد أوريغون Apodaca v. Oregon* (١٩٧٢)، اعتبرت المحكمة أن مطلب الإجماع لم يكن شرطاً للإجراءات القانونية الأصولية في التعديل الرابع عشر. ولكن انقساماً بين القضاة ترك الأمر مشكوكاً فيه عما إذا كانت المحكمة الفيدرالية ذاتها لا تزال ملتزمة بمطلب في التعديل السادس عن شرط الإجماع في المحاكمات الجنائية الفيدرالية. وقد انتهى باحثون كثيرون بحثوا هذه القضايا إلى أن المحكمة قد خففت ببساطة ضمانات ميثاق الحقوق لكي تشمل قيم النظام الفيدرالي. ومن ثم فإنه ربما كانت نظرية فرانكفورت المرنّة عن الإجراءات القانونية الأصولية قد تحقق لها السيطرة الأخيرة في قضايا الإجراء الواجب التي جاءت في أعقاب قضية *دنكان*.

باء — القواعد الموضوعية

١ — القواعد الموضوعية التقليدية

إن فقرة حرية الإجراء القانوني الواجب لا تجسد الضمانات الإجرائية لميثاق الحقوق فحسب، بل تجسد أيضاً القيود الجوهرية لميثاق الحقوق. وهكذا فإن أى قانون

لولاية يعد من حرية التعبير يمكن أن يكون محلاً للطعن باعتباره انتهاكاً لضمان التعديلين الأول والرابع عشر لحرية التعبير. ولكن هل القيد الجوهري على حرية الإجراء القانوني الواجب يقيد الضمانات الصريحة أو حتى الضمنية لميثاق الحقوق؟

١ - الظهور المبكر للإجراء الاقتصادي الواجب ثم زواله

من الناحية التاريخية، بحثت مصالح مشروعات الأعمال عن أساس في الدستور لحماية الممتلكات ضد التنظيم الاقتصادي للولايات وتدخلها. وكان الموضع الدستوري المفضل لهذه الحماية في فترة الإجراء الواجب في التعديل الرابع عشر. والمثال الواضح لذلك هي القضية الشهيرة *لوكنر ضد نيو يورك* (Lochner v. New York (1905)، حيث أبطلت المحكمة بأغلبية ٥ إلى ٤ قانوناً لولاية نيويورك يمنع أصحاب العمل من استخدام عمال في المخازن أكثر من عشر ساعات يومياً وستين ساعة في الأسبوع.

وقد وجد القاضي بيكهام باسم المحكمة أن القانون يعد تدخلاً خطيراً في حرية التعاقد التي تحميها فقرة الإجراء الواجب، حيث «إن الحق في شراء أو بيع العمل هو جزء من الحرية التي يحميها هذا التعديل». فكيف يعرف المرء أن الحق في التعاقد على عمل شخص ما كان جزءاً من مضمون كلمة «الحرية» في فقرة الإجراء القانوني الواجب؟ لقد قالت المحكمة ذلك، مما جعل الأمر يسير على هذا النحو. انظر مثلاً قضية *الجييجر ضد لويزيانا* (Allgeyer v. State of Louisiana (1897)). ولكن حتى إذا كان قانون نيويورك يعتبر تدخلاً في ضمان الحرية، كما تم تفسيره، فإن هذا لا يعني بالضرورة أن القانون كان غير دستوري، حيث إن الولاية كان لا يزال لديها مجال للتشريع بموجب سلطاتها البوليسية. وكما قال القاضي بيكهام: يجب النظر إلى كل من الممتلكات والحرية على أساس الظروف المعقولة التي تفرضها السلطة الحاكمة للولاية، ومن ثم فإن مسألة الإجراء القانوني الواجب تكمن فيما إذا كان قانون نيويورك «تدخلًا غير معقول، وغير ضروري وتسفي في حق الفرد في حرته الشخصية».

وتطبيق هذا المقياس، بحثت المحكمة بداية ما إذا كان القانون يعزز مصلحة السلطة البوليسية في الولاية. وما دام القانون محل البحث في قضية *لوكنر* يفهم ضمناً أنه صدر من أجل صحة العمال، فقد تسأل القاضي بيكهام عما إذا كان هذا هو هدفه وغرضه الحقيقي. إن الهدف التشريعي الحقيقي من وجهة نظره كان تنظيم عقود العمل

الخاصة مما لا يدخل في نطاق السلطة البوليسية للولاية. إن تنظيم العلاقات الاقتصادية الخاصة ليس ببساطة مسألة الرفاهية العامة التي كانت الولاية مفوضة لحمايتها. وهذا التحقيق غير القضائي عن الهدف التشريعي الحقيقي، استشهد به معلقون كثيرون باعتبار أنه يشكل أحد العيوب الرئيسية لنهج لوكنر.

ولكن القاضي بيكهام أعلن كذلك أنه حتى لو اعتبر القانون إجراءً صحيحاً، فإن القانون كان غير دستوري. ولم تجد المحكمة أي أساس معقول لاعتبار أن هذا القانون كان ضرورياً أو مناسباً لحماية صحة الجمهور أو العاملين. «إن أي قانون يجب أن تكون له علاقة مباشرة كوسيلة لغاية». ولكن لماذا لا توجد هنا أية علاقة مباشرة؟ هل كانت المشكلة في قضية لوكنر مجرد مشكلة نقص في الأدلة؟ لعل المحامي قد فشل ببساطة في تقديم وقائع كافية لإثبات أن قانون الحد الأقصى لساعات العمل عزز المصالح الصحية المصرح بها للولاية. ومع ذلك ففي قضايا أخرى في نفس الفترة، أيدت المحكمة قانون الساعات القصوى الذي طبق على صناعة استخراج المعادن من المناجم [هولدن ضد هاردي Holden v. Hardy (١٨٩٨)]. ولحد الأقصى لساعات بالنسبة للنساء في مكان العمل [مولر ضد أوريغون Muller v. State of Oregon (١٩٠٨)]. وفي تلك القضايا، كانت الأضرار الصحية إما أكثر ظهوراً أو كانت مؤكدة بواسطة «مذكرة برانديز» التي تذكر بالتفصيل الأسس الفعلية لمعقولة القانون في تعزيز الصحة العامة.

غير أننا سوف نقترح أن المشكلة التي عرضت في قضية لوكنر تجاوزت برهان المعقولة. لقد فحصت قضية لوكنر بدقة ملاءمة الوسيلة التشريعية في تعزيز المصالح الصحية للعمال. وقد فحص القاضي بيكهام البدائل التي كان في إمكان الهيئة التشريعية أن تنتقي منها، ولكنها اختارت ألا تفعل ذلك. وببساطة فإنه لم يكن هناك أي مراعاة للتقدير التشريعي خلال سيادة الإجراء الواجب الجوهرى على نمط - لوكنر، بل إنه على العكس يعد تعدياً من جانب اختيارات القيم الاقتصادية القضائية، تفضيلاً لها على تلك المنتقاة بواسطة الهيئة التشريعية.

لقد كان هذا الفحص القضائي الدقيق لتقدير التشريع هو الذي اجتنب الخلافات الحادة في الرأي التي عبر عنها القاضي هولز، والقاضي الأول هارلان. وكان هناك بالنسبة للقاضي هارلان دليل كاف لاستطاعة الهيئة التشريعية أن تستنتج منه بصورة معقولة أن ساعات العمل الطويلة في المخبز قد تعرض صحة العمال للخطر. وإذا كانت

التشريعات الاقتصادية لا تتفق دون أى شك بصورة صريحة وملموسة مع حرية الإجراء الواجب، فإن المحكمة كان ينبغي، فى رأى هارلان، أن تبطل أى قانون تشريعى. وقد وصف القاضي هولز قرار الأغلبية بأنه كان قائماً على أساس «نظرية اقتصادية لا تؤخذ فى الاعتبار فى أنحاء كثيرة من الدولة»، وانتقد فى رأيه قرار الأغلبية لأنها استوردت فى التعديل الرابع عشر «الإحصاءات الاجتماعية لهيربرت سبنسر». وبالنسبة لهولز، فإن الأغلبية سوف تسود كما أعربت عنها الهيئة التشريعية، «إلا إذا أمكن القول بأن أى رجل منطقي ومنصف سوف يعترف بالضرورة بأن القانون المقترح سوف ينتهك مبادئ أساسية، على النحو الذى تفهمه تقاليد شعبنا وقانوننا». ولم يكن هناك أى شك فى القضية الحالية بأن أى إنسان متعقل كان يستطيع أن يستنتج أن قانون الحد الأقصى للساعات للخبازين فى نيويورك، يخدم مصلحة صحية مشروعة وجائزة للولاية.

وقد قدم النهج القضائى للإجراء الاقتصادى الواجب فى قضية لوكنز البائع المسيطر للجزء الأول من القرن العشرين. أدير ضد الولايات المتحدة Adair v. United States (١٩٠٨)؛ كوباج ضد كانساس Copepage v. Kansas (١٩١٥)؛ و أنكينز ضد مستشفى الأطفال Adkins v. Children's Hospital of District of Columbia (١٩٢٢). ولكن الاحترام القضائى للتقدير التشريعى فى القضايا الاقتصادية، الذى دعى إليه القاضيان هولز وهارلان فى خلافهما فى الرأى هو الذى ساد فى النهاية.

إن المبادئ الدستورية لا تموت عادة فجأة، بل إنها تظهر عليها ببطء علامات الفناء. وهكذا كان الحال مع نمط لوكنز للإجراء القانونى الواجب الجوهري. وهناك مثال هام لاضمحلال مذهب لوكنز يوجد فى قضية نهيبيا ضد نيويورك Nebbia v. New York (١٩٣٤)، التى أيدت قانون نيويورك فى شأن تحديد السعر الأدنى للألبان. وقد اختفى البحث الحقيق عن الهدف التشريعى. وتنظيم الأسعار على الرغم من أنه يتضمن علاقة اقتصادية خاصة لمشتري ورائع، فقد اعتبر أنه لا يزال فى نطاق اهتمام السلطة البوليسية للولاية. وعلاوة على ذلك فإن «الولاية حرة فى تبني أية سياسة اقتصادية تعتبر بشكل معقول أنها تميز الرفاهية العامة». فإذا كانت الوسيلة المنتقاة «ذات علاقة معقولة بفرض تشريعى مناسب ولم تكن تعسفية ولا تمييزية، فإن متطلبات الإجراء الأصولى تكون متوفرة، والقرار القضائى فى هذا الصدد يمثل وظيفة رسمية للمحكمة».

وفى حين أن هذا قد يبدو أشبه باختبار المعقولة الذى استخدم فى قضية لوكنر، فإن الفحص القضائى الأدنى لتتاج العمل التشريعى لا يترك شكاً فى أن المحكمة كانت تمارس قدراً من الاحترام للهيئة التشريعية فى تناقض ملحوظ لمذهب الفعالية القضائى فى قضية لوكنر. وليس للمحاكم أن تحكم على مدى حكمة السياسة، أو الكفاية، أو الإمكانية العملية للقانون، لتحقيق تلك السياسة، إذ أنها «غير مختصة وغير مفوضة معاً» لكى تفعل ذلك. وعندما تكون الوسيلة غير ذات صلة بشكل واضح بالسياسة المقبولة للولاية، وفى هذه الحالة فقط، يكون القانون منتهكاً للإجراء القانونى الأصولى. وفى هذه الحالة، وجدت المحكمة أنه كان هناك بحث تشريعى واسع عن الحقيقة حول أخطار عدم ثبات الأسعار فى صناعة الألبان، مما أثبت معقولة قانون السيطرة على سعر اللبن.

وقد بدأت قضية نيبيا عملية لم تؤد إلى مجرد زوال المذهب اللوكنرى (أى مذهب الفعالية القضائية فى القضايا الاجتماعية الاقتصادية فى هيئة تفسير فقرة الإجراء الواجب فى التعديل الرابع عشر) فحسب، بل تغيير تام فى النور القضائى. فبينما كانت هناك فعالية قضائية فى وقت ما، أصبح هناك الآن عزوف قضائى صريح.

ب — التنظيم الاقتصادى : القواعد الموضوعية الواجب اتباعها

إن الإذعان القضائى الذى بدا فى قضية نيبيا سرعان ما تحول إلى انسحاب كلى من إعادة النظر فى قضايا التنظيم الاقتصادى. والنهج الحديث نشأ من مبادئ مثل تلك التى أعلنت فى قضية فيرجوسون ضد سكروبا (Ferguson v. Skrupa) (١٩٦٣)، التى ترى أن التمسك بالإجراءات الدستورية فى مقابل التدابير الموضوعية الأصولية تتعارض مع قوانين الولاية التى تقصر عمل تعديل الديون على المحامين وحدهم. وصرح القاضى بلاك باسم المحكمة قائلاً: «لقد عدنا إلى الاقتراح الدستورى الأصلى، بأن المحاكم لا تضع معتقداتها الاجتماعية والاقتصادية مكان تقدير الهيئات التشريعية التى انتخبت لإصدار القوانين. وسواء أكانت الهيئة التشريعية قد استعانت بكتابات آدم سميث أو هربرت سبنسر أو لورد كينز أو غيرهم، فهذا أمر ليس من شأننا، إن الإنصاف إذا دعت الحاجة إليه لا يكمن فينا نحن، بل فى الهيئة التى أنشئت لإصدار القوانين».

ويجد هذا المبدأ تعبيراً اليوم فى نهج الأساس العقلانى الذى هو — اسمياً على الأقل — الاختبار الذى يستخدم لإعادة النظر فى التشريع الاجتماعى الاقتصادى. إن

القانون يفترض أنه دستوري، والعبء يقع على الطرف الطاعن في إثبات أن القانون لا يتعلق بصورة منطقية بمصلحة حكومية مسموح بها. وعلاوة على ذلك فإنه «يجب افتراض وجود وقائع تؤيد الحكم التشريعي». الولايات المتحدة ضد شركة منتجات كارولون Carolene Products Co., United States v. (١٩٣٨). وفي التطبيق، لا تمد إعادة النظر التي تتم بمثابة إعادة نظر على الإطلاق. والمثل التوضيحي لذلك هي قضية مجلس الصيدلة لولاية نورث داكوتا ضد شركة مخازن أدوية سنايدر North Dakota State Bd. of Pharmacy v. Snyder's Drug Stores (١٩٧٣)، حيث أيدت المحكمة قانوناً للولاية يتطلب أن يقتصر طلب تراخيص لصيدلية إما على من كانوا صيادلة، أو شركات تكون أغلبية أسهمها مملوكة بواسطة صيادلة. وكانت قضية شركة ليجيت ضد بالدريدج Ligget Co. v. Baldrige (١٩٢٨)، قد أبطلت تشريعاً مماثلاً للغاية. وقد ألغى مبدأ قضية ليجيت في قضية مخازن أدوية سنايدر. وكان في استطاعة المجلس التشريعي لولاية نورث داكوتا أن يستنتج بصورة منطقية أنه كانت هناك بعض العلاقة بين الوسيلة التشريعية، والغاية، بأن الصيدليات لا تكون مملوكة لأولئك الذين لا يعرفون شيئاً عنها. وكان الأمر كذلك حتى وإن كانت الوسيلة والغاية لا يتوافقان تماماً.

ومن المهم للباحث أن يلاحظ أن هذا المعيار لإعادة النظر في الإجراء القانوني الواجب المراعى لرغبات الآخرين أو بعبارة أكثر دقة التنازل القضائي، يستخدم أساساً للقوانين الاجتماعية - الاقتصادية. وهو غير قابل للتطبيق عندما يضع التشريع عبئاً على ممارسة الحقوق الأساسية. وفي حالة عدم وجود عبء خطير على حق شخصي أساسي، فإن الدارس يجب أن يستخدم مقياس الأساس المنطقي المراعى لرغبات الآخرين لإعادة النظر، في تحليل دستورية قوانين يتم الطعن فيها على أساس الإجراء الواجب. وهذا يعني أن القانون سيؤيد دائماً.

ج - البديل المتمثل في المصادرة

من الواضح أن الحرمان من الممتلكات نتيجة لإجراء حكومي يستدعي بحث إمكانية تطبيق فقرة الإجراءات القانونية الأصولية. ومثل هذه المواقف تستوجب كذلك تحليلاً لبديل «عمليات الاستيلاء». ولكل من الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات سلطة حق الاستيلاء العام أي سلطة الاستيلاء على الممتلكات الخاصة للاستخدام العام. ويتناول التعديل

الخامس بصفة خاصة الاستيلاء على الممتلكات بواسطة الحكومة الفيدرالية. وينص على عدم جواز الاستيلاء على الممتلكات الخاصة من أجل الاستخدام العام بدون تعويض عادل. والولايات ملزمة بتقديم تعويض عن الاستيلاء على الممتلكات الخاصة، وفقاً لفقرة التعويض العادل بالتعديل الخامس الذي أصبح يطبق على الولايات عن طريق فقرة الإجراء الواجب للتعديل الرابع عشر. الكنيسة الإنجيلية اللوثرية الأولى ضد لوس أنجلوس First English Evangelical Lutheran Church of Glendale v. Los Angeles County (١٩٨٧).

والقانون الخاص بالممارسات التي تعد «استيلاء» معقد إلى حد ما. إن الممارسة المعقولة لسلطة الحكومة التي قد تؤدي إلى خفض قيمة الممتلكات لا تنشئ في حد ذاتها «استيلاء» يستحق تعويضاً. «وفي حين أن الممتلكات يمكن أن تنظم إلى حد معين، فإن الإسراف في التنظيم سوف يعتبر استيلاء». شركة بنسلفانيا للفحم ضد ماهون Pennsylvania Coal Co. v. Mahon (١٩٢٢). والعوامل التي لها صلة في تقرير ما إذا كان قد حدث استيلاء تتضمن: (١) التأثير الاقتصادي للتنظيم على الطرف الذي يحتج عليه؛ (٢) المدى الذي يتدخل فيه التنظيم في توقعات الاستثمار الواضحة، (٣) طبيعة العمل الحكومي، مثل الاحتلال المادي للممتلكات. وعلى سبيل المثال فإن صدور أمر من البلدية بتقسيم مناطق، بعد أن كان المدعى قد اشترى الأرض المذكورة، مما يقيد استخدام الأرض، لا يشكل «استيلاء». أجيضس ضد تيبورون Agins v. City of Tiburon (١٩٨٠). فما زالت الاستخدامات السكنية للأرض المذكورة ممكنة. وحقيقة أن الاستخدام الاقتصادي الأمثل أصبح ممنوعاً، فإنه مع ذلك لم يقض على الاستخدام النافع للأرض. وكانت النقطة الهامة هي أن الخصائص الأساسية للملكية ظلت دون مساس.

فأى نوع من العمل الحكومي يشكل «استيلاء»؟ لقد اشترى زوجان من كاليفورنيا بعض الممتلكات على الشاطئ مع كوخ قديم مبنى عليها. وعندما طلبا ترخيصاً بهدم البيت وبناء بيت جديد، ردت لجنة السواحل للولاية بأن الترخيص لن يصدر إلا على شرط أن يمنع الزوجان حق ارتفاق عام عبر الشاطئ للسماح للناس بالتحرك ذهاباً وإياباً إلى الشواطئ العامة الأخرى. وكان من الممكن للولاية أن ترفض إعطاء الترخيص إذا كانت قد قررت أن المبنى المقترح سوف يضر بمصالح مشروعة للولاية. ولكن الترخيص مع

وضع شروط لن يكون صحيحاً إلا إذا كان الشرط يخدم نفس الغرض الحكومي مثل العظر. «إن الاقتدار إلى الرابطة بين الشرط والغرض الأصلي لتقييد البناء يحول هذا الغرض إلى شيء يختلف عما كان عليه». وقد أبطلت المحكمة شرط حق الارتفاق العام الذي فرضته الولاية، باعتبار أنه استيلاء بلا تعويض. وقد يكون مقياس إعادة النظر لتنظيم استخدام الأرض هو نفس مقياس الحد الأدنى العقلاني «المطبق على الإجراء القانوني الواجب أو مطالب الحماية المتساوية» في محيط التنظيم الاقتصادي بوجه عام. وهكذا، فإنه إذا كان التنظيم قد «حسن بشكل جوهري» المصلحة المشروعة للولاية «التي كانت تسعى لتحقيقها» فإنه لن يعتبر «استيلاء» - نولان ضد لجنة السواحل لكاليفورنيا (Nollan v. California Coastal Com'n) (١٩٨٧).

والتنظيم الذي نجا فعلاً من طعن بمقتضى فقرة «الاستيلاء» في التعديل الخامس، يتضمن قانوناً فيدرالياً ينص على خصم واحد ونصف في المائة من المبالغ التي يتسلمها المطالبون بحقوقهم من محكمة المطالب الإيرانية - الأمريكية. وكان الاقتطاع يمثل سداد ما أنفقته حكومة الولايات المتحدة مقابل مصروفات تتصل بالتحكيم بشأن المطالب والاحتفاظ بحساب ضمان من أجل سداد المبالغ المحكوم بها. ورغم أن المحكمة لم تذكر ما هي النسبة المئوية من التعويض التي ستكون كبيرة للحد الذي لا يمكن أن توصف فيه بأنها رسم انتفاع، فإن نسبة الواحد والنصف في المائة لم تكن «توصف كاستيلاء بأي مقياس للإفراط». وكان المبلغ المقتطع هو إعادة سداد معقولة مقابل النفقات التي تحملتها الحكومة، وقد استفاد أصحاب المطالب من وجود تلك المحكمة. ومن ثم فإن الاقتطاع موضوع النزاع كان «رسم انتفاع» معقولاً، وليس «استيلاء» على ممتلكات يتطلب تعويضاً عادلاً. الولايات المتحدة ضد شركة سبيري Sperry Corp. United States v. (١٩٨٩).

وحتى فقدان «الموقت» لاستخدام ممتلكات خاصة يشكل استيلاء يتطلب تعويضاً عن الفترة التي كان استخدام الممتلكات ممنوعاً خلالها. الكنيسة الإنجيلية الإنجيلية الإنجيلية الأولى ضد لوس أنجلوس (١٩٨٧). وتتضمن وقف المقاطعة للإنشاءات في ألينيان الضيقة. وقد طعن مالك الأرض في هذا التنظيم. وكان السؤال المطروح أمام المحكمة: هل يستطيع مالك الأرض أن يسترد تعويضات عن الفترة السابقة للقرار النهائي بأن التنظيم موضوع الخلاف كان يشكل «استيلاء» على ممتلكات؟ لقد

اعتبر كبير القضاة ريتكوست باسم المحكمة أن فقرة التعويض العادل بالتعديل الخامس تتطلب دفع مبالغ باعتبارها تعويضاً حتى عن الاستيلاء «المؤقتة»، أى الفترة قبل الحكم النهائي بإبطال قرار الاستيلاء.

٢ - عودة إلى الإجراءات القانونية الأصولية الحقوق الشخصية الأساسية

١ - بوجه عام

عندما يلقي التشريع الفيدرالى أو تشريع الولايات عبئاً على ممارسة الحقوق الشخصية الأساسية، فإن المحاكم تتخلى عن اختبار الأساس العقلانى لصالح المزيد من معايير البحث لإعادة النظر. فعلى سبيل المثال، عندما تكون حقوق التعديل الأول مثقلة بقانون، فإن المحاكم لن تؤيد التشريع حتى إذا كان يتعلق منطقياً بهدف حكومى جائز. وعلى العكس فإن المحاكم سوف تطالب الحكومة بأن تثبت أن القانون قد تمت صياغته بدقة من أجل مصلحة حكومية قهرية أو جوهرية.

وهذا معيار لإعادة النظر مختلف تماماً عن المعيار المنطقى لإعادة النظر، والذى يستخدم حالياً فى الإجراءات الاقتصادية الأصولية. وفى مجال الحقوق الأساسية، فإن معيار إعادة النظر أكثر دقة. ومع ذلك، فإنه حتى فى هذه الحالة، فإن المعيار المستخدم ليس متماشياً دائماً. وفى كثير من قضايا الحقوق الأساسية، تطلب المحاكم من الولاية أن تثبت أن القانون ضرورى لمصلحة قهرية للولاية، أى الفحص الدقيق. ولكن فى حالات أخرى يبنو معيار إعادة النظر أكثر اعتدالاً. ويمكن القول بوجه عام أن درجة التبرير المطلوبة من الحكومة تميل إلى أن تزداد كلما زادت شدة العبء المفروض على الحق المشمول بالحماية. وعلى سبيل المثال، فإن قانوناً يمنع كليةً من ممارسة الحق يحتمل أن يكون معيار اختباره أكثر قسوة بكثير من قانون ينظم فقط الطريقة التى يمارس بها الحق، انظر الفصل السابع فيما يلى عن حرية التعبير. وبالمثل فإن القوانين التى تزيد تكاليف ممارسة حق ما لن تعامل بشدة مثل قانون جنائى يمنع بصورة كلية السلوك المشمول بالحماية. انظر: جمعية تنظيم الأسرة فى كاندساس سیتی ضد

أشكر وفنت Planned Parenthood Ass'n of Kansas City v. Ashcroft (١٩٨٣)، حول تنظيم الإجهاض.

ولكن ما هي «الحقوق الشخصية الأساسية» التي تستدعي هذا الفحص القضائي المتشدد؟ من الواضح أن المفهوم يشمل الحقوق الدستورية الصريحة. وعلى سبيل المثال، فإنه عندما يمثل عمل ما للولاية عبئاً على حقوق التعديل الأول، فلن تطبق المحاكم إعادة نظر منطقية بسيطة، ولكنها سوف تستخدم معياراً أشد لإعادة النظر القضائي. كما أنه من الواضح اليوم أيضاً أن «الحقوق الشخصية الأساسية»، تشمل بعض الحقوق التي لا يمكن حصرها. إلا أن كيفية تحديد تلك الحريات تبدو غير واضحة تماماً.

والجدل الحديث يصاغ بوجه عام بعبارات مستمدة من المذهب التفسيري ضد المذهب غير التفسيري. ويجادل أنصار المذهب التفسيري بأن كل الحقوق الدستورية يجب أن تجد أساسها من خلال تفسير الدستور ذاته. وعلى سبيل المثال، فإن حرية الاجتماع والعقيدة يمكن أن تكون متضمنة في الضمانات الصريحة التي نص عليها التعديل الأول. قضية الجمعية الوطنية للتقدم للونين ضد الإabama N.A.A.C.P. v. State of Alabama (١٩٥٨). وجادل أنصار المذهب التفسيري فيما بينهم في شأن المدى الذي يكون من المناسب فيه المضي إلى أبعد من نص الدستور لبحث التاريخ والبنیان الدستوري والعلاقات التي أنشأها واضعو مسودة الدستور (مثل الحاجة إلى التأكيد من العمليات السياسية المفتوحة). كما أنهم يجادلون أيضاً حول مدى العلاقة المطلوبة قبل أن تستنتج حقوق جديدة ضمنية من حقوق صريحة. ولكن جميع أنصار المذهب التفسيري يتفقون فعلاً على أن المصدر الوحيد المشروع للقيم والمبادئ الخاصة بالقرار هو الدستور ذاته. انظر ج. هـ. إيلي في الديمقراطية وعدم الثقة (١٩٨٠).

ومن الناحية الأخرى، فإن أنصار المذهب غير التفسيري يقبلون أن المبادئ والقواعد الدستورية يمكن أن توجد خارج الوثيقة الدستورية. ويستشهدون بقرارات سابقة للمحكمة مثل قضية ماير ضد نبراسكا Meyer v. State of Nebraska (١٩٢٣) [قانون الولاية يمنع تعليم اللغات الأجنبية للأطفال الصغار، اعتبر أنه ينتهك الإجراءات الأصولية لحرية المدرسين والطلبة]، وقضية بهرس ضد جمعية الأخوات Pierce v. Society of the Holy Names of Jesus & Mary (١٩٢٥) [قانون للولاية يتطلب أن يلتحق كل الطلبة بالمدارس العامة، اعتبر تدخل غير دستوري في حرية الآباء للتحكم في تعليم

أبنائهم]. وانظر أيضاً *سكينر ضد لوكلاهوما* Skinner v. Oklahoma (١٩٤٢)، حيث اعتبرت المحكمة أن قانوناً يتطلب تعقيم مجرمين معينين، ينتهك الحماية المتساوية، مع التأكيد على أهمية الزواج والإنجاب. ولكن أنصار المذهب غير التفسيرى يختلفون على أى المصادر خارج الدستور تكون مشروعة فى اكتشاف وصياغة هذه الحقوق غير المنصوص عليها فى الدستور. والنهجان اللذان حظيا بأكثر قبول قضائى هما أولاً: الاعتماد على القيم المنخوذة من التقاليد والعادات، وثانياً: نهج ديناميكى يحدد تلك القيم الواردة ضمناً فى الفكرة العامة للحرية المنظمة. وقد حث بعض المعلقين على استخدام مبادئ الأخلاق، والمنطق، والعقل. انظر مثلاً م. بيرى: الدستور، المحاكم، وحقوق الإنسان (١٩٨٢). ويجادل آخرون بأن بعض المصالح ذات أهمية بالنسبة للفرد أو المجتمع، بحيث تتطلب حماية دستورية. وهذه الفئات المتباينة من أنصار المذهب غير التفسيرى قامت بدور حيوى فى الجدل حول حق الخصوصية الذى سناقشه فيما يلى.

ومن الصعب التحقق من أساس الابتعاد عن المقياس العقلانى لإعادة النظر عندما تكون الحقوق الشخصية الأساسية مثقلة بأعباء. فإذا ألقى أى قانون عبئاً على حق دستورى صريح، فربما كانت الرقابة النشطة أمراً يمكن فهمه، حتى إذا كان الحق ينطبق على عمل الولاية فقط عن طريق إدماجه كجزء من حرية التعديل الرابع عشر. ولكن إذا كان الحق يستنتج قضائياً من الحقوق الصريحة، أو تم تفصيله بأكمله عن طريق استخدام قضائى لمصادر خارج الدستور، فما هى الاعتبارات التى تبرر مذهب الفعالية القضائية؟ فى إيجاز أنه إذا كان لوكنر خطأ، فما الذى يجعل الفحص القضائى الدقيق صحيحاً عندما تقرر المحكمة أن السلوك الذى يجرى تنظيمه يتضمن حقاً شخصياً أساسياً غير منصوص عليه؟ ومع ذلك، فإن محكمة لوكنر استشهدت بحق ضمنى للتعاقد مأخوذ من ضمانات الحرية والممتلكات الواردة فى التعديل الرابع عشر. وبالنسبة لكثيرين من نقاد نهج الحقوق الأساسية، فإن تنفيذ مقياس أكثر صرامة لإعادة النظر، على الأقل حيث يستخدم لحماية مصالح غير منصوص عليها صراحة، مثل الخصوصية، والسفر، والزواج، أو الحياة العائلية، لا يعدو أن يكون إجراء قانونياً جوهرياً واجباً فى صورة جديدة. ويستطرد هؤلاء النقاد قائلين إن هذا الاستخدام للسلطة القضائية ليس إلا تشريع للقانون الطبيعى فى شكل جديد.

وقد سعى بعض المعلقين إلى تبرير الفحص القضائى الفعال عندما يتعلق الأمر

بحقوق شخصية أساسية فجادلوا قائلين إن حقوقاً شخصية، مثل حق الكلام، أو التجمع، أو الاعتقاد، أو السفر أو الخصوصية، أكثر استحقاقاً لاهتمام قضائي خاص من حقوق الملكية الاقتصادية البحتة. وقد اقترحوا نظاماً هرمياً أو على الأقل تدرج الحقوق الدستورية في طبقات. ولكن انظر قضية ليفنش ضد شركة تصويل الأسرة *Lynch v. Household Finance Corp.* (١٩٧٢)، التي انتقدت الأخذ بمثل هذا المقياس المزيج. وهذه الحجة تدعم أحياناً بادعاء أن العمليات السياسية العادية قد تكون غير كافية لحماية مثل تلك الحقوق الشخصية. انظر قضية الولايات المتحدة ضد شركة منتجيات كارولين (١٩٣٨) [حاشية القاضي ستون رقم ٤]. والتبرير الوثيق الصلة هو أن تركز على القدرات القضائية إزاء الهيئة التشريعية. إن للمجالس التشريعية قدراً أو اختصاصاً أعلى من المحاكم في المسائل الاجتماعية الاقتصادية. ولكن الانعزال وحساسية المحاكم تجاه معتقدات وممارسات الأقليات - كما يقال - تتطلب من المحاكم أن تمارس اهتماماً خاصاً عندما تكون الحقوق الشخصية مثقلة بالأعباء.

وسوف نبحث عدداً من الحقوق الشخصية الأساسية في الفصول التي تناقش الحماية المتساوية والحقوق الواردة في التعديل الأول، والتركيز في الفصل الحالي ينصب على مجموعة من المصالح، تتضمن الزواج، والأسرة، والجنس، والإنجاب، والعلاج، والرعاية، والحماية. وغالباً ما تعامل هذه المصالح معاً تحت عنوان واحد هو حق الخصوصية. وعلى أية حال، فإنه في إطار هذه المصالح الشخصية يزداد وضوح المشاكل الناجمة عن منهج «الحقوق الشخصية الأساسية» في إعادة النظر في الإجراء القانوني الواجب.

ب - الحق في الخصوصية منع الحمل ، والإجهاض ، والولاء

ليس هناك أي حق في الخصوصية مضمون بالتحديد في الدستور. والواقع أن الدستور لم يذكر الزواج، أو الأسرة، أو الإنجاب، ومع ذلك فإنه في قضية جريزولد ضد كونيتيكت *Griswold v. State of Connecticut* (١٩٦٥)، اعتبرت المحكمة بأغلبية ٧ ضد ٢ أن القانون الجنائي الذي يحظر استخدام أو المساعدة أو التحريض على استخدام موانع العمل يعد انتهاكاً للحق الدستوري في الخصوصية.

وقد بذل القاضي بوجلاس جهداً كبيراً باسم المحكمة لكي يستبعد سابقة لوكس،

حيث كانت المحكمة قد جلست باعتبارها هيئة تشريعية أعلى. وعلى خلاف لوكنز، التي كانت تتضمن ظروفاً اقتصادية فقط، فإن قانون كونتيكت «كان يؤثر بصورة مباشرة على علاقة حميمة بين زوج وزوجة وبنو طبييهما في إحدى جوانب تلك العلاقة». وكان يجب وفقاً للقاضي دوجلاس تصنيف الإجراء القانوني الجوهري الواجب في قضية لوكنز لأنه على خلاف حرية قيم العقد التي اعتز بها القاضي بيكهام في قضية لوكنز، فإن قيمة الخصوصية كان لها مصدر في نصوص الدستور.

فما هو المصدر النصي للحق الدستوري في الخصوصية؟ لقد وجد القاضي دوجلاس حق الخصوصية في ظلال وإشارات التعديلات الأولى، والثالث، والرابع، والخامس، والتاسع. وقد اعتمد القاضي دوجلاس في الواقع على مفهومين أساسيين مستمدين من الحقوق الصريحة. فقد أكد أولاً وجود حق للتجمع بنشأ من التعديل الأول الذي استنتج أنه يشمل وضعا مشمولاً بالحماية للعلاقة الزوجية. والثاني أن تنفيذ أنواع الحرمان القضائية الجنائية ضد استخدام موانع الحمل يمكن أن يتضمن اقتحاماً بوليسياً لمخدع الزوجية، مما يضر الضمانات الخصوصية في التعديلات الثالث، والرابع، والخامس. ولما كان قانون الولاية قد استخدم وسائل لها تأثير شديد مدمر على خصوصية العلاقة الزوجية، فإن قانون كونتيكت اعتبر غير دستوري.

ولم يقدم القاضي دوجلاس تفسيراً كافياً عن السبب الذي جعل الحقوق الضمنية للتجمع السياسي المنصوص عليها في التعديل الأول تمتد إلى العلاقة الزوجية فيما يتجاوز الأهمية الأساسية للمجتمع بحماية العلاقة الزوجية. وعلاوة على ذلك فإنه لما كان المدعى عليها في قضية جريزوالد هما طبيب وموظف في هيئة تنظيم الأسرة، لم يكن هناك أي احتمال لاقتحام مخدع الزوجية. فلماذا إذن اعتقد القاضي دوجلاس بالحاجة إلى وضع حق الخصوصية داخل حدود ضمانات ميثاق الحقوق؟ الرد على ذلك هو أن القاضي دوجلاس قبل افتراض القاضي بلاك بأن الحرية المنصوص عليها في التعديل الرابع عشر قد شملت كل ضمانات ميثاق الحقوق ولا شيء آخر. وفي إيجاز، فإن القاضي دوجلاس حاول أن يظهر تقديره لما يمكن أن يسمى اليوم نهجاً تفسيرياً. ومن الناحية الأخرى، فإن القاضي بلاك الذي خالف الرأي، ظل مخلصاً للمذهب الحرفي في معارضته في قضية آدمسون. لقد كان ميثاق الحقوق ملزماً للولايات استناداً إلى إصدار التعديل الرابع عشر؛ ولكنه لا يلزمها إلا إذا نظرنا إليه نظرة حرفية. وقال القاضي بلاك إنه يتمسك

بخصوصيته وكذلك خصوصية الشخص الآخر، ولكن هذا التمسك لم يكن يعني أنه يستطيع أن يقر بوجود الخصوصية في ميثاق الحقوق عندما لا تكون هناك.

وقد تبنت الآراء المتوافقة في قضية جريزوالد بواسطة القاضيين جولدبرج وهارلان نهجاً غير تفسيري في صياغة حق الخصوصية. وقال القاضي جولدبرج إن ضمان الحرية «غير مقصور على حقوق ذكرت بالتحديد في التعديلات الثمانية الأولى»، ولكنها تشمل حقوقاً شخصية أساسية لها مصدرها مباشرة في فقرة «الحرية» بالتعديل الرابع عشر. واستشهد القاضي جولدبرج بالتعديل التاسع باعتباره اعترافاً محدداً بأن جميع الحقوق المشمولة بحماية الدستور ليست هي المنصوص عليها وحدها في الدستور. فكيف يمكن التعرف على الحقوق الأساسية؟ قال القاضي جولدبرج إن المحكمة يجب أن تنظر إلى «التقاليد والضمير الجماعي لشعبنا»، لكي تقرر المبادئ الأساسية، وكذلك تراعى التجربة فيما يتعلق بمتطلبات المجتمع الحر. وبالنسبة للقاضي جولدبرج «فإن النسيج الكلي للدستور والأغراض التي تشكل بوضوح أساس ضماناته المحددة، تبين أن الحقوق في خصوصية الزوجية، والزواج، وتكوين أسرة، ذات قدر ومدى مماثل للحقوق الأساسية المشمولة بالحماية».

ويأمل فإن القاضي هارلان أكد أن قانون كونتيكت انتك القيم الأساسية «الواردة ضمناً في مفهوم الحرية المنظمة». وأن الحرية الواردة في التعديل الرابع عشر، مستقلة عن أي اعتماد على ميثاق الحقوق، تجسد القيم التقليدية لمجتمعنا. خصوصية الزوجية واحدة من تلك القيم.

وبالنسبة للأطلبية في محكمة جريزوالد، فإن قانوناً يقتحم إلى هذا الحد عزلة خصوصية الزوجية المشمولة بالحماية لا يمكن تبريره على أسس عقلانية. وكما ذكر القاضي هوايت في رأي موافق، فإنه عندما ينظم قانون ما «مجالات حساسة من الحرية»، فإن المحاكم تطبق مقياساً للفحص الدقيق لمراجعة الحق الأساسي المحمي بفقرة الحرية في التعديل الرابع عشر. ويجب أن يخدم القانون مصلحة قهرية للولاية، ويجب ألا تكون هناك وسيلة أقل حرماً متاحة للولاية، إذا أريد تأييد القانون قيد البحث. وفي الموقف الخاص بجريزوالد، فإن مصلحة الولاية في عدم تشجيع العلاقات خارج الزوجية لا يمكن أن تبرر العبء الثقيل الذي يوضع على العلاقة الزوجية، وخاصة في ضوء قوانين الزنا والفسوق المتاحة لحماية مصالح الولاية.

إن قضية جريزوالد ضد كونتسكايت راسخة بقوة في القيم التقليدية المرتبطة بالعلاقات الزوجية. والخصوصية كما تمت صياغتها في قضية جريزوالد هي أساساً حق الارتباط التابع من علاقة معترف بها من الولاية بين الزوجين. وبهذا فإنها لا تكفل أساساً لد حق الخصوصية إلى العلاقات غير الزوجية أو إلى خصوصية العلاقات الجنسية عموماً. وقد وردت خطوة رئيسية في الاعتراف القضائي بحق ممتد للخصوصية الجنسية في قضية إيزنستادت ضد بيرد Eisenstadt v. Baird (١٩٧٢)، حيث اعتبر قانون لولاية ماساشوسيتس بحظر توزيع موانع الحمل لأشخاص غير متزوجين غير دستوري. وفي حين أن القضية تم الفصل فيها على أساس الحماية المتساوية، فإن القاضي بريان باسم المحكمة، قدم أساساً لتحرير حق الخصوصية من قيود الزوجية: «إن الزوجين ليسا كياناً مستقلاً له عقل وقلب خاصين به، بل هو تجمع فردين لكل منهما قدرات عقلية وعاطفية منفصلة. فإذا كان حق الخصوصية يعنى أى شئ، فإنه حق الفرد المتزوج أو الأعزب في أن يكون حراً من أى اقتحام حكومي لا مبرر له في مسائل تمس الشخص بصورة أساسية، مثل اتخاذ قرار بشأن إنجاب الأطفال».

وقد كان هذا المفهوم الواسع للخصوصية الشخصية هو الذي وجد تعبيراً عنه في قضية رو ضد ويد (١٩٧٣)، التي أبطلت بأغلبية ٧ ضد ٢ قانوناً لولاية تكساس يمنع الإجهاض إلا لإنقاذ حياة الأم. وانتهى القاضي بلاكمون، الذي تبني موقفاً غير تفسيري، باسم المحكمة إلى أن «حق الخصوصية هذا - سواء أكان مؤسساً على مفهوم التعديل الرابع عشر عن الحرية الشخصية والقيود على عمل الولاية، وهو ما نراه، أو كما قررت المحكمة الجزئية في احتفاظ التعديل التاسع بحقوق للشعب - يعد واسعاً إلى حد أنه يتضمن قرار المرأة عما إذا كانت تنهى حملها أم لا». فعماذا كان أساس هذا الاستنتاج؟ لقد ذكر القاضي بلاكمون كل العواقب الضارة بامرأة وحيدة مثل جين رو، والتي قد تنتج من حرمانها من القدرة على إنهاء حمل غير مرغوب فيه. وقد أوحى ذلك لمعلقين كثيرين بأن القاضي بلاكمون كان يؤكد أن أهمية مصلحة ما لأي شخص كانت كافية في حد ذاتها لإعطاء القيمة بعداً دستورياً - على الأقل عندما يكون التمتع بالمصلحة التي يتضمنها ذلك كانت ممنوعة أو مثقلة بعيب من جانب الولاية.

ونذكر القاضي بلاكمون أن حق الخصوصية الشخصية ليس مطلقاً، بل يجب أن ييسر في ضوء مسؤولية الولاية في التنظيم. ومع التسليم بالطابع الأساسي للحق

موضوع البحث، وشدة العقوبة الجنائية المتعلقة بالحق، فإن قيود الولاية لا يمكن تبريرها إلا «بمصلحة قهرية للولاية»، ويجب أن يصاغ التشريع الذي تسنه الولاية «بدقة لكي يعبر فقط عن مصالح الولاية المشروعة المعرضة للخطر». وفي حين أن المحكمة كان بوسعها ببساطة أن تعتبر أن قانون تكساس عن الإجهاض الذي يمنع كل حالات الإجهاض فيما عدا تلك الضرورية لإنقاذ حياة الأم غير دستوري، فإن القاضي بلاكومون بدلاً من ذلك قام بصياغة اختبار الشهور الثلاثة. وقد اجتنب هذا النهج انتقاداً لازعاً. وكان نهج الشهور الثلاثة ينظر إليه باعتبار أنه قانون في ثوب رأي قضائي، ومن ثم فإنه في الواقع اغتصاب قضائي لسلطة المجلس التشريعي.

وفي تطبيق معيار الفحص الدقيق، رفض القاضي بلاكومون في البداية الادعاء بأن حقوق الجنين في الحياة يجب أن يوضع في الميزان. واعتبر أن تعبير «شخص» في فقرة الإجراء الواجب بالتعديل الرابع عشر ليس مقصوداً من جانب واضعي الدستور أن يشمل الذي لم يولد بعد. وتحول القاضي بلاكومون بدلاً من ذلك إلى مصالح الولاية التي تؤيد قوانين الإجهاض، وانتهى إلى أن الولاية لها مصلحة قهرية في صحة الأم، تسمح بتنظيم معقول لعمليات الإجهاض، بعد الأشهر الثلاثة الأولى فقط. وقبل تلك المدة تكون الوفيات التي تترتب على الإجهاض أقل عدداً من الوفيات التي تحدث أثناء الولادة الطبيعية. وخلال فترة الشهور الثلاثة الأولى هذه «فإن الطبيب المشرف على الحالة بالتشاور مع مريضته يكون حراً في أن يقرر بدون تنظيم من الولاية، أنه في تقديره الطبي يجب إنهاء حمل المريضة». غير أن نقاد قضية رو يتسألون لماذا لا يمكن للولاية أن تنظم إجراءات الإجهاض خلال الشهور الثلاثة الأولى من أجل تعزيز صحة الأم. ولماذا تكون جداول الوفيات هي وحدها ذات الصلة بالموضوع؟

ومضى القاضي بلاكومون بعد ذلك لكي يعتبر أن للحكومة مصلحة قهرية في إمكانية الحياة من نقطة القابلية للحياة - أي عندما يستطيع الجنين أن يعيش بمعزل عن أمه، وقال: «إذا كانت الولاية مهتمة بحماية حياة الجنين بعد قدرته على الحياة، فإنها قد تمضي إلى حد منع الإجهاض خلال تلك الفترة إلا عندما يكون ضرورياً للحفاظ على حياة أو صحة الأم». وقد يتسأل البعض مرة أخرى، لماذا لا تصبح مصلحة الولاية في احتمال الحياة «قهرية» إلا في حالة القابلية للحياة؟ لقد كان في استطاعة المجلس التشريعي بالتأكيد أن يستنتج بشكل معقول أن الحياة المحتملة تبدأ عند الحمل. وعلى أية حال، فإنه

بمقتضى معايير الشهور الثلاثة في قضية رو، فإن قانون تكساس كان أوسع مما يجب. ويرى القاضي رينكويس أن هذا الحكم غير سليم. وفي حين أنه يقبل القول بأن ضمانات الحرية الواردة في التعديل الرابع عشر تشمل أكثر من الحقوق المنصوص عليها في ميثاق الحقوق، وأن الحرية ليست مشمولة بالحماية إلا من الاعتداء عليها بما يخالف الأصولية القانونية. وأن التشريعات الاجتماعية والاقتصادية يجب أن يحكم عليها فقط على أساس ما إذا كان القانون له علاقة منطقية بهدف صحيح للولاية. وعلى سبيل المثال، إذا كان قانون الولاية يمنع حالات الإجهاض حتى إذا كانت حياة الأم معرضة للخطر، فإن القاضي رينكويس يوافق على أن هذا القانون ينتهك فقرة الإجراءات القانونية الأصولية الوارد في التعديل الرابع عشر. وهكذا فبينما يرفض القاضي رينكويس الأساس المنطقي للأغلبية باعتباره عودة إلى قضية لوكس، فإنه لم يرفض كل حالات إعادة النظر القضائية الجوهرية بمقتضى فقرة الإجراءات القانونية الأصولية. إن الفحص الدقيق لمعيار المصلحة القهرية، ونهج الشهور الثلاثة في الواقع، يجعل المحكمة حكماً على حكمة السياسة التشريعية للمجلس التشريعي التي يوجه إليها هذا الانتقاد.

وبعد عشر سنوات من تاريخ صدور الحكم في قضية رو، طُلب من المحكمة أن تغير موقفها. وقد أعادت تأكيد المبادئ التي قررتها في قضية رو، ورفضت أن تتبنى نهجاً يقصر استخدام الفحص الدقيق على القوانين التي تضع «لا موجب له» على الحقوق الأساسية. مدينة أكرون ضد مركز أكرون للصحة الإنجابية Akron, City of v. Akron Center for Reproductive Health, Inc. (١٩٨٢). غير أن تطبيق مبادئ رو على الخط التنفيذي المختلفة أحدث انقساماً حاداً في المحكمة. والقوانين التي تفرض فترة انتظار ٢٤ ساعة، وشروط الموافقة المسبقة المختلفة التي تتطلب أن يدلي الأطباء بتصريحات محددة للنساء الحوامل حتى خلال الشهور الثلاثة الأولى، تم رفضها. مدينة أكرون. ومن الناحية الأخرى أيدت أغلبية من القضاة قانوناً لولاية يتطلب تقريراً من طبيب باثولوجي عن النسيج الذي يزال خلال عمليات الإجهاض. وفي عبارات تبدو أكثر شبهاً بتوازن خاص منها بنهج للفحص الدقيق، شرح القاضي باول الأمر بقوله: «في ترجيح التوازن بين حماية صحة امرأة، والتكاليف الإضافية الصغيرة نسبياً للفحص الباثولوجي، لا نستطيع القول بأن الدستور يتطلب أن تضع أية ولاية مصلحتها في الصحة في مرتبة أدنى لكي تقلل إلى هذا الحد تكلفة الإجهاض». جمعية تنظيم

الأسرة في كانساس سميى ضد أشكروفت (١٩٨٣).

وقد رفضت المحكمة قانوناً لإحدى الولايات يتطلب أن تجرى كل عمليات الإجهاض في فترة الشهور الثلاثة الثانية في مستشفى، على أساس أن «المعلومات الطبية الحالية» أثبتت أن بعض حالات الإجهاض، على الأقل، يمكن أن تجرى بأمان في العيادة الخارجية للمستشفى. وإن اشتراط دخول المستشفى يفرض تكاليف إضافية على المرأة التي تسعى للإجهاض، وبذلك يضع «عقبة هامة في طريق النساء الراغبات في الإجهاض». قضية مدينة أكرتون. وفي قضية أخرى كان هناك قانون في إحدى الولايات يشترط أن يكون إجراء عمليات الإجهاض في الشهور الثلاثة الثانية في مستشفى يسمح للعيادة الخارجية بالحصول على ترخيص بوصفها مستشفى. وقد تأيد هذا القانون باعتباره وسيلة معقولة لتعزيز مصلحة الولاية القهرية في حماية صحة المرأة. سيموبولوس ضد فرجينيا Simopoulos v. Virginia (١٩٨٣).

وأيدت المحكمة في قضية أشكروفت قانوناً لإحدى الولايات يشترط وجود طبيب ثان في أثناء الإجهاض. أشكروفت. وفي قضية ثورنبرج ضد الكلية الأمريكية لأطباء الولادة وأمراض النساء Thornburgh v. American College of Obstetricians and Gynecologists (١٩٨٦)، أكدت المحكمة قرارها في قضية رو بأغلبية ٥ ضد ٤ رفضها لهذا الشرط إلا إذا تضمن النص احتياطاً للحالات الطارئة ورفضت المحكمة أيضاً شرطى الإفصاح والإبلاغ باعتبارهما شرطين قهريين وإنهما من الأحكام التي تجعل المرأة معرضة للمخاطر الطبية.

وفي ١٩٨٩ أيدت المحكمة قانوناً لولاية ميزوري عن الإجهاض، كان يمثل تحدياً هاماً لقضية رو ضد ويد - ويبستر ضد إدارة الصحة الإنجابية Webster v. Reproductive Health Services (١٩٨٩). وقد فسر قانون ميزوري باعتبار أنه يتطلب أنه بعد ٢٠ أسبوعاً من بدء العمل يجري الأطباء اختبارات فترة الحمل، ووزن الجنين، ونضج الرئة. وقد اعتبرت المحكمة أن مثل هذه الاختبارات دستورية طالما كانت مفيدة في صنع نتائج بحوث إضافية فيما يتعلق بإمكانية الحياة والنمو قبل إجراء الإجهاض. وافترض القابلية للحياة في الأسبوع العشرين الذي وضعه قانون ميزوري، كان إنعكاساً لاحتمال حدوث خطأ في فترة الأربعة أسابيع في تقدير سن الحمل. ومن ثم فقد انتهت المحكمة إلى أن قانون ميزوري كان يحمي الحياة البشرية المتوقعة من النقطة التي تكون فيها قابلية

الحياة والنمو ممكنة. ورفضاً للزعم بأن إجراء اختبارات القابلية للحياة أثقلت القرار لإجراء الإجهاض، أعلنت المحكمة أن إجراء اختبارات مفيدة للقابلية للحياة كانت تهدف بشكل معقول إلى تعزيز المصلحة القهرية للولاية في حماية الحياة البشرية الممكنة.

وكانت أكثرية من ثلاثة قضاة تتكون من القضاة كنيدى، وريנקويست، وهوايت قد رفضت إطار الشهور الثلاثة: أما القاضي سكاليا فإنه على الرغم من أنه كان يدافع عن نبذ إطار الشهور الثلاثة كان يمكن أن يرفض قضية رو كلية. وقد استاء القاضي سكاليا كثيراً لأن القاضية أوكونور، وهي إحدى القضاة المحافظين المعينين حديثاً في المحكمة، أنقذت الأساس الواهي الذي أصبحت عليه قضية رو الآن. وفي حين أن القاضية أوكونور اعترفت بأن فترة الشهور الثلاثة في قضية رو كانت مسألة تحتمل الجدل، فإنها حددت موافقتها بأن قالت إن قانون قابلية الاختبار لولاية ميزوري لا ينتهك سوابق المحكمة بما في ذلك قضية رو. واعتماداً على سياسات التقيد بالسوابق القانونية وضبط النفس القضائي، رفضت القاضية أوكونور أن «تعيد فحص قضية رو». وكان رأيها أن قانون الإجهاض في ميزوري لم يكن يتطلب إعادة نظر.

وكانت مجموعة كبيرة من القضايا المتعلقة بقانون الإجهاض تتناول المسائل الدستورية التي تثيرها حقوق الخصوصية للقاصرين. وفي حين أن المحكمة كانت تعترف باستمرار بأن «القاصرين شأنهم شأن الكبار يحميهم الدستور، ولهم حقوق دستورية»، فإنها قررت أيضاً أن «سلطة الولاية لمراقبة سلوك الأطفال تصل إلى أبعد من نطاق سلطاتها على الكبار». كاري ضد المؤسسة الدولية لخدمات السكان Carey v. Population Services Intern. (١٩٧٧). وهكذا فإن المحكمة قد استخدمت معياراً أقل قسوة من الفحص الدقيق في إعادة النظر في تشريع الولاية الذي يقيد حصول القاصرين على وسائل منع الحمل، والإجهاض. ورغم ذلك فإنه في قضية كاري أبطلت المحكمة المنع الكلي لبيع وسائل منع الحمل للقاصرين بدون تذكرة طبية، حيث إن القانون لا يخدم أية مصلحة عامة للولاية ليست موجودة في حالة البالغين. وبالمثل، فإن النص في قانون إحدى الولايات على أن للأبوين حقاً مطلقاً في الاعتراض على قرار الإجهاض الذي تتخذه فتاة قاصر، اعتبر غير دستوري. قضية تنظيم الأسرة لميزوري الوسطى ضد دانفورت Planned Parenthood of Central Missouri v. Danforth (١٩٧٦). ومن ناحية أخرى، فإن بعض البدائل للموافقة الأبوية أو القضائية للقاصرين غير الناضجين تعتبر دستورية.

وهكذا ففي قضية تشكروفت أيدت المحكمة قانوناً للولاية يسمح لمحكمة الأحداث بأن ترفض الموافقة إذا كان هناك سبب قوى. ولكن من المهم ملاحظة أن المحكمة تشترط أن يشمل السبب القوى اقتناع المحكمة بأن الفتاة القاصر ليست ناضجة إلى حد يكفي لاتخاذ قراراتها بنفسها، وأن الإجهاض لن يحقق أفضل مصالحها. وقد اعتبر أن قانون الموافقة البديلة يفتقر إلى هذه الاشتراطات وبالتالي غير دستوري. قضية مدينة كرون. وهناك قانون لولاية مينسوتا عن ضرورة إخطار الأبوين، يتطلب أن يقوم الطبيب بإخطار كلا الأبوين عن أي أنثى قاصر تريد إجراء إجهاض، سوف يكون غير دستوري. إذ أن طلب إخطار كلا الأبوين لا يخدم أية مصلحة مشروعة للولاية، ويمكن أن تكون له آثار ضارة على القاصر الحامل - ولا سيما في حالة الأبوين المطلقين أو المنفصلين، أو أسرة فاسدة أو مفككة. غير أن قانون مينسوتا يشترط أيضاً أن يسرى مفعول إجراء التجاوز القضائي إذا رفض مطلب الإخطار المزدوج للأبوين. وكان هذا النص من التجاوز دستورياً وأدى إلى إنقاذ القانون. ويتيح إجراء التجاوز القضائي للقاصر أن تظهر للمحكمة أنها تمتلك نضجاً كافياً للقيام باختيار مبنى على إطلاع حسن، أو قد يسمح لها بأن تثبت أن إخطار الوالدين لا يحقق أفضل مصالحها. ونتيجة لذلك فإن إجراء التجاوز يصبح العيوب التي لولا ذلك لكان القانون غير دستوري. قضية هوجسون ضد مينسوتا *Hodgson v. Minnesota* (١٩٩٠).

وقد اعتبر القانون الذي يجعل إجراء الطبيب لعملية إجهاض على أنثى قاصر غير متزوجة جريمة إلا إذا أعطى إشعاراً بذلك لأحد أبويها أو لمحكمة الأحداث، قانوناً دستورياً. ومرة أخرى فإن شرط التجاوز القضائي يسمح للقاصر بالعصول على إذن بالإجهاض إذا استطاعت أن تثبت مطلب النضج أو نمط من إساة المعاملة من جانب أحد الأبوين. وهذه الفرصة التي تمنح للقاصر بواسطة شرط التجاوز كان يفى بالمطالبات الدستورية. قضية أوهايو ضد مركز كرون لصحة الإنجاب *Ohio v. Akron Center for Reproductive Health* (١٩٩٠).

وهناك قيد هام على حقوق الخصوصية تمت صياغته في قضية رو وأشار إليه في قضايا تمويل الإجهاض. إن إحدى الخطوات تمثلت في اعتبار أن حق الخصوصية الدستوري يقيد سلطة الولاية للحد من قرار الإجهاض الذي تتخذه المرأة، غير أن القول بأن الحق غير مشمول بالحماية فقط بل إن الولاية ملزمة بجعل الحق فعالاً إذا كانت المرأة

فقيرة شيء آخر وخطوة مختلفة. وهكذا ففي قضية *ماهر ضد رو* (Maher v. Roe، ١٩٧٧)، اعتبرت المحكمة على لسان القاضي باول أن الولاية ليست ملزمة دستورياً بأن تقدم أموالاً عامة لعمليات الإجهاض لمن يتلقى مساعدات خدمة اجتماعية من الولاية. وهذا صحيح حتى ولو كانت الولاية تقدم تمويلاً للولادة الطبيعية للأطفال: «إن تنظيم ولاية كونتيكت لا يضع قيوداً - مطلقة أو غير ذلك - في طريق المرأة الحامل لإجراء الإجهاض. والمرأة الفقيرة لا تعاني نتيجة لقرار كونتيكت لتمويل الولادة. وفي حين أن الولاية ربما تكون قد جعلت الولادة بديلاً أكثر جاذبية من الإجهاض، فإنها لم تفرض أى قيد لم يكن له وجود من قبل على قرار المرأة لإنهاء حملها». ولكن القاضي برينان قال في معارضة للرأي: «إن الشئ الحاسم هو أن الولاية منعت الحق الأساسى (للمرأة الفقيرة) لممارسة هذا الاختيار وهي متحررة من تدخل الولاية». وفي رأى المخالفين للرأى أن العبء المالى الذى يقع على المرأة لكى تحتفظ بالطفل، يشكل قيداً يجعل ممارسة الحق أكثر صعوبة، وبهذا ينتهك الحق الأساسى الذى أثبتته قضية رو.

ولقد تأكد المبدأ فى قضية *ماهر ضد رو* بشكل أكبر فى قضية *هاريس ضد ماكراى* (Harris v. McRae، ١٩٨٠). إن تعديل هايد يحرم استخدام الأموال الفيدرالية حتى من أجل عمليات إجهاض ضرورية من الناحية الطبية. وقد استشهد القاضي ستوارت بالمبدأ فى قضية *ماهر*، واستنتج باسم المحكمة أن تعديل هايد «لا يضع أية عقبة حكومية فى طريق أية امرأة تختار إنهاء حملها، بل على العكس، فإنه بواسطة وسائل إعانة متفاوتة للإجهاض وخدمات طبية أخرى، يشجع نشاطاً بديلاً يعتبر فى الصالح العام». وفى إيجاز، فإن حق رو لا يشمل على «حق دستورى فى الموارد المالية تتيح للمرأة المجال الكامل للاختيارات المشمولة بالحماية». وقد احتج القاضي برينان الذى خالف الرأى لأن الحكومة «تخطيطاً وعملاً» كانت تجبر النساء الحوامل الفقيرات على الاحتفاظ بأطفال لا يريدونهن. واعترض القاضي ستيفنز المخالف بأن الحكومة لا تستخدم معايير محايدة فى توزيع مساعداتها الطبية: «فإذا كان للمرأة حق دستورى، فإن ممارسة هذا الحق لا يمكن أن يكفل الأساس لرفض أية مساعدة (طبية) يكون لها الحق فيها بطريقة أخرى». إذ أن الحكومة وقد قررت أن تقدم المساعدات الطبية الضرورية للنساء الفقيرات، لا تستطيع من الناحية الدستورية أن تمنع المساعدات من أجل ممارسة هى رغم كل شئ حق مشمول بالحماية. ولم توافق

الأغلبية في قضية هاريس ضد ماكراي على ذلك.

وقد أوضحت قضية وبستر ضد خدمات الصحة الإنجابية (١٩٨٩)، مدى قلة الالتزام الذي فرض على الولاية لاجل قرار الإجهاض نافذ المفعول - وقد تأيد قانون لولاية ميزوري بمنع الموظفين الماعين والمرافق العامة من أن يُستخدموا لتسهيل عمليات الإجهاض غير الضرورية لإنقاذ حياة الأم. والولايات غير ملزمة باتفاق أية موارد لتسهيل عمليات الإجهاض.

وقد رفضت المحكمة حتى الآن المحاولات لد حق الخصوصية الذي يحمي وسائل منع الحمل واختيارات الإجهاض إلى الخصوصية الجنسية أو المسائل المتعلقة بالاستقلال الشخصي بوجه عام. وقد أيدت قضية باورز ضد هارديوك Bowers v. Hardwick (١٩٨٦) بقوة قانونا لولاية جورجيا يجرم اللواط ضد هجوم دستوري بواسطة أحد الشواذ الذي يمارس نشاطاً جنسياً شاذاً في خصوصية منزله. ولم يكن هناك أي إجراء قانوني أصولي ممنوح للشواذ لممارسة اللواط. وفي الوقت الذي عرضت فيه قضية باورز أمام المحكمة، كانت هناك ٢٤ ولاية وكذا منطقة كولومبيا لديها قوانين تعاقب على اللواط. ومن ثم لم يكن في الوسع تبييد الزعم بأن السلوك الشاذ «له جنور راسخة في تاريخ الأمة وتقاليدها» أو «بصورة ضمنية في مفهوم الحرية المنظمة». وينبغي أن تكون هناك «مقاومة كبرى لتوسيع فكرة الإجراءات القانونية الأصولية». وبعد التصرف في مسألة الحقوق الأساسية، فإن قانون جورجيا عن اللواط تم تأييده على اعتبار أنه اختيار أخلاقي من جانب مواطني الولاية اتخذ على أساس عقلاني. وفي قضية رو ضد ويد أعريت المحكمة عن شكها في أن حق الخصوصية يمكن أن يمتد لكي يشمل الحق غير المحدد لأن يفعل المرء بجسمه ما يشاء. وكان تصرف المحكمة بشأن العلاقات الجنسية الشاذة الخاصة في قضية باورز يؤكد هذه الشكوك.

ج - الحقوق الزوجية والعائلية

نكرت المحكمة: «هذه المحكمة اعترفت منذ فترة طويلة بأن حرية الاختيار الشخصي في مسائل الزواج والحياة العائلية هي إحدى الحريات التي تحميها فقرة الإجراءات القانونية الاصولية الواردة في التعديل الرابع عشر». قضية مجلس التعليم في كليفلاند ضد لافلور Cleveland Bd. of Educ. v. LaFleur (١٩٧٤). وعندما يلقى

قانون ما أعباء هامة على ممارسة الاختيارات فى الزواج والحياة العائلية، فإن مقياس العقلانية لإعادة النظر يكون غير مناسب، ويجب استخدام مقياس أكثر صرامة للرقابة.

وهكذا فإنه فى قضية مور ضد إيست كليفلاند Moore v. City of East Clevelandad, Ohio (١٩٧٧)، ذكرت المحكمة أنه «عندما تتدخل الحكومة فى الاختيارات التى تتصل بعلاقات الحياة العائلية، يكون على هذه المحكمة أن تبحث بعناية الأهمية المقدمة لمصلحة الحكومة، والمدى الذى سوف يخدمها عن طريق التنظيم المطعون فيه». وهذا المعيار الذى يبدو أكثر شبيهاً بالمعيار المتوسط لإعادة النظر عنه بمعيار الفحص الدقيق، لجأت إليه المحكمة لاستبعاد قانون محلى يحدد شغل المنازل لأفراد أسرة واحدة. وقد عرفت الأسرة بهذه الطريقة كى تستبعد حفيداً لجدة يعيش فى المنزل. وفى قضية مور لم يلجأ القاضى باول فى رأى للأغلبية إلى حق الخصوصية، بل تبنى بدلاً من ذلك نهج الإجراء الواجب الجوهرى لحماية حقوق الأسرة.

وقد رأى القاضى باول. ج. أن وقائع قضية مور بخلاف قضية لوكسز تتضمن القيم الأساسية لجمعتنا. «إن قراراتنا تثبت أن الدستور يحمى حرمة الأسرة تماماً لأن مؤسسة الأسرة راسخة بعمق فى تاريخ وتقاليد هذه الأمة. فمن خلال الأسرة نفرس وننقل الكثير من أكثر قيمنا الأخلاقية والثقافية إغزاً». كما أن هذه الحماية الدستورية لم تكن مقصورة على الأسرة النواة. إن تقاليد الأسرة الممتدة «لها جذور موقرة بصورة متساوية وجديرة بالاعتراف الدستورى على حد سواء».

وفى قضية «مور» حاولت المدينة أن تدافع عن أمرها الرسمى الذى يحدد شغل المساكن باعتبار أنه وسيلة معقولة لمنع الازدحام المفرط بما ينجم عنه من عبء على الجماعة. وفى حين أن هذه أهداف مشروعة، فإن القوانين المحلية لم تخدمها إلا بشكل هامش. وقد ذكر باول على سبيل المثال، أن القانون المحلى يجب أن يسمح للزوج وزوجته وأبناهما غير المتزوجين بأن يعيشوا معاً حتى «إذا كانت الأسرة تحوى نصف دسمة من سائقى السيارات المرخص لهم بالقيادة ولكل منهم سيارته الخاصة».

وقد طعن الأربعة المخالفون للرأى فى قضية مور كلا من مذهب الفاعلية القضائية لمنهج الإجراء الواجب الجوهرى الذى استخدمه القاضى باول، وكذلك الاستنتاجات التى استمدت منها. ورأى القاضى هوايت المخالف للرأى أن «القانون الدستورى الذى يصنعه القاضى الذى استخدمته الأكثرية، يتدخل بشكل مفرط فى قدرة الكونجرس والمجالس

التشريعية للولايات على الاستجابة للنظام الاجتماعي المتغير. وحذر قائلاً «إن التقاليد الراسخة لهذا البلد هي موضع جدل، فأى هذه التقاليد يستحق حماية فقرة الإجراءات القانونية الأصولية، يعد أكثر قابلية للجدل». وتساءل القاضي ستيفارت المخالف للرأي عما إذا كانت مصلحة أحد الأشخاص في المشاركة في مكان للسكن مع قريب له ذات بعد دستوري. وقال: «إن مساواة هذه المصلحة مع القرارات الأساسية المتعلقة بالزواج والإنجاب وتربية الأطفال، يعد الحدود الجوهرية المحبودة لفقرة الإجراء الواجب إلى مدى لا يمكن تحديده».

وفي قضية مايكل هـ. وفيكتوريا د. ضد جيرالد د. Michael H. & Victoria D. v. Gerald D. (١٩٨٩)، فإن أحد قوانين كاليفورنيا الذي رسخ افتراضاً بأن أى طفل يولد لامرأة متزوجة تعيش مع زوجها هو طفل من الزواج، إذا ما كان زوجها غير عقيم أو عاجز جنسياً، تم تأييده ضد ادعاء بشأن الإجراءات القانونية الأصولية. وقد تأيد القانون رغم أن اختبارات الدم التي أجريت على الأب الطبيعي المزعوم بينت احتمال أبوته بنسبة ٠.٧٪، وأن الأب الطبيعي أثبت علاقة أبوة للطفل، وأن الأب الطبيعي قد رفع دعوى بنوة لإثبات الأبوة وطالب بحقه في زيارة الطفل. وفي رأى للأكثرية رفض القاضي سكاليا باسم المحكمة مطالب الأب الطبيعي للإجراء الواجب الجوهري. وقال القاضي سكاليا إن الأمر الحاسم هو أن الولايات لم تمنح في الواقع حقوقاً أبوية جوهرية «لأب الطبيعي لطفل تم الحمل فيه وولد داخل اتحاد زوجي قائم فعلاً يرغب في حضانة الطفل». وكان مايكل هـ. قد فشل في إثبات أن ذلك أمر يتعلق بالحرية. والأشخاص الذين في موقف مايكل هـ. وعشيقته المتزوجة لم «يعاملوا قط باعتبارهم وحدة عائلية مشمولة بالحماية بمقتضى الممارسات التاريخية لمجتمعنا».

وكان القاضي سكاليا يريد أن يمضى إلى أبعد من ذلك في قضية مايكل هـ. وقد صاغ اختباراً جديداً ومقيداً للإجراء الواجب الجوهري. ودأى في إحدى الحواشي، التي لم ينضم إليه فيها غير كبير القضاة رينكويسست، بأن التحقيق لتقرير ما إذا كان أى حق أساسياً لأهداف الإجراء الواجب الجوهري يجب أن «يشير إلى أكثر المستويات تحديداً، الذي يمكن عنده تحديد التقليد المناسب لحماية الحق المؤكد، أو الرفض له. في رأيه أن هذا التقليد المحدد قائم، وأنه يرفض الحماية «بدون تحفظ» لأب في موقف مايكل هـ.

ومن ناحية أخرى، فإن الحق في الزواج كان يقبل قضائياً باعتباره ضماناً للإجراء الواجب، ففي قضية لافنچ ضد فرجينيا Loving v. Virginia (١٩٦٧)، رفض قانون الولاية الذي يمنع الزواج بين أجناس مختلفة، على أساس كل من الحماية المتساوية والإجراء الواجب. وأعلن كبير القضاة وارن أن «حرية الزواج كانت معترفاً بها منذ زمن بعيد باعتبارها واحدة من الحقوق الشخصية الحيوية واللازمة للسمى المنظم نحو السعادة من جانب الأفراد الأحرار. والزواج أحد الحقوق المدنية الأساسية للإنسان وهو أساسي لوجودنا ذاته وبقائنا»؛ وهو حق حيوي للغاية لا يمكن أن يتقلص بواسطة قوانين تستهدف تحقيق تفرقة عنصرية بغضه. والمسائل الماثلة تنصرف فيها المحكمة غالباً بمقتضى مذهب الحماية المتساوية وليس الإجراء القانوني الواجب. انظر زابلوكي ضد ريدهيل Zablocki v. Redhail (١٩٧٨)، حيث أشار القاضي ستيفارت في موافقة إلى استخدام المحكمة لمبدأ الحماية المتساوية، باعتباره «ليس أكثر من الإجراء القانوني الواجب الجوهرى باسم آخر». ولا يظهر بسهولة أى المعيارين الذى سيستخدم للوفاء بالشرط.

د - الحق في الرعاية والحماية

تشير قضايا تمويل الإجهاض إلى أن المحكمة كانت تصر بوجه عام على أنه ليس هناك أى واجب دستوري إيجابى على الحكومة لكى تنفذ الحقوق. غير أن هناك حقاً في الرعاية والحماية بواسطة الحكومة كان يعترف به أحياناً. وفي السياق المحدود الذى يكون فيه الولاية تحفظ على فرد ما، فقد تبين أن فقرة الإجراء القانوني الواجب تفرض واجباً على الحكومة لكى تتولى قدرأ من المسؤولية لرعاية هذا الشخص ورعايته. إن قضية يونجبرج ضد روميو Youngberg v. Romeo (١٩٨٢)، اعتبرت أن الفرد الذى لديه تخلف عقلى شديد وقد أودع بطريقة جبرية في مؤسسة للولاية للمتخلفين عقلياً تكون له بعض حقوق الإجراءات القانونية الأصولية. وعندما تدخل الولاية مثل هذا الشخص الذى يعتمد كلية على غيره في مؤسسة، يكون عليها عندئذ واجب لأن تقدم له خدمات ورعاية معينة. والشخص تحت تحفظ الولاية له مصلحة في الحرية ينبغى موازنتها في مقابل مصالح الولاية المعنية. وفي سياق قضية يونجبرج، كانت مصلحة الحرية تتطلب من الولاية أن تقدم «التدريب الأدنى الكافى أو المعقول لضمان السلامة والتحرر من القيد

غير الضروري». ويفترض في هذه الظروف أن حكم أفراد المهن الطبية صحيح. وهذا الحكم لا يمكن أن ينسخ بصورة صحيحة إلا إذا كان هناك إثبات «لأنحراف جوهرى عن الحكم المهني المقبول».

وكانت محكمة رينكويست غير راغبة في أن تمد تحليل يونجبرج ضد روميو إلى مدى بعيد. وهكذا فإن الولاية لم تعتبر أنها حرمت طفلاً من «الحرية» عندما لم تقدم له الحماية من إسائة أبيه البدنية له. وقد قدمت شكوى عن تعرض الطفل للإسائة البدنية إلى إدارة المقاطعة للخدمات الاجتماعية. غير أنه عندما كان الأب يفرط في الإسائة لابنه، إلى حد أنه أصيب ب تلف دائم في المخ، فإن الولاية لم تعتبر متورطة إلى حد كاف لانتهاك ضمان الإجراء الواجب. وقال كبير القضاة رينكويست إنه على خلاف قضية يونجبرج، فإن الأضرار التي أصيب بها الطفل لم تحدث بينما كان تحت تحفظ الولاية، بل عندما كان في وصاية والده الطبيعي. ورغم أن إدارة الخدمات الاجتماعية للمقاطعة كانت قد بحثت الحالة، وكان في إمكانها نقل الطفل، لم يكن هناك أى حق الزامى في مساعدة الحكومة. ولم يكن الأب ممثلاً للولاية: «وفى حين أن الولاية ربما كانت تدرك الأخطار التي يواجهها جوشوا في العالم الحر، فإنها لم تقم بأى دور فى خلق هذه الأخطار، كما أنها لم تفعل أى شئ لجعله أكثر تعرضاً لها». وقد احتج القاضى برينان فى مخالفة للرأى، على عدم إدراك المحكمة «أن عدم اتخاذ إجراء يمكن أن يكون إسائة لاستعمال السلطة تماماً مثل اتخاذ إجراء. وأن الظلم يمكن أن ينتج عندما تتولى الولاية واجباً حيويّاً تم تتجاهله». دى شانى ضد إدارة الخدمات الاجتماعية لمقاطعة وينيباجو De Shaney v. Winnebago County Dept. of Social Services (١٩٨٩).

هـ — الحق فى رفض العلاج

للفرد مصلحة فى تطبيق الإجراءات القانونية الأصولية فى رفض العلاج الطبى غير المرغوب فيه. غير أن مصلحة الولاية التنظيمية قد ترجح أحياناً مصلحة الحرية المشمولة بالحماية. وعلى سبيل المثال، فإن الولاية لا تنتهك الإجراءات القانونية الأصولية إذا سمحت بإجراء علاج إجبارى بمقاير لسجين يمانى من اضطراب عقلى، وعاجز إلى حد خطير، ويمثل احتمالاً بضرر خطير للآخرين أو ممتلكاتهم. هناك علاقة منطقية صحيحة بين تنظيم السجن ومصلحة الحكومة المؤكدة لتأييدها. وعدم

وجود بديل متاح للعلاج الإلجباري، يقدم دليلاً إضافياً على معقولية سياسة الولاية: «إن فقرة الإجراءات القانونية الأصولية تسمح للولاية بمعالجة نزول السجن الذي لديه مرض عقلي خطير بالعقاقير ضد رغبته إذا كان النزول خطيراً على نفسه أو على الآخرين، والعلاج في مصلحة النزول طبياً». واشنطن ضد هاربر Washington v. Harper (١٩٩٠).

هل لأي شخص «الحق في أن يموت» أو على الأقل أن يرفض العلاج الذي يساعده على البقاء حياً؟ لقد عرضت هذه المسألة الصعبة عندما قُتل سعى والذي فتاة شابة كانت ضحية لحادث سيارة في الحصول على أمر من إحدى محاكم ميزوري بسحب معدات أجهزة التغذية والإرواء الصناعية من ابنتهما لأنه كان من الواضح أنها «ليس لديها أية فرصة للشفاء واستعادة إدراكها». واعتبرت المحكمة العليا برئاسة كبير القضاة رينكويس أن الولاية يمكنها أن تطالب دستورياً بأدلة واضحة ومقنعة على أن المريضة ذاتها ترغب في سحب العلاج الذي يبقى على حياتها. والمريض مصلحة حرية هامة في رفض علاج طبي لا يريده. ولكن للولاية مصلحة في الحفاظ على الحياة البشرية وحماية العنصر الشخصي في اختيار الحياة أو الموت. ومصالح الولاية هذه كافية لكي تفرض معايير مشددة للاستدلال. وهذه المعايير تحمي من إساءة الاستخدام، وتعزز البحث عن الحقيقة بشكل أكثر دقة، وتعكس أهمية قرار سحب الأدوات الطبية المساعدة للحياة. كروزان ضد مدير الإدارة الصحية في ميزوري Cruzan v. Director, Missouri Dept. of Health (١٩٩٠).

وتعلمنا قضية كروزان أن الولاية ليست مطالبة دستورياً أن تمنح سلطة اتخاذ قرار في مثل تلك المسائل إلى أي شخص إلا المريض. والولاية غير ملزمة دستورياً بقبول الحكم البديل حتى لأقرب أعضاء الأسرة. وأخيراً فإن المحكمة ذكرت أنه ليس مطلوباً منها أن تحل مسألة ما إذا كانت الولاية سوف يطلب منها أن تدعّن للقرار الذي يصدره وكيل، إذا أثبتت الأدلة بوضوح أن المريض أراد أن يتخذ الوكيل القرار لسحب المعدات التي تبقى الحياة.

و — حقوق أساسية أخرى

إن الحماية الدستورية الممنوحة للقرارات الشخصية المتعلقة بالإجهاض، أو منع

الحمل، والزواج، والحياة العائلية تشير إلى المبدأ العام بأن القوانين التي تمس بصورة خطيرة الحقوق الشخصية الأساسية، تخضع لفحص قضائي أكثر تشدداً. وسوف ينعكس هذا المبدأ مرة أخرى في أقسام تالية من هذا الكتاب التي تتناول الحريات المنصوص عليها في التعديل الأول التي يجب أن تطبقها الولايات بمقتضى فقرة الإجراءات القانونية الأصولية في التعديل الرابع عشر. ويستخدم هذا المبدأ للحقوق الأساسية أيضاً لحماية الحقوق التي قد يستدل عليها ضمناً بوضوح من النص الدستوري، وأيضاً الحقوق التي تنشأ بطريقة قضائية، مثل الحق في الانتقال بين الولايات. قضية شايرو ضد تومبسون *Shapiro v. Thompson* (١٩٦٩). وأخيراً فإن مبدأ الحقوق الأساسية يقدم الأساس لإعادة نظر أكثر صرامة للعمل الحكومي بمقتضى فقرة الحماية المتساوية.

جيم — الإجراءات القانونية الأصولية

إن الإجراءات القانونية الأصولية تتعلق بما تستطيع الحكومة أن تفعله. والإجراء الواجب اتباعه من الناحية الشكلية يحقق في الطريقة التي تصرف بها الحكومة، وآليات التنفيذ التي تستخدمها. وعندما تحرم الحكومة شخصاً من حياة مكتسبة فعلاً أو حرية، أو مصلحة ممتلكات، فإن فقرات الإجراء الواجب في التعديل الخامس والرابع عشر، تتطلبان إنصافاً إجرائياً. وفي اختبار كفاية الإجراءات الحكومية، يوجه سؤالان: الأول: هل هناك مصلحة حياة، أو حرية، أو ممتلكات في خطر؟ والثاني هو: ما هي الإجراءات التي يجب أن تتبّع لكي تضمن معاملة عادلة؟

١ — مصالح الحياة، والحرية، والملكية

في وقت ما كان أمر الإجراء القانوني الواجب للإنصاف الإجرائي لا يطبق عندما تمنع مساعدات، أو امتيازات حكومية، وليس حقوقاً دستورية. قضية ملك لوليف ضد عمدة نيويورك *McAuliffe v. Mayor of New Bedford* (١٨٩٢) [اعتبر فصل رجل بوايس بسبب أنشطة سياسية مسألة حرية تصرف حكومي

فقط]. ولكن مع ازدياد تقدير التأثير الضار لعمل الحكومة على الفرد، فإن هذا الانقسام بين الحق الفردي والامتياز الحكومي أخذ يتضائل. واليوم، فسواء أكانت المصلحة حقاً أو امتيازاً، فإنها عندما تمنع بشكل متعمد، فإن الإجراء الواجب الإجرائي لا بد أن يتبع. قضية جولديبرج ضد كيلي (Goldberg v. Kelly (١٩٧٠) [إن الحجج الدستورية لا يمكن تلبيتها بالقول بأن مزايا المساعدات العامة هي «امتياز وليست حقاً»]. وعلاوة على ذلك، فإن الحكومة لا تستطيع أن تشترط للحصول على مساعدات عامة، التنازل عن الحقوق الدستورية (أي مبدأ الشروط غير الدستورية).

ولكن هذا لا يعني أن الإجراء القانوني الواجب ينطبق كلما يمنع عمل الحكومة عمداً مصلحة ذات قيمة. وفي الواقع أن تعبيرات «الحياة، أو الحرية، أو الملكية» قد حظيت بتفسير ضيق بشكل متزايد في السنوات الأخيرة. وفي الحقيقة، أن معلقين كثيرين يرون أن المحكمة قد أعادت الفصل بين الحق والامتياز بإعطاء معنى ضيق للغاية إلى تعبيرى «الحرية» و «الممتلكات».

١ - مصالح الملكية

تشمل «الممتلكات» مجموعة واسعة من مصالح امتلاكية هامة معترف بها قانونياً. والفكرة العامة الرئيسية في تعريف الممتلكات اليوم هي «تحويل الحق». وعندما تعترف الحكومة بأن فرداً ما له حق قانوني في مساعدة ما، فإنها تخلق بذلك توقعاً بأن المساعدة لن يتم إنهاؤها بطريقة تعسفية. فقد نشأت مصلحة ملكية. ولكن يلاحظ أن تحويل الحق يطبق فقط على حقوق أو مصالح «يجرى التمتع بها حالياً»، والإجراء الواجب لا يحمي الشخص الذي يقدم طلباً للحصول على مساعدات. قضية مجلس الأوصياء ضد روث (Board of Regents v. Roth (١٩٧٢).

ويمكن تقدير قيمة الدور الحيوى الذى يلعبه تحويل الحق بمقارنة قضية روث مع قضية بهرى ضد سندرمان (Perry v. Sindermann (١٩٧٢). وفي قضية روث اعتبرت المحكمة أن مدرساً غير مثبت بالولاية، استخدم لفترة محددة هي عام واحد، يمكن أن يفصل بدون أسباب أو جلسة استماع. وباستنتاج أن المدرس ليست له أية حقوق ملكية، أكد القاضى ستيورات باسم المحكمة أن «طبيعة المصلحة المعرضة للخطر»

وليس ثقل الوطنية هو الأمر الحاسم. وشرح الأمر بأن مصالح الممتلكات «تنشأ وتتحدد أبعادها بقواعد موجودة، أو تفاهم مستمد من مصدر مستقل، كقانون الولاية، أو قواعد أو تفاهم تضمن مساعدات معينة، وتؤيد مطالب للحقوق التي تخولها تلك المساعدات». وفي تلك القضية لم يكن هناك أى نص تعاقدي لتجديد استخدام روث. وليس هناك أى قانون للولاية أو سياسة للجامعة «تؤكد مصلحته فى إعادة الاستخدام» أو «تنشئ أى طلب مشروع» لإعادة الاستخدام. وببساطة فإن الولاية لم تكن قد أوجدت أى تخويل حق باعتباره مصلحة ملكية.

وفى قضية مصاحبة، فى قضية بيورى ضد سيندرمان (١٩٧٢) اكتشفت المحكمة مثل هذا التخويل للحق فى دليل رسمى للكلية يمكن أن يفسر بشكل معقول على أنه ينشئ نظام تثبيت بحكم الأمر الواقع. وقال القاضى ستوارت إن مصالح الممتلكات يمكن أن تنشأ من تفاهم مشترك واضح يؤيد طلباً لتخويل الحق. وهكذا فإن المدرس الذى كان قد استخدم لمدة ١٢ عاماً بمقتضى سلسلة من العقود كل منها لعام واحد، يستطيع أن يحاول إثبات أن الكلية، فى حين أنها ليس لديها نظام رسمى للتثبيت فى الوظيفة، فإنها أنشأت عملياً «قانوناً عاماً غير مكتوب» وهو مساري للتثبيت.

وفى قضايا أخرى، وجدت «مصالح ملكية» عندما ساعدت الحكومة فى تحصيل الديون فى قضية سنياداش ضد شركة تمويل الأسرة فى هاى فيو. Sniadach v. Family Finance Corp. of Bay View (١٩٦٩) [الحجز على الأجر]: أو فى عمليات الاستيلاء قبل الحكم قضية شركة نورث جورجيا المالية ضد شركة داي — كيم North Georgia Finishing, Inc. v. Di-Chem Inc. (١٩٧٥) (استخدام السلع والتمتع بها): أو قد أنهت مساعدات خدمة اجتماعية أنشئت بشكل قانونى. قضية جولدبرج ضد كيلى (١٩٧٠): أو قد فرضت تعطيلاً لمدة عشرة أيام من تعليم تضمنه الولاية قضية جوس ضد لوبيز Goss v. Lopez (١٩٧٥): أو أنهت استخداماً عاماً قضية بهرى ضد سيندرمان (١٩٧٢): أو أوقفت ترخيصاً لسائق قضية بول ضد بيرسون Bell v. Burson (١٩٧١): أو أنهت سبباً لعمل أنشأته الولاية قضية لوجان ضد شركة زيمرمان للمفرش Logan v. Zimmerman Brush Co. (١٩٨٢).

وهناك صعوبة فى تحديد «الملكية» عندما تنشئ الولاية مصلحة ولكنها تفرض إجراءات مختلفة لإنهائها أو تجعل المصلحة مشروطة بطريقة أخرى. وفى حين أن الولاية

حرة في اشتراط قيود على طلب ما، فإن الوظيفة القضائية هي التي تقرر ما إذا كان الطلب المشروط يشكل مصلحة «ملكية». وعلى سبيل المثال، فإنه عندما تشتراط الولاية في الاستخدام العام أن يكون قابلاً للإنتهاء بمشيئتها، وليس «لداع ما»، فقد اعتُبر أن الاستخدام لا يشكل مصلحة ممتلكات. قضية *بيشوب ضد وود* Bishop v. Wood (١٩٧٦). ولكن في قضية مجلس التعليم في *كليفلاند ضد لودرميل* Cleveland Bd. of Educ. v. Loudermill (١٩٨٥)، فإن قانوناً يخول حقاً لموظفين مدنيين مصنفين بأن يحتفظوا بمراكزهم، «إذا لم يوجد سوء استخدام للسلطة أو مخالفة القانون، أو امتناع عن العمل، اعتبر أنه ينشئ مصلحة ملكية باستمرار الاستخدام»، على الرغم من أن الولاية وضعت إجراءات إنهاء الاستخدام. وقد أكد القاضي هوايت باسم المحكمة أن مسألة الحق الموضوعي للحرية أو الملكية تتميز عن المسألة الإجرائية: «إن الملكية لا يمكن أن تحدد بواسطة الإجراءات التي تتخذ للحرمان منها أكثر مما تستطيعه إجراءات الحرمان من الحياة أو الحرية». ومسألة إى الإجراءات واجبة، هي مسألة دستورية لا تقرر بواسطة قانون الولاية.

ب — مصالح الحرية

إن مفهوم «الحرية» ليس له شكل محدد مثل مفهوم الملكية، فهو يجسد مبادئ الحرية التي تكمن في جنور نظامنا القانوني. وقد قالت المحكمة إن الحرية «لا تدل على مجرد التحرر من التقييد الجسماني، بل وأيضاً حق الفرد في التعاقد والاشتغال بأى من الوظائف العادية للحياة، وأن يكتسب معرفة مفيدة، وأن يتزوج وينشئ بيتاً، ويربى أطفالاً، وأن يعبد رباً وفقاً لما يميله عليه ضميره، وأن يتمتع بوجه عام بتلك الامتيازات المعترف منذ زمن بعيد بأنها ضرورية لسعى الرجال الأحرار إلى السعادة». قضية *ساير ضد نهراسكا* (١٩٢٢). وباستخدام هذا البيان كمرشد، فإن مصالح الحرية تقع بوجه عام تحت واحد من العناوين التالية: (١) التحرر من التقييد البدني أو «الحرية المادية»؛ (٢) حقوق دستورية جوهرية؛ (٣) حريات أساسية أخرى.

وترهق مصالح الحرية عندما تختصر الحرية البدنية بواسطة العجز أو السجن، أو عندما تتعرض السلامة الجسمية للضرر، قضية *إنجراهام ضد رايت* Ingraham v. Wright (١٩٧٧)، والعقاب البدني من قبل المدرسين للطلبة. وهكذا فإن الدستور يأمر

بحماية إجرائية واسعة للمتهمين في نظام القضاء الجنائي، ونظام قضاء الأحداث. وعندما تسمى الولاية إلى إلغاء إخلاء السبيل المشروط، قضية موريسي ضد بروير Morrissey v. Brewer (١٩٧٢)، أوقف التنفيذ تحت المراقبة، قضية جانون ضد سكاربيللي Canon v. Scarpetti (١٩٧٢)، فإنه لا بد من منح الإجراء القانوني الواجب. إن الإيداع المدني الإلجباري في مؤسسة عقلية يتطلب إجراء قانونياً أصولياً، قضية كينجتون ضد تكساس Addington v. Texas (١٩٧٩) (وبدلياً واضحاً ومقتعاً على الخطورة من أجل الإيداع)، قضية بارهام ضد ج. ر. Parham v. J.R. (١٩٧٩) (الإيداع الأبوي لطفل يتضمن مصلحة حرية قابلة للحماية، وتتطلب تقريراً لباحث محايد بأن شروط الإخلاء كانت مستوفاة). وتحويل سجين من السجن إلى مستشفى عقلي يتضمن الوصم والخضوع لإجراءات علاج إجبارية، يتطلب مذكرة كتابية وجلسة استماع مع إجراءات حماية موسعة. قضية فيلك ضد جونز Vitek v. Jones (١٩٨٠).

غير أن المحكمة أشارت إلى أنه ليست كل «خسارة ثقيلة الوطأة» تقع على سجين يتضمن مصلحة الحرية. إذ أنه بمجرد الوفاء بالإجراء الجنائي الواجب، وإيداع الشخص السجن، فإن الحرية تكون قد قيدت فعلاً بصورة كبيرة، وأى عمل ضار تالٍ لا يشكل بالضرورة حرماناً كبيراً من الحرية. وهكذا، فإن تحويل السجين إلى مؤسسة مختلفة، قضية ميشوم ضد فانو Meachum v. Fano (١٩٧٦)؛ أوليم ضد واكينيكونا Olim v. Wakinekona (١٩٨٢)؛ أو إبطال إخلاء السبيل المشروط قبل الإقراج، قضية ياجو ضد فان كورين Jago v. Van Curen (١٩٨١)؛ أو التفرقة الإدارية للسجونين، هيويت ضد هيلمز Hewitt v. Helms (١٩٨٢)، اعتبرت أنها لا تتضمن حرية تتطلب إجراءات الإجراء القانوني الواجب.

وبالمثل، ففي قضية إبلرة لإصلاحات كنتاكي ضد تومبسون Kentucky Department of Corrections v. Thompson (١٩٨٩)، اعتبرت المحكمة أن تنظيمات سجن كنتاكي التي تنظم الزيارات لم تنشئ مصلحة حرية عندما تم وقف امتيازات بعض الزائرين. إذ أن تنظيمات السجن لم تنشئ أية حقوق كهذه. إن التنظيمات لا تنشئ بلغة إجبارية «تعبيراً مادياً» يؤدي إلى أن يتوقع السجناء بصورة معقولة أن الزيارة سوف يسمح بها. ورفض دخول زائرين معينين يدخل ضمن شروط الحبس المرتبطة بالإيداع في السجن.

ومن ناحية أخرى، يستطيع قانون الولاية أن ينشئ حقاً محدداً بإجراءات معينة للسجناء قبل أن تتخذ سلطات السجن تدابير معاكسة. قضية جرينهولتز ضد نزلاء مجمع نبراسكا العقابي والإصلاحي & Greenholtz v. Inmates of Nebraska Penal & Correctional Complex (١٩٧٩) [القانون الذى يشترط إخلاء السبيل المشروط للنزلاء المؤملين لذلك، فى حالة عدم وجود أية أسس فعينة لرفض إخلاء السبيل المشروط، ينشئ حقاً].

وتشمل الحرية أيضاً كل الحقوق المدمجة (مثل حرية التعبير والعقيدة)، وأيضاً تلك الحقوق الجوهرية التى تفهم ضمناً من الدستور، أو كانت قد فهمت من الدستور (مثلاً التجمع، والعقيدة والخصوصية). وإذا فصل مستخدم حكومى بسبب ممارسته حقوق الكلام، تكون الحرية قد أُلقي عليها عبء، ويكون الإنصاف الإجرائى مطلوباً. قضية بيري ضد سيندرمان (١٩٧٢) [ولكن انظر: مجلس تعليم منطقة مدينة ماونت هيلثي ضد دويل Mt. Healthy City School Dist. Bd. of Ed. v. Doyle (١٩٧٧)، التى تشير إلى أن الإجراء الواجب لا يكون مطلوباً إذا كان المستخدم قد فصل لأسباب مسموح بها]. وعندما تنتهى حقوق الأبوين فى رعاية وتدريب أمور أطفالهم والوصاية عليهم، يكون الإجراء القانونى الواجب مطلوباً. قضية سانتوسكي ضد كرامر Santosky v. Kramer (١٩٨٢) [وتطلب أدلة واضحة ومقنعة على عدم الصلاحية قبل إنهاء حقوق الأبوين]. وفى إيجاز، فإنه عندما تثقل حقوق دستورية بأعباء نتيجة عمل حكومى، يجب اشتراط الإجراء القانونى الواجب.

وأخيراً، فإن «حرية» الإجراء القانونى الواجب تتضمن مجموعة متنوعة من المصالح الأساسية التى تتعلق بالاستقلال الذاتى والاختيار. وفى هذا المجال يكون أكبر قدر من عدم تحديد للحرية وتميل إلى أن تؤدى إلى اختلاط كبير مع مفهوم مصالح «الملكية». وقد لا يتضمن الطرد من وظيفة معينة تخويل الحق فى الملكية ولكن عمل الحكومة الذى يرفض الوصول إلى الوظائف العامة للجماعة قد ينال من حرية الإجراء القانونى الواجب. انظر: قضية مجلس الأوصياء ضد روث (١٩٧٢). وقد يتضمن إنهاء قدرة شخص ما على ممارسة مهنة مصالح الحرية إلى جانب مصالح الملكية.

ويتضح الاختلاط فى هذه المنطقة غير الواضحة للحرية والملكية بشكل أفضل فى معاملة المحكمة لمصالح السمعة. وكانت قضايا سابقة قد أوضحت أنه عندما يشهر عمل

حكومي بشخص ما وينال من سمعته الحسنة، وشرفه أو نزاهته، فإن فقرة الحرية تتطلب منح حق الإجراء الواجب. انظر مثلاً: قضية ويسكونسن ضد كونستانتينو Wisconsin v. Constantineau (١٩٧١) [إذاعة أسماء أشخاص يشيرون مشاكل بسبب الإفراط في شرب الخمر]. ولكن في قضية بول ضد ديفيز Paul v. Davis (١٩٧٦)، أوضحت المحكمة أن إيذاء السمعة لا أكثر، لا يتطلب الإجراء القانوني الواجب.

وقد تضمنت قضية بول ضد ديفيز إيذاء للسمعة نتج عن قيام البوليس بتوزيع نشرات إعلانية تصف ديفيز بأنه «لص متاجر نشيط». والحقيقة أنه رغم أن ديفيز كان قد اعتقل، فقد حكم ببراءته بعد ذلك. وبدلاً من أن يرفع ديفيز دعوى قذف أمام محكمة الولاية، فإنه رفع الدعوى أمام محكمة فيدرالية، مدعياً أن حقوقه في الإجراء القانوني الواجب قد انتهكت، إذ أنه لم يمنح أية فرصة للاستماع إليه بشأن التهم الموجهة إليه قبل توزيع النشرات الإعلانية. ورفضت المحكمة الإدعاء بأغلبيّة ٥ مقابل ٤، لأن «السمعة وحدها بمعزل عن بعض المصالح الملموسة بشكل أكثر، مثل العمل، هي إما "حرية" أو "ملكية" لا تكفي في حد ذاتها لتنفيذ الحماية الإجرائية لفقرة الإجراء القانوني الواجب». وبدلاً من ذلك، أوضح القاضي رينكوست باسم المحكمة أن المصالح تصل إلى الوضع الدستوري المقرر للحرية أو الملكية «بمقتضى أنهما معترف بهما ومشمولان بحماية قانون الولاية منذ البداية». والنشر العلني في قضية كونستانتينو، كما شرح القاضي رينكوست، قد غير الحق القانوني للمدعى لشراء الخمر. ولم يؤد عمل البوليس في القضية الحالية إلى «الحرمان من أية "حرية" أو "ملكية" معترف بها من قانون الولاية أو القانون الفيدرالي، كما أنه لم يحدث أي تغيير في حالة المدعى عليه كما هو معترف به حتى ذلك الحين بمقتضى قوانين الولاية».

وإذا أخذنا الأمر بصورة حرفية، فإن قضية بول ضد ديفيز سوف تقصر «الحرية» على الحقوق الدستورية، والحرية البدنية. وخلاف هذه المصالح لا يكون إلا ما تنشئه الولاية من تخويل للحقوق (أي الملكية) ما يستدعي اللجوء إلى ضمان الإجراء القانوني الواجب. ولعل قضية بول كانت تعكس فقط اهتمام المحكمة بالنظام الفيدرالي، بالحفاظ على أسباب اتخاذ الإجراءات التي تنشئها الولاية - فقد حذر رينكوست من جعل «التعديل الرابع ينبوعاً لقانون الضرر لكي يفرض على أية نظم قد تكون الولاية قائمة بإدارتها».

٢ - ما هو الإجراء القانوني الواجب

بعد أن تقرّر المحكمة أن مصلحة الحرية أو الملكية قد أثقلت بأعباء كبيرة، فإنها يجب بعد ذلك أن تقيم أية إجراءات مطلوبة من أجل كفالة العدالة الأساسية. والرد على هذا التساؤل يعتمد بشدة على الحقيقة المعينة التي يتضمنها السياق: مثل الرعاية الاجتماعية، والسجون، والمدارس. والبند الهام بالنسبة لادرسى القانون الدستوري، هو إدراك النهج الذي تستخدمه المحاكم في تقديم الرد؛ مع تذكر أن التساؤل عن الإجراء القانوني الواجب هو سؤال دستوري اتحادى تجيب عليه المحاكم بتفسير معنى «الإجراء الواجب». وحقيقة أن الولاية قد حددت الإجراءات لإنهاء مصلحة ما، ليس تقريراً حاسماً لمطالب الدستور الاتحادى. قضية فيتيك ضد جونز (١٩٨٠)، ولوجان ضد شركة زيمرمان للفُرش (١٩٨٢)، ومجلس التعليم فى كليفلاند ضد لودرميل (١٩٨٥). قارن قضية أرنييت ضد كينيدي Arnett v. Kennedy (١٩٧٤) (رأى الأكثرية).

وكمثال للطريقة التى تستطيع بها فقرة الإجراء القانوني الواجب أن تبطل تعريفات الولاية، استخدام مبدأ القرينة القاطعة. والقانون ينشئ مثل هذه القرينة عندما يفترض بشكل قاطع أن هناك وقائع معينة موجودة تسمح بتصنيف الأفراد فى طبقات، وتحميلهم بأعباء لا تصيب الآخرين. إن مبدأ القرينة القاطعة يرى أنه حيث إن الافتراض قد لا يكون صحيحاً بالنسبة لكل عضو فى الطبقة، فإن رفض الفرصة للطعن فى الافتراض ينتهك الإجراء القانوني الواجب. وعندما تكون مصالح الإجراء الواجب الهامة للفرد فى خطر، فإن فرصة الاستماع المفردة للطعن فى الافتراض يجب أن تكفل. وعلى سبيل المثال، إذا كانت قواعد مجلس أية مدرسة تتطلب أن تأخذ كل مدرسة فى حالة حمل أجازة ولادة بدون أجر لعدد محدد من الشهور قبل الموعد المتوقع لوضع طفلها، فإنها تنتهك الإجراء القانوني الواجب إذ أن اتخاذ قرار فى كل حالة على حدة شرط ضرورى لتطبيق الإجراء القانوني الواجب. قضية مجلس التعليم فى كليفلاند ضد لا فلور (١٩٧٤). وترى أغلبية المحكمة أن مبدأ القرينة القاطعة لا يستمد مصدره من متطلبات الإجراء الواجب اتباعه من الناحية الشكلية. ويقال بدلاً من ذلك إن المبدأ يقوم على أساس عدم وجود تناسب بين التصنيف الذى أنشأه القانون والسياسة التى يقوم عليها التصنيف - أى الحماية المتساوية، أو طعن فى السياسة ذاتها، مثل القواعد الموضوعية -

قضية مايكل هـ. وفليكتوريا د. ضد جهرالد د. (١٩٨٩).

وفي حين أن المحكمة لم تقدم أى توجيه منهجى عن القيم والأهداف الأساسية لتحقيقات الإجراء الواجب، فإن التأكيد الأساسى انصب على ضمان الثقة وتجنب التعسف فى صنع القرار الحكومى. قضية كود ضد فيلجر (١٩٧٧) Codd v. Velger [الموظف الذى يطالب بحق الإجراء الواجب لحضور جلسة استماع بسبب الوصمة الناتجة عن فصله، لا بد أن يدعى بأن الاتهامات الموجهة إليه زائفة]. وقد رأى المعلقون أن هذا النهج بضيق بطريقة زائدة التحقيق القضائى، إذ أن تحقيقات الإجراء الواجب ينبغي أن تركز أيضاً على قيم الإجراء، مثل كرامة الفرد، والمشاركة، والمساواة فى المعاملة. وبمجرد أن يتقرر أن مصالح الإجراء القانونى الواجب قد تأثرت بشكل معاكس، يكون للفرد على الأقل، فى حالة عدم وجود حالة طارئة، الحق فى مدة إشعار معقولة، وصورة ما من الاستماع إلى طلبه.

ويتحدد نطاق الحماية الإجرائية الممنوحة فوق هذا الحد الأدنى بموازنة المصالح المؤيدة للتقرير الموجز ضد مصالح الفرد فى حماية إجرائية إضافية. قضية جوس ضد لوبيز (١٩٧٥). وتستخدم المحاكم التى تصدر هذا التحديد المتوازن اختباراً من ثلاثة أجزاء، تمت صياغته فى قضية ماتيوون ضد إلدريدج (١٩٧٦) Mathews v. Eldridge. وهو يركز على العوامل التالية:

أولاً: المصلحة الخاصة التى سوف تتأثر بالعمل الرسمى، ثانياً: خطر الحرمان الخاطى من هذه المصلحة من خلال الإجراءات المستخدمة والقيمة المحتملة - إن وجدت - لضمائم إجرائية إضافية أو ببيلة؛ وأخيراً، مصلحة الحكومة وتشمل الوظيفة التى تتخضع منها والعبء المالى والإدارى الذى ينشأ عن الاشتراطات الإجرائية الإضافية أو الببيلة.

ويتطابق هذه المقاييس فى قضية ماتيووس ضد إلدريدج، فى سياق إنهاء مساعدات حالة العجز، وجدت المحكمة اختلافات هامة عما فى قضية جولدربرج ضد كيلي (١٩٧٠)، حيث كانت المحكمة قد طلبت حماية إجرائية واسعة وعقد جلسة استماع قبل إنهاء مساعدات المعونة الاجتماعية بمقتضى برنامج مساعدة الأسر ذات الأطفال المعالين. أولاً، فى حين أن مساعدات هذا البرنامج تقوم على أساس الحاجة، فإن مساعدات العجز تقوم على أساس نتائج بحوث لا علاقة لها بالاحتياجات المالية للعامل،

وهناك احتمالات بأن تكون أقل مشقة على من يطالب بمساعدات العجز. ثانياً، أن إنهاء مساعدات برنامج مساعدة الأسر التي تعمل أطفالاً، تعتمد على قرارات باحثين اجتماعيين تتضمن احتمالات كبيرة للخطأ. ومن ناحية أخرى فإن استمرار الأهلية للحصول على مساعدات العجز يتضمن قرارات طبية على قدر أعلى من النقة. وأخيراً، فإن أية جلسة استماع إدارية كاملة في حالات العجز، تتكلف نفقات مرتفعة تؤخذ من موارد شحيحة، مما قد ينقص المساعدات.

وتتضح حسابات عائد التكلفة التي يتضمنها استخدام هذه الصيغة المتوازنة أيضاً من معاملة المحكمة لتأنيب الطلبة. ففي قضية جوس ضد لوبيز *Goss v. Lopez* (١٩٧٥) وتتضمن وقف الطلبة الذين يسيئون السلوك عن الدراسة لمدة عشرة أيام، وازنت المحكمة بين حاجة المدارس إلى النظام من خلال التأديب المباشر والفعال لمكافحة سوء السلوك، في مقابل تشويه السمعة وضياح التعليم على الطلبة الذين يتعرضون لوقف الدراسة حتى لوقت قصير لفترة عشرة أيام. وكانت هناك حاجة إلى حماية إجرائية ولو قليلة قبل الوقف، أى شرح الاتهامات وفرصة غير رسمية للرد عليها.

بل إن المحكمة أظهرت إجحافاً أكبر عن أى تدخل مفرط في إدارة المدرسة، وإضافة طابع دستوري على إجراءاتها، في قضية مجلس الأوصياء ضد هوروفيتز *Board of Curators v. Horowitz* (١٩٧٨). وكانت شارلوت هوروفيتز قد فشلت في التخرج في مدرسة طبية بسبب ضعف أدائها في البرامج الإكلينيكية، والاهتمام بصحتها الشخصية. ورغم أن المحكمة اعترفت بمعنة الأنسة هوروفيتز الشديدة، فإنها رفضت طلبها للظهور بنفسها أمام مجلس إدارة المدرسة للدفاع عن مصالحها. وأجمعت المحكمة في تقرير أن الإجراء القانوني الواجب كان متوافراً بمنحها جلسة استماع، وحق الاستئناف، حيث استطاعت أن توضح قضيتها كتابية. ولكن المحكمة لم تتفق بشكل إجماعي حول ما إذا كانت الإجراءات التي قدمت إليها كانت مطلوبة دستورياً. وقد أكد القاضي رينكوست باسم المحكمة الاختلافات بين التقييم الأكاديمي، والبحث عن حقيقة التخاصم الذي يتميز به إصدار الحكم القضائي، وانتهى إلى أن «المدرسة قد ذهبت إلى أبعد من الإجراء القانوني الواجب (المطلوب دستورياً)». أما القاضي مارشال الذي وافق على قرار المحكمة فقد رفض هذا التعبير «بأن المدعى عليها كان لها الحق حتى في حماية إجرائية أقل مما حصلت عليه». وبدلاً من ذلك فقد قارن القضية الحالية مع قضية جوس مؤكداً الضرر

الشخصي الأشد، وخطر الخطأ في التقييم الأكاديمي، مع عدم وجود أية مصلحة حكومية في التأديب والنظام بالمقارنة بقضية جوس.

وعندما يدخل مريض شارد ذهنياً يعالج بالأدوية إلى مستشفى عقلي تابع للولاية باعتباره دخولاً اختياريًا، حيث يقال أن موظفي الولاية كان ينبغي أن يعرفوا، فإن فشل موظفي الولاية في اتباع الإجراء القانوني الواجب للدخول غير الاختياري لمرضى الأمراض العقلية يكفي لرفع دعوى بناء على فقرة الإجراء الواجب. وفي مثل تلك الظروف، كانت العلاجات التي تلت الحرمان غير كافية، كما أن الإجراء القانوني الواجب يرخس بجلسة استماع مناسبة قبل الحرمان. قضية زينرمون ضد بيرش *Zinermom v. Burch* (١٩٩٠).

ولكن سياسة الولاية التي تنشئ إجراماً غير قانوني، مزود بأطباء محترفين، لكي يقرروا العلاج الإيجاري بعقاقير مضادة للذهان لمجرمين مصابين بمرض عقلي، لا تنتهك الإجراء القانوني الواجب شكلاً. ورغم أن السجين يتمتع بمصلحة هامة في حرية تجنب إعطائه دواء غير مطلوب من عقاقير مضادة للذهان، فإن الإجراء الذي قامت به الولاية نظراً لتهديد النزول لأمن بيئة السجن، يفى بالإجراء القانوني الواجب. ويمنع الإجراء للنزول الحق في إخطاره، وفي استجواب الشهود، والفرصة لحضور جلسة استماع. وحيث إن الهيئة الطبية سوف تتخذ قرار العلاج، فليس مطلوباً أي مقياس واضح ومقنع، إذ لن تكون له أية فائدة. قضية واشنطن ضد هاربر (١٩٩٠).

وفي حين أن اختبار التوازن في قضية ماثيوس ضد ألدرديدج يشير إلى إجراء موضوعي لمطالب الإجراء القانوني الواجب، فإن القضايا الأتفة الذكر تشير إلى اختيارات القيمة الشخصية المتضمنة فعلاً. وفوق ذلك فإن كثيراً من المعلقين يجيبون في حسابات المحكمة تحيزاً لمذهب المنفعة يشوه القيمة الجوهرية للحقوق الدستورية. ويمكن القول بأن استخدام هذا الحساب يتجاهل تأثيرات العمل الحكومي على أفراد معينين، ويركز على المدعين بوجه عام. وأخيراً، فإنه عند تقييم جهود المحكمة لقياس نفقات وفوائد الأعمال الإدارية بشكل موضوعي، يثار سؤال خطير حول صلاحية المحاكم لموازنة المصالح المتنافسة موضوع البحث.

الفصل السادس

الحماية المتساوية

ينص التعديل الرابع عشر على أنه «لا يجوز لأى ولاية أن تشرّع أو تنفذ أى قانون يرفض منح الحماية المتساوية للقوانين لأى شخص فى نطاق سلطانها القضائى». وفى حين أنه ليس هناك نص مماثل يمكن تطبيقه على الحكومة الفيدرالية، فإن فقرة الإجراء الواجب فى التعديل الخامس، تطبق نفس التقييد على الحكومة الفيدرالية. قضية بولنج ضد شارب Bolling v. Sharpe (١٩٥٤). وبينما أثير جدل بأن فقرة الحماية المتساوية كان مقصوداً بها فقط أن تتطلب تنفيذاً متساوياً للقوانين، فقد ثبت اليوم أن الفقرة هى ضمان لقوانين متساوية، أى أن القانون ذاته يمكن الطعن فيه باعتباره انتهاكاً للحماية المتساوية.

ولكن ما هى طبيعة هذا الحق فى الحماية المتساوية؟ إن الفقرة لا يمكن أن تكون تحريماً للتصنيف القانونى، إذ أن المعاملة المختلفة للأشخاص والأشياء التى ليست فى مواقف متماثلة ضرورية فى صنع القانون. ولا حاجة لأن يعامل الرجال والنساء، الكبار والأطفال، الأجانب والمواطنون، دائماً على حد سواء بمقتضى القانون. ولكن من الواضح أيضاً أن هذه الفئات لا يمكن أن تعامل معاملة مختلفة على أساس تعسفى. وكان رد

المحكمة هو أن التصنيف القانوني يجب أن يكون معقولاً فيما يتعلق بأهداف القانون. «إن أي تصنيف معقول هو تصنيف يشمل كل الأشخاص، الذين يكونون في مواقف متماثلة فيما يتعلق بهدف القانون». تاسمان وتنبروك، الحماية المتساوية للقوانين، ٣٧ مجلة القانون - كاليفورنيا - ٣٤١ (١٩٤٤).

وفي إظهار هذا الشرط العام للمعقولة في تصنيفات الحكومة، استخدمت المحكمة ثلاثة مقاييس مختلفة للرقابة. ففي خلال فترة محكمة وارن، أنشأت المحكمة نظاماً من درجتين للرقابة في الحماية المتساوية. وفي أغلب القضايا الاجتماعية الاقتصادية، تستخدم المحكمة مقياساً تقليدياً للمعقولة. فإذا كان التصنيف يتعلق بصورة معقولة بهدف حكومي مسموح به، فإن الحماية المتساوية تكون قد تم الوفاء بمطالبها. ولكن عندما يستخدم قانون ما بصورة متعمدة «استخداماً مشتبهاً فيه»، أو عندما يكون التصنيف عبئاً هاماً على ممارسة «حق أساسي»، فإن الفحص الدقيق يكون واجب التطبيق. ويقع على الحكومة عبء إثبات أن التصنيف ضروري لتحقيق مصلحة حكومية قهرية، ويجب ألا يكون هناك بديل متاح أقل إرهاباً. وخلال سنوات محكمة بيرجر، برز نهج ثالث كان يستخدم غالباً في قضايا الجنس والأبناء غير الشرعيين (تصنيفات مشكوك فيها)، ويتطلب المقياس «المتوسط» لإعادة النظر أن يكون التصنيف يتعلق أساساً بمصلحة حكومية هامة.

وفي الواقع أن محكمة رينكوست ربما كانت تتجه نحو التخلي عن نهج صارم ذي ثلاث درجات للرقابة على الحماية المتساوية. وفي الأغلب كان قانون الحماية المتساوية يتمثل إلى حد كبير في استنباط المعايير للفحص القضائي للتصنيفات القانونية. وكان يبدو في وقت ما أن معياراً أكثر توسطاً «للمعقولة» قد يبرز في أية درجة من درجات الفحص القضائي، قد يختلف وفقاً لهوية الفئات (أو طبيعة التصنيف - مثل العنصر، أو الجنس، أو السن)، وشدة العبء المفروض بواسطة التصنيف وطبيعة المصالح الحكومية التي تساند التصنيف (مثل الأمن القومي، والشئون الخارجية تتطلب مراعاة قضائية أكبر، قضية. *روستكر ضد جولدبرج* Rostker v. Goldberg (١٩٨١) [تليد تسجيل الذكور فقط للتجنيد]). ومن حين إلى آخر، كان قضاة مختلفون، مثل القاضي مارشال، والقاضي ستيفنز، وكبير القضاة رينكوست - يرون أن هناك معياراً واحداً حقاً للرقابة، وأن درجات الفحص القضائي يجب أن تتغير مع طبيعة التفرقة، وأهمية عبء المصالح

الأساسية. ومن غير المؤكد أن هذه التغيرات الأخيرة أو الابتعاد عن الدرجات الثلاث سوف تحظى بالاغلبية في المحكمة. وفي الوقت الحالي، لا يزال منهج الدرجات الثلاث سائداً.

ألف — الحماية المتساوية التقليدية

كان النهج التقليدي لمراجعة الحماية المتساوية متميزاً بضبط نفس قضائي صارم، واهتمام ملحوظ بتحديد الدور القضائي تجاه الهيئة التشريعية. وفي حين أن المحكمة تصوغ أحياناً معيار الحماية المتساوية التقليدية فيما يتعلق بما إذا كان التصنيف يقوم على بعض الصفات المميزة وأن تكون له «علاقة واضحة وجوهرية» بالهدف التشريعي. قضية شركة رويستر جوانو ضد كومنولث فرجينيا F.S. Royster Guano Co. v. Commonwealth of Virginia (١٩٢٠)، فإن أكثر المعايير استخداماً يفرض على الطرف الطاعن عبء إثبات أن التصنيف «لا يتعلق بشكل معقول بتعزيز مصلحة حكومية مشروعة». قضية مجلس التقاعد في ماساشوسيتس ضد مورجيا Massachusetts Board of Retirement v. Murgia (١٩٧٦) [قانون ولاية يتطلب تقاعد ضباط البوليس في سن الخمسين اعتبر دستورياً بمقتضى اختبار على أساس عقلاني]. وقد أدت المراجعة القضائية التي تجسد في هذا الاختبار بشكل ثابت تقريباً إلى قوانين اجتماعية اقتصادية تأيدت ضد الطعن على أساس الحماية المتساوية.

ولا بد أن يكون للحكومة مصلحة مشروعة في فرض أي تصنيف، فهدف القانون لا يستطيع في حد ذاته أن يتعارض مع الدستور. ولكن ماذا يحدث إذا كان الهدف الحقيقي للقانون غير مسموح به، أو إذا كان التصنيف لا يتصل بصورة معقولة بالفرض الحقيقي للقانون. لقد أظهرت المحاكم مراعاة شديدة تتطلب فقط أن يخدم القانون بعض الأغراض التشريعية المقبولة. قطالما كان التصنيف يخدم بصورة معقولة هدفاً مشروعاً لدى الهيئة التشريعية، فإنه سوف يكون محلاً للتأييد من قبل المحكمة. قضية مجلس تقاعد سكك حديد الولايات المتحدة ضد فريزنز United States R. R Retirement Bd. v. Fritz (١٩٨٠) [حيث إنه كان هناك «سبب مقبول للقانون الذي سنه الكونجرس، فإنه أمر لا يتعلق بالدستور ما إذا كان هذا التفكير في الواقع مفهوماً ضمنياً من القرار

التشريعي»]. ويعكس هذا الاحترام الاهتمام بملامة التحقيق القضائي للفرض التشريعي، ومشكلة التعرف على الفرض الفعلي لهيئة كلية لصنع القانون وإثبات هذا الهدف، والاهتمام بأن الهيئة التشريعية سوف تعيد سن القانون ببساطة، بينما يحجب الأهداف غير المقبولة.

ولا بد أن يكون التصنيف متصلاً بشكل منطقي بهدف القانون، وعند الطعن في أي قانون، يجوز للطاعن أن يقول إن التصنيف أقل أو أكثر شمولاً، أو أنه يجمع بينهما. وينشأ الشمول الأقل عندما لا يقع عبء القانون على كل من هم في موقف متماثل أو يفيدهم كلهم. أما التصنيفات الأكثر شمولاً فهي تمد الفائدة أو عبء القانون لا إلى أولئك الذين هم في مواقف متماثلة فحسب فيما يتعلق بهدف القانون، بل وإلى آخرين أيضاً. (مثل شبكة البحوث، واحتجاز اليابانيين الأمريكيين خلال الحرب العالمية الثانية بسبب خطر التخريب).

ومع ذلك فإن أيّاً من تلك الظروف لا يحتمل أن يجعل التصنيف غير معقول إذا طبق عليه مقياس المعقولة، ولن يفشل إلا إذا كان القانون تعسفياً تماماً. والتصنيفات الكاملة للقانون مستحيلة. وقد ذكرت المحكمة أن «أي تصنيف له أسس معقولة، لا يتعارض مع (الحماية المتساوية) لمجرد أنه لم يتم إجراؤه بدقة حسابية أو لأنه في التطبيق يؤدي إلى قدر من عدم المساواة». قضية ليندسلي ضد شركة الغاز الكربوني الطبيعي Lindsley v. Natural Carbonic Gas Co. (١٩١١). وكذلك ذكرت المحكمة في قضية ليندسلي أنه «إذا أمكن تصور أن أية حالة من الوقائع سوف تساند التصنيف بصورة معقولة، يجب أن يفترض وجود تلك الحالة من الوقائع في الوقت الذي يسن فيه القانون». وفي وقت أكثر حداثة جذب هذا المبدأ المحكمة باعتبار أن الطرف الطاعن لا يستطيع أن يفوز، عندما تبقى إحدى المسائل قابلة للجدل. قضية مينسون ضد شركة كلوفرليف لمنتجات الألبان (١٩٨١). ولا تحتاج الولاية إلى أن تختار أفضل الوسائل لتحقيق غرضها، بل عليها فقط أن تنتهي وسيلة معقولة.

والإذعان القضائي في إعادة النظر العقلانية يوجه به قرار المحكمة في قضية وكالة إكسبريس للسكك الحديدية ضد نيويورك Railway Express Agency v. New York (١٩٤٩). إن صدور أمر رسمي من إحدى المدن يحظر الإعلان على الشاحنات، ولكنه استثنى أولئك الذين يعلنون عن سلعهم الخاصة على شاحناتهم، فقد

اعتبرت المحكمة أن مثل هذا القانون لا يمثل انتهاكاً للحماية المتساوية. فقد كان القانون يستهدف أن يعزز الهدف المسموح به للسلامة العامة، كما صرح القاضي بوجلاس باسم المحكمة وقال «إن السلطات المحلية كان يمكن أن تستنتج» أن هؤلاء الذين يعلنون عن منتجاتهم الخاصة لا يمثلون نفس المشكلة بالنسبة لحركة المرور في ضوء طبيعة ومدى إعلانهم. وقد احترمت المحكمة إلى قدرة المجلس التشريعي على تقييم «الاعتبارات العملية القائمة على التجربة». وكذلك لم تكف حقيقة أن المدينة لم تكن قد حظرت حتى أكثر العروض حيوية. «أن يكون طلباً للحماية المتساوية، أن يتم استئصال كل الشرور من نفس النوع، أو لا شيء على الإطلاق». فالحكومة يجب أن تكون قادرة على أن تجري التجارب ويمكنها أن تتعامل مع إحدى المشاكل خطوة واحدة في كل مرة.

وقد رفض القاضي جاكسون مع اتفاقه في الرأي، منطق المحكمة، لأنه لم يكن هناك حتى أي زعم بأن ثمة اختلافاً في أخطار حركة المرور التي يسببها هذان النوعان من الإعلان على الشاحنات. وبدلاً من ذلك، رأى أن المجلس التشريعي قد يكون لديه أيضاً هدف كبح الإزعاج الذي يسببه الإعلان بالشاحنات، وهذا الهدف المشروع يجعل التصنيف معقولاً «هناك فرق حقيقي بين العمل من أجل مصلحة ذاتية، والعمل من أجل الغير، ومن ثم فإن السماح بإجراء من جانب من يعملون لحسابهم الخاص شيء، والسماح بنفس العمل مقابل ثمن شيء آخر».

وهذا الإذعان نفسه الذي ظهر في قضية وكالة إكسبريس للمسك الحديدية استخدمته محكمة بيرجر في رفض طعن على حظر فرضته إحدى الولايات على أوعية اللبن التي لا تعاد، في حين أنها سمحت باستخدام أوعية أخرى لا تسترجع، كذلك المصنوعة من الورق المقوى. وربما كان المجلس التشريعي قد استنتج أنه حتى هذا الحظر المحدود يمثل استخداماً أكبر لأوعية بديلة مرغوب فيها بيئياً. قضية مينسوتا ضد شركة كلوفر ليف لمحتجات الألبان (١٩٨١). وهناك فقرة من عهد سالف تستثنى اثنين من البائعين من حظر عام على تجار عربات اليد في الحى الفرنسى بنيو أورليانز، تأيدت ضد طعن على أساس الحماية المتساوية، وكان في إمكان بلدية المدينة أن تستنتج بصورة معقولة أن البائعين اللذين تم استثنائهما قد أصبحا جزءاً من الظواهر المميزة للحى. قضية نيو أورليانز ضد ديوكس New Orleans City of v. Dukes (١٩٧٦).

وقد تأيد قانون فيدرالى يحرم العمال المضربين عن العمل من طوابيع الطعام بناء

على تحليل تقليدي للحماية المتساوية. وكان القانون الفيدرالي يرفض أهلية الأسر للحصول على طوابع الطعام إذا كان أحد أعضائها مريضاً عن العمل، وكذلك كان القانون يمنع أية زيادة في حصة طوابع الطعام، حتى إذا كان دخل المضرّب عن العمل قد نقص. ومع التسليم بأن القانون كان فيه قسوة ضد المضرّبين عن العمل منه على المنسحبين طوعاً، فإن المحكمة رغم ذلك أيدت القانون حيث إنه كان له علاقة معقولة بالهدف الحكومي المشروع لتجنب المحاباة في منازعات العمال. قضية لينج ضد الاتحاد الدولي للعمال الأمريكيين *Lyng v. International Union, UAW* (١٩٨٨). وهناك قانون فيدرالي آخر نجا من إعادة نظر تقليدية للحماية المتساوية، كان يفرض رسم انتفاع فقط على المدعين الفائزين أمام محكمة المطالبات الإيرانية - الأمريكية. وكان رسم الانتفاع مخصصاً للمساعدة في سداد المصروفات التي تحملتها الولايات المتحدة في التحكيم بشأن هذه المطالب. وكان استنتاج الكونجرس بأن المدعين الفائزين هم فقط الذين حصلوا على فائدة كافية لإجازة تقييم الرسم، يعد استنتاجاً معقولاً، إذ أن استنتاجه يعنى أن رسماً للانتفاع للجميع سوف يردع نوى المطالبات الصغيرة عن رفع الدعوى. قضية الولايات المتحدة ضد شركة سبيري (١٩٨٩).

وفي حين أن الاستعانة باختبار العقلانية التقليدي في قضايا التنظيم الاقتصادي الحديث قد أتت بشكل منتظم إلى رفض الطعن على أساس الحماية المتساوية، فإن المحكمة أخذت تضع بصورة متزايدة بعض الفعالية في إعادة النظر العقلانية. وكان القاضي بلاكمون قد تنبأ بهذا في رأيه الموافق في قضية لوجان ضد شركة زيمرمان للفُرش (١٩٨٢): «إن الأساس المنطقي للولاية يجب أن يكون شيئاً أكثر من مجرد ممارسة لخيال متوتر، وفي حين أن الصلة بين الوسائل والغايات لا تحتاج إلى أن تكون محددة بإحكام، فهي على الأقل يجب أن يكون لها بعض الأساس الموضوعي». وفي قضية شركة متروبوليتان للتأمين على الحياة ضد وارد *Metropolitan Life Ins. Co. v. Ward* (١٩٨٥)، لم ينظر إلى مصلحة الولاية في تعزيز أنشطة الأعمال المحلية على أنها غرض مشروع بمقتضى فقرة الحماية المتساوية عندما تتحقق عن طريق فرض قانون داخلي يفرق في المعاملة بواسطة قانون تفضيلي للضرائب. وفي قضية بلدي مدينة كليبورن ضد مركز كليبورن السكني *Cleburne, Tex., City of v. Cleburne Living Center* (١٩٨٥)، اعتبرت المحكمة أن اشتراط طلب إذن استخدام خاص لاعتزام إقامة

دار لمجموعة من المتخلفين عقلياً، ليس له صلة معقولة تربطه بأي غرض حكومي جائز، وعلى ذلك يتعارض مع الحماية المتساوية.

والمثال الذي يوضح هذا النهج الجديد أيضاً، هو قضية ضرائب في إحدى الولايات، حيث قامت مقاطعة في وست فرجينيا بتقييم العقارات على أساس سعر شرائها الحديث. وقد أجرت المقاطعة تعديلات طفيفة على تقييمات الممتلكات التي لم يتم بيعها حديثاً. وقد اعتبرت هذه الخطة لتقدير القيمة متعارضة مع الحماية المتساوية، حيث أنها أحدثت تفاوتاً ضخماً في القيمة المقدرة لممتلكات متشابهة على فترة طويلة من الزمن. وتسمح الحماية المتساوية بهامش للخطأ في تقييم الممتلكات من أجل الأغراض الضريبية، ولا تتطلب إعادة تقييم مستمرة لكل الممتلكات على أساس آخر تطورات السوق. ولكن تحقيقاً موسمياً بمساواة تقريبية لدافعي الضرائب الذين في مواقف متماثلة، أمر تتطلبه الحماية المتساوية. قضية شركة ألجيني بريسبرج للفحم ضد مفوضي المقاطعة Allegheny Pittsburgh Coal Co. v. County Com'n of Webster County, W. Va. (١٩٨٩). وربما تستخدم المحكمة بشكل متزايد اختباراً لا يراعي رغبات الآخرين «للمعقولة» في القضايا الاجتماعية الاقتصادية، التي تتضمن تقييماً حقيقياً لمصالح الولاية تؤيد تصنيفاً وتوازناً حقيقياً للمصالح المتنافسة.

باء — الحماية المتساوية الحديثة

١ — خصائص التصنيف

في حين أن اختبار العقلانية التقليدي يستخدم بوجه عام من أجل إعادة النظر للحماية المتساوية، فإن المحاكم سوف تستخدم فحصاً أكثر دقة، عندما تستخدم الحكومة تصنيفاً مشتبهاً فيه. وعلى سبيل المثال، فعندما تتصرف الحكومة بشكل متعمد على أساس العنصر، أو الأصل الوطني (وأحياناً الجنسية الأجنبية)، فإن الفحص الدقيق سوف يستخدم. وعندما تستخدم تصنيفات متعمدة عن الجنس أو عدم الشرعية، فإن القانون سوف يختبر باستخدام إعادة نظر متوسطة. ولا يعود الاحترام القضائي الذي يمنح عادة للعمل الحكومي مناسباً عندما تمنح الحكومة بصورة متعمدة مزايا أو تفرض أعباء على أساس مثل هذه السمات للتصنيف.

ولكن لماذا لا يكون الاحترام مناسباً؟ وأى تبرير هناك لمذهب الفعالية القضائية عندما يتضمن الأمر مثل هذه التصنيفات؟ ربما كانت المعاملة المشبوهة للتصنيفات العنصرية يمكن تفسيرها ببساطة باعتبارها مسألة تاريخ، ولقد كان الغرض الواضح والرئيسي (لفقرة الحماية المتساوية) هو إزالة كل المصادر الرسمية للولاية للتفرقة العنصرية المؤنية في الولايات. قضية *لافنج ضد فرجينيا* (١٩٦٧) (اعتبرت القوانين الخاصة بالزواج المختلط متعارضة مع الحماية المتساوية والإجراءات القانونية الأصولية). ولكن هذا التفسير سوف يفسر على الأرجح مذهب الفعالية القضائية في قضايا التمييز العنصري فقط. ومن الممكن العثور على أساس منطقي أوسع في مفهوم «الوصمة» أو «الطبقة المنبوذة». وعندما تعامل مجموعة معينة بشكل منتظم باعتبارها أدنى مرتبة [«مما يتضمن وضاعة المنزلة في المجتمع المدني» قضية، *سترودر ضد وست فيرجينيا* *Strauder v. State of West Virginia* (١٨٨٠)]، تعتبر العناية القضائية الخاصة مناسبة. ويزيد هذا الاهتمام عندما تكون التفرقة التي تصيب الفئة منتشرة في المجتمع. وقد قال البعض بأن الحكومة يجب أن تعامل الأشخاص على أساس الاستحقاق وليس على أساس سمات أو قوالب نمطية - انظر قضية *أوصياء جامعة كاليفورنيا ضد باكي* *Regents of University of California v. Bakke* (١٩٧٨). وهناك نهج آخر لجعل تصنيفات معينة على أساس منطقي مشكوكاً فيها، يقوم على أساس حاشية القاضي ستون رقم ٤ الشهيرة في قضية *الولايات المتحدة ضد شركة منتجات كارولين* (١٩٣٨): «قد يكون التحامل ضد الأقليات غير المترابطة والمنعزلة حالة خاصة، تميل بصورة خطيرة إلى تقليص إدارة هذه العمليات السياسية التي يمكن الاعتماد عليها بشكل مادي لحماية الأقليات، وقد تتطلب فحصاً قضائياً أدق». ولهذه المجموعات المحرومة بصفة خاصة، هذه الأقليات المنعزلة، حق خاص لطلب الحماية القضائية، حيث إن العمليات السياسية العادية لإصلاح الضرر مغلقة أمامهم بسبب التحامل.

وقد تكون هذه التفرقة التي تستلزم فحصاً قضائياً دقيقاً مشدداً واردة في تشريع. ففي قضية *لافنج ضد فرجينيا* (١٩٦٧) اعتبرت المحكمة أن قانوناً يمنع الزيجات بين العناصر المختلفة، ينتهك الحماية المتساوية. وقد نكر كبير القضاة وارن باسم المحكمة «حقيقة أن التطبيق المتساوي لا يمنع القوانين حصانة من العبء الثقيل للتبرير، الذي كان التعديل الرابع عشر يتطلبه بشكل تقليدي من قوانين الولايات التي تصدر على أساس

عنصري». ولم تجد المحكمة «أى غرض مشروع غالب خلاف التفرقة العنصرية المؤذية. يبرر التصنيف العنصري». انظر قضية ستروود ضد وست فرجينيا (١٨٨٠) [إن إدانة مواطن أسود في جريمة قتل بواسطة هيئة محلفين استبعد منها المواطنون السود بواسطة قانون الولاية، تعتبر انتهاكاً للحماية المتساوية].

ومن ناحية أخرى فقد توجد التفرقة في المعاملة في إدارة قانون محايد عنصرياً. قضية ييك وو ضد هوبكنز Yick Wo v. Hopkins (١٨٨٦) بشأن قانون يتطلب ألا يمنع إذن لإدارة مفصلة للملابس، إلا إذا كانت المفصلة تقع في مبنى من الطوب أو الأحجار. وقد أدين ييك وو، وهو أجنبي صيني لإدارته مفصلة بدون ترخيص. وقد حكم بنقض إدانته. ومهما كانت مزايا القانون ذاته، فإنه استخدم بطريقة تفرق في المعاملة. وقد أظهرت الإحصائيات أن التراخيص كان يتم رفض منحها لمقدمي الطلبات من حاملي الجنسية الصينية، بينما تمنح للآخرين. ورغم أن القانون نفسه منصف في ظاهره، فإنه إذا طبق ونفذ بواسطة سلطات عامة بنظرة سيئة وبطريقة غير عادلة، فإن رفض العدالة المتساوية لا يزال في نطاق المنع الذي نص عليه الدستور». ولم تجد المحكمة أى سبب للتفرقة في المعاملة غير الروح المعادية للعنصر وجنسية الصينيين طالبي التراخيص، ومن ثم فإن تنفيذ القانون ينتهك الحماية المتساوية.

وسواء أكان القانون أو تنفيذه هو موضوع التقاضي، فإن الطاعن يجب أن يثبت أن التصنيف متعمد (على أساس قانوني) قبل أن يستخدم مقياس أكثر صرامة لإعادة النظر القضائية. وفي حين أن أثر التفرقة في المعاملة أو تأثير قانون أو عمل حكومي قد يكون دليلاً على نية التفرقة، فإنه يجب وجود غرض للتفرقة. أما الوقوف بمفرده «التأثير غير المتكافئ» فإنه لا يؤثر قاعدة أن التصنيفات العنصرية يجب أن تخضع لأدق فحص، ولا يمكن تبريرها إلا بالثقل الاعتباري». قضية واشنطن ضد ديفيز Washington v. Davis (١٩٧٦) [حقيقة أن اختبار اختيار البوليس يسفر عن نتائج ذات تفرقة عنصرية، اعتبرت غير كافية لإثبات انتهاك الحماية المتساوية]. ولا حاجة لأن تكون التفرقة هي الأساس الوحيد أو حتى الرئيسي للقانون، ولكنها يجب أن تكون واحدة من الأهداف. قضية قرية مرتفعات أولنجتون ضد شركة متروبوليتان لإنشاء المساكن (١٩٧٧). وفي حين أن آثار التفرقة قد تكفي لبعض قوانين الحقوق المدنية التي يصدرها الكونجرس [قضية جريجز ضد شركة ديوك للطاقة Griggs v. Duke

Power (١٩٧١))، فإن المفتاح للتقاضى الدستوري هو ما إذا كانت التفرقة متممة. قضية هانتر ضد أندروود Hunter v. Underwood (١٩٨٥) [إن النص الدستوري للولاية بحرمان الأشخاص الذين أدينوا بجريمة الفساد الخلقى من حقوقهم الانتخابية اعتبر انتهاكاً للحماية المتساوية، لأنه بينما يبدو محايداً عنصرياً فى الظاهر، فإن التشريع الأصيل كان الواضح فيه هو الرغبة فى التفرقة ضد الزنوج].

وحقيقة أن الحكومة تتبنى سياسة تعرف أن التفرقة سوف تنتج عنها، لا تفى بهذا الطلب الخاص بتوافر القصد العمدى. وفى قضية إدارة مستخدمى ولاية ماساشوسيتس ضد فينى Personnel Adm. of Massachusetts v. Feeney (١٩٧٩)، فإن قانوناً للولاية يمنح أفضلية فى العمل بالولاية للمحاربين القدماء، واجه طعنًا على أساس أنه يتضمن تمييزاً ضد النساء، لأن الأغلبية الساحقة من المحاربين القدماء هم من الذكور. وقد رفضت المحكمة الطعن على أساس الحماية المتساوية وذكرت: «أن غرض التفرقة يتضمن أكثر من النية، مثل الاختبار أو النية كإدراك العواقب. فهو يتضمن أن صانع القرار انتقى أو أعاد تأكيد طريق معين للتصرف بشكل جزئى على الأقل، (بسبب) آثاره العاكسة على مجموعة معينة. وفى حين أن المجلس التشريعى للولاية كان فى إمكانه أن يتنبأ بأن استخدام سياسة التفضيل سوف تضر النساء، فإن هدفه كان إفادة المحاربين القدماء ذكوراً أم إناثاً، «على الرغم من» الأثر السلبي على النساء.

وقد تكون التفرقة سافرة أو خفية. فالقانون، أو القاعدة الإدارية، أو التنظيم الرسمى قد ينطوى على تمييز فى الظاهر. ففي قضية بالمور ضد سيدوتى Palmore v. Sidoti (١٩٨٤)، اعتبرت المحكمة برئاسة كبير القضاة بيرجر أن المراجعة السافرة لأحد قوانين الولاية للتحيز العنصرى للجماعة فى تقرير الوصاية على الأطفال (وكانت الأم البيضاء تعيش مع رجل أسود) تنتهك الحماية المتساوية. وذكر كبير القضاة بيرجر أن محكمة الولاية كانت «صريحة تماماً ولم تبذل أى جهد لكى تضع حكمها على أى أساس آخر غير العنصر». وفى حين أن هدف منح الوصاية كان قائماً على أفضل مصالح الطفل، متمثلة فى مصلحة جوهرية، «فإن آثار التحامل العنصرى، مهما كانت حقيقية، لا يمكن أن تبرر التصنيف العنصرى».

وبالمثل، ففي قضية تتعلق بمواطن أسود متهم، وجدت المحكمة أن المدعى العام لم يكن فى استطاعته، تمثيلاً مع الحماية المتساوية، أن يستخدم تحديات حاسمة

لاستبعاد المحلفين السود فقط بسبب عنصرهم. إن إظهار تفرقة مقصودة في انتقاء أى محلف يوفر سبباً للطعن للمدعى عليه منذ البداية. وعلى الولاية عندئذ عبء التقدم بتفسير حيادي لاستخدامها تحديات حاسمة ضد المحلفين السود. قضية باتسون ضد كنتاكي Batson v. Kentucky (١٩٨٦) [ولكن قارن: قضية هولاند ضد إيلينوى Holland v. Illinois (١٩٩٠)، حيث لم تثر مسألة الحماية المتساوية بواسطة المدعى عليه. وبدلاً من ذلك فإن المدعى عليه ناضل دون جدوى بأن استخدام التحديات لاستبعاد كل المحلفين السود من هيئة المحلفين القانونية لمدعى عليه من البيض انتهكت حقه بموجب التعديل السادس في أن يحاكم بواسطة محلفين غير منحازين: «إن اشتراط التعديل السادس أن تكون هيئة المحلفين ممثلة لمختلف الفئات هو وسيلة للتأكد من أن تكون هيئة المحلفين ممثلة للمجتمع، (وهو ما لم يطلبه الدستور)، ولكن هيئة محايدة (وهو الأمر الذي يطلبه الدستور)».

وإذا لم تكن نية التفرقة سافرة، فإن الطاعن الذي يسعى للحصول على إعادة نظر أكثر دقة يجب أن يثبت أن عمل الحكومة الحيادي في الظاهر هو في الحقيقة عمل يتسم بالتفرقة الخفية. وقد يقدم التأثير الإحصائي أدلة مفيدة على نية التفرقة، ولكن عند عدم وجود نمط ظاهر للتأثير، لا يمكن تفسيره على أسس أخرى، «فإن الأثر وحده ليس حاسماً، ويجب على المحكمة أن تبحث عن دليل آخر. قضية مرتفعات أرنجوتون. وبالمثل فإن إمكان توقع أو معرفة الأثر التمييزي يمكن أن يكفل دليلاً على التحامل الخفي. قضية إدارة مستخدمى ولاية ماساشوسيتس ضد فيني (١٩٧٩). ويمكن العثور على برهان على الغرض التمييزي أحياناً في السياق التاريخي الذي اتخذت فيه أعمال الحكومة، بعيداً عن الانحرافات عن السياسات الجوهرية أو الإجرائية المعتادة المستخدمة، أو من تصريحات معاصرة بواسطة صانعي السياسة الحكومية. قضية مرتفعات أرنجوتون.

وفي التصويت على قضايا التفرقة التي تتحدى استخدام نظم انتخابية بصورة عامة، نظرت المحاكم إلى «مجموع الظروف الكلية» لكي تقر وجود نية التفرقة في المعاملة. وفي قضية روجرز ضد لودج Rogers v. Lodge (١٩٨٢)، أيدت المحكمة كشف محكمة أدنى عن نية التفرقة من جانب مسئولى مقاطعة تقوم على أساس دليل قتل أى مرشح أسود في أن ينتخب، وتأثير التفرقة السابقة على المشاركة السياسية للسود،

وفشل المسؤولون المنتخبين في بحث احتياجات الجماعة السوداء، والتفرقة العنصرية السابقة في مجالات أخرى غير الانتخاب، والظروف الاجتماعية الاقتصادية للمواطنين السود في المقاطعة، والمتطلبات الانتخابية التي تقلل قوة التصويت للأقليات العنصرية في المقاطعة.

وإذا أثبت الطاعن أن التفرقة كانت عاملاً محرضاً للتصرف الحكومي، فإن عبء إثبات العكس يكون على الحكومة. وقد تسعى الولاية «إلى الدفع بعدم دستورية الإجراء» بإظهار أن غرض التفرقة لم يكن أساس التأثير التمييزي. قضية واشنطن ضد بيفيز (١٩٧٦). وربما كان من الممكن أيضاً أن تتفادى الولاية الفحص الدقيق بإثبات أنها كانت سوف (وليس تستطيع) الوصول إلى نفس النتيجة حتى إذا لم تكن هناك تفرقة؛ قضية مرتفعات أرلنجتون. وتجادل الولاية أساساً بأن تصرفها القائم على أساس عنصري لم يسبب الضرر. ويصوره بديلة، فإن الولاية يجب أن تتغلب على المقياس الدقيق لإعادة النظر على أساس الحماية المتساوية.

(أ) الأصول العنصرية والعرقية:

إن العنصرية هي المثال المشبوه للتصنيف. وكما شرح رئيس القضاة بيرجر الأمر في قضية بالمر ضد سيدوتي (١٩٨٤): «لقد كان هدفاً جوهرياً للتعديل الرابع عشر للتخلص من كل التفرقة التي تفرضها الحكومة على أساس عنصري. فتصنيف الأشخاص وفقاً لعنصرهم يكون أكثر احتمالاً في أن يعكس التحامل العنصري من الاهتمامات العامة المشروعة، فالعنصر، وليس الشخص، هو الذي يملى التصنيف». وببساطة فإن العنصر يجب أن يكون بوجه عام عاملاً محايداً في توزيع المساعدات والأعباء العامة. وعندما يستخدم العنصر، فإن القانون يكون مشتبهاً فيه و«عرضة لأقصى فحص». قضية بالمر. وعلى الحكومة عبء إثبات أن التصنيف ضروري لمصلحة قهرية. وتطبيق هذا المقياس لإعادة النظر يؤدي بوجه عام إلى حكم بأن القانون ينتهك الحماية المتساوية. ولكن انظر قضية كورماتسو ضد الولايات المتحدة (Korematsu v. United States (١٩٤٤) [إقصاء اليابانيين الأمريكيين عن مناطق الساحل الغربي في أثناء الحرب العالمية الثانية، تأيد على أساس الخطر العسكري الشديد بسبب التخريب]. وقد أعطيت نفس معاملة الفحص الدقيق إلى التفرقة التي تقوم على أساس الوطن الأصلي. قضية هيرنانديز

ضد تكساس Hernandez v. State of Texas (١٩٥٤) [تفرقة ضد مكسيكيين أمريكيين في الانتقاء للعمل محلفين، تعكس «تعاملاً ضد إحدى الجماعات» وقد اعتبرت غير دستورية].

(١) التمييز العنصري في التعليم خلال أغلب سنوات القرن العشرين، كان التمييز العنصري، حتى المسموح به رسمياً في مسائل ذات صفة «اجتماعية لتمييزها عن المساواة السياسية»، لا يعتبر انتهاكاً لفقرة الحماية المتساوية. قضية بليسسي ضد فيرجوسن Plessy v. Ferguson (١٨٩٦) [وقد تئيد القانون الذي يتطلب أن تكون الأماكن في السكك الحديدية «متساوية ولكن منفصلة» للبيض والسود]. ولكن في قضية براون ضد مجلس التعليم Brown v. Board of Educ. (Brown I) (١٩٥٤)، اعتبرت المحكمة «أن الأماكن التعليمية المنفصلة غير متساوية بصورة متأصلة وأن القوانين التي تتطلب أو تسمح بالتمييز العنصري في المدارس تنتهك الحماية المتساوية». وفي حين أن المحكمة في قضية براون (الأولى) أكدت الضرر على الأطفال من التمييز في التعليم، امتد الرفض للتمييز العنصري في الولاية بسرعة إلى مرافق عامة أخرى.

هل يعتبر التمييز العنصري في المدارس، الذي لا يرجع إلى عمل حكومي منتهكاً للحماية المتساوية؟ إن قضية براون (الأولى) تعامل اليوم من جانب المحاكم باعتبارها إدانة فقط إذا كانت متعمدة أو تمييزاً رسمياً من جانب الولاية قضية كين ضد المنطقة الدراسية الأولى Keyes v. School Dist. No 1, Denver, Colo. (١٩٧٣). والتمييز العنصري في المدارس الذي لا يثبت أنه نتاج عمل حكومي متعمد (أي تمييز بحكم الواقع) لا ينتهك الحماية المتساوية، حتى إذا ثبت أن الأطفال يعانون من التمييز العنصري في التعليم. وليس على الولاية أي واجب دستوري لعلاج التمييز العنصري في المدارس، والذي لم تسببه هي، وعلى ذلك فإنه حتى نظام التمييز في المدارس الذي كان قائماً قبل ذلك بشكل رسمي، والذي أُلغى التمييز فيه، غير مطالب دستورياً لعلاج التمييز الناتج عن تغيير الأحوال الاجتماعية. قضية مجلس تعليم مدينة باسادينا ضد سبانجلر Pasadena City Bd. of Ed. v. Spangler (١٩٧٦).

فإذا تبين أن أحد أحياء المدارس قد اشتركت في تمييز عنصري بشكل رسمي، فما هو العلاج المناسب لذلك؟ ربما كان العلاج في قضية براون هو ببساطة إصدار أمر

بالقبول الفوري لأفراد من طبقة المدعى في المدارس على أساس غير عنصري. ولكن في قضية براون ضد مجلس التعليم (Brown v. Board of Ed. (Brow II) (١٩٥٥) (قضية براون الثانية) فإن المحكمة التي ربما توقعت رد فعل عام قوي، أمرت فقط بإلغاء التمييز العنصري «بكل سرعة». غير أن المحاكم الفيدرالية كانت لديها تعليمات بأن تحتفظ بسلطانها القضائي، وتطبق مبادئ عادلة (بدون تقديم مقاييس محددة)، أن تتأكد من أن مجالس المدارس تعمل بنية حسنة في الإذعان لإلغاء التمييز العنصري «لا بأسرع ما يمكن عملياً». وقضية براون الثانية، ينسب إليها الفضل (أو اللوم) بوجه عام لأنها بدأت دعاوى القانون العام الحديثة، حيث شاركت المحاكم في إصلاح قانوني على نطاق واسع لعلاج ضرر يصيب طبقة كبيرة بصورة عامة.

وكانت نتيجة قضية براون الثانية عملية بطيئة من المقاومة وإلغاء التمييز العنصري. وفي النهاية اعتبرت المحكمة «أن الاستمرار في إدارة مدارس ذات التمييز العنصري تحت راية السماح "بكل سرعة متئثة" لإلغاء التمييز العنصري، لم يعد جائزاً دستورياً. ويمقتضى أحكام واضحة لهذه المحكمة، فإن التزام كل منطقة مدرسية هو إنهاء النظم المزبوجة فوراً، وأن تدير من الآن وفي المستقبل مدارس موحدة فقط». قضية ألكسندر ضد مجلس تعليم مقاطعة هولمز (Alexander v. Holmes County Bd. of Ed. (١٩٦٩).

واليوم، إذا وجدت المحاكم أن نظاماً مدرسياً يطبق التمييز العنصري المتعمد بصفة رسمية، فإن على النظام المدرسي واجباً حتمياً بإلغاء التمييز العنصري - «وأن تتخذ أية خطوات ضرورية للتحويل إلى نظام موحد تزال منه التفرقة العنصرية من جنورها». قضية جرين ضد مجلس مدارس مقاطعة نيو كنت (Green v. County School Bd. of New Kent County, Va. (١٩٦٨). وأية تصرفات يتخذها مجلس أية مدرسة بمقتضى هذا الواجب الإلزامي، يكون من أثره عرقلة إلغاء التمييز العنصري، تنتهك الحماية المتساوية. قضية رايت ضد مجلس إمبوريا (Wright v. Council of Emporia (١٩٧٢). ولكن يلاحظ أن نظم المدارس التي تطبق التمييز العنصري بحكم الواقع فقط، ليس عليها أي واجب حتمي بإلغاء التمييز ويمكنها أن تعمل حتى إن كانت لأعمالها تأثير عنصري متفاوت. وهذا المبدأ نفسه يحكم الفصل بين المدينة والضواحي (أي التقاضي بين المناطق). ويجب على الطاعن أن يثبت «أن أعمال الولاية، أو المناطق المدرسية المحلية التي

تتسم بالترقية العنصرية، أو من منطقة مدرسية واحدة، كانت سبباً أساسياً للتمييز بين المناطق». قضية ميليكين ضد برادلي (Milliken v. Bradley) (١٩٧٤). إن التمييز العنصري الرسمي بحكم القانون ينشئ الخطأ الدستوري الذي يخلق الواجب الحتمي لإلغاء التمييز.

وعندما يكون التمييز العنصري نتاج قانون يتطلب نظاماً دراسياً مزيجاً، كما كان في قضية براون الثانية، فإن الفصل الرسمي يكون موجوداً بوضوح. ولكن بينما بدأت المحاكم تواجه نمطاً شاملاً للتمييز يتضمن تفرقة عنصرية خفية، وجدت أن التفرقة المتعمدة أو الهادفة كانت أكثر صعوبة في الحل. تسمى المحاكم بوجه عام إلى التحقق من الغرض وبتركز اهتمامها على سياسات وأعمال مجلس المدرسة. وبالإضافة إلى ذلك، تبينت جدوى الافتراضات التي وضعتها المحاكم. فإذا ثبت أن جزءاً جوهرياً من نظام مدرسي به تمييز عنصري رسمي، يكون هناك افتراض بأن التمييز العنصري الآخر في المنطقة هو تمييز رسمي. ولدحض هذا الافتراض، يكون على مجلس المدرسة أن يثبت أن الفصل الرسمي هو حدث مفرد، لا يؤثر على الأجزاء الأخرى من النظام. قضية كيز ضد المنطقة الدراسية الأولى (١٩٧٣). ووجود تمييز رسمي سابق في منطقة ما يخلق افتراضاً بأن التمييز الحالي يمكن أن ينسب إلى السلوك السابق. علاوة على ذلك، فإن «التصرفات التي لها تأثير متفاوت ممكن التنبؤ به وتوقعه تعتبر أدلة لإثبات الحقيقة النهائية، وهي الغرض الممنوع». قضية مجلس كولومبس ضد بنديك (Columbus Bd. of Ed. v. Penick) (١٩٧٩)؛ قضية مجلس تعليم دايتون ضد برينكمان (Dayton Bd. of Ed. v. Brinkman) (١٩٧٩) (قضية دايتون الثانية).

وعندما يثبت التمييز العنصري الرسمي، يكون لدى المحاكم الفيدرالية سلطات واسعة لعلاج الخطأ الدستوري. وفي قضية سوان ضد مجلس تعليم لشارلوت — مكلنبرج (Swann v. Charlotte-Mecklenburg Bd. of Ed.) (١٩٧١)، قدمت المحكمة توجيهاً إلى المحاكم الأدنى من أجل «موازنة المصالح الفردية والجماعية». وفي حين أن المحاكم الأدنى قد لا تطالب بموازنة عنصرية في المدارس، فإن كبير القضاة انتهى إلى أن النسب العرقية القائمة على أساس التكوين العنصري للطلبة في النظام (الذي تستخدمه المحكمة الأدنى) تكفل «نقطة بداية مفيدة» في صياغة علاج فعال. وقد احتاج الأمر إلى كمية معقولة من سيارات الأوتوبيس لعلاج تفرقة سابقة، وقد تم إقرارها أيضاً.

ولكن رئيس القضاة حذر من استخدام سيارات الأوتوبيس، حيث يهدد الوقت والمسافة صحة أو تعليم الأطفال.

وقد وفرت الموافقة القضائية على سيارات الأوتوبيس سلسلة متلاحقة من المحاولات الفيدرالية ومحاولات الولايات لكبح استخدام هذا العلاج. وإجراءات الكونجرس التي تكبح فقط استخدام الأموال الفيدرالية لسيارات الأوتوبيس أو تقيد الهيئة التنفيذية في طلب أوامر لاستخدام سيارات الأوتوبيس قد تكون دستورية. ولكن هناك شك فيما إذا كان الكونجرس يستطيع أن يمنع محكمة فيدرالية من أن تأمر باستخدام سيارات أوتوبيس حيث تكون هي الطريقة الوحيدة الفعالة لعلاج الفصل العنصري الرسمي. وفي هذه الحالات فإن رفض العلاج قد ينظر إليه على أنه رفض منح الحق الدستوري، أو قد يعد تخلاً في الوظيفة القضائية مما يعد انتهاكاً للفصل بين السلطات.

وقوانين الولايات التي تمنع استخدام سيارات الأوتوبيس، على الأقل عندما يكون الفصل العنصري موجوداً بصورة رسمية، تعتبر غير دستورية. قضية مجلس تعليم ولاية نورث كارولينا ضد سوان North Carolina State Bd. of Ed. v. Swann (١٩٧١). وقد فشلت جهود المجالس التشريعية للولايات لوضع ضوابط اختيارية لبرامج الأوتوبيسات الموجهة إلى التمييز بحكم الأمر الواقع في إيجاد أي مبدأ عام. وعندما يغير التشريع العملية المعتادة لصنع قرارات السياسة المدرسية بجرمان مجلس أية مدرسة من سلطة الأمر باستخدام سيارات الأوتوبيس، فإن القانون يكون قائماً على الصفة العنصرية للسياسة، وينتهك الحماية المتساوية. قضية واشنطن ضد منطقة سيائل المدرسية الأولى Washington v. Seattle School Dist. No. 1 (١٩٨٢). ولكن تم تأييد تعديل دستوري لولاية يمنع محاكم الولاية من أن تأمر باستخدام سيارات أوتوبيس لعلاج التمييز بحكم الأمر الواقع. وكان القانون محايداً من حيث العنصرية في الظاهر، ولم يسس من أجل غرض تمييزي. ولا يزال في استطاعة مجالس المدارس أن تأمر باستخدام الأوتوبيس. ولا تمنع الحماية المتساوية العلاج القضائي الذي يتجاوز التفويض الدستوري الفيدرالي. قضية كرولفورد ضد مجلس تعليم لوس أنجلوس Crawford v. Board of Educ. of Los Angeles (١٩٨٢).

وقد رسم القاضي هويت الخطوط الرئيسية لنطاق وحدود سلطة محكمة المقاطعة الفيدرالية، لعلاج تمييز عنصري رسمي، وذلك في قضية ميزوري ضد جينكينز Missouri

Jenkins v. (١٩٩٠). واعتبر الأمر الذي أصدرته إحدى المحاكم الجزئية الفيدرالية بزيادة الضرائب المحلية للوفاء بمطالب مرسوم لإلغاء التمييز في المدارس انتهاكاً لمبادئ التوفيق بين السلطات الفيدرالية وسلطات الولايات. وعلى الرغم من أن المحكمة الفيدرالية الجزئية قد لا تفرض ضرائب هي ذاتها، فإنها يمكن أن تأمر الحكومات المحلية بأن تفعل ذلك إذا كان ضرورياً لتنفيذ مرسومها لإلغاء الفصل العنصري المدرسي، حتى ولو تجاوزت الزيادة الحد الأقصى على الضرائب الذي يحدده قانون الولاية. وقد عارض أربعة من المخالفين للرأي الحكم الأخير، وقد اشتكوا بواسطة القاضي كنيدى ضد «تقبل المحكمة من حين لآخر لضرائب فرضتها الهيئة القضائية الفيدرالية غير المنتخبة والباقية في مناصبها مدى الحياة»، بسبب تجاهلها «للمفاهيم الأساسية للرقابة الديمقراطية على المؤسسات العامة». واعتبرت قضية ميزوري ضد جينكينز (١٩٩٠)، أن المحكمة الفيدرالية يمكن أن تمنع عمل قوانين الولاية، عندما تعوق التطابق مع الضمانات الدستورية الفيدرالية. وعلاوة على ذلك، فإن قدرة المحاكم الفيدرالية على تطبيق التعديل الرابع عشر لم تنقص بأية صورة بالاحتفاظ في التعديل العاشر بسلطات غير مفوضة للولايات. فالتعديل الرابع عشر بصياغته ذاتها موجه إلى الولايات. ومن ثم فإن المحاكم الفيدرالية مسموح لها بأن «تلقى المؤسسات الحكومية المحلية التي تتدخل في أوامر [التعديل الرابع عشر]».

وكذلك حددت قضية سبالون ضد الولايات المتحدة Spallone v. United States (١٩٩٠)، بعض أمور أخرى لكي تفعلها أو لا تفعلها المحاكم الفيدرالية في سياق أوامر إلغاء التمييز العنصري المفروضة قضائياً. فالأمر الذي أصدرته محكمة فيدرالية جزئية والذي فرض عقوبات مالية على أعضاء مجلس مدينة يونكرز كإفراد لعدم التصويت لتنفيذ أمر بإلغاء التمييز العنصري في المساكن، تم إبطاله باعتباره إساءة لحرية التصرف. والفرض القضائي لمثل هذه العقوبات على المشرعين يشكل تشويهاً للوظيفة الطبيعية للعملية التشريعية، لأنه جعل المشرعين «يدلون بأصواتهم لا يقصد مصلحة الناخبين أو المدينة، بل يقصد مصلحتهم الشخصية الخاصة وحدها». ومن ناحية أخرى، فإن فرض غرامة يومية على المدينة خلال فترة الإزدراء كان لديها احتمالاً معقولاً للنجاح، وكانت شرعية. وفي حالة فشل العقوبة ضد المدينة في إجبارها على الإنعاز للأمر القضائي، تكون مقاضاة الأفراد على أساس إزدراء المحكمة صحيحاً إلى أن يدلوا بأصواتهم لتنفيذ الأمر القضائي.

(٢) العمل الإيجابي : تستخدم المحاكم بشكل منتظم العنصر كأساس لعلاج فصل عنصرى سابق بشكل رسمى. قضية سوان ضد مجلس تعليم تشارلوت - مكلينبرج (١٩٧١). ولكن أية وكالة حكومية لها أن تتبنى هي أيضاً بصورة اختيارية سياسات تتسم بإدراك الموضوع المتعلق بالعنصرية في تقديم مساعدات من أجل إفادة أقلية عنصرية. وعلاوة على ذلك، فإن الحكومة كثيراً ما تتطلب من الأطراف الخاصة التي لم يتبين أنها اشتركت شخصياً في تفرقة عنصرية أن تقوم بعمل من شأنه أن يفيد الأقليات العنصرية. فهل الفحص الدقيق مناسب لهذه التصنيفات العنصرية المتعمدة؟ وفي إيجاز، ما هو وضع برامج العمل الإيجابي في ظل كفالة الحماية المتساوية؟

في قضية أوصياء جامعة كاليفورنيا ضد باكسى (١٩٧٨)، اعتمدت المحكمة شرعية برنامج خاص لإدخال الأقلية بمدرسة ديفيز الطبية بجامعة كاليفورنيا. ويمقتضى الخطة قامت لجنة خاصة ببحث مقدمى الطلاب من أربع مجموعات أقلية محددة، من أجل الحصول على ١٦ مكاناً من بين ١٠٠ مكان متاح. وقد رفض قبول آلان باكسى، وهو من البيض، رغم أنه كان حاصلاً على درجات أعلى من بعض من قبلوا من مقدمى الطلاب في البرنامج الخاص. وقد اعتبرت المحكمة بأغلبية خمسة إلى أربعة أن خطة ديفيز انتهكت الفصل (السادس) من قانون الحقوق المدنية لعام ١٩٦٤. والأكثر أهمية أن خمسة قضاة قبلوا مبدأ أن أية جامعة عامة تستطيع أن تستخدم برنامج للدخول يتسم بإدراك المسألة العنصرية؛ وأن استخدام الاعتبارات العنصرية في حد ذاته لا يعتبر انتهاكاً للحماية المتساوية، ولكن لم يكن هناك أى اتفاق بين هؤلاء القضاة الخمسة حول متى يتسم برنامج القبول بالوعى العنصرى وفي بالفرض الدستوري المطلوب.

وقد جادل القاضى باول، الذى قدم الصوت الحاسم المرجح، من أجل استخدام الفحص الدقيق في إعادة النظر في التفرقة، حتى إذا أدى ذلك إلى حرمان البيض. وأكد وهو يدافع عن مبدأ العدالة التي تطبق على كل فرد على حدة، أن الحماية المتساوية هي حق شخصي لكل فرد لأن يعامل على أساس الاستحقاق والجدارة الفردية، وليس على أساس عضويته في طبقة معينة. وانتهى باول بعد تطبيق الفحص الدقيق إلى أنه في حين أن علاج التفرقة الاجتماعية قد يكون مصلحة قهرية لبعض المؤسسات الحكومية، فإن المدرسة الطبية للولاية لم تكن في وضع يسمح لها أن تضع برنامجاً علاجياً مناسباً. وإن

القرارات التي تقوم على أساس عنصري يجب أن يتخذها صانعو سياسة الحكومة الموجودين في مركز يتيح لهم أن يصوغوا بدقة البرنامج المتسم بالوعي العنصري لتعزيز المصلحة القهرية بأقل عبء على العنصر الذي يعاني من الحرمان (أي الإجراء الهيكلي الأصولي). وتشجيعاً للتنوع في جماعة الطلبة، من ناحية أخرى، هو مصلحة قهرية لآية جامعة. ومع ذلك فإن نظام ديفيز للحصص، الذي كان البحث فيه عن ستة عشر مكاناً قائماً فقط على أساس العنصر، لم يكن وسيلة «ضرورية» لتشجيع التنوع. فالعنصر يمكن فقط أن يعتبر عاملاً مفضلاً في قرارات القبول. وانتهى باول إلى أن برنامج ديفيز انتهك كلاً من الحماية المتساوية والفصل (السادس). وانضم إلى الأربعة قضية الآخرين الذين قرروا فقط أن قانون الحقوق المدنية قد انتهك.

وجادل أربعة قضية آخرون (وعلى رأسهم القاضي برينان) من أجل إعادة نظر متوسطة للحماية المتساوية. فالبيض باعتبارهم طبقة ليست لديهم أيأ من العوامل التقليدية للاشتباه، فهم ليسوا الفئة الخاصة المنفصلة من التعديل الرابع عشر. كما أنهم لم يجربوا تاريخياً التفرقة المنتشرة؛ فهم ليسوا معزولين سياسياً. والأكثر أهمية من ذلك، أن التصنيف العنصري لا يفرض أية وصمة عليهم، ولا يعتبر البيض كطائفة أقل شأنًا من الناحية الأدبية. وفي حين أن الفحص الدقيق كان لذلك غير مناسب، فإن إعادة النظر العقلانية كانت أيضاً غير كافية. والتصنيف المعتدل غالباً ما يحجب تحاملاً عنصرياً. والمعاملة التفضيلية تميل إلى أن تغذي الوعي العنصري في الحكومة، والقوالب العنصرية النمطية التي تقاوم المثل الأعلى للنجاح الذي يقوم على أساس الجدارة الفردية والإنجاز. وانتهى برينان إلى أن التصنيف العنصري المعتدل «يجب أن يخدم هدفاً حكومياً هاماً، ويجب أن تكون له صلة جوهرية بتحقيق هذه الأهداف». ولما كانت «قلة التمثيل للأقلية أمراً حقيقياً ومزمنًا، وأن عوائق التفرقة في الماضي تعوق وصول الأقليات إلى مدرسة الطب» فإن برنامج ديفيز كان يتعلق أساساً بمصالح الحكومة في علاج الآثار التمييزية للتفرقة الاجتماعية.

وفي قضية فوليفال ضد كلوتزنريك (١٩٨٠)، قبل سبعة قضية مرة أخرى مبدأ أن البرامج التي تتسم بالوعي العنصري لعلاج التفرقة يمكن أن تكون دستورية. ورفضت المحكمة بأغلبية ستة إلى ثلاثة طعنًا يستند إلى التعديل الخامس، قانونًا للكونجرس يتطلب أن تستخدم ١٠ ٪ من أموال مشروعات الأشفال العامة الفيدرالية بواسطة ضمان لشراء

خدمات أو إمدادات من دور أعمال تدار بواسطة أليات معينة. ويطبق كبير القضاة بيرجر في رأى للاكثرية انضم إليه القاضيان هويت وياول «فحصاً أكثر دقة»، وانتهى إلى أن البرنامج سوف يفي بأى من اختبارى الفحص الدقيق أو إعادة النظر المتوسطة. وذكر كبير القضاة، وهو يؤكد السلطات العلاجية الواسعة للكونجرس، أن البرنامج كان محدوداً في المدى والمدة، وأنه صيغ بدقة من أجل غاية علاج المعاملة التمييزية للأليات في مشروعات الأشغال العامة.

وقد أعاد القاضي باول، المتفق في الرأى، تأييده أن شروط القياس للفحص الدقيق مستوفاة. وقد وافق القضاة مارشال، ويريان، وبيلاكمون، الذين استخدموا اختبارهم المتوسط في قضية باكى على الرأى، وخالف القاضي ستيفنز بناء على استنتاجه بأن القانون لم يكن مصاغاً بالتحديد لتحقيق أى هدف علاجي. وقد تبني القاضيان ستيفارت وريتكويست المخالفان للرأى، الرأى القائل أن «الحكومة لا يجوز أن تتصرف قط بما يضر شخصاً بناء على جنس هذا الشخص وحسب. إن لون بشرة أى شخص ومنشأه الأصلي هي حقائق ثابتة لا علاقة لها بالقدرة أو الظروف المعوقة أو استحقاق اللوم الأدبي، أو أية صفات أخرى مميزة لمصلحة مسموح بها دستورياً للحكومة. وفي إيجاز فإن التفرقة العنصرية هي بالتحديد تفرقة مؤذية». وأى مرسوم قضائي يتسم بوعي المسألة العنصرية لا يكون مسموحاً به إلا من أجل علاج «الآثار الفعلية لتفرقة عنصرية غير مشروعة».

وفي قضية مدينة ريتشموند ضد شركة ج. أ. كروسون Richmond, City of v. J. A. Croson Co. (١٩٨٩)، اعتبر أمر رسمي من المدينة يتطلب من المقاولين الرئيسيين الذين يحصلون على عقود للبناء في المدينة أن يتعاقدوا من الباطن بما قيمته على الأقل ٣٠ ٪ من القيمة الدلارية لكل عقد، لمشروعات أعمال خاصة بإحدى الأقليات، اعتبره القاضي أوكونور يمثل انتهاكاً للحماية المتساوية. وكان التطور الرئيسى في قضية كروسون هو الأخذ بأن «مقياس إعادة النظر بمقتضى الحماية المتساوية لا يعتمد على عنصر أولئك الذين ألقيت عليهم أعباء أو استفادوا من تصنيف معين». ومن ثم فإن الفحص الدقيق يجب أن يطبق على كل التصنيفات العنصرية: «وفي حالة عدم وجود تحقيق قضائي دقيق في تبرير هذه الإجراءات القائمة على أساس العنصر، ليست هناك ببساطة أية طريقة لتقرير أن التصنيفات «معتدلة» أو «علاجية»، وأى التصنيفات كان باعثها في الواقع أفكار غير مشروعة عن وضع العنصرية الأدنى أو مجرد سياسات

عنصرية». وقد خالف القاضي مارشال هذا الرأي وانضم إليه القاضيان بلاكمون وبرينان. وهم لا يزالون يتقيدون باستخدام مقياس متوسط لإعادة النظر للتصنيفات العنصرية العلاجية.

هل يستطيع برنامج للأقلية في إحدى البلديات أن يفى بمقياس الفحص الدقيق؟ وقد ردت القاضية أوكونور على هذا السؤال في قضية كروسون قائلة إن القضاء على التمييز السلبى من جانب الحكومة للفرقة العنصرية الخاصة يعتبر مصلحة قهرية. غير أن الأمر الرسمى لريتشموند لم يكن قائماً على أساس سجل يظهر نتائج بحوث إحصائية محددة بأن بلدية المدينة كانت فعلاً تعالج أعمالاً سابقة محددة من الفرقة العنصرية غير المشروعة من جانب المدينة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن خطة المدينة لم تكن موضوعة بدقة. إن الحصص العنصرية يجب ألا تستخدم حيث تكون هناك وسائل أخرى ممكنة مثل أن يجرى بحث كل حالة على حدة بدلاً من العلاجات التي تنقسم بالوعى العنصرى، بل يجب أن تستخدم بدائل محايدة عنصرية. والمدينة مطالبة بأن تبحث آثار برنامجها العلاجى على الأطراف الثالثة، كما أنها ملزمة أيضاً بأن تحدد نطاق البرنامج ومدته.

وقد أثار المعنى الكبير لقضية كروسون بالنسبة للعمل الإيجابى فى المستقبل جدلاً كبيراً. إن طرح الأقلية جانباً الذى تأيد على المستوى الفيدرالى فى قضية فوليلاف كان يصنف على أساسين. الأول أن الكونجرس له سلطات تنفيذ تشريعية فريدة فى نوعها بمقتضى الفقرة ٥ من التعديل الرابع عشر، وثانياً أن الكونجرس أدخل إجراء للتنازل، بطرحة جانباً لبرنامج يبين أن الكونجرس يعرف بوضوح أن نطاق مشكلة التفرقة تتباين من سوق إلى سوق. غير أن هناك سؤال صممت محكمة قضية كروسون بشأنه، وهو ما إذا كان رأيها بأن الفحص الدقيق الذى يطبق على كل التصنيفات العنصرية بقوض العلاج الذى يتسم بالوعى العنصرى، والذى تأيد فى سياق التعليم الجامعى العام فى قضية باكى. غير أنه يمكن القول بأن حالة باكى حالة متميزة على أساس أنه حتى بمقتضى إطار العمل فى قضية كروسون، فإن قيمة التنوع فى التعليم التى تتمثل باستخدام العنصر كعامل فى عمليات القبول، هى أنه مصلحة حكومية قهرية.

وقد ظهرت كل من قضية باكى وكروسون فى الولايتين. وكانت قضية فوليلاف قد أكدت أن البرامج التى تنقسم بالوعى العنصرى التى يأمر بها الكونجرس تستحق مزيداً من الاهتمام، وقد تأكد هذا عندما اعتبرت المحكمة بأغلبية خمسة إلى أربعة أن

سياستين للجنة الفيدرالية للاتصالات لتفضيل الأقلية، تهدفان إلى تشجيع تنوع وجهات النظر في وضع البرامج الإذاعية، لا تنتهكان الحماية المتساوية. وإحدى سياسات اللجنة الفيدرالية للاتصالات موضع البحث، تعطي «تعزيزاً» إلى طالب الترخيص، الذي يستطيع أن يثبت مشاركة من جانب الأقلية في الملكية والإدارة. وهذا «التعزيز» كان يوزن عندئذ مع عوامل أخرى، عندما يكون على اللجنة الفيدرالية للاتصالات أن تقوم باختيار مقارن بين مقدمي طلبات متنافسين لنفس الترخيص. وكانت السياسة الأخرى لتفضيل الأقلية موضوع البحث هي سياسة «البيع بسعر مخفض»، والتي تسمح لصاحب ترخيص يواجه إلغاء أو عدم تجديد تحويل الترخيص إلى مؤسسة مؤهلة تسيطر عليها أقلية بدون أن يضطر إلى أن يجتاز جلسة استماع من جانب اللجنة الفيدرالية للاتصالات كما يتطلب الأمر عادة. وكلا هاتين السياستين كانتا مطلوبتين بصفة خاصة وتم إقرارهما بواسطة الكونجرس. وتخدم السياستان قيم التعديل الأول، وينفذان مصلحة الحكومة الهامة في تشجيع تنوع المعلومات والآراء في وضع برامج الإذاعة. وقد وجدت كل من اللجنة الفيدرالية للاتصالات والكونجرس أن هناك رابطة جوهرية بين برامج تفضيل الأقليات وزيادة ملكية الأقليات ومشاركتها في الإذاعة. وعلاوة على ذلك، فإن البرامج لم تتضمن حصصاً وكانت غير الأقليات لا يزال في استطاعتها التنافس على التراخيص. قضية شركة مترو للإذاعة ضد اللجنة الفيدرالية للاتصالات Metro Broadcasting, Inc. v. F.C.C. (١٩٩٠).

وفي إيجاز، فإن ما يؤخذ من قضية شركة مترو للإذاعة ضد اللجنة الفيدرالية للاتصالات (١٩٩٠) وفقاً للقاضي برينان، هي أنه في ضوء الاحترام الذي يجب أن يمنح لبرامج تنسم بوعي عنصري حميد مفوضة من الكونجرس، فإن مثل هذه البرامج، إذا كانت تتعلق أساساً بتحقيق مصلحة حكومية هامة، لا تنتهك الحماية المتساوية ما دامت لا تفرض «أعباء» لا ضرورة لها على غير الأقليات. ولم يكن على الاثنين اللذين طعنوا في برنامج اللجنة الفيدرالية للاتصالات لتفضيل الأقلية أن يثبوا بمقياس الفحص الدقيق لإعادة النظر. وبدلاً من ذلك، فإنه في مثل تلك الظروف، يجب أن يطبق المقياس المتوسط لإعادة النظر. وفي أواخر يوليو ١٩٩٠ تقاعد القاضي برينان من عمله بالحكمة العليا. ويبقى أن ننتظر لى نرى ما إذا كان خلفه سوف يقيّد باستخدامه مقياساً أخف لإعادة النظر، أكثر تساهلاً من الفحص الدقيق، حيث يتضمن

الوضع برامج تتسم بوعى عنصرى حميد على نحو ما أمر به الكونجرس.

(ب) وضع الأجانب : التصنيف الذى "يشته به أحياناً" :

إن الوضع القانونى لتصنيفات الأجانب مضطرب. ويمكن القول بوجه عام أنه عندما تمنح دولة ما مزايا عامة للمواطنين، ولكنها تمنعها عن الأجانب، فإن هذا التصنيف «يشير الريبة، وعرضة لفحص قضائى مدقق». فالأجانب هم «مثال أساسى لأقلية منفصلة ومنعزلة» تكون العناية القضائية المشددة بالنسبة لهم مناسبة. قضية جراهام ضد ريتشاردسون (Graham v. Richardson) (١٩٧١) [إن المطالبة بفترة إقامة لمدة ١٥ عاماً للأجانب ليكون أهلاً لمساعدات المعونة الاجتماعية تنتهك الحماية المتساوية]. ويقول نقاد استخدام الفحص الدقيق بأن كون المرء أجنبياً ليست صفة مميزة لا تتغير، وأن اشتراطات المواطنة كثيراً ما تستخدم فى الدستور.

وقد أدى تطبيق مقياس الفحص الدقيق إلى إبطال قوانين تحرم الأجانب من المراكز التنافسية فى الوظائف المدنية، قضية شوجارمان ضد دوجال (Sugarman v. Dougall) (١٩٧٣)، ومن الأهلية للعضوية فى نقابة محامى الولايات (فى جريفيث، Giffiths Application of) (١٩٧٣) وفى قضية نيكويست ضد موكلت (Nyquist v. Mauclet) (١٩٧٧)، تم إبطال قانون يمنع الأجانب المقيمين من المساعدات المالية التى تقدمها الولاية للتعليم إلا إذا أثبتوا عزمهم على تقديم طلب للحصول على الجنسية. انظر أيضاً قضية بلايلر ضد دو (١٩٨٢). [إن التمييز ضد الأجانب الذين يقيمون بشكل غير قانونى فى تقديم تعليم مجانى اعتبر انتهاكاً للحماية المتساوية].

ورغم ذلك، فقد صاغت المحكمة استثناءً مهماً «لوظيفة سياسية» لهذا المبدأ للفحص الدقيق. فعندما يستبعد الأجانب من الإدلاء بأصواتهم، أو من مناصب ترتبط بشكل جوهري بالعملية التى تقوم بها حكومة ديمقراطية، [قضية برنال ضد فينتر، Bernal v. Fainter] (١٩٨٤)، فإن قانون الولاية الذى يمنع الأجانب من الأهلية لكى يصبحوا موثقين عامين اعتبر غير دستورى، فالملطوب فقط هو العقلانية. وعندما تتعلق الوظيفة الحكومية بوظائف «سياسية وليست اقتصادية» وتتضمن حرية تصرف واسعة فى صياغة وتنفيذ التحديد الذاتى للولاية، ففى إمكان الولاية أن تختار إقصاء أولئك الذين ليسوا جزءاً من الجماعة السياسية. ومن ثم فإن الولاية يمكن أن تتطلب أن يكون البوليس من المواطنين،

إذ أن ضابط البوليس «لديه سلطة غير محدودة تقريباً لممارسة مجموعة متنوعة من سلطات حرية التصرف» تشمل الجمهور. قضية فولى ضد كونيللى *Foley v. Connelie* (١٩٧٨). وقد أكدت المحكمة الدور الحاسم الذى يقوم به المدرسون فى تشكيل أداء التلاميذ لدرهم كمواطنين وفى الحفاظ على القيم الأساسية، وذلك عندما أيدت إبعاد الأجانب عن التدريس فى المدارس العامة. قضية أمباخ ضد نورويك *Ambach v. Norwick* (١٩٧٩). وقد اعتبر ضابط الاختبار القضائى، مثله فى ذلك مثل البوليس والمدرسين، أنهم يمارسون حرية تصرف رسمية على الأفراد، وبذلك يكونون أهلاً لاستثناء «الوظيفة السياسية» فى قضية كابيل ضد شافيز سالىدو *Cabell v. Chavez-Salido* (١٩٨٢).

ولكن أن تعين الولاية موظفاً عاماً، باعتبار أنه يشغل وظيفة سياسية هامة، لن تكون ذات أثر حاسم. ففى قضية برنال ضد فينتر (١٩٨٤)، اعتبرت المحكمة بأغلبية ثمانية أصوات إلى صوت واحد أن منصب الموثق العام لا يؤهل للحصول على استثناء الوظيفة السياسية. واستخدم القاضى مارشال باسم المحكمة اختباراً من جزئين: الأول أن القاضى مارشال فحص خصوصية التصنيف ليقدر ما إذا كانت أكثر أو أقل شمولاً بشكل ملحوظ مما يعيل إلى التقليل من شأن الادعاء الحكومى بأن التصنيف يخدم «غايات سياسية مشروعة». وفى حين أن الاستبعاد طبق على منصب واحد فقط، ولهذا فإنه لم يكن واسع النطاق، كان هناك اهتمام أكبر بما إذا كان القانون أقل شمولاً، إذ أن صفة المواطنة لم تكن مطلوبة لوظائف عديدة فى الولاية تشمل مهام مماثلة. ولكن المحكمة وجدت سؤالاً ثانياً حاسماً وهو أن «الموثق العام» لا يؤدى وظائف تدخل فى صميم الحكومة النيابية. ووصف القاضى مارشال وظيفة الموثق بأنها كتابية وتنفيذية، وقال إن هؤلاء الموظفين لم يخولوا «مسئولية صنع السياسات أو حرية تصرف واسعة فى تنفيذ الساسية العامة» تتضمن سلطة على الأفراد. وقد فشلت الولاية فى إثبات أن القانون يعزز مصلحة قهريّة بصورة عملية، بأقل الوسائل المتاحة.

وهكذا فإن الفحص الدقيق هو اختبار يجرى «أحياناً» عندما يطعن البعض فى تصنيفات الفرياء التى تخضعها الولاية. والفحص الدقيق أيضاً لا يطبق على القوانين الفيدرالية الموضوعة لمعاملة الفرياء. إذ أن السلطة الفيدرالية على الهجرة والجنسية تنتج احتراماً قضائياً أكبر. وعند الطعن فى التصنيفات الفيدرالية على أساس أنها تنتهك

التعديل الخامس، فإن المحكمة تسأل فقط عما إذا كانت التصنيفات معقولة. قضية ماتيويز ضد دياز Mathews v. Diaz (١٩٧٦) [أهلية الأجنبي للحصول على فوائد المساعدة الطبية الفيدرالية مشروط بإقامته لمدة خمس سنوات وتقديم طلب للإقامة الدائمة. وقد تأيد ذلك]. وقد استخدم هذا الامتياز الفيدرالي في مسائل تتضمن الهجرة والجنسية أيضاً كأساس للكشف عن حق الأولوية الفيدرالي في قوانين الولاية التي ترهق الأجانب، قضية تول ضد مورينو (١٩٨٢) [إن سياسة جامعة الولاية التي تحرم أجناب معينين من منحة رسوم التعليم تعارض مع سياسة الهجرة الفيدرالية].

ج) التصنيف وفقاً للجنس: إعادة نظر وسيطة

من المشكوك فيه أن واضعي التعديل الرابع عشر كانوا يتوقعون قط أن ضمان الحماية المتساوية سوف يصبح أداة للطعن في حالات عدم الأهلية القانونية المفروضة على النساء. وقبل السبعينيات كانت الفروق بين الجنسين يتم تأييدها بوجه عام على خلاف الطعن على أساس الحماية المتساوية باستخدام معيار إعادة النظر العقلاني الذي يحظى باحترام بالغ. والقوانين التي تفرق في المعاملة التي يجري الطعن فيها تعكس بوجه عام موقفاً أبوياً فيما يتعلق بالحاجة إلى حماية «الجنس الأضعف» وادعاءات حول المكان المناسب للمرأة في المجتمع. قضية جيهوسايرت ضد كليري Goesart v. Cleary (١٩٤٨) [تم تأييد قانون للولاية يستبعد النساء من الحصول على ترخيص للعمل كساقيات في الحانات، ولكنه يستثنى الزوجات وبنات أصحاب البار الذكور]، ولكن في عام ١٩٧١ حدث تغيير هام. ففي قضية ريد ضد ريد Reed v. Reed (١٩٧١)، رفضت المحكمة بالإجماع قانوناً لولاية يعطى الرجال أفضلية على النساء كمديرين للممتلكات. وقد ادعت الولاية أن القانون يخدم بشكل عقلاني المصالح العامة في تجنب المنازعات وتحديد عبء العمل في محاكم إثبات صحة الوصايا. غير أن رئيس القضاة بيرجر انتقد بشدة الأفضلية باعتبارها «نفس الاختيار التشريعي التعسفي الممنوع الذي تحظره فقرة الحماية المتساوية». وفي حين أن الرأي استخدم لغة العقلانية، فإن إعادة النظر كانت أكثر دقة وصرامة. ولكن إذا لم تكن عقلانية فما هو المعيار الذي يجب أن يحكم التصنيفات القائمة على التمييز بين الجنسين؟

وفي قضية فرونتيرو ضد ريتشاردسون Frontiero v. Richardson (١٩٧٣)،

رأى القاضي بريان باسم الاكثرية [أن قانوناً فيدرالياً يسمح للجنود الذكور أن يعلنوا أنهم يعولون زوجاتهم، ولكنه عندما يتطلب من النساء المجندات إثبات إعالتهن لأزواجهن يعتبر غير دستوري]، وطالب بالفحص القضائي الدقيق. واستشهد بالفرقة التاريخية ضد النساء، والفرقات ذات النمط الثابت بين الجنسين، في القوانين، والفرقة السائدة رغم أنها تكون أحياناً تفرقة أكثر خفياً ضد النساء اليوم، وعدم تغير المواصفات المبنية على أساس الجنس والتي كثيراً ما لا تكون هناك أية علاقة لها بالقدرة على الأداء أو خدمة المجتمع «مثلها مثل التصنيفات على أساس الجنس» مشكوك فيها بصورة قطرية. ولكن نقاد الفحص الدقيق للتصنيفات المبنية على أساس الجنس طعنوا في محاولات القاضي بريان لتشبيه التمييز ضد النساء بالاشتباه الذي يضاف على التصنيفات العنصرية أو العرقية. ويؤكد القاضي بول في قضية باكي «أن فهم التصنيفات على أساس العنصر باعتبار أنها كراهية بصورة قطرية مستمد من تاريخ طويل مأساوي لا تشارك فيه التصنيفات التي تميز بين الجنسين». وفي حين أن القوانين القائمة على أساس الجنس تعكس فعلاً في الغالب تفكيراً نمطياً حيال النساء، فإن النقاد يجادلون بأنه ليس هناك أية وصمة مفروضة كما أن التصنيف لا يعكس أي افتراض بأن النساء كطبقة أدنى منزلة أدبياً. ويضيف النقاد أن النساء ليسوا «أقلية منفصلة ومعزولة» - وقد حصلن على حق الاقتراع منذ ١٩٢٠، وهن يشكلن أغلبية عدية.

ويكون التحدي لمعيار أكثر حرامة لإعادة النظر لتصنيفات الجنس أكثر قسوة عندما تقع التفرقة على الذكور باعتبارهم طبقة. ولم يكن الرجال بالتاكيد معزولين سياسياً، ولم يعانون من تفرقة تاريخية منتشرة، ولم يتحملوا أية وصمة عار أو إحساس بأنهم أدنى منزلة من معاملة منفصلة. ومن الناحية الأخرى، فإن أي توزيع للفوائد الحكومية أو الأعباء على أساس الجنس وليس الجدارة يتعارض مع المثل الأعلى لعادلة فردية مميزة. إن الاستخدام الثابت للخصائص المميزة للجنس، سواء أكانت التفرقة موجهة ضد النساء أو الرجال، فإنها غالباً ما تديم الأنماط الثابتة للتمييز بين الجنسين.

وتصنيفات الجنس معرضة اليوم لمعيار متوسط لإعادة النظر: «إن التصنيفات على أساس الجنس يجب أن تخدم أهدافاً حكومية هامة، ولا بد أن تكون متعلقة بشكل أساسي بتحقيق تلك الأهداف»، قضية كريج ضد بورين (١٩٧٦). وقد اعتبرت قضية كريج قانوناً يمنع بيع البيرة بمحتوى كحول ٣.٢٪ للذكور تحت سن الحادية والعشرين

والإناث تحت سن الثامنة عشرة غير دستوري. وفي حين أن الولاية كانت لها مصلحة هامة في سلامة حركة المرور، فإن الإحصائيات التي قدمتها الولاية عن حوادث القيادة في حالة سكر بين الذكور والإناث لم تثبت أن التفرقة بين الجنسين كانت تتصل بهذا الهدف بصورة وثيقة. وتحدى القاضي رينكويس في خلاف، استخدام المحكمة معياراً جديداً لإعادة النظر للحماية المتساوية، وجادل قائلاً إن كلتا عبارتي «الهدف الهام»، و«العلاقة الوثيقة» شفافتان ومرنتان إلى حد يفرض على الأفضليات القضائية الشخصية أو الآراء المسبقة».

وهناك مثال مفيد لإعادة النظر المتوسطة وهو قضية جامعة مسيسيبي للنساء ضد هوجان Mississippi University for Women v. Hogan (١٩٨٢)، حيث رفضت المحكمة بأغلبية خمسة إلى أربعة سياسة لقبول النساء فقط في مدرسة للتمريض تابعة للولاية. وفي حين أن المدعي هوجان كان في استطاعته أن يحضر المقررات الدراسية في المدرسة النسائية كمستمع من أجل الحصول على تقدير، فإنه كان عليه أن يسافر مسافة كبيرة إلى مدرسة للتمريض مشتركة للجنسين تعيينها الولاية. «إن أي أنثى في موقف مماثل لم يكن مطلوباً منها أن تختار بين التخلي عن التقدير أو تحمل هذا الإزعاج». وفي حين أن الولاية ادعت أن سياسة القبول تخدم أهدافاً تعويضية، (أي عمل إيجابي)، فقد انتهت القضية أوكونور باسم المحكمة إلى أن الولاية فشلت في إثبات أن هذا كان هدفها الحقيقي، نظراً لعدم وجود أضرار تعاني منها النساء بدخول مجال التمريض. وبدلاً من ذلك، فإن السياسة كانت تميل إلى إدامة الأفكار النمطية، وأكدت أن ذلك أمر غير مشروع. وأضافت القضية أوكونور بأنه حتى إذا كانت السياسة يقصد منها أن تكون تعويضية، فإن الولاية لم تثبت أن السياسة «كانت تتعلق بهدفها التعويضي المقترح بصورة أساسية ومباشرة». إن السماح للذكور لحضور الفصول كمستمعين يقوض أي زعم بأن النساء سوف يتأثرن بصورة غير ملائمة بوجود الذكور. ولما كانت الولاية لم تهنيء مدرسة تمريض للذكور فقط، فإن المحكمة لم تتخذ موقفاً نحو مشروعية مثل هذه السياسة «المنفصلة ولكنها متساوية».

وبالنسبة للمعارضة، فإن حقيقة أن سياسة الولاية قد أضافت إلى الاختيارات التعليمية المتاحة للنساء، مع إزعاج شخصي بسيط فقط للمدعي، كانت تعني أن إعادة نظر عقلانية فقط هي المناسبة. ولم تكن هناك ببساطة أية أنماط ثابتة في الموضوع، وأي

تفرقة طبقية قائمة على الجنس فيه. وجادلت المعارضة بأنه حتى باستخدام إعادة نظر متشددة، فإن سياسة الولاية ترتبط أساساً بتعزيز التنوع في الاختيارات التعليمية. ولا ينبغي أن يفترض الدارس أن إعادة النظر الأكثر صرامة المستخدمة في قضايا معاملة الجنسين تعكس فحصاً دقيقاً، تنتج بالضرورة قراراً بالبطلان. وفي بعض الأحيان لم تكن المحكمة تقيد نفسها بالدرجة المناسبة من الفحص في طبقة متوسطة للحماية المتساوية فقط، بل إنها أخذت بتحليل معائل بوضوح لإعادة نظر عقلانية. وفي قضية مايكل. م. ضد المحكمة العليا لمقاطعة سونوما Michael M. v. Superior Court of Sonoma County (١٩٨١)، اعتبرت المحكمة بأغلبية خمسة إلى أربعة أن القانون التشريعي للاغتصاب في كاليفورنيا، الذي يجعل الرجال فقط مسئولين قانوناً عن السلوك الإجرامي، لا ينتهك الحماية المتساوية. إن رأى القاضي رينكويس والأكثورية، وهو يستشهد باختبار إعادة النظر المتوسطة في قضية كريج، وصف هذا المعيار بأنه يعطي «تركيزاً أكثر حدة، للمعيار العقلاني التقليدي». وأكد القاضي رينكويس بعد أن لاحظ أن الرجال كطبقة ليسوا «في حاجة للاهتمام الزائد الخاص للمحاكم»، أن أي تصنيف من حيث الجنس، والذي يعكس «بشكل واقعي حقيقة أن الجنسين ليسا في مواقف متماثلة في ظروف معينة» سوف يتأيد.

وبينما كان يبدو أن قضيتي كريج وهوجان تجري تحقيقاً من أجل الغرض الفعلي من إصدار القانون، فإن قضية مايكل. م. تميل إلى تأكيد حقيقة الأهداف التشريعية المختلفة، وتتجنب التحقيق القضائي في الهدف الذي تزعمه الولاية. غير أن المحكمة لم تشير إلى أنها تقبل أي هدف يؤيد التصنيف تبعاً للجنس، وكان الهدف المقدم من الولاية، أي منع الحمل غير المشروع المراهقات، يجب قبوله، حيث إنه «على الأقل واحداً من أغراض القانون». وإذا كان القانون قد صدر أيضاً من أجل «دافع تشريعي محظور مزعوم» لحماية الفضيلة، وعفة النساء الشابات، فإنه لا يمكن أن يستخدم لرفض قانون يعتبر دستورياً من النواحي الأخرى.

وإذا تحولنا إلى علاقة التصنيف تبعاً للجنس بهدف الولاية «القوي» للمصلحة الاجتماعية، فقد أكد القاضي رينكويس أن الرجال والنساء ليسوا في موقف متماثل فيما يتعلق بالقانون، حيث إن النساء فقط يمكن أن يصبحن حوامل. وقد ترتب على ذلك أن الولاية تستطيع أن توجه الردع إلى الذكور الذين لا يمانون من نتائج سلوكهم غير

المشروع. ولم يكن هذا قانوناً «يرتكز على مجموعة من الأنماط الجنسية الثابتة» ولكنه قانون «يعكس بشكل معقول حقيقة أن نتائج العلاقة الجنسية والحمل تقع بصورة أكثر شدة على الأنثى منها على الذكر».

ورداً على الادعاء بأن أي قانون محايد للجنس، يعاقب كلاً من الذكر والأنثى المذنبين سيكون على الأقل فعالاً بصورة متساوية كرادع، أجاب القاضي رينكوست بقوله: «ومع ذلك فإن التحقيق المناسب ليس هو ما إذا كان القانون قد تم إعداده بدقة كما كان يجب، ولكن ما إذا كانت الهيئة التشريعية في كاليفورنيا تعمل في نطاق التحديدات الدستورية. وعلاوة على ذلك فإن أي قانون محايد إزاء الجنس قد لا يكون فعالاً بالدرجة المطلوبة طالما تم استثناء الإناث من إمكانية تنفيذ القانون بتشجيع إفشاء المعلومات».

ومرة أخرى في قضية روستكر ضد جولدبرج (١٩٨١)، استخدمت المحكمة برئاسة القاضي رينكوست حرفياً المعيار المتوسط لقضية كريج ضد بورين، ولكن مع مراعاة تقدير الهيئة التشريعية بشكل ملحوظ. وفي تأييد تسجيل التجنيد للذكور فقط بأغلبية ستة إلى ثلاث أكد القاضي رينكوست الاحترام التقليدي من المحكمة للكونجرس، ولا سيما في مجال الشئون الخارجية والعسكرية. ولما كان الرجال فقط يمكن تجنيدهم واشتراكهم في القتال، مما يقصر التسجيل العسكري على الذكور، فإنه مخصص كما ينبغي لكي يخدم أهداف الكونجرس لإنشاء تجميع لقوات مقاتلة محتملة. وفي حين أن النساء يمكن استخدامهن لبعض أنواع غير مقاتلة، فإن الكونجرس قد قرر أن المتطوعين سوف يكفون. فالرجال والنساء ببساطة ليسوا في موقفين متساويين لأغراض التجنيد أو التسجيل من أجل التجنيد، والاختلافات الفعلية بين الجنسين فيما يتعلق بالقتال تثبت أن إعفاء القانون للنساء من التسجيل، «لم يكن نتاجاً ثانوياً عارضاً للطريقة التقليدية للتفكير بشأن النساء».

وتوحي القضايا الأتفة بأنه في تطبيق معيار متوسط لإعادة النظر، فإن المحكمة لن تبطل القوانين بوجه عام بسبب الحاجة إلى هدف تشريعي هام. إن السؤال عما إذا كان التصنيف يخدم بشكل جوهري الهدف الهام، هو النقطة المركزية للنزاع. وكلما زاد النظر إلى القانون على أنه يرتكز على أنماط ثابتة قديمة وليس على اختلافات يمكن التعرف عليها بين الجنسين، زاد احتمال أن يعتبر القانون المعنى منهكاً للحماية المتساوية.

(١) العمل الإيجابي : إن التصنيف تبعاً للجنس مثل التصنيف على أساس العنصر، يمكن استخدامه من أجل الهدف الحميد لتعويض النساء عن التفرقة السابقة. غير أنه ثبتت صعوبة التعرف عما إذا كان قانوناً حميداً هو في الواقع نتاج لطريقة أبوية رومانسية ويعكس أنماطاً تتعلق بنوع الجنس. وكما توضح قضية جامعة ميسيسيبي للنساء ضد هوجان، فإن المحكمة لن تقبل ببساطة دعوى أية ولاية بعمل إيجابي، ولكنها سوف تقوم بالتحقيق لكي تقرر ما إذا كان القانون تعويضي حقاً. انظر قضية كالفيفانو ضد جولدفارب (Califano v. Goldfarb (١٩٧٧))، [إن افتراض أن النساء الأرمال وليس الرجال الأرمال هن الجديرات بالإعالة، والذي استخدم في تقرير مزايا الوفاة في الضمان الاجتماعي، يقوم على أساس «تعميم قديم وواسع للغاية». إن التفرقة ضد العاملات الإناث اللاتي يحصلن على حماية تأمين على أزواجهن أقل من العمال الذكور، ينتهك الحماية المتساوية].

وحتى إذا عومل القانون باعتباره تصنيفاً حميداً يحابي النساء، فإن المحكمة سوف تستخدم معياراً متوسطاً لإعادة النظر في تقرير ما إذا كانت التفرقة ضد الذكور يمكن تبريرها، ولا بد من إثبات أن التصنيف يرتبط بشكل أساسي بالهدف التعويضي. وعلاج التفرقة السابقة ضد النساء تعتبر بشكل ثابت مصلحة هامة. ولكن مرة أخرى، فإن المشكلة هي ما إذا كان التصنيف على أساس الجنس يرتبط بالغاية التعويضية إلى حد كاف. وفي قضية أور ضد أور (Orr v. Orr (١٩٧٩))، رفضت المحكمة قانون ولاية يرخس منح تعويضات نفقة للزوجات ولكن ليس للأزواج. وفي حين أن هدف مساعدة الزوجين المحتاجين وتعويض النساء عن التفرقة السابقة خلال الزواج اعتبر هاماً بشكل كافٍ، فإن المحكمة قررت أن الجنس في هذه الحالة لم يكن «دليلاً على الحاجة». وحيث أن القرارات الفردية المميزة عن الحاجة المالية كانت فعلاً جزءاً من إجراءات الطلاق، لم يكن هناك أي داع لافتراض أن النساء فقيرات بوجه عام. وعندما يكون الأمر كما هو الحال هنا من أن أهداف الولاية للتعويض والتخفيف يمكن أن تُخدم أيضاً بواسطة تصنيف محايد من ناحية الجنس بنفس ما يخدمها تصنيف على أساس الجنس، وتحمل معها بالتالي مجموعة الأنماط الجامدة المتعلقة بالجنس، فإن الولاية لا يجوز السماح لها بالتصنيف على أساس الجنس». انظر قضية ويجنلر ضد شركة التأمين التعاوني للمصيدة (Wengler v. Druggists Mut. Ins. Co. (١٩٨٠)) [إن القانون الذي يفترض إعالة

الزوجات، من أجل تقرير تعويض المزايا الصحية للعمال، اعتبر غير دستوري. وفي حين أن كقالة الزوجين المحتاجين هدف هام، فإن تيسير الأعمال الإدارية الذي تحقق بافتراض الإعالة تبرير غير كاف].

وفي حين أن القضايا الالفة تثبت أن ادعاء الولاية أنها تحقق هدفاً حميداً لن ينجيها دائماً من فحص الحماية المتساوية، فإن أي تصنيف حميد حقاً تكون لديه فرصة إلى حد ما للنجاة من فحص أكثر دقة. والتعويض عن التفرقة السابقة في المعاملة مقبول باعتباره مصلحة حكومية هامة. وإذا صيغ القانون لعلاج تفرقة سابقة معينة ضد النساء، فإنه سوف يؤيد. انظر مثلاً قضية كان ضد شيفين Kahn v. Shevin (١٩٧٤) [تأيد إعفاء الأرمال الإناث من ضريبة الولاية على الممتلكات، ولكن ليس الرجال الأرمال]؛ قضية شليزinger ضد بالارد Schlesinger v. Ballard (١٩٧٥) [تأيد قانون يكفل التمييز الإيجابي للضابطات العسكريات، بسبب الفرص الأقل للضابطات النساء للترقية]، وقضية كاليفانو ضد ويبستر Califano v. Webster [تأيد صيغة ضمان اجتماعي تسمح للنساء باستبعاد سنوات كسب الأجر المنخفض أكثر من الرجال، تقوم على أساس التفرقة السابقة ضد النساء]. ولكن مرة أخرى، إذا كان القانون نمطياً فقط، أو إذا كان مجرد تيسير إداري لاستخدام الفروق بين الجنسين، فالأرجح أن القانون لن يجتاز معيار الفحص الأكثر صرامة.

(٢) الأمهات والآباء ، القوانين التي بنيت على أنماط ثابتة تتعلق بدور الأمهات والآباء فيما يتعلق بأطفالهم، يحتمل أن تعتبر منتهكة للحماية المتساوية بمقتضى إعادة نظر متوسطة. وعلى سبيل المثال، فإن قانوناً يسمح للأم، ولكن لا يسمح للاب، لطفل غير شرعي أن يتعرض على تبني الطفل، بغض النظر عن نمو الطفل أو علاقة الأب بالطفل، ينتهك الحماية المتساوية. قضية كابان ضد محمد Caban v. Mohammed (١٩٧٩)، غير أنه عندما تنظر المحكمة إلى قانون ما، لا باعتباره تصنيفاً بحسب الجنس، بل كتمييز داخل طبقة معينة، فإن اختبار العقلانية يستخدم. وهكذا ففي قضية بارهام ضد هيوز Parham v. Hughes (١٩٧٩) اعتبرت المحكمة أن القانون الذي يمنح الأب الذي لم يعترف بشريعة طفل من المقاضاة من أجل موت خطأ كوسيلة لتعزيز الاعتراف الشرعي، لا ينتهك الحماية المتساوية. والأب فقط وليست الأم هو الذي يستطيع أن يعترف بشريعة الطفل.

ومن ثم فإن الرجال والنساء ليسوا في موقفين متماثلين، ولا يجب أن يعاملوا على قدم المساواة. فالقانون يميز فقط ضد أولئك الآباء الذين لم يعترفوا بشرعية أبنائهم.

(د) تصنيف اللاشريعة : إعادة النظر المتوسطة

في حين أن تصنيف اللاشريعة ليس عرضة للفحص الدقيق، فقد أعيد النظر فيه بمقتضى معيار متوسط منذ الستينيات. قضية ليفي ضد لويزيانا *Levy v. Louisiana* (١٩٦٨) [اعتبر قانون يمنع المواليد غير الشرعيين غير المعترف بهم من الحصول على تعويض عن موت الأم بطريق الخطأ، أنه ينتهك الحماية المتساوية]. وفي قضية ويبر ضد شركة إيتنا للإصابات والضمان *Weber v. Aetna Gas. & Sur. Co.* (١٩٧٢) [قانون يمنع الأبناء غير الشرعيين من الحصول على إعانات الوفاة ينتهك الحماية المتساوية]. غير أن المحكمة كانت مترددة للغاية حول المعيار الدقيق الذي يطبق. [انظر لابين ضد فنسنت *Labine v. Vincent* (١٩٧١)، يؤيد قانوناً للوراثة بدون وصية يجعل الأطفال غير الشرعيين في وضع أدنى من الأقارب الآخرين، مستخدماً شكلاً مجاملاً في إعادة النظر القضائي]؛ بل إن الأكثر غموضاً هو ما يتعلق بكيفية تطبيق إعادة النظر الأكثر دقة في مجالات وقائع معينة. وفي حين أن الأساس المنطقي للفحص القضائي الأكثر دقة يوجد أحياناً في الحقوق الشخصية الأساسية، المرتبطة بالعلاقة الأسرية، فإن المحكمة أكدت في الأغلب الطابع المشكوك فيه لعدم الشرعية باعتبارها خاصية تصنيف: «إن الوضع القانوني لعدم الشرعية، مثل الأصل العنصري والوطني، هو صفة مميزة تنقرر بواسطة أسباب ليست في نطاق سيطرة الفرد غير الشرعي، وليست لها أية علاقة بقدرة الفرد على المشاركة والإسهام في المجتمع».

والغموض في تطبيق إعادة النظر الأكثر دقة في قضايا اللاشريعة يتضح بمقارنة قضية تريمبل ضد جوردن *Trimble v. Gordon* (١٩٧٧) ولالي ضد لالي *Lalli v. Lalli* (١٩٧٨). ففي قضية تريمبل رفضت المحكمة بأغلبية خمسة إلى أربعة قانوناً لولاية إيلينوي يحرم الأطفال غير الشرعيين من الوراثة بدون وصية من آباءهم إلا إذا كانوا معترفاً بهم وتزوج أبواهم، ولم يكن القانون يتطرق أساساً بمصلحة مقبولة للولاية. وفي حين أن مصلحة الولاية في حماية العلاقات الأسرية المشروعة كانت مناسبة، فإن هذه الغاية لا يمكن تحقيقها بوسائل عقوبات ضد الأطفال غير الشرعيين. إن للولاية مصالح

«جوهري» في التعامل مع صعوبة إثبات الأبوة وخطر المطالب الزائفة، ولكن القانون لم يكن «متألفاً بعناية مع الاعتبارات البديلة». فالقانون يجرد الأطفال غير الشرعيين من الأهلية بلا حدود، حتى عندما يمكن إثبات الأبوة.

ولكن في قضية لالي، فإن مصلحة الولاية في التصرف في الممتلكات بطريقة عادلة ومنظمة عند الوفاة ومشكلات إثبات الأبوة كانت كافية لتأييد قانون ولاية ينص على أن الأطفال غير الشرعيين لا يمكنهم أن يرثوا بدون وصية من الأب إلا إذا قررت إحدى المحاكم الأبوة خلال حياة الأب. وقد تأيد القانون، بالرغم من أنه يمنع الوراثة لبعض المواليد غير الشرعيين، حيث كان من الممكن إثبات الأبوة بوضوح. وفي رأى للأكثرية، ذكر القاضي باول أنه على خلاف القانون في قضية فريمبل، فإن الوسائل لم تكن «من الفموض بحيث يفترض (القانون) إلى العقلانية التي يتطلبها التعديل الرابع عشر، وهو لم ينزع أهلية عدد كبير من الأطفال غير الشرعيين بلا ضرورة».

ورغم قضية لالي، فإن المحكمة استمرت في تطبيق إعادة النظر المتوسط. وفي قضية ميلز ضد هابلوتزل Mills v. Habluetzel (١٩٨٢) فإن قانوناً لولاية تكساس يتطلب أن أية دعوى للأبوة لإثبات إعالة الطفل يجب أن تقدم قبل أن يبلغ الطفل غير الشرعي العام الأول من عمره، اعتبر بالإجماع أنه «لا يرتبط بشكل جوهري بمصلحة مشروعة للولاية». وفي قضية بيكيت ضد براون Pickett v. Brown (١٩٨٣)، اعتبرت إحدى المحاكم بالإجماع أن قانوناً صدر منذ عامين غير مرتبط بشكل جوهري بمصلحة الولاية في تجنب مطالب بالية أو احتيالية. وفي قضية كلارك ضد جيتو Clark v. Jeter (١٩٨٨)، فإن قانوناً لولاية بنسلفانيا يتطلب أن ترفع الدعاوى لإثبات الأبوة خلال ست سنوات من ولادة الطفل غير الشرعي اعتبر باطلاً على أساس الحماية المتساوية. وحتى تحديد فترة ست سنوات لم يقدم بالضرورة فرصة معقولة لتقديم الطلب لصالح الطفل غير الشرعي. وقد طبق معيار متوسط لإعادة النظر في قضية جيتو. ولم تكن فترة السنوات الست مرتبطة أساساً بمصلحة الولاية في منع التقاضى لمطالب بالية أو احتيالية. وهناك قوانين أخرى في بنسلفانيا تسمح بالتقاضى بشأن الأبوة لمدة أطول كثيراً من ست سنوات من مولد الطفل غير الشرعي.

وفي حين أنه من الصعب استنتاج أية مبادئ من تطبيق المحكمة لإعادة نظر أقوى للحماية المتساوية في قضايا الأبناء غير الشرعيين، فإنه يبدو فعلاً أن القوانين

المؤسسة على أنماط ثابتة أو تحيز ضد المواليد غير الشرعيين، أو التي تفرط في فرض عقبات يتعذر التغلب عليها أو مرهقة إلى حد كبير على المواليد غير الشرعيين للحصول على معاملة متساوية مع الأطفال الشرعيين، سوف تعتبر غير دستورية. وفي حين أن الولاية قد تكون قادرة على الاستشهاد بمصالح هامة تؤيد القوانين، فإن المحكمة سوف تقرر أن الوسائل المستخدمة لا ترتبط «بصورة جوهرية» بتحقيق هدف الولاية.

هـ) قواعد أخرى للتصنيف

من غير المحتمل أن المحكمة سوف تضيف خصائص جديدة للتصنيف إلى قوائم التصنيفات المشكوك فيها، وتصنيفات السن، قضية مجلس القواعد في ماساشوسيتس ضد مورجيا (١٩٧٦)، وتصنيفات الثروة، [جيمس ضد فالتييرا James v. Valtierra (١٩٧١)]، واستفتاء الإسكان العام، وقضية هاريس ضد ماكراي (١٩٨٠) فإن تمويل الإجهاض للفقراء الموزين على سبيل المثال ليست مشتبهاً فيها، وهي معرضة فقط لإعادة نظر عقلانية.

وفي رفض اعتبار التخلف العقلي تصنيفاً مشتبهاً فيه في قضية مدينة كليبورن ضد مركز كليبورن السكني (١٩٨٥)، أعلن القاضي هويت باسم المحكمة أنه: «حيث يكون للأفراد في المجموعة التي تتأثر بقانون ما خصائص متميزة وثيقة الصلة بمصالح الولاية سلطة تنفيذها، فإن المحاكم كانت مترددة للغاية، كما ينبغي أن تكون في نظامنا الفيدرالي وفيما يتعلق بالفصل بين السلطات، للفحص الدقيق للاختيارات التشريعية حول ما إذا كان يجب أن تتابع تلك المصالح وكيف، وإلى أي مدى. وفي مثل تلك الحالات، تتطلب فقرة الحماية المتساوية فقط وسائل معقولة لكي تخدم غرضاً مشروعاً. ولما كان التخلف العقلي صفة مميزة تستطيع الحكومة أن تستخدمها بصورة مشروعة في قرارات كثيرة، مثل القوانين الحميدة لمساعدة المتخلفين عقلياً، فإن المحكمة لن تعامل الإجراء التشريعي الذي يتضمن معاملة تفضيلية باعتباره مشتبهاً فيه. وباستخدام معيار غير مميز على أساس منطقي، فإن المحكمة رأت أن تطبيق قانون تخصيص المناطق لاستبعاد بيت مجموعة للمتخلفين عقلياً لم يكن له صلة عقلانية بهدف مشروع للحكومة.

٢- الحقوق الأساسية

إن تحليل تصنيفات المشتبه فيه تركز على الأساس الذي وضعت عليه هذه التصنيفات. ولكن إعادة النظر الأكثر بقة للحماية المتساوية يمكن أن يحدث أيضاً بواسطة ما يفقد نتيجة للتصنيف. فإذا كان أى تصنيف يرهق بصورة هامة ممارسة حق أساسى، فإن الفحص القضائى الدقيق سوف يستخدم، أى أن التصنيف يجب أن يكون ضرورياً لمصلحة حكومية قهرية. ومرة أخرى ينبغي على الباحث أن يلاحظ استياء المحكمة المتزايد مع نهج ذى طبقات صارمة لقانون الحماية المتساوية. وهناك دلالات على أن القضاة انتقلوا نحو مقياس متحرك مشابه لإعادة النظر التى تتطلبها الإجراءات القانونية الأصولية.

ويبرز أوضح مثال لقانون الحقوق الأساسية للحماية المتساوية عندما يميز قانون ما فى الحق فى نشاط مشمول بحماية دستورية. وعلى سبيل المثال فإنه عندما يرهق أى تصنيف ممارسة حقوق التعديل الأول الصريحة، فإن إعادة النظر العقلانية التقليدية تكون غير مناسبة. وإذا منع قانون ما جميع أشكال المراقبة أمام المدارس [قضية *إلمارة بوليس شيكاغو ضد موزلى* Polic Dept. of Chicago v. Mosley (١٩٧٢)]، أو أماكن الإقامة [قضية *كارى ضد براون* Carey v. Brown (١٩٨٠)]، فيما عدا المراقبة فى حالة إضراب العمال، فإن هذه التفرقة المبنية على أساس المحتوى يجرى فحصها بمزيد من الدقة. وعندما يفرق التنظيم الحكومى بين الأنشطة المتعلقة بالخطابة فى ساحة عامة، فإن فقرة الحماية المتساوية تلزم بأن يكون التشريع قد تم إعداده بدقة لكى يخدم مصالح جوهرية للولاية، وتقديم التبريرات لاية تمييزات، فإن دلالاته يجب أن تفحص بعناية. فى الفصل نفسه انظر قضية *لارسون ضد فالنتى* Larson v. Valente (١٩٨٢) [قانون جمع التبرعات الخيرية الذى يستخدم للتفرقة ضد دين غير تقليدى مثل القمريين اعتبر انتهاكاً لفقرة أركان الحكم].

وبالمثل فإنه إذا ميز قانون فى ممارسة الحقوق الضمنية تستخدم طريقة أكثر صرامة لإعادة النظر القضائى. وكما يتضح فيما يلى فإن القوانين التى ترهق بشكل خطير حق السفر بين الولايات قضية *شاهيرو ضد كومبسون* (١٩٦٩)، أو الحق فى الزواج قضية *زهلوكى ضد ريدجھول* (١٩٧٨)، تعرضت لفحص قضائى أكثر تدقيقاً.

وأكثر النواحي تحدياً للحقوق الأساسية للحماية المتساوية تتضمن إعادة نظر أكثر صرامة للتصنيفات التي ترقى ممارسة الحقوق المستمدة من فقرة الحقوق المتساوية ذاتها. فعندما يرهق تصنيف حكومى بشكل خطير المساواة فى حق الانتخاب أو الوصول إلى العدالة الجنائية أو المدنية، فسوف تستخدم المحكمة الفحص الدقيق حتى ولو لم يكن هناك أى حق مستقل لذلك. وفترة الحماية المتساوية ذاتها تحمى من التفرقة فيما يتعلق بهذه المصالح الأساسية. وفى حين أن محكمة بيرجر لم ترفض الاعتراف بتراث محكمة وارين فى هذا المجال من الحقوق والمصالح الأساسية، فإن المحكمة لم تظهر أى ميل لاستخدام فقرة الحماية المتساوية كينبوع لتحقيق المساواة فى حالة الفوارق الاجتماعية. انظر قضية داندرج ضد ويليامز Dandridge v. Williams (١٩٧٠) [الخدمة الاجتماعية]؛ وقضية مدرسة الحى المستقلة بسان أنطونيو بولاية إنديانا ضد رودريجويز San Antonio Independent School Dist. v. Rodriguez (١٩٧٢) [تعليم].

١ - الانتقال بين الولايات

ليس هناك أى حق للانتقال منصوص عليه صراحة فى الدستور، ومع ذلك فإنه فى الحكم بأن مطلب الإقامة لفترة عام واحد للحصول على مساعدات المعونة الاجتماعية تنتهك الحماية المتساوية، فقد أعلنت المحكمة - حيث أن التصنيف هنا يمس حقاً أساسياً للانتقال بين الولايات فإن دستوريته لا بد أن يتم الحكم عليها بواسطة المعيار الأكثر صرامة بشأن ما إذا كان يعزز مصلحة قهرية للولاية. قضية شابيرو ضد تومبسون (١٩٦٩). ولم تحدد المحكمة فى أى وقت مصدر هذا الحق الأساسى للسفر بين الولايات وإن كان هذا الحق يعامل بوجه عام على أنه متضمن فى نظامنا الفيدرالى المتجسد فى كيان الدستور ذاته. وعلى أية حال فعندما تشترط أية ولاية أن يعيش القادمون الجدد فى الولاية لفترة محددة للحصول على مزايا المساعدات المتاحة للمقيمين على أساس مساواة، فإن المحكمة تستشهد بوجه عام بالحماية المتساوية للحقوق الأساسية وتفحص القوانين بدقة. قضية المستشفى التذكارى ضد مقاطعة ماريكوبا Memorial Hospital v. Maricopa County (١٩٧٤) [اعتبر مطلب الإقامة لمدة عام واحد للمعوزين الذين يحصلون على معونة رعاية طبية عامة منتهكاً للحماية المتساوية]، وقضية دان ضد بلومشتاين Dunn v. Blumstein (١٩٧٢) [اعتبر أن اشتراط الإقامة لفترة عام واحد للتصويت فى

الانتخابات ينتهك الحماية المتساوية]: قضية شابيهرو.

ولكن ليس كل عبء على الهجرة بين الولايات يخضع لإعادة نظر الفحص الدقيق. واشتراطات الإقامة الصادرة تؤيد بصفة عامة استخدام إعادة النظر العقلانية. قضية *ماكافري ضد لجنة الخدمة المدنية في فيلادلفيا* *McCarthy v. Philadelphia Civil Service Com'n* (١٩٧٦) [تأييد قانون يتطلب من مستخدمي المدينة أن يكونوا من سكان المدينة]: قضية *مارتينيز ضد باينوم* *Martinez v. Bynum* (١٩٨٢) [تأييد مطلب الإقامة من أجل التعليم العام المجاني]. ومثل هذه القوانين لا تفرق في المعاملة على أساس السفر بل على ما إذا كان طالب الحق قد حصل على إقامة. ولدى تحقيق هذه الإقامة فإن الشخص يشترك في البرنامج بصورة كاملة.

وفي قضية *سوسنا ضد أيوا* *Sosna v. Iowa* (١٩٧٥)، طبقت المحكمة إعادة النظر العقلانية في تأييد مطلب الإقامة لفترة عام واحد من أجل الطلاق. وفي تمييز المطالب السابقة لفترة الإقامة والتي اعتبرت باطلة، شرح القاضي رينكويسست الأمر بأن «السيدة المسافرة حديثاً لم تكن ممنوعة نهائياً للحصول على جزء مما كانت تسعى إليه؛ ولكن وصولها إلى المحاكم تأخر فحسب». ويبدو أن التمييز يدور حول أهمية العبء على حق الهجرة بين الولايات. وعندما يردع قانون الولاية أو يفرض «عقوبة» خطيرة على ممارسة هذا الحق، فإن الفحص الدقيق يستخدم. وقد تضمنت قضية شابيهرو إهداراً للضروريات الأساسية للحياة. وقد أعلن القاضي مارشال في قضية مقاطعة ماريكوبا أنه «مهما كانت الأبعاد النهائية لبحث عقوبة شابيهرو، فإنه من الواضح على الأقل أن الرعاية الطبية هي إحدى 'الضرورات الأساسية للحياة' بالنسبة لشخص معوز بقدر ضرورة مساعدة المعونة الاجتماعية. وكانت امتيازات أو مساعدات الحكومة الضرورية للقوت الأساسي ينظر إليها غالباً باعتبار أن لها أهمية دستورية أكبر من أشكال أقل أهمية من الاستحقاقات الحكومية». ومن الواضح أن التأخير في الحصول على الطلاق ليس «عقوبة» كافية على السفر بقدر يستأهل معه فحصاً دقيقاً. انظر قضية ستارنس ضد مالكرسون *Starns v. Malkerson* (١٩٧٠). [تأييد مطلب الإقامة لفترة عام واحد من أجل الحصول على حق دفع رسوم تعليم أقل في جامعة الولاية]. وقضية جونس ضد هيلمز *Jones v. Helms* (١٩٨١) [التمييزات في الموافقة لأحد الأبوين الذي تخلى عن طفله والتي تتوقف على ما إذا كان المدعى عليه قد رحل عن الولاية أو بقي. وقد تأيدت حيث كان

سلوك المدعى عليه الخاص يمنحه صلاحية الحق في السفر].

وفي بعض قضايا السفر استخدمت المحكمة حرفياً اختبار العقلانية، لكنها رفضت قانون الولاية. وعلى سبيل المثال فإن المحكمة في قضية *زوبل ضد ويليامز* *Zobel v. Williams* (١٩٨٢)، اعتبرت أن خطة قانونية توزع بمقتضاها ولاية ألاسكا الدخل المستمد من مواردها الطبيعية على المواطنين البالغين على أساس طول مدة إقامة كل منهم تنتهك الحماية المتساوية. وعلى خلاف قضايا فترات الإقامة، فإن أى مقيم فى ألاسكا لم يحرم كلية من المزايا بسبب فشله فى الوفاء بمستوى فترة الانتظار. وبدلاً من ذلك فإن «تمييزات دائمة محددة بين عدد متزايد دائماً من طبقات دائمة من مواطنين أصليين تقوم على أساس طول المدة التى أمضوها فى الولاية» تحدد قدر المزايا. وفى هذه الحالة فإن مصالح الولاية فى خلق حوافز لتوطيد الإقامة فى ألاسكا وتشجيع الإدارة الحسنة للأموال لم تخدمها بشكل عقلاني التمييزات التى وضعت بين أولئك المقيمين فعلاً فى الولاية. ومصصلحة الولاية المؤكدة فى الاعتراف بالإسهامات السابقة للمواطنين لم تكن هدفاً مشروعاً للولاية، حيث أنها سوف تفتح الباب لتقسيم الحقوق والمزايا والخدمات الأخرى وفقاً لطول الإقامة. ولما كانت المعاملة التمييزية لا تستطيع أن تجتاز حتى اختبار العقلانية، فقد وجدت المحكمة أنه ليس من الضروري أن تقرر ما إذا كان الفحص المعزز سوف يكون مناسباً. وعلى ذلك لم تقرر المحكمة ما إذا كان التمييز فى الوصول إلى الموارد المالية غير المخصصة لغرض معين مثل الخدمة الإجتماعية أو الخدمات الطبية يشكل «عقوبة» على الحق الأساسى تستلزم فحصاً دقيقاً. انظر قضية *الدعى العام ضد سوتو - لوبيز* *Attorney General of New York v. Soto-Lopez* (١٩٨٦) [أفضلية الاستخدام فى الولاية مقصورة على المحاربين القدامى الذين كانوا يقيمون بالولاية فى وقت دخول الخدمة العسكرية اعتبرت غير دستورية، وقد استخدمت الأكثرية الفحص الدقيق مستشهدة بالحق فى السفر والحماية المتساوية. وقد استخدم القضاة المتفقون فى الرأى اختباراً عقلانياً].

ب - الزواج والحياة العائلية

تضمنت قضية *زابلوكى ضد ريدهيل* (١٩٧٨)، قانوناً جنائياً فى ويسكونسن يتطلب موافقة المحكمة على زواج أى من الأبوين يكون عليه التزامات بإعالة طفل. ولا تعطى الموافقة إذا لم يتم الوفاء بالتزامات الإعالة أو إذا لم يستطع الفرد إثبات أن

الأطفال الخارجين عن الوصاية لن يصبحوا أعباء عامة. وفي إبطال القانون نكر القاضى مارشال باسم المحكمة «بما أن الحق فى الزواج ذو أهمية أساسية ولما كان التصنيف موضوع البحث هنا يتدخل بشكل خطير فى ممارسة هذا الحق، فإننا نعتقد أن الفحص الدقيق لمصالح الولاية المقدمة لتأييد التصنيف مطلوب»، انظر الصفحات من ١٧٤ - ١٧٧ حول الحق فى الزواج باعتباره من حقوق الإجراءات القانونية الأصولية. ونتيجة لتصنيف ويسكونسن فإن الأشخاص (وخاصة الفقراء) يمكن إجبارهم على التخلي عن حقوقهم فى الزواج أو منعهم كلية من الزواج. ويعتبر هذا التأثير عبئاً كبيراً على الحق. وفى حين أن مصالح الولاية فى التشاور مع الأبوين فيما يتعلق بالتزامات الإعالة، وتأكيد توفير الخدمة الإجتماعية للأطفال خارج الوصاية تعتبر «مصالح هامة للولاية إلى حد كاف»، فإن الوسائل لم تكن «مصاغة بدقة لى تحقق هذه المصالح فقط».

ولكن كما توحى قضية زابلوكى فإنه إذا لم يتدخل التصنيف الذى تم تحديده بصورة كبيرة فى قرار الزواج فإن إعادة النظر العقلانية تكون هى المناسبة. قضية كليفانو ضد جوبست (Califano v. Jobst (١٩٧٧)) [استثناء من قاعدة إنهاء معونة العجز لدى الزواج وتوفير المساعدات لأشخاص تزوجوا من عاجز آخر، له الحق فى المساعدات، تأيد استخدام إعادة نظر عقلانية]. تأمل أيضاً قضايا تمويل الإجهاض، الصفحات من ١٧٢-١٧٤ وتتضمن أموالاً لرعاية الأمومة ولكن ليس للإجهاض. وفى قضية هاريس ضد ماكراى (١٩٨٠)، اعتبرت المحكمة أنه حيث لم يكن هناك أى انتهاك لحق أساسى محمى دستورياً (أى لا عبء هام) كان الأساس العقلانى قابلاً للتطبيق. وكان تعديل هايد مرتبطاً بشكل عقلانى بالهدف الحكومى المشروع لحماية الحياة المحتملة.

جـ - حق الانتخاب

إن التعديل الخامس عشر الفقرة ١ يمنع الحرمان من حق الانتخاب بواسطة الحكومة الفيدرالية أو حكومة الولاية على أساس العنصر أو اللون أو حالة عبودية سابقة. قضية جوميليون ضد لايففوت (Gomillion v. Lightfoot (١٩٦٠)) [اعتبر تقسيم المناطق إلى وحدات معينة لمصالح جماعة أو حزب ما بتمييز عنصرى منتهكاً للتعديل الخامس عشر]. ولكن المحكمة لم تعتبر قط أن هناك حقاً يحميه الدستور بوجه عام للاقتراع. وتمتلك الولايات سلطة واسعة لتحديد الإقامة والسن ومؤهلات المواطنين، وقد

تختار أن تملأ المناصب بالتمعين بدلاً من الانتخاب. ومع ذلك فإذا منحت الولاية حق الانتخاب، فإن فقرة الحماية المتساوية تتطلب مساواة في الحصول على حق الانتخاب. فهل يتم الوفاء بضرورة الحماية المتساوية إذا تصرفت الحكومة بصورة عقلانية؟ لقد اعتبرت المحكمة أن الحق في التصويت هو مصلحة أساسية في مجتمع ديمقراطي لأنه «وقاية للحقوق المدنية والسياسية في القوانين الأخرى». قضية رينولدز ضد سيمز Reynolds v. Sims (١٩٦٤)، وعندما يرهق تصنيف حكومي ممارسته بصورة كبيرة فإن إعادة نظر أكثر دقة تكون مطلوبة عادة. ويطبق هذا المبدأ سواء أكان النظام الانتخابي يرفض حق الانتخاب أو يضعفه فحسب.

(١) مؤهلات التصويت: في قضية هاربر ضد مجلس الانتخابات بولاية فرجينيا Harper v. Virginia State Bd. of Elections (١٩٦٦)، اعتبرت المحكمة أن ضرائب الولاية على الاقتراع تتعارض مع الحماية المتساوية. وفي حين أن القاضي بوجلاس باسم المحكمة اعتمد جزئياً على اعتبار محاباة الثروة أمراً مشكوكاً فيه، فإن معاملته للتمييز في التصويت هي التي بقيت. وبينما لاحظ القاضي بوجلاس العلاقة الوثيقة للتصويت بحقوق التعديل الأول الصريحة، فإنه لم يعتبر أنه من الضروري صياغة حق التصويت: «إن أنه يكفي القول أنه بمجرد منح حق الانتخاب للناخبين فلا يجوز أن توضع خطوط لا تتفق مع فقرة الحماية المتساوية». ولا تستطيع الولايات أن تحدد مواصفات الناخب التي «تميز بصورة مؤذية». كما أن إعادة النظر العقلانية ليست مناسبة. وحيث أن حق التصويت حق أساسي فإن «التصنيفات التي تقيد لا بد من أن تفحص بدقة وتحدد بعناية». وحيث إن الثروة أو دفع رسم ليس لهما أية علاقة بقدرة المرء على أن يشارك بذكاء في العملية الانتخابية، فإن متطلبات ضريبة التصويت تنتهك الحماية المتساوية.

وقد اعتبر قصر حق الانتخاب في أحياء المدارس على آباء وأمهات تلاميذ المدارس وأصحاب الممتلكات والمستأجرين منتهكاً للحماية المتساوية في قضية كرامر ضد اتحاد منطقة المدارس الحرة رقم ١٥ Kramer v. Union Free School Dist. No. ١٥ (١٩٦٩). وقد استخدم كبير القضاة وارين إعادة نظر الفحص الدقيق بعد أن أكد أهمية المشاركة غير التمييزية في العملية الانتخابية للحكومة ذات النظام النيابي. وقال إن

الافتراض العادي للدستورية يقوم على أساس الافتراض بأن المؤسسات التي تصنع القانون في الولاية مكونة بلا تحيز. وعندما يواجه هذا الافتراض طعنًا أمام المحاكم فإنه يكون مطلوباً «فحص قضائي دقيق». وباستخدام هذا المعيار فشل الحرمان من حق الانتخاب. ومع افتراض أن الولاية قد تقصر حق التصويت على أولئك الذين يهتمون في المقام الأول بنتيجة الانتخابات، فإن التصنيف لم يتم صياغته لكي يحقق هذا الفرض. فالتصنيف كان يشمل كثيرين ليس لديهم إلا اهتمام محدود بالانتخابات، بينما استبعد مواطنين عديدين لديهم مصلحة مؤكدة في قرارات منطقة المدارس. انظر قضية كسيبريانو ضد هوما Cipriano v. City of Houma (١٩٦٩) [إن قصر حق الانتخاب على دافعي الضرائب من أصحاب الممتلكات من أجل إقرار إصدار سندات ذات ريع اعتبر غير دستوري]. قضية فيونكس ضد كولودزيجسكي Phoenix, Ariz., City of Kolodziejski v. (١٩٧٠) [تقييد حق التصويت بشأن سندات الالتزام العامة على دافعي الضرائب على الممتلكات اعتبر غير دستوري]. والمبدأ الأساسي هو أنه عندما تقيد تصنيفات الولاية حق الانتخاب على أسس أخرى غير الإقامة والسن والمواطنة، فإن القانون لا يمكن أن يصمد إلا إذا استطاعت الولاية أن تثبت أن التحديد يخدم مصلحة قهرية للولاية. قضية هيل ضد ستون Hill v. Stone (١٩٧٥) [مطالبة أغلبية دافعي ضرائب الممتلكات بإقرار بيع سندات لمكتبة المدينة اعتبرت غير دستورية].

ولكن هناك استثناء على هذا المبدأ الأساسي من أجل انتخابات «المصلحة الخاصة». ففي قضية شركة ساليير للأراضي ضد منطقة تخزين مياه حوض بحيرة تولير Salyer Land Co. v. Tulare Lake Basin Water Storage Dist. (١٩٧٣)، استخدمت المحكمة إختبار الأساس العقلاني في تأييد خطة انتخابية قصرت حق الانتخاب على أصحاب الأراضي وقسمت عدد الأصوات على أساس القيمة المقدرة للأرض. وقد اعتبر الفحص الدقيق غير مناسب لإعادة النظر في نظام الانتخاب لمنطقة المياه، بسبب «هدفها الخاص المحدود والتباين في تأثير أنشطتها على أصحاب الأراضي كمجموعة». ولم تكن منطقة المياه أساساً كيئناً يمارس سلطات حكومية عامة، وقصر حق الانتخاب على أولئك الذين لهم مصلحة خاصة في أنشطتها كان مرتبطاً بصورة معقولة بتحقيق أهداف القانون. انظر قضية بول ضد جيمس Ball v. James (١٩٨١) [قصر حق الانتخاب على أصحاب الأراضي وتحديد عدد الأصوات من أجل انتخاب مديرين

لمنطقة استصلاح مائية كبيرة، تأيد بمقتضى اختبار العقلانية]. ولكن قضية بول يجب مقارنتها مع قضية كوهن ضد ميلسب Quin v. Millsap (١٩٨٩)، حيث اعتبر نص دستورى لولاية ميزورى يتطلب ملكية عقارية كشرط للعضوية فى مجلس أصحاب الملكيات أنه ينتهك الحماية المتساوية على أساس معيار عقلانى لإعادة النظر. وعدم ممارسة المجلس لسلطات حكومية عامة اعتبر لا صلة له بالموضوع. إن الحق فى أن التأهيل للخدمة العامة مضمون بواسطة الحماية المتساوية، حتى إذا كان المجلس يوصى بمقترحات فقط ولا يصدر أية قوانين بشكل مباشر. إن تقدير قضايا الجماعة والاهتمام بالجماعة لا يتوقف بشكل عقلانى على حيازة ممتلكات. وأهداف الولاية كان يمكن أن تتحقق بواسطة وسائل تشكل بصورة أكثر دقة. وقد تميزت قضية بول عن قضية ميلسب على أساس أن منطقة الاستصلاح المائى موضوع الخلاف فى الأولى كان لها وظيفة محددة بدقة وعلاقة خاصة طبقة أصحاب الأراضى.

وتكفل اشتراطات مدة الإقامة إطاراً آخر استخدمت فيه الحماية المتساوية للحقوق الأساسية لإبطال القيود على حق الانتخاب. وفى حين أن متطلبات الإقامة بنية حسنة لحق الانتخاب لا تنتهك الحماية المتساوية، فإن متطلبات الإقامة المستمرة والتي ترهق بشكل خطير كلا من المصلحة الأساسية فى الانتخاب والحق فى السفر كثيراً ما تعتبر باطلة باستخدام الفحص الدقيق. قضية دنن ضد بلومشتاين (١٩٧٢) [اعتبر اشتراط الإقامة بالولاية لمدة عام واحد انتهاكاً للحماية المتساوية]. ولكن بعض متطلبات المدد المحددة للإقامة التى يظهر أنها ضرورية لخدمة مصلحة الولاية فى منع تزيف الانتخابات بقيت بعد إعادة النظر الدقيق. قضية مارستون ضد لويس Marston v. Lewis (١٩٧٣) [تأيد شرط الإقامة لمدة ٥٠ يوماً].

٢) إضعاف حق الانتخاب : إن الحماية المتساوية تحمى أيضاً من الخطط الانتخابية التى تضع عبئاً ثقيلاً على فعالية أصوات طبقات معينة من الناخبين. وعلى سبيل المثال فإن خطط الولاية للتقسيم والتى تقلل من قيمة أصوات ناخبين معينين تمنع فرصة المشاركة على قدم المساواة لكل الناخبين. قضية رهنولتز ضد سيمز (١٩٦٤). وفى قضية رهنولتز اعتبرت المحكمة أن فقرة الحماية المتساوية تتطلب أن المقاعد فى كلا المجلسين بالهيئة التشريعية ذات المجلسين للولاية يجب أن تقسم على أساس السكان.

ومبدأ «شخص واحد، صوت واحد» هذا طبق على تقسيم الكونجرس إلى مناطق في قضية ويسبري ضد ساندروز (Wesberry v. Sanders (١٩٦٤)، باعتباره أمراً للاشتراطات الواردة في المادة الأولى الفقرة ٢ التي تنص على أن يتم اختيار أعضاء الكونجرس «بواسطة أهالي ولايات متعددة». وفي حين أن المبدأ يطبق على كل وحدات الحكومة المحلية [قضية هادلي ضد منطقة المعهد العالي Hadley v. Junior College Dist. (١٩٧٠)]، فإن الوحدة قد تكون متخصصة للغاية في الهدف ومحدودة في السلطات بحيث لا توصف بأنها حكومية. انظر قضية شركة ساليير للأراضي.

ولكن محكمة رينولدز أشارت أيضاً إلى أن «الضبط أو النقص الحسابية قل أن تكون مطلباً دستورياً عملياً. ومزيد من المرونة إلى حد ما قد يكون جائزاً دستورياً فيما يتعلق بالتقسيم التشريعي للولاية أكثر مما هو لتقسيم مناطق الكونجرس». والواقع أن المحاكم طلبت من الولايات أن تقترب قدر الإمكان عملياً من المساواة بين السكان في تقسيم دوائر الكونجرس. وفي رفض ٧٠٪ كحد أقصى للانحراف بين الدوائر في قضية كارتشر ضد داجيت (Karcher v. Daggett (١٩٨٣)، ذكرت المحكمة أن الولاية يجب أن تثبت «مع بعض التفصيل أن هدفاً معيناً كان يتطلب انحرافاً معيناً في خطتها». غير أنه في تقسيم دوائر الولاية سمحت المحكمة بانحرافات صغيرة بدون أي تبرير من الولاية [قضية هوايت ضد ريجستر White v. Regester (١٩٧٣)، مؤيدة انحرافاً يبلغ متوسطه ٢٪ وحد أقصى للانحراف قدره ٩٩٪] وانحرافاً جوهرياً، عندما يكون هناك ما يبرره من جانب مصلحة الولاية في الحفاظ على حدودها السياسية التقليدية. قضية ماهان ضد هاويل (Mahan v. Howell (١٩٧٣) [انحراف ١٦٪ تم تأييده]، قضية براون ضد تومبسون Brown v. Thomson (١٩٨٣) [تم تأييد متوسط انحراف بنسبة ١٦٪ وحد أقصى لانحراف بنسبة ٨٩٪، حيث منح مقدم واحد لمقاطعة لها حق فيه من الناحية العددية، ولم يكن سبباً هاماً في الانحراف عن عدد السكان].

وفي حين أن التقسيم المتعدد الأعضاء للدوائر قد يحول بين مجموعات معينة وبين الوصول إلى سلطة سياسية تتناسب مع عددهم، فإنه لا ينتهك الحماية المتساوية. قضية مدينة موبيل ضد بولدن (Mobile, Ala., City of v. Bolden (١٩٨٠)، ولكن عندما يثبت فحسب «المجموع الكلي للظروف» أن الخطة الانتخابية قد تولدت عن مقصد للتمييز العنصري (أي تصنيف مشتبه فيه)، يكون التعديل الرابع عشر قد انتهك. قضية روجرز

ضد لودج (١٩٨٢). وبالمثل فإن إعطاء أقلية ما سلطة سياسية غير متكافئة عن طريق أغلبية غير عادية قضية جورديون ضد لانس Gordon v. Lance (١٩٧١)، [إقرار استفتاء عام بنسبة ٦٠٪ من أجل إصدار سندات مديونية، تم تأييده] أو أغليات منسجمة قضية بلدة لوكبورت ضد المواطنين لعمل الجماعة Lockport, New York, Town of v. Citizens for Community Action (١٩٧٧)، [إن فصل أغلبية الناخبين في المدن والمناطق الريفية المطلوب لمواثيق جديدة للمقاطعات تم تأييده] لا ينتهك الحماية المتساوية بالضرورة.

هناك طريقة أخرى يمكن بها إضعاف حق الانتخاب وذلك عن طريق وضع قيود على وصول المرشحين والأحزاب إلى صناديق الاقتراع. وتمنع مثل هذه القيود الناخبين من التعبير عن أفضلياتهم من خلال أصواتهم الانتخابية. وفي الواقع أن مثل هذه القيود على دخول المكان «تضع عبئاً على نوعين مختلفين من الحقوق وإن كانا متداخلين - حق الأفراد في الاتحاد من أجل تقديم عقائد سياسية وحق الناخبين المؤهلين بغض النظر عن اقتناعهم السياسي للإدلاء بأصواتهم بصورة فعالة». قضية ويليامز ضد روس Williams v. Rhodes (١٩٦٨) [إن مجموعة متنوعة من متطلبات الولايات التي تحد من وصول الأحزاب السياسية الجديدة إلى صناديق الاقتراع تعتبر منتهكة للحماية المتساوية لأنها تمنح الديمقراطيين والجمهوريين «احتكاراً تاماً»، ومن ناحية أخرى فإنه يقال إن القيود على الوصول تخدم مصالح هامة للولاية في «حماية سلامة عملياتها السياسية من المرشحين العابثين أو المخادعين، وفي التأكد من أن عمليات انتخابه فعالة، وفي تجنب تشويش الناخب الذي يسببه مركز اقتراع شديد الازدحام، وفي تجنب تكاليف وعبء إعادة الانتخاب». قضية كليمنتس ضد فاشينج Clements v. Fashing (١٩٨٢) [قوانين ولاية تكيد حق شاغل منصب ما من الترشيح لمنصب آخر، اعتبرت غير منتهكة للحماية المتساوية باستخدام اختبار على أساس عقلائي].

وفي أغلب القضايا طبقت المحكمة الفحص الدقيق على مثل هذه القيود على الوصول، وطلبت أن تبين الولاية أن التفرقة في المعاملة «ضرورية لتعزيز مصالح قهرية للولاية». ولكن أكثرية المحكمة في قضية كليمنتس ضد فاشينج أعلنت أنه: «ليس كل قيود الوصول إلى مراكز الاقتراع تتطلب فحصاً مشدداً للحماية المتساوية». وجادلت الأكثرية بأنه من الضروري فحص كل قانون لبحث مدى العبء الذي يفرضه «إن السؤال

هو ما إذا كان القيد المطعون فيه يلقي عبئاً جائراً أو غير ضروري على إمكانية الحصول على فرصة سياسية. قضية لوبين ضد بانيش.

إن فرض رسوم للترشيح على مرشحين فقراء كشرط ضروري للوصول (أي لم تقدم أية وسيلة بديلة للوصول) يحتمل اعتباره غير دستوري. قضية بولوك ضد كارتر Bullock v. Carter (١٩٧٢): قضية لوبين ضد بانيش Lubin v. Panish (١٩٧٤). ولكن مصير القوانين التي تتطلب من المرشحين أو الأحزاب أن يثبتوا مستوى معيناً من تأييد الجماعة من أجل الحصول على حق الوصول، أقل تأكيداً بكثير. وإذا منح القانون «أحزاب الأقلية السياسية فرصة حقيقية ومتساوية بشكل أساسي من أجل التأهل لصندوق الاقتراع» فإنه من الممكن أن يؤيد حتى بمقتضى معيار الفحص الدقيق. قضية الحزب الأمريكي لولاية تكساس ضد هوابت American Party of Texas v. White (١٩٧٤) [اشتراط أن يعتمد الوصول إلى صناديق الاقتراع للأحزاب التي لم تكن قد حصلت على تأييد واضح من الناخبين في الانتخابات السابقة يشترط تقديم التماسات موقع عليها من ١٪ من الناخبين وقصر تجمعات الموقعين على أولئك الذين لم يكونوا قد اشتركوا في انتخابات أولية لحزب آخر أو عملية ترشيح، تم تأييدها]. قضية ستورر ضد براون Storer v. Brown (١٩٧٤). [إن إشتراط مرور عام واحد على عدم الانتساب لحزب ما تأييد باعتباره تعزيزاً لمصلحة قهرية للولاية في استقرار نظامها السياسي]. ومن ناحية أخرى فإذا كانت الشروط تستبعد فعلاً المستقلين وأحزاب الأقلية فإن الاشتراطات سوف تعتبر باطلة. قضية أندرسون ضد سيلبريز Anderson v. Celebrezze (١٩٨٣) [المواعيد النهائية المبكرة لتقديم التماسات من المرشحين المستقلين الذين يسعون للوصول إلى مراكز الاقتراع ولكن ليس لمرشحي الأحزاب الكبرى اعتبر أنه ينتهك حرية التجمع السياسي ولكنه يعتمد بشدة على قضايا الحماية المتساوية]؛ قضية ويليامز ضد روبنس. ويوحى نهج المحكمة في قضية أندرسون بأن تحليل التعديل الأول قد يحصل على اهتمام متزايد من المحاكم باعتباره بديلاً للحماية المتساوية للحقوق الأساسية.

د - الحصول على العدالة

هناك مجال يثير ارتباكاً شديداً لقانون الحماية المتساوية يتضمن معالجة العقبات الاقتصادية مثل اشتراطات الرسوم مما يقيد الوصول إلى القضاء الجنائي والمدني.

والمصدر الأول للارتباك هو الدور الصحيح للحماية المتساوية وتحليل الإجراءات القانونية الأصولية. وفي قضية جريفيين ضد إيلينوي *Griffin v. Illinois* (١٩٥٦)، اعتبرت المحكمة أن الولاية يجب أن تقدم نسخاً مجانية للمدعى عليهم الفقراء في القضايا الجنائية، حيث تكون النسخة لازمة للحصول على إعادة نظر استئنافية «كافية وفعالة». وقد استشهد القاضي بلاك في رأى للأكثرية بكل من الإجراء الواجب ومبادئ الحماية المتساوية. وحول المسألة الأخيرة اعترف بأن الولاية لم تكن تحت أى واجب دستوري لكي تسمح بالظعن بالاستئناف. ولكن في حين أنه لم يكن هناك أى حق دستوري للاستئناف وهذا لا يعنى القول بأن ولاية تمنح حق إعادة نظر استئنافية يمكنها أن تفعل ذلك بطريقة تميز ضد بعض المدعى عليهم المدانين، على أساس فقرهم، إذ لا يمكن أن يكون هناك عدالة متساوية عندما تكون نوع المحاكمة التي يحصل عليها إنسان ما تتوقف على المبلغ الذي لديه من المال.

وقد ظعن القاضي هارلان المعارض في اعتماد الأكثرية على تحليل الحماية المتساوية مؤكداً «أن أساس هذا الحكم هو مجرد استنتاج غير مترابط بأنه ينتهك الإنصاف الأساسي من جانب ولاية توفر إعادة نظر استئنافية ولا ترى أن مثل هذا الاستئناف مكفول فعلاً لمن سيسجنون في جرائم خطيرة، وهذا بطبيعة الحال هو الأسلوب التقليدي للإجراء القانوني الأصولي». وكان لنقده لرأى الأغلبية في استخدام الحماية المتساوية أهمية كبرى في تحليل الحماية المتساوية للحقوق الأساسية بوجه عام. وقال إن الأكثرية حتى عندما تعترف بعدم وجود أى حق دستوري للاستئناف، كانت تستنتج من فقرة الحماية المتساوية ذاتها «واجباً الزامياً لرفع العقوبات الناشئة عن اختلاف الظروف الاقتصادية». وقال إن الحماية المتساوية تتطلب معاملة متساوية ولكنها لا تتطلب من الولاية أن تعطى للبعض بلا مقابل ما تطالب آخرون بأن يدفعوا من أجله.

بل إن نهج الحماية المتساوية لمشكلة الوصول إلى العدالة الجنائية كان مقبولاً بصورة أوضح من جانب المحكمة في قضية *دوجلاس ضد كاليفورنيا* *Douglas v. California* (١٩٦٣). وفي تأييد حق المدعى عليهم الفقراء في القضايا الجنائية في تعيين محام في أول استئناف لهم باعتباره حقاً، فإن المحكمة برئاسة القاضي دوجلاس وصمت رفض الولاية أن تكفل محامياً بأنه «تفرقة ضد الفقراء». واعترف القاضي دوجلاس بأن «المساواة المطلقة في الوصول إلى العدالة ليس مطلوباً دستورياً، ولكنه أكد بأن المحامي

نو أهمية حاسمة في «الاستئناف الواحد والوحيد للفقير باعتباره حقاً». وقد رسمت الولاية «خطأ غير دستوري بين الأغنياء والفقراء». قارن قضية روس ضد موفيت Ross v. Moffitt (١٩٧٤) [لاحق هناك في محام معين للفقير في استئناف متروك للتقدير].

ومرة أخرى تحدى القاضي هارلان اعتماد المحكمة على تحليل الحماية المتساوية. وبالرغم من تسليمه بأن الفقرة تمنع التفرقة بين الأغنياء والفقراء بوصفهم هذا، إلا أنه قال إن هذا يختلف تماماً عن القول بأن الحماية المتساوية «تمنع الولاية من تبني قانون قابل للتطبيق بوجه عام والذي قد يؤثر على الفقراء بقسوة أكثر مما يفعل للأغنياء، أو تمنعها من بذل بعض الجهد لإصلاح الظل الاقتصادي، وإن لم تقم بإزالته بشكل كلي». وبينما قد يكون للولايات التزامات أخلاقية لتخفيف آثار الفقر، «لكي تفسر فقرة الحماية المتساوية باعتبارها تفرض واجباً إيجابياً لعلاج المفاخرات الاقتصادية» على حد قوله، «سيكون بمثابة أن تقرأ في الدستور فلسفة التسوية التي سوف تكون غريبة بالنسبة للكثير من أفكارنا الأساسية عن العلاقات الصحيحة بين الحكومة والمجتمع». والواقع أنه تسأل عما إذا كانت الولاية يمكنها في أي وقت أن تنفذ واجباً إلزامياً للمساواة في الوصول إلى النظام القضائي.

وقد ركزت قضية جريفيون - دوجلاس على المصلحة الحيوية التي أسى تعريفها في المساواة في فرصة الوصول إلى القضاء الجنائي مقترنة باهتمام واضح للتمييز ضد الفقراء. ومع ذلك لم يتعرض أي حق دستوري مستقل للخطر في هذه القضايا، ولم تعرف الثروة على أنها من سمات التصنيف المشكوك فيها. إذ إن الجمع بين المصلحة المهمة والتصنيف الخاص بالفقر هو الذي يتطلب فحصاً قضائياً أكثر دقة بمقتضى فقرة الحماية المتساوية والذي يقدم الموضوع الفريد لقضية جريفيون - دوجلاس وقضية وليامز ضد إيلينوي Williams v. Illinois (١٩٧٠) [إن شروطاً للتخلص من غرامة تؤدي إلى حبس يتجاوز الحد الأقصى القانوني تنتهك حقوق الحماية المتساوية للفقراء]؛ وقضية تيت ضد شورت Tate v. Short (١٩٧١) [اعتبر دخول السجن كبديل لغرامة منتهكاً للحماية المتساوية]. قارن قضيتي روس ضد موفيت، و فولر ضد لوريجون Fuller v. Oregon (١٩٧٤) [استرداد الولاية لاموال أنفقت لتقديم محام لأحد الفقراء إذا كان الفقير المدان قادراً على ردها تم تأييده].

إن العلاقة الدقيقة للحماية المتساوية والإجراء الواجب في القضايا التي تتضمن

فرصة الوصول إلى القضاء الجنائي لا تزال مشكلة. وقد أعادت المحكمة حديثاً التأكيد على أن كلا الفقرتين متضمنتان. فالإجراء الواجب يطبق بسبب مطالبته بفرصة عادلة للحصول على حكم بشأن وقائع الحالة الموضوعية، والحماية المتساوية تطبق بسبب التفرقة في المعاملة لطبقتين من المدعى عليهم. قضية إيفيتس ضد لوسي *Evitts v. Lucey* (١٩٨٥) [حق الإجراء الواجب لمساعدة فعالة من المحامي في الاستئناف الأول باعتباره حقاً قد انتهك]. وفي قضية إيك ضد لوكلاهوما *Ake v. Oklahoma* (١٩٨٥)، استخدمت المحكمة فقرة الإجراء الواجب باعتباره أساساً لمطالبة الولايات بأن تقدم مساعدة طبية نفسية مجانية للمتهمين الفقراء في بعض القضايا الجنائية. وقد استخدمت المحكمة الاختبار الإجرائي للإجراء الواجب في قضية ماثيوس ضد ألدريدج لموازنة مصلحة المتهم في المساعدة الطبية، ومصلحة الحكومة التي سوف تتأثر بمنح الحماية ومخاطر الحرمان الخاطيء إذا لم تقدم المساعدة الطبية النفسية. وانتهت المحكمة إلى أنه «حيث يوضح المتهم لقاضي المحاكمة أن حالته الصحية في وقت الجريمة ستكون عاملاً هاماً في المحاكمة، يجب أن تضمن الولاية كحد أدنى فرصة وصول المتهم إلى طبيب نفسي كفاء ليجري فحصاً مناسباً ويساعد في التقييم، والإعداد، وما سيقدمه من دفاع». كما اعتبرت المحكمة أن الأهمية الحاسمة للطبيب النفسي بالنسبة للمتهم في مرحلة إصدار الحكم في قضايا الإعدام عندما تقدم الولاية أدلة طبية نفسية على خطورة المتهم في المستقبل، تتطلب الوصول إلى مساعدة طبية نفسية مجانية.

وقد برزت مشكلة فرصة وصول الفقراء إلى العدالة أيضاً في المحيط المدني. ففي قضية بودي ضد كونيتيكت *Boddie v. Connecticut* (١٩٧١)، رفضت المحكمة فرض إحدى الولايات رسوماً على من يتلقون معونة اجتماعية عندما يسعون للطلاق. وأكد القاضي هارلان باسم المحكمة في تطبيق فقرة الإجراء الواجب على عاملين رئيسيين هما: (١) أهمية العلاقة الزوجية في التدرج الهرمي للقيم في مجتمعنا، و (٢) احتكار الولاية لوسائل إنهاء تلك العلاقة. ولكن ماذا يحدث إذا لم تكن هذه الحالات موجودة في قضايا أخرى للرسوم؟ لقد أيدت المحكمة في قضية الولايات المتحدة ضد كراس *Kras, United States v.* (١٩٧٣)، رسم قدره ٥٠ دولاراً من أجل إجراءات الإفلاس. ولم تعتبر مصلحة المدين في التخلص من عبء الدين «أساسية» مثل مصلحة الزواج في قضية بودي، كما كانت هناك وسائل بديلة لتسوية الدين متاحة للمدين. ولم يكن الإجراء الواجب قد انتهك.

انظر قضية أورتلواين ضد شواب (Ortwein v. Schwab) (١٩٧٢) [تأييد تقديم رسوم للاستئناف من قرارات غير مواتية لمجلس الخدمات الاجتماعية]. وقد أشير إلى أهمية السؤال ذى الجزئين فى قضية بودى فى وقت قريب فى قضية ليهتل ضد ستريتر Little v. Streater (١٩٨١)، حيث اعتبرت المحكمة أن عدم دفع كونتيكيت من أجل اختبارات فصائل الدم من المدعى عليهم الفقراء فى دعاوى أبوة ينتهك الإجراء الواجب: «لأن المستأنف لم يكن لديه خيار فى ساحة بديلة، ومصالحته هو أيضاً مصالح الطفل تعتبر هامة دستورياً، وهذه القضية مشابهة لقضية بودى أكثر مما هى لقضية كراس وأورتلواين».

هـ — حدود الحقوق الأساسية

إن مجموعة الحقوق الأساسية لقانون الحماية المتساوية التى صاغتها محكمة وارين كانت تبدو أنها تقدم بديلاً للإجراء الواجب الأساسى: والواقع أنه كان يسمى أحياناً «الحماية المتساوية الجوهرية». وعلاوة على ذلك فإن قانون الدعوى يوحى بأن الولايات قد تكون لديها واجب دستورى إيجابى للمساواة فى الحصول على مساعدات وخدمات حكومية هامة كالخدمات الاجتماعية، والتعليم، والإسكان، والرعاية الطبية. وربما يمكن أن تكون فقرة الحماية المتساوية أداة لمكافحة عدم التكافؤ الاقتصادى فى المجتمع. ولكن محكمة بيرجر اختصرت بشكل حاد تلك التفسيرات الموسعة للحماية المتساوية. ففى قضية مدرسة الحى المستقلة بسان أنطونيو بولاية إنديانا ضد رودريجويس (١٩٧٢)، بحثت المحكمة ما إذا كانت ولاية تكساس قد انتهكت الحماية المتساوية بتمويل التعليم من خلال ضرائب على الممتلكات، مما أنتج مفارقات ملحوظة بين المناطق فى المصروفات عن كل تلميذ بسبب تفاوت قيم الممتلكات فى المناطق. وقد استخدمت المحكمة برئاسة القاضى باول تحليلاً على أساس عقلانى، واعتبرت بأغلبية خمسة إلى أربعة أصوات أن الحماية المتساوية قد تم الوفاء بها.

وعند رفض الفحص الدقيق قرر القاضى باول أولاً أن القانون لم يعمل على نحو يضر بطبقة مشتبه فيها. ولم يكن هناك أى شىء يبين أن الفقراء كطبقة يمكن تحديدها تعيش فى مناطق الممتلكات الفقيرة. كما أنه لم يثبت أنهم كانوا يعانون من «حرمان مطلق من منافع مرغوب فيها»؛ وذكر القاضى باول أن الحماية المتساوية «لا تتطلب مساواة

مطلقة أو مزايا متساوية بالضبط». وأخيراً فإن التفرقة القائمة على أساس ثروة منطقة المدرسة لم تكن موضع اشتباه. إن ثروة المنطقة لا تملك «أى شىء» من العلامات التقليدية للاشتباه». وختم القاضي باول كلامه قائلاً «إن خطة ولاية تكساس للتمويل لم تكن تدار بما يضر بلية طبقة مشتببه فيها». انظر قضية ماهر ضد رو (١٩٧٧) وقضية هاريس ضد ملكواي (١٩٨٠)، قضايا تمويل الإجهاض، التي رفضت اعتبار الثروة مشتبهاً فيها.

وبالمثل رفضت المحكمة الفحص الدقيق القائم على تحليل الحقوق الأساسية. وفي حين أن القاضي باول اعترف بأن التعليم قد يكون أهم وظائف حكومة الولاية، فإنه أكد أن «أهمية أية خدمة تؤديها الولاية لا تقرر ما إذا كان ينبغي اعتبارها أساسية لأغراض الفحص بمقتضى فقرة الحماية المتساوية». وكان الاستنتاج الحاسم هو أنه ليس هناك أى «حق فى التعليم مضمون بصراحة أو ضمناً فى الدستور». وقد فشلت المحاولات التى بذلت لربط التعليم بحقوق التعديل الأول وحق الانتخاب، حيث أن الدستور لا يضمن «أكثر الكلام فعالية أو أكثر اختيار انتخابي يتسم بحسن الإطلاع».

وقد ذكر القاضي باول أنه حتى مع افتراض أن هناك حقاً دستورياً فى «قدر من التعليم يمكن تعيينه» فليس هناك أى دليل على أن هذا الحد الأدنى الأساسى لم يتوفر. وفى حين أن قضايا سابقة كانت تتضمن حالات حرمان أو تدخل فى الممارسة الحرة لحق ما، فإن ولاية تكساس كانت تسمى بشكل إيجابى لنشر التعليم. ولما كانت ولاية تكساس قد قامت باختبار عقلانى بشأن توزيع مواردها القليلة من الضرائب بطريقة تحمى بها الإدارة المحلية للتعليم، فليس من وظائف المحاكم أن تبطل اختياراتها. انظر قضية داندريدج ضد ويليامز Dandridge v. Williams (١٩٧٠) [قانون الولاية عن الحد الأقصى للمنح وضع حداً أعلى على مساعدات الخدمات الاجتماعية، تم تتيده باستخدام اختبار ذى أساس عقلانى].

وعلى الرغم من ذلك، فإن القاضي باول هو الذى قدم الصوت الخامس الحاسم فى قضية بلايلر ضد دو Plyer v. Doe (١٩٨٢) التى حكم فيها بأن فشل تكساس فى أن تكفل للأطفال فى سن المدرسة، الذين ليست لديهم وثائق، التعليم العام المجانى الذى تكفله للمواطنين والأجانب الذين دخلوا بطريقة مشروعة ينتهك الحماية المتساوية. وقد كتب القاضي برينان الذى كان معارضاً فى قضية سان أنطونيو، مؤيداً الآن لرأى المحكمة.

وفي حين أنه اعترف بأن التعليم العام ليس حقاً يمنحه الدستور للأفراد، فإنه لاحظ أن التعليم له دور أساسي في الحفاظ على نسيج مجتمعنا. وبالمثل قبل القاضي برينان أن الأجانب غير الشرعيين ليسوا طبقة مشتبهاً فيها. ولكن يعتبر أبنائهم أعضاء لهم وضع خاص (طبقة أدنى) وجزء من طبقة دائمة محرومة من المساعدات التي تقدم للمواطنين والمقيمين بصورة مشروعة. وفي لغة تذكرنا بتلك التي تستخدم في قضايا المواليد غير الشرعيين لاحظ القاضي برينان أن قانون تكساس «يفرض مشقة طوال الحياة على طبقة منفصلة من الأطفال غير مسئولة عن وضعها المعوق». وفي ضوء تكاليف التعليم الضائع الذي فرضته التفرقة على أطفال أبرياء لا يحملون أية وثائق، «فإن القانون لا يكاد يعتبر منطقياً إلا إذا عزز بعض الأهداف الجوهرية للولاية». وقد وجدت المحكمة باستخدام هذا المعيار المتوسط لإعادة النظر أن قانون تكساس غير دستوري.

وقد ميز القاضي باول الذي كان متفقاً في الرأي في قضية بلايلر وقضية رودريجويس على أساس أنه في قضية رودريجويس «لم تكن هناك أية مجموعة من الأطفال قد تم تمييزها بواسطة الولاية، ثم عوقبت بسبب مشروعية أبائهم». وفضلاً عن ذلك، ففي قضية رودريجويس لم تكن هناك «أية مجموعة من الأطفال حرمت تماماً من كل تعليم كما هو الحال في هذه القضية».

وقضية بلايلر هي انحراف واضح عن إعادة النظر العقلانية حيث لا يوجد أي تصنيف أو حق أساسي مشتبه فيه. وكان من الممكن أن ينظر إلى قضية بلايلر باعتبار أنها تكفل بديلاً لإعادة النظر الصارمة للحماية المتساوية الذي استخدمته محكمة وارين، وتتباين درجة الفحص مع طبيعة سمة التصنيف وأهمية المصلحة المثقلة بالعبء وكذلك شدة العبء (مثلاً هل القانون «عقوبة» على مصلحة أساسية). ولكن قضية بلايلر، كما يذكر الرأى المعارض، يجب أن ينظر إليها على اعتبار أنها مجرد حالة موجهة إلى نتيجة، تكفل تطوراً مذهبياً ضئيلاً في قانون الحماية المتساوية، انظر قضية مارتينيز ضد بانوم (١٩٨٢) [مطلب للإقامة بنية حسنة وضعته الولاية يرفض تقديم مساعدات التعليم المجاني للأطفال الذين يعيشون في المنطقة من أجل الهدف المباشر لدخول مدارس التعليم العام المجاني وقد تأيد باستخدام إعادة النظر العقلاني].

وفي قضية كادرماس ضد مدارس ديكينسون العامة Kudrama v. Dickinson Public Schools (١٩٨٨)، أيدت المحكمة برئاسة القاضي أوكونور بأغلبية خمسة إلى

أربعة في مواجهة طعن على أساس الحماية المتساوية، قانوناً لولاية نورث داكوتا يرخّص مناطق المدارس التي تختار ألا تعيد تنظيم أنفسها في مناطق أكبر بأن تتقاضى رسماً عن خدمة أتوبيس المدرسة. ويخالف الموقف في قضية بلايلر فإن تلميذ المدرسة في قضية كاسماس لم يجب بضرر من جانب الولاية بسبب السلوك غير المشروع لأبيه. فقد يحرم الطفل من استخدام أتوبيس المدرسة «لأن أبويه رفضوا أن يدفعوا نفس رسم استخدامه، والذي تدفعه كل الأسر الأخرى». وعلاوة على ذلك كان مرتبطاً بشكل معقول بالمصلحة المشروعة للولاية في الوفاء بما يتوقعه السكان من إعادة تنظيم الأحياء وبأنه نتيجة لهذا التنظيم الجديد سيوضع ترتيب يؤدي إلى استخدام الأتوبيس بالمجان. وقد رفض كاسماس أن يطبق معيار الفحص الدقيق أو معيار «الفحص المشدد» الأقل قسوة، والذي كان قد طُبق في قضية بلايلر. وفي الواقع فإن قضية بلايلر قد وصفت بوضوح بأنها لم تمتد إلى ما وراء «ظروفها الفريدة».

وخلاصة القول أنه يبدو أن مستقبل تحليل الحماية المتساوية للحقوق الأساسية سيكون محدوداً في المستقبل. وتحليل الفحص الدقيق لا يحتمل أن يمتد لكي يصل إلى مصالح جديدة ليست مشمولة بالحماية حتى الآن. بل إن محكمة رينكويست تبدو أقل ميلاً من محكمة بيرجر لكي تتوسع في مجال فرع الحقوق الأساسية لقانون الحماية المتساوية.

الفصل السابع

حرية التعبير

ألف - المبدأ الأساسي

١ - الأساس المنطقي لحماية حرية التعبير

ينص التعديل الأول على أنه «لا يجوز للكونجرس أن يصدر قانوناً يحد من حرية التعبير». ونص التعديل الأول موجه بوضوح إلى الكونجرس أي الحكومة الفيدرالية، ولم يكن مقصوداً من ذلك على الأرجح أن يمتد حكمه إلى الولايات. ولكن في عام ١٩٢٥ أعلنت المحكمة العليا أن فقرة الإجراءات القانونية الأصولية في التعديل الرابع عشر يحمي حرية التعبير ضد الانتهاك من جانب الولايات قضية **جيتلو ضد نيويورك** (Gitlow v. New York) (١٩٢٥).

فما هي طبيعة ضمان حرية التعبير؟ لا يمكن الزعم بشكل معقول أن الدستور يمد حمايته إلى كل الاتصالات اللفظية وغير اللفظية. وكما قال هولز «إن أكثر أشكال الحماية الصارمة لحرية التعبير لن تحمي رجلاً عندما يصبح كاذباً مسبباً فزعاً بأن هناك حريقاً في مسرح». قضية **شينك ضد الولايات المتحدة** (Schenck v. United States) (١٩١٩)، ولكن لماذا لا يحمي الدستور مثل هذا القول؟ ليست هناك أية مواصفات لضمان حرية التعبير في نص التعديل الأول. والرد يكمن في أن الدستور يمنع «القوانين التي تقيد حرية الكلام» وليس جميع القوانين التي تقيد الاتصالات.

فماذا تشمل «حرية الكلام»؟ إن الأصل التاريخي لنية واضعي الدستور هو أمر محل خلاف ولا يقدم الكثير من الإرشاد. ولكن من الممكن إلقاء بعض الضوء بعد مرور هذا الوقت، بدراسة الوظائف التي يؤديها التعديل الأول. إن حرية التعبير تعد بالنسبة للبعض عنصراً حيوياً للبحث عن الحقيقة ولا سيما الحقيقة السياسية. ومن ثم فإن القاضي هولز كان يعتقد أن أفضل معيار للحقيقة هو مدى قبول الفكرة في منافسة السوق. قضية أبرامز ضد الولايات المتحدة (Abrams v. United States (١٩١٩). إن منظور السوق للوضع المنطقي لصرية التعبير يمتد بجنونه إلى التاريخ الدستوري الإنجليزي. فمن ذلك مثلاً، أن جون ميلتون ذكر في القرن السابع عشر في مقال شهير بعنوان «The Areopagitica» على قيام الحكومة بإصدار تراخيص للصحف والرقابة عليها: «من الذي يعرف قط الحقيقة عندما تكون في الأسوأ، في مواجهة حرة ومفتوحة؟». ويتضمن التقيع الحديث لهذا المبدأ أن الدولة لا بد أن تسمح للحوار بأن يستمر مهما بدا هذا الحوار بغيضاً. ولا يسمح للحكومة بأن تعاقب المتحدث إلا عندما يكون النظام الاجتماعي في خطر شديد. وعلى حد تعبير القاضي برانديز في قضية وينخي ضد كاليفورنيا (Whitney v. California (١٩٢٧)، فإن: «حالة الطوارئ وحدها هي التي تبرر القمع».

ولكن هل نموذج سوق الأفكار في التعديل الأول واقعي؟ إن النقد يشككون في فكرة الحقيقة المطلقة كهدف للحوار السياسي. ففكرة السوق تقوم على افتراض عقلاني أن جماعة مواطنين أذكياء من صانعي القرارات يسعون لحكم مجتمع ولهم هذه السلطة. ولكن هل هذه هي طريقة عمل مجتمع القرن العشرين حقاً؟ إن المجتمعات الحرة المهددة بواسطة خصومها الشموليين قد لا تجرؤ على الانتظار. ويجادل نقاد فكرة السوق بأنه في عصر من تركيز السيطرة على وسائل الإعلام الجماهيرية، فإن هناك عدداً قليلاً جداً من «الاكتشاف» في السوق لكي تظل نظرية السوق قادرة على الحياة.

لقد افترض ألكسندر مايكل جون أساساً منطقياً مؤثراً لحرية التعبير. فقد قال إن واضعي الدستور كانوا مهتمين بالحرية السياسية ونجاح الديمقراطية. والمواطن الذي ينتقد الحكومة يجب أن تتاح له المعلومات التي تمكنه من القيام بواجبه السياسي. وبغير ذلك فإنه لن يستطيع أن يمارس حقه في مراقبة حكاه. وكما ذكر مايكل جون «إن الكلام العام، أي الكلام المتعلق بالموضوعات السياسية، مشمول بحماية مطلقة. أما الكلام المتعلق

بالحياة الخاصة - كاتصالات الأعمال على سبيل المثال - فإنه ليس محمياً بصورة مطلقة، ولكنه لا يتمتع إلا بالحماية العامة التي تكفلها الفقرة الخاصة بالإجراءات القانونية الأصولية. ويتساءل النقاد: هل المقصود بنظرية مايكل جون أن تكون وصفاً للحقيقة أم أنها مجرد مثل أعلى طويوى؟

هناك بديل لهذه النماذج الاجتماعية الفعّية وهو الرأي القائل بأن لحرية الكلام فى حد ذاتها قيمة فى تعزيز تحقيق الذات الفردية وتقرير المصير. ويحتاج الشخص الرشيد إلى معلومات وفرصة لكى يعبر عن أفكاره الخاصة حتى يمكن لها أن تنمو، ومن الممكن أن يطلق على هذه النظرية الحرية الفردية أو نموذج لتحقيق الذات.

ومن هاتين النظريتين ينشأ المبدأ القائل بأن القوانين التى تقيد حرية التعبير يجب ألا يعاد النظر فيها بمقتضى اختبار العقلانية الذى يبالغ فى احترامه. وبدلاً من ذلك فإن هذه القوانين يجب أن تتعرض لنظام فحص قضائى محكم. ومن هذا المبدأ الحديث الساعى إلى مراقبة عمل الحكومة الذى ينتهك حرية التعبير، نستمد النظريات والاختبارات الأساسية للقوانين المنفذة للتعديل الأول.

٢ - إعادة نظر مذهبية

١ - مراقبة المحتوى أم فرض أعباء غير مباشرة

قررت المحكمة العليا أن التعديل الأول يعنى «قبل أى شىء آخر أنه ليس للحكومة أية سلطة لتقييد التعبير بسبب أهدافه، أو أفكاره، أو موضوعه، أو محتواه». قضية إنارة بوليس شيكاغو ضد هوزلى (١٩٧٢). ورغم ذلك فإن المحكمة كثيراً ما أيدت قوانين تفرض قيوداً على الكلام على أساس المحتوى. وهناك نهجان للتوفيق بين هذين النوعين من الأحكام: الأول أن بعض الكلام يستبعد قطعاً من حماية التعديل الأول، أو يمنح قدرأ أقل من الحماية بمقتضى التعديل الأول. وفى قضية تشابلينسكى ضد نيوهامبشاير (Chaplinsky v. State of New Hampshire) (١٩٤٢)، ذكرت المحكمة: «أن هناك طوائف من الحديث معرفة جيداً ومحددة بصورة دقيقة، لم يعتقد قط أن منعها ومعاقبتهما ستثير مشكلات دستورية». وهكذا فإننا لا نتساءل عما إذا كانت مطبوعات فاحشة معينة سوف يحميها التعديل الأول. إن الفحش ليس هو نوع

التعبير الذي تتعلق به «حرية الكلام». ومن ثم فإن القوانين التي تقيد إمكانية الحصول على هذه المطبوعات لا يحظرها التعديل الأول.

والنهج الثاني هو استخدام نوع من اختبار التوازن لتقرير ما إذا كانت رقابة الحكومة للمحتويات تشكل «اختصاراً» غير جائز لحرية الكلام. وقد يطرح نهج التوازن أو التبرير باعتباره صيغة شبيهة بمذهب الخطر الواضح والحال. كما أنه يأتي في شكل آخر وهو الوضع الغالب الآن، عندما تمد المحكمة الفحص الدقيق إلى تشريع يقوم على أساس المحتويات، أي أن الحكومة لا بد أن تثبت أن القانون الجارى إعادة النظر فيه قد تم تكييفه بدقة لكي يفي ببعض المصالح الحكومية الضرورية والمصلحة. وأخيراً فإن التحقيق القضائي قد يصل إلى أكثر بقليل من توازن خاص بين الكلام والمصالح الحكومية المتضاربة حتى إذا كان القانون مبنياً على المحتوى.

وبصورة بديلة، فإن اللوائح التي تصدرها الحكومة قد تكون محايدة إزاء المحتوى ولا تفرض إلا عينا غير مباشر على حرية الكلام. وفي هذه الحالات، يستخدم شكل أقل شدة من الرقابة القضائية. وقد ذكر القاضي هارلان فيما كتبه باسم المحكمة في قضية كونيغزبرج ضد نقابة المحامين في ولاية كاليفورنيا *Konigsberg v. State Bar of California* (١٩٦١) [إن رفض الرد على الاستفهامات القانونية التي تتعلق بمؤهلات طالبي الانضمام للنقابة، يعتبر أساساً جائزاً لرفض الانضمام لعضويتها]، كما قال «إن قوانين التنظيم العام التي لا تهدف إلى مراقبة محتوى الكلام، ولكنها تقيد بشكل ثانوي ممارسته غير المقيدة، لا تعتبر من نوع القوانين التي منعت التعديلان الأول أو الرابع عشر الكونجرس، أو الولايات، من إصداره، عندما وجد أن له ما يبرره بواسطة إخضاع مصالح حكومية أساسية وهو شرط أساسي للدستورية، والتي تضمنت بالضرورة تقديراً للمصلحة الحكومية ذات الصلة».

وتمارس المحاكم عملية موازنة المصالح المتنافسة لكي تقر ما إذا كان التنظيم معقولاً. وعلى سبيل المثال فإن أمراً بلدياً واسعاً ينظم أصوات الشاحنات ويمنع حرية تصرف واسعة لمسئولي البوليس اعتبر غير دستوري. قضية سايا ضد نيويورك *Saia v. New York* (١٩٤٨). بينما اعتبر أمر أكثر تضييقاً على أصوات الشاحنات ويمنع أصوات الضجيج العالية والخشنة في الشوارع دستورياً. قضية كوفاكس ضد كوبر *Kovacs v. Cooper* (١٩٤٩). وبالمثل فإن أمراً أصدرته بلدية مدينة نيويورك ينظم جهازة

وصوت الموسيقى المضخم في منصة لفرقة موسيقية بمنتزال بارك بواسطة المطالبة باستخدام معدات تكبير الصوت وفنى للصوت تقدمه المدينة، اعتبر دستورياً. وهنا أيضاً اعتبر أن التنظيم وضع بدقة لأن المصلحة الحكومية الرئيسية فى التحكم فى جهازة الصوت قد خدمها بطريقة مباشرة وفعالة طلب استخدام الإخصائى الفنى للصوت التابع للمدينة، ولكنها سمحت لصاحب البرنامج بتحديد نوعية الصوت. قصة ولرد ضد روك المعادى للعنصرية Ward v. Rock Against Racism (١٩٨٩).

إن الحظر الكلى على الطواف على المساكن وتوزيع إعلانات باليد والإلحاح على الجمهور [قضية مارتين ضد سترانز (١٩٤٣)] أو قانون يخول حرية تصرف زائدة للمسئولين فيما يتعلق بمحتويات هذا الإلحاح قضية هليتز ضد عمدة ومجلس أوراديل Hynes v. Mayor and Council of Oradell (١٩٧٦)، يعتبر غير معقول فهو يقارب رقابة المحتويات. ومن الناحية الأخرى سيتم تأييد التنظيم المبحود المعقول الذى يستهدف حماية الحياة الخاصة لأصحاب المنازل. قضية بيرد ضد مدينة الأسكندرية (١٩٥١). [الخطر على مبيعات المجلات للمساكن بدون موافقة أصحاب المنازل تم تأييده]. قضية روان ضد إدارة بريد الولايات المتحدة Rowan v. United States Post Office Dept. (١٩٧٠). قانون عن مكان وطريقة الاحتجاج العام، خصص لتعزيز مصالح محلية مشروعة، مثل تدفق المرور وسلامة الجمهور يتم تأييده. قضية جرايند ضد مدينة روكفورد Grayned v. City of Rockford (١٩٧٢).

وعلى الدارس أن يدرك أن درجة الرقابة القضائية على هذا التوازن فى المصالح يمكن أن تتباين بشكل ملحوظ من حالة إلى أخرى. وربما كان المعيار لقياس المعقولة لمثل هذا التنظيم غير المباشر الأكثر استخداماً هو ذلك الذى تمت صياغته فى قضية لوبريان ضد الولايات المتحدة O'Brien, United States v. (١٩٦٨)، فى العبارة التالية: «إن أى تنظيم حكومى يمكن تبريره بدرجة مقبولة إذا عزز مصلحة حكومية هامة أو أساسية، وإذا كانت المصلحة الحكومية لا صلة لها بقمع حرية التعبير، وإذا كان التقييد الثانوى للحريات المنسوبة للتعديل الأول ليس أكبر مما هو ضرورى من أجل تعزيز هذه المصلحة».

ب — الغموض والاتساع الزائد

فى أغلب الإجراءات القضائية المتصلة بالتعديل الأول كان الطعن الدستورى منصباً

على صحة القانون، «كما يطبق» على المتقاضى بذاته. ويمقتضى عبارة «كما يطبق» هذه، فإن الحكم القضائي بعدم الدستورية لا يجعل القانون ذاته باطلاً، ولكنه يجعل التطبيق المعين للقانون لاغياً. ولا بد أن يكون القانون غير دستوري كما يطبق على المدعى. ووفقاً لقاعدة حق الطرف الثالث، فإنه لا يسمح للمتقاضى بالطعن في التطبيقات الممكنة غير الدستورية ولكنها لا تتعلق بتأخيرين طبقاً لقانون صحيح.

غير أن هناك نهجاً آخر هاماً. فبالإضافة (أو كبديل) للدفع بعدم صحة تطبيق القانون على نفسه، يمكن للمتقاضى الدفع بعدم صحة القانون ذاته بإظهار أن القانون غير دستوري بشكل ظاهر من حيث أنه غامض أو زائد الاتساع. وأى قرار المحكمة لصالح المدعى في مثل تلك الظروف يؤدي إلى إبطال القانون. وعلاوة على ذلك، يسمح للمتقاضى بإثارة حقوق الطرف الثالث ليس أمام المحكمة التي لا يمكن الوصول إليها بمقتضى قانون موضوع كما ينبغي. بل إن الأمر يكون كذلك رغم أن المتقاضى نفسه لا يتأثر بالاتساع الزائد للقانون ويمكن أن ينظم بصورة فعالة عن طريق قانون لا يكون زائد الاتساع أو غامضاً. ويسبب القلق بشأن التأثير المثبط للقوانين الغامضة أو زائدة الاتساع على حق التعبير المشمول بالحماية الدستورية، فقد وضع استثناء لقاعدة حق الطرف الثالث.

إن مذهبي الغموض والاتساع مترابطان بصورة وثيقة ولكنهما متميزان. فالغموض يتعلق بوضوح القانون، إذ لا بد أن يوضع القانون بوضوح كاف بحيث يكون الناس على بينة بالسلوك الذي يجب أن يتخذوه لتجنب العقوبة المنصوص عليها في قانون معين. ويمقتضى مفهوم الإجراء الواجب، فإن أى قانون لا يكون سليماً دستورياً إذا لم يوفر هذه المعلومات. ومع ذلك فإن قانوناً غير واضح يمكن أن يكون له تأثير على التعديل الأول مثل تأثيره على عملية الإجراء الواجب. والقانون الذي ينظم التعبير يجب أن يكون واضحاً بصفة خاصة لأنه إذا لم يكن محدداً، فإن التعبير المشمول بالحماية قد يصبح عرضة للقمع.

أما مذهب الاتساع الزائد فيتعلق بدقة القانون. فقد يكون القانون واضحاً في الظاهر ولكن مداه قد يكون أوسع مما ينبغي إذا وصل إلى كل من التعبير المشمول بالحماية وغير المشمول بدون تمييز. وعلى سبيل المثال فإن أى قانون يمنع ثلاثة أشخاص أو أكثر من التجمع على ناصية شارع والاشتغال بنشاط يكون «مضيقاً» للمارة يكون

غامضاً وواسعاً للغاية على السواء. قضية كوتس ضد سنسبختالي Coates v. City of Cincinnati (١٩٧١). ويمكن أن يتسبب مثل هذا القانون في تجميد أو كبت التعبير المشمول بالحماية. فيستطيع رجال السلطة التنفيذية أن يعملوا بحرية ويكتبوا التعبير المشمول بالحماية. وهنا يكمن عيب التوسع الزائد. وعلى الرغم من أن المتقاضى يمكن أن يكون ممارساً للتعبير غير المشمول بالحماية، فإن التشريع يمكن تطبيقه على الكلام المشمول بالحماية.

وهناك صلة وثيقة بين مبدأ التوسع الزائد واختبار البدائل الأقل تقييداً، والتي تستخدم كثيراً في الدعاوى المتعلقة بالتعديل الأول. وحتى لو كان لدى الحكومة هدف ملزم، فإن هذا الهدف إذا أمكن تحقيقه بقانون أخف وطأة من حيث تأثيره على التعبير المشمول بالحماية، فإن التعديل الأول يتطلب استخدام هذه الوسائل الأقل عنفاً.

ويتعرض مبدأ التوسع الزائد للهجوم في داخل المحكمة. وقد تم وصفه بأنه «دواء قوى نادراً ما تستخدمه المحكمة وكلمة أخير فقط». قضية برووريك ضد لوكلاهوما Broadrick v. Oklahoma (١٩٧٢). ويتحفظ النقاد القضائيون على ملامسة إبطال المحكمة لقانون مبنى على احتمال تطبيقات متخيلة للتشريع قد لا تتحقق في الواقع. ويشيرون أنه ليس من الوظائف القضائية المقبولة توقع موضوعات دستورية لا تثيرها الأطراف المعنية مباشرة.

وتمثل قضية برووريك ضد لوكلاهوما (١٩٧٢)، استثناءً واضحاً من مبدأ التوسع الزائد. «فحينما يتعلق الأمر بالسلوك وليس الكلام فحسب، نعتقد أن التوسع الزائد في التشريع لا يجب أن يكون حقيقياً فقط بل يجب أن يكون كبيراً أيضاً، ويتقرر هذا بالنسبة للامتداد المشروع للقانون». وفي حين ينطبق هذا المبدأ كما تم وضعه على السلوك المرتبط بالكلام وليس الكلام وحده، فإن مجال المطالبة بأن يكون التوسع الزائد كبيراً ترك أساساً بغير تحديد. وقد كان من الواضح دائماً أنه ليس كل تطبيق غير دستوري للتشريع يجعله باطلاً شكلاً. غير أن قضية برووريك توحى بأن التحديد التام في هذه الحالات سوف يشار عند تطبيق مبدأ التوسع الزائد. وفي الواقع كان هناك ميل متزايد لتطبيق مبدأ التوسع الزائد حتى عند مراجعة أي قانون يثقل حرية الكلام. ولكن لفظ «الزائد» كوصف «للتوسع الزائد» يخفي خاصية زئبقية.

ج - مبدأ التقييد المسبق

من الناحية التاريخية، فإن التحرر من التقييد المسبق هو ما كان المحامون الإنجليز يمنونه عندما كانوا يتحدثون عن حرية الصحافة. والواقع أن الفهم القديم للتعديل الأول أنه يكفل التحرر من التقييد المسبق. وهذه الحرية كانت تحمي الكلمة المطبوعة قبل النشر وتمنع أي تقييد إداري مسبق. وبعبارة أخرى، فإن مبدأ التقييد المسبق كان يحظر الرقابة قبل النشر. ويجب التفرقة بين ذلك وبين العقاب التالي في خلال انتهاك السلام، والسلوك المنافي للقانون أو تعويضات الضرر، وكلها يمكن أن تفرض بعد أن يحدث التعبير.

وكان التحرر من التقييد المسبق يعتبر في الماضي أهم من التحرر من العقاب التالي. فما هي علة ذلك؟ إن التحيز ضد التقييد المسبق مؤسس في جزء كبير على حقيقة أن التعبير لا يدخل قط سوق الأفكار. ومن الناحية الأخرى فإنه في حالة العقاب التالي فإن الجمهور قد أعطى على الأقل فرصة للسمع والحكم على المعلومات محل الخلاف. والمتحدث في نظام العقاب التالي يظل مسئولاً عن نتائج كلامه. ولما كان الاهتمام بالسوق يعتبر قوة دافعة أساسية في مواجهة التحيز ضد التقييد المسبق، فليس من المستغرب أن المذهب الحديث للتقييد المسبق يمتد إلى أشكال متنوعة من القيود الحكومية التي تعمل أثرها قبل حدوث التعبير. وهكذا فإنه حتى أي أمر قضائي تصدره محكمة تتحمل مسئولية خاصة لحماية حرية التعبير، يقع في نطاق حدود اختصاصها. قضية نير ضد مينيسوتا للعلق بأولسون *Near v. Minnesota ex rel. Olson* (١٩٣١). وبالمثل ففي أوقات أكثر حداثة فإن أشكالا من التعبير غير المواد المطبوعة كانت تمنع تحرراً من التقييد المسبق. قضية ووكر ضد برمنجهام *Walker v. City of Birmingham* (١٩٦٧) [مظاهرة في الشارع].

ويعني المبدأ في شكله الحديث أن القيود المسبقة محل شك إلى حد كبير سواء من الناحية الموضوعية أو الإجرائية، وهي معرضة بالتالي إلى افتراض يمكن رده بعدم الدستورية. وفي السعي لتبرير استخدام هذا التقييد، فإن الحكومة تتحمل عبئاً ثقيلاً في مجال الإثبات. وبصفة عامة فإن المحكمة قد قبلت أن تستخدم نظرية الخطر الواضح والحال كمعيار للرقابة على هذه النظم ذات التقييد المسبق. قضية إلتحاد صحافة نبراسكا ضد ستيوارت *Nebraska Press Ass'n v. Stuart* (١٩٧٦). غير أنه ينبغي

ملاحظة أن مثل هذه الحالات تتضمن أيضاً ضوابط على محتوى الكلام، وهو ما يتطلب بصورة مستقلة إعمال فحص قضائي دقيق.

وفي قرار مختصر أبطلت المحكمة بكامل هيئتها بأغلبية ٦ إلى ٣ أصوات في قضية نيويورك تايمز ضد الولايات المتحدة *New York Times Co. v. United States* (قضية أوراق البنتاجون ١٩٧١) قيداً أصدرته محكمة أدنى على نشر دراسة سرية تتناول سياسة الولايات المتحدة في حرب فيتنام. ولم يفعل قرار المحكمة بكامل هيئتها أكثر من ذكر فشل الحكومة في الوفاء بالعبء الثقيل لتبرير استخدام تقييد مسبق. وقد تبع ذلك تسعة آراء منفصلة تذكر بالتفصيل آراء كل قاض بشأن المسألة المعروضة. والصعوبة في تقييم دور مبدأ التقييد المسبق في القضية هي أن عدداً من القضاة كانوا يشعرون بقلق عميق لإصدار تقييد ضد الصحافة في غياب أى قانون فيدرالى يسمح بمثل هذا التقييد. ولكن لماذا يكون وجود قانون فيدرالى أمراً مهماً؟ إن إصدار الأمر القضائي سيظل قيداً مسبقاً يفترض أنه غير دستوري. والرد على هذا السؤال قد يكمن في حقيقة أن بعض القضاة كانوا يشعرون أن وجود قانون مقترن بنمط واقعة تتضمن تهديداً مزعوماً للأمن القومي، قد يفى بالعبء الثقيل للتبرير الضروري لتحويل تقييد سابق. وفي حالة عدم وجود مثل هذا القانون الذي يكفل تأييد الكونجرس، فإن مجرد الإعلان من السلطة التنفيذية بأن النشر سوف يتضمن «تهديداً خطيراً لا يمكن إصلاحه للمصلحة العامة» لا يعتبر كافياً لتجاهل الافتراض الشديد ضد التقييد المسبق. وبالتأكيد فإنه لم يثبت «ضرراً مباشراً وفورياً ويتعذر إصلاحه لأمتنا أو شعبها» (ستيفرات، الابن).

٣- مبدأ الخطر الواضح والحال

ربما كانت أكثر الصياغات أهمية لمبدأ التعديل الأول، هي مبدأ الخطر الواضح والحال. وقد تناول هذا المبدأ، كما استخدمه القاضى هولز في قضية شينك ضد الولايات المتحدة (١٩١٩)، أى الأدلة يمكن السماح بها لإثبات انتهاك قانون التجسس. وكان رد هولز هو أن أية مطبوعات يمكن استخدامها كأساس للإدانة عندما «تستخدم الكلمات المستعملة في مثل تلك الظروف، وتكون ذات طبيعة تخلق خطراً واضحاً وحالاً بحيث تقع من جرائمها الشرور الأساسية التي للكونجرس حق منعها. إنها مسألة قرب

وبدرجة. ومن المشكوك فيه أن هولز كان يعيد صياغة مبدأ التعديل الأول في قضية شينك. وفي الواقع أنه يبدو أنه تبنى اختبار «الزعة السيئة» السائد، الذي كان يومئذ في تصاعد، حيث إنه يقول «إذا كان العمل (كلاماً أو توزيع ورقة) وكذلك اتجاهه، والقصد الذي تم العمل بناء عليه يمثلون شيئاً واحداً، فإننا لا نرى أي أساس للقول بأن النجاح وحده يجيز اعتبار العمل جريمة».

ولكن في وقت قضية ويتشي ضد كاليفورنيا (١٩٢٧)، قدم القاضي برانديز موافقة أصبحت أكثر تأثيراً من رأي المحكمة تصريحاً عن اختبار الخطر الذي أثمر قدراً أكبر من الحماية لحرية التعبير من صياغة شينك. فقد قال برانديز إنه من أجل أن تقع الحكومة الكلام «لا بد أن يكون هناك أساس معقول للاعتقاد بأن الخطر الذي يخشى وقوعه وشيك. ولا بد أن يكون هناك احتمال حدوث خطر جدي للدولة». وبالنسبة لبرانديز لا يجوز حرمان الكلام من الحماية «عندما لا تصل الدعوة إلى حد التحريض، وليس هناك ما يشير إلى أن الدعوة سوف يعمل بها». وعلاوة على ذلك فإن اختبار الخطر قد استخدمه الآن هولز وبرانديز لا كمجرد مقياس للإثبات بل باعتباره اختباراً للحكم بشرعية قانون ما، حتى عندما تكون الهيئة التشريعية قد قررت أن الكلام المذكور يشكل خطراً.

وفي قضية جيهتلو ضد نيويورك (١٩٢٥)، أيدت المحكمة برئاسة القاضي سانفورد قانوناً لولاية نيويورك يعاقب الفوضى الإجرامية. وقد انطلق القاضي سانفورد من الافتراض بأنه عندما يقرر المجلس التشريعي أن الكلام معادٍ للصالح العام «فإن كل الافتراض يجب الأخذ به لصالح شرعية القانون». وعندما يكون القانون استخداماً متعسفاً وغير معقول للسلطة البوليسية للولاية، فإنه في هذه الحالة فقط يعد انتهاكاً لحرية التعبير. ولما كان المجلس التشريعي يمكن أن يستنتج بصورة معقولة أن الكلمات التي تحرض على الإطاحة بالحكومة بوسائل غير مشروعة يجب أن تقمع، يجوز للمجلس التشريعي تبعاً لتقديره أن يقمع الخطر في بدايته. وقد اعترض القاضيان هولز وبرانديز على هذا التفكير، واختلفا معه. فقد كان اختبار الخطر الواضح والصالح بالنسبة لهما قابلاً للتطبيق تماماً كمعيار للرقابة القضائية على تقدير المجلس التشريعي. وكما شرح القاضي برانديز في قضية ويتشي الإعلان التشريعي بشأن الحاجة إلى إصدار تشريع بأنه «ليس أكثر من افتراض قابل للرد عليه بأن هذه الشروط قد تم الوفاء بها».

وقد حظيت صيغة ويتنى لاختبار الخطر التي وضعها برانديز في القضية الشهيرة *دنييس ضد الولايات المتحدة* (Dennis v. United States (١٩٥١))، بتأييد رسمي من جهة، وازدراء كبير من جهة أخرى. حيث أيد رأى الأغلبية الذي أعلنه كبير القضاة فينسون صحة القانون الفيدرالي المضاد للنشاط الهدام، قانون سميث، في مواجهة الهجوم بمخالفة التعديل الأول. كما أعلن فينسون أن صيغة اختبار الخطر التي قبلتها المحكمة كان هو الاختبار الذي أعلنه برانديز في قضية *ويتنى*. ولكن من المشكوك فيه أن برانديز كان سوف يعلن أن الاختبار من وضعه في ضوء استخدامه العملي. وقد وضع فينسون تأكيداً شديداً على الحاجة إلى أن ترد الحكومة على التهديد الشيوعي. ولم يكن اختبار الخطر معنى أن الحكومة يجب أن تنتظر حتى تكون محاولة الانقلاب على وشك التنفيذ بإعداد الخطط وانتظار إشارة البدء. وبدلاً من ذلك تستطيع الحكومة أن تتحرك ضد المؤامرة أو محاولة الانقلاب، حتى وإن كان من الواضح أن المحاولة كان محكوماً عليها بالإخفاق منذ البداية. إن احتمال النجاح لا يمكن أن يكون هو المعيار، والخطر المحقق ليس هو المقياس لسلطة الحكومة. وقد تبنت المحكمة صيغة جديدة لاختبار الخطر وصفها كبير القضاة ليرند هاند في محكمة الإستئناف الفيدرالية كما يلي: «في كل قضية يجب أن تسأل (المحاكم) عما إذا كانت خطورة الشر تسقط من الحساب نتيجة عدم احتمال وقوعه، تثير هذا الانتهاك لحرية الكلام إلى الحد الضروري لتقاضي الخطر».

وحتى هذه الصيغة المخففة لاختبار الخطر لم تكن مقبولة من جانب القاضى فرانكفورتر الذي اتفق مع الحكم. فلا تستطيع أية صيغة أن تحقق التوازن الدقيق بين المصالح. وعلى عكس ذلك، فإن مطالب الأمن القومى تُخدم بشكل أفضل «بواسطة تقييم صريح ومطلع للمصالح المتعارضة داخل حدود العملية القضائية أكثر منها بإعلان أفكار عقائدية غير مرنة إطلاقاً بالنسبة لحل المشكلات غير المبهمة». وفي حين يبدو أن هذا البيان يتوخى توزيعاً قضائياً في التنافس بين حرية الكلام ومصالح الأمن القومى، فمن هنا فإن القاضى فرانكفورتر قرر أن تحقيق التوازن هو من وظيفة الكونجرس. وتقتصر وظيفة القضاء على التأكد من أنه كان هناك أساس معقول للحكم التشريعى. أراء القاضى سانفورد في قضية *جتلو*!!.

وإضعاف اختبار الخطر في قضية *دنييس* كان قد خفف بعض الشيء في قضية *ييتس ضد الولايات المتحدة* (Yates v. United States (١٩٥٧))، والذي كان يتضمن

أيضاً قانون سميث. ومن الطريف أن قضية هيتس لم تكن من الناحية الفنية من القضايا المعتمدة على التعديل الأول. وكانت المسألة القانونية المعروضة هي مسألة تشريعية - معنى تحريم تأييد الإطاحة العنيفة بالحكومة في قانون سميث. فأى نوع من التأييد كان قانون سميث يحرمه؟ لقد أصلح القاضي هارلان باسم المحكمة في قضية هيتس بعض الضرر الذى حدث لحرية التعبير في قضية دنيس بتفسير القانون لكى يحرم «الدعوة إلى العمل» وليس «الدعوة إلى مبدأ أو أفكار مجردة». وكان هذا نهجاً يذكرونه بالقاضى سانفورد بل بصيغة برانديز لاختبار الخطر في قضية ويتنى. وربما كان هذا القرار التحررى راجعاً إلى التأييد المتناقض لنزعة الكارثية الشديدة المعادية للشيوعية. وعلى أية حال، فإن ذلك لم يكن إحياء شاملاً لاختبار هولز - برانديز، إذ أن القاضى هارلان لم يزعم قط أنه استخدم اختبار الخطر في قضية هيتس. وبالمثل ليس هناك أى ذكر للوقوع الوشيك أو احتمال النجاح. وقد حققت الثقة التامة الحقيقية لبرانديز - هولز إحياء أكثر احتمالاً وإن صاحبه بعض التغيير في قضية براندنبورج ضد أوهايو *Brandenburg v. Ohio* (١٩٦٩).

وفي قضية براندنبورج، أطلت المحكمة بكامل هيئتها صحة قانون لإحدى الولايات يعاقب النقابات الإجرامية، أى تأييد العنف في المنازعات العمالية في أماكن العمل. وكانت قضية دنيس - هيتس بالنسبة للمحكمة قد أرست مبدأ أن حرية التعبير لا تسمح لأية ولاية بأن «تمنع أو تحرم الدعوة إلى استخدام القوة أو انتهاك القانون، إلا إذا كانت هذا الدعوة موجهة للتحريض أو إحداث أعمال مخالفة للقانون وشيكة الحدوث، ومن المحتمل أن تعرض على أو تنتج مثل هذه الأعمال». ولم تذكر محكمة براندنبورج قط اختبار الخطر ونوهت فقط بإيجاز إلى قضيتي دنيس و هيتس.

ويفسر بعض المعلقين قضية براندنبورج على أنها تتبنى اختبار «التحريض» الذى يركز على طبيعة التعبير موضوع البحث؛ وفي رأيهم أن حرية الكلام مشمولة بالحماية بصورة مطلقة، ولكن الكلام الذى يحرض على الإطاحة بالحكومة بالعنف ليس كلاماً يتعلق بالتعديل الأول. ومثل هذا التعبير يستبعد قطعاً من الحماية. ويفهم معلقون آخرون قضية براندنبورج على أنها مزيج من اختبار الخطر لدى هولز - برانديز، الذى يركز على المحتوى الذى يحدث الكلام فى إطاره مع اختبار للتحريض. ومن أجل معاقبة الكلام يجب أن يستخدم المتحدث لغة التحريك القلبي، ولا بد أيضاً أن يكون السياق كافياً لإثبات

الوقوع الوشيك واحتمالية حدوث الشر الموضوعي الخطير الذي تسعى الحكومة لمنعه. إن الاختلاف حول معنى قضية هيراندنهورج هو دلالة على الجدل المستمر حول قيمة اختبار الخطر نفسه. فبالنسبة لبعض النقاد، يكفل الاختبار حماية غير كافية لمصالح التعديل الأول ويقدم للمتكلم حماية أكثر قليلاً مما يقدمه التوازن الخاص. ويرى نقاد آخرون أن اختبار الخطر يعطي حماية غير كافية لمصالح حكومية حيوية. وهم يرون أنه يوجد مقياس فحص دقيق فعال مختفياً داخل أسلوب اختبار الخطر. ولبقاً لهذا الرأي، فإن أى طلب لإشراف قضائي للتقدير التشريعي في مجالات مثل الأمن القومي أمر غير مناسب لأنه يحد من الإرادة الديمقراطية. وعلى أية حال فقد يكون من الجائز أنه حيث كان اختبار الخطر قد أخذ به في الماضي، فإن المحاكم سوف تستخدم اليوم اختبار الفحص الدقيق.

٤ - السلوك الرمزي

كثيراً ما يُستخدم السلوك كوسيلة لتوصيل الرسائل، مثلاً العمال المضربين، البيانات التي توزع باليد، والإعلان. وهذا «الكلام المصحوب بالسلوك» عرضة لتنظيم معقول. ولكن السلوك يمكن أيضاً أن يشكل الرسالة ذاتها. فالسلوك يمكن أن يتضمن فكرة ما: «إن الرمزية طريقة بدائية ولكنها فعالة لتوصيل الأفكار. فاستخدام شعار أو علم للرمز إلى نظام أو فكرة أو مؤسسة أو شخصية ما، هو طريق مختصر من عقل إلى عقل». قضية مجلس تعليم ولاية وست فرجينيا ضد بارنيت West Virginia State Board of Education v. Barnett (١٩٤٣) [اعتبر قانون تحية العلم الإجبارية غير دستوري]. ولكن ليس كل سلوك يقصد به أن يكون طريقاً للاتصال، وليس كل سلوك تعبيرى مشمولاً بحماية التعديل الأول. فالقوضى الذى يطلق النار على موظف عام لكى يعبر عن معارضته للحكومة، لا يستطيع أن يتنزع بحماية الدستور. فما هى المقاييس التى تحدد متى يتمتع السلوك الرمزي بحماية التعديل الأول؟

إن المهمة الأولى هى أن نحدد متى يعامل السلوك باعتباره كلاماً من منظور التعديل الأول. فى الواقع أنه عندما لا تكون المحكمة راغبة فى تطبيق حماية التعديل الأول على السلوك، فإنها تفترض أحياناً بأنه حتى إذا كان السلوك كلاماً فإن القانون هو تنظيم

معقول «الكلام». قضية الولايات المتحدة ضد لوبريان (١٩٦٨) وإن حرق بطاقات التجنيد خلال الاحتجاجات على حرب فيتنام اعتبرت تعبيراً رمزياً: قضية كلارك ضد جماعة عدم العنف الخلاق Clark v. Community for Creative Non-Violence (١٩٨٤) [فقد افترض أن النوم طوال الليل في حديقة عامة كجزء من الاحتجاج يمثل سلوكاً معبراً]. وحتى في الحالات التي تمتد فيها حماية التعديل الأول إلى السلوك فإن المحكمة غالباً ما تفشل في مناقشة السبب في أن السلوك يعتبر كلاماً. قضية تينكر ضد منطقة مدرسة دي موين المستقلة Tinker v. Des Moines Independent Community School Dist. (١٩٦٩)، وذكرت فقط أن وضع طلبة المدرسة الثانوية العامة أربطة سوداء على أنزعتهم للإحتجاج على حرب فيتنام «مماثل تقريباً للكلام المحض». ولأسوء الحظ أن هذا النهج كثيراً ما يتجاهل أهمية السلوك المذكور باعتباره وسيلة تعبير عن رسالة التكلم، قضية سبنس ضد واشنطن Spence v. Washington (١٩٧٤)، وتطبيق قانون إساعة استخدام العلم على أحد المحتجين الذي كان قد ألصق رمزاً للسلام على العلم وجعله يرفرف من نافذته، كان يثير فعلاً مهمة تحديد الكلام الرمزى. وقد فحصت المحكمة المحيط الفعلي الذي حدث فيه السلوك وقررت أنه: (١) كانت هناك نية لتوصيل رسالة مخصصة لمعارضة الحرب والعنف، و (٢) سوف يتلقى الآخرون الرسالة ويفهمونها.

ومع افتراض أن السلوك موضوع الخلاف يوصف باعتباره كلاماً وفقاً للتعديل الأول بمقتضى قضية سبنس، فأي قدر من الحماية الدستورية يجب أن يحصل عليها مثل هذا الكلام الرمزى؟ هل يتمتع السلوك التعبيري بنفس الحماية الدستورية مثل الكلام الشفهي؟ في قضية تينكر قالت المحكمة إن السلوك (أربطة الذراع السوداء) «تتمتع بحماية شاملة بمقتضى التعديل الأول». والخطر الذي يبدو أنه عومل على أساس المضمون باعتباره تنظيمياً، لم يكن غير دستوري في غياب ما يظهر أن ممارسة الحق سوف يتدخل «مادياً» وفعالياً في متطلبات النظام المناسب في إدارة المدرسة. وهذا المظهر الأخير هو الاختبار الحقيقي الذي تبين في قضية تينكر. وفي حين أن هذا الاختبار يبدو أنه يتطلب شيئاً أقل مما يتطلبه اختبار الخطر الواضح والحال، فإن ذلك كان يرجع على الأرجح إلى محيط المدرسة التي حدث فيها التعبير.

وتحدد قضية الولايات المتحدة ضد لوبريان United States v. O'Brien (١٩٦٨)، المعايير الحاكمة بصورة أكثر وضوحاً. ففي قضية لوبريان، بدأ كبير القضاة

وإرين باسم المحكمة من افتراض أنه عندما يجتمع الكلام وغير الكلام في السلوك فإن تقييداً عرضياً للتعبير ناتجاً عن تنظيم عنصر اللكلام لا يمكن تبريره إلا إذا توفرت الشروط التالية: (١) يجب أن يعزز التنظيم مصلحة حكومية هامة أو جوهرية؛ (٢) يجب أن تكون مصلحة الحكومة غير متعلقة بقمع التعبير الحر؛ (٣) يجب ألا يكون التقييد العارض على حرية مدعاة غير متجاوز لما هو ضروري لتعزيز المصلحة. واختبار أوبريان ذو أهمية كبيرة نظراً لأنه واحد من أكثر المقاييس المستخدمة من أجل إعادة النظر في القوانين ذات المضمون المحايد، والتي تؤثر في حرية الكلام بشكل عرضي.

وفي تطبيق هذا المعيار المتوازن، رفضت المحكمة في قضية أوبريان أن تحقق دافع الكونجرس في تحريم حرق بطاقات التجنيد، والتي ربما أثبتت أن القانون كان قائماً على أساس محتوى الكلام، مما يتطلب مقياساً أكثر شدة للرقابة القضائية. وبدلاً من ذلك، فقد قيل إن القانون يخدم حياد المحتوى، وهو هدف هام لتعزيز العمل الفعال لنظام الخدمات الانتقائية. وحتى مع افتراض أن هذا هو هدف القانون، فإن الذين يطعنون فيه يزعمون أن هذا الهدف كان متحققاً بصورة كافية فعلاً بواسطة قوانين أخرى، وأن المزايا المتزايدة التي تكتسب بواسطة قانون آخر لا تستوجب العبء المضاف على حقوق التعديل الأول. وقد تبنت قضية أوبريان منهجاً أقل تشدداً لبحث العلاقة بين الوسيلة والغاية، ولما لم يكن هناك أي قانون بديل يخدم المصلحة الحكومية بنفس الفعالية، فقد كان القانون سارياً. وقد تعرض هذا النهج المخفف للتوازن للنقد بشدة، ولكنه برز باعتباره النهج القضائي السائد للرقابة القضائية في التنظيم المحايد إزاء المحتوى.

وينعكس نهج قضية أوبريان في الموازنة بين المصالح أيضاً في قضية كلارك ضد جماعة عدم العنف الخلاق (١٩٨٤). ففي حين أن إدارة الحدائق العامة سمحت بإقامة مخيمات في حديقة لافاييت العامة وعلى المركز التجاري في واشنطن العاصمة كجزء من مظاهرة بشأن مشكلات النين لا ملوى لهم، فإن الإدارة لجأت إلى تنظيمات تحرم إقامة مخيمات في الحدائق العامة برفضها طلبات للسماح للمتظاهرين بالنوم في الخيام. وقد رفضت المحكمة برئاسة القاضي هوايت الزعم بأن هذا الرفض ينتهك التعديل الأول.

وقد لجأ القاضي هوايت في قضية كلارك إلى قواعد قضية أوبريان حول السلوك الرمزي وأيضاً إلى مقاييس تقرير معقولة تنظيم طريقة التعبير في الساحات العامة (٢٧٧ - ٢٨٤)، وانتهى إلى أن المقاييس متماثلان أساساً. فمنع النوم يخدم مصالح

البيئة، ومن ثم اعتبر محايداً تجاه المضمون، أى غير قائم على الاختلاف مع الرسالة التي يجرى توصيلها (رغم أن هذا يبدو أكثر شبهاً بالمحايدة الأيديولوجية عن الحياد تجاه المحتوى). والحفاظ على ملكية الحقائق العامة وهي مصلحة حكومية جوهرية، كان يخدمها تحريم النوم خدمة ضيقة، إذ أن الحظر يحد الاعتداء على الممتلكات العامة ويعزز وصول الجمهور إلى الحقائق العامة. وقد جادل القاضي مارشال الذي انضم إليه القاضي بريان في معارضة، بأن إضافة المنع من النوم لا يخدم إلا المصالح البيئية للحكومة بصورة متزايدة. وقد حسنت المحكمة الحجج القائمة على إمكان الحصول على وسائل بديلة أضيق بتأكيد أنه ليس من وظيفة المحاكم أن تعيد النظر في رأى إدارة الحقائق العامة عن مدى الحماية اللازمة وكيف تتحقق الصيانة. ومن ثم فإن التنظيم هو قيد معقول على طريقة التعبير.

وقد وجه المعارضون في قضية كلارك اعتراضاً كثيراً ما يثار ضد استخدام المحكمة لمقاييس قضية أوبريان: «إن المحكمة أضعفت بشكل مبالغ فيه فحص اللوائح الحكومية، بمجرد أنها قررت أن مثل هذه اللوائح محايدة تجاه المحتوى». وطعن النقاد لا ينصب على معايير قضية أوبريان ذاتها بل على استخدام المحكمة لها، وبصفة خاصة تقييمها لعلاقة القانون بمصلحة الحكومة الهامة التي لا يمكن إنكارها. ويذكر النقاد أن المحكمة لا تعطى وزناً كافياً لقيم التعديل الأول في الموازنة، وأن المحكمة لا تسأل عما إذا كانت الفعالية المضافة المتزايدة التي تمنح باستخدام القانون المعنى تستحق فعلاً الثمن المدفوع من حرية التعبير. وعلى وجه أعم، يتسائل النقاد عما إذا كانت المحكمة لا تخفف مقاييس الرقابة على التعديل الأول، لأن التعبير يتخذ شكل السلوك لا الكلام الشفهي المحض.

ولكن يجب ألا يفترض الدارس أن التعبير الرمزي لا يحظى قط بالحماية الكاملة. وعندما تنظم الحكومة محتوى التعبير الرمزي، فإنها تشكل عبئاً مباشراً وهاماً على التعبير. وفي هذه الظروف، فإن قواعد لوبريلان لا تنطبق لأن هذه القواعد تطبق فقط على الأعباء الطارئة. وعلى سبيل المثال فإنه عندما يقوم أحد المتظاهرين، كوسيلة احتجاج سياسي، بحرق العلم الأمريكي في المؤتمر الجمهوري القومي في تكساس، فإن إدانته بمقتضى أحد قوانين تكساس الذي يمنع تدنيس شيء مبدل، طرح جانباً باعتبار أنه لا يتفق مع التعديل الأول. والطبيعة السياسية الصريحة والمعبرة لسلوك حارق العلم في

المؤتمر كانت واضحة؛ وليس للولاية أن تفترض أن الكلمات الاستفزازية أو العنوانية سوف تؤدي إلى فوضى. وإن حرق العلم لا يشكل «كلمات قتاله» (الصفحات ٢٧٢ - ٢٧٦). إن أية مصلحة لمنع انتهاك السلام لن تخدم عندما لا يحدث أى اضطراب أو تهديد به. وتأكيد الولاية على أن لها مصلحة في الحفاظ على العلم باعتباره رمزاً «للروح القومية والوحدة الوطنية» ثبت أنه أكثر مما ينبغي، لأن هذه الاهتمامات لا تنسب إلى المقدمة إلا عندما تكون «معاملة الشخص للعلم تنقل رسالة ما». والقول بأن الحكومة لا تستطيع «أن تمنع تعبيراً ما لمجرد أنها لا توافق على رسالته» غير مشروط بطريقة التعبير عن الفكرة. ولا تستطيع الحكومة أن تقيد الرموز التي يستخدمها الأشخاص لتوصيل رسائلهم. والزعم بأن العلم لا يمكن أن يستخدم للاتصال لا يستند إلى أى مبدأ. فهل يستطيع ختم رئيس الدولة أو الدستور نفسه أن يوضع بالمثل بعيداً عن القيود؟ والمحكمة وهي تطبق مقياس الفحص الدقيق للرقابة القضائية اعتبرت بأغلبية ٤:٥ أن تأكيد مصالح الولاية لا يبرر معاقبة شخص جنائياً لتوصيله احتجاجاً سياسياً بواسطة حرق علم. قضية تكساس ضد جونسون Texas v. Johnson (١٩٨٩).

وبعد القرار الصادر في قضية تكساس ضد جونسون، وافق الكونجرس على قانون حماية العلم في ١٩٨٩، الذي أدان سلوك أى شخص «يشوه أو يطمس أو يلوث بشكل مادي أو يحرق عمداً أو يبقى علم الولايات المتحدة على الأرض، أو يطأه بقدميه». وقد حاكت الولايات المتحدة أفراداً معينين لانتهاكهم هذا القانون بإشعال النار في العلم الأمريكي. فهل كان القانون الجديد لحماية العلم يختلف إلى حد كاف عن قانون تكساس؟ إن قانون تكساس كان «يستهدف السلوك المعبر على أساس محتوى رسالته». ورغم ذلك فقد كان واضحاً أن اهتمام الكونجرس في القانون كان يتعلق بقمع حرية التعبير. وقد كشفت صيغة القانون اهتمام الكونجرس «بالتأثير التراكمي لتدمير العلم». وكانت كل عبارة استخدمت في القانون تقريباً تهتم بالمعاملة غير المحترمة للعلم. وقد صيغ قانون حماية العلم بعبارات أوسع مما في قانون تكساس، غير أنه ظل يعاني من نفس العيوب الجوهرية، حيث كبح التعبير بسبب القلق من «تأثيره المحتمل في توصيل الرسالة». ومرة أخرى اعتبرت المحكمة بأغلبية ٤:٥ أن المحاكمات بسبب حرق العلم لا تتوافق مع التعديل الأول، قضية الولايات المتحدة ضد إيخمان Eichman, United States v. (١٩٩٠).

وقد نتج عن الجدل حول حرق العلم معارضة التأكيد على مبدأ أساسي: «إذا كان

هناك مبدأ مستقر للتعديل الأول، فهو أن الحكومة ليس لها أن تمنع التعبير عن فكرة مجرد أن المجتمع يجد أن الفكرة عدائية أو كريمة. قضية تكساس ضد جونسون (١٩٨٩). وعندما يكون تنظيم نشاط رمزي يقوم على أساس المحتوى، فإن أقصى مستوى من الفحص يجب أن يطبق. قضية الولايات المتحدة ضد أليخمان (١٩٩٠). غير أن النهج السابق لمسألة تدنيس العلم قد طرحت للجدل مرة أخرى عندما أعلن القاضي وليم برينان صاحب قضيتي جونسون وأليخمان تقاعده من المحكمة في يوليو ١٩٩٠.

٥- حرية التجمع والاعتقاد

١- مصدر الحق

لم يرد ذكر حرية التجمع في الدستور بصورة خاصة. ومنذ وقت مبكر يرجع إلى القرن السابع عشر كتب جون لوك عن أهمية التجمعات الخاصة في كبح تركيزات السلطة وحماية الحرية. والتجمع في المجتمع الحديث وسيلة حيوية للتنافس في سوق الأفكار ومراقبة الحكومة. وتتنافس مجموعات المصالح والأحزاب السياسية على جذب اهتمام الجمهور وتأييده وهي في تلك العملية تميز قيم الحكم الديمقراطي. وكما ذكرت المحكمة العليا في قضية الجمعية الوطنية لتقديم الملونين ضد ألاباما (١٩٥٨): «مما لا يقبل الجدل أن حرية المشاركة في اتحاد من أجل تقدم العقائد والأفكار هي جانب لا يمكن فصله عن الحرية التي تؤكدتها فقرة الإجراء الواجب في التعديل الرابع عشر والتي تتضمن حرية الكلام».

ولكن عندما تصدر إحدى المدن أمراً يقيد الدخول إلى قاعات رقص معينة بالنسبة لأشخاص بين سن الرابعة عشرة والثامنة عشرة، فإن استبعاد البالغين من قاعات الرقص على هذا النحو لا ينتهك أي حق للتجمع المنصوص عليه في التعديل الأول. وليس هناك أي حق معمم «للتجمع الاجتماعي». إن التجمع التعبيري لتعزيز أهداف التعديل الأول هو الذي يحميه التعديل الأول. وحماية الفرصة للقاصرين والبالغين للرقص معاً لا يدخل في تلك الفئة. قضية بلدية مدينة دالاس ضد ستانجلين Dallas, City of v. Stanglin (١٩٨٩).

وبالمثل فإن حرية العقيدة ليست ضماناً دستورية واضحة. ولكنها مثل التجمع قد

تطورت إلى حق يستدل عليه بصورة ضمنية من ضمانات التعديل الأول وحرية الإجراء الواجب. «إذا كان هناك أى نجم ثابت فى أفقنا الدستورى فهو أنه ليس هناك أى مسئول، كبير أو صغيراً، يستطيع أن يحدد ما يكون مقدساً فى السياسات أو الروح القومية أو الديانة أو مسائل الرأى الأخرى» قضية مجلس تعليم ولاية وست فرجينيا ضد بارنيت (١٩٤٣).

ب — عضوية الاتحادات والعمل فيها

لنفترض أن الحكومة جعلت من عضوية جماعة الكلوكلوكس كلان جريمة؟ إن مثل هذا القانون إذا تناولناه من فراغ ينتهك حرية التجمع والاعتقاد. وللاتحادات غالباً أهدافاً متعددة قد يكون بعضها مشروعاً وبعضها غير مشروع. والمراقبة على العضوية فى حد ذاتها يعنى أننا نخلق جريمة على أساس التجمع. وفى قضية سكيلز ضد الولايات المتحدة *Scales v. United States* (١٩٦١)، رأت المحكمة أن العضوية الفردية فى اتحاد ما لا يمكن أن تعاقب جنائياً إلا إذا طلب من الحكومة أن تثبت: (١) معرفة أو علماً مسبقاً بالأهداف غير المشروعة للاتحاد؛ (٢) نية محددة لتعزيز هذه الأهداف غير المشروعة؛ (٣) عضوية عاملة. ومن المحتمل أن تتزامن الإشارة إلى الأهداف غير المشروعة من جانب محكمة معاصرة لكى تفى باشتراطات المبدأ الحديث المنقح للخطر الواضح والحال. قضية براندنبورج ضد أوهايو (١٩٦٩). ولا بد من أن يثبت أن لدى المجموعة نية محددة على التحريض، وليس مجرد الدعوة إلى سلوك غير مشروع. قضية نوتو ضد الولايات المتحدة *Noto v. United States* (١٩٦١)، وقد أنهت شدة هذه المتطلبات محاكمة الحكومة لعضوية المجموعات بصورة فعالة. غير أنه ينبغى على الدارس أن يلاحظ أنه رغم صرامة هذه المتطلبات فإنها لا تشترط أن تكون العقوبة قائمة على السلوك الضار فعلاً.

ولكى تكون الحماية الدستورية للتجمع ذات مغزى، فإنها ينبغى أن تمتد إلى الأنشطة التى تهدف إلى تعزيز أهداف المجموعة. ولا بد من أن تجرى مراجعة قضائية للتشريع الذى يلقي عبئاً ثقيلاً على الأنشطة المشروعة. وفى قضية أبتهكر ضد وزير الخارجية *Aptheker v. Secretary of State* (١٩٦٤)، أبطلت المحكمة قانوناً فيدرالياً يمنع أعضاء ما يسمى بمنظمات العمل الهدام حتى من طلب الحصول على جواز سفر. وكان القانون ينتهك حرية السفر التى وجد أنها متضمنة فى حرية التجمع، ويمكن القول

بأن هذه حالة لمحق يسلب مرتين. وفي قضية الإتحاد القومي للتقدم الملونين ضد شركة كليبورن للألوات المعدنية N.A.A.C.P. v. Claiborne Hardware Co. (١٩٨٢)، رأت المحكمة أنه لا يمكن اعتبار الإتحاد ولا أعضائه مسئولين عن الخسائر الناجمة عن مقاطعة حقوق مدنية، لعدم إثبات حدوث مسلك غير مشروع ترتب عليه ضرر: «إن الحق في التجمع لا يفقد الحماية الدستورية لمجرد أن بعض أعضاء المجموعة ربما يكونون قد اشتركوا في سلوك، أو دافعوا عن مبدأ هو ذاته غير مشمول بالحماية». ولا يمكن أن تفرض تعويضات على أساس نتائج أنشطة غير عنيفة مشمولة بالحماية. وما لم تثبت الحكومة أن الإتحاد الوطني لتقدم الملونين قد أجاز السلوك غير المشروع الذي سبب الضرر، فإن فرض المسؤولية القانونية سوف «يرهق بشكل غير مسموح به الحق في التجمع السياسي».

ويجب التمييز بين المقاطعة السياسية المشمولة بالحماية، مثل تلك التي حدثت في قضية كليبورن، وبين المقاطعة الاقتصادية غير المشمولة بالحماية. والمقاطعة بواسطة مجموعة من محامين عينتهم المحكمة لتمثيل أشخاص فقراء بقصد الحصول على زيادة في تعويضهم، كانت قيداً على المهنة بمقتضى قوانين منع الاحتكار. لقد كان عنصر التعبير في مقاطعة المحامين غير كاف لاستحقاق الحماية بمقتضى التعديل الأول. فقد كان المشتركين في هذه المقاطعة غير المشروعة يسعون إلى الحصول على فائدة اقتصادية لأنفسهم. ولم يكونوا مثل المحتجين من أجل الحقوق المدنية في قضية كليبورن الذين لم يكونوا يسعون «لأية فائدة خاصة لأنفسهم». قضية لجنة التجارة الاتحادية ضد اتحاد المحامين للمحاكمة أمام المحكمة العليا F.T.C. v. Superior Court Trial Lawyers Ass'n (١٩٩٠).

ولا ينبغي أن يفترض الدارس أن المبادئ الموضحة آنفاً تتطلب من الحكومة أن تعامل كل المجموعات على قدم المساواة. وعلى سبيل المثال فإن حقيقة أن الحكومة تختار أن تقدم تخفيضات ضريبية معينة لبعض المجموعات، ولكنها ترفض أن تساعد أنشطة الضغط لمجموعات أخرى عن طريق مزايا ضريبية، هي أمر لا ينتهك التعديل الأول. «لقد اختار الكونجرس ببساطة ألا يدفع من أجل ضغط (المنظمة). ونحن نرفض مرة أخرى فكرة أن حقوق التعديل الأول لا تتحقق بصورة كاملة إلى حد ما، إلا إذا كانت تحصل على معونة من الدولة». قضية ريجان ضد فرض الضرائب بالتمثيل في واشنطن

Regan v. Taxation with Representation of Washington (١٩٨٣).

إن الفكرة التي عبر عنها في قضية ريجان «من أن قرار المجلس التشريعي بعدم دعم ممارسة حق أساسي لا ينتهك الحق»، قد تم الاستناد إليها مرة أخرى في قضية لينج ضد الإتحاد الدولي للعمل الأمريكيين (١٩٨٨). وهناك قانون فيدرالي ينص على أنه: (١) لا تكون أية أسرة مؤهلة للمشاركة في برنامج طوابع الطعام بينما يكون أى من أعضائها مريضاً عن العمل، (٢) لا يسمح لاية أسرة بالحصول على زيادة في حصص طوابع طعامها لأن دخل أحد أعضائها المضرب عن العمل قد نقص بسبب الإضراب. وقد تأيد القانون ضد مجادلات بأنه قد انتهك حق أحد المضربين عن العمل في أن يجتمع مع أسرته، وأيضاً حرية حقوق التجمع للمضربين ونقاباتهم. إن القانون لم يأمر الأفراد بالآ يتناولوا العشاء معاً، كما أنه لم يتدخل في حياة الأسرة بشكل مباشر وأساسي. بالمثل فإن القانون لم يأمر أعضاء النقابات بالآ يجتمعوا معاً بقصد إدارة إضراب ما. ومن المسلم به أن المضربين سوف يكونون في حال أفضل إذا أمكنهم الحصول على طوابع الطعام خلال الإضراب، ولكن حرية التجمع «لا تلزم الحكومة بأن تمنح أموالاً لزيادة ممارسة حق المضرب في التجمع».

ج - تسجيل المجموعات والإفصاح

إن جانباً حيوياً من حرية التجمع والاعتقاد هو الحق في الحفاظ على السرية فيما يتعلق بهذه العقائد وروابط المجموعة. وإغفال الاسم يعد وسيلة حيوية لتجنب التأثير الرهيب للتهديدات والمضايقات. ورغم ذلك فإن المحكمة لم تضع مبدأ ثابتاً يوضح متى يحمي التعديل الأول من الكشف الإجباري عن أعضاء المجموعة أو غيرها من المعلومات التي تتعلق بأنشطة المجموعة. وهناك قضايا من عصر سابق تتناول منظمات هدامة، كانت تميل إلى تبني تحليل متوازن خاص يعطي احتراماً شديداً لتبريرات تشريعية تقوم على أساس الأمن القومي. قضية هارنبلات ضد الولايات المتحدة Barenblatt v. United States (١٩٥٩) [تأيدت الإدانة بالازدراء من أجل رفض الإجابة على أسئلة إحدى لجان الكونجرس تتعلق بعلاقات الشاهد بالمجموعة]؛ قضية الحزب الشيوعي الأمريكي ضد مجلس مراقبة الأنشطة الهدامة Communist Party of United States v. Subversive Activist Control Bd. (١٩٦١).

[وتأيد التسجيل الإجباري والكشف عن قائمة عضوية الحزب الشيوعي].

غير أن قضايا أخرى تتناول عادة مجموعات تعتبر «مشروعة»، أعيد النظر فيها بمقتضى مقياس الفحص الدقيق. وقد أيدت المحكمة في قضية جيبسون ضد لجنة التحقيق التشريعية لولاية فلوريدا *Gibson v. Florida Legislative Investigation Committee* (١٩٦٣)، أنه قبل أن يستطيع المجلس التشريعي للولاية أن يجبر الإتحاد الوطنى لتقديم الملونين على كشف معلومات عن قائمة العضوية، فإن عليه أن يبين «بصورة مقنعة أن هناك علاقة موضوعية بين المعلومات المطلوبة وموضوع ذى مصلحة طاعية وقهرية للولاية». وفى تفسير الأساس لإعادة النظر الدقيق ذكرت المحكمة أن الولاية لم تكن تسعى للحصول على معلومات عن النشاط الشيوعي، بل عن الإتحاد الوطنى لتقديم الملونين والذى لم يكن متهماً بآلية صورة بأنه منظمة هدامة، وكانت تلك هى النقطة المركزية لتحقيق الولاية. «إن المصلحة القومية للتجمع فى الحفاظ على سرية قوائم أعضاء المجموعات التى تشتغل بالتبادل الحر فى الأفكار والمعتقدات التى يحميها الدستور لا يجوز أن تنتهك بشكل جوهري إلا بناء على إظهار الولاية للتبرير بصورة أساسية». قضية جيبسون، و *Brown v. Socialist Workers* (١٩٨٢).

ترى كيف يمكن التوفيق بين هذين الخطين من القضايا؟ ثمة تفسير يرى أن اختصار التوازن الخاص والقابلية للسماح باستثناءات معوقة لحرية التجمع قد تغلب عليه مقياس الفحص الدقيق للقضايا الأخيرة. وهناك رأى آخر وهو أن كل صنف من القضايا لا يزال جديراً بالثقة، فقضية برنهلان ونهج التوازن الذى حبذته الحكومة فيها لم تنقضه المحكمة أو التصديق عليه. أما مقياس إعادة النظر الأكثر صرامة فقد أبطلته المحكمة لحماية أنشطة اعتبرت «مشروعة» بمقتضى التعديل الأول. ويوحى ذلك بالرأى بأن حق التجمع المفهوم ضمناً من التعديل الأول والمشمول بحمايته، هو للانضمام معاً لمتابعة أهداف تتفق مع أهداف التعديل الأول: فهو ليس حقاً عاماً للتجمع.

د — المغانف العامة والوظائف الحكومية

إن المزايا الحكومية والوظائف العامة كانت تعامل بشكل تقليدي باعتبارها مزايا لا حقوق. فإذا كانت الوظائف الحكومية والمغانف العامة مزايا يترتب على ذلك أن الحكومة حرة فى فرض الشروط التى تراها مناسبة للحصول على تلك المغانف. وهذه الثانية للحق

والميزة قد نبذت اليوم إلى حد كبير واستبدلت بها مبادئ مثل مبدأ الشروط غير الدستورية. فالحكومة لا تستطيع أن تشترط للحصول على المنافع العامة أو التمتع بالوظيفة العامة، التخلي عن حقوق دستورية.

وفي سياق حرية التجمع والعقيدة، فإن التفكير في شروط غير دستورية يعني أن الحكومة لا تستطيع أن تشترط بحرية أن يكون حصول الفرد على فوائد من القطاع العام على أساس ما سوف يشكل تدخلاً في حريته السياسية وحقه في التجمع، ولا يعني ذلك بطبيعة الحال أنه يجب على الحكومة أن تعرض مراكز وظائف حساسة لأخطار واضحة للأمن القومي، ولكنه يتطلب فعلاً أن يتم وضع القواعد والتنظيمات الحكومية التي تتعلق بالوصول إلى الوظيفة العامة، مثلاً، بشكل محدد بدقة ووضوح. والمثال التوضيحي لذلك قضية الولايات المتحدة ضد روبل، *United States v. Robel* (١٩٦٧)، التي أبطلت نصوصاً من قانون فيدرالي يمنع أعضاء منظمات للعمل الشيوعي من الاشتغال في أي عمل في «أي مرفق للدفاع». وقد رفضت المحكمة برئاسة كبير القضاة وارن هذا المنع القانوني باعتباره غامضاً ومتطفاً إلى حد كبير على ضمانات التعديل الأول: «إن القانون يشمل بشكل عشوائي كل أنواع الجمعيات التي بها مجموعات للعمل الشيوعي بدون مراعاة لنوعية ودرجة العضوية». وقال كبير القضاة إن الحكومة يجب أن تستخدم وسائل ذات تأثير «أقل شدة» على الحيوية المستمرة لحرية التعديل الأول.

ومن سوء الحظ أن استخدام المبدأ المتوسع في قضية روبل لإبطال القانون الفيدرالي الجارف لم يضيف الكثير لإلقاء الضوء على كيفية صياغة برنامج عن الولاء والأمن بشكل دقيق. ومن المفارقات أنه إذا كانت المحكمة قد رأت أن تضع شروطاً مقيدة على تمويل القانون، فإن الحكم في قضية روبل كان يمكن أن يقدم توضيحاً أكبر للخط الفاصل بين الشروط المسموح بها والشروط غير المسموح بها. ونتيجة لنهج المحكمة أصبح الحكم في قضية روبل يستبعد الآن عادة كشكل لتوازن المصالح على الرغم من أن المحكمة قد رفضت بصفة خاصة أن تتبنى اختباراً للتوازن.

كيف ينبغي أن يصاغ برنامج للولاء والأمن يستطيع أن يصمد لمتطلبات التعديل الأول؟ ينبغي أن أي قانون يجب أن يفي بالمتطلبات التي وردت في قضية سكيلز ضد الولايات المتحدة (١٩٦١). ورغم أن سكيلز ظهرت في إطار إجرامى فإنه حتى في

الإطار المدني لموقف من نوع روبل، فإن متطلبات سكيلز تنطبق، أي أنه لا بد أن تكون هناك معلومات فردية للأهداف غير المشروعة للمنظمة، ونية محددة لتعزيز تلك الأهداف، وعضوية عاملة. فإذا كان القانون يفرض بهذه المعايير المتشددة، يكون من المرجح أن ينجو من فحص التعديل الأول. وعلى العكس فإذا لم يكن القانون قد صيغ بدقة بهذه العبارات، أو كان غير مصاغ بوضوح، يكون من المحتمل أن يعتبر غامضاً وفضفاضاً بصورة غير دستورية. وينبغي أن يتذكر الدارس أنه حتى إذا نجا قانون من مثل هذا التحقيق الظاهري، فإنه يجب أن يطبق على أفراد معينين بطريقة دستورية، مثلاً ما إذا كان القانون مقصوراً على وظيفة حكومية حساسة.

وقد وجدت المبادئ المستخدمة في قضايا الوظائف العامة أيضاً تعبيراً عنها في قضايا تتضمن قسم الولاء ومتطلبات الانضمام إلى نقابة المحامين. وحالات القسم الإيجابية التي يتعهد الفرد بموجبها بتأييد الدستور مقبولة بوجه عام، إذ أن القسم الإيجابي الذي يصاغ كما ينبغي ويتعلق بشكل معقول بقدرة الفرد أو لياقته للوظيفة، لا يتضمن إلا قدرًا ضئيلاً من التطفل على التجمع والعقيدة المشمولين بالحماية. ومن الناحية الأخرى، فإن القسم الأكثر اتساعاً الموجه إلى تجمعات وعقائد سابقة، يتضمن اقتحاماً أكثر إثارة للشكوك على قيم التعديل الأول. وعلى سبيل المثال، فإن القسم في قضية باجيت ضد بوليت *Baggett v. Bullitt* (١٩٦٤)، يتطلب من المدرسين أن يقسموا على أنهم سوف «يعززون بالمبادئ والسلوك والقوة احترام العلم ومؤسسات الولايات المتحدة، وأنهم ليسوا أعضاء في «منظمة هدامة»، اعتبر أنه غير صحيح ظاهرياً حيث أنه كان غامضاً وغير مؤكد وواسعاً. وفي قضية كيشيان ضد مجلس أوصياء جامعة نيويورك *Keyishian v. Board of Regents of University of N.Y.* (١٩٦٧)، اعتبرت المحكمة أن قانوناً يحرم معرفة أعضاء في منظمة تدعو للفتنة بدون أي إثبات لنية الفتنة، هو قانون غامض وواسع للغاية بصورة غير دستورية. وأنه كانت هناك وسائل أقل شدة متاحة للحكومة. «لأن حريات التعديل الأول تحتاج إلى مساحة للتنفس لكي تبقى على قيد الحياة، وأنه ليس للحكومة أن تقوم بالتنظيم في هذا المجال إلا بتخصيص دقيق». وينبغي ملاحظة أنه حتى أي قسم للولاء يبدو غامضاً وواسعاً للغاية يمكن أن ترد عليه تحفظات. وعلى سبيل المثال ففي قضية كول ضد ريتشاردسون *Cole v. Richardson* (١٩٧٢)، قررت المحكمة أن القانون الذي يتطلب قسمًا للولاء يمكن أن يفسر

على أنه واسع بصورة مفرطة، يجب أن يمنع قراءة بتحفظات أكثر لقة لكى يتطلب مجرد قسم إيجابى.

وتوضح سلسلة من قضايا دخول نقابة المحامين بصورة أخرى التعارض بين رغبة الحكومة فى التحكم فى الحصول على مزاياها من جانب وحرية التجمع من جانب آخر. ويوجه عام فإن النقابة تستطيع إجراء تحقيق فى لياقة مقدم الطلب للعضوية، ويمكنها أن ترفض دخول مقدم طلب يرفض التعاون مع تحقيق قانونى فى مسائل تتعلق باللياقة. ولا يمكن اعتبار النقابة مسئولة عن أداء أعضائها إذا لم تستطع أن تطلع بشكل كامل على شخصياتهم ولياقتهم قبل قبولهم. قضية كونيغزبرج ضد نقابة محامى ولاية كاليفورنيا (١٩٦١). ولكن التحقيق واسع النطاق فى التجمعات والعقائد يقتحم بشكل مباشر حريات مشمولة بالحماية. وقد رفضت قضية بهرد ضد نقابة محامى الولاية Baird v. State Bar of Arizona (١٩٧٠)، التى أنكرت حق دخول النقابة على مقدم طلب رفض الإجابة على أسئلة بشأن روابطه بالجمعيات. وكان العامل الجوهرى المقيد قد اتضح فى القضية المصاحبة، وهى قضية شركة مجلس بحوث الحقوق المدنية لطلبة الحقوق ضد وادموند Law Students Civil Rights Research Council, Inc. v. Wadmond (١٩٧١)، التى أثبتت أن لنقابة المحامين أن تحقق فيما إذا كان طالب العضوية المقدم إليها منتصباً إلى مجموعات تدعو للإطاحة بالحكومة بالعنف، طالما كان ذلك تعزيزاً لتحقيقات أخرى فى طبيعة تلك العضوية. وينبغى أن يقتصر التحقيق فى التجمعات السابقة على المعلومات والنية المحددة.

وبالإضافة إلى مشكلات التعديل الأول التى يثيرها سعى الحكومة لغرض للكشف عن أعضاء المجموعات والعقائد السياسية، قد تثير التحقيقات العلنية أيضاً مسائل من التجريم الذاتى. وهل للحكومة أن تجبر مستخدميها على إفشاء معلومات تجريم تحت التهديد بالفصل؟ لقد اعتبرت قضية جاريثى ضد نيو جيرسى Gerrity v. New Jersey (١٩٦٧)، أن الاعترافات التى تعطى تحت مثل هذا الإكراه لا يمكن استخدامها كأساس لمحاكمة جنائية تالية. وعلاوة على ذلك فإن المستخدم لا يمكن أن يجبر على التخلي عن امتيازاته ضد التجريم الذاتى كشرط لاستمراره فى العمل. قضية جاردنر ضد برودريك Gardner v. Broderick (١٩٦٨). ولكن إذا منح المستخدم حصانة كاملة من المحاكمة الجنائية، وكانت الأسطة الموجهة تتعلق بالوظيفة، فإنه لا يستطيع

رفض الرد. إن رفض التعاون مع تحقيق قانوني هنا، كما في حالات نقابة المحامين، يمكن أن يصبح أساساً مستقلاً إما لرفض الحصول على فائدة عامة أو الفصل من الخدمة العامة.

هـ — الحق في عدم التجمع — الكلام القهري

إن النتيجة الطبيعية لحرية الكلام والاعتقاد والتجمع هي حرية عدم الكلام وعدم الاعتقاد وعدم التجمع. والاعتراف بهذه الحقوق المتلازمة يعكس الاهتمام بحرية الضمير. وعندما تقترح الحكومة العالم الخاص للأفراد فإن أنشطتها لا يجب أن تكون أكثر تقييداً مما هي عليه عندما تنظم السلوك العام أو التعبير. قضية ستانلي ضد جورجيا Stanley v. Georgia (١٩٦٩) . [إن الصياغة الخاصة لمواد فاحشة لا تشكل جريمة بشكل دستوري]. كما أن الحقوق المتلازمة تعكس أيضاً تقدير الحاجة إلى السماح للفرد بأن يقرر لنفسه أية هوية أو شخصية سيمرضها على العالم. ولا تستطيع الحكومة أن تجبر أي فرد على أن يتطابق مع عقيدة أو فكرة لا يوافق عليها. «إن النظام الذي يعطى الحق في الدعوة لقضايا دينية أو سياسية أو أيديولوجية يجب أن يتضمن أيضاً الحق المصاحب له بالامتناع عن تعزيز هذه العقائد». قضية وولي ضد ماينارد Wooley v. Maynard (١٩٧٧). ولكن هذه الحقوق المتلازمة ليست مطلقة. وكما قالت المحكمة في قضية روبرتس ضد فريق جايسي للولايات المتحدة Roberts v. United States Jaycees (١٩٨٤): «إن الانتهاكات قد تبررها التنظيمات التي يتم إقرارها لخدمة مصالح قهرية للولاية، لا علاقة لها بكبح الأفكار التي يمكن تحقيقها من خلال وسائل أقل تقييداً لحرية التجمع».

وفي قضية عبود ضد مجلس تعليم ولاية ديترويت Abood v. Detroit Bd. of Educ. (١٩٧٧)، اعتبرت المحكمة أن الرسوم الإجبارية للخدمة التي يتم تقاضيها في ظل اتفاق خاص (الذي يسمح به قانون للولاية) والتي تستخدم لأهداف أيديولوجية أو سياسية للإتحاد (والتي لا يشترك فيها بالضرورة أولئك الذين يدفعون الرسوم) غير دستورية. وفي صميم التعديل الأول توجد فكرة أن الفرد يجب أن يكون حراً في أن يؤمن بما شاء وأن معتقدات المرء في مجتمع حر يجب أن يشكلها عقله وضميره ولا تكروه الدولة عليها.

وبالمثل فإن أية «نقابة محامين موحدة للولاية» (التي تشترط للحق في الممارسة العضوية ودفع رسوم إلى نقابة الولاية) لا تستطيع أن تستخدم رسوم أعضائها لتمويل أهداف سياسية أو أيديولوجية لا يوافق عليها أعضاؤها. وقد رفضت المحكمة محاولة تمييز عبود بالاعتماد على مبدأ «كلام الحكومة» الذي ينص على أن الحكومة يجب بالضرورة أن تتخذ مواقف إذا كانت تريد أن تحكم بشكل فعال. واستخدام نقابة محامى الولاية رسوم إجبارية من أجل أغراض سياسية أو أيديولوجية لا يمكن تبريره بذلك. وعلى عكس أية هيئة حكومية، فإن أموال نقابة محامى الولاية تلتى من رسوم لم يتم اعتمادها بصورة تشريعية، ووظائفها أساساً استشارية. وقد اعتبرت «النقابة الموحدة» خاضعة لسيطرة عبود. وتستطيع نقابة محامى الولاية أن تمويل أنشطة مناسبة لأهدافها ولكنها لا تستطيع أن تمويل أنشطة ذات طبيعة أيديولوجية. قضية كيلر ضد نقابة محامى ولاية كاليفورنيا Keller v. State Bar of California (١٩٩٠).

وفي قضية وولى ضد ماينارد (١٩٧٧)، اعتبرت المحكمة أن تطبيق عقوبات جنائية على طائفة شهود يهوه الذين وضعوا غطاء على الشعار المكتوب على لوحه ترخيص سياراتهم بولاية نيوهامبشاير والذي يقول «عش حراً أو مت» أمراً غير دستوري، وأيدت المحكمة حقهم في أنه لا ينبغي إجبارهم على إعلان الموافقة على ملكية خاصة لهم (أى لوحة السيارة) على رسالة وضعتها الولاية، تنتهك أعظم معتقداتهم الدينية والأيدولوجية. وانتهت المحكمة إلى أن مصالح الولاية في تعزيز التقدير لتاريخ الولاية، والفخر بالولاية لم تكن أمراً قهرياً بما يكفى لإبطال حقوق التعديل الأول المعنية.

إن مبدأ أنه ليس كل عبء على مصالح مجموعة ما لاختيار أعضائها بحرية أو أى فرد يرفض تأييد فكرة ما، سوف يكون مشمولاً بالحماية، ينعكس في قضية مركز برونهارد التجارى ضد روبنز Prune Yard Shopping Center v. Robins (١٩٨٠). وقد طرحت قضية برونهارد السؤال عما إذا كان تفسير محكمة كاليفورنيا لنصوص التعبير الحر في دستورها الخاص، يمكن أن يستخدم لإجبار أصحاب مركز تجارى على السماح بتوزيع منشورات داخل المركز التجارى. وقد طالب صاحب المركز التجارى بحق وارد في التعديل الأول عن عدم التجمع بصورة إجبارية لكى يهيم في ممتلكاته منيراً لكلام أشخاص آخرين. وقد أيدت المحكمة العليا حكم محكمة كاليفورنيا بأن حقوق المالك في التعديل الأول لم تنتهك.

فكيف يمكن التمييز بين كل من قضية برونهارد من جانب وقضايا عبود وكيلتر و وولى من جانب آخر؟ أولاً إن قضية وولى تتضمن أفكاراً تأتي من الولاية نفسها. ثانياً إن المركز التجارى باختيار أصحابه كان مفتوحاً للجمهور. ثالثاً إنه لم يكن هناك احتمال كبير بأن الآراء التى يعبر عنها موزعو النشرات سوف تكون متماثلة مع آراء أصحاب المركز التجارى. رابعاً إنه إلى الحد الذى يكون فيه هذا الخطر موجوداً، فإن أصحاب المركز يمكنهم ببساطة التمتل من الآراء التى يجرى الإعراب عنها. وخلاصة القول إنه كلما كان أى تنظيم حكومى أكثر إجباراً على بعض الأنشطة بفرض عبء شخصى ومباشر على حقوق التجمع والعقيدة، زاد احتمال انتهاكها للحقوق الواردة فى التعديل الأول. انظر قضية شركة باسيفيك للغاز والكهرباء ضد لجنة للمنافع العامة *Pacific Gas and Elec. Co. v. Public Utilities Com'n of California* (١٩٨٦) [حكم بعدم دستورية الأمر الصادر من لجنة الولاية للمنافع العامة أن تمنح شركة خاصة مساحة فى فواتيرها أربع مرات سنوياً لمجموعة مصالح خاصة تنتقد المرفق، وقد يضطر المرفق إما إلى أن يظهر موافقته على رسالة المجموعة أو إلى الرد عليها].

وفى بعض الحالات قد تكون المصلحة الحكومية فى التنظيم مهيمنة إلى حد يبرر التدخل الصريح فى الحقوق التبعية. ففى قضية عبود مثلاً أيدت المحكمة استخدام رسوم إجبارية من أجل أغراض المساومة الجماعية رغم أن بعض العمال قد يعارضون المساومة الجماعية أو الإضرابات. وقد انتهت قضية عبود إلى أن التقييم التشريعى للإسهام الجوهري للمؤسسة النقابية فى السلام الصناعى يبرر دستورياً التدخل فى حقوق التجمع.

وقد أيدت قضية روبرتس ضد فريق جايسى للولايات المتحدة (١٩٨٤)، تفسيراً لقانون حقوق الإنسان بولاية مينسوتا يمنع التفرقة وفقاً للجنس من جانب كيانات الأعمال العامة لكى يطبق على قواعد العضوية بالنسبة للذكور فقط من فريق جايسى للولايات المتحدة. وقد اعترض الفريق على القانون باعتباره غامضاً ويتضمن انتهاكات واسعة لحقوق التعديل الأول. وقد فرق القاضى برينان باسم المحكمة فى قضية روبرتس بين معنيين لحرية التجمع، الأول: إن استبعاد الفريق للنساء لا يتصل بالحماية الدستورية الممنوحة للعلاقات الإنسانية الأساسية. وعلى عكس الزواج أو الأسرة أو ولادة الأطفال،

فإن «الفروع المحلية لفريق جايسى ليست صغيرة ولا منتقاة، علاوة على أن جانباً كبيراً من النشاط الضروري لتشكيل الجمعية واستمرارها يتضمن اشتراك غرباء في هذه العلاقة». ثانياً: في حين أن القانون لا يلقي عبئاً على الحق في التجمع لأغراض صريحة يحميها التعديل الأول بالتدخل في التنظيم الداخلي وشئون المجموعة، فإن «مصلحة مينسوتا القهرية في استئصال التفرقة ضد المواطنين الإناث تبرر التأثير الذي قد يحدثه القانون على فريق جايسى بالنسبة لحرية التجمع للأعضاء الذكور». وأكد برينان التزام الولاية القوي بإزالة التفرقة في المرافق العامة، والأضرار الاجتماعية والشخصية الخطيرة التي تسببها التفرقة بين الجنسين، والحاجة إلى إزالة الحواجز التي تحول دون التقدم الاقتصادي والتكامل السياسي والاجتماعي، واستخدام الولاية لأقل الوسائل تقييداً لبلوغ أهدافها.

وبالمثل فإن قانون مدينة نيويورك الذي يمنع التفرقة في النوادي التي يزيد عدد أعضائها على ٤٠٠ عضو، والتي تقدم منافع لدوائر الأعمال وغير الأعضاء ليس متوسعاً إلى درجة غير دستورية. إن القانون في ظاهره لم يكن يحد من «قدرة الأفراد على تكوين جمعيات تدافع عن وجهات نظر عامة أو خاصة». وإذا كان هناك أي توسع زائد في قانون نيويورك، فإن العلاج يتطلب الانتظار لتحليل حتى يتم بحث كل حالة على حدة بشأن وجود هذا التوسع الزائد. قضية اتحاد نوادي ولاية نيويورك ضد مدينة نيويورك New York State Club Ass'n, Inc. v. City of New York (١٩٨٨).

وجملة القول، فإن الدعاوى القائمة على الحق في عدم التجمع قد ترفض بسبب تبين عدم وجود تدخل هام على الحق، أو بتقرير أن العبء تبرره مصلحة حكومية قاهرة. وتشير قضية برونيارد إلى أنه ليس كل شكل من التعبير القهري يعنى انتهاكاً للتعديل الأول. وتوحي قضية روبرتس بأنه حيث تصطدم سياسة إحدى الولايات التي تشترط عدم التمييز بين الجنسين مع حرية التجمع، فإن سياسة الولاية تكون لها الأسبقية على طلب الحرية. وعلى الرغم من أن المحكمة لم تقض بذلك في قضية روبرتس فمن المؤكد أن القضية يمكن أن تعتبر مثلاً لتقلب سياسة الحماية المتساوية على اعتبارات الحرية. انظر أيضاً قضية رانجون ضد ماكراي Runyon v. McCrary (١٩٧٦) [التفرقة في المدارس الخاصة على أساس العنصر اعتبرت انتهاكاً لقوانين الحقوق المدنية. حتى ولو كانت ضد مطالب بالخصوصية وحرية التعليم وحرية التجمع].

باء - تطبيق المبادئ

١ - حرية التعبير فى المنابر المحلية

لقد حدث ثورة حقوق مدنية فى الولايات المتحدة فى الخمسينيات والستينيات. فمن خلال حالات اعتصام، ومظاهرات، ومسيرات، ومساندة حالات الإضراب، راح المتظاهرون المطالبون بالحقوق المدنية يحتجون على استمرار بقاء تشريع جيم كراو فى ولايات الجنوب وولايات الصود. وعندما ردت الولايات والبلديات التى وقع فيها ذلك عن طريق التشريع، كان المتظاهرون يجنون عادة ملاحاً فى التعديل الأول. قضية إدواردز ضد ساوث كارولينا *Edwards v. South Carolina* (١٩٦٣)، قضية كوكس ضد لويزيانا *Cox v. Louisiana* (١٩٦٥)، وقضية براون ضد لويزيانا *Brown v. State of Louisiana* (١٩٦٦). وفى عام ١٩٧٧، أعلن النازيون الأمريكيون عن خطط لعمل مسيرة خلال سكوكى بولاية إيلينوى، وهى إحدى ضواحي شيكاغو ذات أغلبية يهودية. وكان بين سكان سكوكى كثيرون ممن نجوا من معسكرات الاعتقال النازية. وعندما ردت قرية سكوكى بالسمى للحصول على إنذارات قضائية وإعلان أوامر جديدة لمنع هذه المسيرات، أكد النازيون أن هذه الإجراءات تتناقض مع التعديل الأول، وقد انتصر هذا الرأى. قضية كوللين ضد سميث *Collin v. Smith* (١٩٧٨).

ومهما كانت ريد فعل المرء تجاه هذه الأحداث، فإنها تصور بشكل حاد مازق التوفيق بين حقوق الكلام والتجمع فى الساحة العامة، مع حق الجماعة فى الحفاظ على السلام والنظام. والواقع أن الإطار الذى طُرحت من خلاله قضايا سكوكى كان مثيراً للقلق بصفة خاصة. فمن الذى يحق له أن يطالب بحرية الكلام؟ ومن أجل أية أشكال من التعبير؟ للإجابة على هذين السؤالين، يجب أولاً وضع تفرقة تقوم على أساس طبيعة التنظيم. ويجب أن يتحدد ما إذا كانت الجماعة المحلية تسمى لتنظيم مضمون الكلام أى الرسالة التى يجرى توصيلها، أو تسمى فقط لتنظيم الأحوال التى سيحدث فيها التعبير بطريقة حياد المحتوى، مثل تنظيم الوقت، والمكان، والطريقة التى يمكن أن يحدث بها التعبير، بغض النظر عن محتواه.

١ - مراقبة محتوى الكلام : اللغة التحريضية، والاستفزازية، والعدوانية

كلما اضطلعت الحكومة بتنظيم الكلام والتجمع بسبب المحتوى الذي يجرى توصيله، فإنها تتحمل عبئاً ثقيلاً من أجل التبرير. وفي حالات كثيرة تلجأ إلى معيار الاختبار الحديث للخطر الواضح والحال في إعادة النظر في أحكام إدانة بمقتضى قانون خرق السلام أو السلوك غير المنتظم. وعلى سبيل المثال، قضية هيس ضد إنديانا *Hess v. Indiana* (١٩٧٣)، نقضت إدانة لسلوك مغل بالتظام لمتظاهر في احتجاج ضد الحرب، كان قد استخدم كلمات مثل: «سوف ننزل إلى الشارع القذر فيما بعد». وقد أعلن هيس أن مثل هذه اللغة ليست أكثر من الدعوة إلى عمل غير مشروع في وقت ما مستقبلاً. وحيث أنه لم يكن هناك أى تحريض على إخلال وشيك بالنظام، أو أى دليل على النية في إحداث مثل هذا الإخلال الوشيك، فإن حقيقة أن الكلمات ربما كان فيها اتجاه يؤدي إلى العنف، ليست بذاتها كافية للوفاء بمتطلبات معيار الاختبار الحديث للخطر الواضح والحال. قضية براندينبورج ضد لوهايو (١٩٦٩)، انظر أيضاً قضية كوهين ضد كاليفورنيا *Cohen v. California* (١٩٧١)، حيث اعتبرت المحكمة أن المتهم لا يمكن إدانته بتهمة الإخلال بالسلام بدون إثبات نية التحريض على سلوك غير مشروع.

وهناك نهج بديل يمكن أن نستظهره في قضية تشابلنسكي ضد نيويورك *Chaplin v. New York* (١٩٤٢)، حيث وصف أحد أعضاء طائفة شهود يهوه كونيستابل البلدة بأنه «محتال لعين وفاشي ملعون». وقد تأيدت إدانته بتهمة خرق السلام، لأن المحكمة العليا للولاية كانت قد قدمت شرحاً لقانون انتهاك السلام يقصره على كلمات «ذات اتجاه مباشر لإحداث أعمال عنف من جانب الأشخاص الذين وجهت الملاحظة إليهم بصورة فردية». وقد شرحت المحكمة العليا الأمريكية في قضية تشابلنسكي أن هناك بعض أنواع من التعبير ليست مشمولة بحماية حرية الكلام، تشمل كلمات الشجار «تلك التي بواسطة نطقها ذاته تحدث ضرراً أو تميل إلى التحريض على انتهاك فوري للسلام». ومثل هذه التعبيرات تعتبر «ذات قيمة اجتماعية طفيفة كخطوة نحو الحقيقة، بحيث أن أية فائدة يمكن أن تستمد منها ترجحها بوضوح المصلحة الاجتماعية في النظام والقواعد الأخلاقية». وخلاصة القول، فإن كلمات الشجار، كالألفاظ البذيئة، لا تدخل في النطاق المشمول بحماية حرية الكلام. وينبغي للدارس أن يلاحظ الملامح الهامة لمبدأ كلمات الشجار على النحو الذي

يجرى عليه إعمالها: أولاً، أن المبدأ، كما تحدد بواسطة قضية تشابلينسكى جزأً: فهو يشمل كلمات مهينة أو بذيئة التي تسبب جرحاً بمجرد نطقها. وكذلك تشمل كلمات هي بطبيعتها يحتمل أن تنتج رد فعل عنيف إذا حكم عليها برد الفعل المحتمل من شخص عادى الذكاء. ثانياً: أن المبدأ كما هو مصاغ مقصور على المواجهات الشفهية وجهاً لوجه، والتي تشجع في لحظة نطقها على انتقام بدني، أو يحتمل أن تنتج الاضطرابات. ثالثاً: أن المبدأ لا ينظر إلى الخطر الفعلي للموقف المعين، ولكنه يركز على الطابع المجرد للكلمات، وهل هي من النوع الذي يحتمل أن يثير عملاً ثأرياً من جانب الشخص العادى الموجهة إليه؟

غير أن مبدأ كلمات الشجار تم تحديده بشدة منذ إعلانه في قضية تشابلينسكى. ويوهى المبدأ بأن هناك متحدثاً يمكن تقييده بسبب رنود فعل الحاضرين. وهو يبينو بذلك أنه يزيد مفعول معارضة الأشخاص الذين يقاطعون المتكلمين. فقد رفضت قضية *تيرمينيللو ضد شيكاغو* Terminiello v. City of Chicago (١٩٤٩)، مبدأ أن رد الفعل العدائي لحشد من الجمهور يكفل تبريراً لإسكات المتكلم يتمشى مع التعديل الأول. وقد قال القاضي بوجلاس إن الهدف من التعديل الأول فعلاً هو تشجيع المناقشة. «ربما يخدم التعديل الأول هدفه الأعلى بطريقة أفضل عندما يسبب حالة من الشغب تخلق عدم رضا عن الظروف كما هي، أو حتى تشيع الغضب بين الناس». إن الكلام لا يمكن مراقبته أو معاقبته «ما لم يثبت أنه يرجح أن ينتج خطراً واضحاً وحالاً من شر مادي خطير أهم من الإزعاج، والمضايقة، والقلق العام».

ولكن يبينو أن قضية فاينر ضد نيويورك *Feiner v. New York* (١٩٥١)، تؤيد رواية أوسع لقضية تشابلينسكى. وكان إيرفينج فاينر قد تكلم في نزعة خلوية للفيلق الأمريكي في سيراكيوز في نيويورك. ووصف العملة - بين أشياء أخرى - بأنه «مصلوك يحتسى الشامبانيا»، وتحرك الجمهور نحو المتكلم، فمن الذي يمكن أن يعتقل، المتكلم أم الجمهور؟ لقد اعتقل البوليس المتكلم. وأيدت المحكمة العليا بأغلبية ٥-٤ الإدانة بالتفرقة بين موقف فاينر، وسيناريو جمهور معاد، ففي حين أنه لا يمكن إسكات أى متكلم بسبب رنود أفعال جمهور عدائي فقط، فإنه في هذه الحالة اعتبر أن المتكلم كان يُحرض على الشغب. لقد خلق فاينر «خطراً واضحاً وحالاً من الإخلال بالنظام». ولكن هل كان ذلك بعد تحكيم العقل بعد الواقعة فحسب؟ من الناحية العملية، فإنه أسهل دائماً اعتقال المتكلم من

اعتقال حشد الجمهور. وبالمثل فإنه ليس من الصعب تصوير متكلم صاحب بوجه الإهانات باعتبار أنه محرض. ولم يجد المخالفون أى خطر من وقوع اضطرابات وشيكة فى وقائع قضية فايترز، بينما وجدت الأغلبية ذلك. لقد أظهرت قضية فايترز أن اختبار الخطر الواضح والحال يمكن استخدامه لإسكات المتكلمين العدوانيين.

وعلى الرغم من ذلك، فإن قضية فايترز كانت تفسر تفسيراً ضيقاً بصورة متزايدة. فعندما يثير أى متكلم عن عمد رد فعل معاد، ويكون الاضطراب الوشيك مرجحاً، فإن كلمته لا تكون مشمولة بالحماية، ويمكن للبوليس أن يتحرك ضده. انظر قضية كوهين ضد كاليفورنيا (١٩٧١). ولكن إذا كان المتكلم يمارس تعبيراً مشمولاً بالحماية، وإذا لم يكن يعتمد تحريض الجمهور على العنف، فإنه يجب أن يتمتع بالحماية. ويجب على البوليس عندئذ أن يتحرك ضد الحشد المعادى. قضية جريجورى ضد شيكاغو Gregory v. City of Chicago (١٩٦٩). فمأذا يحدث إذا لم يستطع البوليس السيطرة على الحشد، وكانت مسألة العنف الوشيك الحدث، غير واضحة. فى مثل هذه الحالة الملحة، وسواء أكان ينبغي إيقاف المتكلم أم لا، فإنه عادة سوف يوقف.

وكان هناك جزء ثانٍ لمبدأ تشابلينسكى «كلمات الشجار». وقد أوضحت المحكمة من قبل أن اللغة المهينة أو البذيئة (أى الكلمات التى يحدث مجرد النطق بها ضرراً) تقع أيضاً خارج نطاق التعديل الأول. ولكن قضية كوهين ضد كاليفورنيا زعزعت هذا المفهوم بشدة. وكان كوهين قد أدين بتهمة تكدير صفو السلام بواسطة «سلوك عدائى» لارتدائه سترة تحمل كلمات مهينة للتجنيد فى إحدى محاكم لوس أنجليس. وفى نقض الحكم، رفض القاضى هارلان القول بأن المحكمة تستطيع أن تزيل - باعتباره سلوكاً عدائياً - تعبيراً بذيئاً بصفة خاصة من الخطاب العام، وكان هناك خطر كبير فى أن تختار الحكومة تعبيرات معينة، وتضعها خارج الحدود: «إن ابتذال رجل ما، هو أغنية لرجل آخر». وعلاوة على ذلك فقد أكد القاضى هارلان أن الكلام غالباً ما يخدم قيمة عاطفية غير عقلانية. وفى تحريم طريقة معينة من التعبير، هناك خطر كبير من أن الأفكار ذاتها سوف تكبح. انظر قضية إيرزفونزفك ضد جاكسون فيل Erznoznik v. City of Jacksonville (١٩٧٥): «إن الدستور لا يسمح لحكومتنا بأن تقرر أى أنواع الكلام المشمولة بالحماية تُعد عدائية إلى حد يكفى لكى تتطلب الحماية للمستمع أو المشاهد الغير راغب فيها».

ولم ترفض المحاكم قط مبدأ كلمات الشجار. وبالمثل فإن تحريم معاقبة اللغة العدوانية، رغم أنه مصدر خلاف في المحكمة الحالية، فلا يزال باقياً بلا تغيير. والخط الفاصل بين كلمات الشجار، واللغة العدوانية غير محدد جيداً، ومع ذلك فهو تمييز هام. فكلمات الشجار يمكن تحريمها بما يتمشى مع التعديل الأول، أما الكلام العدواني فلا يمكن تحريمه. والسبب في أن طبيعة كلمات الشجار لم يتم توضيحها، هي من ناحية أن المحكمة تستخدم بصورة متزايدة أساليب الغموض وزيادة الاتساع لإبطال السلوك المخل بالنظام، وانتهاك قوانين السلام على وجهها.

وفي قضية جودنج ضد ويلسون Gooding v. Wilson (١٩٧٢)، اعتبر قانون بولاية جورجيا عن انتهاك السلام غير دستوري مباشرة، حيث أن محاكم جورجيا لم تقصر القانون على كلمات الشجار كما تم تعريفها في قضية تشابلينسكي. وقد انتهت المحكمة إلى أن القانون وفقاً لتفسيره اعتبر «خرق للسلام بمجرد النطق بكلمات عدوانية لبعض من يستمع إليها، ومن ثم فإنه وسع نطاق التحريم بصورة واسعة للغاية». وكان المدعى عليه في قضية جودنج قد صاح بنعوت مثل «أيها الأبيض إبن العاهرة، سوف أقتلك» خلال مظاهرة ضد حرب فيتنام في مركز للتجنيد. ومسألة ما إذا كان ذلك يشكل كلمات شجار فإنه لم يكن وثيق الصلة بالتصرف في القضية حيث إن القانون ذاته لم يكن مقصوداً على كلمات الشجار.

وقد استخدمت طريقة جودنج لاستخدام الغموض والاتساع الزائد لإبطال قانون ما، ومن ثم لتفادي الحاجة إلى تحديد كلمات الشجار بالتفصيل مراراً في قضايا تالية. انظر مثلاً قضية لويس ضد نيو أورليانز Lewis v. City of New Orleans (١٩٧٢) (لويس الأولى)، وقضية لويس ضد نيو أورليانز (١٩٧٤) (لويس الثانية)، وقضية روزنفيلد ضد نيو جيرسي Rosenfeld v. New Jersey (١٩٧٢). والواقع أن القاضي بلاكمون، الذي انضم إليه كبير القضاة بيرجر والقاضي رينكويست الذين خالفوا في الرأي، في قضية لويس الثانيةذكروا أن: «الاتساع الزائد والغموض في ميدان الكلام أصبحا متوافقان مع الثقة بالنفس السهلة والمتخيلة بأن ابتذال رجل ما هو أغنية عاطفية لرجل آخر». ومن ثم فإنه لكي يفي بالفرض المطلوب بمقتضى المبدأ القضائي السائد، فإن أي قانون يجب أن يكون مقصوداً على كلمات الشجار المستخدمة في المواجهات الشخصية وجهاً لوجه، أو التحريض على سلوك غير مشروع وشيك الوقوع ومحتمل.

ولا ينبغي أن تعبر القوانين الخط للوصول إلى كلام يكون مهيناً أو مزعجاً فقط. ويجب على الدارس أن يتذكر أنه إذا تم وضع قانون بدقة، فإنه سوف يصبح من الضروري تقرير ما إذا كانت كلمات المدعى عليه في القضية المعنية كلمات مشمولة بالحماية دستورياً (أى: هل القانون دستوري وفي الصورة التي يطبق بها).

ب — دخول الممتلكات العامة

في حين أن تنظيم الحكومة للكلام الذي يحميه التعديل الأول في الساحات العامة بسبب محتواه عرضة لفحص الدقيق، فإن التنظيم المحايد تجاه المحتوى، والذي يؤثر بصورة غير مباشرة على حرية الكلام، لا يفسر على أنه يفرض عبئاً ثقيلاً على قيم التعديل الأول. قضية جريير ضد سبوك Greer v. Spock (١٩٧٦). وهكذا فإن تنظيم الزمان والمكان والمحتوى الذي يحدث فيها الكلام (أى عبء غير مباشر على حرية الكلام - صفحة ٢٤٦ - ٢٤٧ فيما سبق) معرض لتحقيق بحث أقل تشدداً. قضية رابطة بهري للتعليم ضد رابطة بهري للمربين المحليين Perry Educ. Ass'n v. Perry Local Educators' Ass'n (١٩٨٣). وغالباً ما تتجه درجة الفحص القضائي للتنظيم الحكومي على طبيعة المكان الذي يجري تنظيمه. وقد توصف الممتلكات العامة، باعتبارها ساحة عامة تقليدية، ساحة عامة محدودة أو مخصصة، أو ساحة غير عامة.

إن الشوارع أو الأرصفة أو الحدائق العامة هي «ساحات عامة مثالية محتفظ بها منذ عصور سحيقة لاستخدام الجمهور، وكانت تستخدم منذ أزمان غابرة لأغراض الاجتماع ونقل الأفكار بين المواطنين ومناقشة المسائل العامة». قضية هيج ضد مؤتمر المنظمات الصناعية Hague v. Committee for Industrial Organization، انظر قضية إدواريز ضد ساوث كارولينا (١٩٦٣). [إن أراضي مبنى برلمان الولاية هي ساحة تقليدية لاحتجاج الجمهور]. وفي حين أن هذه الساحات العامة التقليدية مفتوحة للكلام، فإن حق الدخول إليها يجب أن يمارس «يجب أن يكون خاضعاً لضمان الراحة العامة وبما يتفق مع السلام والنظام العام». قضية هيج. وخلاصة القول أنه يجب التوفيق بين الاستخدامات المتنافسة للساحة.

ولأن الساحات العامة التقليدية هي: «أماكن طبيعية ومناسبة لنشر المعلومات والآراء» [قضية شنيذر ضد ولاية نيو جيرسي Schneider v. New Jersey (١٩٦٩)] -

أمر بمنع كل توزيع للبيانات باليد لا يبرره القلق على قذارة الشارع]، وأى قيد على أساس محتوى الرسالة يجب أن يكون بدقة لخدمة مصلحة ملحة للولاية. قضية كاري ضد برون Carey v. Brown (١٩٨٠) [منع المراقبة أمام الأماكن السكنية، إلا من أجل إضراب عمالي اعتبر غير دستوري]. ولكن أى تنظيم حكومي غير مباشر لمحتوى التعبير عرضة لمقاييس صارمة. ويمكن للحكومة أن «تطبق تنظيمات معقولة للزمان والمكان والطريقة طالما كانت التنظيمات محايدة من ناحية المحتوى، ومصاغة بدقة لكي تخدم مصلحة حكومية هامة، وتترك طرقاً بديلة مفتوحة للاتصال». قضية الولايات المتحدة ضد جريس Grace, United States v. (١٩٨٣) [وقد اعتبر قانون يمنع كل مراقبة وتوزيع النشرات على الأرصفة المحيطة بالمحكمة العليا غير دستوري].

وفي سياق الساحة العامة التقليدية، يعتبر التمييز بين تنظيم على أساس المحتوى، والتنظيم على أساس الزمان والمكان والأسلوب المحايد للمحتوى، أمراً هاماً للغاية. ومثال هذا التمييز في قضية بوز ضد باري Boos v. Barry (١٩٨٨)، التي نقضت بمقتضى التعديل الأول، تنظيماً لمنطقة كولومبيا يمنع عرض لافتات في نطاق خمسمائة قدم من أية سفارة أجنبية إذا كانت اللافتات تميل إلى الحط من شأن حكومة السفارة. ورغم أن ذلك لا يقوم على أساس وجهة نظر محددة، فإن منع اللافتة، كان تنظيمياً لمحتوى تعبير سياسي. وحتى مع افتراض تبرير التنظيم بأن وقاية موظفي السفارة من أى كلام انتقادي لحماية كرامتهم كان أمراً قهرياً، فإن التنظيم لم يكن مكيفاً بدقة لأنه كان في الوسع استخدام بدائل أقل تقييداً لحماية الكرامة.

ولكن أى تنظيم يسمح بتفريق المتظاهرين داخل خمسمائة قدم من سفارة ما كان صحيحاً. وقد فسرت المحكمة الأدنى درجة هذا البند الخاص بالاحتشاد بصورة ضيقة، لكي يسمح بتفريق المتظاهرين فقط عندما يعتقد البوليس بشكل معقول أن هناك تهديداً موجوداً لأمن السفارة، ويمثل هذا التفسير، فإن التنظيم المحايد تجاه المضمون لم يكن زائد الاتساع ظاهرياً، بل كان بدلاً من ذلك تنظيمياً معقولاً للمكان والطريقة.

وقد اعتبرت المحكمة أن الحق في الحد الأدنى والمتساوي لفرصة الدخول إلى الساحة العامة للتعبير يمتد إلى ما وراء الساحة العامة التقليدية، إلى الممتلكات الحكومية المخصصة التي توصف بأنها «ساحة عامة محدودة». ولكن ما هو نطاق هذه الساحة العامة المحدودة؟ ليست كل الممتلكات العامة مفتوحة للكلام والاحتجاج للجمهور بوجه عام:

«إن الولاية التي ليست أقل من صاحب ملكية خاصة، لها سلطة الاحتفاظ بالملكية تحت سيطرتها من أجل الاستخدام الذي كرس له بصورة قانونية. [والأشخاص الذين يربون القيام بالدعاية ليس لهم] حق دستوري لكي يفعلوا ذلك، متى وكيف وأين يشاؤون». قضية أدلرلي ضد فلوريدا (Adderley v. Florida (١٩٦٦)).

وفي محاولة لتحديد نطاق «الساحة العامة» بمزيد من الوضوح، طبقت المحكمة أحياناً تحقيقاً معمماً في توافق النشاط التعبيري مع الاستخدام العادي الذي خصصت له الممتلكات. قضية براون ضد لويزيانا (١٩٦٦) [اعتصام هادئ للاحتجاج في مكتبة عامة، اعتبر مشمولاً بالحماية الدستورية]؛ قضية جرايند ضد مدينة روكفورد (١٩٧٢) [إن ممتلكات المدرسة يمكن أن تكون جزءاً من ساحة عامة يخضع لتنظيم معقول في الزمان والمكان والطريقة].

وهناك منهج أكثر ضيقاً ولكنه يسود بشكل متزايد، وهو النظر إلى نية الحكومة: «إن الساحة العامة يمكن أن تنشأ بتخصيص الحكومة لمكان أو قناة اتصال من أجل استخدام الجمهور بوجه عام للتجمع والكلام، ولكي يستخدمها متكلمون معينون، أو من أجل مناقشة موضوعات معينة». قضية كورنيليوس ضد صندوق الدفاع القانوني والتعليم للجمعية الوطنية لتقديم الملونين (Cornelius v. NAACP Legal Defence and Educational Fund, Inc. (١٩٨٥) [إن طعن في القانون الذي يستبعد مجموعات الدفاع القانوني والتأييد السياسي من المشاركة في حملة خيرية بين المستخدمين الفيدراليين، تم تأييده بوجه عام، ولكن القضية أعييت لحكمة دنيا لتقرير ما إذا كان القانون قد طبق بطريقة وجهة النظر المحايدة]. ويعوجب هذا النهج لتحديد الساحة المخصصة، فإن توافق النشاط التعبيري مع طبيعة الممتلكات هو مجرد عامل واحد يجب مراعاته إلى جانب السياسات والممارسات الحكومية ذات الصلة بالموضوع، للتأكد مما إذا كانت الحكومة تعترف بتخصيص المكان كساحة عامة محددة. انظر مثلاً قضية ويدمار ضد فينسنت (Widmar v. Vincent (١٩٨١) [سياسة الجامعة لفتح مرافق اجتماع لمجموعات الطلبة، أنشأت مساحة عامة محدودة، لا يمكن إبعاد المجموعات الدينية منها بصورة دستورية].

وتقدم قضية هيفرون ضد الجمعية البولية لاتباع كريشنا (Heffron v. International Soc. for Krishna Consciousness, Inc. (١٩٨١)، مثلاً لتحليل الساحة

العامّة المحدودة. إن القاعدة المنصفة التي تستخدمها الولاية في تحديد بيع أو توزيع السلع والمواد على مواقع محددة، طعن فيها أتباع «كريشنا» الذين كانوا يسعون إلى مزيد من اللقائات الشخصية. وقد اعتبرت القاعدة تنظيمياً معقولاً للزمان والمكان والطريقة. وقد استنتجت المحكمة بطريقة منطقية أن سوق الولاية المقامة على ممتلكات عامة، تتضمن ساحة عامة محدودة مخصصة لعرض المنتجات والآراء لعدد كبير من المعارضين لعدد كبير من الأشخاص في مساحة محددة. وقد طبقت قاعدة الموقع المحدد بشكل محايد على كل الموزعين، ومن ثم فإنها كانت ذات مضمون محايد. وقد تم تصميمها بدقة لخدمة المصلحة الحكومية الهامة في الحفاظ على الحركة المنتظمة للجماهير. ولم يكن هناك أي تنظيم بديل يمكن أن يعالج المشكلة على نحو وافٍ. ورفضت المحكمة النهج الانتقائي في الدخول بإغفاء أتباع كريشنا من قاعدة المكان المحدد وأن المجموعات الدينية وغير الدينية الأخرى التي تسعى إلى تأييد أنشطتها، لها حق متساوٍ للدخول مثل أتباع كريشنا. وأخيراً لم تمنع القاعدة الاتصال، ولم ترفض الدخول إلى الساحة أو تمنع أتباع كريشنا من متابعة لقاءاتهم الشخصية خارج أرض المعرض.

وقد أخذت المحكمة حديثاً في تجنب هذا الشكل الكثير المطالب للفحص القضائي المدقق عن طريق تمييز الممتلكات العامة الخاضعة لتنظيمات، باعتبارها ليست جزءاً من الساحة العامة. وفي قضية كورنيلجوس ضد صندوق الدفاع القانوني والتعليم للجمعية القومية لتقديم الملونين (١٩٨٥)، ذكرت القاضية أوكونور «أن التحكم في الدخول إلى ساحة غير عامة يمكن أن يقوم على أساس الموضوع وهوية المتكلم، طالما أن التمييز الموضوع يعتبر معقولاً في ضوء الغرض الذي تخدمه الساحة، وأنها ذات وجهة نظر محايدة. وهكذا فإن المدينة يمكن أن تحدد الوصول إلى مساحة الإعلان على أوتوبيسات المدينة قضية لبهمان ضد مرتفعات شاكر Lehman v. City of Shaker Heights (١٩٧٤). والقواعد العسكرية ليست عادةً جزءاً من ساحة عامة، حتى عندما تكون مفتوحة للجمهور. قضية جريهر ضد سبوك (١٩٧٦)، قضية الولايات المتحدة ضد لبريتيني Albertini, United States v. (١٩٨٥) [أحد المحتجين الذي كان قد منع على أسس أمنية من الدخول إلى إحدى القواعد بسبب نشاط احتجاجي سابق، يمكن إبعاده حتى في أثناء فترة فتح القاعدة للجمهور] وأراضي السجن ليست جزءاً من ساحة عامة قضية لبرلي ضد فلوريدا (١٩٦٦). ليس هناك أي حق للوصول العام إلى صناديق

البريد المنزلية للبريد غير المختم. قضية إدارة بريد الولايات المتحدة ضد مجلس الاتحادات للنقابة لجرينبرج United States Postal Service v. Council of Greenburgh Civic Associates (١٩٨١).

ويتمثل تحليل الساحة غير العامة في قضية رابطة تعليم بهري ضد رابطة بهري للمربين المحليين (١٩٨٣). كانت إحدى مدارس المي المحلية قد عقدت اتفاقاً مع الوكيل المفوض بالكلام عن المدرسين لرفض الوصول إلى صناديق بريد المدرسين لنقابة منافسة. وقد أيدت المحكمة بأغلبية ٥ إلى ٤ عمل مدرسة المي. وقد بدأ القاضي هويت باسم المحكمة برفض محاولات النقابة المنافسة للانتهاج. إلى مذهب الساحة العامة. ولم يكن لدى المي سياسة غير مقيدة للوصول العام إلى صناديق البريد. وكان الوصول الانتقائي يمنع بعض الجماعات المدنية القائمة بأنشطة ذات مصلحة للطلبة لا يجعل المستلزمات مفتوحة للجمهور، وفي أغلب الأحيان كانت الأحياء قد أنشأت ساحة محددة مفتوحة للمجموعات ذات الطابع المماثل.

ويتطابق المبادئ التي استخدمت بشأن الساحة غير العامة، انتهى القاضي هويت إلى أن القيد على الوصول يعتمد على «وضع النقابة لا على أرائها»، أي أنها كانت ذات وجهة نظر محايدة، فلم يكن هناك أي تحيز أيديولوجي. وكان القيد معقولاً في خدمة مصلحة المي في الحفاظ على الممتلكات للاستخدام المخصص لها، وكان الوكيل المفوض بالكلام هو فقط الذي يتحمل المسؤولية أمام كل المدرسين. وقد احتفظت النقابة المنافسة «بقنوات بديلة أساسية» للاتصال بالمدرسين.

كانت القضية، بالنسبة للمعارضين الأربعة تتضمن «مطالبة بفرصة الوصول المتساوي» والتي يجب ألا تنور حول ما إذا كانت صناديق البريد توصف بأنها ساحة عامة. وكان من رأى القاضي برينان أن المدرسين لن يسمعو إلا رسالة النقابة المسيطرة، بينما يحرمون من الاستماع إلى وجهات النظر الحاسمة للنقابة المنافسة – ولم تمنع أية مجموعة أخرى بصراحة من الوصول إلى هذه القناة الفعالة للاتصال. ويتطابق مقياس الفحص الدقيق، انتهى المعارضون إلى أنه في حين أن وضع الوكيل المفوض بالكلام الوحيد كان مناسباً لتأكيد وصول النقابة المسيطرة إلى المدرسين، فإنها لا تبرر سياسة الوصول المقصور على جهة معينة.

إن مشكلة تحديد ما إذا كان أي مرفق، ولو كان ملكية عامة، يشكل ساحة عامة،

هي في حد ذاتها مشكلة صعبة للغاية. ومن أمثلة ذلك تنظيم تصدره إدارة البريد يمنع الحث على تقديم تبرعات مالية في ممتلكات البريد. فهل يعتبر تطبيق التنظيم لمنع الحث على تبرعات بواسطة مجموعة سياسية لنشر دعايتها على رصيف مكتب البريد انتهاكاً للتعديل الأول. لقد اعتبر القاضي هويت باسم الأغلبية أنه لا يُعد ذلك. فرصيف البريد ليس ساحة عامة تقليدية، إذ أنه يفتقر إلى خصائص الرصيف العام للجمهور، كما أنه ليس طريقاً عاماً بل كان يؤدي فقط من مكان وقوف السيارات إلى مكتب البريد. وحتى إذا كان بعض الأفراد والمجموعات قد سُمح لهم بالكلام، وتوزيع منشورات، والمراقبة أمام المباني البريدية في الماضي، فإن هناك أيضاً تنظيماً قائماً يمنع إثارة الشغب. ومجموع هذه العوامل لا يكرس الممتلكات البريدية للنشاط التعبيري. واعتماداً على قضية بيري أعلنت الأغلبية أن الوصول الانتقائي لا يحول الممتلكات العامة إلى ساحة عامة. قضية الولايات المتحدة ضد كوكيندا (Kokinda, United States v. (١٩٩٠).

وكان كوكيندا قد اعتبر أن تطبيق اللائحة المطعم فيها على التوسل في الطريق العام صحيحاً باستخدام معيار المعقولية الذي طُبق في قضية الساحات غير العامة. إن التنظيم لم يكن يتضمن تمييزاً على أساس المحتوى أو وجهة النظر. كما أن التوسل بطبيعته يربك أعمال البريد ويعوق تدفق المرور العادي. وعلاوة على ذلك، فإن أي حظر نوعي على التوسل كان معقولاً، حيث أنه سيكون من الصعوبة البالغة فرض مزيد من التنظيمات التقيدية على كل مكاتب البريد في الدولة. وقد اتفق القاضي كينيدي مع هذا الرأي ولكنه توصل إلى هذه النتيجة بعد استخدام مقياس إعادة النظر المعززة عند تطبيقه على تنظيم حيادي المحتوى للزمان والمكان والطريقة، أي: هل التنظيم قد تم تكييفه بصورة ضيقة لخدمة مصالح حكومية هامة؟ وهل يترك قنوات بديلة مفتوحة للاتصال؟

وعلى الدارس أن يلاحظ أنه في حين أن المناقشة الآتية تنصب على تنظيمات لمكان التعبير، فإن الحكومة قد تفرض أيضاً تنظيماً ضيقاً ومعقولاً لزمان وطريقة الاحتجاج. وفي التركيز على طريقة التعبير، أشارت المحكمة إلى أن سلوك «الكلام بالإضافة إلى وسائل التعبير الأخرى» لا يتمتع بنفس الحماية الدستورية مثل «الكلام البحت». وهكذا فإن القاضي جولدبرج في قضية كوكس ضد لوييزيانا (١٩٦٥) [اعتبر قانوناً لإعاقة مرور الجمهور غامضاً وواسعاً للغاية بشكل ظاهر]، ورفض أي اقتراح بأن الدستور يمنع «نفس النوع من الحرية لأولئك الذين يوصلون أفكاراً بواسطة سلوك مثل النوريات،

والمسيرات والمرابطة لأولئك الذين يوصلون أفكاراً بواسطة كلام يمت، وفي حين أن الموازنة تستخدم في مثل هذه الحالات من «الكلام بالإضافة إلى وسائل التعبير الأخرى»، فإن المحكمة تميل إلى أن ترجح كفة الميزان لصالح التنظيم.

وفي موازنة المصالح المتنافسة في تلك القضايا الخاصة بالساحات العامة، تستخدم المحكمة في كثير من الحالات المقياس الذي تمت صياغته في قضية أوبراين وهو: «أن أي تنظيم حكومي يكون له تبرير كاف إذا كان يعزز مصلحة حكومية هامة أو جوهرية، وإذا كانت المصلحة الحكومية لا تتعلق بكبح التعبير الحر، وإذا كان التقييد الطارئ لحريات التعديل الأول المحتج بها ليس أكبر مما هو ضروري لتعزيز تلك المصلحة». وقد وصفت المحكمة هذا الاختبار بأنه يتضمن بشكل أساسي نفس التحقيق المستخدم في تحليل الساحة العامة. انظر قضية كلارك ضد جماعة عدم العنف الخلاق (١٩٨٤).

وفي قضية أعضاء مجلس مدينة لوس أنجلوس ضد دافعي الضرائب من أجل فينسنت *Members of City Council of Los Angeles v. Taxpayers for Vincent* (١٩٨٤)، استخدمت المحكمة قضية أوبراين في تأييد قانون محلي يمنع وضع علامات على الممتلكات العامة بما فيها أعمدة المصابيح. وقد وصف القاضي ستيفنز، باسم المحكمة، القانون بأنه تنظيم لطريقة الاتصال. وقد قيل إن القانون يحمي المصالح الجمالية، أي يمنع الاعتداء البصري على المواطنين، وهو أمر «لا صلة له جوهرياً بقمع الأفكار». ولم يكن القانون أوسع من اللازم بشكل كبير، حيث إنه كان موجهاً إلى المصدر الأساسي للضرر. والفوضى البصرية هي نتاج الواسطة ذاتها، فالشر الأساسي ليس مجرد نتاج فرعي للسلوك، مثل الفضلات المبعثرة من توزيع إعلانات اليد. وذكرت المحكمة، بالاستعارة من قضايا الساحات العامة: أن القنوات المناسبة البديلة للاتصالات الفعالة في الأماكن العامة حيث توضع العلامات، كانت متاحة – مثل توزيع إعلانات اليد. ولكن القاضي ستيفنز لم يجد أي تأييد لاستشهاد الطاعن بنظرية الساحة العامة. وعلى العكس فقد أشار إلى أن أعمدة المصابيح لا تصلح لاعتبارها ساحة عامة تقليدية أو محددة.

وفي حين أن نهج الموازنة التي اتبعتها المحكمة في قضايا الساحات العامة، أو في قضية أوبراين يفهم منه ظاهرياً أنه دقيق، فإن استخدام الاختبار يبدو أنه أقل شدة بكثير. إن «أهمية» المصلحة الحكومية غالباً ما لا تزيد كثيراً عن مطلب مصلحة حقيقية لا متصورة، والمحكمة بوجه عام لا ترجح مصلحة الحكومة في قانون معين ضد أي تطفل

متزايد على قيم التعديل الأول على أساس استخدامه، في حين أن أي تعديل ضيق لوسائل من أجل غايات يتم التصديق عليه شفهيًا، وتميل إمكانية الحصول على وسائل بديلة للتعبير إلى تقليل الطلب على الملاصة. ومع تطور مفهوم الساحة غير العامة، فإن الحماية المتاحة للوصول المفتوح والمتساوي يكون أكثر تقييداً، ويتم التخلي عن حيادية المضمون لصالح حياد وجهة نظر أو حياد أيديولوجي، ومعقولة الوسائل لا تزيد كثيراً عن مقياس عقلاني أدنى، وانتقائية الوصول إلى الساحة تكون مقبولة. ويحل الوضع الجغرافي لموقع الكلام محل التقييم المتوازن للمصالح المتنافسة.

وبخلاصة القول أنه عندما تنظم الحكومة النشاط التعبيري في الساحة العامة، فإن مراقبة الزمان والمكان والطريقة يجب أن تكون دقيقة، وينبغي أن تكون قابلة للتبرير بدون رجوع إلى مضمون الكلام. غير أن أية رقابة لا تصبح حيادية المضمون لمجرد أنها تنقل بشكل عارض على بعض المتكلمين أكثر من غيرهم. قضية رنتون ضد شركة مسارج لوفات للتسلية (Renton, City of v. Playtime Theatre, Inc. (١٩٨٦)). وبالإضافة إلى ذلك، فقد أعلنت المحكمة أنه على الرغم من أن ضوابط الزمان والمكان والطريقة يجب أن تعد بدقة لكي تحقق المصالح الجوهرية للحكومة المطلوب خدمتها، فإن «إعدادها بدقة» لا يحمل نفس المعنى لاختبار «بديل أقل تقييداً». والتحقيق فيما إذا كانت المراقبة معدة بدقة أقل شدة مما سيكون عليه اختبار البديل الأقل تقييداً. وكل ما هو مطلوب هو إثبات أن مصلحة الحكومة التي ستخدم سوف يتم إنجازها بشكل أقل فاعلية في حالة عدم وجود الرقابة أو التنظيم. قضية ولرد ضد روك لمولجيه للعنصرية (١٩٨٩).

ج - دخول الممتلكات الخاصة

إن عمل الولاية مفهوم أساسي في فرض الالتزام الدستوري، ولكن هل يمكن أن ينشئ التعديل الأول حقوقاً للدخول حتى في محيط الملكية الخاصة؟ هل يمكن أن تصبح الممتلكات الخاصة جزءاً من الساحة العامة؟ إن إمكانية أن ينشئ التعديل الأول حقاً لدخول الجمهور بغير موافقة المالك قد أشير إليها في قضية مارش ضد ألاباما (Marsh v. State of Alabama (١٩٤٦)). وفي إعادة النظر في إدانة تعدد لأحد شهود يهوه لتوزيع إعلانات باليد في شوارع حي للأعمال في بلدة إحدى الشركات، ذكرت المحكمة: «كلما زاد أحد الملاك - لمصلحته الخاصة - فتح أبواب ممتلكاته لكي يستخدمها الجمهور بوجه

عام، أصبحت حقوقه مقيدة بواسطة الحقوق القانونية والدستورية لأولئك الذين يستخدمونها.

وقد أسفرت إشارة مارش إلى أن الممتلكات الخاصة يمكن أن توضع في خدمة الجمهور عن سلسلة من القضايا، تضمنت الدخول لأغراض الكلام إلى مراكز تجارية مملوكة ملكية خاصة. وفي قضية النقابة المحلية لمستخدمي صناعات الأغذية المندمجة ٥٩٠ ضد شركة لوجان فالي بلازا Amalgamated Food Emp. Union Local 590 v. Logan Valley Plaza, Inc. (١٩٦٨)، تم نقض أمر قضائي يمنع مرابطة إعلامية في المركز. وقد اعتبر المركز التجاري «مساوياً وظيفياً» لدى الأعمال في قضية مارش؛ إن حقوق الملكية لأصحاب المتاجر كانت أقرب إلى الملكية العامة منها إلى حقوق الملكية الخاص لأصحاب المنازل.

وهناك توضيح لحقوق الدخول تم إقراره في قضية ولدي لوجان جاء في قضية شركة لويد ضد تانر Lloyed Corp., Limited v. Tanner (١٩٧٢). فقط في حالة وجود علاقة بين هدف الاحتجاج ومكانه - أي المركز التجاري، يتم تطبيق حقوق التعديل الأول، «ولم تكن هناك دعوة غير محددة للجمهور لأي وكل الأغراض». ثم نقض قرار وادي لوجان، في قضية هاليجينز ضد ن.ل.ر.ب. ح.ب. Hudgens v. N.L.R.B. (١٩٧٦). وقد رأت المحكمة أن اشتراط الدخول إلى المركز التجاري على أساس موضوع الاحتجاج يشكل قيداً باطلاً على التعبير على أساس المضمون.

والظاهر أن رأى المحكمة في قضية مارش ما زال قائماً ولكن بصورة محددة للغاية. وفي حالة اكتساب ممتلكات مملوكة ملكية خاصة كل خصائص الممتلكات العامة فقط، فإنها تصبح عرضة للالتزامات دستورية. وفي حالة عدم فرض رسوم قانونية تظل الممتلكات الخاصة خاضعة لسيطرة المالك ويستطيع أن يتسبّع منها من يشاء. ولكن يلاحظ أن حق الدخول للممتلكات الخاصة يمكن أن ينشأ بواسطة قانون الولاية. قضية مركز برون يارد التجاري ضد روهنز (١٩٨٠) [ضمان الولاية لدخول الجمهور لأغراض الكلام إلى مركز تجارى مملوك ملكية خاصة لا ينتهك حق المالك في عدم التجمع].

وحقيقة أن الممتلكات الخاصة ليست جزءاً من المساحات العامة، لا تعنى أن الحكومة حرة في منع الجمهور من الوصول إلى مالك المنزل. وعندما يسعى أحد المتكلمين للاتصال

بأنصحاب المنازل عن طريق توزيع إعلانات اليد، أو الالتماس الخ، فإن حقوق التعديل الأول يجب أن تتم موازنتها مع مصلحة الولاية في حماية مصالح صاحب المنزل، وخاصة مصلحته في الخصوصية والتحرر من الإزعاج. وقد اعتبر أن أي حظر حكومي كلي على توزيع إعلانات اليد من باب إلى باب يعد باطلاً. قضية مارتن ضد سترثرز *Martin v. Struthers* (١٩٤٢). ولكن في قضية بريرد ضد ألكسندريا *Breard v. City of Alexandria, La.* (١٩٥١)، تأييد حظر محدود على أي التماس تجاري بنون موافقة صاحب الدار. ومن ثم فإن الالتماس لصاحب الدار عرضة لتنظيم معقول يستهدف حماية المواطنين من الجريمة والإزعاج الزائد. ولكن أي تنظيم كهذا يجب «أن يوضع بتخصيص دقيق». قضية هاينز ضد عمدة ومجلس أورانييل (١٩٧٦).

وعندما يتبين أن لائحة معينة تفرض «تقييداً مباشراً وأساسياً على النشاط المشمول بالحماية»، فإنها لا يمكن تبريرها إلا إذا أثبتت الحكومة أنها تخدم «مصلحة قوية في مجال عملها إلى حد كاف بحيث يكون للحكومة حق في حمايتها». وفي قضية قرية شومبرج ضد جمعية المواطنين من أجل بيئة أفضل *Schaumburg, Village of v. Citizens for a Better Environment* (١٩٨٠)، أبطلت المحكمة أمراً من المسؤولين في القرية، يمنع الالتماسات الخيرية إلا إذا استخدم العمل الخيري ٧٥٪ على الأقل مما يحصل عليه في أغراض خيرية. وقد عزز القانون بشكل سطحي فقط المصلحة الأساسية المسلم بها في حماية الجمهور من الاحتيال، والجريمة، والإزعاج. وكانت هناك وسائل متاحة أقل شدة من منع الالتماسات.

ولكن أي أمر حيادي تجاه المضمون يحظر الرابطة الهادفة أي الرابطة قبل أو حول أي مسكن يعتبر دستورياً. وكما تم تفسيره فإن الأمر لا يشمل غير الرابطة التي تتركز على، أو تحدث أمام مسكن معين، وتنظيم مثل هذه الرابطة الهادفة تخدم مصلحة حكومية هامة في حماية خصوصية المسكن: «إن التأثير المخرب للرابطة المستهدفة على التمتع الهادئ بالمنزل أمر لا شك فيه». وكما تم تفسيره فإن الأمر ترك المجال مفتوحاً للكثير من الوسائل البديلة لتوصيل رسالة. وكان منع الرابطة الهادفة قد تم تكييفها بدقة، إذ أنه لم يُلغ إلا الضرر الذي سعى لإصلاحه بالتحديد — وهو الرابطة الهادفة للسكان غير الراغبين في تلقي الرسالة. قضية فريسبي ضد شولتز *Frisby v. Schultz* (١٩٨٨).

د - التراخيص، والتصاريج، وأوامر المنع

إن التحكم المصمم بدقة، المحايد تجاه المضمون، المعقول في الزمان، والمكان، والطريقة، يعد دستورياً حتى إذا جاء في شكل قيد مسبق. قضية *كوكنس ضد نيو هامبشير* Cox v. New Hampshire (١٩٤١) [طلبت بلدية المدينة دفع رسم والحصول على ترخيص للقيام بالاستعراضات والمسيرات اعتبرت دستورية]. ولكن كما هو الأمر في حالة القيود المسبقة بوجه عام، عندما تستخدم الحكومة نظم الترخيص أو التصريح، فإنها تتحمل عبئاً ثقیلاً في التبرير. قضية *المنظمة من أجل أوستن أفضل ضد كيف* Organization for a Better Austin v. Keefe (١٩٧١) [تم إبطال أمر محكمة الولاية ضد توزيع منشورات عن طريق إلقاءها من طائرة]. وثمة جانب للاشتباه في مثل تلك الضوابط هو المطالبة بتقديم المقاييس الملائمة في القانون لتوجيه الجهة المنفذة، فالتفويضات الواسعة للسلطة، حتى عندما تصاغ على شكل ضوابط غير مباشرة محايدة تجاه المضمون، فإنها تشجع فرض رقابة على الآراء غير الشائعة.

وأي نظام للترخيص لا يحدد معايير يعتبر واسعاً للغاية وباطلاً ظاهرياً. قضية *كونز ضد نيويورك* Kunz v. New York (١٩٥١). فإذا حددت المعايير، فإنها يجب أن تكون واضحة ودقيقة بغض النظر عن الطريقة التي يطبق بها القانون. وفي قضية *شاتلزويرث ضد برمنجهام* Shuttlesworth v. City of Birmingham (١٩٦٩)، كان أمر بلدية المدينة هو الذي ينظم إصدار ترخيص لتنظيم الاستعراض إلا إذا قرر المسئول الإداري أن «الصالح العام، والسلام، والأمان، والصحة، والاحتشام، والنظام الجيد، وقواعد الأخلاق أو الراحة تتطلب أن يرفض». وقد جادل المدعي عليه، الذي كان قد قام بمسيرة بدون تصريح، بنجاح بأن القانون كان باطلاً ظاهرياً. وكما قررت المحكمة، فإنها خولت «سلطة غير مقيدة ومطلقة تقريباً» للمدير. وفي حين أن محاكم الولاية كانت قد فسرت القانون بصورة ضيقة، فإن المحكمة العليا قررت أنه كان مستحيلاً على المحتجين أن يتوقعوا هذا التفسير المحدود في وقت الاحتجاج.

وبالمثل، فإن طعناً مباشراً على أمر صادر من السلطة الإدارية في مدينة ليكود بولاية أوهايو، أعطى العدة حرية تصرف غير مقيدة لرفض التصريح لوضع أجهزة لتوزيع الصحف اليومية تعمل بواسطة العملة على أرصفة المدينة، تم تأييده، ويمقتضى

الأمر هذا، كان في استطاعة العمدة أن يرفض إعطاء هذا التصريح كلما اعتبر ذلك للصالح العام، ولم يطلب تقديم أية أسباب. إن السلطة غير المحددة لاشتراط التصريح بآية شروط يعتبرها مانع الترخيص «ضرورية ومعقولة» تنتهك التعديل الأول. وكان مطلوباً تقديم معايير محايدة لمنح الترخيص: «ومن ثم فإن أي طعن مباشر يقع، كلما أعطى قانون للتراخيص مسئولاً حكومياً أو وكالة سلطة أساسية للفرقة تقوم على مضمون أو وجهة نظر الكلام، بكبح أي كلام ضار، أو متكلمين غير محبوبين». قضية بلدية مدينة ليكوود ضد شركة بلين ديلر للنشر Lakewood, City of v. Plain Dealer Pub. Co. (١٩٨٨).

والأوامر القضائية هي أيضاً قيود مسبقة خاضعة للفحص قضائي دقيق، وبقة أحكام التنظيم مطلوبة في النظام القضائي وكذلك في الأمر الذي تصدره المجالس البلدية. قضية نير ضد مينسوتا للعقيل بالولسون (١٩٣١). ورغم ذلك فإن المحاكم كانت تميل إلى أن تكون أكثر تسامحاً بالنسبة لهذا الشكل من التحكم. فالقرار بأن التعبير الخاضع للتنظيم يتخذه صانع قرار قضائي على الأقل. ويمكن أحد جوانب هذا التسامح في الالتزام بإطاعة الأمر القضائي الباطل من حيث الشكل. وفي قضية شاتلزويرث قال القاضي ستيوارت باسم المحكمة إن أي شخص يواجه قانون ترخيص باطل ظاهرياً «يمكنه أن يتجاهله ويبدأ بدون عقاب في ممارسة حق التعبير الحر، الذي يدعي القانون أنه يتطلب ترخيصاً». ولكن في قضية ووكر ضد هومنجهام (١٩٦٧)، التي تتضمن أمراً قضائياً صدر خلال نفس المظاهرة، رفض القاضي ستيوارت حق المحتجين «في تجاهل كل الإجراءات القانونية ونقل معركتهم إلى الشوارع». ويبدو أن النظرية هي أن حكم القانون يتطلب على الأقل احتراماً مبدئياً للأمر القضائي. وإذا كان هناك إجراء قضائي متاح يسمح بإعادة نظر عاجلة في الأمر القضائي، ولم يتم الاحتج باستخدامه، يحرم من الطعن الفرعي في دعوى الإزراء. ولكن يلاحظ أنه إذا لم تتم الولاية بتقديم ضمانات إجرائية دقيقة تشمل «استئناف فوري لإعادة النظر، فإن الأمر القضائي مؤقت. انظر قضية الحزب الاشتراكي الوطني لأمريكا ضد بلدية قرية سكوكي National Socialist Party of America v. Village of Skokie (١٩٧٧). وهناك مبدأ مماثل يحكم الحق في عدم إطاعة قانون صحيح في الظاهر يجري تطبيقه بشكل غير دستوري. ولا بد أن يسمى المحتج للحصول على إعادة نظر قضائية للعمل الإداري قبل أن ينزل إلى

الشوارع. قضية بولص ضد نيوهامبشير Poulos v. State of New Hampshire (١٩٥٣).

٢ - الكلام فى مجال التجارة

فى عام ١٩٤٢ فسرت المحكمة العليا «الإعلان التجارى البحث» فى التعديل الأول. قضية فالنتين ضد كريستensen Valentine v. Chrestensen (١٩٤٢) [إن الأمر الذى أصدرته البلدية بعدم إلقاء الفضلات يمكن تطبيقه بشكل دستورى على إعلانات اليد التى تحوى رسائل سياسية وتجارية]. غير أن المحكمة لم تقدم أى أساس منطقى لهذا الاستبعاد المطلق للكلام التجارى من حماية التعديل الأول، كما أنها لم تحدد معنى الكلام التجارى. فكيف سيكون وضع إعلان مدفوع فى صحيفة يومية يحوى رسالة سياسية، ولكنها تدعو إلى التبرع بالمال. انظر قضية نيويورك فايمز ضد سوليفان New York Times Co. v. Sullivan (١٩٦٤). وهل يجب أن يستبعد عرض للبيع أو الشراء - وهو كلام تجارى محض - من «حرية الكلام» التى يحميها الدستور؟

لقد جادل بعض المعلقين ضد امتداد حماية التعديل الأول إلى الكلام المتعلق بالتجارة، وأشاروا إلى القيمة القليلة للإعلان التجارى بالنسبة للمواطن الناقد فى عملية الحكم الذاتى، والدور المحدود لهذا الاتصال فى التنمية الذاتية. وكذلك كان التأثير المحتمل على الحماية الكاملة للتعديل الأول للكلام المتعلق بالتجارة مع مراعاة التنظيم الحكومى للمعاملات الاقتصادية. ورغم ذلك ففى قضية مجلس للصيطة بولاية فرجينيا ضد اتحاد مجلس مستهلكى مواطنى فرجينيا Virginia State Bd. of Pharmacy v. Virginia Citizens Consumer Council, Inc. (١٩٧٦) [حيث اعتبر قانون للولاية يمنع الصيدالة من الإعلان عن أسعار عقاقير الوصفات الطبية غير دستورى]. والكلام الذى «لا يفعل أكثر من اقتراح معاملة تجارية» يتمتع بحماية التعديل الأول. وقد ركز القاضى بلاكمون باسم المحكمة على مصالح المعلنين والمستهلكين (وخاصة المستهلكين الفقراء والمسنين) والمجتمع فى الإعلان عن أسعار العقاقير. وجادل بأنه «من الصالح العام»، التأكيد بأن القرارات الاقتصادية التى تتعلق بتوزيع الموارد فى اقتصادنا الحر «على وجه الإجمال أن تكون نكية وحسنة الإطلاع. ومن أجل هذه الغاية، فإن التدفق الحر للمعلومات

التجارية أمر لا غنى عنه». وقد تم الاستشهاد بأهمية هذا التدفق الحر للمعلومات فى تشكيل الرأى العام المطلع بشأن كيفية تنظيم النظام الاقتصادى. انظر بوجه عام قضية شركة اتحاد لينمارك ضد ويلنجبورو Linmark Associates, Inc. v. Willingboro (١٩٧٧) [اعتبر الحظر الذى فرضته بلدية البلدة على لصق لافتات «للبيع» و«تم بيعه» على العقارات، غير دستورى باعتباره وسيلة للحد من هروب المشترين من البيض].

غير أن إدراج الكلام المتعلق بالتجارة داخل ضمان حرية الكلام، لا يعنى أن هذا الكلام يتمتع بنفس القدر من حماية التعديل الأول مثل التعبير «الجوهري» بالنسبة للتعديل الأول وهو الكلام السياسى. وقد وصفت قضية صيدلية فرجينيا الكلام التجارى بأن له جراءة وموضوعية أكبر، وأنه أسهل فى التحقق منه من الأنواع الأخرى من الكلام المشمول بالحماية. وهكذا فإن تنظيم حكومياً أكثر اتساعاً يكون مقبولاً بدرجة أكبر منه فى حالة الأشكال الأكثر حساسية من التعبير. وثمة نتيجة تترتب على هذا الاستنتاج، أن الكلام التجارى الزائف، أو المضلل، والخادع لا يتمتع بأية حماية من التعديل الأول. قضية فريدمان ضد روجرز Friedman v. Rogers (١٩٧٩) [تأيد قانون ولاية ينمى ممارسة قياس قوة الإبصار تحت اسم تجارى]. قارن قضية نيويورك تايمز ضد سوليفان (١٩٦٤) [كلام كاذب مشمول بحماية التعديل الأول، لعدم إثبات سوء النية]. وبالمثل، فإن كلاماً تجارياً يقترح معاملة غير مشروعة هو كلام لا تشمل الحماية. قضية شركة طباعة بتسبرج ضد لجنة العلاقات الإنسانية Pittsburgh Press Co. v. Pittsburgh Com'n on Human Relations (١٩٧٢) [تأيد حظر الإعلانات عن طلب معونة فى المسائل الجنسية].

ولكن عدم استعداد المحكمة لمساواة الكلام التجارى والكلام السياسى غير مقصور على التعبير غير الصحيح. ففي الكلام التجارى، تتفاضى المحكمة عن مقياس الفحص الدقيق العادى لإعادة النظر الذى يطبق على تنظيم المحتوى، لصالح تحليل توازن أقل صرامة. قضية شركة سنترال هيدسون للغاز والكهرباء ضد لجنة الخدمة العامة Central Hudson Gas & Elec. Corp. v. Public Service Com'n of New York (١٩٨٠). [اعتبر الحظر الكلى للولاية على الإعلان الترويجى بواسطة المرافق العامة غير دستورى]. وقررت المحكمة أن الكلام التجارى لا يمكن تقييده إلا لتعزيز مصلحة حكومية جوهرية، وإلا إذا كانت الوسائل المستخدمة تحقق هذه المصلحة بشكل مباشر. وحتى إذا

تم الوفاء بهذه الاشتراطات، فإن التنظيم يجب ألا يكون أكثر اتساعاً مما هو ضروري. غير أن أى لائحة إذا تم إعدادها بدقة، يمكن أن تفي بالشروط «الضرورية» لاختبار قضية سنقرال هيدسون، حتى ولو لم يكن التنظيم يمثل أقل الوسائل تقييداً لتعزيز مصالح الحكومة الجهورية. قضية مجلس أمناء جامعة ولاية نيويورك ضد فوكس Board of Trustees of State University of New York v. Fox (١٩٨٩). وعلاوة على ذلك، فقد اعتبرت المحكمة أنه مع التسليم بالخطر الأقل فتوراً وجراً في الكلام التجاري، فإن المذهب الزائد الاتساع قضية بيتس ضد نقابة محامىي أريزونا (١٩٧٧)، ومذهب التقييد المسبق، قضية سنقرال هيدسون ضد لجنة الخدمة العامة (١٩٨٠)، لا ينطبق على الكلام التجاري. وأى طعن في تنظيم الكلام التجاري تبعاً للظواهر لا يحكم ببطلانه على أسس الاتساع الزائد.

وقد أثبتت إعلانات المحامين أنها مجال خصب بصفة خاصة للتقاضى للتحقق من المعايير المحددة للحماية الدستورية الممنوحة للكلام التجاري. وبعد فترة قصيرة من قضية صيدلية فرجينيا، أظهرت قضية بيتس ضد نقابة محامىي أريزونا (١٩٧٧)، أن حظراً عاماً على الإعلان عن أتعاب محام في الصحف من أجل خدمات قانونية روتينية ينتهك حرية الكلام. ولكن المحكمة اعترفت بالقلق بشأن خداع المستهلك وأكدت الحدود الضيقة لحكمها. قضية بيتس تتعلق بمنع كلى للإعلان عن الأسعار، وليس تنظيمياً تم إعداده بدقة. كما أنها لم تكن تتصدى للمشكلات «الخصوصية» التي تطرحها الإعلانات التي تتعلق بجودة الخدمات القانونية التي تقدم أو الإعلان في الإذاعة.

إن القلق بشأن خطر خداع المستهلكين الذي ظهر في قضية بيتس قد وجد تعبيراً عنه في الترخيص القضائي الذي أعطى لتنظيم الولاية الوقائي ضد الإغراء الشخصى من أجل مكاسب مالية أى صيد عربات الإسعاف (تصيد العملاء المصابين في حوادث). قضية أوهراليك ضد إتحاد محامىي ولاية لوهايو Ohralik v. Ohio State Bar Ass'n (١٩٧٨). قارن ما يتعلق بالأول Primus, in re (١٩٧٨) [إن محامى من ACLU يمكن «أن يعزز الأهداف السياسية والأيدىولوجية للإتحاد»، أى القيم السياسية الجهورية، بإبلاغ العملاء المحتملين عن إمكانية رفع دعوى بدون موافقة الولاية بناء على خطر الخداع المحتمل]. وفي حين أن الإجراءات الوقائية قد تم إقرارها بالنسبة للإغراء، وجهاً لوجه، فإن جهود الولاية للحد من الخداع المحتمل لم يكتب لها النجاح بوجه عام.

قضية زاورر ضد مكتب للجلس التاديبى للمحكمة العليا فى *أوهايو* *Zauderer v. Office of Disciplinary Council of Supreme Court of Ohio* (١٩٨٥)، رفض تائباً من إحدى محاكم الولاية لأحد المحامين بشأن إعلانات فى صحيفة يلتمس عملاً ممن أضيروا باستخدام «دعوى الكون». ولم يكن هناك ما يثبت أن الإعلانات كاذبة أو مضللة. كما أنه لم يكن فى استطاعة الولاية أن تجيز استخدام صور للدعوى فى الإعلان، حيث إن التصوير لم يكن غير دقيق، وقد اعتبر أن الخوف من الخداع المحتمل للجمهور، ومصلحة الولاية فى كرامة المهنة، غير كاف لتبرير حظر كل على الصور الإيضاحية. إن القانون الذى يستهدف تعزيز مصلحة الولاية فى منع إرباك الجمهور بمنع الإعلانات التى يحتمل أن تكون مضللة، يجب ألا يكون «أوسع مما هو ضرورى بشكل معقول لمنع الخداع». انظر فيما يتعلق بذلك قضية *R.M.J., In re* (١٩٨٢). وعلى سبيل المثال، قضية *بيل ضد لجنة تسجيل وتاديب للمحامين لولاية إيلينوى* *Peel v. Attorney Registration and Disciplinary Com'n of Illinois* (١٩٩٠) اعتبر أن منعاً قطعياً من جانب الولاية للإعلان عن مؤهل أحد المحامين باعتباره أخصائياً فى المحاكمات، لا يفى بالعبء الثقيل المطلوب حيث يتعلق الأمر «بنشر معلومات حقيقية فعلاً على الجمهور»، حتى إذا كان هناك بعض الاحتمال لتضليل العملاء.

وفى قضية زاورر، أيدت المحكمة تاديب الولاية للمحامى لعدم توضيحه فى إعلاناته أن العميل قد يكون مسئولاً عن مصاريف التقاضى إذا فشلت الدعوى: «لأن مد حماية التعديل الأول إلى الكلام التجارى تبرره أساساً قيمة المعلومات التى يقدمها هذا الكلام للعملاء، إذ أن مصلحة المحامى المشمولة بالصماية دستورياً فى عدم تقديم أية معلومات معينة فى إعلاناته هى الحد الأدنى»، وقد تساطت المحكمة وهى ترفض اختبار سنغورال همسون لتقييم هذا العبء الأدنى على الكلام، عن قوانين الإفشاء. وتساطت فقط عما إذا كانت الاشتراطات تتعلق بشكل معقول بمصلحة الولاية فى منع خداع العملاء.

وبوجه عام، فإن إعلان المحامى فى شكل الترويج بالبريد يحصل على حماية التعديل الأول أكثر من حالة الترويج شخصياً. وفى قضية *شابيرو ضد نقابة محامى كنتاكي* *Shapero v. Kentucky Bar Ass'n* (١٩٨٨)، تم إبطال تنظيم للولاية يمنع المحامين من إرسال خطابات صادقة غير خادعة إلى العملاء المحتملين الذين يواجهون أنواعاً معينة من

المشكلات القانونية. وقد اعتبر خطر التأثير البعيد المدى وغير المتناسب من الترويج المرسل بالبريد أقل مما سيكون عليه الأمر من الترويج الشخصي. والخطاب الموجه لشخص محدد لا ينتهك الحياة الشخصية لمن يستلمه بشكل يزيد عما يفعله إرسال نفس الخطاب للجمهور العام. وأن مجرد «أن الترويج الهادف بالبريد المباشر» قد يشكل بعض الاحتمال لإساءة الاستعمال لا يبرر الحظر الكلي على الترويج المباشر بالبريد، فرسائل الترويج المرسل بالبريد موضوع البحث تعتبر رغم كل شيء «كلاماً تجارياً مشمولاً بالحماية».

إن اختبار سنقرال هيدسون يسمح بتنظيم الإعلان السابق عن أى نشاط قانوني، ولكن يحتمل أن يكون ضاراً. ومن ثم فإن تنظيم الإعلان عن كازينو للقمار مرخص قانوناً، والذي يمنع مثل هذا الإعلان الموجه إلى سكان بورتوريكو، ولكنه يسمح بنفس الإعلان الموجه إلى السكان على نطاق القارة، تم تأييده. ويجب أن تحظى الهيئة التشريعية بالاحترام الواجب لها فيما يتعلق بملاسة الوسائل المستخدمة لتحقيق مصلحة الولاية بمقتضى أحكام قضية سنقرال هيدسون. ورغم كل شيء فقد كان من الممكن أن تحظر بورتوريكو القمار كلياً. وإذا كان لدى الحكومة السلطة لحظر النشاط تماماً، يكون لديها بالضرورة «السلطة الأقل لحظر الإعلان» عن هذا النشاط. قضية رفاق بواساداس دي بورتوريكو ضد شركة بورتوريكو للسياحة Posadas de Puerto Rico Associates v. Tourism Co. of Puerto Rico (١٩٨٦).

ومع التسليم بأن الكلام التجارى عرضة لمقياس أقل شدة للرقابة القضائية من الكلام الآخر المشمول بالحماية، فقد كان من المتوقع أن تصوغ المحكمة تعريفاً واضحاً إلى حد ما لما يشكل «كلاماً تجارياً». ولكن الأمر ليس كذلك. ففي قضية بولجر ضد شركة يونجز لإنتاج العقاقير Bolger v. Youngs Drug Products Corp. (١٩٨٢)، بحثت المحكمة دستورية قانون فيدرالى يمنع إرسال إعلانات بالبريد عن وسائل منع الحمل كما يطبق على مواد إعلامية وترويجية معينة. وقد اعتبر أن أغلب الرسائل المبعوثة بالبريد تقع «في إطار الفكرة الجوهرية للكلام التجارى». 'الكلام الذى لا يفعل أكثر من اقتراح تعامل تجارى'. ولكن أغلب المواد فعلت أكثر من عرض التعامل، وبذلك يطرح «مسألة أكثر تحديداً». ومن الواضح أن حقيقة أن التعبير كان وإردأ فى إعلان، لا يجعله بالضرورة كلاماً تجارياً. انظر قضية نيويورك تايمز ضد سوليفان (١٩٦٤). فلا

الإشارات إلى المنتجات ولا الدافع الاقتصادي للارسال بالبريد جعلاً للكلام تجارياً. غير أن «الجمع بين كل هذه الخصائص» وفر أساساً لاستخدام اختبار سنترال هيدسون. واعتبر محاولة الإعلان للربط بين المنتج والمناقشات العامة الجارية، غير كافية لرفع التعبير إلى الفئة المشمولة بحماية كاملة. وفي تطبيق سنترال هيدسون، فلا مصلحة للحكومة في منع مواد مؤذية عن الملقين غير الراغبين فيها، ولا مصلحتها في مساعدة آباء الأطفال القاصرين، تبرر المنع الشامل من جانب القانون للارسال بالبريد موضوع البحث.

وباستعادة الأحداث الماضية، فإن القرار المتعلق بمدى حماية التعديل الأول التي تمنح للكلام التجاري، والذي تدل عليه قضية صيدلية فرجينيا، قد ثبت أنه أقل إثارة مما كان متوقفاً في البداية. إن رفض تطبيق الكثير من مبادئ الحماية التقليدية للتعديل الأول، والقرار بالاستبعاد المطلق للكلام التجاري الزائف والمضل من أية حماية دستورية، يقيد بالتأكيد دستورية الكلام التجاري. وعلاوة على ذلك، فإن نظام الفحص الدقيق لم يتبع في إعادة النظر في هذه الطريقة لمراقبة المحتوى. وعلى الرغم من أن هناك انحرافات بين حين وآخر، فإن اختبار سنترال هيدسون يظل هو النهج السائد للقرار في مشكلات الكلام التجاري.

٣- القذف والخصوصية

١- ظهور القانون العام للقذف

أعلنت قضية نيويورك تايمز ضد سوليفان (١٩٦٤)، أنه حينما يقاضى مسئول عام منتخب «مواطناً منتقداً» للحكومة بتهمة القذف، فإن التعديل الأول يجب أن يغير العمل العادي لقانون الولاية الخاص بجريمة القذف. ويتشبه التخلي عن طلب التعويض الضخم في دعاوى القذف المدنية في مثل هذه الظروف بجريمة التحريض على القذف القديمة، فإن المحكمة وفقاً لرأي القاضي برينان انتهت في فقرة شهيرة إلى أن «المعنى الرئيسي» للتعديل الأول يضمن حق «المواطن الناقد» في أن ينتقد حكومته. وكان قد قيل إن التعديل الأول يعكس هذا «الالتزام العميق لهذه الأمة لمبدأ أن المناقشة حول المسائل العامة يجب ألا تكبت وأن تكون قوية ومفتوحة على مصراعيها، وأنها يمكن أيضاً أن تشمل هجمات شديدة، لازعة وغير مرضية على الحكومة والموظفين العمامين». وكما أن

موظف الحكومة يتمتع بحصانة لكي يؤدي واجباته الحكومية بحرية، فإن «المواطن الناقد» يجب أن يتمتع كذلك بحصانة محددة مشروطة ضد التعويضات المدنية من أجل السماح له بأن يؤدي واجبه في حكومة ديمقراطية.

وقد برزت مهمة صعبة للمحكمة في قضية سوليفان، وهي كيف يمكن التوفيق بين مصلحة المسئول العام المدعى بالنسبة لسمعته، وبين المصلحة في حرية التعبير للمواطن الناقد في تلك القضية الخاصة بصحيفة نيويورك تايمز؟ ولما كانت المحكمة غير مستعدة حتى في تلك الظروف لطمس المصلحة الخاصة بالسمعة، فقد أنشأت حصانة مشروطة للمواطن الناقد المدعى عليه بالقتل. وهذا الامتياز المشروط، كما وصفه القاضي برينان، يتطلب أن يقدم المدعي برهاناً على التعمد الفعلي للأذى إذا أراد أن ينجح في دعواه: «إن الضمانات الدستورية تتطلب قاعدة فيدرالية تمنع أى موظف عام من كسب دعوى تعويضات عن قتل كاذب يتعلق بسلوكه الوظيفي، إلا إذا أثبت أن التصريح قد تم ويعتمد فعلي للأذى - أى مع معرفة أنه كاذب أو مع عدم اكتراث بما إذا كان كاذباً أم لا». وباستخدام القاضي برينان لاختبار التعمد الفعلي للأذى، فإنه يرجع أساساً إلى حماية التعديل الأول للتعبير الافتراضي الذي يحقق معيار تعمد الأذى الفعلي. وبهذا المعنى فإن اختبار «التعمد الفعلي للأذى» يؤدي وظيفة مماثلة لتعريف البذاءة في القوانين الصادرة بمقتضى التعديل الأول. ويفصل تعريف البذاءة بين الكلام المشمول بالحماية وما ليس مشمولاً بها.

وقد قررت المحكمة العليا أن النتيجة التي توصلت إليها إحدى المحاكم الأدنى عن تعمد الأذى الفعلي يجب أن يعاد النظر فيها أمام محاكم الاستئناف بشكل مستقل، حيث إن الكشف عن الأذى الفعلي مسألة حقيقة دستورية. قضية شركة بوز ضد اتحاد المستهلكين Bose Corp. v. Consumers Union of United States Inc. (١٩٨٤). وعلى الرغم من أن أية محكمة استئنافية يجب أن تلتصق التصريح موضوع الدعوى والظروف المحيطة به لكي تقرر ما إذا كان يشكل كلاماً مشمولاً بالحماية، فإن مصداقية قرارات المحلفين يعاد النظر فيها بمقتضى «المعيار الواضح للخطأ»، وليس معياراً جديداً لإعادة النظر. قضية شركة هارت هانكس للاتصالات ضد كونوتون Harte-Hanks Communications, Inc. v. Connaughton (١٩٨٩). وفضلاً عن ذلك، ففي قضية هيربرت ضد لاندو Herbert v. Lando (١٩٧٩)، رفض الاعتراف بامتياز مقال افتتاحي يستبعد

اكتشاف تعمد أذى فعلى قبل المحاكمة. وتعتمد الأذى الفعلية يتضمن أحكاماً بشأن الحالة العقلية والعملية للصحة التى تجعل من الضرورى أن يكون لدى المدعى سبيلاً للحصول على تلك المعلومات من أجل أن يثبت تعمد الأذى الفعلية.

وسرعان ما توسع المبدأ الذى تم إقراره فى قضية سوليفان، فطبق على موظفين عامين غير منتخبين. قضية روزنبلات ضد باير Rosenblatt v. Baer (١٩٦٦). وتوسع بعد ذلك ليشمل شخصيات عامة فى القطاع الخاص، حتى وإن كان التشبيه بالقذف التحريضي قد تم التوسع فيه بشكل غير مقبول. قضية شركة كهيرتيس للنشر ضد باتس Curtis Pub. Co. v. Butts (١٩٦٧). ولم يستقبل كل من فى المحكمة هذه التطورات بالتهليل. وتساؤل القاضى لوجلاس ساخراً فى قضية روزنبلات عما إذا كان الحارس اللئلى موظفاً حكومياً فى عرف مبدأ سوليفان. وكان ما يرمى إليه هو أن مضمون القذف أكثر أهمية من وضع المدعى. وقد وجد هذا الرأى تعبيراً فى رأى أغلبية المحكمة فى قضية روزنبلوم ضد شركة مترو ميديا Rosenbloom v. Metromedia (١٩٧١). وكان ثلاثة من القضاة هم برينان، وبلاكمون وبيرجر - راغبين فى رؤية امتياز تعمد الأذى الفعلية يمتد إلى مسائل المصلحة العامة بوجه عام. وكان فى رأيهم أن المصلحة العامة فى الاتصالات موضوع النزاع يجب أن تكون هى المحك لإمكان تطبيق امتياز الأذى الفعلية وليس وضع المدعى.

ب - قانون القذف فى صورته المعاصرة

إن رغبة الأغلبية فى قضية روزنبلوم فى جعل مضمون القذف هو العامل الحاسم فى القانون العام الجديد للقذف، رفض فى قضية جيهوتز ضد شركة روبرت ويلش Gertz v. Robert Welch, Inc. (١٩٧٤). وقد رأت المحكمة بأغلبية ٥-٤ طبقاً للقاضى باول ج: «طالما أنها لا تفرض مسئولية قانونية بدون نية، فإن الولايات يمكن أن تحدد لنفسها معيار المسئولية المناسب لأى ناشر أو منيع عن القذف الكاذب الضار بشخص خاص».

وقد جادل القاضى باول بأن المصلحة الخاصة بسمعة المدعى الخاص التى تقع فى شرك الجدل حول القذف، تسمح بقدر أكبر من تصرفات الولاية. ويفتقر المدعى الخاص إلى وسائل المساعدة الذاتية المتاحة للمدعى العام. وعلاوة على ذلك فقد كان هناك اعتبار

معياري قهرى، لقاعدة مختلفة – إن الشخصية الخاصة لا تدخل طوعاً فى دوامة الجدل أو المناقشات العامة. ومن الناحية الأخرى، فإن القلق بشأن أخطار الرقابة الذاتية من جانب المواطن الناقد الذى يواجه دعوى قذف محتمة أدت إلى مد الحماية الدستورية، حتى إلى المدعى فى قضية القذف من الشخصيات الخاصة، ولا تستطيع الولايات أن تفرض مسئولية قانونية صارمة. وكذلك فإنه على الأقل فى المسائل التى توجد فيها مصلحة عامة، فإن التعويضات المفترضة والعقابية سوف تستبعد إذا لم يثبت وجود أذى فعلى متعمد. وسوف تظل التعويضات متاحة طالما أن معيار المسئولية القانونية لم يكن صارماً. وعلى الرغم من أن التعويضات المفترضة قد استبعدت، فإن التعويضات المكافئة قد حددت على نحو يضمن اشتغالها على بعض المجالات السابقة للتعويضات المفترضة. وعلى سبيل المثال، فقد أوضحت المحكمة أن التعويضات عن المضايقة، والإذلال، والام، والمعاناة، سوف تدخل تحت عنوان تعويض الأضرار.

وقد أدت قضية جيوئز، وهى قضية تعتبر من معالم الطريق، إلى مد التعديل الأول إلى القانون الخاص للقذف. وكان من المهم بصفة خاصة الحكم بأن التعديل الأول لا يسمح بالمسئولية القانونية الصارمة، وأن الحد الأدنى للمسئولية القانونية سوف تكون عن البيانات غير الصحيحة الصادرة بسبب الإهمال. غير أن الولايات حرة فى إنشاء قاعدة أكثر سخاء بالنسبة للمدعى عليه بالقذف من البيان الكاذب الذى صدر عن إهمال. ولم تكن قضية جيوئز قد أوضحت ما إذا كانت تحديداتها على قانون الولاية للقذف، قابلة للتطبيق فى كل دعاوى القذف للمدعين الخاصين. فهل تطبق القواعد مثلاً على المدعى عليهم من خارج وسائل الإعلام؟ وهناك قضية كانت تبدو أنها تطرح هذه المسألة بالضبط، وهى قضية شركة دان وبرادستريت ضد شركة جرينموس لأعمال البناء Dun & Bradstreet, Inc. v. Greenmoss Builders, Inc. (١٩٨٥). وكانت إحدى وكالات الأنباء قد نشرت نبأ غير دقيق يقول إن شركة للإنشاءات قد رفعت دعوى لإعلان إفلاسها. وما يثير الجدل أن وكالة الأنباء لم تكن وسيلة إعلام مدعى عليها. فهل رد التعويضات العقابية والمفترضة تكون متاحة عندئذ فى حالة عدم وجود برهان على تعمد فعلى للأذى؟ فى رأى للأكثرية قررت المحكمة أن هذه التعويضات يمكن الحصول عليها، وأن القواعد العادية لقانون هرسون للقذف يجب أن تطبق. غير أن الأغلبية ذهبت إلى أن التمييز الحاسم ليس ما إذا كان المدعى عليه هو وسيلة إعلام، وأن

المسألة العاسمة هي ما إذا كانت الاتصالات العامة تتضمن مسألة مصلحة عامة. وإن قواعد جيرتز لا تطبق إلا على مسائل ذات اهتمام عام تكون «في صلب حماية التعديل الأول». وقد رأى القاضي باول أن «الحديث عن مسائل ذات اهتمام خاص بحت، أقل أهمية بالنسبة للتعديل الأول». وفي رأى الأكثرية في قضية دان وبرادستريت أن تقدير الثقة بشركة لإنشاءات والذي نشر على مجموعة صغيرة جداً من الأشخاص، ليس مسألة مصلحة عامة.

وفي رأى متفق شن القاضي هوايت هجوماً مركزاً على كل التطور الذي حدث للقانون العام للذف، من سوليفان إلى جيرتز. وبعد قضية دان وبرادستريت، أعيدت بعض قواعد الولاية لقانون الذف، التي ربما قد اعتقد أنها تغيرت بواسطة قضية جيرتز. وعلى سبيل المثال، ليس من الواضح أن قاعدة عدم وجود مسئولية قانونية صارمة في قضايا ادعاء الذف من جانب الأفراد، والتي لا تتضمن مسألة ذات اهتمام عام لا تزال باقية. غير أن الأكثر أهمية، بعد دان وبرادستريت، هو السؤال عما إذا كانت قواعد سوليفان - جيرتز، حتى بعد تعديلها بواسطة دان وبرادستريت، سوف تبقى. لقد حكم في قضية شركة فيلادلفيا للصحف ضد هيبس Philadelphia Newspapers, Inc. v. Hepps (١٩٨٦) بأغلبية ٥ ضد ٤ بأن المدعين الذين أقاموا دعوى ضد الصحف من أجل الذف في مسائل ذات اهتمام عام يجب أن يثبتوا أن البيانات المشكو منها كاذبة. غير أن المحكمة ذكرت أنه عندما تكون مادة الذف ذات اهتمام خاص فقط، وأن المدعى شخصية خاصة، فإن المتطلبات الدستورية لا تستوجب بالضرورة هذه الحماية الخاصة لمسائل الإعلام.

وقد استخدمت قضية هيبس لرفض امتياز التعديل الأول لمسائل الرأي في قضايا الذف. والمسئولية القانونية عن بيان رأى يشتمل على أو يتضمن بيانات قذف كاذبة، ليست محظورة بواسطة التعديل الأول. قضية ميلكوفيتش ضد شركة لورين جورنال Milkovich v. Lorain Journal Co. (١٩٩٠). وكانت مصالح التعديل الأول مشمولة بحماية كافية بواسطة حكم في قضية هيبس، بأن يثبت المدعى الكذب، وأن يطلب من المدعى أن يثبت الخطأ. وأكدت قضية ميلكوفيتش أن دعوى الذف لا يمكن أن تكون لها الأسبقية إلا إذا كان البيان موضوع الدعوى يمكن أن يفسر بشكل معقول باعتباره يذكر حقائق فعلية عن أحد الأفراد. وقد يسمح ذلك لحامى النفاذ بأن يجد ملاذاً

فى امتياز رأى معدل بالزعم بأن رأى الذى تم الإعراب عنه لم يكن ينبغى أن يفسر بأنه أكد حقائق فعلية.

وتشكل قضية ميلكوفيتش إعادة تأكيد هامة لقواعد قضيتى نيويورك تايمز وجيرتز. وقد تبينت إعادة تأكيد ذلك فى رفض المحكمة السماح بالضرر من إحداهن محنة عاطفية بأن يجرى إلى ما لا نهاية حول قاعدة التاييمز. وقد نشرت مجلة هاستر - وهى مجلة «صفراء» صورة ساخرة للأب جيرى فالويل المبشر البروتستانتي من الجناح اليميني، تصويره وهو يمارس الجنس مع أمه فى مرحاض خارجي. وقد نقصت المحكمة العليا بالإجماع حكماً بمنع تعويض للأب فالويل من أجل ما أصابه من ضرر عاطفي. ولا يستطيع المدعون من الأشخاص العامين - الموظفون العامون والشخصيات العامة - كسب أى دعوى، مقابل إصابة متعمدة لمحنة عاطفية إذا لم يظهروا أن النشر المشكوك منه احتوى على بيان كاذب عن واقعة، وقد نشر بقصد فعلى لتعمد إحداهن. ولكن وأحد عناصر المحنة العاطفية أن يكون الفعل المنسوب للمدعى «فاضحاً بشدة». ولكن إثبات ذلك فى سياق التعديل الأول، كان غير موضوعي للغاية، لأنه يمكن المحلفين من فرض مسئولية قانونية تقوم على محتوى النشر أو هوية الأطراف. وعلاوة على ذلك، فإن النشر قد وصف بأنه «محاكاة ساخرة»، ولا يمكن تفسيره بشكل مغلوط بأنه يذكر حقائق تتعلق بالأب فالويل. قضية مجلة هاستر ضد فالويل *Hustler Magazine v. Falwell* (١٩٨٨). وخلاصة القول أنه على الرغم من نقاده الكثيرون، وتقنياته المتعددة، فإن مذهب التاييمز لا يزال سائداً.

ج - تعريف الشخصية العامة فى الادعاء

لما كانت النقطة المركزية لقواعد قضيتى جيرتز وسوليفان لا تزال هى وضع المدعى بالقذف، فإنه يصبح أمراً هاماً وحاسماً أن نفهم معايير تعريف الشخصية العامة. ففي قضية جيرتز ذكر القاضى باول أنه: «فى بعض الحالات قد يصل فرد ما إلى شهرة شائعة أو سمعة رديئة بحيث يصبح شخصية عامة لكل الأغراض وفى كل سياق. والاحتمال الأكثر أن يدخل أحد الأفراد نفسه طوعاً أو أن يستدرج إلى جدل عام، وبذلك يصبح شخصية عامة فى نطاق محدود من المسائل. وفى أى من الحالتين، فإن هؤلاء الأشخاص يكسبون شهرة خاصة فى التعامل مع المسائل العامة». واعتماداً على هذه

الازواجية، فإن القضايا التالية قد ميزت بين الشخصية العامة السارية في كافة الأغراض والشخصية العامة في غرض محدد.

وكان مفهوم الشخصية العامة الشاملة قد تم تحديده بأحكام المحاكم. وقبل أن يكون أى فرد معرضاً بشكل عام لاهتمام وسائل الإعلام، فإن المحاكم تتطلب أن يكون اسمه كلمة مألوفة، مثل جونى كارسون. ومن المعتقد أن شخصية كهذه يمكن أن تصل إلى وسائل الإعلام لكي ترد على الافتراءات، وأن مثل هذا الشخص وضع نفسه بإرادته في دائرة الأضواء.

وقد ثبت أن الشخصية العامة المحبودة أكثر صعوبة في التعريف. وقد رفضت قضية شركة تايم ضد فايرستون *Time, Inc. v. Firestone* (١٩٧٦)، المحاولات التي بذلت لتطبيق لقب الشخصية العامة على نوروثى فايرستون، وهي شخصية اجتماعية في عالم بيتش كانت قد تورطت في فضيحة طلاق مكشوفة. وقد طبق القاضي رينكويس اختباراً ذا شقين. أولاً: أنه من أجل أن يكون أى شخص شخصية عامة، فإن القذف يجب أن يشمل جدلاً عاماً. وثانياً: يجب أن تكون مشاركة المدعى في هذا الجدل إختيارية. ويتطبيق هذين المعيارين، رفض القاضي رينكويس أن يساوى مسائل الجدل العام مع مسائل المصلحة العامة. وفي حين أن الجمهور قد يكون شديد الاهتمام بمعاناة مسز فايرستون الزوجية، فإن طلاقها لم يتضمن مسائل ذات اهتمام طارغ عام. ولم تكن قد سعت طوعاً لجذب اهتمام الجمهور لكي تجعل من طلاقها مسألة جدل عام. وظهورها في صفحات المجتمع لا يجعلها في حد ذاتها شخصية عامة. وكان الأمر سوف يختلف بطبيعة الحال لو أن مسز فايرستون استخدمت قضية الطلاق التي كانت متورطة فيها كوسيلة لكي تنزع أراها عن الطلاق والزواج.

ورفضت قضية هتشنسون ضد بروكسمير *Hutchinson v. Proxmire* (١٩٧٩)، أن تمد وصف الشخصية العامة إلى أحد العلماء، وهو من الحاصلين على منحة فيدرالية، وقد رفع دعوى ضد السناتور بروكسمير من أجل انتقاده المتعلق بقيمة بحثه. ولم يكن العالم يسعى لجذب اهتمام الجمهور، كما أنه لم يكن ذا شهرة كافية لكي يصل إلى وسائل الإعلام. وبالمثل، نفى قضية وولستون ضد شركة جمعية البريدز *Wolston v. Reader's Digest Ass'n, Inc.* (١٩٧٩)، كان المدعى الذي اعترف بأنه مذنب في دعوى احتقار المحكمة لأنه رفض الاستجابة لاستدعاء للمثول أمامها، قد

أقام دعوى ضد الريدز دايجست لأنها وصفته كذنباً بعد عدة سنوات بأنه عميل سوفيتي، أدین بتهمة احتقار المحكمة. وربما كانت أنشطة وولستون قد جعلته من الأخبار الجديرة بالنشر لأنه اجتذب انتباه وسائل الإعلام. ولكن ذلك لا يعنى أنه دفع بنفسه طوعاً فى جدل عام يكفى لجملة شخصية عامة. وفى حين أن القاضى باول كان قد أشار فى قضية جيرتز إلى أن أى شخص قد يصبح شخصية عامة رغم إرادته، فإن القضايا التالية فشلت فى تأكيد ذلك.

د - القانون العام بشأن الخصوصية

هناك قانون عام للذف. فهل أصبح قانون الخصوصية أيضاً دستورياً؟ وهل يحد التعديل الأول من قدرة الولاية على أن تمنع تعويضات مدنية نتيجة سلوك آخر ضار يتضمن تعبيراً مثل انتهاك الخصوصية؟ لقد نظرت قضية شركة تليم ضد هيل، Time, Inc. v. Hill (١٩٦٧)، هذه المسألة فى سياق منع الولاية تعويضات مدنية عن التصوير غير الدقيق للمدعى أمام الجمهور بطريقة يراها الشخص المعقول مهينة للغاية، أى كشف كاذب للخصوصية. وكانت مجلة لايف قد نشرت قصة مصورة للمحن التى واجهتها أسرة هيل التى كان بعض السجناء الهاربين قد اتخذوها رهينة. وفى حين كانت القصة تستحق النشر، فإن أجزاء منها كانت من وحي الخيال. ويمقتضى قانون نيويورك، كان لدى هيل سبب إقامة دعوى قضائية من أجل الخصوصية بغض النظر عما إذا كان النشر يحوى قذفاً.

وقد رفضت المحكمة العليا برئاسة القاضى برينان منع التعويض: «إن الحماية الدستورية للحديث والصحافة تمنع تطبيق قانون ولاية نيويورك للتعويض عن أخبار كاذبة حول مسائل تتصل بمصلحة عامة فى حالة عدم وجود دليل على أن المتهم نشر الخبر مع معرفته بكنبه أو فى تجاهل للحقيقة». وقد وضع قانون عام جديد للخصوصية. وقامت أسسه على مبادئ قضية نيويورك تليمز ضد سوليفان (١٩٦٤). وقد رأى القاضى برينان أن الخوف من أحكام التعويض سوف يئدى إلى خلق رقابة ذاتية، والمسئولية القانونية القائمة على الإهمال لا تكفل حماية كافية للصحف. إذ أن ضمانات التعديل الأول «ليست لفائدة الصحافة بقدر ما هى من أجل فائدتنا جميعاً». وتضمن الحرية المحددة بشكل واسع للصحافة الحفاظ على نظامنا السياسى والمجتمع المفتوح». وفى الكفة

الأخرى من الميزان، فإن مصلحة خصوصية المدعى قد أعطيت اعتباراً قليلاً، إذ أن كشف ذات المرء هو جزء من الحياة الحديثة ومخاطر هذا الكشف هو حدث أساسي للحياة في مجتمع يولى أهمية كبرى لحرية الكلام والصحافة.

ويعكس رأى برينان الممثل للأغلبية في قضية شركة تايم إتجاه مسألة المصلحة العامة التي تميز نهج أغلبية روزنبلوم في دعوى كذف أقامها مدع خاص. ومن الناحية الأخرى، فإن المعارضين في قضية شركة تايم أكدوا على عدم قدرة المدعى الخاص على مساعدة نفسه، وهو اهتمام معيارى بأن المدعى لم يكن يسعى لتسليط الأضواء العامة على شخصه، والحاجة إلى مراعاة درجة أكبر من الدقة في النشر، أى مراعاة الأفكار التي استخدمت في قضية جيروفتز لرفض نهج مسألة المصلحة العامة. فهل أسقطت قضية جيروفتز بذلك قضية شركة تايم بصورة ضمنية؟ وهل يؤكد توجيه وضع جيروفتز وليس تأكيد شركة تايم على المصلحة العامة التي تحدد القيود الدستورية على الكشف الكاذب للخصوصية؟ لم تقدم المحكمة حتى الآن أى إجابة على هذا السؤال. لعل حقيقة أن الانتهاك المحتمل لمصلحة الكشف الكاذب للخصوصية، غالباً ما يكون أقل وضوحاً للناشر من افتراء قد يستخدم لتمييز قضية جيروفتز، أى الاعتداد بضرورة حماية الصحافة من الرقابة الذاتية.

إن قضية شركة تايم كانت تتناول الكشف الكاذب للخصوصية، والذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالكذف. ولكن ما هو وضع دعوى الخصوصية «الحقيقية» التي تتعلق بصحة العلانية بشأن الوقائع الحميمة المتعلقة بالحياة الخاصة للمدعى بطريقة مهينة لإنسان عاقل؟ إعادة العرض (الثانية) للأضرار القسم ٦٥٢ د. في قضية شركة كوكس للإذاعة ضد كوهن Cox Broadcasting Corp. v. Cohn (١٩٧٥)، التي تتضمن إفشاءً علنياً لاسم ضحية اغتصاب مما يعد انتهاكاً لقانون الولاية، وقد نقضت المحكمة العليا حكماً بمنح تعويضات. ولكن المحكمة قصرت حكمها على إفشاءات دقيقة لمسائل من سجل عام، وكان اسم الضحية قد ظهر في قرار الاتهام. وبالمثل ففي قضية فلوريدا ستار ضد ب.ج.ف Florida Star v. B.J.F. (١٩٨٩)، حكم ببطالان منح تعويضات بمقتضى التعديل الأول ضد إحدى الصحف اليومية لأنها نشرت عن إهمال اسم ضحية اغتصاب حصلت عليه من تقرير عام للشرطة. وكان التقرير قد أنيع انتهاكاً لإجراءات إدارة الشرطة وقانون الولاية يحظر نشر أسماء ضحايا الاغتصاب. ولم يكن منح تعويضات مادية وسيلة معدة

بذقة لحماية الخصوصية. وكانت هناك وسائل أخرى أقل تقييداً لحماية الحديث متاحة للحكومة. وقد اعتمدت المحكمة بقوة على مبدأ كان قد وضع قبل ذلك في قضية سميث ضد شركة ديلي ميل للنشر *Smith v. Daily Mail Pub. Co.* (١٩٧٩): «إذا حصلت إحدى الصحف بشكل قانوني على معلومات صادقة عن مسألة ذات أهمية عامة، فإن مسئولى الولاية لا يمكن أن يعاقبوا بشكل دستوري على نشر المعلومات في حالة عدم الحاجة إلى تعزيز مصلحة الولاية على أعلى مستوى». ومما يفسك تأكيداً مماثلاً على حصول الجمهور على المعلومات، فإن الولاية لا يمكنها اتساقاً مع التعديل الأول، أن تمنع بصورة دائمة أحد شهود هيئة المحلفين من نشر شهادته بعد انتهاء فترة هيئة المحلفين. قضية باترويرث ضد سميث *Butterworth v. Smith* (١٩٩٠).

وهكذا فإنه لم يكن هناك أية إجابة من المحكمة العليا على السؤال الجوهرى ألا وهو: هل يمكن فرض مسئولية قانونية على إفشاء صادق لوقائع خاصة؟ إن المحاكم الدنيا التى تتعامل مع المشكلة رفضت بوجه عام أى امتياز دستوري مطلق للنشر الصادق. وبدلاً من ذلك فإنها تميل إلى التركيز على المصلحة العامة فى الإفشاء. ومن المحتمل أن هذه الموازنة بين التعديل الأول مع المصالح الضمنية للخصوصية سوف يولد شكلاً من الامتياز المشروط بإفشاء المسائل ذات الاهتمام العام المشروع.

٤ - الفحش وعدم الاحتشام

قررت قضية روث ضد الولايات المتحدة *Roth v. United States* (١٩٥٧) أن الفحش فى القول باعتباره مسألة تاريخ ووظيفة كان «بنون أهمية اجتماعية ذات بال». إن الفحش «فى القول لا يدخل فى نطاق الكلام أو الصحافة المشموله بالحماية الدستورية». ولما كان الفحش فى القول قد استبعد بشكل قاطع من حماية التعديل الأول، فإنه لا يتمتع إلا بالحماية التى تمنحها الإجراءات القانونية الأصولية بمقتضى ضرورة الالتزام بالعقلانية فى صنع القانون. والرقابة على الفحش فى القول، بغض النظر عن حماية الأحداث والكبار غير الموافقين من المارة من المنظر الفاضح، تخدم مصالح الولاية المشروعة فى الحفاظ على «نوعية الحياة والبيئة الكلية للجماعة، وطابع التجارة فى مراكز

المدن الكبيرة، وربما سلامة الجمهور ذاته». قضية مسرح باريس رقم ١ للمكابر ضد سلاتون Paris Adult Theatre I v. Slaton (١٩٧٣).

ومنذ قضية روث، كانت المهمة الدستورية الرئيسية في قضايا الفحش في القول هي تعريف ما هو التعبير الذي يوصف بأنه «فحش في القول». فهي مسألة تعريف. واليوم، فإن كل عنصر من اختبار ذي ثلاثة أجزاء يجب إجراؤه، إذ أنه يجب أن يتقرر: (أ) ما إذا كان الشخص العادي، الذي يطبق معايير الجماعة المعاصرة، سوف يجد أن العمل، إذا أخذ ككل، يجتذب المصلحة الشهوانية، (ب) ما إذا كان العمل يصور أو يصف، بطريقة مؤذية واضحة، سلوكاً جنسياً معرفاً بالتحديد في قانون الولاية الممكن تطبيقه، (ج) ما إذا كان العمل ككل يقتقر إلى القيمة الأدبية أو الفنية، أو السياسة، أو العلمية الجادة. قضية ميللر ضد كاليفورنيا Miller v. California (١٩٧٣). وفي حين أن صيغة ميللر تستهدف تحديد دور المحكمة العليا الرقابى وتعزيز التحديد المحلى للفحش في القول، فإن قيم التعديل الأول يجب أن تحمى «بالسلطة النهائية لمحاكم الاستئناف لإجراء إعادة نظر مستقلة للمطالب الدستورية عند الضرورة». انظر قضية ينكيز ضد جورجيا Jenkins v. Georgia (١٩٧٤). [حكم إدانة بتهمة الفحش في القول يعرض فيلم «المعرفة الجنسية» تم نقضه حيث إن مشاهد العرى لم تكن تشكل لب السلوك الجنسي].

إن الجزء الأول من التحقيق، وهو اختبار الاهتمام بالإثارة، كان مستمداً من قضية روث. وتعرف الإثارة دستورياً بأنها مادة موجهة لارضاء الاهتمام المخجل أو المرضى بالجنس. وهى لا تشمل الاهتمام العادى بالجنس. ولكن انظر قضية بروكيت ضد شركة سيوكين أركادس Brockett v. Spokane Arcades, Inc. (١٩٨٥). [إن التعريف الزائد الاتساع للإثارة لى يشمل الشهوة لا يؤيد التمسك بأن القانون يأكمله باطل ظاهرياً]. وقد رفضت قضية روث المعيار السابق في قضية ريجينا ضد هيكلين Hicklin, Regina v. (١٩٦٨)، الذى ركز على التأثير المحتمل للمادة، أو حتى أجزاء منعزلة من أى عمل، على الأشخاص الأكثر حساسية لتأثيراته السلبية. وفي قضية روث، قرر القاضى برينان باسم المحكمة أن نهج قضية هيكلين لا يقدم حماية كافية لمادة يحميها التعديل الأول. وبدلاً من ذلك طلبت المحكمة بحث تأثير العمل، إذا أخذ ككل، على «الشخص العادى مطبقه المعايير المعاصرة للجماعة». غير أنه إذا كانت المادة تستهدف أن تروق للمشاعر الخاصة لمجموعة معينة، فإن المحاكم سوف تطبيق معياراً متغيراً

للفحش في القول وهو التأثير على هذه المجموعة. قضية جينسبرج ضد نيويورك Ginsberg v. New York (١٩٦٨) [القاصرين] وقضية بينكاس ضد الولايات المتحدة Pinkus v. United States (١٩٧٨) [مجموعات منحرفة جنسياً]. انظر قضية إرنودونيك ضد جاكسونفيل (١٩٧٥) [لا تستطيع الولاية أن تحرم التعرض لكل العرى حتى بالنسبة للقاصرين].

والفحش في القول مقصور على تمثيل سلوك جنسي «سافر بشكل واضح» (وليس العنف) والذي يحدد القانون الواجب التطبيق. وتشير عبارة سافر إلى تصوير سلوك جنسي «يتجاوز بشكل جوهري الحدود المألوفة للصديق، ويتحدى معايير الشئمة للجماعة المعاصرة». قضية هيللر. انظر قضية شركة مشروعات الكهجات ضد باي Manual Enterprisers, Inc. v. Day (١٩٦٢). وقد شملت قضية هيللر تقديم أمثلة: «(أ) مناظر تمثيلية سافرة أو أوصاف لأفعال جنسية أساسية، طبيعية أو منحرفة، واقعية أو محاكاة لها. (ب) تمثيل أو وصف سافر للاستمناء أو التبرز، وعروض مثيرة للشهوة للأعضاء الجنسية». وفي حين أن هذه القائمة ليست شاملة. [قضية جنكهيز ضد جورجيا (١٩٧٤)]، فإن ضوابط الفحش في القول يجب أن تكون مكتوبة أو مفسرة قضائياً لكي تكون مقصورة على مثل تلك المواد، وإلا فإن القانون سوف يعاني من زيادة الاتساع. انظر قضية وارد ضد إيلينوي Ward v. Illinois (١٩٧٧) [إن قانون الولاية الذي فُسر كي يتضمن معايير قضية هيللر ويطبق على مواد تصف أفعالاً جنسية سادية، اعتبر دستورياً]. والإهانة الواضحة إذا اقترنت مع اختبار الإثارة، تعتبر بوجه عام أنها تقصر الفحش في القول على الكتابات والصور الإباحية الداعرة.

ويحدد كل من الإثارة والإهانة الواضحة بواسطة «المعايير المعاصرة للجماعة». ولكن ما هي الجماعة المعنية؟ في قضية هيللر، رفضت المحكمة الزعم بأن معيار الجماعة الوطنية بدون تحيز محلي، هي فقط التي تتمتع بحماية التعديل الأول، ويسمح للمحاكم الأدنى باستخدام المعايير المحلية في تحديد ما هو فاحش. وقد أوضحت القضايا التالية أن الولاية قد تختار أن تحذف الإشارة إلى أية جماعة جغرافية معينة في الولاية أو في موقع محلي، على الرغم من أن لها أن تفعل ذلك. وإذا تم حذف أية إشارة جغرافية، فإن كلا من المحلفين يكون حراً في التلذذ من المعيار المعاصر للجماعة. قضية جنكهيز ضد جورجيا (١٩٧٤)؛ وقضية هاملينج ضد الولايات المتحدة Hamling v. United States

(١٩٧٤) [المحاكمات الفيدرالية]. وتشمل الجماعة المعنية كل البالغين بما في ذلك الأشخاص الحساسين، ولكنها تستبعد الأطفال. قضية بينكاس ضد الولايات المتحدة (١٩٧٨). وحيث إن المحلفين يطبقون معايير الجماعة في تحديد الإثارة والإمانة الواضحة، فإن بيانات الخبراء غير مطلوبة. قضية مسرح هاريس رقم ١ للكبار ضد سلاتون (١٩٧٣).

وكان أحد النتائج الجديرة بالذكر لقضية ميللر، رفضها طلباً سابقاً لاختبار أن تكون المادة «بدون قيمة اجتماعية مفيدة كلية» لكي تسمى فحشاً في القول. قضية مذكرات (كتاب اسمه مذكرات «جون كليفلاند عن امرأة للمتعة») ضد المدعي العام لمنطقة ماساشوسيتس *A Book Named John Cleland Memoirs of A Woman of Pleasure v. Attorney General of Comm. of Massachusetts* (١٩٦٦). وقد انتقد ذلك كبير القضاة بيرجر باسم المحكمة في قضية ميللر باعتباره «عبثاً يستحيل تقريباً تطبيقه بموجب معاييرنا الجنائية للإثبات»، حيث إنه يتطلب إثبات العكس. وبدلاً من ذلك تتسائل قضية ميللر عما إذا كان العمل الجاري بحثه يفقر إلى «قيمة أدبية أو فنية، أو سياسية، أو علمية جادة». وعلى عكس الاختبارين الآخرين، اللذين يتضمنان قرارات للمحلفين بشأن الوقائع، فإن عنصر القيمة الجادة يبدو أنه يتضمن دوراً قضائياً أكبر، وأنه لا يخضع لمعايير الجماعة غير المحددة. انظر قضية سميث ضد الولايات المتحدة *Smith v. United States* (١٩٧٧).

وهناك استثناء واحد لاختبار قضية ميللر الثلاثي. وحتى إذا لم تكن المادة تفي بالمعايير، فإن المادة قد تصبح فحشاً في القول بالطريقة التي تنشر بها. ويمكن إدانة موزع في بيع مادة فاحشة إذا استغل الجوانب الجنسية الاستغزازية للمادة، أي القوادة. قضية جينزبرج ضد الولايات المتحدة *Ginzburg v. United States* (١٩٦٦) [إرسال صور بالبريد من إنتركورس وبلوويل بنسلفانيا، وميدلسكس، نيوجيرسي، تظهر «النظرة الخبيثة للشخص الشهواني» الذي يتخلل الإعلان].

وتمثل قضية ميللر أول حالة منذ قضية روث تتفق فيها أغلبية المحكمة على اختبار للفحش في القول. وقد شجب القاضي برينان، صاحب الرأي في قضية روث في خلافه في قضية ميللر، علناً عدم فاعلية البحث عن تعريف محدد وواضح بصورة كافية للفحش في القول. وقد انتهى إلى أن المفهوم غامض بصورة متأصلة مما ينتج عنه نقص في

الملاحظة المنصفة وتجميد للحديث المشمول بالحماية وضغط مؤسسى مستمر. وكان الموقف فى رأيه هو قصر الرقابة على الفحش فى القول على مسألة حماية الأحداث والبالغين غير الموافقين. قضية مسرح باريس رقم ١ للكبار ضد سلاتون (١٩٧٣) (وقد اعترض القاضى برينان). غير أن أغلب أعضاء المحكمة مازالوا ملتزمين بالطريقة التى تحدت فى قضيتي روث وميللر.

ورغم أن المحكمة قد مضت بعيداً إلى حد أنها اعتبرت أنه ليس هناك أى عائق دستورى لتضمين جرائم الفحش فى القول تحت قانون RICO الجنائى للولاية. قضية سابينفيلد ضد إنديانا Sappinfield v. Indiana (١٩٨٩)، فإن سلطة الولاية لتنظيم الفحش فى القول الذى اعترف بها فى قضيتي روث وميللر لا تعطى للحكومة «كارت بلانش». ويجب أن تتحقق مراقبة الفحش فى القول بما يتفق مع القيم الدستورية الأخرى. وعلى سبيل المثال، لا يجوز للولاية أن تنتهك خصوصية المنزل أو الأفكار الخاصة للأفراد، عن طريق معاقبة الشخص لمجرد حيازة مواد فاحشة فى منزله. «إذا كان التعديل الأول يعنى شيئاً، فهو يعنى أنه ليس من شأن الولاية أن تذكر لرجل يجلس بمفرده فى بيته ما هى الكتب التى يمكن أن يطلعها أو ما هى الأفلام التى يمكن أن يشاهدها». قضية ستانلي ضد جورجيا (١٩٦٩). غير أن قضية ستانلي لم تمتد إلى قانون الولاية الذى يمنع حيازة أو مشاهدة صور فاضحة للأطفال. وقد استخدمت مصلحة الولاية فى السلامة الجسدية والنفسية للقاصرين لهذا التمييز فى قضية ستانلي. إن للولاية مصلحة قهرية فى حماية الأطفال ضحايا الصور الفاضحة، وفى القضاء على «سوق الاستخدام الاستغلالي للأطفال». قضية أوزبورن ضد أوهايو Osborne v. Ohio (١٩٩٠). وعلاوة على ذلك، فإن حق الخصوصية المشمول بالحماية فى قضية ستانلي يبدو أنه مقصور على المنزل. ولا يكفل التعديل الأول أية حماية للكبار الموافقين الذين يسمعون لمشاهدة أفلام فاضحة فى دار سينما للكبار. قضية مسرح باريس رقم ١ للكبار ضد سلاتون (١٩٧٣).

والنتيجة الطبيعية للمطالبة بقيود محددة على الولايات فى تعريف الفحش فى القول، هو أن الحكومة لا تستطيع بوجه عام أن تمنع المطبوعات «البذيئة» بما يتفق مع التعديل الأول. وسواء طرحت باعتبارها محاكمة جنائية أو تنظيمياً مدنياً، فإن اختبار قضية ميللر ذى الأجزاء الثلاثة هو الذى يطبق، قضية مسرح باريس رقم ١ للكبار ضد

سلاتون (١٩٧٣). وعلى سبيل المثال، فإن القانون الذي يدين دور سينما السيارات التي تعرض أفلاماً تحتوى على مناظر عرى باعتبارها تسبب أذى عاماً عندما يمكن مشاهدتها من الشوارع العامة، قد اعتبر أنه تدخل زائد في قيم التعديل الأول. قضية إيرز نورثيك ضد جاكسونفيل (١٩٧٥). وقد اعتبر قانون محلى لتوزيع المناطق، يستبعد كل عروض اللهو الحية بما في ذلك الرقص العارى غير الفاحش، بينما يسمح بنشاط تجارى آخر، أنه تدخل زائد الاتساع في حقوق التعديل الأول. قضية سكاك ضد ساونت إفرايم Schad v. Mount Ephraim (١٩٨١). قارن قضية هيئة خمر ولاية نيويورك ضد بيلانكا New York State Liquor Authority v. Bellanca (١٩٨١) [يمكن للولاية أن تحظر الرقص العارى في المنشآت التي تقدم الخمر وفقاً لسلطاتها البوليسية لمنع الشغب والتطبيق أحكام التعديل الحادى والعشرين].

ولكن عندما تتولى الولاية تنظيم موقع المنشآت المخصصة للكبار فقط وفقاً لسلطاتها لتقسيم المناطق، فقد عاملت المحكمة تلك القوانين باعتبارها ضوابط للزمان والمكان والطريقة، وليست تنظيمياً للمحتوى الذى يتطلب فحصاً أكثر دقة. والقوانين التى لا تفرض إلا عبئاً غير مباشر على الكلام يجب أن تخدم مصلحة حكومية أساسية، وينبغى أن تترك طرقاً بديلة معقولة مفتوحة للاتصال. فى قضية يانج ضد الشركة الأمريكية للمسارح الصغيرة Young v. American Mini Theatres, Inc. (١٩٧٦)، تأيد بأغلبية ٥-٤ أمر لمدينة ديترويت «طريق مقاوم للإنزلاق» يتطلب إبعاد أماكن اللهو للكبار. وقد أكدت المحكمة طبقاً لرأى القاضى ستيفنز أن القانون كان وسيلة معقولة لتعزيز مصلحة هامة للمدينة فى تنظيم استخدام الأرض للأغراض التجارية من أجل الحفاظ على نوعية حياة المدينة. وعلى عكس قضية سكاك (المنكورة آنفاً) فقد كان هناك دليل على الضرر من تنظيم السلوك. انظر قضية رفقون ضد شركة مسارح أوقات التسلية (١٩٨٦) [تنظيم مواقع مسارح الكبار بتركيزها أو تشتيتها كان يهدف إلى «التأثيرات الثانوية» لمسارح الكبار، ويمكن للمدينة أن تعتمد على أى دليل يعتقد بصورة معقولة أنه مناسب، ولا تحتاج إلى إظهار دليل مستقل عن الضرر]. وكان قانون ديترويت فى قضية للمسارح الأمريكية الصغيرة يرى أنه يتضمن عبئاً أدنى غير مباشر فقط على قيم التعديل الأول، حيث إنه لم يكن هناك ادعاء بأن منشآت الكبار لم تكن تستطيع الدخول إلى السوق، أو أن القانون كان منحازاً أيديولوجياً.

وفي جزء مثير للجدل من الرأي الذي لم يفز بتأييد الأغلبية، أكد القاضي ستيفنز أن التعبير الجنسي غير الفاحش يتمتع بقدر من حماية التعديل الأول أقل من الكلام السياسي: «إن قتلنا منا سوف يرسلون أبنائهم وبناتهم في مسيرة للحفاظ على حق المواطن في رؤية «أنشطة جنسية معينة تعرض في مسارح نختارها». غير أنه سيترتب على ذلك - في رأيه - أن المحتويات غير المحتشمة للكلام يمكن أن تراعيها بقرينة في تنظيم مواقع المنشآت. وقد وافق القاضي بالول على الرأي على أساس أن الاستخدام المبكر للأرض لا يتضمن إلا عبثاً «ثانويًا وصغيراً» على التعديل الأول، ولكنه لم يطلق على موافقة القاضي ستيفنز على مستويات الكلام المشمول بالحماية. وقد رفض أربعة قضاة معارضين بصراحة محاولة القاضي ستيفنز الحصول على نهج ذي شقين لقيمة الكلام: «إن حقيقة أن الكلام 'المهين' لا يقدم موضوعات 'هامة' - أفكار ذات أهمية اجتماعية وسياسية، في التعبير الذي استخدمته المحكمة - لا يعني أنه أقل جدارة بالحماية الدستورية».

ولم يفز النهج ذو الشقين تجاه التعبير غير المحتشم مرة أخرى بتأييد الاكثية إلا في قضية اللجنة الفيدرالية للاتصالات ضد مؤسسة باسيفيكا FCC v. Pacifica Foundation (١٩٧٨). وقد أيدت المحكمة العقوبات التي فرضتها اللجنة الفيدرالية للاتصالات على مذيع بالاذاعة لأنه أذاع برنامجاً يتضمن عبارات بذيئة ولكنها ليست فاحشة. وكانت أغلبية من القضاة راضية عن التأكيد على «الوجود المنتشر بصورة فريدة للإذاعة في حياتنا، مما يجعلنا أسرى للبرامج غير المتوقعة، والإمكانية الفذة للإذاعة للوصول إلى الأطفال. ولكن القاضي ستيفنز جادل مرة أخرى باسم أكثرية ثلاثة قضاة بأن المحتويات البذيئة للكلام تسمح للحكومة بدراسة أكبر للقيمة الاجتماعية في المضمون المعنى. وقد رفض قاضيان موافقان وقاضيان مخالفان تأكيد القول بأن القضية يجب أن تنور حول القيمة الاجتماعية التي تعطيلها المحكمة للكلام. ولم يعرض قاضيان آخران للموضوع.

وقد ذكر القاضي ستيفنز في قضية باسيفيكا «أن الإذاعة من بين كل أشكال الاتصالات هي التي حصلت على أقل حماية من جانب التعديل الأول». غير أنه لا ينبغي أن تطبق هذه الحماية الأقل بون تمييز على كل وسائل الإعلام الإلكتروني. وعلى سبيل المثال، فإن حظرًا كلياً من الكونجرس على الرسائل الفاحشة التي ترسل بواسطة إدارة

قرص التليفون، أي البذاءة الجنسية، ولكن ليست رسائل تليفونية فاحشة، اعتبر غير دستوري. وقد خضع الحظر الكلي لأشكال إعادة النظر شدة المستخدمة من أجل رقابة المحتويات وقد اعتبر باطلاً، لأنه لم يكن مصاغاً بدقة ليحقق مصلحة حكومية قهرية، ولأنه لم يستخدم أقل الوسائل تقييداً. وقد اكتسبت قضية باسيفيكا أهمية خاصة. وطريقة الحصول على كلام فاحش بإدارة قرص التليفون يتطلب فعلاً إيجابياً من جانب المطلق أكثر من مجرد تشغيل جهاز التليفزيون، فليس هناك مشاهدين مجبرين. ويستطيع المستمعون غير الراغبين تجنب التعرض له. وعلاوة على ذلك، فهناك وسائل تكنولوجية متاحة لحماية الأطفال لا تصل إلى الحظر الكلي. قضية شركة سابل للاتصالات *Sable Communications of California, Inc. v. F.C.C.* (١٩٨٩).

وهناك سياق وحيد قبلت فيه المحكمة البذاءة كسبب كاف لكي تقوم الحكومة بمنعه. ففي قضية نيويورك ضد فيربر *New York v. Ferber* (١٩٨٢)، أيدت المحكمة قانوناً لولاية نيويورك يمنع الترويج لنسخ صور فوتوغرافية أو نسخ بصرية أخرى لمناظر حية لأطفال يشتركون في سلوك جنسي غير فاحش. ولم تطبق معايير قضية ميللو، وبدلاً من ذلك، عاملت المحكمة الصور الداعرة للأطفال باعتبارها «نوعاً من المواد الخارجة عن حماية التعديل الأول». وفي حين أن المحكمة أوضحت بشكل محدد أن اختبارات الإثارة في قضية ميللو والإهانة الواضحة لا تنطبق على الصور الداعرة للأطفال. وظل وضع اختبار «القيمة الاجتماعية الضخيرة» في الفئة الجديدة غير واضح. وبينما اعترفت المحكمة بإمكانية أن تقع بعض الأعمال التعليمية، أو الطبية، أو الفنية في نطاق قانون نيويورك، فإنها انتهت إلى أن المشكلة يمكن أن تعامل على أساس كل حالة على حدة، وأنه ليس هناك «اتساع جوهري زائد». وأكد القاضي هوايت باسم المحكمة في تبرير الاستبعاد القطعي للصور الداعرة للأطفال، مصلحة الولاية القهرية في حماية القاصرين، والعلاقة الوثيقة بين توزيع الأفلام والصور وبين إساءة الاستخدام الجنسي للأطفال، والحافز لإنتاج مثل هذه المواد الناتج عن إيرادات المبيعات والإعلانات.

وهناك مثال آخر للاهتمام الزائد من جانب المحكمة العليا بتشريعات الصور الإباحية للأطفال، يتضمن قانوناً لولاية أوهايو يجرم حيازة ومشاهدة الصور الداعرة للأطفال. وكان من الممكن أن يخضع القانون للطعن على أساس الاتساع الزائد، حيث إنه

يعاقب «المرء البسيط بدون أي شيء آخر». غير أن المحكمة العليا لأوهايو كانت قد أعطت القانون تفسيراً ضيقاً، بحيث أنه لا يشمل المرء «حيث يشكل المرء عرضاً دافعاً أو يتضمن تركيزاً على الأعضاء الجنسية». ولم يكن القانون، بعد تحديده، واسعاً بشكل غير مقبول. قضية *اوزبورن ضد أوهايو* (١٩٩٠).

وفي حين أن المناقشة في هذا القسم تركز على القانون الأساسي للفحش في القول، فعلى الدارس أن يلاحظ أن المشكلات الإجرائية منتشرة بصفة خاصة في تنظيم المسائل المتعلقة بالفحش في القول. وعلى سبيل المثال، فإنه في حين أن مذهب التقييد المسبق يمكن تطبيقه على تنظيم الفحش في القول، [قضية شركة بانفام للكتيب ضد *سوليفان* Bantam Books, Inc. v. Sullivan (١٩٦٣)، وقضية *فانيس ضد شركة الملاهي العالمية* Vance v. Universal Amusement Co, Inc. (١٩٨٠)، فإن هناك عبئاً ثقيلاً على الحكومة لكي تبرر إصدار أمر على تصوير أفلام مستقبلاً على أساس عرض سابق لأفلام فاحشة]. وقد أيدت المحكمة الرقابة على الأفلام. قضية شركة تايمز للأفلام ضد *شيكاغو* Times Film Corporation v. City of Chicago (١٩٦١). غير أنه عندما تستخدم رقابة إدارية أو قضائية، فإن المحكمة تتطلب الوفاء بقواعد إجرائية محددة. وهذه القواعد التي أعلنت في قضية *فريدمان ضد ماريلاند* Freedman v. Maryland (١٩٦٥)، تتطلب ضرورة توافر ثلاثة مطالب إجرائية هي: (١) على السلطة الحكومية أو الرقيب إثبات أن المادة غير مشمولة بالحماية؛ (٢) لا بد أن يكون هناك دعوى قضائية عاجلة إذا طلب فرض قيد نهائي صحيح على النشر؛ (٣) يجب على السلطة الحكومية أو الرقيب إما أن يصدر ترخيصاً بالنشر أو العرض، أو اللجوء إلى المحكمة لتبرير رفض ذلك. وتعكس معايير قضية *فريدمان* تفضيلاً واضحاً لاستصدار قرار قضائي في مسألة الفحش في القول من أجل حماية قيم التعديل الأول.

وإذا لم تتضمن خطة التنظيم أو الترخيص ممارسة حرية تصرف إدارية فيما يتعلق بمحتويات النشر أو الفيلم موضوع الحديث، فإن هناك بعض الاختلاف حول ما إذا كانت كل متطلبات قضية *فريدمان* يجب الوفاء بها. وقد تم إبطال قانون محلي في دالاس ينظم تقسيم المناطق، والترخيص، وعمليات التفتيش على «المحال ذات الاتجاه الجنسي»، مثل متاجر الكتب الخاصة بالكبار، ومراكز الفيديو والمسارح، وذلك باعتبار أنه يشكل قيداً مسبقاً لا يفي بتوافر متطلبات قضية *فريدمان*. واعتبر قانون دالاس المحلي باطلاً حيث

إنه لم يضع حدوداً للوقت الذي يمكن لصانع القرار أن يصدر فيه الترخيص، ولم يوفر فرصة إعادة النظر القضائية العاجلة كما تتطلب قضية فريدمان. غير أن ثلاثة أعضاء من المحكمة اعتقدوا أنه حيث إن خطة الترخيص في دالاس لم تتضمن أية رقابة، فإن مطلب قضية فريدمان بأن بلدية المدينة لا بد أن تلجأ إلى المحكمة لتبرير الحاجة إلى التقييد لا يجب استيفائه. وقد طبق ثلاثة قضاة كل معايير قضية فريدمان الثلاثة، واعتقد ثلاثة آخرون بأنه ليس هناك بين معايير قضية فريدمان ما يجب تطبيقه عندما لا تكون هناك مراقبة للمحتويات. قضية شركة محطة الإذاعة العامة FW/PBS ضد مدينة دالاس FW/ PBS, Inc. v. City of Dallas (١٩٩٠).

٥ - حرية الصحافة

إن التعديل الأول يحمي من تحديد حرية الكلام «أو الصحافة». فهل تكفل هذه العبارة حماية خاصة لوسائل الإعلام باعتبارها مؤسسة؟ إن المحكمة لم تقبل فكرة أن فقرة الصحافة لها معنى مستقل عن فقرة الكلام. انظر قضية بنك فيرست ناشيونال في بوسطن ضد بيلواي (١٩٧٨) [رئيس القضاة بيرجر، الذي اتفق في الرأي، انتقد نظرية أن حرية الصحافة لها معنى مستقل]. وقد رفضت مطالب بمنح الصحافة امتيازات وحصانات غير متاحة للمواطنين العاديين. قضية براونزبرج ضد هايز v. Branzburg Hayes (١٩٧٢). ولكن هذا لا يعني أن الصحافة لا تتمتع بأية حماية دستورية خاصة باعتبارها عيون وأذان الجمهور ونائبة عنه في المسائل المتعلقة بالمصلحة العامة. وهناك بالفعل سوابق تتعلق بالحماية الدستورية التي منحت للصحافة ضد التقييد المسبق (مثلاً أوراق البنتاجون، صحف نبراسكا) ويضع أعباءً بعد هذا على النشر (مثلاً قضية نيو يورك تايمز ضد سوليفان، التي تتضمن قانون القذف). والأكثر من هذا أن القوانين التي تعامل الصحافة بشكل مختلف تخضع للحصن قضائي أكثر صرامة. انظر قضية شركة مينيابوليس ستار وتريبون ضد مفوضي إيرادات مينيسوتا Min-neapolis Star and Tribune Co. v. Minnesota Com'r of Revenue (١٩٨٢) [استخدام الولاية بصفة خاصة لضريبة فرضت فقط على استخدام الورق والحبر في الطباعة، يعتبر باطلاً إذا لم يكن هناك مصلحة تحقق التوازن ذات أهمية قهرية لا يمكن تحقيقها بدون

فرض ضرائب تفضيلية، حتى ولو كانت الصحف تتمتع بمعاملة ضريبية ممتازة]

١- جمع الأخبار

هل الحماية الدستورية الممنوحة لوسائل الإعلام مقصورة فقط على النشر أم أن الدستور يكلل أيضاً حماية لعملية جمع الأخبار؟ في قضية هرانزهرج ضد هاينز (١٩٧٢)، ثار هذا السؤال في سياق طلب «امتياز الصحفيين» لمقاومة الكشف عن معلومات لهيئة المحلفين الفيدرالية. وقد قبلت المحكمة طبقاً لرأى القاضي هوايت المتراض أن «جمع الأخبار ليست بنوع حماية من جانب التعديل الأول» لأنه «بنوع بعض الحماية للبحث عن أخبار، فإن حرية الصحافة يمكن أن تفقد قوتها». ولكن ذلك لا يعني أن الصحافة تتمتع بحصانة خاصة أو «حق دستوري للوصول إلى المعلومات غير متاح للجمهور بوجه عام». وقال القاضي هوايت إن التعديل الأول لا يتطلب إبطال كل «عبء طارئ على الصحافة».

وقد رفضت المحكمة بأغلبية ٥ أصوات ضد ٤ أى امتياز صحفي مطلق أو مشروط لرفض الصحفي الكشف عن أسماء مصادره أو أية معلومات أخرى أكثر من تلك التي يتمتع بها أى مواطن. وذكر القاضي هوايت أن مخبري الصحف يظلون أحراراً في الحصول على الأخبار بوسائل مشروعة، وأى منع من الإفشاء بالقوة يعتبر «انحرافاً واسعاً ومخوفاً بالمخاطر إلى حد كبير». ومقابل هذا «العبء الهام، وإن كان غير المؤكد» على جمع الأخبار، فإن مصلحة الجمهور في تطبيق القانون «بشكل عادل وفعال» - ومصلحة الجمهور في الاستشهاد بكل شخص - تعتبر مصلحة مسيطرة بشكل كاف. وطالما أن تحقيق هيئة المحلفين الفيدرالية يدار بنية حسنة، والأسئلة التي توجه تتعلق بالموضوع، وليست هناك أية مضايقات، فإن الصحفي يجب عليه أن يتعاون معها. وكذلك، فإن قضية هرانزهرج أعريت عن القلق بأنه إذا اعترف بهذا الامتياز، فإن المحاكم سوف تواجه صعوبة إدارية في تحديد ما الذي يشكل «الصحافة». انظر أيضاً قضية زورتشر ضد ستانفورد ديلي (١٩٧٨) *Zurcher v. Stanford Daily* [إصدار تفويض من طرف واحد يرخس بتفتيش مكاتب أخبار الطلبة بحثاً عن صور للشغب اعتبر دستورياً].

وقد أدلى القاضي باول بصوت ترجيحي حاسم في قضية هرانزهرج، كان له تأثير كبير للغاية فيما بعد. ففي اتفاق منفصل في الرأي، أوضح القاضي باول أن أى طلب

للحصول على امتياز يمكن أن يحتاج على أساس كل حالة بذاتها كنتيجة للموازنة بين المصالح المتنافسة للإفشاء والمحافظة على السرية. وفي الواقع أكد القاضي باول أن رأى المحكمة يعني أن «المحاكم سوف تكون متاحة للصحفيين في ظروف تكون فيها مصالح التعديل الأول المشروعة تتطلب حماية». ويشير كثير من المعلقين إلى أنه نتيجة لموقف باول أبتت الأغلبية في قضية براونزبرج وجود امتياز مشروط.

وقد حث القاضي ستيفارت باسم ثلاثة من المعارضين في قضية براونزبرج على الاعتراف بامتياز صحفي مشروط يتطلب أن تثبت الحكومة التي تسعى للإرغام على الإفشاء: (١) أن هناك سبباً محتملاً للاعتقاد بأن لدى الصحفي أدلة تتعلق بانتهاك القانون: (٢) عدم وجود أية وسيلة للحصول على الدليل تكون أقل انتهاكاً لحقوق التعديل الأول: (٣) أن هناك «مصلحة قهرية وطاقية في الحصول على المعلومات». وقد تمتع هذا النهج بنجاح ملحوظ في المحاكم الدنيا في المجال المدني، حيث لا تكون مصالح تنفيذ القانون بمثل هذا الوضوح.

وهناك مجال آخر تظهر فيه الحماية الدستورية التي تمنح لجمع الأخبار، وهو الوصول إلى المؤسسات والوثائق الحكومية والمعلومات الأخرى التي في حيازة الحكومة. وعلى خلاف أغلب مسائل التعديل الأول، والتي تتضمن قيوداً على سلطات الحكومة القسرية، فإن المسائل في هذا المجال لها اتجاه إيجابي محدد. هل على الحكومة واجب دستوري حتمي بأن تكفل لوسائل الإعلام فرصة الوصول إلى المعلومات التي في حيازتها؟ وهل هناك حق دستوري لمعرفة ماذا تفعل الحكومة؟

ومرة أخرى كانت المحكمة غير متقبلة للحقوق الخاصة للصحافة في الوصول إلى تلك المعلومات. وطالما أنه ليست هناك أية تفرقة ضد الصحافة، فإن «الصحفيين ليس لديهم أي حق دستوري لدخول السجون أو الوصول لنزلاتها أكثر مما هو مكفول للجمهور برجه عام». قضية بيل ضد بروكونيهر *Pell v. Procunier* (١٩٧٤) [تأيدت تنظيمات الولاية للسجون التي تمنع المقابلات الصحفية مع نزلاء معينين، باعتبارها تنظيمياً معقولاً، على الأقل حيث تتاح طرق بديلة للاتصال]. انظر قضية ساكسبي ضد شركة واشنطن بوست *Saxbe v. Washington Post Co.* (١٩٧٤) [حكم مماثل يخص السجون الفيدرالية]. ولكن يلاحظ أنه لا قضية بيل ولا قضية ساكسبي قررت ما إذا كان للجمهور حق في الحصول على المعلومات بمقتضى التعديل الأول يمكن أن تشترك فيه وسائل

الإعلام، باعتبارها «الممثل الضروري لمصلحة الجمهور في هذا المجال والآلية التي تؤثر في حق الجمهور». (القاضي بول مخالف للرأي). وفي كل من قضيتي بيل وساكسبي، يتمتع الجمهور بحقوق الزيارة وامتيازات تبادل الرسائل مع المسجونين، [انظر قضية بروكونيير ضد مارتنيز Procunier v. Martinez (١٩٧٤)، إن الرقابة على بريد السجن يجب ألا تكون أكبر مما هو ضروري للمصلحة الحكومية الحقيقية للأمن والنظام وتفعيل النزلاء].

وقد كشفت قضية هوتشينز ضد محطة إذاعة (KOED)، Houchins v. KQED, Inc. (١٩٧٨)، الانقسامات الحادة في المحكمة حول مسألة الوصول إلى المعلومات. فقد وجد كبير القضاة بيرجر، الذي انظم إليه القاضيان هويت وريנקويست، أن متطلبات قضية بيل بشأن فرصة الدخول المتساوي إلى السجن متوفرة، فمضى قدماً إلى اقتراح أنه يمكن رفض دخول الجمهور إلى أي سجن. وقد أكد كبير القضاة عدم وجود أية إرشادات دستورية لكي يقتصر القضاة على صياغة وتطبيق هذا الحق لدخول الجمهور. وقد اعترض القضاة ستيفنز، وورينان، وباول، وجانولوا من أجل توفير الحق العام في الحصول على المعلومات: «إن الحفاظ على تدفق كامل وحر للمعلومات للجمهور بوجه عام كان معترفاً به منذ وقت بعيد باعتباره هدفاً جوهرياً للتعديل الأول للدستور». ويذا أن القاضي ستيفورات في موافقته، يرفض أن هناك واجباً دستورياً على الحكومة بأن تكفل وصول الجمهور إلى المعلومات، ولكنه جادل بأنه إذا سمح للجمهور بالوصول، «فإن الوصول الفعال قد يتطلب قواعد مختلفة لوسائل الإعلام عما يكون للجمهور العام». مثل آلات التصوير ومعدات التسجيل ومواعيد المقابلات الأكثر تكراراً قد تكون مطلوبة. ويظهر من ذلك أن موضوع الدخول إلى السجن للجمهور والصحافة على السواء يبقى غير مؤكد. ولعل أفضل ما يمكن قوله هو أنه إذا أعطى للجمهور حق الدخول فإن الصحف يجب ألا تحرم من الدخول وقد يكون لها الحق في أفضليات باسم «الدخول المتساوي والفعال». وقد وجدت المطالبة بالحق الدستوري في الدخول للمؤسسات الحكومية قبولاً بصورة تدريجية في سياق الإجراءات القضائية. وقد بينت قضية شركة جانييت ضد دي باسكوالى Gannett Co., Inc. v. DePasquale (١٩٧٩)، أن ضمانات التعديل السادس للمتهمين بمحاكمة علنية، لا تعطى الصحافة ولا الجمهور حقاً إلزامياً لحضور جلسات الاستماع قبل المحاكمة. ولكن بعد هذه النكسة الأولية، فإن قضية شركة صحف

ريتشموند ضد فرجينيا *Richmond Newspapers, Inc. v. Virginia* والتي أقرت مبدأ هاماً جديداً، اعترفت المحكمة بأغلبية ٧-١ بأن التعديل الأول يحد من سلطة المحكمة في عقد جلسات الجنايات بصورة سرية. وكانت شركة صحف ريتشموند قد رأت أن «عدم وجود مصلحة طاعية، وواضحة في النتائج، فإن المحاكمة في قضية جنائية يجب أن تكون مفتوحة للجمهور». وحيث إنه لم تظهر أية نتائج تبرر السرية، فإن المحكمة أخطأت في جعل المحاكمة سرية.

ولكن المحكمة انقسمت في الرأي حول تحديد طبيعة حق الدخول. فكبير القضاة بيرجر باسم المحكمة، الذي انضم إليه القاضيان ستيوارت وهوايت، أكد الأساس التاريخي «لافتراض عقد الجلسة علنية» في المحاكمات الجنائية، باعتباره الأساس للحق الضمني في حضور المحاكمات الجنائية. وانتهى بعد أن ركز على حقوق الكلام والصحافة والتجمع المضمونة إلى أن «الحقوق الصريحة المضمونة للكلام والنشر فيما يتعلق بما يجري في محاكمة ما سوف تفقد الكثير من معناها إذا كان الدخول لحضور المحاكمة يمكن، كما كان الحال هنا، أن يمنع فوراً».

كان القاضي برينان الموافق على الرأي والذي انضم إليه القاضي مارشال، رغباً في أن يعترف «بحق الجمهور في الدخول» كما جاء بالتعديل الأول، والقائم على أساس «الدور البناء» [الذي يقوم به التعديل الأول] في ضمان وتعزيز نظامنا الجمهوري للحكم الذاتي. وحث برينان، وهو يؤكد على دور المواطن الناقد في الحكم الديمقراطي، على أن كلًا من وسائل الاتصال، والظروف التي لا يمكن الاستغناء عنها لوسائل الاتصال ذات المعنى، يجب أن تتمتع بالحماية. «إن المناقشات العامة المفيدة – وغيرها من أشكال السلوك المدني – يجب أن تقوم على توافر المعلومات». ولكن القاضي برينان مع اعترافه بالحاجة إلى تعريف الحدود، حث على الانتباه إلى التقييم التاريخي والحالي لأهمية الوصول إلى العملية موضوع البحث. وانتهى إلى القول بأن «تقاليدنا المتصلة عن المحاكمات العلنية، وأهمية دخول الجمهور بالنسبة للأهداف الأوسع لعملية المحاكمة، ترجع بقوة الكفة نحو قاعدة أن تكون المحاكمات علنية». والقانون الحالي الذي ترك مسألة السرية لحرية التصرف غير المفيدة للقاضي غير كاف للوفاء باشتراط العلنية.

وفي قضايا تالية، أعادت المحكمة تأكيد هذا الحق المشروط للوصول إلى بعض الإجراءات القضائية الجنائية على الأقل، واستخدمت معياراً للفحص الدقيق في إعادة

النظر في حالات عقد الجلسة سرية. ففي قضية شركة جلوب للصحف ضد المحكمة العليا (Globe Newspaper Co. v. Superior Court for Norfolk County (١٩٨٢))، تقرر أن قانوناً للولاية يتطلب عقد الجلسات سرية في قضايا جرائم الجنس وذلك خلال الاستماع لشهادة الشهود القاصرين، غير دستوري. وفي حين أن القاضي برينان باسم المحكمة قبل أن مصلحة الولاية في حماية السلامة البدنية والنفسية للقاصرين هي أمر إلزامي، فإنه انتهى باسم المحكمة إلى أن القانون لم يكن «وسيلة معدة بدقة» لتحقيق الهدف، وأن تقرير الحاجة إلى السرية في كل قضية على حدة مطلوبة. ورأى كبير القضاة بيرجر وهو يكتب باسم المحكمة في قضية شركة للشروع للصحف ضد المحكمة العليا (Press-Enterprise Co. v. Superior Court of California (١٩٨٤))، أن قضية صحف ريتشموند ينطبق عليها استجواب القاضي للمحلفين المتوقعين في محاكمة جنائية: «إن افتراض عناية الجلسة لا يمكن التقلب عليه إلا بمصلحة مسيطرة تقوم على أساس ما يتبين من أن السرية ضرورية للحفاظ على قيم أعلى، وأنها معدة بدقة لخدمة تلك المصلحة. ويجب أن تتضح المصلحة إلى جانب النتائج المحددة حتى تستطيع محكمة إعادة النظر أن تقرر ما إذا كان أمر السرية اتخذ بصورة صحيحة». وقد اعتبر أن عدم قيام المحكمة بالبحث عن بدائل للسرية أمر حاسم في القضية.

وخلاصة القول أن جمع الأخيار قد يتمتع بقدر من الحماية الدستورية، ولكن ليس بدرجة كبيرة. وعلى عكس الحماية الواسعة التي يكفلها التعديل الأول، عندما تراقب الحكومة التعبير أو النشر، فإن المحاكم كانت مترددة في منح الحماية لعملية جمع الأخبار. والواقع أنه قد يكون من الأفضل الحديث عن جمع المعلومات، حيث إن فقرة الصحافة تضيق القليل إلى فقرة الكلام وأن الصحفيين يمكن استبدالهم إلى حد كبير بالمواطنين الآخرين. وإلى المدى المحدود الذي ينشئ به التعديل الأول امتيازاً مشروطاً لمقاومة الإفشاء الإجباري للمعلومات للحكومة، فإن ذلك حق للمواطنين بوجه عام. وإذا كان هناك حق مؤكد للوصول إلى المؤسسات الحكومية والمعلومات المتوفرة لدى الحكومة، وهو ما يبدو أمراً مشكوكاً فيه خارج سياق قاعة المحكمة، فإنه حق للجمهور.

ب — فرص الجمهور للوصول إلى وسائل الإعلام

إن أكثر الأشكال شيوعاً للقيود الحكومية على النشر، تظهر عندما تسمى الحكومة

لمنع أو معاقبة وسائل الإعلام. ولكن ماذا إذا سعت الحكومة لإجبار وسائل الإعلام على نشر رسائل لم يكن ممكناً طرحها بطريقة أخرى؟ إن التعديل الأول لا يحمي حقوق التكم فقط، ولكنه يحمي أيضاً «حق الجمهور في أن يصل بصورة مناسبة إلى الأفكار الاجتماعية والسياسية والجمالية والأخلاقية وغيرها من الأفكار والتجارب». قضية شركة الأسد الأحمر للإذاعة ضد لجنة الاتصالات الفيدرالية Red Lion Broadcasting Co. v. F.C.C. (١٩٦٩)، [اعتبر مبدأ لجنة الاتصالات الفيدرالية للإنصاف الذي يتطلب مناقشة المسائل العامة، والتغطية العادلة للمراكز المتنافسة مبدأ دستورياً]. وفي قضية الأسد الأحمر، أضافت المحكمة قاعة: «إن حق المشاهدين والمستمعين، وليست حقوق المذيعين، هو الأعلى». فهل يستطيع مجلس تشريعي أن يجبر وسائل الإعلام على نشر مادة للصالح القومي من أجل تعزيز هذا الحق للجمهور الوارد في التعديل الأول؟

وفي حالة وسائل الإعلام المطبوعة، رفضت المحكمة حق وصول الجمهور المنصوص عليه في التعديل الأول. ففي قضية شركة ميامي هيرالد للنشر ضد تورنيللو Miami Herald Pub. Co. v. Tornillo (١٩٧٤)، اعتبرت المحكمة بالإجماع أن قانوناً للولاية يمنح المرشحين السياسيين الحق في الرد على النقد المنشور، غير دستوري. وبعد أن أيد كبير القضاة بيرجر بالوثائق مسالة تركيز وسائل الإعلام على تشويه سوق الأفكار، فإنه رفض مع ذلك استخدام القهر الحكومي لإجبار الصحافة على أن تنشر ما لم تكن لتشره بطريقة أخرى. وقال: «في حين أن وجود صحافة مسئولة هي هدف مرغوب فيه بدون شك، فإن مسئولية الصحافة ليست مقررة بالدستور. وهي مثل فضائل عديدة أخرى، لا يمكن أن تشرع بالقوانين». ورأى كبير القضاة أن النشر الإجباري يعاقب الصحافة على النشر السابق بالإضافة إلى تكاليف الطبع، واحتلال مساحة ثمينة من الصحيفة. وحذر قائلاً إن هذه العقوبات قد تؤدي إلى أن يتجنب المحررون الموضوعات المثيرة للجدل. وإن الرقابة على التحرير وتقدير الحجم والمحتوى يجب أن يبقى في يد الصحف وليست في يد الحكومة. انظر قضية شركة لباسيفيك للغاز والكهرباء ضد لجنة المرافق العامة (١٩٨٦) [إن الوصول الإجباري لمجموعة خاصة إلى مظاريف عطاءات مرفق خاص ينتهك مبادئ قضية تورنيللو]. ولم يقرر ما إذا كان قانون للحق في الرد، باعتباره علاجاً للذنب، سيكون صحيحاً بمقتضى مبادئ قضية تورنيللو. انظر قضية روزنبوم ضد شركة متروميديا (١٩٧١).

وفى قضية محطة كولومبيا للإذاعة ضد اللجنة الديمقراطية القومية، CBS, Inc. v. Democratic Nat. Committee (١٩٧٣)، رفض حق وصول الجمهور إلى وسائل الإعلام الإذاعي على أساس التعديل الأول، حيث أيدت المحكمة برئاسة كبير القضاة بيجر، حكماً فى قضية اللجنة الفيدرالية للاتصالات بأن أى مذيع يقوم بمسئوليّاته القانونية للتغطية العادلة، غير مطالب بقبول إعلانات تحريرية. وكان استنتاج اللجنة الفيدرالية للاتصالات بأن هذا الحق للوصول لا يخدم المصلحة العامة له ما يبرره، حيث إنه يرجح مصالح من لديهم الوفرة المالية التى تتيح لهم الوسائل لشراء وقت تحريرى. وفى حين أن الإذاعة خاضعة للتنظيم الحكومى، فإن كبير القضاة ذكر أن التحرير من اختصاص المحررين. وفى النهاية، أعرب كبير القضاة بيجر عن قلقه من أن مراقبة اللجنة الفيدرالية للاتصالات لحق دستورى للدخول سوف يقم الحكومة «ويدفعها إلى تقرير مستمر لكل قضية على حدة عن يجب أن يسمع ومتى». وانتهت المحكمة إلى أن أخطار زيادة الرقابة الحكومية على حرية التصرف الصحفية تتجاوز أية فوائد يمكن أن تجنى من حصول الجمهور على المعلومات.

وفى حين أن قضية محطة إذاعة كولومبيا ضد اللجنة الديمقراطية القومية أعلنت أن التعديل الأول بقوته الخاصة لم يفرض حقاً للنفاد إلى وسائل الإعلام الإلكترونية، فقد أوضحت المحكمة أنه ترك المواقف مفتوحة، حيث يمكن للقانون أو اللجنة الفيدرالية للاتصالات عن طريق التنظيم أن تفرض شكلاً ما لحصول الجمهور على المعلومات. وعلى الرغم من أن قضية تورنهللو أكدت حرية الصحافة بشأن محتويات الصحيفة، فإن الإذاعة تخضع لتنظيم حكومى أكبر خضوعاً للمصلحة العامة. وفى تأييد مبدأ الإنصاف ضد الطعن المستند إلى التعديل الأول فى قضية «الأسد الأحمر»، لاحظت المحكمة ندرة الترددات الإذاعية كمبرر للتنظيم الحكومى الذى يستهدف منع احتكار سوق وسائل الإعلام بواسطة حاملى تراخيص الإذاعة الخاصة. وفى حالات أخرى، أكدت المحكمة أن انتشار الإذاعة فى حياتنا، وقدرتها على الوصول للأطفال يبرران رقابة حكومية أكبر على المحتويات. انظر قضية اللجنة الفيدرالية للاتصالات ضد مؤسسة باسيفيكا (١٩٧٨).

لقد اعترفت قضية محطة كولومبيا للإذاعة ضد اللجنة الفيدرالية للاتصالات CBS, Inc. v. F.C.C. (١٩٨١)، بشرعية حقوق الوصول المحدود إلى

المعلومات بالمقارنة بحقوق الوصول غير المحدود. وأيدت المحكمة قانون حملة الانتخابات الفيدرالية الذي أنشأ حقاً قانونياً للوصول المعقول للمرشحين السياسيين الفيدراليين. وأكدت قضية محطة كولومبيا للإذاعة ضد اللجنة الفيدرالية للاتصالات أن القانون «ينشئ حقاً محدوداً فقط للوصول معقول يتعلق فقط بالمرشحين الفيدراليين المؤهلين قانونياً، ويمكن اللجوء إليه من جانبهم فقط من أجل تعزيز ترشيحهم بمجرد أن تبدأ الحملة. ولم يكن هذا «حقاً عاماً للوصول إلى وسائل الإعلام» مما يضعف بصورة خطيرة حرية الاختيار فيما يتعلق بما يذاع، ولكن صنور قانون محدد مخصص «للتأكد من أن مورد هاماً - هو موجات الأثير - سوف يحقق المصلحة العامة».

وخلاصة القول أنه في حين أن المحكمة اعترفت بأن التعديل الأول يتضمن حق الجمهور في أن يستمع، فإن ذلك لم يتحول إلى حق دستوري في الوصول إلى وسائل الإعلام. وبالنسبة لوسائل الإعلام المطبوعة والمسموعة والمرئية على السواء، فقد أكدت المحكمة أهمية حرية الاختيار الصحفي للمحتويات. وفي حين أن الإذاعة معرضة لدرجة من التنظيم الحكومي أكبر من وسائل الإعلام المطبوعة، فإن المحكمة أكدت بإطراد على الطبيعة المحدودة للتنظيم الحكومي الفيدرالي. بل إن المحكمة بدا مؤخراً أنها تتشدد في إعادة النظر في الرقابة الحكومية على المحتويات في الإذاعة. وفي قضية اللجنة الفيدرالية للاتصالات ضد رابطة النساء الناخبات F.C.C. v. League of Women Voters of California (١٩٨٤) [اعتبر قانون فيدرالي يمنع المذيعين الذين يحصلون على منح من أجل الإذاعة العامة من الاشتراك في التعبير عن رأيهم تحريرياً غير دستوري]، ونكرت المحكمة أن مثل هذه المحتويات سوف تؤيد فقط عندما يصاغ القيد بدقة لتعزيز مصالح حكومية جوهرية فقط. ومع ذلك فإنه، كما توضح قضية محطة إذاعة CBS، فإن الحق القانوني المحدود للوصول المعقول إلى وسائل الإعلام هو الذي يمكن أن ينجو من الفحص المنطوق بالتعديل الأول.

٦ - الكلام في العملية الانتخابية

يعد الكلام السياسي في صميم اهتمامات التعديل الأول. ومن ثم فإنه ليس من المستغرب أن تطبق المحكمة معيار الفحص الدقيق عندما تضطلع ولاية ما بتنظيم

محتويات الكلام أثناء الحملات الانتخابية. قضية *برلون ضد هارتلادج* Brown v. Hartlage (١٩٨٢) [تطبيق قانون ولاية ضد شراء الأصوات لإبطال انتخاب مرشح كان قد وعد بأن يأخذ مرتباً أقل مما يحدده القانون إذا تم انتخابه، اعتبر غير دستوري]. وبالمثل فإن تنظيم الولاية للأحزاب السياسية الوطنية وضع تحت فحص دقيق على أساس حق التجمع السياسي. قضية *الحزب الديمقراطي للولايات المتحدة ضد ويسكونسن*. *المعلق بلافوليت* Democratic Party of United States v. Wisconsin ex rel. LaFollette (١٩٨١) [إن قانون ويسكونسن للانتخابات التمهيدية المفتوحة لا يمكن استخدامه لإجبار اللجنة الوطنية للحزب الديمقراطي على اختيار مندوبين بطريقة تناقض القواعد الحزبية]. إن قانوناً لولاية كولورادو يمنع استخدام موزعين بأجر للحصول على العدد المطلوب من توقيعات الناخبين المؤهلين المطلوب لوضع مبادرة على أوراق الاقتراع للانتخابات العامة، ينتهك حق الاشتراك في الكلام السياسي الذي يحميه التعديل الأول. والقيود على توزيع التماسات تتعلق بتغيير سياسي ينتهك «صميم الكلام السياسي»، وسيكون عرضه «لفحص متشدد». قضية *ماير ضد جران* Meyer v. Grant (١٩٨٨).

وعندما تبني الحزب الجمهوري في كونيتيكت قاعدة تسمح لناخبين مستقلين بالإدلاء بأصواتهم في الانتخابات الأولية للجمهوريين على الرغم من أن قانوناً للولاية يشترط أن يكون الناخبون في الانتخابات الأولية للحزب أعضاء مسجلين في ذلك الحزب، فقد أبطلت المحكمة قانون الولاية لأنه يحرم الحزب الجمهوري في الولاية من الحق في الدخول في تجمع سياسي مع أفراد يختارهم بنفسه. واعتبر قانوناً لإحدى الولايات يضع حنوداً على الناخبين المسجلين الذين يمكن لأي حزب سياسي أن يطلب مشاركتهم في وظيفة أساسية للحزب مثل اختيار المرشحين، يرقى بشكل غير جائز حرية التجمع. قضية *طاشجيان ضد الحزب الجمهوري في كونيتيكت* Tashjian v. Republican Party of Connecticut (١٩٨٦).

وقد طرحت المحكمة جانباً تنظيمياً مفرطاً مماثلاً للعملية السياسية، عندما رفضت نصوصاً خاصة في القانون الانتخابي لكاليفورنيا، تمنع الهيئات الرسمية الحاكمة للأحزاب السياسية من عمل مصانقات أولية، والتي تفرض تنظيم وتكوين تلك الهيئات الحاكمة. وكانت هذه التصوص موجهة إلى صميم العملية الانتخابية، ولا تخدم مصلحة حكومية قهرية، ولا يمكن تبريرها بمصالح الولاية مثل استقرار الحكومة وحماية الناخبين

من التأثير والارتباك غير المناسبين. ولا ينبغي أن تراقب أية ولاية «الكلام السياسي الذي يشترك فيه حزب سياسي مع أعضائه». كما أن تنظيم قيادة الحزب كان باطلاً أيضاً، إذ أنه لا شأن للولاية بأن تخبر الحزب السياسي بما ينبغي أن يكون عليه تركيبة الداخلي أكثر مما لها أن تجبر حزباً على ما يمكن أن يقوله لأعضائه. قضية Eu ضد اللجنة المركزية الديمقراطية لمقاطعة سان فرانسيسكو Eu v. San Francisco County Democratic Cent. Committee (١٩٨٩).

وعلى الناحية الأخرى، استخدم اختبار للتوازن أكثر تعميماً في إعادة النظر في تنظيمات تحكم الدخول إلى مراكز الاقتراع للمستقلين وأحزاب الأقلية في قضية أندرسون ضد سيلهيري (١٩٨٣) [انظر ص ٢٠٨-٢١٠ بشأن تطبيق قانون الحماية المتساوية على قضايا دخول مراكز الاقتراع]، وقد اعتبرت المحكمة في قضية أندرسون بأغلبية ٤-٥ أن تحديد ولاية أوهايو شهر مارس كموعـد أخير للقيـد في سجل انتخابات نوفمبر، يلقي عبئاً غير دستوري على أنصار مرشح الرئاسة المستقل جون أندرسون. وقد ضمنت الأحزاب السياسية الكبرى التي ظهر أن لها تأييد من أصوات الناخبين مكاناً في صناديق الاقتراع، وكانت قادرة على اختيار مرشحها بعد الموعد النهائي في شهر مارس.

وقد ركز القاضي ستيفنز نيابة عن المحكمة على «طابع وحجم الضرر المؤكد» الذي لحق بحقوق الناخبين (وايس المرشح) المنصوص عليها في التعديل الأول. وقد اعتبر الموعد المبكر للتسجيل تقييداً شديداً لقدرة الناخبين الذين لم يتأثروا على أن يتجمعوا حول مرشح مستقل، وكعائق لقدرة الناخبين على الاستجابة لأحداث هامة. ولما كانت الأحزاب الرئيسية لم تكن خاضعة للموعد النهائي في شهر مارس، فإن قانون أوهايو كان له تأثير متباين على طبقة محددة من الناخبين، أي أولئك الذين لم يختاروا أن يناهزوا إلى الأحزاب الرئيسية، فهو قد ميز في المعاملة ضد الناخبين المستقلين.

وبعد ذلك بحث القاضي ستيفنز تبرير الولاية لفرض هذا العبء الهام من أجل أن يقرر «مشروعية وقوة كل من هذه المصالح والمدي الذي تبرر فيه هذه المصالح ضرورة تحميل عبء على حقوق المدعى». إن مصلحة الولاية في تعزيز الاستقرار السياسي بمراقبة «التكتلات الحزبية غير المقيدة» كان أكثر إساءة من الرغبة في احتكار العملية الانتخابية للحرزيين الكبارين. وفي حين أن الاستقرار السياسي يمكن أن يكون هدفاً

مشروعاً للولاية، فقد كانت هناك وسائل متاحة أقل إرهاباً. وكان إحكام التنظيم بشكل أكبر من قانون أوهايو التمييزي ممكناً. وقد انتهى الرأي في قضية أندرسون إلى أن العبء الواقع على الاقتراع المستقل «يرجع بلا جدال المصلحة الأصغر للولاية في فرض الموعد النهائي في مارس». قارن قضية ستورر ضد براون (١٩٧٤) [لقد اعتبر النص على عدم الانضمام كعضو لمدة عام واحد يعزز المصلحة القهرية للولاية في الاستقرار السياسي].

وربما كان أكثر المجالات إثارة للجدل في القانون الانتخابي في التعديل الأول يتضمن وضع القيود على ما ينفقه الأفراد والمجموعات على الحملة. وفي قضية باكلي ضد فالليو (١٩٧٦)، انقسم رأي المحكمة بشأن القانون الفيدرالي الذي يحد من تبرعات الأفراد للمرشحين لمنصب ما يخدم المصلحة الجوهرية للولاية في الحد من حدوث وظهور الفساد. ومع ذلك، فإن القانون الذي يحدد ما يصرفه المرشحون والأفراد والمجموعات اعتبر غير دستوري.

وقد رفض رأي المحكمة بكامل هيئتها أولاً محاولات وصف قانون الإنفاق باعتباره تنظيمياً للسلوك، وأنه يرهق حق الكلام بطريقة عارضة فقط. فالمال هو شكل من أشكال الكلام، والقانون ينظم الكلام نفسه. وحتى إذا كانت حدود التمويل قد عولمت باعتبارها تنظيمياً للسلوك، فإن الفحص الدقيق كان مناسباً، حيث إنه على الرغم من أن القانون محايد من الناحية الأيديولوجية، فإنه موجه إلى المحتويات الضارة لوسائل الإتصال، أي أنه كان تنظيمياً للمحتوى. واستنتجت المحكمة أن مصلحة الحكومة «تظهر بقدر ما، لأن وسائل الإتصال المتكاملة كما يزعمون مع السلوك هي في ذاتها ضارة». وعلى خلاف التنظيم البسيط للزمان، والمكان والطريقة، فإن تحديد الدولارات تتضمن «قيوداً كمية على الإتصالات والتجمعات السياسية».

ويعد استنتاج أن الكلام مثقل بأعباء هامة من حيث المضمون بوضع قيود على الإنفاق، فربما كان من المتوقع تطبيق اختبار الفحص الدقيق. وبدلاً من ذلك، فإنه في تحليل يوحى باختبار توازن، وضع تمييز بين شدة العبء المفروض بوضع حدود للتبرع والصرف. وفي حين أن الفحص الدقيق كان قابلاً للتطبيق على كل من التبرعات والمصرفات، فقد قيل إن الحدود العليا للصرف تفرض «قيوداً أكثر شدة بشكل ملحوظ على الحريات المشمولة بالحماية». إن أي حد على المبلغ الذي يمكن أن ينفقه شخص

أو مجموعة «يقلل بالضرورة كمية التعبير»، ويؤثر على نوع وتنوع الكلام السياسي. ومن الناحية الأخرى فإن القيود على التبرعات تفرض فقط «قيداً هامشياً على قدرة المتبرع على الإتصال». وقد استنبطت المحكمة أن «كمية الإتصالات بواسطة المتبرع لا تزيد بشكل ملحوظ مع حجم تبرعه»، إذ أن العمل الرمزي للتبرع هو في حد ذاته طريقة الإتصال. وفي حين أن التبرع قد يستخدم لتحسين نوعية كلام الملقى، فإن هذا كان «كلاماً بواسطة شخص آخر غير المتبرع»، أي كلام بالوكالة.

ويعد ذلك بحثت المحكمة المصلحة الحكومية في الإبقاء على حد أقصى لمبالغ التبرع والمصروفات، مركزة على المصلحة في منع الفساد. فالتبرعات الكبيرة تعطي غالباً لضمان محاباة سياسية، ويجب أن يسمح للكونجرس بأن يقيد الفرصة لحدوث إساءة تصرف، أي أن يسعى لمنع «التبادل السياسي» أو الدورات مقابل امتيازات سياسية. وعلى الناحية الأخرى، فإن القيود على المصروفات من جانب أحد المرشحين، اعتبرت أنها تخدم المصالح المضادة للفساد بصورة أقل وضوحاً. ونقص رقابة المرشح على الإنفاق المستقل يقيد إمكانية أن يعطى هذا الإنفاق باعتباره تبادلاً مع النفوذ السياسي. وكان تحديد المصروفات المستقلة بالنسبة للقاضي هوايت، المعارض، يمكن تبريره لمنع التحايل على حدود التبرع وأن المرشح سيظل مدركاً للمصروفات التي تتم لصالحه.

وقد رفضت المحكمة قول الحكومة بأنه يمكن تبرير تحديد المصروفات بأنه يخدم المصلحة في مساواة قدرة الأفراد والمجموعات على ممارسة التأثير الانتخابي. «إن فكرة أن الحكومة لها أن تقيد كلام بعض عناصر مجتمعنا من أجل تعزيز الصوت النسبي للأخرين، هي فكرة بخيلة كلية على التعديل الأول، والذي خصص لضمان أوسع انتشار ممكن للمعلومات. إن حماية التعديل الأول ضد الاختصار الحكومي للتعبير الحر لا يمكن جعلها تعتمد على قدرة أي شخص المالية للاشتراك في مناقشة عامة». وببساطة فإن الرغبة في مساواة أكبر لا يمكن تحقيقها عن طريق التضحية بمصالح الحرية في الكلام الحر. وقد جادل القاضي هوايت، المخالف للرأي، بأن مصالح التعديل الأول في الحوار الحر تتعزز فعلاً بواسطة تحديد الإنفاق وذلك بالسيطرة على «الميزة الطاغية» للأثرياء، «ويتشجيع الأقل ثراء». ويبيحاز فإن المال الكثير هو الذي يشوه سوق الانتخابات.

وقد واجهت القضايا التالية لقضية بلكلي مشكلة عدم الدقة التي نشأت بواسطة الإنقسام بين التقييدات على مصروفات الحملات، والتبرعات. ففي قضية للجمعية

الطبية لكاليفورنيا ضد اللجنة الفيدرالية للانتخابات California Med. Ass'n v. F.E.C. (١٩٨١)، تأيد قانون فيدرالى يحدد المبلغ الذى تستطيع أن تتبرع به جمعية للجنة سياسية لمرشحين متعددين. وقد اعتبر مثل هذا الإنفاق لا ككلام سياسى مستقل، بل باعتباره «كلاماً بالوكالة». وعلى ذلك فإن الإنفاق اعتبر مماثلاً لتبرعات مجموعة لأحد المرشحين والتي يمكن تنظيمها.

وفى قضية **اللجنة الفيدرالية للانتخابات ضد لجنة العمل السياسى القومية للمحافظين** F.E.C. v. National Conservation Political Action Committee (١٩٨٥)، اعتبرت المحكمة بأغلبية ٦-٣ أن نصاً فى القانون الفيدرالى لتمويل الحملات الانتخابية يمنع لجان العمل السياسى PAC من إنفاق أكثر من ألف دولار لتعزيز ترشيح المرشح الذى يختار الحصول على تمويل عام، يعتبر انتهاكاً للتعديل الأول. وكما فى قضية **باكلى**، فإن «المصروفات موضوع البحث فى تلك القضية أدت إلى كلام فى صميم التعديل الأول، يستلزم معياراً «صارماً» لإعادة النظر. وقد شبه القاضى رينكويس باسم المحكمة هذا القيد بأنه يسمح لمتكلم فى قاعة عامة بأن يعرب عن آرائه بينما يمنع من أن يستخدم مكبر للصوت. فكل القيد يقلل كمية ونوعية التعبير، كما أن ذلك لم يكن مجرد قيد على «الكلام بالوكالة». وعلى الرغم من أن المتبرعين لا يراقبون الاستخدام المعين لأموالهم، فإنه من الواضح أن المتبرعين يحبون الرسالة التى يسمعونها من هذه المنظمات، ويريدون إضافة أصواتهم إلى تلك الرسالة، وإلا لما تخلوا عن أموالهم». ويعد أن تقرر أن مصروفات لجان العمل السياسى لها الحق الكامل فى حماية التعديل الأول، فإن المحكمة لم تستطع أن تجد أية مصلحة حكومية قوية إلى حد كاف لتبرير تقييد مصروفات لجان العمل السياسى. وهنا مثلاً فى قضية **باكلى**، فإن المصروفات المستقلة غير المنسقة مع حملة سياسية لأحد المرشحين، نظر إليها على أنها تمثل خطراً أقل من التبادل السياسى. ورفضت المحكمة محاولة لتأييد التحديد القانونى على المصروفات على أساس المعاملة الخاصة الممنوحة تاريخياً للشركات. وفى هذه الحالة فإن شروط قانون تمويل الحملات «تطبق بشكل متساوٍ على مجموعة غير رسمية، تجمع التبرعات وتنفق أموالاً على حملة رئاسية وعلى لجان العمل السياسى الغنية وذات الكفاءة المهنية المشاركة فيها».

وفى قضية **اللجنة الفيدرالية للانتخابات ضد مواطني ماساشوسيتس من أجل الحياة** F.E.C. v. Massachusetts Citizens For Life, Inc. (MCFL) (١٩٨٦)، فإن

تطبيق نص في قانون الحملات الانتخابية الفيدرالية يمنع الصرف المباشر من أموال الإتحادات إلى جمعية سياسية تطوعية لا تهدف للربح، تتعلق بانتخابات لمنصب عام، تم رفضه باعتبار أنه لا يتفق مع التعديل الأول. والكلام السياسي المشمول بالحماية لا يمكن أن ينتهك بهذا الشكل إذا لم تكن هناك مصلحة حكومية قاهرة - مصلحة من الواضح أنها لم تكن موجودة في حالة تطبيق النص على جمعية سياسية تطوعية صغيرة، ورفضت أن تقبل تبرعات من أي من شركات الأعمال أو نقابات العمال. وعلاوة على ذلك فإن الجمعية لم يكن لها حملة أسهم، ولم تكن تشغل بالأعمال التجارية. وفي مثل تلك الظروف، كان التنظيم قيداً على الكلام، لا يستخدم وسائل أعدت بدقة لتحقيق هدفه.

ومع ذلك، فإن قانوناً لولاية ميشيغن يمنع الشركات من تقديم تبرعات للحملات من أموال خزانة العامة لمرشحين سياسيين، اعتبر أنه لا ينتهك التعديل الأول. وكانت الشركة التي تورطت في ذلك والتي لا تهدف للربح، هي الغرفة التجارية في ميشيغن، فتقرر إلى ثلاث سمات مميزة للمنظمة المشمولة بالحماية في قضية مواطني ماساشوسيتس من أجل الحياة : (١) أن الغرفة التجارية على خلاف هذه المنظمة لم تكن مشكلة فقط من أجل هدف التعبير السياسي. (٢) أن أعضاء الغرفة التجارية لديهم سبب اقتصادي للبقاء فيها، حتى إذا اختلفوا مع سياساتها، (٣) أن الغرفة على عكس هذه المنظمة كانت عرضة لممارسة النفوذ من شركات الأعمال التي قد تستخدمها كقناة للإنفاق المباشر، والذي قد يشكل تهديداً للسوق السياسية. واستخدام شكل شركة لم ينزع بطبيعة الحال الكلام المشترك من نطاق حماية التعديل الأول. ولكن عبء قانون ميشيغن على الكلام السياسي المشترك، كان يبرر بمصلحة الولاية القهرية في منع الإفساد السياسي أو ظهور نفوذ مفرط. وعلى عكس الموقف في قضية مواطني ماساشوسيتس من أجل الحياة، فإن القانون كان موجهاً لهدفه بدقة، أي أنه كان معداً بدقة لكي يحقق هدفه. ولم يمنع قانون ميشيغن كل بنود إنفاق الشركات، وقد سمح للشركات بأن تقدم مصروفات مستقلة لأغراض سياسية من أموال معزولة، ولكن ليس من خزانة العامة. قضية أوستن ضد الغرفة التجارية في ميشيغن *Austin v. Michigan Chamber of Commerce* (١٩٩٠).

وتعتبر قضية أوستن تطوراً هاماً في قانون التعديل الأول الذي يحكم العملية الانتخابية. وبإيجاز، فإن الولايات يمكن أن تنظم إنفاق الشركات في العملية السياسية

إذا تم وضع التنظيم بدقة كافية لكي يخدم مصلحة الولاية القهرية في تقليل التهديد بأن «خزائن الشركات الضخمة» التي تجمعت بمساعدة التركيب المشترك الذي تضفيه الولاية سوف يشوه العملية الانتخابية، «ويؤثر بصورة غير عادلة على نتيجة الانتخابات».

إن مصلحة الحكومة لمكافحة الفساد كانت تعتمد في قضية باكللي على أن تأييد حدود الإنفاق على التبرعات لا ينطبق على حدود الإنفاق على التبرعات في الاستفتاءات. وفي قضية للمواطنين المعارضين لتحديد الإيجارات ضد مدينة بيركلي Citizens Against Rent Control/Coalition for Fair Housing v. City of Berkley, Cal. (١٩٨١)، فإن قانوناً محلياً يحدد مبلغ ٢٥٠ دولاراً للتبرعات للجان التي شكلت لتأييد أو معارضة إجراءات الاقتراع التي قدمت لاقتراع شعبي اعتبر غير دستوري. فقد انتهك كلاً من حق التجمع (أي أنه حدد الأفراد الراغبين في أن يتحدوا معاً في تقديم آرائهم، بينما لم يضع أي قيد على الأفراد الذين يعملون بمفردهم) والحقوق الفردية والجماعية في التعبير الحر (أي أنه حدد كمية التعبير). ولما كان القانون المحلي لم يقدم أية مصلحة هامة للولاية تكفي لتحقيق شروط المحكمة «الفحص الدقيق»، فقد فشل القانون.

ومع التسليم بالتاريخ الطويل للمحابة السياسية في أمريكا، فإن تطوراً يثير الدهشة حدث في السنوات الأخيرة، وهو المدى الذي أصبح ميدان المحابة السياسية محكوماً فيه بواسطة قيود التعديل الأول. وفي قضية برانتي ضد فينكل Branti v. Fin- kel (١٩٨٠)، اعتبر أن المحامين الذين يستخدمهم بواسطة مكتب المدعي العام للمحافظة لا يمكن فصلهم على أسس سياسية بحتة. إذ أن حماية التعديل الأول التي منحت للعقيدة السياسية والتجمع تمنع مثل عمليات الفصل السياسي البحت هذه، إذ أنها تشكل فرض شرط غير دستوري على الحصول على فائدة حكومية.

كانت قضية برانتي تتناول عمليات الفصل. ولكن مبدأها أخذ يتوسع. فقد اعتبرت قرارات الترقية، والنقل، والاستدعاء والاستخدام التي تشمل وظيفة عامة قرارات لا يعتبر فيها الانتماء الحزبي مطلباً جائزاً. وضعف ممارسات المحابة في كل هذه المسائل هي أنها تربط خدمة الحكومة بالعضوية في حزب سياسي معين تؤيده. ومثل هذا السلوك باطل دستورياً لسببين. الأول: هو أنه يفرض العقيدة بالإكراه بشكل غير جائز. والثاني : أنه يفرض بشكل غير مشروع عقوبات هامة على ممارسة حقوق التعديل الأول المشمولة بالحماية. ولم تكن متطلبات الانتماء الحزبي التي واجهت تحدياً معدة بدقة لكي تخدم

مصالح حكومية مؤكدة، حيث إنه كانت هناك وسائل أقل اقتحاماً متاحة. وعلى سبيل المثال، فإن مصلحة الحكومة في الحصول على مستخدمين ينفذون سياساتها بإخلاص، «يمكن أن يتوفر بصورة كافية باختيار أو فصل مستخدمين معينين من المستوى العالي على أساس آرائهم السياسية». وقد عبر القاضي برينان عن رأى المحكمة بقوله: «إن المفتصر لا يحصل إلا على تلك الفئات التي يمكن الحصول عليها بشكل دستوري». وشكا القاضي سكاليا الذي خالف هذا الرأى من أن التطبيق الجديد للتعديل الأول الذى يقوم على أساس مبدأ معاداة المحسوبة «سوف ينفذ بواسطة فيلق من القضاة (وهذا يشمل أعضاء هذه المحكمة) الذين يدينون بمناصبهم إلى حد بعيد إلى انتهاكه». قضية روتان ضد الحزب الجمهورى فى إيلينوى Rutan v. Republican Party of Illinois (١٩٩٠).

الفصل الثامن

حرية اعتناق الأديان

إن ضمان التعديل الأول لحرية اعتناق الأديان تم إقراره لتقليص سلطة الكونجرس في التدخل في حرية الفرد في أن يؤمن، وأن يعبد، وأن يعبر عن نفسه وفقاً لما يمليه عليه ضميره. قضية **والاس ضد جافري** Wallace v. Jaffree (١٩٨٥) [اعتبر قانون الصلاة الصامتة غير دستوري]. وقد طبق الجزمان المكونان لضمان حرية الدين، أي فقرة الممارسة الحرة، والفقرة المضادة للمؤسسة* على الولايات من خلال إدراجهما في ضمانة الإجراء القانوني الواجب للحرية في التعديل الرابع عشر. [قضية **كانتويل ضد كونتيكت** Cantwell v. Connecticut (١٩٤٠)؛ وحرية الممارسة؛ قضية **إيفرسون ضد مجلس التعليم** Everson v. Board of Education of (١٩٤٧)، المضادة للمؤسسة Ewing Tp.].

* كان تعبير Established Church يستخدم في إنجلترا للدلالة على Church of England التي تحظى بمكانة خاصة وتلقى مساندة من جانب الدولة. ولكن التعديل الأول للدستور الأمريكي نص على «حرية ممارسة الأديان» وعدم وجود مؤسسة دينية لها طابع خاص - المراجع.

ولكن في حين أن كلا العنصرين جزء من حرية الدين في دستورتنا، فإن الفقرتين كثيرًا ما يتبوان متعارضتين. والإعفاء من القوانين النافذة بصفة عامة عندما تضع هذه القوانين عبئاً على دين معين، قد يخدم مصالح الحرية الدينية، ولكن هذه الإعفاءات يمكن تصورها باعتبارها تأييداً حكومياً للدين ينتهك الفقرة المتعلقة بالمؤسسة، وحظر مساندة القانون للمؤسسة الدينية قد يمنع تأييد الحكومة للدين والمؤسسات الدينية، ولكن منع المساعدات والخدمات العامة (وبصفة خاصة إذا راعينا الدور الهام الذي تقوم به الحكومة في حياتنا) قد يفرض مشاق على الممارسة الدينية تثير مشاكل بشأن الممارسة الحرة للدين. والمشكلة المستمرة هي كيف نوفق بين هذه المطالب الدستورية المحتمل تعارضها. وبينما جادل البعض من أجل أولوية الممارسة الحرة عندما تتعارض الفقرتان، فإن المحكمة لم تقبل هذا النهج بوضوح حتى الآن. وكان الاعتبار الأساسي أن تحتفظ الحكومة بموقف «الحياد». وكانت محكمة رينكويسست أقل إصراراً بشأن الدقة التي ينبغي أن تحافظ بها الحكومة على هذا الحياد، وهي أكثر رغبة في أن ترحب بمساعدة الحكومة للدين. ويصدق ذلك بصفة خاصة على المعينين الجدد في المحكمة مثل القاضيين كنيدي وسكاليا.

ألف — الفقرة الخاصة بالمؤسسة

يمنع التعديل الأول سن قوانين «تجعل لدين معين مكانة خاصة». ولم يكن ذلك يعتبر ببساطة حظراً لأية كنيسة ترعاها الحكومة [ولكن انظر. قضية والاس ضد جافري، القاضي رينكويسست كان مخالفاً للرأي] أو كمجرد طلب معاملة متساوية للأديان (أي ضمان ضد التفرقة). ولكنه يتضمن حظراً أوسع للقوانين التي «تساعد ديناً واحداً، أو تساعد كل الأديان أو تفضل ديناً على آخر». إيفرسون.

فما الذي يشكل مساعدة غير مسموح بها؟ ذكرت المحكمة في بعض الأحيان أن الفقرة تقيم «جداراً فاصلاً» بين الكنيسة والدولة. قضية رينولتز ضد الولايات المتحدة Reynolds v. United States (١٨٧٨). وفي أوقات أخرى، أشارت المحكمة إلى هذا الجدار المجازي باعتباره أنه «ليس وصفاً دقيقاً للجوانب العملية للعلاقة القائمة في الواقع بين الكنيسة والدولة» [قضية لينش ضد دونللي Lynch v. Donnelly (١٩٨٤)]. وأكدت

المحكمة أن الدستور «ينمّر بشكل إيجابي باستيعاب كل الأديان، لا مجرد التسامح إزاحها، ويمنع العداء حيال أى منها». نفس المرجع.

وفى أغلب الحالات تتطلب المحكمة أن يتم إعمال كل جزء من اختبار دى ثلاثة أجزاء، من أجل قبول أى طعن فى فقرة التأسيس: (١) يجب أن يكون للقانون هدف تشريعى علمانى؛ (٢) يجب ألا يعزز التأثير الرئيسى أو الأولى للقانون أو يمنع الدين؛ (٣) يجب ألا يشجع القانون «تدخلًا حكومياً مفرطاً فى شئون الدين». قضية ليمون ضد كورتزمان *Lemon v. Kurtzman* (١٩٧١).

وقد تعرض اختبار ليمون إلى انتقاد عنيف. علاوة على أن المحكمة حادت عن الاختبار فى تأييد الصلوات التى تفتح بها الدورات التشريعية، مؤكدة بدلاً من ذلك القبول التاريخى للعادة محل الطعن، جاعلة منها «جزءاً من نسيج مجتمعنا». قضية مارش ضد تشيمبرز *Marsh v. Chambers* (١٩٨٣)؛ وقضية والترز ضد لجنة ضرائب نيويورك *Walz v. Tax Committee of New York* (١٩٧٠) [مؤكدّة عادات تاريخية فى تأييد إعفاءات من ضرائب الولاية على ممتلكات ودخل المؤسسات الدينية]. قضية لارسون ضد فالنتى (١٩٨٢)، وتغابت المحكمة أيضاً مبدأ قضية ليمون فى إبطال قانون للولاية يفرض إفشاء بيانات على المنظمات الدينية التى تقتضى أكثر من ٥٠٪ من الأموال من غير الأعضاء، على أساس أنها مارست التفرقة ضد الأديان غير التقليدية مما يعد انتهاكاً لفقرة التأسيس. وقد استخدمت قضية لارسون اختبار الفحص الدقيق للقوانين التى تفرق ضد بعض الأديان لصالح أديان أخرى. ورغم ذلك، فإن اختبار ليمون لا يزال هو المقياس الأساسى لإعادة النظر القضائية فى قضايا فقرة التأسيس.

وليس من الواضح ما إذا كان اختبار ليمون الثلاثى سوف يظل قائماً. ولكن هناك اتجاهاً جديداً أصبح ظاهراً. إذ أن المحكمة أخذت تسأل بشكل متزايد عما إذا كان القانون موضوع النزاع يشكل تمييزاً لدين أو عقيدة دينية معينة. وقد أشارت القاضية أوكونور إلى أنها تعتقد أن هذا اختبار أكثر فائدة من الاختبار الذى استخدم فى قضية ليمون. قضية ليش ضد بونيللى (١٩٨٤). أما القاضى كينيدى فيعتقد أن التمييز هو مفهوم غير دقيق للغاية، وأن السؤال المناسب هو ما إذا كانت الولاية تحول أشخاصاً عن عقيدتهم إلى عقائد أخرى. قضية مجلس تعليم مدرّس جماعة وست سايد ضد مهرجنس *Board of Educ. of Westside Community*

Schools v. Mergens (١٩٩٠) (القاضي كنيدي موافق على الرأي).

١ - الدعم العام للدين

إن المشكلة المتكررة في فلسفة تشريع فقرة التأسيس، هي المدى الذي تستطيع أن تقدم فيه الحكومة المساعدة المالية وغيرها من المساعدات للمؤسسات الدينية. وقد تكون المساعدة للمؤسسة ذاتها مباشرة. وبصورة بديلة فإن المؤسسات الدينية قد لا تستفيد إلا بصورة غير مباشرة من خلال مساعدة المواطنين الذين يستفيدون من خدمات المؤسسة الدينية - مثل تخفيضات الضرائب لآباء الطلبة الذين يحضرون مدارس دينية خاصة. وقد أنتج التصرف في مثل تلك القضايا أحكاماً في كل قضية على حدة تقاوم الجهود المبذولة لصياغة مبادئ قابلة للتطبيق على الجميع. ولكن يظهر فعلاً أن المحكمة أكثر تسامحاً إزاء برامج المساعدات التي تقدم فوائد للمواطنين بوجه عام منها حيال تلك التي تتضمن مساعدة مباشرة للمؤسسات الدينية.

وقد أيدت قضية إيفرسون ضد مجلس التعليم (١٩٤٧)، برنامجاً محلياً لإعادة سداد الأموال التي أنفقها الآباء في نقل أطفالهم إلى المدرسة بواسطة سيارات الأوتوبيس العامة. فقد أوجد القانون «برنامجاً عاماً لمساعدة الآباء - بغض النظر عن دينهم - على الذهاب في أمان ويسرعة إلى ومن مدارس معتمدة». وكانت مساعدات الخدمة الاجتماعية متاحة لكل الطلبة، وأية مساعدة لدين ما كانت بشكل عارض فقط. وفي إيجاز، فإنه كان للقانون غرض غير ديني وتأثير أولى غير ديني. وبالمثل وافقت الولاية على إمانة إعاره كتب مدرسية غير دينية إلى طلبة المدارس الخاصة بما فيهم طلبة مدارس الأبرشيات. قضية مجلس التعليم ضد كين Board of Ed. of Central School Dist. No. 1 v. Allen (١٩٦٨). ومن ناحية أخرى فقد رفضت إعاره المواد التعليمية (مثل الخرائط، والمجلات، وأجهزة تسجيل الشرائط) وتقديم نقل عام للرحلات الميدانية لطلبة مدارس الأبرشيات. قضية وولمان ضد والتر Wolman v. Walter (١٩٧٧). وانتهت قضية وولمان إلى أنه «نظراً لاستحالة فصل وظيفة التعليم غير الديني عن التعليم الطائفي»، فإن مساعدة الولاية تمثل خطراً كبيراً للغاية لتعزيز مهمة التعليم الديني لمدارس الأبرشيات. انظر قضية موك ضد بيتنجر Meek v. Pittenger (١٩٧٥) [اعتبرت إعاره الولاية لمواد

تعليمية غير الكتب الدراسية والمعدات للمدارس الخاصة غير دستورية].

وقد أيدت قضية موللر ضد ألان (Mueller v. Allen) (١٩٨٢) بأغلبية ٥-٤ برنامجاً لولاية مينسوتا يسمح للآباء أن يستقطعوا مصروفات معينة دفعت في تعليم أطفالهم من ضرائهم للولاية. ولاحظ القاضي رينكويست باسم المحكمة أن الاستقطاع التعليمي كان واحداً فقط من استقطاعات كثيرة تستهدف المساواة في أعباء الضرائب وتشجيع المصروفات المرغوب فيها. والأمر الأكثر أهمية على عكس برنامج سابق لتخفيف الضرائب عن آباء تلاميذ المدارس الخاصة، والذي كانت المحكمة قد حكمت ببطالته قضية لجنة التعليم العام ضد نايكويست (Committee for Public Ed. and Religious Liberty v. Nyquist) (١٩٧٣). كان تخفيض ضرائب مينسوتا متاحاً لكل الآباء بما فيهم أولئك الذين التحق أبناءهم بالمدارس العامة. وقال القاضي رينكويست معقّباً على ذلك: «إن برنامجاً يقدم بشكل محايد مساعدة الولاية لمجموعة واسعة من المواطنين ليس عرضة بسهولة للطنن بمقتضى فقرة التأسيس». وقد رفضت الحجة القائلة بأن الجزء الأكبر من الاستقطاعات سوف يكون من نصيب آباء يدفعون مصروفات تعليم عالية في مدارس طائفية، «إذ أن مثل هذا النهج لا يكاد يكفل التأكد مما يحتاجه هذا المجال، كما أننا لا نستطيع أن نتصور معايير مبدئية يمكن بواسطتها تقييم مثل هذه الأدلة الإحصائية. ولم ير القاضي رينكويست أيضاً أى خطر هام من «تفرقة شاملة، واستمرار مراقبة الولاية» في المدارس الدينية التي قد تورط الولاية بشكل زائد في شئون الدين.

وقد وضع القاضي رينكويست تأكيداً خاصاً على المساعدات التي تقدم للمجتمع عن طريق الآباء الذين يساعدون المدارس الخاصة. ومنح مزايا ضريبية لمثل هؤلاء الآباء يخدم الأغراض غير الدينية لتعليم الأطفال، والتأكد من السلامة المالية المستمرة للمدارس الخاصة. إذ أن نظام المدارس الخاصة يخفف العبء عن المدارس العامة ويقدم دليلاً مرشداً لها، ويكفل بديلاً تعليمياً يشجع التنوع. ويمكن أن تعتبر أية آثار غير متساوية للبرنامج بمثابة «عودة للمساعدات» المقدمة للولاية ودافعي الضرائب بوجه عام.

ويانسب للقاضي مارشال، الذي خالف هذا الرأي، فإن قانون مينسوتا مثل أى نظام لمزايا ضريبية تعين مدفوعات التعليم للمدارس الطائفية، له أثر «مباشر وفوري لتعزيز الدين».

وقد قدمت برامج المساعدة المباشرة للمدارس الابتدائية والثانوية الخاصة، استجابة

متفاوتة ولكنها سلبية بصورة أساسية من جانب المحكمة. فقد وصفت مدارس الأبرشيات بصفة خاصة بأنها تتخللها أهداف وأنشطة دينية. وتشمل المساعدة للمدارس الدينية طلبة صغاراً غير ناضجين قابلين للتلقين الديني. والانقسام السياسي حول المساعدة للمدارس الدينية أمر شائع. وفي إيجاز فإن احتمال أن يكون لمساعدة الولاية تأثير أولى في تقدم الدين، قد تم تعزيزه. ويصبح إشراف الولاية المتزايد على المدارس الدينية لمنع الاستخدام الطائفي للأموال أمراً ضرورياً، وهذا يهدد التشابك بين الكنيسة والدولة .

وعلى الرغم من ذلك فإن المساعدة للمدارس الإبتدائية والثانوية الدينية لا تنتهك بالضرورة اختبار قضية ليمون. وسوف تبحث طبيعة المساعدة (مثلاً: ما إذا كانت تمنح فرصة للإقناع الأيديولوجي)، وما إذا كانت المساعدة تقدم بواسطة أو تتطلب اشتراكاً شخصياً من العاملين في المدارس الخاصة، أم أنها تدار بواسطة الولاية، أو هل تقدم المساعدة في بناء المدارس الخاصة، أو في ممتلكات عامة. وفي حين أن مثل هذه الاعتبارات لا تقدم أى مقياس واضح، فإنها تعكس قلقاً بشأن احتمال أن تتدخل الرسالة الدينية للمدارس الطائفية في إدارة برنامج مساعدات الولاية.

وقد استشهد بهذه الاعتبارات على وجه التحديد في قضية ليمون ضد كورتزمان (١٩٧١)، في رفض تكملة الولايات لمرتبات مدرسي الموضوعات غير الدينية في المدارس الخاصة. ومع ملاحظة أن «مدارس الأبرشيات تتضمن أنشطة وأهدافاً دينية جوهرية»، ونظراً لصعوبة التأكد من أن المدرسين لن يشتركوا في التعليم الديني، فقد تبين أنه ليس من الضروري بحث «التأثير الأولى» للمساعدة. والحاجة إلى مراقبة الولاية للتأكد من أن المساعدة لم تستخدم لتعزيز الدين، انتهكت الشبهة الثالثة لاختبار قضية ليمون: «إذ إن التأثير التراكمي للعلاقة بأكملها يتضمن تشابكاً زائداً بين الحكومة والدين».

إن برامج الولايات لتقديم خدمات إضافية للمدارس الخاصة أو تعويض المدارس الخاصة عن تكاليف الامتحانات وحفظ السجلات وإعداد التقارير، أدت إلى العديد من النتائج تختلف من برنامج إلى آخر، ولا تحوى غير مبادئ عامة قليلة. قضية ليفيت ضد لجنة التعليم العام Levitt v. Committee for Public Ed. and Religious Liberty (١٩٧٣)، وقد رفضت أن تعويض الولاية المدارس الأبرشية بمبلغ إجمالي على أساس كل مشروع على حدة عن تكاليف إجراء اختبارات، عندما كانت بعض الاختبارات قد تم إعدادها بواسطة مدرسي المدارس الخاصة - ولم تكن هناك رقابة كافية للتأكد من أن

الأموال لن تستخدم لتعزيز الدين. ولكن في قضية لجنة التعليم العام ضد ريجان Committee for Public Ed. and Religious Liberty v. Regan (١٩٨٠)، تأيدت مدفوعات الولاية للمدارس الخاصة عن إجراء اختبارات موحدة ومن أجل حفظ آخر للسجلات وإعداد التقارير بأمر من الولاية، وفي هذه الحالة احتفظت الولاية بالرقابة على الاختبارات التي «تهدف لمنع استخدام الاختبار كجزء من تعليم ديني». وكانت الخدمات التي تأمر بها الولاية «إجراشية، وتفتقر إلى أى مضمون أو استخدام أيديولوجي». وقد صرف النظر عن القلق بشأن التشابك حيث إن الخدمات «كانت معلنة ومن الممكن تحديدها بوضوح»، ولا تتطلب مراقبة حكومية زائدة.

وقد أقرت قضية وولمان ضد والتر (١٩٧٧) تقديم الخدمات الكلامية والسمعية والنفسية بواسطة موظفين عامين، حتى ولو كانت المساعدة موجهة إلى المدرسة الخاصة. والخدمات التشخيصية ليست أيديولوجية وليس لها أى مضمون تعليمي، كما أنها ليست مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالرسالة التعليمية للمدرسة. علاوة على أن القائم بالتشخيص له علاقة محدودة بالطالب مما يحد أيضاً من «خطر تشجيع الآراء الأيديولوجية». وقد ترتب على ذلك أنه لم تكن هناك حاجة لإشراف زائد من جانب الولاية يتضمن تورطاً غير مسموح به. ومن الناحية الأخرى فإن الخدمات العلاجية والنصائح التوجيهية والتعليم العلاجي التي تتضمن خطراً أكبر من الإقناع الأيديولوجي، لا يمكن تقديمها إلا في أماكن محايدة دينياً خارج مباني المدارس الخاصة. وينشأ خطر تعزيز الدين من «طبيعة المؤسسة لا من طبيعة التلاميذ». فإذا أدير البرنامج خارج المدرسة الدينية، فإنه «لا يمكن القول أن إشراف الموظفين الذين يؤتون وقلائف عامة في ممتلكات عامة يوجنون تشابكاً مفرطاً بين الكنيسة والولاية». قضية وولمان. انظر قضية ميك ضد بيتنجر (١٩٧٥)، التي أبطلت برامج تتضمن تقديم مثل هذه الخدمات في المدارس الخاصة.

وفي قضية مدرسة منطقة جراند رابيدز ضد بول School Dist. of City of Grand Rapids v. Ball (١٩٨٥)، تم إبطال برنامج لوقت مشترك Shared time وتعليم الجماعة الذي يقدم فصلاً يتم تمويلها بواسطة نظام المدارس العامة، ويقوم بالتدريس فيها مدرسون منتدبون من نظام المدارس العامة، ويجرى في فصول دراسية تستأجر من مدارس خاصة. وأكد القاضي برينان باسم المحكمة أن الطائفة تعم تقريباً كل المدارس الخاصة التي يتضمنها ذلك النظام، وحدد ثلاثة عوامل تثبت

أن البرامج كان لها تأثير رئيسي في تعزيز الدين.

«أولاً : إن المدرسين الذين يشتركون في البرامج قد يتورطون عمداً أو عن غير قصد في غرس عقائد أو معتقدات دينية معينة». وعلى الرغم من أن الكثير من المدرسين في برنامج الوقت المشترك لم يعملوا قط في مدارس دينية، وكانت المناهج الدراسية تكميلية وغير دينية في مضمونها، فإن المناخ الديني للمدارس يمكن أن يؤثر على المدرسين للتكيف مع البيئة. وسوف يتلقى طلبة المدارس الخاصة التعليم في البيئة الدينية المعتادة «وبذلك يتعزز تأثير التلقين».

«ثانياً : إن البرنامج قد يكفل صلة رمزية حاسمة بين الحكومة والدين، وبذلك يستخدم - على الأقل في عيون الصغار سريعي التأثير - سلطات الحكومة لمساعدة الطائفة الدينية التي تدير المدرسة». وذكر القاضي برينان أن من الأغراض الجوهرية لفقرة التأسيس أن تتجنب أية رسالة عن موافقة الحكومة على الدين. وأن طلبة المدارس الدينية الصغار الذين ينتقلون من فصول دينية إلى أخرى غير دينية في نفس مبنى المدرسة الدينية من المحتمل ألا يكونوا قادرين على أن يميزوا «الفرق الحاسم» بين فصول المدرسة الدينية وفصول المدارس العامة، وقد يكون في هذا أثر لتعزيز «الإتحاد الرمزي للحكومة والدين في مشروع طائفي واحد».

«ثالثاً : إن البرامج قد يكون لها تأثير يعزز الدين بصورة مباشرة بواسطة تقديم إعانة غير جائزة إلى الرسالة الدينية الرئيسية للمؤسسات المتأثرة». فقد تضمن الأمر إعانة عامة حيث إن المدارس العامة تتولى مسئولية تقديم جزء جوهرى من تعليم طلبة المدارس الخاصة. ولم تكن المواد التعليمية فقط هي التي يتضمنها الأمر كما هو الحال في قضية هيك وقضية وولمان «بل أيضاً تقديم خدمات تعليمية بواسطة المدرسين في مبنى مدرسة أبرشية وكان التأثير الرئيسي هو التعزيز المباشر والجوهرى للمشروع الطائفي».

ولقد أبطلت قضية أجويلار ضد فيلتون (Aguilar v. Felton, 1985)، وعلى قضية مصاحبة، برنامجاً يتضمن استخدام أموال فيدرالية لدفع مرتبات مدرسي المدارس العامة الذين يقدمون تعليماً علاجياً وخدمات طبية وتوجيهية للأطفال المحرومين من التعليم ونوى النخل المنخفض في مدارس الأبرشيات. وفشلت الجهود لتمييز قضية هول بالتاكيد على استخدام المراقبة العامة لمنع التأثيرات الدينية. وفي حين أن ذلك قد يتجنب الآثار الدينية في قضية ليمون، فقد وجدت المحكمة أن الطبيعة الأيديولوجية للمساعدة والطابع

الديني للمؤسسة التي تتلقى المساعدة تهدد بتورط حكومي مفرط في شئون الدين. وإن نطاق ومدة البرنامج يتطلبان وجوداً دائماً واسع النطاق للولاية في المدارس الطائفية التي تتلقى المساعدة.

وكانت برامج المساعدات الحكومية الموجهة إلى التعليم العالي محل تأييد بوجه عام من جانب المحكمة. وعلى سبيل المثال في قضية *تيلتون ضد ريتشاردسون* (Richardson v. Tilton, 1971)، تأيد تقديم منح فيدرالية لإنشاء المباني التي تستخدم لأغراض غير دينية في الكليات الخاصة. وذكر كبير القضاة بيرجر، باسم المحكمة، «أن طلبة الكليات أقل في سرعة التأثر وأقل قابلية للتلقين الديني».

وهناك احتمال أقل «بأن الدين سوف يخترق مجال التعليم غير الديني». ولما كانت مساعدات البناء تتضمن منحة لمرة واحدة، فليست هناك حاجة للإشراف الحكومي وخطراً أقل من التشابك بين الكنيسة والدولة. وحتى المنح السنوية للكليات الخاصة يتم تأييدها إذا كانت هناك تأكيدات بأن الأموال لن تستخدم لأغراض طائفية. وروى ضد مجلس الأشغال العامة في ماريلاند *Roemer v. Board of Public Works of Maryland* (1976) [تأييد تقديم منح سنوية غير مطلقة]. غير أن مثل هذه البرامج المستمرة للمساعدة، تتطلب إشرافاً حكومياً للتأكد من أن الشروط المفروضة التي تقصر المساعدة على الأنشطة غير الدينية يجري تطبيقها، وهو ما يزيد من أخطار التشابك.

٢- الدين في المدارس

هل يعتبر أي شرح في جدار الفصل الناتج عن الاعتراف بالدين والقيم الدينية في التعليم العام انتهاكاً لفقرة التأسيس؟ وهل إنكار إمكانية الصلاة في الفصول المدرسية وتعليم القلق باعتباره بديلاً للنشوء، وإدخال القيم الدينية في المنهج الدراسي والبرامج التعليمية، يشكل عداء للدين ينتهك فقرة الممارسة الحرة وينشئ ديناً من العلمانية؟ تلك هي الخطوط العريضة للجدل الحديث حول المدى الذي يمكن فيه دخول الدين في الفصول الدراسية. ومرة أخرى فإن التطبيق غير المؤكد لاختبار ليمون هو هيكل التحليل. ومرة أخرى فليست هناك إجابات واضحة.

ومن المجالات الأكثر استقراراً، السماح للطلبة في المدارس العامة بتلقي التعليم

الديني. فإذا كان الوقت المسموح به للتعليم الديني يتم في مبنى المدرسة العامة، يمكن أن تعتبر الولاية مؤيدة للرسالة الدينية، وبذلك تعزز الدين، فإن فقرة التأسيس تكون قد انتهكت. قضية ماك كولام ضد مجلس التعليم *McCollum v. Board of Education of School Dist. No. 71* (١٩٤٨). ولكن إذا حدث التعليم خارج المدرسة العامة، فإن البرنامج يكون استيعاباً جائزاً للدين. ومثل هذا البرنامج يحترم الطبيعة الدينية لشعبنا ويتيح الخدمة العامة لاحتياجاته الروحية، ولم تتضمن فقرة التأسيس أية «فلسفة لمعاداة الدين» قضية زورك ضد كلاوزون *Zorach v. Clauson* (١٩٥٢).

وهناك مسألة أقل استقراراً وأكثر خلافية تتعلق بمسألة الصلاة في المدارس. فقد رفضت قضية إينجل ضد فيكالي *Engel v. Vitale* (١٩٦٢)، صلاة تم تأليفها بواسطة مجلس الأوصياء على أساس مبدأ أنه «ليس جزءاً من عمل الحكومة أن تؤول صلوات رسمية لأية مجموعة من الشعب الأمريكي لكي تتلوها كجزء من برنامج ديني يجرى تنفيذه بواسطة الحكومة». وقد توسعت قضية مدرسة منطقة أهنجتون ضد شيمب *Abington School District v. Schempp* (١٩٦٢)، في قضية إينجل إلى أبعد من الصلوات المؤلفة بصورة رسمية لمنع قراءة الإنجيل وتلاوة صلاة الرب. وحتى إذا كان مفترضاً أن النشاط هو لأغراض غير دينية ومكافحة النزعة المادية وتعليم الأدب «فإن القوانين تتطلب ممارسات دينية، وتجرى مثل هذه الممارسات في انتهاك مباشر [لفقرة التأسيس]». وفي حين أن دراسة للإنجيل أو الدين كجزء من برنامج تعليمي مسموح به، فإن «الممارسات الدينية» التي تديرها الدولة تنتهك التعديل الأول الذي يقضى بأن «تحتفظ الحكومة بحياد دقيق فلا تساعد الدين أو تعارضه». إن حقيقة أن التلاميذ يمكن أن يعفوا من المشاركة لم يكن حاسماً. إن «انتهاك فقرة الممارسة الحرة يتوقف على القهر، في حين أن انتهاك فقرة التأسيس لا يتطلب ذلك». كما أن استبعاد الممارسات الدينية لا يثبت أن ديناً علماني المذهب يكون منتهاكاً لحقوق الأغلبية. وفقرة الممارسة الحرة «لم تكن تمنى قط أن أية أغلبية يمكنها أن تستخدم آلية الدولة لممارسة معتقداتها».

ومع رفض الصلاة المدرسية، كان هناك اهتمام متزايد بلحظات الصلاة الصامتة أو التأمل الهادئ. وقد تضمنت قضية والاس ضد جافري (١٩٨٥)، الإقرار بصحة قانون في ولاية ألاباما يتطلب فترة التزام الصمت لمدة دقيقة واحدة من أجل «التأمل أو الصلاة الاختيارية». ويتطبيق الشعب الأولى من اختبار ليمون، تسأل القاضي ستيفنز

باسم المحكمة عما إذا كان الغرض الحقيقي للحكومة هو مساعدة أو عدم إقرار الدين. وانتهت المحكمة بأغلبية ٦ أصوات إلى ٢ إلى أن الغرض الوحيد لسن القانون هو أن يعرب عن «مساعدة الولاية لأنشطة الصلاة لمدة دقيقة واحدة عند بداية كل يوم دراسي». ويشير تسمين بديل للصلاة إلى عزم الولاية على «وصف الصلاة باعتبارها عادة مميزة». وقد ترقب على ذلك أن اعتبر أن الولاية قد انتهكت مبدأ أن الحكومة يجب أن تتبع طريق «الحياة التام تجاه الدين».

وقد أوضحت المحكمة وكذلك الآراء المتوافقة في قضية جافري أن قانون لحظة الصمت المحايد دينياً الذي لم يتم سنه بسبب الاعتبارات الطائفية فقط يمكن أن يكون دستورياً أيضاً. ذكرت القاضية أوكونور، المتفقة في الرأي، أنه بخلاف قضايا الصلاة «فإن لحظة الصمت ليست دينية بصورة أصيلة»، ولا تتطلب من المخالف أن يقبل خروجاً على معتقداته، ومثل هذا القانون يمكن أن يخدم الغرض غير الديني للأنشطة الخاصة بالضمير «لأنه من الصعب تصور تهديد خطير للحرية الدينية من غرفة بها أطفال صامتون مستغرقون في التفكير». وأعرب القاضى باول الموافق عن رأى مؤداه أن «تأثير القانون المباشر للحظة الصمت لا يحتمل أن يعزز أو يكبت الدين»، كما أنه «لا يحدث تشابكاً زائداً بين الحكومة والدين».

وفي حين تبين أن الوقت المسموح به والصلاة في المدارس يشيران مسائل فقرة التأسيس بالنسبة للمحكمة بصورة متكررة، فقد كانت هناك مشاكل أخرى. لقد استخدمت المحكمة الشعبية الأولى من اختبار ليمون في اعتبار أن قانون ولاية يحظر تدريس نظرية النشوء. انتهك حرية الدين. قضية إيبيرسون ضد أركانسو Epperson v. Arkansas (١٩٦٨). إن استبعاد نظرية معينة أو جزءاً أساسياً من المعرفة من المنهج المدرسي لأنه يتعارض مع المذهب الديني السائد، لا يتفق مع الالتزام بالحياة، إن تعليق لوحة تضم الوصايا العشر، وإن كان يمول بأموال خاصة، تقرر أنها من أجل غرض «ديني واضح»، ومن ثم فهو ينتهك فقرة التأسيس في قضية ستون ضد جراهام Stone v. Graham (١٩٨٠). وقد فشلت الجهود لوصف الوصايا العشر بعبارة غير دينية كجزء من تراثنا الشرعي. ومن ناحية أخرى رفضت المحكمة محاولة إحدى جامعات الولايات لتجنب مشكلات فقرة التأسيس بمنع مجموعات من الطلبة من الوصول إلى مرافق الجامعة «من أجل أغراض العبادة والتعليم الديني». قضية ويدمار ضد فيهنست (١٩٨١). إن

سياسة المساواة في القدرة على الدخول تخدم غرض تشجيع التبادل الحر للأفكار في الساحة العامة. ولن يكون لها تأثير رئيسي في تعزيز الدين، حيث إنه ليست هناك أية موافقة رمزية من جانب الدولة للرسالة الدينية، والدخول متاح لكل المجموعات سواء كانت غير دينية أو طائفية. وتطبيق سياسة إقصاء مجموعات دينية يتضمن خطراً أكبر للتشابك بين الكنسية والدولة. وسيكون الخيط الرفيع الذي يفصل بين القيم الأخلاقية والقيم الدينية وغموض ما يشكل ديناً ما يوحي بأن موضوع الدين في المناهج الدراسية سوف يثار بصورة متكررة.

هل من الممكن أن تمتد مبادئ قضية ويدمار إلى المدراس الثانوية العامة؟ كان الكونجرس يعتقد ذلك، وسن قانون الوصول المتساوي في ١٩٨٤ الذي منع التفرقة ضد الكلام الديني للطلبة. وقد نص القانون على أنه إذا سمحت مدرسة ثانوية بأن تجتمع مجموعات «لا تنسب إلى المنهج الدراسي» في مبنى المدرسة، فإن «ساحة مفتوحة محدودة» تكون قد أنشئت. وعندئذ يحظر على المدرسة أن ترفض طلب مجموعات الطلبة الدينية للاجتماع في مبنى المدرسة في غير أوقات التعليم. وكان رفض هذا الدخول إلى مباني المدرسة لأحد أندية الطلبة المسيحيين في مدرسة ثانوية عامة ينتهك قانون الوصول المتساوي، وقد دفع إلى إصدار القانون أن المدرسة اعترفت بمجموعات أخرى غير منتسبة للنهج الدراسي. وعلاوة على ذلك، فإن مبدأ الوصول المتساوي للمجموعات الدينية إلى مرافق المدرسة في القانون في مثل تلك الظروف لا ينتهك فقرة التأسيس. قضية مجلس تعليم مدارس جماعة وست سايد ضد ميرجنس (١٩٩٠).

وقد طبق رأى الأكثرية في المحكمة في قضية ميرجنس اختبار ليمون. فقد كان غرض الكونجرس من وراء قانون الوصول المتساوي «غير ديني بصورة لا يمكن إنكارها»، حيث أنه منع التفرقة ضد الكلام السياسي أو الفلسفي، وكذلك الكلام السياسي على أساس محتواه. وكان القانون محايداً تجاه الدين فهو لم يشكل مساندة للدين. ولم يكن للقانون التأثير الرئيسي لتعزيز الدين. وطلبة المدارس الثانوية ناضجون إلى حد يكفي لفهم أن أية مدرسة لا تساند الكلام لمجرد أنه كلام مسموح به على أساس غير تمييزي. ويؤكد تنوع المجموعة الواسعة من النوادي أنه لا يوجد أي تأييد رسمي أو محاباة. إن مشاركة مسئولى المدارس كانت في أدنى حد. كما أن نور المراقبة المحدود لمسئولى المدارس لم يكن يشكل تشابكاً غير

مسموح به مع الدين. وبإيجاز، فإن طلبة المدارس الثانوية لم يكونوا أقل نضجاً بكثير من طلبة الجامعات حتى تكون مفاهيم وديمار غير قابلة للتطبيق.

٣- التأسيس خارج المدارس

في حين أن الساحة التعليمية قد كفلت مصدراً مثيراً لإشكاليات العلاقة بين الكنيسة والدولة، فإن فلسفة التشريع بشأن فقرة التأسيس تلقى ظلالاً أكثر اتساعاً. وعندما تمنح الدولة «سلطات حكومية كبيرة» للمؤسسات الدينية، فيسكون هناك تشابك زائد بين الكنسية والدولة. قضية لوركين ضد شركة جريندلز *Larkin v. Grendel's Den, Inc.* (١٩٨٢) [قانون يحظر إصدار تراخيص خمر لمنشآت على مسافة ٥٠٠ قدم من كنيسة أو مدرسة، إذا اعترضت الكنيسة أو المدرسة اعتبار غير دستوري]. وقد أكدت المحكمة في قضية لوركين أن القانون لا يقدم أى تأكيد بأن النظام سوف يستخدم بطريقة محايدة دينياً، وأنه قدم «فائدة رمزية هامة للدين» بمشاركة سلطة الدولة مع المؤسسات الدينية. ومن ناحية أخرى فقد تأيدت قوانين الإغلاق في أيام الأحد ضد طعن على أساس فقرة التأسيس. قضية ماك جوفن ضد ماريلاند *McGown v. Maryland* (١٩٦١). وقد استنتجت قضية ماك جوفن أن القوانين غرضاً غير ديني وتأثيراً في تشجيع يوم عام للراحة. انظر قضية منخاة ثورنتون ضد شركة كالدور *Thornton, Estate of v. Caldor, Inc.* (١٩٨٥) [إن قانون إحدى الولايات الذى يمنح المستخدم حقاً مطلقاً غير مشروط بعدم العمل في أيام السبت وفقاً لاختيارهم «له تأثير أولى يعزز ممارسة دينية معينة غير جائزة» يعتبر انتهاكاً لفقرة التأسيس]. ولم يحرم القانون في قضية ثورنتون الذين لا يعملون أيام السبت من أى التزام تفرضه الحكومة. وبدلاً من ذلك فإن صاحب العمل وغيره يجب أن يوافقوا أوضاعهم تبعاً لأمر الولاية كلما استشهد بهذا القانون أحد المستخدمين.

ومع ذلك فعندما حظر الكونجرس في التشريع السابع التفرقة في الاستخدام ولكنه نص على استثناء بالنسبة للدين، اعتبر أن هذا الاستثناء لا ينتهك فقرة التأسيس لأنه «مجرد استيعاب للدين». ويسمح تحليل ليمون للحكومة بأن تخفف أى «تدخل حكومي مؤثر في معنائهم الدينية». قضية الأسقف رئيس كنيسة يسوع المسيح للقديسين

الحديثين ضد أموس Corporation of Presiding Bishop of Church of Jesus Christ of Latter-Day Saints v. Amos (١٩٨٧).

وقد أيدت قضية لينش ضد دونيللي (١٩٨٤)، بأغلبية ٥ أصوات ضد ٤ إقامة إحدى البلديات لوحة لمشهد مولد المسيح باعتباره جزءاً من عرض سنوي في عيد الميلاد (الكريسماس). وكان العرض بالنسبة للأغلبية برئاسة كبير القضاة بيرجر يخدم الغرض غير الديني للاحتفال بالعطلة ويشير إلى أصل عطلة عيد الميلاد. ومع ملاحظة الاعتراف الحكومي المعتاد بالعطلات والأحداث الدينية، فقد ركزت المحكمة على الطابع غير الديني المتزايد لعيد الكريسماس. وعلاوة على ذلك فإن الآثار الدينية لم تكن أسوأ منها في كثير من برامج المساعدة العامة التي أقرتها المحكمة. وانتهى كبير القضاة إلى أن أي فائدة للدين كانت «غير مباشرة وبعيدة وعرضية». وعدم وجود أي تفاعل يومي مستمر بين الحكومة والدولة جعل أي قلق بشأن الاشتباك في أدنى حد. والخوف من الانقسام السياسي وحده لا يمكن أن يستخدم لإبطال سلوك البلدية مسموح به.

وقد طبق القاضي برينان المخالف للرأي معيار ليمون، كما فعلت الأغلبية، ولكنه توصل إلى نتيجة مختلفة للغاية: «إن عمل المدينة يجب أن يعرف كما هو: خطوة قهرية وإن كانت صغيرة، نحو إثبات التفضيلات الطائفية للأغلبية على حساب الأقلية، ويتم ذلك بوضع مرافق وأموال عامة لتأييد الرموز الدينية، والأنباء اللاهوتية التي ينقلها مشهد الميلاد». وتكفل مساندة الدولة «العناصر الدينية الواضحة» للعطلة غير الدينية التأثير الديني الأول المنتهك للقرة التأسيس.

إن وضع لوحة مشهد ميلاد السيد المسيح على الدرج الرئيسي، وهو أجمل جزء وأكثرها بروزاً في دار محكمة مقاطعة أليجيني ينتهك فقرة التأسيس، غير أن وضع شمعان «مينورا» نوى السبعة فروع ويبلغ ارتفاعه ثمانية عشر قدماً خلال احتفال شانوكا يرمز لليهودية عند مدخل مبنى مقاطعة المدينة إلى جوار شجرة عيد الميلاد ولافتة تحتفل بالحرية لا ينتهك فقرة التأسيس. قضية مقاطعة أليجيني ضد ACLU (١٩٨٩) Allegheny County v. A.C.L.U.

وقد شرح القاضي بلاكمون باسم المحكمة النتيجة التي تبدو شاذة في قضية مقاطعة أليجيني. إذ أن لوحة مشهد ميلاد المسيح كانت تقف منفردة بدون أي رموز علمانية أخرى لموسم العطلة. وبذلك فإن المقاطعة «تبعت برسالة واضحة بأنها تؤيد وتعزز

التمجيد المسيحي للرب، والتي هي الرسالة الدينية لمشهد الميلاد». أما مذهب قضية ليفنش فهو أن «الحكومة يمكن أن تحتفل بعيد الكريسماس بطريقة وشكل ما، ولكن ليس بطريقة تؤيد العقيدة المسيحية». أما عرض مينورا فقد كان مسموحاً به بمقتضى فقرة التأسيس لأن عرضه إلى جانب الشجرة واللافتة يشكّلان ببساطة اعترافاً بأن «كلّاً من الكريسماس وهانوكا هي جزء من نفس موسم عطلة الشتاء». وقد حقق هذا الموسم وضعاً غير ديني في المجتمع الأمريكي. ولم تكن «المينورا» تأييداً لدين بل إنها احتفال غير ديني وبالتنوع الثقافي».

وهناك إطار غير أكاديمي آخر يبرز فيه معنى فقرة التأسيس يتضمن مدى خضوع المنظمات الدينية للضرائب. فهل منح إعفاء ينتهك فقرة التأسيس؟ لقد اعتبرت قضية والتز ضد لجنة ضرائب نيويورك (١٩٧٠) أن الإعفاء من ضريبة الملكية على أماكن العبادة الدينية لا ينتهك فقرة التأسيس، إذا راعينا القبول التاريخي لمثل هذه الإعفاءات. ولكن قضية مجلة تكساس الشهرية ضد بولوك Texas Monthly, Inc. v. Bullock (١٩٨٩)، اعتبرت أنه حيث يكون منح إعفاءات من ضرائب المبيعات والاستعمال معطاة فقط لطبوعات دورية دينية، فإن هذه الإعفاءات تنتهك فقرة التأسيس. وهذه الإعفاءات تشكل تأييداً غير مقبول لمعتقدات دينية. ومثل هذا الدعم الخاص للدين يفتقر إلى كل من المطلب الضروري للغرض غير الديني أو التأثير الرئيسي غير الديني.

ومن ناحية أخرى، فقد اعتبرت قضية هيرنانديز ضد مفوض الإيرادات الداخلية Hernandez v. C.I.R. (١٩٨٩) أن رفض إدارة الإيرادات الداخلية الاعتراف بأن التبرعات التي يقدمها أعضاء كنيسة السيانتولوجي لهذه الكنيسة لا تنتهك فقرة التأسيس، إذ أن النصوص الخاصة بالتبرعات الخيرية لم تضع أي تمييز واضح بين المنظمات الدينية وغير الدينية. ولما كان النص يطبق على كل الكيانات الدينية، لم يكن هناك أي تفضيل طائفي غير مسموح به.

وبالمثل فإن ضريبة إحدى الولايات على المبيعات والاستعمال طبقت على منظمة دينية تباع مواد دينية لم تنتهك فقرة التأسيس. فقد اعتبرت، باستخدام اختبار ليمون، أن الضريبة قابلة للتطبيق بوجه عام محايدة وغير منحازة فيما يتعلق بمسائل العقائد الدينية. وبخلاف ذلك، لم يكن فيها أي تورط حكومي زائد. ولما كانت ضريبة الولاية على المبيعات والاستعمال قد فرضت بدون إعفاء للمنظمات الدينية، فإن الولاية لم تكن مطالبة

بالنظر في المستوى الديني للمواد المباعة ولكن النظر في مسألة ما إذا كان هناك بيع أو استعمال. قضية جيمى سولجارت ضد مجلس المساواة Jimmy Swaggart Ministries v. Board of Equalization of California (١٩٩٠).

باء — الممارسة الحرة للأديان

إن الإكراه في العقائد أو السلوك الديني هو جوهر الدعوى المبنية على فقرة الممارسة الحرة. «إن حرية المعتقدات والآراء الدينية مطلقة». قضية برونفلد ضد براون Braunfeld v. Brown (١٩٦١). انظر قضية توركاسو ضد والتكنز Torcaso v. Watkins (١٩٦١) [إن القسم المهني للوظائف العامة الذي يتطلب إيماناً بالله اعتبر منتهكاً للممارسة الحرة]. انظر المادة السادسة من الدستور الأمريكي، تحرم استخدام الاختبارات الدينية من أجل الوظائف الفيدرالية. وعندما يطلب من فرد ما أن يشترك في سلوك ينتهك عقائده أو آراءه الدينية، يكون في وسعه أن يلجأ إلى التعديل الأول. وقد تضمنت قضية مجلس تعليم ولاية وست فرجينيا ضد بارنيت (١٩٤٣)، طعناً من أحد شهود يهوه في قانون يتطلب منه أن يحيى العلم، وهي عادة يعتقد أنها تتعارض مع الكتاب المقدس. وفي رفض القانون أعلنت المحكمة أن الحكومة ليس لها أن تفرض ما ترى أنه استقامة للرأي في السياسة، أو النزعة القومية، أو الدين، أو مسائل الرأي الأخرى.

وفي حين أن المحكمة أشارت في البداية إلى أن الحكومة تستطيع أن تنظم السلوك الديني بدون أية قيود على فقرة الممارسة الحرة [قضية رينولدز ضد الولايات المتحدة (١٨٧٨)]، اعتبر قانون فيدرالي يجرم تعدد الزوجات دستورياً، فسرعان ما تم التخلي عن هذا الرأي. إن حرية الاعتقاد ستكون جوفاء بدون حرية العمل وفقاً لهذه العقيدة، وحتى القوانين المحايدة دينياً والتي تثقل على الممارسات الدينية بصورة هامة، يجب أن تفي بمطالب فقرة الممارسة الحرة. قضية كانتوويل ضد كونتيكيت (١٩٤٠) [إلغاء الإدانة من أجل إغراء ديني بدون ترخيص]. ومن ناحية أخرى هل يتطلب التعديل الأول من الحكومة منح إعفاءات من قوانين محايدة دينياً لأن الامتثال للقانون يلقي عبئاً على الممارسات الدينية؟ لقد أوضحت قضية كانتوويل أنه في حين أن حرية العقيدة مطلقة، فإن حرية العمل وفقاً لدين المرء لا يمكن أن تكون كذلك. «يظل السلوك خاضعاً

للتنظيم من أجل حماية المجتمع». وكذلك فإن منح إعفاء ديني يثير مشكلات متعلقة بفقرة التأسيس، فمثل هذا الإعفاء يمكن أن يمنح بقصد مساعدة دين معين.

وفي محاولة لوضع مقاييس لتحديد أى توافق مع الدين مطلوب فى فقرة الممارسة الحرة، فإن المحكمة ميزت أحياناً بين الأعباء المباشرة وغير المباشرة على الدين. إن الأعباء المباشرة مثل القوانين التى تجعل ممارسة دين ما غير مشروعة تفرض عبئاً شديداً بصفة خاصة على حرية الدين. وفي قضية هرونفلد ضد براون (١٩٦١)، ميزت المحكمة عند تأييدها قوانين الإغلاق يوم الأحد فى مواجهة الاعتراض المبني على أساس الممارسة الحرة، بين القوانين التى تفرض أعباء مباشرة والقوانين التى تفرض عبئاً غير مباشر فقط على الممارسات الدينية. ولما كان قانون الإغلاق يفرض عبئاً اقتصادياً فقط على التجار اليهود التقليديين الذين يغلّقون فى أيام السبت لأغراض دينية، فإن العبء كان غير مباشر. ومثل هذا العبء يكون دستورياً إلا إذا كان فى إمكان الولاية تحقيق غرضها (غير الدينى) بوسائل لا تفرض مثل هذا العبء. وقد انتهت المحكمة إلى أن منح إعفاء لمن لا يعملون فى أيام السبت يمكن أن يقوض غرض الحياد الدينى للولايات لتتجسيع يوم راحة موحد.

ولكن الاحترام القضائى الذى ظهر فى قضية هرونفلد للقوانين التى تفرض أعباء غير مباشرة فقط على الممارسات الدينية، أهدر فى قضية شيربرت ضد فيرر غير مباشرة فقط على الممارسات الدينية، أهدر فى قضية شيربرت ضد فيرر (١٩٦٣) Sherbert v. Verner. فإن المحكمة طبقاً للقاضى برينان، الذى كان مخالفاً للرأى فى قضية هرونفلد، ألغت رفض الولاية منح مساعدات البطالة لإحدى أتباع جماعة اليوم السابع لرفضها العمل فى يوم السبت وهو يوم الراحة لعقيدها. وعلى الرغم من أن العبء على دينها كان بلا شك غير مباشر، فإن الأثر القسرى للقانون وضع عبئاً خطيراً، وهو العقوبة على حريتها الدينية: «لقد أجبرتها القوى الحاكمة على أن تختار بين اتباع تعاليم دينها وخسارة المساعدات من ناحية، والتخلي عن أحد مبادئ دينها من أجل أن تقبل العمل من ناحية أخرى». وفرض الحكومة لمثل هذا الاختيار لا يمكن تبريره إلا باظهار «مصلحة قهرية للولاية» وأنه ليس هناك «أى شكل بديل من التنظيم» يكون محققاً للغرض. وقد فشلت الولاية فى الوفاء بهذا العبء، وكان هذا التوفيق بالنسبة للقاضى برينان لا ينتهك مبادئ التأسيس ولكنه مجرد محاولة للحفاظ على الحياد بين الذين يمتنعون عن العمل يوم السبت أو يوم الأحد.

وقد جادل القاضي هارلان المخالف للرأي، بأنه على الرغم من استخدام القاضي برينان لمعيار المصلحة القهرية للولاية في قضية برونفلد لكي يميز بين الحالتين، فإن قضية شيربرت «بالضرورة تلغى قرار قضية برونفلد». فقد كانت الولاية «مضطرة دستورياً لأن تصوغ إعفاء لقواعدها العامة للأهلية حتى وإن كان العبء على الدين غير مباشر وبمعد.

وكانت قضية شيربرت تعتبر مسيطرة في قضية توماس ضد مجلس الفحص بقسم الاستخدام بولاية إنديانا Thomas v. Review Bd. of Indiana Employment Sec. Div. (١٩٨١). وقد أبطلت المحكمة طبقاً لرأي كبير القضاة بيرجر منع إنديانا منح إعانات بطالة لأحد أتباع طائفة شهود يهوه كان قد ترك وظيفته في إنتاج الأسلحة بسبب اعتقاد صادق بأن هذا العمل ينتهك دينه. ولم يؤد استمرار شهود يهوه الآخرين في العمل إلى إضعاف دعوى الممارسة الحرة: «إن ضمان الممارسة الحرة ليس مقصوراً على العقائد التي يشترك فيها كل أعضاء طائفة دينية». ولقد تعرض توماس للإكراه في عقائده الدينية، وهو ما يشكل عبئاً أساسياً وإن لم يكن مباشراً على الممارسة الحرة لدينه. «وحيث تشترط الولاية للحصول على مساعدة هامة سلوكاً تحرمه عقيدة دينية، أو حيث تمنع مثل هذه المساعدة بسبب سلوك تأمر به عقيدة دينية، تكون قد فرضت بذلك ضيقاً على متبع لدينه لتعديل سلوكه وانتهاك معتقدهات الدينية، لقد وضع عبء على الدين». وقد فشلت الولاية في إثبات أنها استخدمت «أقل الوسائل تقييداً لتحقيق مصلحة قهرية للولاية».

إن رفض دفع مساعدات تعويض البطالة من الولاية لإحدى عضوات جمعية اليوم السابع التي فصلها صاحب عملها الخاص لرفضها العمل في أمسيات أيام الجمعة وأيام السبت، انتهك فقرة الممارسة الحرة. فليست هناك أية مصلحة قهرية للولاية تتحقق بممارسة ضغط على المدعية لكي تعدل سلوكها وتتجنب معتقدهات الدينية. ولا يهم إن كانت المدعية قد تحولت إلى عقيدة طائفة اليوم السابع بعد أن بدأت عملها. قضية هوبي ضد لجنة فلوريدا لاستئنافات تعويض البطالة Hobbie v. Unemployment Appeals Com'n of Florida (١٩٨٧). غير أنه عندما تختار الحكومة أن تستخدم أرقاماً في إدارة نظامها للضمان الاجتماعي، فإن الطعن على أساس الممارسة الحرة المبني على المعارضة الدينية لاستخدام أرقام الضمان الاجتماعي فشل في إظهار عبء خطير على الممارسة

الحرية. إن العقيدة الدينية لا تعطى حقاً للمدعى لكي يملأ العمليات الداخلية للحكومة. قضية *بووين ضد روي* *Bowen v. Roy* (١٩٨٦). ولكن عندما يحرم شخص مسيحي لا ينتمي لأي مذهب معين من مساعدات تعويض البطالة لأنه رفض أن يتولى وظيفة سوف تستلزم العمل في أيام الأحد، فإن الأهلية لتلك المساعدات لا يمكن أن تشترط مطابقتها بانتهاك معتقداته. وعند عدم وجود مصلحة قهرية للولاية، فإن أي شخص في مثل تلك الظروف لا يجوز إجباره على الاختيار بين عقيدته ومساعدات البطالة من الولاية. قضية *فرازى ضد إدارة تأمين العمل في إيلينوى* *Frazee v. Illinois Dept. of Employment Sec.* (١٩٨٩).

ومع ذلك فإن المساعدات يمكن أن تمنع إذا كان المنع هو الأثر الثانوي لقانون جنائي صالح ونافذ بوجه عام. ولن يستخدم الفحص الدقيق في مثل تلك الظروف. وحيث يكون للقانون الجنائي العام نتيجة تمنع ممارسة دينية، فإن فرض العبء الأقل بمنع مساعدات تعويض البطالة للأشخاص الذين ينتهكون القانون الجنائي يكون دستورياً. قضية *قسم الاستخدام ضد سميث* *Employment Div. v. Smith (Smith I)* (١٩٨٨) (قضية *سميث الأولى*).

وفي حين أن الأعباء غير المباشرة على الدين تكفي لتنفيذ المراجعة القضائية على أساس معيار الفحص الدقيق، فإن القوانين التي تجبر فرداً ما على أن «يؤدي أعمالاً تتناقض تماماً مع عقائد أساسية لمعتقداته الدينية» (أي الأعباء المباشرة) تعتبر قهراً شديداً للحرية الدينية. قضية *ويسكونسن ضد يودر* *Wisconsin v. Yoder* (١٩٧٢). وفي قضية *يودر* أبطلت المحكمة تطبيق قانون لولاية ويسكونسن يتطلب الحضور الإلزامي للمدرسة حتى سن السادسة عشرة لأطفال طائفة أميش. وترفض طائفة أميش إرسال أطفالها إلى المدارس العامة بعد الصف الثامن على أساس «إقتراعاتهم الدينية العميقة» بشأن الطريقة التي يعيشون بها. «إن هذه المصالح الرفيعة وتلك التي لا يمكن أن تخدم بطريقة أخرى تستطيع أن ترجع المطالب المشروعة للممارسة الحرة للدين». وقد انتهت قضية *برونفلد* إلى أن أي استثناء من شأنه أن يقوض مصلحة الولاية في إيجاد يوم واحد للراحة. ولكن في حالة أميش في قضية *يودر*، لم تكن مصالح الولاية في تشجيع المشاركين الذين يعتمدون على أنفسهم ولديهم اكتفاء ذاتي في المجتمع، قد تقوضت بمنح استثناء لطائفة أميش. فقد بقي أغلب أطفال الأميش في الجماعة، وكانوا

متلائمين بشكل جيد مع الحياة في مجتمعهم. ولم تكن مصلحة الولاية في إدخال الأميش في ظل القانون قاهرة إلى حد يكفي لتبرير هذا العبء الخطير على الحرية الدينية.

إن وجود عبء خطير على الحرية الدينية لا يؤدي دائماً إلى إبطال القانون. وقد أيدت قضية الولايات المتحدة ضد لي Lee, United States v. (١٩٨٢)، رفض الحكومة الفيدرالية أن تمنع إعفاء لصاحب عمل من طائفة أميش من الاشتراك في نظام الضمان الاجتماعي. وفي حين أنها أقرت بأن القانون وضع عبئاً خطيراً على عقيدة دينية معتنقة بصدق، فإن الحكومة تحملت عبء إثبات أن رفض الإعفاء كان «ضرورياً لتحقيق مصلحة حكومية قاهرة». إذ أن الاشتراك الإلزامي والمستمر في نظام الضمان الاجتماعي الشامل أساسى لتكامل النظام «وسيكون من الصعب تحمل نظام التأمين الاجتماعي الشامل بمنع استثناءات عديدة تتفق من مجموعة متنوعة واسعة من المعتقدات الدينية. كما أنه سيكون صعباً منح هذا الاستثناء من الضمان الاجتماعي: «إن نظام الضرائب لا يمكن أن يؤدي وظيفته إذا سمح للمذاهب الدينية بأن تتحدى نظام الضرائب. على أساس أن مدفوعات الضرائب تنفق بطريقة تنتهك معتقداتهم الدينية». انظر قضية مؤسسة توني وسوزان الامو ضد وزير العمل Tony and Susan Alamo Foundation v. Secretary of Labor (١٩٨٥) [إن تطبيق قانون مقاييس العمل العادلة على الأنشطة التجارية لمنظمة دينية لا تهدف للربح ومستخدمين يحصلون على مرتبات نقدية اعتبر أنه لا يتضمن عبئاً خطيراً على الممارسة الحرة أو ينتهك فقرة التأسيس]. ولا تتطلب فقرة الممارسة الحرة استثناء من برنامج حكومي إلا إذا كانت أوامر البرنامج ترهق فعلاً حقوق الممارسة الحرة للمدعى. ولم يكن قانون مقاييس العمل العادلة يتطلب من العمال في الامو قبول أجور، كما أنه لم يمنعهم من إعادة تلك الأجور إلى منظماتهم الدينية. وبالمثل فإن ضريبة ولاية على المبيعات والاستعمال لمواد دينية لم تنتهك فقرة الممارسة الحرة. ولا تمنع المعتقدات الدينية للأفراد الذين يشملهم الأمر من دفع الضرائب، وليس مطلوباً من الولاية أن تقدم إعفاءً لمنظمة دينية من ضريبة تطبق بوجه عام عندما لا يكون هناك أى عبء خطير تفرضه الولاية على حقوق ممارستهم الحرة. قضية جيمى سواجارت ضد مجلس المساواة (١٩٩٠).

لقد استخدمت القضايا السابقة نهجاً ذا خطوتين، يرجع عهده إلى قضايا أتباع يوم السبت مثل قضية شيربرت ضد فيرنر في الستينيات. ويقوم هذا النهج بتحقيقين:

أولاً أنه يقيس قسوة العبء الذي يضعه القانون على الممارسة الحرة للفرد. فإذا كان هذا العبء خطيراً فإن الحكومة يجب عندئذ أن تثبت أن القانون قد تمت صياغته بدقة لكي يحقق مصلحة قاهرة للولاية. واختبار البدائل الأقل إرهاباً أو أقل تقييداً والذي غالباً ما يستخدم في سياق التعبير الحر سوف يطبق. وسيكون السؤال المطروح عندئذ هو هل كان من الممكن أن تتحقق مصلحة الولاية بوسائل أقل إرهاباً؟ وفي التطبيق العملي فإن استخدام هذا الاختبار كان يعني أحياناً أن هذا المقياس للمراجعة بمعيار الفحص الدقيق استثنى أفراداً طالبوا بحرية الممارسة من الامتثال حتى للقوانين التي هي محايدة دينياً. وقد تم التوصل إلى هذه النتيجة لأنه ما أن يطبق هذا الاختبار نو الخطوتين، فإن تأثير القانون موضوع النزاع اعتبر عيباً خطيراً على حرية ممارسة الفرد للدين.

غير أنه ربما كان هذا النهج المذهبي في هذا المجال يمر بتحول هام. ففي قضية لينج ضد جمعية حماية مقبرة نورث وست الهندية Lyng v. Northwest Indian Cemetery Protection Ass'n (1988)، وقضية قسم الاستخدام ضد سميث Employment Div. v. Smith (Smith II) (1990) (قضية سميث الثانية)، اعتبرت المحكمة أن نهج الفحص الدقيق الذي تم وصفه توأ لا ينطبق على قانون صحيح قابل للتطبيق بوجه عام. وقد تم التوصل إلى هذه النتيجة رغم حقيقة أن تطبيق القانون موضوع البحث في كلتا القضيتين فرض بشكل عرضي عيباً جوهرياً على الممارسة الحرة. ولم يتضح بعد ما إذا كانت هاتان القضيتان إنذاراً بتغيير مذهبي جذري لن يستخدم بعد ذلك مقياس الفحص الدقيق لإعادة النظر في القوانين المحايدة دينياً، والتي يكون لها تأثير مرهق على الممارسة الحرة بصورة ثانوية فقط.

وعندما سمحت الحكومة الفيدرالية بقطع الأشجار وإنشاء الطرق في غابة قومية كانت القبائل الهندية تستخدمها لأغراض دينية، تم رفض طعن بدعوى الممارسة الحرة في العمل الحكومي وكان تأثير العمل الحكومي ثانوياً في طبيعته. وعلى الرغم من أن نتائج العمل الحكومي قد تدمر الممارسة الدينية، فإن مثل هذا «القهر أو العقوبات غير المباشرة» على الممارسة الحرة لا تستلزم استخدام مقياس الفحص الدقيق. إن الحكومة على أية حال تملك الأرض ولم تمنع بشكل مباشر أية ممارسة دينية معينة. قضية لينج ضد جمعية حماية مقبرة نورث وست الهندية (1988).

ويمكن للولاية أن تمنع الحصول على تعويضات البطالة بصورة مشروعة للعمال

الهنود الذين فصلوا من أعمالهم بسبب سوء سلوك يتصل بالعمل ناتج عن استخدام عقار البيوت المخدر في أثناء مشاركتهم في طقوس الكنيسة الأهلية الأمريكية. ومثل هذا المنع لا ينتهك الممارسة الحرة. ويمقتضى قانون ولاية أوريجون، فإن استخدام عقار البيوت المخدر كان يعد انتهاكاً جنائياً. وكان قانون تعويضات البطالة لولاية أوريجون يمنع دفع مساعدات لسوء السلوك الذي يتعلق بالعمل. وكانت تلك القوانين محايدة دينياً ومن ثم فالمفترض أنها صحيحة. إن دعوى الممارسة الحرة لا تظلي الفرد من واجب الامتثال لقانون جنائي يطبق بصورة عامة ومحايدة دينياً. ولا يحدث الفحص الدقيق عندما يكون الطعن في الممارسة الحرة موجهاً إلى حظر جنائي نافذ بوجه عام. ولا تتغير هذه النتيجة حتى إذا كانت الممارسة الدينية التي يستهدف طلب الممارسة الحرة حمايتها أمراً رئيسياً للعقيدة الدينية التي يعتبر الشاكي عضواً فيها. وليس من المناسب للمحاكم أن تبحث فيما إذا كانت ممارسة دينية ما تعتبر أمراً رئيسياً لعقيدة دينية أم لا. وعلاوة على ذلك، فإن استخدام معيار الفحص الدقيق في هذا السياق سوف يشجع على مطالب من أجل إيجاد إعفاءات دينية مطلوبة دستورياً من التزامات مدنية من كل نوع يمكن تخيله تقريباً. وكذلك فإن الإعفاءات من تشريعات مبنية على التوافق مع الدين هي مهمة أكثر مناسبة للمجلس التشريعي منها للهيئة القضائية. قضية قسم الاستخدام ضد سميث (١٩٩٠) (قضية سميث الثانية).

ومن المؤكد أنه إذا تبنت المحكمة النهج المذهبي لقضية لينج وقضية سميث الثانية مع استبعاد النهج ذي الخطوتين، فإن السؤال الحاسم يكون ما إذا كان العمل الحكومي موضوع الخلاف في قضية للممارسة الحرة هو عبء عارض أو عبء مباشر على الممارسة الحرة. والمشكلات التي تتعلق بهذا البحث تذكرنا بالاستفهام المباشر وغير المباشر الذي تم نبذه منذ وقت طويل في مجال التجارة بين الولايات. وقد ثبت أن هذا التحليل في ذلك السياق غير عملي من الناحية المذهبية، وحاسماً بصورة أساسية. وبالمثل يمكن توقع نتائج غير مرضية في هذا المجال. ولن تكون الأعباء العرضية على الممارسة الحرة كافية لاستخدام مقياس الفحص الدقيق. وهكذا فإن استنتاج أن العبء كان عرضياً سوف يكون حاسماً في التصرف في دعوى الممارسة الحرة.

وهناك مشكلة أساسية تتخلل بحث موضوع حرية الدين وهي: ما هو الدين؟ إن المحكمة لم ترد بشكل مباشر على هذا السؤال. غير أنها أشارت إلى أن العقائد غير

المؤمن بالآله يمكن أن تكون أملاً للحماية الدستورية. قضية توركاسو، الولايات المتحدة ضد سيجر (Seeger, United States v. (١٩٦٥)). [إن الوضع الراض لحمل السلاح بوحى من الضمير المتاح لشخص لديه إيمان صادق «يحتل مكاناً فى حياة من يحوزه يتماثل مع ذلك الذى يملؤه إيمان قوى بالله»]. انظر قضية ويلش ضد الولايات المتحدة (Welsh v. United States (١٩٧٠)). [إن أغلبية المحكمة منحت وضع الراض من وحى ضميره لأولئك الذين لديهم اعتراضات أخلاقية قوية أو حتى اعتراضات على السياسة العامة]. ومن ناحية أخرى رفضت المحكمة وضع الراض بوحى من ضميره لأولئك الذين يعترضون على حرب معينة. قضية جيليت ضد الولايات المتحدة (Gillette v. United States (١٩٧١)). وأكدت قضية ويسكونسن ضد يودر أن أى شخص لا يسمح له بتحويل مقاييسه الشخصية الخاصة بشأن مسائل السلوك إلى عقيدة دينية تتطلب حماية الدستور. وعلى النقيض من ذلك فإن طلب طائفة أميش قيل أنها تعكس «اقتناعاً دينياً عميقاً تشترك فيه مجموعة منظمة، ويتصل اتصالاً حميماً بالحياة اليومية، ومع ذلك فإن طلب الممارسة الحرة سوف يتأيد حتى ولو كان الطالب ليس عضواً فى دين منظم أو أية طائفة دينية معينة، وكل ما هو مطلوب هو اعتناق صادق «لعقيدة دينية». قضية فرايزى ضد إدارة التأمين العمالة فى إيلينوى (١٩٨٩). وفى حين أن المعلقين أشاروا كثيراً إلى أن الدين يجب أن يعطى تحديداً أوسع فى قضايا الممارسة الحرة، فإن السؤال عما يشكل ديناً لا يزال مطروحاً.

وفى الماضى كان النهج ذو الخطوتين يعمل كما يلى: أولاً، كان من الضرورى تقرير ما إذا كان القانون قد ألقى عبئاً خطيراً على الممارسة الحرة للدين، وكان على المحكمة بعد ذلك أن تبحث مدى اعتناق العقيدة بصدق [قضية توماس]. وأهمية الممارسة أو العقيدة (أى الأهمية) فى الدين [قضية يودر]. ولكنها رفضت أن تبحث صدق أو زيف العقيدة أو المذهب [قضية الولايات المتحدة ضد بالارد Ballard, United States v. (١٩٤٤)] أو الاختيار بين وجهات النظر المذهبية داخل دين ما [قضية توماس]. انظر قضية جونز ضد وولف (Jones v. Wolf (١٩٧٩)) [يمكن لمحكمة الولاية أن تفصل فى منازعات الملكية بين مجموعات الكنائس المتنافسة، إذا لم تكن تتطلب تحقيقاً فى مذهب دينى]. غير أنه فى قضية قسم الاستخلام ضد سميث (١٩٩٠)، لاحظت المحكمة أنه «ليس من الملزم للقضاة أن يقرروا "الأهمية" فى العقيدة الدينية قبل تطبيق اختبار

"المصلحة القهرية" في ميدان الممارسة الحرة، من أن يقرروا "أهمية" فكرة ما قبل تطبيق اختبار المصلحة القهرية في ميدان الكلام الحر. وقد أثارَت تلك الملاحظات التساؤل عما إذا كان التحقيق في الأهمية في ميدان الممارسة الحرة سوف يستبعد كلية.

ثانياً، في الماضي كانت الحرية الدينية إذا تعرضت لإرهاق شديد كانت الحكومة لا تستطيع أن تبرر رفضها للإعفاء إلا إذا أمكنها أن تثبت أن التغطية الشاملة ضرورية لتحقيق مصلحة حكومية طاغية أو قهرية. ولكن انظر قضية جولدمان ضد واينبرجر Goldman v. Weinberger (١٩٨٦) [تطبيق قوانين الثياب في السلاح الجوي «بطريقة معقولة وغير منعاذة» لمنع اليهود المتزمتين من ارتداء القلنسوة كما يتطلب دينهم، اعتبر دستورياً مستشهداً بمقياس أكثر احتراماً لإعادة النظر في القضايا العسكرية]. والظاهر أن فقرة التأسيس وطلب حياد الحكومة لا ينتهكان عندما تأمر فقرة الممارسة الحرة بالتوافق مع الدين. غير أن قضية لينج وقضية سميث الثانية لم يشترطا أن تفي الولاية بمقياس المصلحة القهرية للولاية، حيث يكون الطعن المبني على الممارسة الحرة موجهاً إلى قانون سارى المفعول ومحاييد دينياً ومطبق على الجميع والذي لا يفرض إلا عبئاً ثانوياً على الممارسة الحرة للدين. وما زال من المطلوب معرفة ما إذا كان نهج قضية لينج وقضية سميث الثانية سوف يمتد إلى ميدان الممارسة الحرة بوجه عام.

الفصل التاسع

تصرفات الولايات

ألف — مقدمة

باستثناء التعديل الثالث عشر، فإن ضمانات الدستور لا تقيد إلا الحكومة القومية وحكومات الولايات. ومع عدم وجود تشريع من الكونجرس يمد هذه الحقوق إلى السلوك الخاص، تكون هناك حاجة إلى التصرف من جانب الولايات. وهذا الاقتضاء للمشاركة الحكومية من أجل تطبيق الحماية الدستورية، هو إلى حد ما، مسألة صياغة دستورية. فالتعديلان الأول والرابع عشر مثلاً، يشيران بصورة خاصة إلى أخطاء الحكومة. ولكن مبدأ تصرف الولايات يعكس أيضاً طبيعة الدستور باعتباره قانون عضوياً. فهو يحدد علاقة الأشخاص والمواطنين بحكومتهم لا علاقة كل منهم بالآخر. وعلاوة على ذلك، يرى الكثيرون أن اقتضاء تصرف الولايات، يعتبر حماية حيوية للحرية الشخصية مع تقييد التدخل الحكومي في حرية العمل والتجمع، بما في ذلك القدرة على استخدام ممتلكات المرء الخاصة بحرية. وأخيراً يرى البعض أن مبدأ تصرف الولايات، يعزز قيم النظام الفيدرالي عن طريق الاتجاه إلى الولاية لا إلى القانون الفيدرالي.

غير أن المشكلات تنشأ عند تحديد متى يكون ما يبدو أنه عمل خاص، هو خاص فعلاً. وكثيراً ما تمارس الشركات المملوكة ملكية خاصة اليوم سلطة على الأشخاص تماثل

سلطة الهيئات الحكومية، ويمزى جانب كبير من تلك السلطة الخاصة إلى المساعدات التي تقدمها الحكومة. وقد تكون الحكومة «متداخلة بشكل هام» مع أفراد ومجموعات ونوادٍ واتحادات تعتبر خاصة إسمياً، وقد يكون سلوكها مريضاً به، أو تشجعها تصرفات رسمية بحيث تجعل تعبير «التصرف الخاص» غير مناسب. وقد تكون بعض الوظائف التي تؤديها تلك المجموعات عامة في طابعها إلى حد أن النشاط يظل حكومياً بشكل جوهري، حتى عندما يؤدي بواسطة جهاز خاص. وفي هذه الحالات، يثور سؤال عما إذا كان السلوك الخاص يجب أن يعامل باعتباره من «تصرفات الولايات».

باء — الإطار العام للمبادئ التي تحكم تصرفات الولايات

في قضايا الحقوق المدنية Civil Rights Cases, In re (١٨٨٣)، اعتبرت المحكمة طبقاً للقاضي برادلي أن قانون الحقوق المدنية لعام ١٨٧٥ الذي يمنع التفرقة العنصرية في أماكن الخدمة العامة غير دستوري. ولما كانت القضية قد تم الفصل فيها قبل أن تصل سلطة التجارة إلى أبعادها الحالية، ولما كان القانون لم يكن مقصوداً على التجارة بين الولايات، فقد بحثت المحكمة ما إذا كانت فقرات التنفيذ في التعديلين الثالث عشر والرابع عشر قد أعطت الكونجرس سلطة لسن القانون.

وقد انطلق القاضي برادلي من افتراض أن الفقرة الأولى من التعديل الرابع عشر يمنع عمل الولاية فقط: حيث «أن الانتهاك الفردي للحقوق الفردية ليس مادة موضوع التعديل». فماذا كان إذن نطاق سلطة الكونجرس بمقتضى الفقرة الخامسة من التعديل؟ مجرد تنفيذ المنع المحدود ضد تصرف الولايات: «إقرار التشريع المناسب لتصحيح آثار مثل هذه القوانين والتشريعات المحظورة على الولايات، وبالتالي، جعلها لاغية وباطلة كلية». لقد كانت السلطة تصحيحية أو علاجية فقط، أي لتقديم علاجات لما قررت المحاكم أنه حقوق جوهريّة، ولكن ليس لتحديد الحقوق الجوهريّة ذاتها. وكانت سلطة الكونجرس مقصورة على تصحيح السلوك الخاطيء للحكومة.

وكان الاهتمام بالحريّة الشخصية والنظام الفيدرالي هما الدافع لقرار المحكمة: إذ أن مد ضمانات التعديل أكثر من ذلك سوف يكون بمثابة تصريح للكونجرس «بسبب تشريع بمجموعة قواعد قانون البلديات لتنظيم كل الحقوق الخاصة بين الإنسان والإنسان

فى المجتمع، وسوف يجعل الكونجرس يحل محل المجالس التشريعية للولايات، وينسخ عملها. والأخطاء الخاصة التى لا تردع بطريقة ما بواسطة الولاية أو تكون قد تم عملها بمقتضى سلطة الولاية، يجب أن تسمى بقانون الولاية. ولما كان قانون ١٨٧٥ يؤثر مباشرة على الأعمال الخاصة، وهو نفسه يحدد ما هو الخطأ الجوهرى، فإنه كان خارجاً عن حدود سلطة الكونجرس التشريعية.

وكان قانون ١٨٧٥ بالنسبة للقاضى الأول هارلان المخالف للرأى، تنفيذاً صحيحاً لفقرة المواطنة الموضحة فى الجملة الأولى من التعديل الرابع عشر. الذى كان له «طابع إيجابى بشكل مميز». وجادل بأن المواطنة التى منحت للزنجى بهذه المنحة الإيجابية يمكن أن يحميها تشريع من الكونجرس «نو طابع مباشر بشكل أساسى». وقد منحت الفقرة الخامسة من التعديل الرابع عشر الكونجرس السلطة لتنفيذ كل من النص المانع، والنص الإيجابى فى التعديل معاً. فإماذا كانت منحة المواطنة تشمل؟ لقد كانت تشمل على الأقل «الإعفاء من التفرقة العنصرية فيما يتعلق بأى حق مدنى يخص المواطنين من الجنس الأبيض فى نفس الولاية». وكان التعديل يستهدف حماية تلك الامتيازات والحصانات لا من أى تشريع معادٍ من جانب الولاية فحسب، بل من العمل العدائى للشركات والأفراد أيضاً. ويصوّر بديلة جادل القاضى هارلان بأن أصحاب الأماكن العامة هم «وكلاء للولاية، لأنهم مسئولون، فيما يتعلق بالواجبات والوظائف العامة، بالنسبة للتنظيم العام». ولما كانت الحقوق المعترف بها فى القانون لعام ١٨٧٥ قانونية وليست حقوقاً اجتماعية، فإن القانون كان ممارسة مشروعة لسلطة الكونجرس الواردة فى التعديل الرابع عشر.

وقد رفضت المحكمة أيضاً فى قضايا الحقوق المدنية الادعاءات بأن القانون كان دستورياً بمقتضى التعديل الثالث عشر. وقبل القاضى برادلى فعلاً أن الفقرة الأولى من التعديل ألغت الرق، «وقررت الحرية للجميع»، وأنها تنفذ بذاتها فى مواجهة سوء السلوك الفردى. وكان فى استطاعة الكونجرس وفقاً للفقرة الثانية من التعديل أن يسن تشريعاً «أساسياً ومباشراً يلغى كل العلاقات المميزة وحالات الرق فى الولايات المتحدة». ولكن هذه الافتراضات الواسعة أضعفت باستنتاج أن أى قانون للتفرقة العنصرية فى مكان عام «لا صلة له بالرق أو العبودية الإجبارية». وأنه إذا كان منتهكاً لأى حق لأحد الأطراف، فإن إصلاحه يجب السعى إليه بمقتضى قوانين الولاية. وقد رفضت المحكمة القول بأن الفقرة الأولى من التعديل الثالث عشر قد انتهكت.

ومرة أخرى فإن رفض القاضي هارلان مع رأي المحكمة بصورة مباشرة: وأكد أن التعديل الثالث عشر كان يهدف إلى حماية العبيد السابقين «من الحرمان بسبب عنصرهم، من أية حقوق مدنية يتمتع بها الرجال الأحرار الآخرون في نفس الولاية». وقرر الكونجرس بحق أن التفرقة العنصرية من جانب الشركات والأفراد في ممارسة وظائفهم العامة أو شبه العامة، تشكل «علامة مميزة للعبودية» - وأن القانون يمثل ممارسة دستورية لسلطة الكونجرس بمقتضى الفقرة الثانية بتنفيذ الضمان الوارد في التعديل الثالث عشر.

ولو كان نهج القاضي هارلان عن معنى تعديلات الحرب الأهلية قد قبل، لكان جانب كبير من التاريخ المتضارب لمبدأ تصرفات الولايات قد أمكن تقديره. وبالمثل، فلو كانت المحكمة مستعدة لقبول حجة أن فشل الولاية في حماية التعديل الثالث عشر أو الرابع عشر كان يعتبر خطأ في حد ذاته (أي أن التعديلات تفرض واجباً إيجابياً على الولايات) يمكن إصلاحه بواسطة تشريع يصدره الكونجرس، فإن الحماية الدستورية ضد مجال أوسع من السلوك ربما أصبحت متاحة. ولكن المحكمة في قضايا الحقوق المدنية صاغت مذهباً أكثر تقييداً لإعمال الضمان الدستوري. وفي حين أن الكثير من العوائق للحماية الفيدرالية التي صيغت في القضية قد تراكمت (وخاصة ذلك الذي يتعلق بتنفيذ الكونجرس)، فإن مبدئه الأساسي أنه بغض النظر عن التعديل الثالث عشر، فإن التصرف الحكومي لازم لتضمين الحقوق الدستورية يظل عقبة كؤود للطرف الذي يسعى للمطالبة بحماية دستورية ضد تصرف خاص إسمياً.

جيم - الكشف عن تصرفات الولايات

إن الحيوية المستمرة لمبدأ تصرفات الولايات الذي تمت صياغته في قضايا الحقوق المدنية قد أنتج كمية من التشريعات المرتبكة التي تستهدف تجنب قيوده. ومن الواضح أن تصرفات المسؤولين الفيدراليين أو المسؤولين في الولايات، حتى ولو كانت التصرفات تنتهك القانون، تشكل «تصرفاً من جانب الولاية». وعلاوة على ذلك، فإن التعبير يغطي عمل كل الهيئات والوحدات الحكومية الأصغر. أو إذا شارك مسئولون حكوميون في تسيير أو إدارة مشروع ما، تكون الحكومة مسئولة عن أنشطته. ولكن اشتراك الولاية يكون عادة

غير مباشر بصورة أكبر، وغير واضح بالمقارنة بتلك القضايا الخاصة بسوء الإدارة الرسمية.

لمتى يمكن أن يوصف التصرف الخاص بأنه تصرف من جانب الولاية؟ إن هذا هو السؤال الحاكم في قضايا تصرف الولايات، ففي خلال سنوات محكمة وارين، كان يبدو أن المحكمة راغبة في اكتشاف تصرف الولايات في السلوك الخاص إسمياً حتى أن المعلقين بدأوا يتحدثون عن اضمحلال مبدأ تصرف الولايات. وقد بدا أن المذهب أخذ يدخل في مسألة ما إذا كان الحق قد انتهك، بدلاً من أن يستخدم كمسألة بداية عما إذا كان الحق الدستوري قد تأثر. ولكن مع مجيء محكمة بيرجر، أعيد مبدأ عمل الولاية وبشكل انتقامي. وقضايا تصرف الولايات اليوم بوجه عام تتبلور في ثلاثة أسئلة هي: (١) هل ذلك النشاط يعتبر «وظيفة عامة»؟ (٢) هل الحكومة متورطة مع الطرف الخاص بحيث تصبح الحكومة مسئولة عن السلوك الخاص؟ (٣) هل يمكن القول أن الحكومة قد أقرت أو رخصت (أو ربما شجعت بصورة ملحوظة) السلوك موضوع الطعن إلى حد يكفى لأن تكون مسئولة عنه.

١ - الوظائف العامة

لم تقبل المحكمة قط حجة أن التعديل الرابع عشر يفرض واجبات إيجابية على الولاية، بحيث أن عدم استخدام الحكومة سلطاتها التنظيمية لحماية الحقوق المشمولة بالضمانات يشكل تصرفاً من تصرفات الولاية. غير أن المحكمة قبلت افتراض أن أية وظيفة قد تكون حكومية في طابعها، بحيث أن الولاية ليس لها أن تتصل من المسؤولية عن أدائها - إذ أن عدم تصرف الولاية حيث يكون عليها واجب أن تمنع الخطأ يصعب شكلاً من أشكال التصرف.

وعندما تؤدي العمليات الانتخابية، مثل الانتخابات التمهيدية، بواسطة الأحزاب السياسية الخاصة، فإن أعمال المجموعة تشكل تصرفاً للولاية بمقتضى التعديلين الرابع عشر والخامس عشر. قضية سميت ضد أولوليت Smith v. Allwright (١٩٤٤). وقضية تيري ضد آدمز Terry v. Adams (١٩٥٣) [انتخابات تمهيدية أجريت بطريقة تطوى على تفرقة عنصرية]. ولم يقرر بعد ما إذا كانت تصرفات الأحزاب السياسية

تشكل دائماً تصرفاً للولاية، ولكن ذلك يبدو مستبعداً. وعندما تتخذ ممتلكات مملوكة ملكية خاصة الخصائص الأساسية لمجلس بلدي - مثل المدن المملوكة لشركة، فإن تصرف الولاية يكون موجوداً. قضية مارش ضد الإيهاما (١٩٤٦) [استخدام قوانين التعدي لنزع توزيع مطبوعات دينية]. وفي حين يبدو أن المراكز التجارية قد تدخل أيضاً تحت هذا المبدأ «الوظيفة العامة» [قضية النقابة المحلية لمستخدمي صناعات الأغذية للنمجة ٥٩٠ ضد شركة لوجان هالي بلازا (١٩٦٨)، فإن الرابطة الإعلامية المتعلقة بالأنشطة في المركز التجاري اعتبرت أنها مشمولة بالحماية الدستورية]، وفي قضايا لاحقة [شركة لويد ضد فانر (١٩٧٢) اعتبر توزيع منشورات باليد غير متعلقة بأنشطة مركز تجاري غير محمية] ثم رفضت الرأي القائل بأن المركز التجاري المملوك ملكية خاصة هو «النظير الوظيفي للمجلس البلدي». قضية هانجينز ضد ن. ل. ر. ب. NLRB (١٩٧٦) [وقد ألقى حكم وادي لوجان: إن التمييز المبني على أساس ما إذا كان الكلام يتعلق بأنشطة المركز التجاري، يعتبر تفرقة غير مسموح بها على أساس محتويات الكلام]. وفي إيجان، فإنه عندما تكون العقارات المملوكة ملكية خاصة هي «المعادل الوظيفي» للمجلس البلدي، يكون هناك تصرف للولاية.

ولا تظهر صعوبة نهج الوظيفة العامة في قضايا المركز التجاري فقط، ولكن من خلال قضية إيفانز ضد نيوتن Evans v. Newton (١٩٦٦) أيضاً. كان إيفانز يعتبر أن التفرقة العنصرية في حديقة عامة يديرها أوصياء خاصون، تنتهك التعديل الرابع عشر. وقد وصف القاضي بوجلاس باسم المحكمة القضية بأنها تحتاج إلى التوفيق بين «حق الفرد في أن يختار من يصاحبه» وأن «يصوغ حياته الخاصة» مع الحظر الدستوري «لعدم المساواة العنصرية التي تمارسها الولاية». وفي حين كان من الممكن أن يركز القاضي بوجلاس في قرار المحكمة على أن الحكومة كانت مسؤولة فقط على أساس أن المجلس البلدي ظل «مشاركاً في إدارة أو رقابة الحديقة العامة»، أي إدارة عامة، إلا أنه اعتمد أيضاً على نهج الوظيفة العامة مستنبطاً أن «الخدمة التي تقدم حتى بواسطة حديقة خاصة من هذا النوع تعتبر حديقة بلدية بطبيعتها». ومقارنة الخدمات التي تؤديها الحديقة العامة بالخدمات الخاصة بإدارة الإطفاء أو الشرطة، انتهى القاضي بوجلاس إلى أن «الطابع الغالب للحديقة أنها عامة».

وقد جادل القاضي هارلان المخالف في الرأي، بأن نظرية الوظيفة العامة

التي استخدمتها المحكمة كانت «نهجاً يعبر بكلمات مراوغة وهو غامض وغير منظم مثلاً هو بعيد المدى». فإن نهج المحكمة كان من الممكن أن يمتد لى يشمل التعليم، وملاجئ الأيتام، والمكتبات العامة، وجمع القمامة، ووكالات المخبزين السريين، ومجموعة من الأنشطة الأخرى الماثلة. وإعراياً عن قلقة على القيم الفيدرالية، انتهى هارلان إلى أن النظرية غير المحددة بوضوح «تحمل بنور نقل مجالات فسيحة من بواث القلق إلى السلطة الفيدرالية والتي كان من الحكمة أن تركها للسور للولايات».

وفى حين أن المحكمة تستمر فى قبول نظرية الوظيفة العامة عن تصرفات الولايات، فإن نطاق المبدأ قد ضاق بشدة. وفى الوقت العالى، تقتصر نظرية الوظيفة العامة على الوظائف «التي يحتفظ بها بصورة تقليدية للولايات فقط». وباستخدام هذا المقياس الضيق، رفضت المحكمة اعتبار إدارة مرفق عام مملوك ملكية خاصة تصرفاً من تصرفات الولاية. قضية جاكسون ضد شركة مقروبوليتان إديسون Jackson v. Metropolitan Edison Co. (١٩٧٤) [إن الولاية ليست ملزمة بتقديم خدمات المرفق لأن تقديم خدمة المرفق «ليست تقليدياً امتيازاً خاصاً للولاية»]. كما أن موافقة الولاية على بيع سلع مخزونة وفقاً لحق الحجز على صاحب المتجر كوسيلة لحل النزاع، يفوض «امتيازاً خاصاً للحاكم»، مع مراعاة تنوع العلاجات المتاحة للمدين. قضية شركة إخوان فلاج ضد بروكس Flagg Bros. Inc. v. Brooks (١٩٧٨). وإدارة مدرسة خاصة لطلبة مدرسة ثانوية عاجزين عن التكيف ليس عملاً للولاية لأغراض دعوى من مدرس يتحدى دستورية قرار المدرسة بفصله. إن تعليم الطلبة العاجزين عن التكيف ليس المجال المخصوص للولاية. قضية رندل — بيكر ضد كوهن Rendell- Baker v. Kohn (١٩٨٢). كما أن الولاية ليست مسئولة عن قرارات تتعلق بنقل أو خروج المرضى فى دار للتمريض تدار إدارة خاصة. وحتى إذا كانت الولاية قد التزمت بمقتضى قوانينها بأن تقدم رعاية تمرير (وهو ما لم يحدث)، «فإنه لا يترتب على ذلك أن القرارات التى تتخذ فى الإدارة اليومية فى دار تمرير هى نوع من القرارات التى تتخذ بصورة تقليدية وخصوصية بواسطة الحاكم من أجل الجمهور وبالنسبة عنه». قضية بلوم ضد يارتيسكى Blum v. Yaretsky (١٩٨٢).

٢ - مشاركة مهمة / مساهمة مشتركة

هناك نهج آخر لاستظهار عمل الولاية، وهو النظر إلى طبيعة العلاقة بين الحكومة والشخص الخاص إسمياً. ففي قضية بهرتون ضد هيشة ويلمنجتون لواقف السيارات Burton v. Wilmington Parking Authority (١٩٦١)، طلب من محكمة وارين أن تفصل في هذه المسألة: هل المدينة مسئولة دستورياً عن تفرقة عنصرية يمارسها مطعم مملوك ملكية خاصة يستأجر مساحة من أحد الأماكن المخصصة لوقوف السيارات التابعة للبلدية؟ لقد أجاب القاضي كلارك باسم المحكمة على هذا السؤال بالإيجاب، واستشهد بالملكية العامة للرفق، وتمويل عملياته من خلال التزامات البلدية، والعناية والصيانة العامة، وأشار إلى عامل اتخذ أهمية حاسمة مستقبلاً، إذ أشار إلى «الفوائد المشتركة» المستمدة من التشغيل. وأن الجمهور قد يرتاد المطعم لأن لديه مكاناً لوضع سياراته، ومن الممكن وضع السيارة في المكان المخصص لها من أجل العشاء في المطعم. وقال: «إن الولاية قد أدخلت نفسها حتى الآن في وضع اعتماد متبادل مع [المطعم] بحيث أنه يجب أن يعترف بأنها شريك مساهم في النشاط موضوع الطعن». وتجميع كل هذه الصلات بين الولاية والمطعم يكتل الأساس للكشف عن تصرف للولاية: «وبإضافة كل هذه الأنشطة، والتزامات ومسئوليات الهيئة، فإن الفوائد المنوطة بشكل متبادل تصل إلى درجة مشاركة الولاية وتورطها في التصرف المنطوي على التفرقة والذي يهدف التعديل الرابع عشر لإدانتته».

وبينما اقترحت قضية بهرتون نهجاً موسعاً لبدأ تصرف الولايات، فإن القضايا التالية لم تحقق الهدف. وبدلاً من تجميع كل اتصالات الولاية بالعاملين بالقطاع الخاص، فقد مالت المحكمة إلى معاملة كل اتصال على حدة. وعلاوة على ذلك، فقد طلبت المحكمة أن تكون الولاية شريكاً أو طرفاً في مشروع مشترك في النشاط محل الطعن. وأخيراً أخذت المحكمة تركز بصورة متزايدة على علاقة الولاية بالسلوك المعين الذي يجري الطعن عليه (أي أن المطلوب وجود «رابطة» بين الولاية والعمل محل الطعن).

إن حقيقة أن الولاية ترخص وتنظم بشكل موسع أعمال الأطراف الخاصة، غير كافٍ لظهور تصرف للولاية. قضية كوخ موس رقم ١٠٧ ضد إيرفيس Moose Lodge No. 107 v. Irvis (١٩٧٢) [اعتُبرت التفرقة العنصرية في الخدمات من جانب نادي خاص لا تتضمن «العلاقة التكافلية» التي وُجدت في قضية بهرتون]. وحقيقة أن المساعدة المالية

الحكومية حاسمة في وجود كيان خاص، لا تجعل الولاية مسئولة عن أعماله. وهكذا فإنه في قضية بلوم ضد ياريتسكي (١٩٨٢)، ذكرت المحكمة: «أن البرامج التي تضطلع بها الولاية والتي تؤدي إلى تمويل جوهرى لأنشطة كيان خاص ليست أكثر إقناعاً من تنظيم هذا الكيان، في إظهار أن الولاية مسئولة عن القرارات التي يتخذها الكيان من خلال القيام بأعماله». وفي قضية بلوم اعتبرت المحكمة أن الإعانة المالية من جانب الولاية لنفقات إدارة دار التمريض وتمويل المصروفات الطبية لتسعين في المائة من المرضى، لا تجعل الولاية مسئولة عن قرارات المؤسسة التي تتعلق بنقل أو خروج المرضى. وفي قضية رندل — بيكر ضد كوهين (١٩٨٢)، فإن حقيقة أن أكثر من ٩٠٪ من نفقات إدارة مدرسة ثانوية خاصة للطلبة العاجزين عن التكيف كانت تدفعها الحكومة، لا تجعل الولاية مسئولة عن قرار المدرسة بفصل المدرسين. غير أنه يجب ألا يغيب عن البال أن هناك بعض قرارات سابقة تتضمن مساعدة الولاية لدراس خاصة تمارس التفرقة العنصرية كانت تقوم على أساس مستوى أدنى من مسئولية الولاية. انظر قضية نورود ضد هاريسون Norwood v. Harrison (١٩٧٣) [إن مساعدة الولاية المالية المتاحة لدراس بها تفرقة عنصرية لشراء كتب مدرسية تشكل تصرفاً من تصرفات الولاية]. قضية جيلمور ضد مونتجومري Gilmore v. City of Montgomery (١٩٧٤). [اعتبرت مدينة نتيج نظاماً للتفرقة العنصرية منتهكة للحماية المتساوية بالسماح بالاستخدام غير المختلط حتى وإن كان على أساس مؤقت لمرافق الترفيه بواسطة مدارس خاصة تمارس التفرقة العنصرية]. وقد يمكن تفسير هذه القرارات باعتبار أنها تعكس موقفاً أكثر تشدداً من المحكمة نحو التفرقة العنصرية، أو ببساطة أنها نتاج موقف أكثر تساهلاً كان مطبقاً في الماضي نحو تفويض تصرفات الولايات.

٣ — التشجيع والترخيص والإقرار

تعتقد المسئولية على عاتق الولاية أيضاً من العمل الخاص عندما تكون قد «مارست سلطة قهرية» على العمل محل الطعن أو «قدمت تشجيعاً ملحوظاً» سواء بصورة ظاهرة أو خفية، بحيث أن الاختيار يجب أن يُعتبر من الناحية القانونية اختيار الولاية. قضية بلوم ضد ياريتسكي (١٩٨٢). ومرة أخرى ينبغي أن يكون الدارس متريفاً لتشديد

محكمة بيرجر في التفويض في تصرف الولايات. وقد أخذ «تشجيع» العمل الخاص يخلو الطريق بشكل متزايد لمطلب أن الولاية «تأمر» بالقرار أو العمل موضوع الطعن.

وقد أبقى قرار المحكمة في قضية شيللي ضد كرايمر *Shelley v. Kraemer* (١٩٤٨)، إلى بعض المعلقين أن أى إلزام من جانب الولاية لتفرقة عنصرية خاصة سوف يعتبر تصرفاً من تصرفات الولاية. وقد تضمنت قضية شيللي السؤال عما إذا كان تنفيذ محكمة الولاية لعقد يتسم بتفرقة عنصرية في نقل الملكية يشكل تصرفاً من تصرفات الولاية. وقد اعتبرت المحكمة طبقاً لرأى لكبير القضاة فينسبون أنه في حين أن العقد المقيد الخاص في حد ذاته لا ينتهك التعديل الرابع عشر، فإن تنفيذ المحكمة للاتفاق ينتهك الدستور فعلاً. ولكن من المهم ملاحظة أن تأثير عمل محكمة الولاية في قضية شيللي كان إجبار البالغين البيض الراغبين في البيع أن يفرقوا عنصرياً ضد المشتريين السود الراغبين في الشراء. وهكذا فإن الولاية كانت تتيج «سلطة الحكومة القهرية الكاملة لكى تحرم [المشتريين السود] على أساس الجنس أو اللون، من التمتع بحقوق الملكية في مبان يرغب في شرائها [مشتريون سود] قادرين مالياً على الشراء، والتي يرغب [البائعون البيض] في بيعها». وبالإستشهاد بسياسة القانون العام لمساعدة المتعاقدين على منع البيع، كانت الولاية قد استخدمت سلطاتها القهرية لتنفيذ التفرقة العنصرية.

ومن ثم فإن تصرف الولاية يوجد عندما تجبر الحكومة الأطراف غير الراغبة على التفرقة العنصرية. ومن ناحية أخرى فإن تنفيذ الولاية المحايد لقوانينها بطريقة لا تجبر ولا تكره الأشخاص على التفرقة لا يشكل تصرفاً من تصرفات الولاية. وحقيقة أن تنفيذ القوانين قد يساعد شخصاً يسمى لأن يفرق عنصرياً، فإن ذلك وحده من غير المحتمل أن يشكل تصرفاً من تصرفات الولاية. وهكذا فإنه في قضية إيفانز ضد إيفانز *Evans v. Abney* (١٩٧٠)، كان تطبيق الولاية لقوانينها الخاصة بالسماح بمنح قطعة أرض معطاة بوصية بأن ترد للتركة، عندما تكون شروط الوصية لا يمكن تنفيذها (أى أن تستخدم الأرض كهدية عامة «للبيض فقط») لم يكن تصرفاً غير دستوري من جانب الولاية.

ولكن عندما تشجع الحكومة «بشكل هام وفعال» التفرقة العنصرية الخاصة، وجدت المحكمة، في الماضي على الأقل، التصرف المطلوب من تصرفات الولاية. ففي قضايا

الاعتصام التي حدثت في الستينيات كانت أعمال موظفي المدينة التي تحت أصحاب المطاعم الخاصة على رفض تقديم الخدمة للسود، تجعل الولاية مسئولة عن التفرقة. قضية لومبارد ضد لويزيانا Lombard v. State of Louisiana (١٩٦٢)، وفي قضية ريتمان ضد مولكي Reitman v. Mulkey (١٩٦٧)، أكبر مثال لهذا «النهج للتشجيع» لتصرف الولاية. اعتبرت المحكمة بأغلبية ٥ - ٤ أن استفتاءً شعبياً لتعديل (الاقتراح ١٤) لدستور كاليفورنيا لمنع التدخل الحكومي في حق أي شخص لأن يفرق عنصرياً في بيع أو تأجير المساكن يشكل تصرفاً من تصرفات الولاية.

وقد رفض القاضي هويات باسم المحكمة في قضية ريتمان الموقف المخالف للرأي بأن الاقتراح ١٤ كان مجرد تأكيد للحيداء الرسمي فيما يتعلق بالتفرقة الخاصة، وأن القانون كان «ببساطة متساهلاً في الفرص والآثر، وغير مؤذ ظاهرياً». وبدلاً من ذلك أخذت المحكمة بالنتيجة التي توصلت إليها المحكمة العليا لكاليفورنيا بأن «القصد والآثر» للاقتراح ١٤ كان إسقاط قوانين الإسكان العادلة للولاية، والترخيص بالتفرقة العنصرية الخاصة، وسوف «يشجع بشكل هام ويورط الولاية في التفرقة الخاصة». وهذه ليست سياسة حيادية من جانب الولاية، أو مجرد إلغاء لقوانين الإسكان القائمة العادلة، أو مجرد فشل من الولاية لمنع التفرقة العنصرية الخاصة. وكان تأثير الاقتراح ١٤ هو تجسيد «الحق في التفرقة» على أسس عنصرية في الميثاق الأساسي للولاية. وتستطيع التفرقة العنصرية الخاصة الآن أن تعمل «متحررة من الاستهجان أو التدخل من أي نوع من جانب المصادر الرسمية». وبذلك حظيت التفرقة الخاصة بوضع دستوري.

وحذر الرأي المخالف في قضية ريتمان من أنه بالاعتماد على «التشجيع» تكون المحكمة قد «صاغت معياراً غامضاً وغير موفق». ومهما تكن ميزة هذا التقييم، فإن نظرية «التشجيع» لم تستخدم فعلاً في قضايا تالية. وفي حين أن الثناء لا يزال يوجه إلى «التشجيع الهام» باعتباره أساساً لتبين تصرف الولاية، فإن المحكمة تطالب بصورة متزايدة بإثبات أن ثمة «ترخيصاً وإقراراً» للعمل الخاص موضوع الطعن.

غير أنه في أوائل السبعينيات أصبح واضحاً أن التفسير الموسع لمفهوم تصرف الولاية، الذي كان يميز عصر محكمة وارين في قضايا مثل قضية ريتمان يقترب من نهايته. إذ أوضحت سلسلة من القضايا في أوائل السبعينيات أنه سيصبح من الصعوبة

بمكان الوصول إلى سلوك خاص من خلال التوسع القضائي في التصرف في تصرفات الولايات. وهذا النهج الذي بدأ في عصر محكمة بيرجر وأصبح سائداً الآن في عصر محكمة رينكوست، يتطلب زيادة هامة في درجة مشاركة الحكومة في السلوك الخاص لتبرير استنتاج أن تصرف الولاية موجود. ويطلب المتقاضون الآن بإثبات أن هناك رابطة وثيقة موجودة بين العمل الخاص موضوع النزاع وبين الحكومة. ومن منظور تصرف الولاية، أصبح مجال القطاع الخاص الآن يزداد بصورة كبيرة.

وعلى سبيل المثال، في قضية جاكسون ضد شركة متروبوليتان إنجيسون (١٩٧٤)، درست المحكمة طعناً للإجراء القانوني الواجب لإنهاء الضمان بعدم دفع الأجر لإحدى شركات المرافق المملوكة ملكية خاصة. وعلى الرغم من أن الولاية قد راجعت جدول التعريفات الذي يسمح بإنهاء الخدمة محل الطعن، فإن المحكمة لم تجد تصرفاً للولاية. وفي حين أنه كان هناك «تقصير من جانب الولاية في إلقاء هذا الشرط»، فإن الولاية «لم تضع ثقلها في جانب هذا الشرط بالأمر به». وتسامح الولاية مع ممارسة ما، لا تضع علامة موافقة الولاية عليها. وفي قضية شركة إخوان فلاج ضد بروكس (١٩٧٨)، رفضت المحكمة «مجرد القبول» أو «عدم عمل شيء» من جانب الولاية في بيع مخزن للسلع بنون إخطار أو الاستماع إلى المدين باعتباره غير كافٍ لأن يشكل تصرف من تصرفات الولاية. وحتى إذا كان قانون الولاية صريحاً في السماح ببيع هذا البيع، فإن الولاية «قد أعلنت فقط الظروف التي لن تتدخل محاكمها بموجبها في بيع خاص». وفي قضية راندل — بيكر ضد كوهن (١٩٨٢)، لم تجد المحكمة أي دليل على أن الفصل موضوع الطعن لمستخدمي المدرسة الخاصة كان «اضطراباً أو تحت تأثير أي تنظيم للولاية». وفي قضية بلوم ضد ياريتسكي (١٩٨٢)، لم يكن هناك دليل كافٍ على أن منظمات الولاية «تقرض القرار بخروج أو نقل [مرضى دار التمريض] في حالة معينة». وفي حين أنه كان هناك تنظيم واسع النطاق للولاية، يشمل تعديل المساعدات المالية من الولاية على أساس قرارات الدار، فإن ذلك لا يشكل موافقة أو تنفيذاً لهذا القرار.

وفي كل من هذه الحالات الأنفة، كان هناك استظهار غير كافٍ لاشتراك رسمي في العمل المعين موضوع الطعن — إذ أن الولاية لم تصدق عليه. غير أنه عندما يحدث حرمان من حق فيدرالي نتيجة لممارسة حق أو امتياز أنشأته الولاية، أو نتيجة لقاعدة سلوك فرضتها الولاية وعندما يمكن القول بأن الطرف المسئول عن الحرمان أحد عاملي الولاية،

فإن تصرف الولاية يكون قائماً. وهذا على الأقل ما أخذت به المحكمة بأغلبية ٥ - ٤ في قضية لوجار ضد شركة إدموندسون للزيت *Lugar v. Edmondson Oil Co., Inc.* (١٩٨٢). وكانت شركة إدموندسون وفقاً لقانون الولاية قد حصلت من جانب واحد على حيز قبل الحكم على بعض ممتلكات المدين لوجار. وقد صدر أمر الحيز بواسطة أحد كتاب المحكمة ونفذ بواسطة رئيس الشرطة. واعتبرت المحكمة أن كلاً المطلبين لتصرف الولاية موجودان. وكان لوجار قد ادعى أن القانون الذي حدد «قاعدة السلوك» للحزب قبل الحكم قد حرّمه من الإجراء القانوني الواجب. وقد نتج العنصر الثاني - أي مشاركة ممثل الولاية - من «المساهمة المشتركة» من جانب مسئولى الولاية مع الطرف الخاص. وكان هذا العمل الرسمي بالنسبة للرأي المخالف، مجرد تصرف محايد من جانب الولاية، إذ أن الالتجاء لقانون الولاية بدون أي شيء آخر، لا يجعل الولاية شريكاً في الجريمة.

ويبدو أن قضية لوجار أحدثت شرخاً ضيقاً في الجدار الضخم للتقاضى الدستوري الذي أنشأه المبدأ الحديث «لتصرف الولاية». إذ أصبحت مسئولية الولاية عن العمل الخاص موضوع الطعن مجالاً حاسماً. وأخذت الإسنادات الواقعية لاكتشاف مسئولية الولاية تزداد تقييداً.

وحتى علاقة العمل الوثيقة بين التصرف العام والطرف الخاص سوف يتبين أحياناً بالفحص الدقيق أنها غير كافية لإثبات العمل المشترك المطلوب. وعندما هدد الإتحاد الرياضى القومى لجامعة ولاية نيفادا - لاس فيجاس وهي جامعة تابعة للولاية بعقوبات إذا لم تتخذ إجراء تأديبياً ضد مدربة لكرة السلة تدعى جيرى تاركنيان، فإن سلوك الإتحاد الرياضى القومى اعتبر أنه لا يشكل تصرفاً من تصرفات الولاية. قضية الإتحاد الرياضى القومى ضد تاركنيان *National Collegiate Athletic Ass'n v. Tarkanian* (١٩٨٨).

وكانت قضية تاركنيان هي «الصورة المعكوسة» لقضية بيرتون ضد ويلمنجتون لمواقف السيارات المشار إليها من قبل. وكانت قضية بيرتون قد تضمنت تشجيع الولاية لعمل خاص. بينما تضمنت قضية تاركنيان تشجيعاً خاصاً لعمل الولاية. وقد تبين أن هذا فرق جوهري، فإن الإتحاد الرياضى القومى لم يكن يعمل كوكيل لجامعة الولاية، ولكن استجابة لالتزامه تجاه أعضائه الآخرين بتنفيذ قواعده. ولم تكن جامعة نيفادا - لاس فيجاس تحت أى إلزام للبقاء فى الإتحاد الرياضى. ولم تفوض الولاية أية

سلطة للإتحاد لعاقبة موظف بإحدى جامعات الولاية، وهي مديرية كرة السلة. ولم تكن عقوبات الإتحاد القومي الرياضي قد أنشأها أو طالب بها قانون نيفادا. وذكرت المحكمة أن جامعة نيفادا - لاس فيجاس قد قاومت محاولة الإتحاد القومي الرياضي إلزامها بفرض العقوبات. وكان من النقاط الحاسمة أن جامعة الولاية والإتحاد القومي الرياضي لم يكونا متعاونين بصورة اختيارية، بل كانا خصمين.

الفصل العاشر

تشريعات الكونجرس لدعم الحقوق المدنية والحريات

ألف — مصادر سلطة الكونجرس

يستطيع الكونجرس أن يعتمد على نصوص دستورية متنوعة، عندما يسعى إلى سن تشريع لمساندة الحقوق والحريات المدنية. وعلى سبيل المثال، فإن الكونجرس استخدم سلطته التجارية Commerce Power لتقديم علاجات للتفرقة العنصرية في أماكن الإيواء العام. قضية شركة صوتيل هيرت لوف أطلانطا ضد الولايات المتحدة (١٩٦٤)، وقضية كاتزنباخ ضد ماك كلونج (١٩٦٤). وفي الفقرة السادسة من قانون الحقوق المدنية لعام ١٩٦٤، استخدم الكونجرس سلطته في الإنفاق لمنع التفرقة العنصرية من جانب الحاصلين على أموال فيدرالية، واستخدم نفس السلطة لكي يطلب استخدام شركات الأعمال الخاصة بالائتمانيات في مشروعات الأشغال العامة التي يجرى تمويلها بأموال فيدرالية. قضية فوليفال ضد كلوتزنيك (١٩٨٠). كما يمكن للكونجرس أيضاً أن يسن تشريعاً لحماية «الحقوق الفيدرالية» الناشئة عن علاقة المواطنين بالحكومة القومية، كما فعل بتقديم علاجات ضد التدخل الخاص في حق الانتقال بين الولايات [قضية جريغون ضد بريكنريدج Griffin v. Breckenridge (١٩٧١)] وفي منع استخدام متطلبات الإقامة في انتخابات الرئيس ونائب الرئيس التي تتدخل في حق

الانتقال بين الولايات. قضية لوريجون ضد ميتشل Oregon v. Mitchell (١٩٧٠). وفي سن تشريعات بمقتضى هذه المصادر الدستورية المتنوعة للسلطة، يمكن للكونجرس أن يسن تشريعات حتى ضد سوء السلوك الخاص.

وتعترف التعديلات الدستورية المختلفة أيضاً بسلطة الكونجرس التشريعية لتنفيذ الضمانات الواردة في هذه التعديلات. فالتعديلات الثالث عشر، والرابع عشر، والخامس عشر، والتاسع عشر [حق النساء في التصويت]، والثالث والعشرون [الاقتراع في منطقة كولومبيا في انتخابات الرئاسة]، والرابع والعشرون [إلغاء ضريبة الاقتراع]، والسادس والعشرون [التصويت في سن الثامنة عشرة] وفي كل هذه التعديلات نصوص ترخص للكونجرس أن ينفذ ضماناتها بالتشريع المناسب. وفي تفسير سلطة الكونجرس بمقتضى هذه المنح الدستورية، تبنت المحكمة نفس المنظور الواسع لسلطة الكونجرس الذي يميز معاملته لسلطتي التجارة والإنفاق. وطالما كان في استطاعة الكونجرس أن يقرر بصورة معقولة أن التشريع هو من أجل تعزيز الضمان الدستوري، فإن للكونجرس سلطة التشريع. قضية ماك كالوش ضد ماريلاند (١٨١٩).

باء — تنفيذ التعديل الثالث عشر

تنص الفقرة الثانية من التعديل الثالث عشر على أن للكونجرس سلطة تنفيذ منع ما ورد في التعديل للرق أو العبودية غير الاختيارية بواسطة «تشريع مناسب». وفي حين أن المحكمة قد اتخذت رأياً مقيداً للغاية لسلطتها الخاصة لعلاج سوء التصرف من جانب الأفراد والولايات باعتباره منتهكاً للفقرة الأولى من التعديل الثالث عشر، فإنها فسرت الفقرة الثانية للتعديل الثالث عشر على أنه يعطي الكونجرس سلطة واسعة لسن التشريع الضروري والمناسب لاستئصال كل «العلامات المميزة وحوادث الرق في الولايات المتحدة». ولما كانت الفقرة الأولى من التعديل الثالث عشر تحرم حتى العمل الخاص الذي ينتهك الحق المضمون، فإن الكونجرس يستطيع أن يسن تشريعاً يصل إلى قيام الأفراد بفرض العلامات المميزة للرق.

وقد أيدت قضية جونز ضد ماير Jones v. Mayer (١٩٦٨)، قانوناً فيدرالياً لعام ١٨٦٦ يفسر على أنه يمنع حتى التفرقة الخاصة في بيع أو تجيير العقارات والممتلكات

المنقولة. وفي الحديث عن مسألة السلطة الدستورية للكونجرس، اعتبر القاضي ستيفارت باسم المحكمة أن فقرة التحويل في التعديل الثالث عشر «تزد الكونجرس بسلطة إقرار كل القوانين الضرورية والمناسبة لإلغاء كل الشعارات المميزة وتوابعها للرق في الولايات المتحدة، ولما كان في استطاعة الكونجرس أن يقرر بشكل منطقي أن عبء ومعوقات الرق تشمل قيوداً على جوهر الحرية المدنية، أي الحق في شراء وتأجير الممتلكات، فإن القانون كان دستورياً». «عندما تسوق التفرقة العنصرية الرجال داخل أحياء الأقليات (الجنو) وتجعل قدرتهم على شراء الممتلكات تتوقف على لون جلودهم، فهي إذن من بقايا العبودية». وقد اقتصر الرأي المخالف على الطعن في تفسير المحكمة لقانون الحقوق المدنية لعام ١٨٦٦ لكي تمتد إلى التفرقة الخاصة، وليس تفسير المحكمة للمعنة الدستورية للسلطة.

ومرة أخرى، في قضية رونيون ضد ماك كراري (١٩٧٦)، أيدت المحكمة سلطة الكونجرس بمقتضى الفقرة الثانية من التعديل الثالث عشر، لمنع التفرقة ضد السود في قدرتهم على «التعاقد» على نفس الأسس مثل المواطنين البيض. وقد فسر التشريع على أنه يمنع التفرقة ضد السود بواسطة المدارس غير الطائفية الخاصة التي تدار بأسلوب تجارى. وفي حين أن الرأي المعارض تحدى تفسير المحكمة للقانون الفيدرالي في امتداده إلى حالات رفض التعاقد لنوافع عنصرية خاصة، وليس بقواعد قانونية للولاية لتعجيز الأشخاص عن عمل أو تنفيذ العقود، فإنه لم يطعن في تفسير المحكمة للتعديل الثالث عشر لإجازة تحريم الكونجرس للتفرقة العنصرية.

وقد رفضت قضية رونيون أيضاً الحجج القائلة بأن القانون الفيدرالي ينتهك حرية التجمع. وكان الآباء قد احتفظوا بحرية إرسال أطفالهم إلى مدارس تعلم في مناهجها الفصل العنصري، ولكن الدستور لا يحى ممارسة المدرسة لاستبعاد الأقليات العنصرية. وتركزت قضية رونيون السؤال عما إذا كان الكونجرس يستطيع أن يمنع التفرقة العنصرية القائمة على أسس دينية. وبالمثل رفضت المحكمة الزعم بأن القانون ينتهك حقوق الخصوصية. ففي حين أن حق الخصوصية يمكن أن يمتد إلى ناد اجتماعي خاص، فإنه لم يعزل المدارس الخاصة التي تعلن عن خدماتها وتقدمها إلى أفراد الجمهور عن التشريع الفيدرالي المناسب. انظر الصفحات من ٢٦٨ إلى ٢٧٢ عن الحق في عدم التجمع. ومع ذلك، ففي قضية ممفيس ضد جرين Memphis, City of v. Greene

(١٩٨١)، رفضت المحكمة طعناً يقوم على أساس التعديل الثالث عشر وتشريع فيدرالى لقرار بواسطة ممفيس لإغلاق طريق يجتاز منطقة سكنية للبيض في وجه مرور خارجي يأتى من أحياء السود المجاورة؛ وذلك أولاً لأن التعديل الثالث عشر لم ينتهك باعتباره أن التأثير المتباين للإغلاق على المواطنين السود، «لا يمكن أن يوصف تماماً بأنه علامة مميزة أو تابعة للرق». ولم يكن هناك أى إثبات لدافع تفرقة عنصرية، والآخر المناوئ على السود لم يعتبر كافياً لانتهاك التعديل الثالث عشر، حيث أن مثل هذا الرأى «سوف يجعل الغرض الكبير لهذا الميثاق الكبير للحرية تافهاً. فالاحترام الحقيقي لكرامة سكان أى حى يتطلب أن يقبلوا نفس الأعباء، وكذلك نفس مزايا المواطنة بغض النظر عن أصلهم العنصرى أو العرقى». وبالاتقال إلى سن الكونجرس للتشريع، وجدت المحكمة أن أعمال مدينة ممفيس لم تتضمن أية تفرقة تفسد أى نوع من مصالح الملكية التى يستهدف التشريع تحريمها. ولم يكن هناك أى شىء يثبت أن مسئولى ممفيس قد منحوا مزايا للمواطنين البيض، كانت قد تم رفض منحها للمواطنين السود، أو أن العمل الرسمى قد خفض إلى حد كبير قيمة الممتلكات التى يمتلكها المواطنون السود.

جيم — تنفيذ التعديل الرابع عشر

١ - سلطات الكونجرس العلاجية

تنص الفقرة الخامسة من التعديل الرابع عشر على أن الكونجرس يستطيع أن يسن التشريع المناسب لتطبيق ضمانات هذا التعديل. ووفقاً لهذه الفقرة المخولة للكونجرس، فإنه يستطيع أن يقدم علاجات لانتهاكات حقوق التعديل الرابع عشر كما حددتها المحاكم.

وفى الفقرة الرابعة (هـ) من قانون حقوق التصويت لعام ١٩٦٥، اشترط الكونجرس أن أية ولاية لا تستطيع أن تمنع حق الانتخاب بسبب العجز عن القراءة أو الكتابة باللغة الإنجليزية لشخص أكمل بنجاح الصف السادس فى إحدى المدارس البورتوريكية. وفى تأكيد دستورية هذا النص على أساس الفقرة الخامسة من التعديل الرابع عشر، فإن قضية كاتزنباخ ضد مورجان (Katzbach v. Morgan) (١٩٦٦)، استشهد بالمقاييس

الواسعة في قضية مالك كاللوتش ضد ماريلاند، «إن الفقرة الخامسة عند النظر إليها بصورة صحيحة، هي منحة إيجابية للسلطة التشريعية تفوض الكونجرس لممارسة حريته في التصرف في تقرير ما إذا كانت هناك حاجة لتشريع ما وما هو هذا التشريع للحصول على ضمانات التعديل الرابع عشر».

ومن الممكن أن تعتبر الفقرة الرابعة (هـ) وسيلة معقولة لضمان المعاملة غير التمييزية من جانب الحكومة في الخدمات العامة الأساسية. وكان على الكونجرس أن يزن السلطة السياسية المعززة للجالية البورتوريكية في مواجهة تدخل سلطة الولاية القائمة على أساس دستوري لتحديد مؤهلات الناخبين. «ليس من شأن (المحكمة) أن تعيد النظر في قرار الكونجرس عن هذه العوامل. ويكفي أن تكون (المحكمة) قادرة على أن ترى أساساً يمكن للكونجرس أن يحل به النزاع مثلما فعل».

٢- سلطات الكونجرس الموضوعية

ولكن القاضي برينان وهو يكتب باسم المحكمة في قضية كاللوتش، لم يتوقف فقط عند تأكيد سلطة الكونجرس لتقديم حلول لحقوق التعديل الرابع عشر المعترف بها قضائياً. وبدلاً من ذلك، فإن الرأي كان من الممكن تفسيره لتوضيح أن الكونجرس كان يستطيع هو نفسه أن يضع القرار الموضوعي بأن متطلبات الولاية الخاصة بمعرفة القراءة والكتابة تنتهك ضمان الحماية المتساوية، حتى لو كانت المحكمة قد سبق أن اعتبرت أن هذه المؤهلات للتصويت ليست إنتهاكاً للتعديل. «إن تصوير الفقرة الخامسة على أنها تتطلب قراراً قضائياً بأن تطبيق قانون الولاية الذي استبعد بواسطة الكونجرس إنتهاك التعديل، باعتباره شرطاً لتعزيز سن الكونجرس للتشريعات، سوف يقلل من قدرة الكونجرس ومسؤوليته عن تنفيذ التعديل. وسوف يقصر السلطات التشريعية في هذا السياق على النور المحدود لإبطال تلك القوانين الخاصة بالولايات والتي كانت الشعب القضاة على استعداد للحكم بعدم دستوريته، أو مجرد الإخطار بحكم القضاء بواسطة تخصيص العموميات المهمة، للفقرة الأولى من التعديل. ويمكن تأييد الفقرة الرابعة (هـ) باعتبارها تشريعاً يهدف إلى إزالة التفرقة الضارة في مؤهلات الناخب في الولاية. وكان الكونجرس قد طبق «قدرته التشريعية المبنية على المعلومات الصحيحة»: «لقد كان من

امتيازات الكونجرس أن يوازن بين الاعتبار المتنافسة. ويكفى أن ترى (المحكمة) أساساً اشتراط يستطيع الكونجرس من خلاله أن يقرر أن تطبيق نيويورك معرفة القراءة والكتابة لنزع الحق في الانتخاب يشكل تفرقة ضارة تنتهك فقرة الحماية المتساوية.

وبالنسبة للقاضي هارلان الذي انظم إليه القاضي ستيوارت في المعارضة، فإن افتراض المحكمة أن سلطة الفقرة الخامسة تمتد وراء العلاجات لكي تحدد حقوقاً موضوعية، يعتبر تنازلاً غير مقبول عن الدور القضائي. «عندما تحدث انتهاكات معترف بها من ولاية لمقاييس دستورية فيدرالية، فإن الكونجرس يكون مفوضاً بطبيعة الحال بالفقرة الخامسة لاتخاذ الإجراءات العلاجية المناسبة لإصلاح ومنع الأخطاء. ولكن التساؤل عما إذا كان الشرط الذي سعى الكونجرس لكي يعالجه يعد انتهاكاً للدستور هو مسألة قضائية، وهو أشبه بالمطلب الضروري لإعمال سلطة الفقرة الخامسة في الموضوع أساساً». وكان جون مارشال قد قال في قضية ماربيري ضد ماديسون أن «مجال وواجب الإدارة القضائية أن تقول ما هو القانون». ومن ثم فإن القاضي هارلان جادل بقوله أنه على الشعبة القضائية أن تقرر ما إذا كان تطبيق نيويورك لاختبارها عن القراءة والكتابة انتهك الحماية المتساوية. وفي حين أن الكونجرس يمكن أن يثير الطريق أمام الحكم القضائي، فإنه لا يستطيع أن يستبدل تفسيره للدستور، بتفسير المحكمة. وقد اختتم القاضي هارلان حديثه قائلاً: «إنه بالسماح لأغلبية بسيطة من الكونجرس أن تكون لها الكلمة الأخيرة حول مسائل تفسير الدستور، هو أمر لا ينسجم أساساً مع البناء الدستوري».

وهناك تفسير آخر لقضايا كاتزنباخ يعطى سلطة تشريعية أقل بكثير للكونجرس بمقتضى التعديل الرابع عشر. وفي هذا الرأي، فإن قضية كاتزنباخ تعني فقط أنه عندما يمارس الكونجرس سلطاته العلاجية بمقتضى الفقرة الخامسة من التعديل الرابع عشر، فإنه قد يستنتج على أساس فحص للحقائق، أن الولاية تفتقر إلى تبرير كاف للتصرف الذي اختار الكونجرس أن يصححه بواسطة التشريع. وعلى سبيل المثال، فإن ولاية نيويورك في قضية كاتزنباخ كانت تفتقر إلى تبرير كاف للتفرقة في التصويت الذي كانت تمارسه بواسطة اختبار القراءة والكتابة، ومن ثم فقد كان لدى الكونجرس السلطة التشريعية بمقتضى الفقرة الخامسة للقيام بعمل تصحيحي من خلال قانون حقوق الانتخاب.

وقد جادل القاضي هارلان أيضاً في معارضته في قضية كلانزنهايم، بأن تفسير المحكمة للفقرة الخامسة سوف يسمح للكونجرس بأن «يمارس حريته في التصرف وفقاً للفقرة الخامسة (لكي يسن) قوانين بحيث تحقق في الواقع تخفيف الحماية المتساوية وقرارات (المحكمة) عن الإجراء القانوني الواجب». ولكن القاضي برينان رفض في حاشية، أية سلطة للكونجرس لتخفيف الضمانات الدستورية. وقال «إننا نؤكد على أن سلطة الكونجرس بموجب الفقرة الخامسة مقصورة على تبني إجراءات لتطبيق ضمانات التعديل، ولا يمنح الفقرة الخامسة الكونجرس أية سلطة لتقييد أو إبطال أو تخفيف هذه الضمانات». وبذلك هي «نظرية التزايد التدريجي» - لا تعمل سلطات الكونجرس بموجب الفقرة الخامسة إلا في اتجاه واحد، أي أنها سلطة «لتنفيذ» أو مد الحقوق، لا تخفيف حقوق التعديل الرابع عشر. وتشريع الكونجرس الذي يفوض الولاية استخدام مدارس ذات تفرقة عنصرية، كما اقترح القاضي برينان، لن يكون وسيلة معقولة لتنفيذ ضمان الحماية المتساوية. وفي قضية جامعة للنساء ضد هوجان (١٩٨٢)، أيدت المحكمة طبقاً للقاضية أوكونور هذا الرأي في رفض حجة أن الكونجرس في إصدار تعديلات التعليم في ١٩٧٢ كان قد فوض الجامعة صراحة للاستمرار في سياستها ذات الجنس الواحد: وقالت «على الرغم من أننا نضفي احتراماً على قرارات الكونجرس وتصنيفاته، فإنه لا الكونجرس ولا الولاية يمكنها أن تؤيد قانوناً يمنع الحقوق التي يضمنها التعديل الرابع عشر».

وقد برر بعض المعلقين نظرية التزايد التدريجي على أساس أنه في حين أن للكونجرس قدرة أكبر في كشف الحقائق، فإنه ليست لديه أية قدرة خاصة لصنع أحكام دستورية معيارية فيما يتعلق بالقيود على السلطة الحكومية. كما أنه اقترح أيضاً أنه في حين أن المحكمة يجب أن تدعن لأحكام الكونجرس التي تتضمن النظام الفيدرالي - أي ما هو المستوى الحكومي الذي يجب أن ينظم السلوك، فإن الإدعاء القضائي في قضايا تتضمن حقوقاً شخصية جوهرية سيكون غير مناسب. ويشكك معلقون آخرون في صحة نظرية التزايد التدريجي. فإذا كان للكونجرس حرية تصرف وقدرات لتقصي الحقائق لتحديد التوازن بين الاعتبارات المتنافسة، فإنهم يجادلون بأنه ليس هناك أي سبب ضروري يجعل الكونجرس لا يستطيع الموازنة لصالح تفسير أقل شمولاً للحقوق الدستورية. وهناك أيضاً مشكلة تحديد ما الذي يشكل تخفيفاً للحقوق الدستورية. إن

قانوناً مقترحاً عن الحياة البشرية يعرف كلمة «الأشخاص» في التعديل الرابع عشر، بأنه يمد مساعدات التعديل الرابع عشر إلى الجنين الذي لم يولد بعد، ولكن يرى لناقدو الاقتراح أنه محاولة مكشوفة لتخفيف حقوق الخصوصية التي ثبتت في قضية رو ضد ويد.

ولم يرفض قط بوضوح الرأي الموسع عن سلطات الكونجرس بمقتضى الفقرة الخامسة التي تم إقرارها في قضية كاتزنباخ، ومع ذلك فقد ثبت أن سلطة الكونجرس بمقتضى فقرات التحويل ليست غير محددة. وفي قضية لوريجون ضد ميتشل (١٩٧٠)، اعتبرت محكمة منقسمة بشدة ٥-٤ أن نصاً في قانون حقوق التصويت لعام ١٩٧٠ يخفض سن التصويت في انتخابات الولاية إلى ١٨ سنة غير دستوري. ولكن لم يحظ أي رأي بتأييد الأغلبية. وعلى أكثر تقدير كانت القضية تمثل المبدأ المحدد بأن الكونجرس لا يستطيع أن يستخدم سلطاته بمقتضى الفقرة الخامسة لانتهاك نصوص دستورية أخرى، أي أن المادة الأولى الفقرة الثانية تمنح الولايات السلطة لتحديد مؤهلات الناخبين لمسئولى الولاية، وهكذا تقيد سلطة الكونجرس في إبطال اشتراطات السن الذي حددته الولاية من أجل انتخاباتها.

٣- تناول السلوك الشخصي

في قضايا الحقوق المدنية (١٩٨٣)، اعتبرت المحكمة أن سلطة الكونجرس للتنفيذ بمقتضى تعديلات الحرب الأهلية كانت مقصورة على تقديم علاجات ضد سلوك تحرمه التعديلات. فقد كان الكونجرس مفوضاً فقط «بأن يقدم طرق الإصلاح ضد عمل قوانين الولاية، وأعمال موظفي الولاية التنفيذيين أو القضائيين». وكانت الحقوق الخاصة مضمونة بواسطة التعديل فقط إلى الحد الذي يستطيع فيه الكونجرس أن يقدم علاجات تشريعية لتصحيح أخطاء الولاية ضد الأشخاص الخاصين. والسماح للكونجرس بأن يصدر تشريعاً مباشراً ضد تصرف خاص، سوف يسمح لهذه الهيئة «أن تنشئ مجموعة قواعد لقانون جديد للبلدية منظم لكل الحقوق الخاصة بين الأفراد في المجتمع؛ وسيكون ذلك بمثابة جعل الكونجرس يتخذ مكان المجالس التشريعية للولايات ويهيمن عليها».

ولكن هذا المنع الذي يبدو مطلقاً ضد استخدام الكونجرس للفقرة الخامسة من التعديل الرابع عشر لتناول السلوك الخاص، أصبح موضوع بحث على الأقل في قضية الولايات المتحدة ضد جيهست (Guest, United States v. (١٩٦٦)). وكان رأى القاضى ستيوارت نيابة عن المحكمة يركز على افتراض أن الأقوال التي تزعم انتهاك القوانين الفيدرالية للحقوق المدنية تقوم على ادعاء بتورط الولايات أو تخلاً مزعوماً في حق السفر بين الولايات، وهو حق دستوري أساسى غير مقصور على تصرف الولايات. ومع ذلك فإن ستة قضاة اتفقت آراؤهم في قضية جيهست أوضحوا أن الكونجرس لديه سلطة بمقتضى الفقرة الخامسة لإصدار تشريع ضد التدخل الخاص في حق التعديل الرابع عشر لاستخدام مرافق مملوكة للولاية متحررة من التفرقة العنصرية. وأكد القاضى برينان الذى انضم إليه كبير القضاة وايرين والقاضى بوجلان، على سبيل المثال، أن الفقرة الخامسة «تفوض الكونجرس في وضع القوانين التي يقرر أنها ضرورية بشكل معقول لحماية حق أنثى» وبرز للوجود بمقتضى التعديل (الرابع عشر)، وهكذا يكون الكونجرس قد فوض تماماً لتقرير أن معاقبة المؤامرات الخاصة التي تتدخل في ممارسة هذا الحق ضرورية لحمايته الكاملة. ورفض بصفة خاصة الموافقة على افتراض أن سلطة الكونجرس مقصورة على سن تشريعات إصلاحية ضد تصرف الولاية. «إن الفقرة الخامسة من التعديل الرابع عشر عند النظر إليها في منظورها الصحيح، تبدو كمحنة إيجابية لسلطة تشريعية، تفوض الكونجرس ممارسة حرية التصرف في صياغة علاجات لتحقيق المساواة المدنية والسياسية لكل المواطنين».

إن نطاق سلطة الكونجرس لحماية الحقوق المدنية من خلال فقرة التجارة، وسلطة الإنفاق، والتعديل الثالث عشر، جعلت من غير الضروري تحديد النطاق الكامل لسلطة الكونجرس في الوصول إلى التصرف الخاص بمقتضى الفقرة الخامسة من التعديل الرابع عشر، انظر قضية جريفيين ضد هريكزويج (١٩٧١)، التي أيدت تطبيق قانون فيدرالى للحقوق المدنية يرخص بمنح تعويضات عن تدخل أفراد خاصين في حقوق دستورية مختلفة على أساس التعديل الثالث عشر، وحق الانتقال بين الولايات. وقد نكرت المحكمة بصفة خاصة، أن مزاعم الشكوى لم تتطلب بحث نطاق سلطة الكونجرس بمقتضى الفقرة الخامسة من التعديل الرابع عشر.

دال — تنفيذ التعديل الخامس عشر

مثل تعديلات الحرب الأهلية الأخرى تعطي الفقرة الثانية من التعديل الخامس عشر، الكونجرس السلطة لتنفيذ ضمانات التعديل بتشريع مناسب. وفي تفسير تلك المنحة، طبقت المحكمة مرة أخرى التفويض في قضية ماك كالوتش ضد ماريلاند. وطالما كان في استطاعة الكونجرس أن يستنتج بصورة معقولة أن التشريع سيؤدي إلى إنشاء الموانع الدستورية ضد التفرقة العنصرية في الانتخاب، فإن التشريع يكون دستورياً. وهكذا فإنه في قضية ساوث كارولينا ضد كاتزنباخ *South Carolina, State of v. Katzenbach* (١٩٦٦)، أيدت المحكمة قانون حقوق الانتخاب لعام ١٩٦٥ الذي يمنع اشتراطات تسجيل الناخب، التي كان الكونجرس قد قرر أنها تتسم بالتفرقة العنصرية. وأعلنت المحكمة «أنه مقابل السلطات المحتفظ بها للولايات، فإن الكونجرس يمكن أن يستخدم أية وسيلة معقولة لإنشاء المنع الدستوري للتفرقة العنصرية في الانتخاب». ويستطيع الكونجرس أن يستنتج بصورة معقولة أن وسائل العلاج الوحيدة التي صيغت في قانون حقوق الانتخاب كانت مبررة بسبب فشل التقاضي في كل قضية على حدة لمكافحة التفرقة الواسعة الانتشار والمستمرة في الانتخاب. ومرة أخرى، في قضية لوريجون ضد مينشيل (١٩٧٠)، أيدت المحكمة نصوص قانون حقوق الانتخاب لعام ١٩٧٠، التي تمنع استخدام اختبارات القراءة والكتابة. ملاحظة أن الكونجرس كان أمامه تاريخ طويل من الاستخدام التمييزي لاختبارات القراءة والكتابة لحرمان حقوق الناخبين بسبب العنصر.

وفي قضية مدينة روما ضد الولايات المتحدة *Rome, City of v. United States* (١٩٨٠)، أيدت المحكمة نصوص قانون حقوق الانتخاب لعام ١٩٦٥ كما طبقها المدعى العام من حيث عدم إقرار التغييرات الانتخابية التي طبقها مدينة روما بولاية جورجيا، على أساس أن التغييرات كانت لها أثر تمييزي. وقد جادلت مدينة روما بأنه حيث أن الفقرة الأولى من التعديل الخامس عشر منعت فقط التفرقة العنصرية المعتمدة في التصويت، فإن الكونجرس مقيد بالمثل في صياغة النصوص العلاجية بمقتضى الفقرة الثانية من التعديل الخامس عشر. ولكن المحكمة قررت: «أنه من الواضح أنه بمقتضى

الفقرة الثانية من التعديل الخامس عشر، يمكن للكونجرس أن يمنع الممارسات التي هي في حد ذاتها لا تنتهك الفقرة الأولى من التعديل ما دامت الموانع التي تهاجم التفرقة العنصرية في الانتخاب "مناسبة" طبقاً لتعريف هذا التعبير في قضية ماك كالوتش ضد ماريلاند. وكان في استطاعة الكونجرس أن يستنتج بصورة منطقية أنه «نظراً لأن التغييرات الانتخابية بواسطة السلطة القضائية ذات التاريخ الذي يمكن إثباته من تفرقة عنصرية متعددة في التصويت تخلق خطر التفرقة المتعمدة، فقد كان من المناسب منع التغييرات التي لها تأثير تمييزي».

وقد توفرت فرصة لإعادة تأكيد ما ورد في قضية مدينة روما عندما تم الطعن في مشروع التقسيم لولاية نورث كارولينا لمجلسها التشريعي باستخدام مناطق متعددة الأعضاء. وقد أكد الناخبون السود بأن المشروع أعطاهم فرصة أقل من الناخبين البيض لانتخاب ممثلين يختارونهم. وقد طعنوا في مشروع المنطقة متعددة الأعضاء بمقتضى تعديلات ١٩٨٢ لقانون حقوق الانتخاب. فقد قرر القانون «نتائج الاختبار» باعتبارها «المقياس القانوني المناسب». وقد أثبتت الفقرة الثانية من القانون، كما تم تعديله، أن هذا المقياس يجب أن يطبق من خلال نهج «المجموع الإجمالي للظروف». ويبحث هذا المنهج فيما إذا كان مشروع التصويت موضوع النزاع يضعف فرصة أعضاء الأقليات العنصرية للمشاركة في العملية السياسية. وقد فسرت المحكمة القانون - كما عدل - على أنه يحقق تأثيرات تمييزية؛ وقبلت أن القانون بهذا التفسير، يعتبر ممارسة دستورية لسلطة الكونجرس بمقتضى الفقرة الثانية من التعديل الخامس عشر، بغض النظر عما إذا كانت الفقرة الأولى من التعديل الخامس عشر تتطلب إثبات غرض تمييزي أم لا. قضية ثورنبرج ضد جينجلز *Thornburgh v. Gingles* (١٩٨٦).

قائمة القضايا

توجد إشارة لأرقام الصفحات التي وردت بها القضايا

Abington School District v. Schempp, ٣٢٨ مدرسة منطقة أبنجتون ضد شيمب من
374 U.S. 203, 83 S.Ct. 1560, 10 L.Ed. 2d 844 (1963).

Aboud v. Detroit Bd. of Educ., ٢٧٠ ، ٢٦٨ عبود ضد مجلس تعليم ولاية ديترويت من
431 U.S. 209, 97 S.Ct. 1782, 52 L.Ed.2d 261 (1977).

كتاب اسمه مذكرات «جون كلياند عن امرأة متعة» ضد المدعى العام لمدينة
ماساشوسيتس من ٢٠٦ A Book Named John Cleland's Memoirs of a Woman of
Pleasure' v. Attorney General of Com. of Massachusetts, 383 U.S. 413 86 S.Ct.
975, 16 L.Ed.2d 1 (1966).

Abrams v. United States, 250 U.S. 616, 40 ٢٤٤ أبرامز ضد الولايات المتحدة من
S.Ct. 17, 63 L.Ed. 1173 (1919).

Adair v. United States, 208 U.S. 161, 28 S.Ct. ١٥٦ آدير ضد الولايات المتحدة من
277, 52 L.Ed. 436 (1908).

Adamson v. California, 332 U.S. 46, 67 ١٥٩ ، ١٥١ آدمسون ضد كاليفورنيا من
S.Ct. 1672, 91 L.Ed. 1903 (1947).

- Adderley v. Florida, 385 U.S. 39, 87 S.Ct. 242, 17 ٢٧٩ من ضد فلوريدا
L.Ed. 2d 149 (1966).
- Addington v. Texas, 441 U.S. 418, 99 S.Ct. 1804, ١٨٤ من ضد تكساس
60 L.Ed. 2d 323 (1979).
- Adkins v. Children's Hospital of District of ١٥٦ من مستشفى الأطفال
Columbia, 261 U.S. 525, 43 S.Ct 394, 67 L.Ed. 785 (1923).
- Agins v. City of Tiburon, 447 U.S. 255, 1005. Ct. ١٥٩ من ضد تيبورون
2138, 65 L. Ed. 2d 106 (1980).
- Aguilar v. Felton, 473 U.S. 402, 105 S.Ct. 3232, 87 ٢٣٦ من ضد فيلتون
L.Ed. 2d 290 (1985).
- Ake v. Oklahoma, 470 U.S. 68, 105 S.Ct. 1087, 84 ٢٢٨ من ضد أوكلاهوما
L.Ed. 2d 53 (1985).
- Akron, City of v. ١٧٢. ١٦٩ من مركز أكرن للصحة التاسلية
Akron Center for Reproductive Health, Inc., 462 U.S. 416 103 S.Ct. 2481,
76 L.Ed. 2d 687 (1983).
- Albertini, United States v., 472 U.S. 675, ٢٨٠ من ضد البريتني
. 105 S.Ct. 2897, 86 L.Ed. 2d 536 (1985).
- Alexander v. Holmes County Bd. ٢٠٤ من مجلس تعليم مقاطعة هولمز
of Ed., 396 U.S. 19, 90 S.Ct. 29, 24 L.Ed. 2d 19 (1969).
- Allegheny, County of v. A.C.L.U., — U.S. ٣٤٢ من ضد ACLU
— , 109 S.Ct. 3086, 106 L.Ed. 2d 472 (1989).
- Allegheny Pittsburgh ١٩٧ من شركة ألجيني بتيسبرج للفحم ضد مفوضي المقاطعة
Coal Co. v. County Com'n of Webster County, W. Va., 488 U.S. 336, 109
S.Ct. 633, 102 L.Ed. 2d 688 (1989).
- Allen v. Wright, 468 U.S. 737, 104 S.Ct. 3315, 82 L.Ed. 2d ٦٩ من ضد رايت
556 (1984).
- Allgeyer v. State of Louisiana, 165 U.S. 578 17 ١٥٤ من ضد لويزيانا

- S.Ct. 427, 41 L.Ed. 832 (1897),
 النقابة المحلية لمستخدمي صناعات الأغذية المنمجة ٥٩٠ ضد شركة لوجان فالي بلازا
 Amalgamated Food Emp. Union Local 590 v. Logan Valley Plaza, ٣٥٨, ٢٥٨
 Inc., 391 U.S. 308, 88 S.Ct. 1601, 20 L.Ed. 2d 603, 45 O.O. 2d 181
 (1968).
 أمباخ ضد نورويك ٢١٤ 60 1589, 99 S.Ct. 68, 441 U.S.
 L.Ed. 2d 49 (1979).
 الحزب الأمريكي لولاية تكساس ضد هوايت ٢٢٥ 39 L.Ed. 2d 744 (1974).
 White, 415 U.S. 767, 94 S.Ct. 1296,
 أندرسون ضد سيلبريز ٢٢٥, ٢٢٢ 103 780, 460 U.S.
 S.Ct. 1564, 75 L.Ed. 2d 547 (1983).
 أبوداكا ضد أوريغون ١٥٢ 92 1628, 406 U.S.
 32 L.Ed.2d 184 (1972).
 أبتيكر ضد وزير الخارجية ٢٦١, 500 U. S.
 84 S.Ct. 1659, 12 L.Ed.2d 992 (1964).
 قرية مرتفعات أرلينجتون ضد قسم الإسكان بشركة متروبوليتان لإنشاء المساكن ٦٨,
 Arlington Heights, Village of v. Metropolitan Housing ٢٠٢, ٢٠١, ١٩٩
 Development Corp., 429 U.S. 252, 97 S.Ct. 555, 50 L.Ed. 2d 450 (1977).
 أرنيث ضد كنيدي ١٨٧ 40 1633, 94 S.Ct. 134, 416 U.S.
 L.Ed. 2d 15 (1974),
 ASARCO, Inc. v. Kadish, — U.S. —, 109 S.Ct. ٧٣
 2037, 104 L.Ed. 2d 696 (1989).
 أشواندر ضد هيئة وادي تينيسي ٦٤ 80 L.Ed. 688 (1936).
 297 U.S. 288, 56 S.Ct. 466,
 مستشفى أتاسكادرو للولاية ضد سكانلون ٦٢ 87 L.Ed. 2d 171 (1985).
 Scanlon, 473 U.S. 234, 105 S.Ct. 3142,
 المدعي العام لنيويورك ضد سوتو- لوييز ٢٢٨ Attorney General of New York v.

- Soto – Lopez, 476 U.S. 898, 106 S.Ct. 2317, 90 L.Ed. 2d 899 (1986).
- أوستن ضد غرفة ميشيغن التجارية من ٢٢٦ *Austin v. Michigan Chamber of Commerce*, — U.S. —, 110 S.Ct. 1391, 108 L.Ed.2d 652 (1990).
- باجيت ضد بوليت من ٢٦٦ *Baggett v. Bullitt*, 377 U.S. 360, 84 S.Ct. 1316, 12 L.Ed. 2d 377 (1964).
- بايلي ضد دريكسل للأثاث من ٩٦ *Bailey v. Drexel Furniture Co.*, 259 U.S. 20, 42 S.Ct. 449, 66 L.Ed. 817 (1922).
- بيرد ضد نقابة محامى ولاية أريزونا من ٢٦٧ *Baird v. State Bar of Arizona* 396 U.S. 998, 90 S.Ct. 544, 28 L.Ed. 2d 491 (1970).
- بيكر ضد كار من ٦٦، ٨٠، ٨١، ٨٢، 7 *Baker v. Carr*, 369 U.S. 186, 82 S.Ct. 691, 7 L.Ed.2d 663 (1962).
- أوصياء جامعة كاليفورنيا ضد باكي من ٢٠٨، ٢١٠، ٢١١، ٢١٦ *Bakke, Regents of University of California v.*, 438 U.S. 265, 98 S.Ct. 2733, 57 L.Ed. 2d 750 (1978).
- بلدوين ضد لجنة صيد الأسماك والحيوانات من ١١٩ *Baldwin v. Fish and Game Com'n of Montana*, 436 U.S. 371, 98 S.Ct. 1852, 56 L.Ed. 2d 354 (1978).
- بلدوين ضد شركة ج. ف. سيليج من ١٠٩ *Baldwin v. G.A.F. Seelig, Inc.*, 294 U.S. 511, 55 S.Ct. 497, 79 L.Ed. 1032 (1935).
- بول ضد جيمس من ٢٢١ *Ball v. James*, 451 U.S. 355, 101 S.Ct. 1811, 68 L.Ed. 2d 150 (1981).
- الولايات المتحدة ضد بالارد من ٣٥١ *Ballard, United States v.* 322 U.S. 78, 64 S.Ct. 882, 88 L.Ed. 1148 (1944).
- بالو ضد جورجيا من ١٥٣ *Ballew v. Georgia*, 435 U.S. 223, 98 S.Ct. 1029, 55 L.Ed.2d 234 (1978).
- بنتام للكتب ضد سوليفان من ٣١١ *Bantam Books, Inc. v. Sullivan*, 372 U.S. 58, 83

- S.Ct. 631, 9 L.Ed.2d 584 (1963).
- Barenblatt v. United States, 360 U.S. 109, ٢٦٢
79 S.Ct. 1081, 3 L.Ed.2d 1115 (1959).
- Barnard v. Thorstenn, 489 U.S. 546, 109 S.Ct. ١٢٠
1294, 103 L.Ed.2d 559 (1989).
- Barron v. Mayor and City Council ١٤٨
of Baltimore, 32 U.S. 243, 8 L.Ed. 672 (1833).
- Bates v. State Bar of Arizona, 433 U.S. ٢٠١
350, 97 S.Ct. 2691, 53 L.Ed.2d 810 (1977).
- Batson v. Kentucky, 476 U.S. 79, 106 S.Ct. 1712, 90 ٢٠١
L.Ed.2d 69 (1986).
- Bell v. Burson, 402 U.S. 535, 91 S.Ct. 1586, 29 L.Ed.2d ١٨٢
90 (1971).
- Belmont, United States v., 301 U.S. 324, 57 ١٤٠
S.Ct. 758, 81 L.Ed. 1134 (1937).
- Bernal v. Fainter, 467 U.S. 216, 104 S.Ct. 2312, 81 ٢١٤, ٢١٢
L.Ed.2d 175 (1984).
- Bishop v. Wood, 426 U.S. 341, 96 S.Ct. 2074, 48 ١٨٢
L.Ed.2d 684 (1976).
- Blum v. Yaretsky, 457 U.S. 991, 102 S.Ct. ٣٦١, ٣٥٩
2777, 73 L.Ed.2d 534 (1982).
- Board of Curators of University of ٢٢٢, ١٨٩
Missouri v. Horowitz, 435 U.S. 78, 98 S.Ct. 948, 55 L.Ed.2d 124 (1978).
- Board of Ed. of Central School Dist. No. ١ ٣٤٠, ٣٣٢
v. Allen, 392 U.S. 236, 88 S.Ct. 1923, 20 L.Ed.2d 1060 (1968).
- Board of ٢٤٠, ٣٣١
Educ. of Westside Community Schools v. Mergens, — U.S. —, 110 S.Ct.

- 2356, 110 L.Ed.2d 191 (1990).
- مجلس الأوصياء كليات الولاية ضد روث من ١٨٥، ١٨١ Board of Regents of State Colleges v. Roth, 408 U.S. 564, 92 S.Ct. 2701, 33 L.Ed.2d 548 (1972).
- مجلس أوصياء جامعة ولاية نيويورك ضد فوكس من ٢٩١ Board of Trustees of State University of New York v. Fox, — U.S. —, 109 S.Ct. 3028, 106 L.Ed.2d 388 (1989).
- بودي ضد كونتيكت من ٢٣٨، ٢٣٩ Boddie v. Connecticut, 401 U.S. 371, 91 S.Ct. 780, 28 L.Ed.2d 113 (1971).
- بولجر ضد شركة يونجز لإنتاج العقاقير من ٢٩٣، ٢٩٠ Bolger v. Youngs Drug Products Corp., 463 U.S. 60, 103 S.Ct. 2875, 77 L.Ed.2d 469 (1983).
- بولنج ضد شارب من ١٩١ Bolling v. Sharpe, 347 U.S. 497, 74 S.Ct. 693, 98 L.Ed. 884, 53 O.O. 331 (1954).
- بوز ضد باري من ٢٧٨ Boos v. Barry, 485 U.S. 312, 108 S.Ct. 1157, 99 L.Ed. 2d 333 (1988).
- بوز ضد اتحاد المستهلكين من ٢٩٥ Bose Corp. v. Consumers Union of United States Inc., 466 U.S. 485, 104 S.Ct. 1949, 80 L.Ed.2d 502 (1984).
- بوين ضد روي من ٣٤٧ Bowen v. Roy, 476 U.S. 693, 106 S.Ct. 2147, 90 L.Ed.2d 735 (1986).
- باورز ضد هارديك من ١٧٤ Bowers v. Hardwick, 478 U.S. 186, 106 S.Ct. 2841, 92 L.Ed. 2d 140 (1986).
- باوشر ضد سايانر من ١٢٧، ١٣٦ Bowsher v. Synar, 478 U.S. 714, 106 S.Ct. 3181, 92 L.Ed.2d 583 (1986).
- براندينبورج ضد أوهايو من ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٦١، ٢٧٣ Brandenburg v. Ohio, 395 U.S. 444, 89 S.Ct. 1827, 23 L.Ed.2d 430, 48 O.O. 2d 320 (1969).
- برانتلي ضد فينكل من ٣٢٧، 63 Branti v. Finkel, 445 U.S. 507, 100 S.Ct. 1287, 63 L.Ed.2d 574 (1980).
- برانزيرج ضد هايز من ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤ Branzburg v. Hayes, 408 U.S. 665, 92

S.Ct. 2646, 33 L.Ed.2d 626 (1972).

Braunfeld v. Brown, 366 U.S. 599, 81 ٢٤٦, ٢٤٥, ٢٤٤ هـ
S.Ct. 1144, 6 L.Ed.2d 563, 17 O.O. 2d 241 (1961).

Breard v. City of Alexandria, La., 341 U.S. 622, 71 ٢٨٦ هـ
S.Ct. 920, 95 L.Ed.1233, 46 O.O. 74 (1951).

Broadrick v. Oklahoma, 413 U.S. 601, 93 S.Ct. ٢٤٩ هـ
2908, 37 L.Ed.2d 830 (1973).

Brockett v. Spokane Arcades, Inc., ٢٠٤ هـ
472 U.S. 491, 105 S.Ct. 2794, 86 L.Ed.2d 394 (1985).

Brown v. Board of ٢٠٤ هـ (براون ٢)
Education of Topeka, Kansas (Brown II), 349 U.S. 294, 75 S.Ct. 753, 99
L.Ed. 1083, 57 O.O. 253 (1955).

Brown v. Board of ٢٠٢ هـ (براون ١)
Education of Topeka, Kansas (Brown I), 347 U.S. 483, 74 S.Ct. 686, 98
L.Ed. 873, 53 O.O. 326 (1954).

Brown v. Hartlage, 456 U.S. 45, 102 S.Ct. 1523, 71 ٢٢١ هـ
L.Ed.2d 732 (1982).

Brown v. Socialist Workers ٢٦٤ هـ
Campaign Committee (Ohio), 459 U.S. 87, 103 S.Ct. 416, 74 L.Ed.2d 250
(1982).

Brown v. State of Louisiana, 383 U.S. 131, 86 ٢٧٩, ٢٧٢ هـ
S.Ct. 719, 15 L.Ed.2d 637 (1966).

Brown v. Thomson, 462 U.S. 835, 103 S.Ct. 2690, ٢٢٢ هـ
77 L.Ed.2d 214 (1983).

شركة براون - فورمان للتقطير ضد هيئة الضمور بولاية نيويورك ١١١
Brown-Forman Distillers Corp. v. New York State Liquor Authority, 476 U.S.
573, 106 S.Ct. 2080, 90 L.Ed.2d 552 (1986).

- Buckley v. Valeo, 424 U.S. 1, 96 S.Ct. 612, 46 ٢٢٤, ٢٢٣, ١٢٤ ضد فاليو باكلي
L.Ed.2d 659 (1976).
- Bullock v. Carter, 405 U.S. 134, 92 S.Ct. 849, 31 ٢٢٥ ضد كارتر بولوك
L.Ed.2d 92 (1972).
- Burch v. Louisiana, 441 U.S. 130, 99 S.Ct. 1623, 60 ١٥٣ ضد لويزيانا بيرش
L.Ed.2d 96 (1979).
- Burton v. Wilmington Parking Authority, 365 U.S. 715, 81 S.Ct. 856, 6 L.Ed.2d 45 (1961).
٣٦٠, ٣٦٥ ضد ويلمنجتون لمواقف السيارات بيرتون
Parking Authority, 365 U.S. 715, 81 S.Ct. 856, 6 L.Ed.2d 45 (1961).
- Butler, United States v., 297 U.S. 1, 56 S.Ct. ٩٨, ٩٧ ضد بتل
312, 80 L.Ed. 477 (1936).
- Butterworth v. Smith, — U.S. —, 110 S.Ct. 1376, ٢٠٣ ضد سميث
108 L.Ed.2d 562 (1990).
- Caban v. Mohammed, 441 U.S. 380, 99 S.Ct. 1760, 60 ٢٢١ ضد محمد كابان
L.Ed.2d 297 (1979).
- Cabell v. Chavez-Salido, 454 U.S. 432, 102 ٢١٤ ضد شافيز ساليو كابيل
S.Ct. 735, 70 L.Ed.2d 677 (1982).
- Califano v. Goldfarb, 430 U.S. 199, 97 S.Ct. ٢٢٠ ضد جولدفارب
1021, 51 L.Ed.2d 270 (1977).
- Califano v. Jobst, 434 U.S. 47, 98 S.Ct. 95, 54 ٢٢٩ ضد جويست
L.Ed.2d 228 (1977).
- Califano v. Webster, 430 U.S. 313, 97 S.Ct. 1192, ٢٢١ ضد ويبستر
51 L.Ed.2d 360 (1977).
- California Med. Ass'n v. F.E.C., 453 U.S. 182, 101 S.Ct. 2712, 69 L.Ed.2d 567 (1981).
٣٢٥ ضد اللجنة الفيدرالية للانتخابات كاليفورنيا الطبية
Ass'n v. F.E.C., 453 U.S. 182, 101 S.Ct. 2712, 69 L.Ed.2d 567 (1981).
- Cantwell v. Connecticut, 310 U.S. 296, 60 ٢٤٤, ٢٢٩ ضد كونتيكت
S. Ct. 900, 84 L.Ed. 1213 (1940).

- Carey v. Brown, 447 U.S. 455, 100 S.Ct. 2286, 65 L.Ed.2d ٢٢٥ (1980).
263 (1980).
- Carey v. Population Services Intern., ١٧١
431 U.S. 678, 97 S.Ct. 2010, 52 L.Ed.2d 675 (1977).
- Carolene Products ١٩٢، ١٦٤، ١٥٨
Co., United States v., 304 U.S. 144, 58 S.Ct. 778, 82 L.Ed. 1234 (1938).
- CBS, Inc. v. ٣١٩
Democratic Nat. Committee, 412 U.S. 94, 93 S.Ct. 2080, 36 L.Ed.2d 772
(1973).
- CBS, Inc. v. F.C.C., 453 ٣١٩
U.S. 367, 101 S.Ct. 2813, 69 L.Ed.2d 706 (1981).
- شركة سنترال هدسون للغاز والكهرباء ضد لجنة الخدمة العامة ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٣، ٢٩٤
Central Hudson Gas & Elec. Corp. v. Public Service Com'n of New York, 447
U.S. 557, 100 S.Ct. 2343, 65 L.Ed.2d 341 (1980).
- شامبين ضد إيمز ٨٩، ٩٠
Champion v. Ames (The Lottery Case), 188 U.S. ٩٠، 321، 23 S.Ct. 321، 47 L.Ed. 492 (1903).
- تشابلنسكي ضد نيوهامبشاير ٢٧٥، ٢٧٤، ٢٧٣، ٢٤٥
Chaplinsky v. State of ٢٧٥، 315 U.S. 568, 62 S.Ct. 766, 86 L.Ed. 1031 (1942).
- تشاس س. ستوارد للآلات ضد ديفيز ٩٨
Chas. C. Steward Mach. Co. v. Davis, ٩٨، 301 U.S. 548, 57 S.Ct. 883, 81 L.Ed. 1279 (1937).
- تشيزولم ضد جورجيا ٥٩
Chisholm v. State of Georgia, 2 U.S. 419, 1 L.Ed. ٥٩، 440 (1793).
- سبيريانو ضد هوما ٢٣١
Cipriano v. City of Houma, 395 U.S. 701, 89 S.Ct. ٢٣١، 1897، 23 L.Ed. 2d 647 (1969).
- المواطنون ضد مراقبة الإيجار ضد مدينة بيركلي ٣٢٧
Citizens Against Rent ٣٢٧، Control/Coalition for Fair Housing v. City of Berkley, Cal., 454 U.S. 290،
102 S.Ct. 434 70 L.Ed.2d 492 (1981).

- Civil Rights Cases, In re, 109 U.S. ٣٧٤, ٣٥٦, ٣٥٥, ٣٥٤ قضايا الحقوق المدنية من 3, 3 S.Ct. 18, 27 L.Ed. 835 (1883).
- كلارك ضد جماعه عدم العنف الخلاق من ٢٥٨, ٢٥٧, ٢٥٦ Clark v. Community for Creative Non-Violence, 468 U.S. 288, 104 S.Ct. 3065, 82 L.Ed.2d 221 (1984).
- كلارك ضد جيتير من ٢٢٣ Clark v. Jeter, 486 U.S. 456, 108 S.Ct. 1910, 100 L.Ed.2d 465 (1988).
- مدينة كليبورن ضد مركز كليبورن السكني من ١٩٦, ٢٢٤, ٢٦٢ Cleburne, Tex., City of v. Cleburne Living Center, 473 U.S. 432, 105 S.Ct. 3249, 87 L.Ed.2d 313 (1985).
- كليمنتس ضد فاشينج من ٢٢٤ Clements v. Fashing, 457 U.S. 957, 102 S.Ct. 2836, 73 L.Ed.2d 508 (1982).
- مجلس التعليم في كليفلاند ضد لافلور من ١٧٤, ١٨٧ Cleveland Bd. of Ed. v. LaFleur, 414 U.S. 632, 94 S.Ct. 791, 39 L.Ed.2d 52, 67 O.O.2d 126 (1974).
- مجلس التعليم في كليفلاند ضد لودرميل من ١٨٢, ١٨٧ Cleveland Bd. of Educ. v. Loudermill, 470 U.S. 532, 105 S.Ct. 1487, 84 L.Ed.2d 494 (1985).
- كوتس ضد سنسيناتي من ٢٤٩ Coates v. City of Cincinnati, 402 U.S. 611, 91 S.Ct. 1686, 29 L.Ed.2d 214, 58 O.O.2d 481 (1971).
- كود ضد فيلجر من ١٨٨ Codd v. Velger, 429 U.S. 624, 97 S.Ct. 882, 51 L.Ed.2d 92 (1977).
- كوهين ضد كاليفورنيا من ٢٧٢, ٢٧٥ Cohen v. California, 403 U.S. 15, 91 S.Ct. 1780, 29 L.Ed.2d 284 (1971).
- كوهين ضد فرجينيا من ٨٠ Cohens v. Virginia, 19 U.S. 264, 5 L.Ed. 257 (1821).
- كول ضد ريتشاردسون من ٢٦٦ Cole v. Richardson, 405 U.S. 676, 92 S.Ct. 1332, 31 L.Ed.2d 593 (1972).
- كولمان ضد ميللر من ٨٢ Coleman v. Miller, 307 U.S. 433, 59 S.Ct. 972, 83 L.Ed. 1385 (1939).

- كولن ضد سميث من ٢٧٢ Collin v. Smith, 578 F.2d 1197 (7th Cir.1978).
- مجلس كولومبس ضد بنيك من ٢٠٥ Columbus Bd. of Ed. v. Penick, 443 U.S. 449, 99 S.Ct. 2941, 61 L.Ed.2d 666 (1979).
- لجنة التعليم العام ضد نايكويست من ٢٢٢ Committee for Public Ed. and Religious Liberty v. Nyquist, 413 U.S. 756, 93 S.Ct. 2955, 37 L.Ed. 2d 948 (1973).
- لجنة التعليم العام ضد ريجان من ٢٢٥ Committee for Public Ed. and Religious Liberty v. Regan, 444 U.S. 646, 100 S.Ct. 840, 63 L.Ed. 2d 94 (1980).
- الحزب الشيوعي للولايات المتحدة ضد مجلس مراقبة الأنشطة الهدامة من ٢٦٢ Communist Party of United States v. Subversive Activities Control Bd., 367 U.S. 1, 81 S.Ct. 1357, 6 L.Ed. 2d 625 (1961).
- كولي ضد مجلس مديري السجون من ١٠٧، ١٠٦ Cooley v. Board of Wardens of Port of Philadelphia, 53 U.S. 299, 13 L.Ed. 996 (1851).
- كويار ضد أرون من ٥٢ Cooper v. Aaron, 358 U.S. 1, 78 S.Ct. 1401, 3 L.Ed. 2d 5,3 L.Ed. 2d 19 (1958).
- كوياج ضد كانساس من ١٥٦ Coppage v. Kansas, 236 U.S. 1, 35 S.Ct. 240, 59 L.Ed. 441 (1915).
- كورنيليوس ضد صندوق الدفاع القانوني والتعليم للجماعة الوطنية لتقديم الملونين من ٢٧٩، 473٢٨٠ Cornelius v. NAACP Legal Defense and Educational Fund, Inc., U.S. 788, 105 S.Ct. 3439, 87 L.Ed. 2d 567 (1985).
- الاسقف رئيس كنيسة يسوع المسيح للقسيسين الحديثين ضد أموس من ٢٤١ Corporation of Presiding Bishop of Church of Jesus Christ of Latter-Day Saints v. Amos, 483 U.S. 327, 107 S.Ct. 2862, 97 L.Ed. 2d 273 (1987).
- كوكس ضد نيوهامبشاير من ٢٨٧ Cox v. New Hampshire, 312 U.S. 569, 61 S.Ct. 762, 85 L.Ed. 1049 (1941).
- كوكس ضد لويزيانا من ٢٨٢، ٢٧٢ Cox v. Louisiana, 379 U.S. 559, 85 S.Ct. 476, 13 L.Ed.2d 487 (1965).
- شركة كوكس للإذاعة ضد كوهن من ٢٠٢ Cox Broadcasting Corp. v. Cohn, 420

- U.S. 469, 95 S.Ct. 1029, 43 L.Ed.2d 328 (1975).
- كرايج ضد بورين ٧٦، ٢١٦، ٢١٨، ٢١٩، 451 S.Ct. 97، 190 U.S. 429، Craig v. Boren، 50 L.Ed.2d 397 (1976)،
- كراوفورد ضد مجلس تعليم لوس أنجليس من ٢٠٦، Crawford v. Board of Educ. of Los Angeles، 458 U.S. 527، 102 S.Ct. 3211، 73 L.Ed.2d 948 (1982).
- كروزان ضد مدير الإدارة الصحية في ميزوري من ١٧٩، ٢١١، Cruzan v. Director, Missouri Dept. of Health، 110 S.Ct. 2841، 111 L.Ed.2d 224 (1990).
- حملة الأسهم المشتركة ضد شركة ديناميكس الأمريكية من ١١٥، CTS Corp. v. Dynamics Corp. of America، 481 U.S. 69، 107 S.Ct. 1637، 95 L.Ed.2d 67 (1987).
- كيرتيس للنشر ضد باتس ٢٩٦، 87 S.Ct. 130، 388 U.S. 130، Curtis Pub. Co. v. Butts، 18 L.Ed.2d 1094 (1967).
- الولايات المتحدة ضد شركة كيرتس من ١٢٧، ١٢٨، Curtiss-Wright Export Corporation، United States v.، 299 U.S. 304، 57 S.Ct. 216، 81 L.Ed. 255 (1936).
- مدينة دالاس ضد ستانجلين من ٢٦٠، 109 U.S. 19، Dallas, City of v. Stanglin، 1591، 104 L.Ed. 2d 18 (1989).
- ديمز ومور ضد ريجان من ١٤٠، 101 S.Ct. 654، 453 U.S. 654، Dames & Moore v. Regan، 69 L.Ed. 2d 918 (1981).
- داندريدج ضد ويليامز من ٢٢٦، ٢٤٠، 90 S.Ct. 471، 397 U.S. 471، Dandridge v. Williams، 25 L.Ed.2d 491 (1970).
- الولايات المتحدة ضد داربي من ٩٠، ٩٧، 312 U.S. 100، 312 U.S. 657، 61 S.Ct. 451، 85 L.Ed. 609 (1941).
- ديفين ضد إدارة الخزانة في ميشيغن من ٩٩، 803، 109 S.Ct. 1500، 103 L.Ed.2d 891 (1989).

- Dayton Bd. of Ed. v. Brinkman (Dayton ٢٠٥ مجلس تعليم دايتون ضد برينكمان ص ١١), 443 U.S. 526, 99 S.Ct. 2971, 61 L.Ed.2d 720 (1979).
- Debs, In re, 158 U.S. 564, 15 S.Ct. 900, 39 L.Ed. ١٢٥ فيما يتعلق بقضية ديب ص 1092 (1895).
- DeFunis v. Odegaard, 416 U.S. 312, 94 S.Ct. ٧٨, ٧٧ دى فرنيس ضد أوديغار ص 1704, 40 L.Ed.2d 164 (1974).
- Democratic Party of ٢٢١ الحزب الديمقراطي للولايات المتحدة ضد ويسكونسن ص United States v. Wisconsin ex rel. LaFollette, 450 U.S. 107, 101 S.Ct. 1010, 67 L.Ed.2d 82 (1981).
- Dennis v. United States, 341 U.S. 494, 71 ٢٥٢ نيس ضد الولايات المتحدة ص S.Ct. 857, 95 L.Ed. 1137 (1951).
- DeShaney v. ١٧٨ دى شانى ضد إدارة الخدمات الاجتماعية لمقاطعة وينيباجو ص Winnebago County Dept. of Social Services, 489 U.S. 189, 109 S.Ct. 998, 103 L.Ed.2d 249 (1989).
- Dr. Bonham's Case, 8 Co. 113b (1610). قضية دكتور بونهام ص ٥٠
- Doremus v. Board of Education ٧٢ دوريموس ضد مجلس التعليم فى بورو ص of Borough of Hawthorne, 342 U.S. 429, 72 S.Ct. 394, 96 L.Ed. 475 (1952).
- Douglas v. California, 372 U.S. 353, 83 S.Ct. ٢٣٦ دوجلاس ضد كاليفورنيا ص 814, 9 L.Ed.2d 811 (1963).
- Duke ٧٢ شركة ديوك للطاقة ضد مجموعة دراسة البيئة فى كارولينا ص ٧١, ٦٧ Power Co. v. Carolina Environmental Study Group, Inc., 438 U.S. 59, 98 S.Ct. 2620, 57 L.Ed.2d 595 (1978).
- Dun & ٢٩٨ شركة دان وبرادستريت ضد شركة جرينموس لأعمال البناء ص ٢٩٧ Bradstreet, Inc. v. Greenmoss Builders, Inc., 472 U.S. 749, 105 S.Ct. 2939, 86 L.Ed.2d 593 (1985).
- Duncan v. Louisiana, 391 U.S. 145, 88 S.Ct. ١٥٢, ١٥٣ دنكان ضد لويزيانا ص

- 1444, 20 L.Ed.2d 491, 45 O.O.2d 198 (1968).
- دان ضد بلومشتاين ص ٢٢٦، ٢٢٢، 995 S.Ct. 330, 405 U.S. Dunn v. Blumstein, 31 L.Ed.2d 274 (1972).
- إديلمان ضد جوردان ص ٦١، 1347, 94 S.Ct. 651, 415 U.S. Edelman v. Jordan, L.Ed.2d 662 (1974).
- إدوارز ضد ساوث كارولينا ص ٢٧٢، 83 229, 372 U.S. Edwards v. South Carolina, S.Ct. 680, 9 L.Ed.2d 697 (1963).
- EEOC ضد ولاية و يومنج ص ١٠٢، 103 S.Ct. 226, 460 U.S. E.E.O.C. v. Wyoming, 1054, 75 L.Ed.2d 18 (1983).
- الولايات المتحدة ضد أيخمان ص ٢٥٩، ٢٦٠، U.S. —, Eichman, United States v. —, 110 S.Ct. 2404, 110 L.Ed.2d 287 (1990).
- أيزنشتات ضد بيرد ص ١٦٧، 31 1029, 405 U.S. Eisenstadt v. Baird, L.Ed.2d 349 (1972).
- قسم الاستخدام ضد سميث (سميث ٢) ص ٣٤٩، ٣٥٠، Employment Div. v. Smith (Smith II), — U.S. —, 110 S.Ct. 1595, 108 L.Ed.2d 876 (1990).
- قسم الاستخدام ضد سميث ص ٣٤٧، 485 Employment Div. v. Smith (Smith I), U.S. 660, 108 S.Ct. 1444, 99 L.Ed.2d 753 (1988).
- إنجل ضد فيتالي ص ٣٣٨، 8 L.Ed.2d 1261, 370 U.S. Engel v. Vitale, 601, 20 O.O.2d 328 (1962).
- إنجليش ضد شركة جنرال إلكتريك ص ١٢٢، English v. General Elec. Co., — U.S. —, 110 S.Ct. 2270, 110 L.Ed.2d 65 (1990).
- إبيرسون ضد أركانسو ص ٢٣٩، 89 S.Ct. 266, 393 U.S. Epperson v. Arkansas, 21 L.Ed.2d 228 (1968).
- إيرزنونيك ضد جاكسون فيل ص ٢٧٥، ٢٠٥، ٢٠٨، Erznoznik v. City of Jacksonville, 422 U.S. 205, 95 S.Ct. 2268, 45 L.Ed.2d 125 (1975).
- EU ضد اللجنة المركزية الديمقراطية لمقاطعة سان فرانسيسكو ص ٢٢٢ Eu v. San

- Francisco County Democratic Cent. Committee, 489 U.S. 214, 109 S.Ct. 1013, 103 L.Ed.2d 271 (1989).
- Evans v. Abney, 396 U.S. 435, 90 S.Ct. 628, 24 L.Ed.2d ٢٦٢ إيفانز ضد أبني 634 (1970).
- Evans v. Newton, 382 U.S. 296, 86 S.Ct. 486, 15 ٢٥٨ إيفانز ضد نيوتن 373 (1966).
- Everson v. Board of Education ٢٢٢, ٢٢٩ إيفرسون ضد مجلس التعليم في إيونج من 330 U.S. 1, 67 S.Ct. 504, 91 L.Ed. 711 (1947).
- Evitts v. Lucey, 469 U.S. 387, 105 S.Ct. 830, 83 ٢٢٨ إيفيتز ضد لوسي 821 (1985).
- Ex parte Yerger مخرج المتحيز ٥٦
- Exxon Corp. v. Governor of Maryland, ١١٢ شركة إكسون ضد حاكم ماريلاند 437 U.S. 117, 98 S.Ct. 2207, 57 L.Ed.2d 91 (1978).
- F.C.C. v. League of Women ٢٢٠ اللجنة الفيدرالية للاتصالات ضد رابطة النساء من Voters of California, 468 U.S. 364, 104 S.Ct. 3106, 82 L.Ed.2d 278 (1984).
- F.C.C. v. ٢١٩, ٢١٠, ٢٠٩ اللجنة الفيدرالية للاتصالات ضد مؤسسة بامبيفكا من Pacifica Foundation, 438 U.S. 726, 98 S.Ct. 3026, 57 L.Ed.2d 1073 (1978).
- اللجنة الفيدرالية للانتخابات ضد مواطني ماساشوسيتس من أجل الحياة. ٢٢٥, F.E.C. v. Massachusetts Citizens For Life, Inc. (MCFL), 475 U.S. 1063, 106 ٢٢٦ S.Ct. 1373, 89 L.Ed.2d 599 (1986).
- اللجنة الفيدرالية للانتخابات ضد لجنة العمل السياسي القومية للمحافظين من ٢٢٥ F.E.C. v. National Conservative Political Action Committee, 470 U.S. 480, 105 S.Ct. 1459, 84 L.Ed.2d 455 (1985).
- Feiner v. New York, 340 U.S. 315, 71 S.Ct. 303, ٢٧٥, ٢٧٤ فاينر ضد نيويورك 295 (1951).
- F.E.R.C. v. ١٠٢, ٩٥ حماية مصادر الطاقة الفيدرالية ضد ولاية مسيسيبي ٩٥

- Mississippi, 456 U.S. 742, 102 S.Ct. 2126, 72 L.Ed.2d 532 (1982).
- فيرجسون ضد سكرويا من ١٥٧، 372 U.S. 726, 83 S.Ct. 1028, 10 L.Ed.2d 93 (1963),
- الكنيسة الإنجليزّة الإنجيليّة اللوثرية الأولى ضد مقاطعة لوس أنجليس من ١٥٩، ١٦٠،
First English Evangelical Lutheran Church of Glendale v. Los Angeles County,
482 U.S. 304, 107 S.Ct. 2378, 96 L.Ed.2d 250 (1987).
- بنك فيرست ناشيونال في بوسطن ضد بيلوتي من ٧٧، ٢١٢، First Nat. Bank of Boston
v. Bellotti, 435 U.S. 765, 98 S.Ct. 1407, 55 L.Ed.2d 707 (1978).
- فيتزباتريك ضد بيتزر من ٦٢، 49، 427 U.S. 445, 96 S.Ct. 2666, 96 L.Ed.2d 614 (1976).
- إخوان فلاج ضد بروكس من ٢٥٩، ٣٦٤، 436 U.S. 149, 98 S.Ct. 1729, 56 L.Ed.2d 185 (1978).
- فلاست ضد كوهين من ٦٣، ٧٠، ٧٢، 392 U.S. 83, 88 S.Ct. 1942, 20 L.Ed.2d 947 (1968).
- فليتشر ضد بيك من ٥٣، 10 U.S. 87, 3 L.Ed. 162 (1810).
- فولي ضد كونيللي من ٢١٤، 55، 435 U.S. 291, 98 S.Ct. 1067, 55 L.Ed.2d 287 (1978).
- فرازي ضد إدارة تأمين العمل في إيلينوي من ٢٤٧، ٢٥١، Frazee v. Illinois Dept. of
Employment Sec., 489 U.S. 829, 109 S.Ct. 1514, 103 L.Ed.2d 914 (1989).
- فريدمان ضد ماريلاند من ٢١١، 85، 380 U.S. 51, 85 S.Ct. 734, 13 L.Ed.2d 649 (1965).
- فريدمان ضد روجرز من ٢٩٠، ١، ٩٩، 440 U.S. 1, 99 S.Ct. 887, 59 L.Ed.2d 100 (1979).
- فريسبي ضد شولتز من ٢٨٦، 101، 487 U.S. 474, 108 S.Ct. 2495, 101 L.Ed.2d 420 (1988).
- فرونتيرو ضد ريتشاردسون من ٢١٥، 93، 411 U.S. 677, 93 S.Ct. 1764, 36 L.Ed.2d 583 (1973).

- Frothingham v. Mellon , 262 U.S. 447, 43 S.Ct. 597, ٧٢ ضد ميللون ضد فروثينجهام
67 L.Ed. 1078 (1923).
- F.S. Royster Guano Co. v. ١٩٢ شركة رويستر جوانو ضد كومونوك فرجينيا من
Commonwealth of Virginia, 253 U.S. 412, 40 S.Ct. 560, 64 L.Ed. 989
(1920).
- ٢٦٢ لجنة التجارة الاتحادية ضد اتحاد المحامين للمحاكمة أمام المحكمة العليا من
F.T.C. v. Superior Court Trial Lawyers Ass'n, — U.S. —, 110 S.Ct. 768, 107
L.Ed.2d 851 (1990)
- Fuller v. Oregon, 417 U.S. 40, 94 S.Ct. 2116, 40 ٢٢٧ فولر ضد أوريجون من
L.Ed.2d 642 (1974).
- Fullilove v. Klutznick, 448 U.S. ٢٦٧, ٢١١, ٢٠٩, ٩٨ فوليلوف ضد كلوتزنريك من
448, 100 S.Ct. 2758, 65 L.Ed.2d 902 (1980).
- FW/PBS, Inc. v. ٢١٢ شركة محطة الإذاعة العامة FW/PBS ضد مدينة دالاس من
City of Dallas, -- U.S. --, 110 S.Ct 596, 107 L.Ed.2d 603 (1990).
- Gagnon v. Scarpelli, 411 U.S. 778, 93 S.Ct. 1756, ١٨٤ جانون ضد سكاربيلي من
36 L.Ed.2d 656, 71 O.O.2d 279 (1973).
- Gannett Co., Inc. v. DePasquale, 443 U.S. ٢١٥ شركة جانيت ضد دي باسكوالى من
368, 99 S.Ct. 2898, 61 L.Ed.2d. 608 (1979).
- Garcia v. San Antonio ١٠٢ جارسيا ضد هيئة سان أنطونيو متروبوليتان للنقل من
Metropolitan Transit Authority. 469 U.S. 528, 105 S.Ct. 1005, 83 L.Ed.2d.
1016 (1985).
- Gardner v. Broderick, 392 U.S. 273, 88 S.Ct. 1913, ٢٦٧ جاردنر ضد برودريك من
20 L.Ed.2d 1082 (1968).
- Garrity v. New Jersey, 385 U.S. 493, 87 S.Ct. ٢٦٧ جاريتى ضد نيوجيرسى من

- 616, 17 L.Ed.2d 562 (1967).
- Gertz v. Robert Welch, ٢٩٩, ٢٩٨, ٢٩٧, ٢٩٦ جيرتز ضد شركة روبرت ويلش من Inc., 418 U.S. 323, 94 S.Ct. 2997, 41 L.Ed.2d 789 (1974).
- Gibbons v. Ogden, 22 U.S. 1, 6 L.Ed. 23 (1824). ١٠٦, ٨٧ جيبونز ضد أوجدن من
- Gibson v. Florida ٢٦٤ جيبسون ضد لجنة التحقيق التشريعية لولاية فلوريدا من Legislative Investigation Committee, 372 U.S. 539, 83 S.Ct. 889, 9 L.Ed.2d 929 (1963).
- Gillette v. United States, 401 U.S. 437, 91 ٢٥١ جيليت ضد الولايات المتحدة من S.Ct. 828, 28 L.Ed.2d 168 (1971).
- Gilmore v. City of Montgomery, Ala., 417 U.S. ٢٦١ جيلمور ضد مونتجومري من 556, 94 S.Ct. 2416, 41 L.Ed.2d 304 (1974).
- Ginsberg v. New York, 390 U.S. 629, 88 S.Ct. ٢٠٥ جينزبرج ضد نيويورك من 1274, 20 L.Ed.2d 195, 44 O.O.2d 339 (1968).
- Ginzburg v. United States, 383 U.S. 463, 86 ٢٠٦ جينزبرج ضد الولايات المتحدة من S.Ct. 942, 16 L.Ed.2d 31 (1966).
- Gitlow v. New York, 268 U.S. 652, 45 ٢٥٢, ٢٥٣, ٢٤٣ جيتلو ضد نيويورك من S.Ct. 625, 69 L.Ed. 1138 (1925).
- Gladstone, Realtors ٧٤, ٦٧ جلاستون لسماسرة العقارات ضد قرية بيلوود من v. Village of Bellwood, 441 U.S. 91, 99 S.Ct. 1601, 60 L.Ed.2d 66 (1979).
- Glidden Co. v. Zdanok, 370 U.S. 530, 82 S.Ct. ٥٧ شركة جليدن ضد زدانوك من 1459, 8 L.Ed.2d 671 (1962).
- Globe Newspaper ٢١٧ شركة جلوب للصحف ضد محكمة عليا في مقاطعة نورفوك من Co. v. Superior Court for Norfolk County, 457 U.S. 596, 102 S.Ct. 2613, 73 L.Ed.2d 248 (1982).
- Goesaert v. Cleary, 335 U.S. 464, 69 S.Ct. 198, 93 ٢١٥ جيوسايرت ضد كليري من L.Ed. 163 (1948).

- Goldberg v. Kelly, 397 U.S. 254, 90 S.Ct. 1011, 25 ١٨٨ ، ١٨١ جولدبرج ضد كيلي
L.Ed.2d 287 (1970).
- Goldman v. Weinberger, 475 U.S. 503, 106 S.Ct. ٢٥٢ جولدمان ضد واينبرجر
1310, 89 L.Ed.2d 478 (1986).
- Goldwater v. Carter, 444 U.S. 996, 100 ١٢٩ ، ١٢٣ ، ٨٢ جولد ووتر ضد كارتر
S.Ct. 533, 62 L.Ed.2d 428 (1979).
- Gomillion v. Lightfoot, 364 U.S. 339, 81 S.Ct. ٢٢٩ جوميليون ضد لايتفوت
125, 5 L.Ed.2d 110 (1960).
- Gooding v. Wilson, 405 U.S. 518, 92 S.Ct. 1103, 31 ٢٧٦ جودنج ضد ويلسون
L.Ed.2d 408 (1972).
- Gordon v. Lance, 403 U.S. 1, 91 S.Ct. 1889, 29 ٢٢٤ جوردون ضد لانس
L.Ed.2d 273, 59 O.O.2d 96 (1971).
- Goss v. Lopez., 419 U.S. 565, 95 S.Ct. 729, 42 ١٩٠ ، ١٨٩ جوس ضد لوبيز
L.Ed.2d 725 (1975).
- Grace, United States v., 461 U.S. 171, 103 ٢٧٨ الولايات المتحدة ضد جريس
S.Ct. 1702, 75 L.Ed.2d 736 (1983).
- Graham v. Richardson, 403 U.S. 365, 91 S.Ct. ٢١٣ جراهام ضد ريتشاردسون
1848, 29 L.Ed.2d 534 (1971).
- Grayned v. City of Rockford, 408 U.S. ٢٧٩ ، ٢٤٧ جرايند ضد مدينة روكفورد
104, 92 S.Ct. 2294, 33 L.Ed.2d 222 (1972).
- Green v. County School Bd. of ٢٠٤ جرين ضد مجلس مدارس مقاطعة نيوكنت
New Kent County, Va., 391 U.S. 430, 88 S.Ct. 1689, 20 L.Ed.2d 716
(1968).
- Greenholtz v. ١٨٥ جرينهولتز ضد نزلاء مجمع نبراسكا العقابي والإصلاحي
Inmates of Nebraska Penal and Correctional Complex, 442 U.S. 1, 99 S.Ct.
2100, 60 L.Ed.2d 668 (1979).
- Greer v. Spock, 424 U.S. 828, 96 S.Ct. 1211, 47 ٢٨٠ ، ٢٧٧ جريز ضد سبوك

- L.Ed.2d 505 (1976).
- جريجوري ضد شيكاغو من ٢٧٥ 89، 394 U.S. 111، Gregory v. City of Chicago، 22 L.Ed.2d 134 (1969)، S.Ct. 946.
- جريفين - بوجلاس وليامز ضد بريكنريدج من ٣٦٧، ٢٧٥، Griffin v. Breckenridge، 29 L.Ed.2d 338 (1971)، 403 U.S. 88، 91 S.Ct. 1790.
- جريفين - بوجلاس ضد إيلينوي من ٢٣٦، ٢٢٧، 351 U.S. 12، 76، Griffin v. Illinois، 100 L.Ed. 891 (1956)، S.Ct. 585.
- جريفيث من ٢١٢، 37، 413 U.S. 717، 93 S.Ct. 2851، Griffiths، Application of، 10 L.Ed.2d 910 (1973).
- جريجز ضد شركة ديوك للطاقة من ١٩٩، ٢٠٠، 401 U.S. ٢٠٠، Griggs v. Duke Power Co.، 28 L.Ed.2d 158 (1971)، 91 S.Ct. 849.
- جرينوالد ضد كونتيكت من ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، Griswold v. State of Connecticut، 14 L.Ed.2d 510 (1965)، 381 U.S. 479، 85 S.Ct. 1678.
- الولايات المتحدة ضد جيسست من ٢٧٥، 86، 383 U.S. 745، Guest، United States v.، 16 L.Ed.2d 239 (1966)، S.Ct. 1170.
- هادلي ضد منطقة المعهد العالي ٢٣٢، 397 U.S. 50، Hadley v. Junior College Dist.، 25 L.Ed.2d 45 (1970)، 90 S.Ct. 791.
- هيج ضد مؤتمر المنظمات الصناعية من ٢٧٧، Hague v. Committee for Industrial Organization، 83 L.Ed. 1423 (1939)، 307 U.S. 496، 59 S.Ct. 954.
- هاملنج ضد الولايات المتحدة من ٢٠٥، 94، 418 U.S. 87، Hamling v. United States، 41 L.Ed.2d 590 (1974)، S.Ct. 2887.
- هامير ضد داجنهارت من ٨٩، ٩١، 247 U.S. 251، 38 S.Ct. ٩١، Hammer v. Dagenhart، 62 L.Ed. 1101 (1918)، 529.
- هانز ضد ولاية لويزيانا من ٥٩، 10، 134 U.S. 1، Hans v. State Of Louisiana، 33 L.Ed. 842 (1890)، S.Ct. 504.
- هارلو ضد فيتزجيرالد من ١٤٦، 457 U.S. 800، 102 S.Ct. 2727، Harlow v. Fitzgerald،

- 73 L.Ed.2d 396 (1982).
- هاربر ضد مجلس الانتخابات بولاية فرجينيا من ٢٣٠ Harper v. Virginia State Bd. of Elections, 383 U.S. 663, 86 S.Ct. 1079, 16 L.Ed.2d 169 (1966).
- هاريس ضد ماك راى من ١٧٣، ١٧٤، ٢٢٤، ٢٢٩، ٢٤٠ Harris v. McRae, 448 U.S. 297, 100 S.Ct. 2671, 65 L.Ed.2d 784 (1980).
- هارت هانكس للاتصالات ضد كونوتون من ٢٩٥ Harte -Hanks Communications, Inc. v. Connaughton, — U.S. —, 109 S.Ct. 2678, 105 L.Ed.2d 562 (1989).
- هيلى ضد معهد البيرة من ١١١، ١١٢ Healy v. Beer Institute, Inc., — U.S. —, 109 S.Ct. 2491, 105 L.Ed.2d 275 (1989).
- هيرت أوف أطلانطا ضد الولايات المتحدة من ٩٣، ٩٤، ٣٦٧ Heart of Atlanta Motel, Inc. v. United States, 379 U.S. 241, 85 S.Ct. 348, 13 L.Ed.2d 258 (1964).
- هيفرون ضد الجمعية الدولية لدعى كريشنا من ٢٧٩ Heffron v. International Soc. for Krishna Consciousness, Inc., 452 U.S. 640, 101 S.Ct. 2559, 69 L.Ed.2d 298 (1981).
- هيربرت ضد لاندو من ٢٩٥ Herbert v. Lando, 441 U.S. 153, 99 S.Ct. 1635, 60 L.Ed.2d 115 (1979).
- هيرنانديز ضد مفوضى الإيرادات الداخلية من ٣٤٣ Hernandez v. C.I.R., — U.S. —, 109 S.Ct. 2136, 104 L.Ed.2d 766 (1989).
- هيرنانديز ضد تكساس من ٢٠٣، 475 Hernandez v. State of Texas, 347 U.S. 475, 74 S.Ct. 667, 98 L.Ed. 866 (1954).
- هيس ضد إنديانا من ٢٧٣ Hess v. Indiana, 414 U.S. 105, 94 S.Ct. 326, 38 L.Ed.2d 303 (1973).
- هيويت ضد هيلمز من ١٨٤، 460، 103 S.Ct. 864، 459 U.S. Hewitt v. Helms, 459 U.S. 460, 103 S.Ct. 864, 74 L.Ed.2d 675 (1983).
- هيكلمن ضد أوريك من ١١٩، 518، 98 S.Ct. 2482، 437 U.S. Hicklin v. Orbeck, 437 U.S. 518, 98 S.Ct. 2482, 57 L.Ed.2d 397 (1978).
- ريجينيا ضد هيكلمن من ٣٠٤ Hicklin, Regina v., L.R.3 Q.B. 360 (1868).

- Apple Advertising Commission 432 U.S. 333, 97 S.Ct. 2434, 53 L.Ed.2d 383 (1977).
- Hunter v. Underwood, 471 U.S. 222, 105 S.Ct. 1916, ٢٠٠ هانتز ضد أندروود 85 L.Ed.2d 222 (1985).
- Hustler Magazine v. Falwell, 485 U.S. 46 108 ٢٩٩ مجلة هاستلر ضد فالويل 876, 99 L.Ed.2d 41 (1988).
- Hutchinson v. Proxmire, 443 U.S. 111, 99 ٢٠٠ هتشنسون ضد بروكسمير 2675, 61 L.Ed.2d 411 (1979).
- Hutto v. Finney, 437 U.S. 678, 98 S.Ct. 2565, 57 L.Ed.2d ٦١ هاتو ضد فيني 522 (1978).
- Hynes v. Mayor and Council of ٢٨٦ ، ٢٤٧ هاينز ضد عمدة ومجلس أوراديل 425 U.S. 610, 96 S.Ct. 1755, 48 L.Ed.2d 243 (1976).
- Immigration & Naturalization ١٢١ ، ١٢٠ إدارة الهجرة والجنسية ضد تشادها 462 U.S. 919, 103 S.Ct. 2764, 77 L.Ed.2d 317 (1983).
- Ingraham v. Wright, 430 U.S. 651, 97 S.Ct. 1401, 51 ١٨٢ إنجراهام ضد رايت 711 L.Ed.2d 711 (1977).
- Jackson v. Metropolitan ٢٦٤ ، ٢٥٩ جاكسون ضد شركة متروبوليتان إديسون 419 U.S. 345, 95 S.Ct. 449, 42 L.Ed.2d 477 (1974).
- Jago v. Van Curen, 454 U.S. 14, 102 S.Ct. 31 70 ١٨٤ ياجو ضد فان كورين 13 L.Ed.2d 13 (1981).
- James v. Valtierra, 402 U.S. 137, 91 S.Ct. 1331, 28 ٢٢٤ جيمس ضد فالتيرا 678 L.Ed.2d 678 (1971).
- Jenkins v. Georgia, 418 U.S. 153, 94 S.Ct. ٣٠٥ ، ٣٠٤ جنكنز ضد جورجيا 2750, 41 L.Ed.2d 642 (1974).
- Jimmy Swaggart ٢٤٨ ، ٢٤٤ كهنوت جيمس سواجارت ضد مجلس المساواة ٢٤٨ ، ٢٤٤

- Ministries v. Board of Equalization of California, — U.S. —, 110 S.Ct. 688 107 L.Ed.2d 796 (1990).
- جونز ضد هيلمز، 452 U.S. 412, 101 S.Ct. 2434, 69 ٢٢٧ L.Ed.2d 118 (1981).
- Jones v. Mayer, 392 U.S. 409, 88 S.Ct. 2186, 20 L.Ed.2d ٣٦٨ 1189, 47 O.O.2d 43 (1968).
- جونز ضد شركة راث للتعبئة، 430 U.S. ١٢١, 97 S.Ct. 1305, 51 L.Ed.2d 604 (1977).
- Jones v. Wolf, 443 U.S. 595, 99 S.Ct. 3020, 61 L.Ed.2d ٣٥١ 775 (1979).
- Kadmas v. Dickinson Public Schools, 487 U.S. 450, 108 S.Ct. 2481, 101 L.Ed.2d 399 (1988).
- كاهن ضد شيفين، 416 U.S. 351, 94 S.Ct. 1734, 40 ٢٢١ L.Ed.2d 189 (1974).
- Kahriger, United States v., 345 U.S. 22, 73 ٩٦ S.Ct. 510, 97 L.Ed. 754 (1953).
- Karcher v. Daggett, 462 U.S. 725, 103 S.Ct. 2653, ٢٢٣ 77 L.Ed.2d 133 (1983).
- Kassel v. Consolidated Freightways Corp. of Delaware, 450 U.S. 662, 101 S.Ct. 1309, 67 L.Ed.2d 580 (1981).
- Katzenbach v. McClung, 379 U.S. 294, 85 ٣٦٧, ٩٤ S.Ct. 377, 13 L.Ed.2d 290 (1964).
- Katzenbach v. Morgan, 384 U.S. 641, 86 S.Ct. ٣٧٠ 1717, 16 L.Ed.2d 828 (1966).
- Keller v. State Bar of California, ٢٦٩

- U.S. —, 110 S.Ct. 2228, 110 L.Ed.2d 1 (1990).
- Kendall v. United States ex ١٢٠ كيندال ضد الولايات المتحدة المتعلق بستوكس ص
rel. Stokes, 37 U.S. 524, 9 L.Ed. 1181 (1838).
- Kentucky Dept. of Corrections v. ١٨٤ إدارة إصلاحات كنتاكي ضد تومبسون ص
Thompson, — U.S. —, 109 S.Ct. 1904, 104 L.Ed.2d 506 (1989).
- Keyes v. School Dist. No. ٢٠٥ ، ٢٠٢ كيز ضد المنطقة الدراسية الأولى في دنفر ص
1. Denver, Colo., 413 U.S. 189, 93 S.Ct. 2686, 37 L.Ed.2d 548 (1973).
- Keyishian v. Board of Regents ٢٦٦ كيشيان ضد مجلس أوصياء جامعة نيويورك ص
of University of N. Y., 385 U.S. 589, 87 S.Ct. 675, 17 L.Ed.2d 629 (1967).
- Kokinda, United States v., — U.S. —, 110 ٢٨٢ الولايات المتحدة ضد كوكندا ص
S.Ct. 3115, 111 L.Ed.2d 571 (1990).
- Konigsberg v. State Bar ٢٦٧ ، ٢٤٦ كونيجزبرج ضد نقابة محامى ولاية كاليفورنيا ص
of California, 366 U.S. 36, 81 S.Ct. 997, 6 L.Ed.2d 105 (1961).
- Korematsu v. United States, 323 U.S. 214, ٢٠٢ كوريماتسو ضد الولايات المتحدة ص
65 S.Ct. 193, 89 L.Ed.194 (1944).
- Kovacs v. Cooper, 336 U.S. 77, 69 S.Ct. 448, 93 ٢٤٦ كوفاكس ضد كوبر ص
L.Ed. 513 (1949).
- Kramer v. Union Free ٢٢٠ كرامر ضد اتحاد منطقة الدراسة الحرة رقم ١٥ ص
School Dist. No. 15, 395 U.S. 621, 89 S.Ct. 1886, 23 L.Ed.2d 583 (1969).
- Kras, United States v., 409 U.S. 434, 93 S.Ct. ٢٢٨ كراس ص
631, 34 L.Ed.2d 626 (1973).
- Kunz v. New York, 340 U.S. 290, 71 S.Ct. 312, 95 ٢٨٧ كونز ضد نيويورك ص
L.Ed. 280 (1951).
- Labine v. Vincent, 401 U.S. 532, 91 S.Ct. 1017, 28 ٢٢٢ لابين ضد فنسنت ص
L.Ed.2d 288 (1971).
- Lake Country ٦٠ شركة ممتلكات ليك كانترى ضد وكالة تاهو للتخطيط الإقليمي ص

- Estates, Inc. v. Tahoe Regional Planning Agency*, 440 U.S. 391, 99 S.Ct. 1171, 59 L.Ed.2d 401 (1979).
- Lakewood, City of v. Plain Dealer* ٢٨٨ مدينة ليكود ضد شركة بلين ديلا للنشر من Pub. Co., 486 U.S. 750, 108 S.Ct. 2138, 100 L.Ed.2d 771 (1988).
- Lalli v. Lalli* , 439 U.S. 259, 99 S.Ct. 518, 58 ٢٢٢, ٢٢٢ لالى ضد لالى من L.Ed.2d 503 (1978).
- Larkin v. Grendel's Den., Inc.*, 459 U.S. 116, ٢٤١ لوركين ضد شركة جريندلز من 103 S.Ct. 505, 74 L.Ed.2d 297 (1982).
- Larson v. Valente*, 456 U.S. 228, 102 S.Ct. ٢٢١, ٢٢٥ لارسون ضد فالنتي من 1673, 72 L.Ed.2d 33 (1982).
- Law Students* ٢٦٧ شركة مجلس بحوث الحقوق المدنية لطلبة الحقوق ضد واسموند من Civil Rights Research Council, Inc. v. Wadmond, 401 U.S. 154, 91 S.Ct. 720, 27 L.Ed.2d 749 (1971).
- Lee, United States v.*, 455 U.S. 252, 102 S.Ct. ٣٤٨ الولايات المتحدة ضد لي من 1051, 71 L.Ed.2d 127 (1982).
- Lehman v. City of Shaker Heights*, 418 U.S. ٢٨٠ ليهمان ضد مرتفعات شاكر من 298, 94 S.Ct. 2714, 41 L.Ed.2d 770 (1974).
- Lemon v. Kurtzman*, 403 U.S. 602, 91 S.Ct. ٢٢٤, ٢٢١ ليمون ضد كورتزمان من 2105, 29 L.Ed.2d 745 (1971).
- Levitt v. Committee for Public Ed. and* ٢٢٤ ليفيت ضد لجنة التعليم العام من Religious Liberty, 413 U.S. 472, 93 S.Ct. 2814, 37 L.Ed.2d 736 (1973).
- Levy v. Louisiana*, 391 U.S. 68, 88 S.Ct. 1509, 20 ٢٢٢ ليفي ضد لويزيانا من L.Ed.2d 436 (1968).
- Lewis v. City of New Orleans* ٢٧٦ لويس ضد نيو أورليانز (لويس الثانية) من (Lewis II) 415 U.S. 130, 94 S.Ct. 970, 39 L.Ed.2d 214 (1974).
- Lewis v. City of New Orleans (Lewis I)*, ٢٧٦ لويس ضد أورليانز (لويس الأولى) من 408 U.S. 913, 92 S.Ct. 2499, 33 L.Ed.2d 321 (1972).

- Liggett Co. v. Baldridge, 278 U.S. 105, 49 ١٥٨ شركة ليجيت ضد بالدريدج من
S.Ct. 57, 73 L.Ed. 204 (1928).
- Lindsley v. Natural Carbonic ١٩٤ ليندسلي ضد شركة الغاز الكربوني الطبيعي من
Gas Co., 220 U.S. 61, 31 S.Ct. 337, 55 L.Ed. 369 (1911).
- Linmark Associates, Inc. v. ٢٩٠ شركة اتحاد لينمارك ضد ويلنجبورو من
Willingboro Tp., 431 U.S. 85, 97 S.Ct. 1614, 52 L.Ed.2d 155 (1977).
- Little v. Streater, 452 U.S. 1, 101 S.Ct. 2202, 68 ٢٢٩ ليتل ضد ستريتر من
L.Ed.2d 627 (1981).
- Lloyd Corp., Limited v. Tanner, 407 U.S. 551, 92 ٢٨٥ شركة لويد ضد تانر من
S.Ct. 2219, 33 L.Ed.2d 131 (1972).
- Lochner v. ١٧٥، ١٦٥، ١٦١، ١٦٣، ١٥٧، ١٥٦، ١٥٥، ١٥٤ لوكنر ضد نيويورك من
New York, 198 U.S. 45, 25 S.Ct. 539, 49 L.Ed. 937 (1905).
- Lockport, New York, Town of v. ٢٢٤ لوكبورت ضد المواطنين لعمل الجماعة من
Citizens for Community Action, 430 U.S. 259, 97 S.Ct. 1047, 51 L.Ed.2d
313 (1977).
- Logan v. Zimmerman Brush ١٩٦، ١٨٧، ١٨٢ لوجان ضد شركة زيمرمان للفرض من
Co., 455 U.S. 422, 102 S.Ct. 1148, 71 L.Ed.2d 265 (1982).
- Lombard v. State of Louisiana. 373 U.S. 267, 83 ٣٦٣ لومبارد ضد لويزيانا من
S.Ct. 1122, 10 L.Ed.2d 338 (1963).
- Los Angeles, City of v. Lyons, 461 U.S. 95, 103 ٦٧ لوس أنجليس ضد ليونز من
S.Ct. 1660, 75 L.Ed.2d 675 (1983).
- Loving v. Virginia, 388 U.S. 1, 87 S.Ct. 1817, ١٩٨، ١٧٧ لافنج ضد فرجينيا من
18 L.Ed.2d 1010 (1967), 181.
- Lubin v. Panish, 415 U.S. 709, 94 S.Ct. 1315, 39 ٢٣٥ لوبين ضد بانيش من
L.Ed.2d 702 (1974).
- Lugar v. Edmondson Oil Co., Inc., 457 ٣٦٥ لوجار ضد شركة إدموندسون للزيت من
U.S. 922, 102 S.Ct. 2744, 73 L.Ed.2d 482 (1982).

Lynch v. Donnelly, 465 U.S. 668, 104 ٢٤٢، ٣٣١، ٣٣٠ لينش ضد نونيللي من
S.Ct. 1355, 79 L.Ed.2d 604 (1984).

Lynch v. Household Finance Corp., 405 ١٦٤ لينش ضد شركة تمويل الأمرة من
U.S. 538, 92 S.Ct. 1113, 31 L.Ed.2d 424 (1972).

Lyng v. International ٢٦٣، ١٩٦ لينج ضد الإتحاد الدولي العمال الأمريكيين UAW من
Union, UAW, 485 U.S. 360, 108 S.Ct. 1184, 99 L.Ed.2d 380 (1988).

Lyng v. Northwest ٢٥٢، ٢٤٩ لينج ضد جمعية حماية مقبرة نورث وست الهندية من
Indian Cemetery Protective Ass'n, 485 U.S. 439, 108 S.Ct. 1319, 99
L.Ed.2d 534 (1988).

Mahan v. Howell, 410 U.S. 315, 93 S.Ct. 979, 35 ٢٢٣ ماهان ضد هاويل من
L.Ed.2d 320 (1973).

Maher v. Roe, 432 U.S. 464, 97 S.Ct. 2376, 53 ٢٤٠، ١٧٣ ماهر ضد رو من
L.Ed.2d. 484 (1977).

Maine v. Taylor, 477 U.S. 131, 106 S.Ct. 2440, 91 ١١٠ مين ضد تايلور من
L.Ed.2d. 110 (1986).

Manual Enterprises, Inc. v. Day, 370 ٣٠٥ شركة مشروعات الكتيبات ضد داي من
U.S. 478, 82 S.Ct. 1432, 8 L.Ed.2d 639 (1962).

Mapp v. Ohio, 367 U.S. 643, 81 S.Ct. 1684, 6 L.Ed.2d ١٥٢ ماب ضد أوهايو من
1081, 16 O.O.2d 384 (1961).

Marbury v. Madison, 5 ٢٧٢، ١٤٥، ١٤٢، ٨٠، ٥٢، ٥٠ ماربيري ضد ماديسون من
U.S. 137, 2 L.Ed. 60 (1803).

Marsh v. Chambers, 463 U.S. 783, 103 S.Ct. 3330, ٣٣١ مارش ضد تشامبرز من
77 L.Ed.2d 1019 (1983).

Marsh v. State of Alabama, 326 U.S. 501, 66 ٢٥٨، ٢٨٤ مارش ضد ألاباما من
S.Ct. 276, 90 L.Ed. 265 (1946).

Marston v. Lewis, 410 U.S. 679, 93 S.Ct. 1211, 35 ٢٢٢ مارستون ضد لويس من

L.Ed.2d 627 (1973).

Martin v. Struthers, 319 U.S. 141, 63 S.Ct. 862, 87 ٢٨٦ ص

L.Ed. 1313 (1943).

Martin v. Hunter's Lessee, 14 U.S. 304, 4 L.Ed. ٥٣ ص

97 (1816).

Martinez v. Bynum, 461 U.S. 321, 103 S.Ct. ٢٤١، ٢٢٧ ص

1838, 75 L.Ed.2d 879 (1983).

Massachusetts Bd. of ٢٢٤، ١٩٣ ص

Retirement v. Murgia, 427 U.S. 307, 96 S.Ct. 2562, 49 L.Ed.2d 520

(1976).

Mathews v. Diaz, 426 U.S. 67, 96 S.Ct. 1883, 48 ٢١٥ ص

L.Ed.2d 478 (1976).

Mathews v. Eldridge, 424 U.S. 319, 96 ٢٢٨، ١٩٠، ١٨٨ ص

S.Ct. 893, 47 L.Ed.2d 18 (1976).

McAuliffe v. Mayor of New Bedford, 155 ١٨٠ ص

Mass. 216, 29 N.E. 517 (Mass. 1892).

McCardle, Ex parte, 74 U.S. 506, 19 L.Ed. ٥٦، ٥٥ ص

264 (1868).

McCarthy v. Philadelphia ٢٢٧ ص

Civil Service Com'n, 424 U.S. 645, 96 S.Ct. 1154, 47 L.Ed.2d 366 (1976).

McCollum v. Board of Education of School ٢٢٨ ص

Dist. No. 71, Champaign County, Ill., 333 U.S. 203, 68 S.Ct. 461, 92 L.Ed.

649 (1948).

McCulloch v. State ٢٧٧، ٢٧١، ٩٩، ٩٢، ٨٩، ٨٧، ٨٦، ٨٥ ص

of Maryland, 17 U.S. 316, 4 L.Ed. 579 (1819).

McGowan v. Maryland, 366 U.S. 420, 81 ٢٧٦، ٢٤١ ص

S.Ct. 1101, 6 L.Ed.2d 393, 17 O.O.2d 151 (1961).

- شركة ماك كيسون ضد قسم المشروبات الكحولية من ٦٣
 of Alcoholic Beverages, — U.S.—, 110 S.Ct. 2238, 110 L.Ed.2d 17 (1990).
- ميتشوم ضد فانو من ١٨٤، 49
 L.Ed.2d 451 (1976).
- ميك ضد بيتنجر من ٢٢٢، ٢٣٥، ٢٢٦
 1753, 44 L.Ed.2d 217 (1975).
- ميس ضد كين من ٦٨
 415 (1987).
- أعضاء مجلس مدينة لوس أنجليس ضد دافعي الضرائب من أجل فينسنت من ٢٨٢
 Members of City Council of Los Angeles v. Taxpayers for Vincent, 466 U.S.
 789, 104 S.Ct. 2118, 80 L.Ed.2d 772 (1984).
- المستشفى التذكاري ضد مقاطعة ماريكوبا من ٢٢٦
 County, 415 U.S. 250, 94 S.Ct. 1076, 39 L.Ed.2d 306 (1974).
- مفيس ضد مدينة جرين من ٢٦٩، 101
 S.Ct. 1584, 67 L.Ed.2d 769 (1981).
- شركة مترو للإذاعة ضد اللجنة الفيدرالية للاتصالات من ٢١٢
 Inc. v. F.C.C., — U.S.—, 110 S.Ct. 2997, 111 L.Ed.2d 445 (1990).
- متروبوليتان للتأمين على الحياة ضد وارد من ١٩٦
 Ward, 470 U.S. 869, 105 S.Ct. 1676, 84 L.Ed.2d 751 (1985).
- ماير ضد جرانت من ٢٢١، 100
 L.Ed.2d 425 (1988).
- ماير ضد نبراسكا من ١٦٢، ١٨٢، 43
 S.Ct. 625, 67 L.Ed. 1042 (1923).
- شركة ميامي هيرالد للنشر ضد تورنيللو من ٣١٨
 418 U.S. 241, 94 S.Ct. 2831, 41 L.Ed.2d 730 (1974).
- مايكل هـ. وفيكتوريا د. ضد جيرالد د. من ١٧٦، ١٨٧، ١٨٨
 D. v. Gerald D., — U.S.—, 109 S.Ct. 2333, 105 L.Ed.2d 91 (1989).

- مايكل م. ضد المحكمة العليا لمقاطعة سونوما من ٢١٨ Michael M. v. Superior Court of Sonoma County, 450 U.S. 464, 101 S.Ct. 1200, 67 L.Ed.2d 437 (1981).
- الولايات المتحدة الأمريكية ضد شركة ميدوست للبترول من ١٢٥ Midwest Oil Co., United States v., 236 U.S. 459, 35 S.Ct. 309, 59 L.Ed. 673 (1915).
- ميلكوفيتش ضد شركة لورين جورنال من ٢٩٨ Milkovich v. Lorain Journal Co.,— U.S., 110 S.Ct. 2695, 111 L.Ed.2d 1 (1990).
- ميلر ضد كاليفورنيا من ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣١٠ Miller v. California, 413 U.S. ٢١٠، 15, 93 S.Ct. 2607, 37 L.Ed.2d 419 (1973).
- ميليكين ضد برادلي (ميليكين ٢) من ٦١ Milliken v. Bradley (Milliken II), 433 U.S. ٢٦٧، 267, 97 S.Ct. 2749, 53 L.Ed.2d 745 (1977).
- ميليكين ضد برادلي (ميليكين ١) من ٢٠٥ Milliken v. Bradley (Milliken I), 418 U.S. ٢٠٥، 717, 94 S.Ct. 3112, 41 L.Ed.2d 1069 (1974).
- ميلز ضد هابلوتزل من ٢٢٣ Mills v. Habluetzel, 456 U.S. 91, 102 S.Ct. 1549, 71 L.Ed.2d 770 (1982).
- شركة مينيابولوس ستار وتريبون ضد مفوضي إيرادات مينسوتا من ٣١٢ Minneapolis Star and Tribune Co. v. Minnesota Com'r of Revenue, 460 U.S. 575, 103 S.Ct. 1365, 75 L.Ed.2d 295 (1983).
- مينسوتا ضد شركة كلوفرليف لمنتجات الالبان من ١١٤، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٥ Minnesota v. Clover Leaf Creamery Co., 449 U.S. 456, 101 S.Ct. 715, 66 L.Ed.2d 659 (1981).
- جامعة مسيسيبي للنساء ضد هوجان من ٢١٧، ٢٢٠، ٢٧٣ Mississippi University for Women v. Hogan, 458 U.S. 718, 102 S.Ct. 3331, 73 L.Ed.2d 1090 (1982).
- ميزوري ضد جينكينز من ٢٠٦، ٢٠٧ Missouri v. Jenkins, — U.S., 110 S.Ct. ٢٠٦، 1651, 109 L.Ed.2d 31 (1990).
- ميزوري ضد هولاند من ١٤٠ Missouri, State of v. Holland, 252 U.S. 416, 40 S.Ct. ١٤٠، 382, 64 L.Ed. 641 (1920).
- ميستريتا ضد الولايات المتحدة من ١٢٧، ١٣١ Mistretta v. United States, 488 U.S. ١٢٧، ١٣١

- 361, 109 S.Ct. 647, 102 L.Ed.2d 714 (1989).
- Mitchell v. Forsyth, 472 U.S. 511, 105 S.Ct. 2806, ١٤٦ ميتشل ضد فورسايت هس 86 L.Ed.2d 411 (1985).
- Mobile, Ala., City of v. Bolden, 446 U.S. 55, 100 ٢٢٢ مدينة موبيل ضد بولدن هس S.Ct. 1490, 64 L.Ed.2d 47 (1980).
- Moore v. City of East Cleveland, Ohio, 431 ١٧٥ مور ضد مدينة إيست كليفلاند هس U.S. 494, 97 S.Ct. 1932, 52 L.Ed.2d 531 (1977).
- Moose Lodge No. 107 v. Irvis, 407 U.S. ٢٦٠ كوخ موس رقم ١٠٧ ضد إيرفيس هس 163, 92 S.Ct. 1965, 32 L.Ed.2d 627 (1972).
- Morrison v. Olson, 487 U.S. 654, 108 ١٢٧، ١٢٥، ١٢٧ موريسون ضد أولسون هس S.Ct. 2597, 101 L.Ed.2d 569 (1988).
- Morrissey v. Brewer, 408 U.S. 471, 92 S.Ct. 2593, ١٨٤ موريسسي ضد بروير هس 33 L.Ed.2d 484 (1972).
- Mt. Healthy City School Dist. ١٨٥ مجلس تعليم منطقة ماونت هيلتي ضد دويل هس Bd. of Ed. v. Doyle, 429 U.S. 274, 97 S.Ct. 568, 50 L.Ed.2d 471 (1977).
- Mueller v. Allen, 463 U.S. 388, 103 S.Ct. 3062, 77 ٢٢٢ ميولر ضد آلان هس L.Ed.2d 721 (1983).
- Muller v. State of Oregon, 208 U.S. 412, 28 S.Ct. ١٥٥ مولر ضد أوريجون هس 324, 52 L.Ed. 551 (1908).
- Munoz-Flores, United States ٨٢ الولايات المتحدة ضد ميونوز - فلوريس هس v. —, U.S. —, 110 S.Ct. 1964, 109 L.Ed.2d 384 (1990).
- Muskrať v. United States, 219 U.S. 346, 31 ٦٢ موسكرات ضد الولايات المتحدة هس S.Ct. 250, 55 L.Ed. 246 (1911).
- Myers v. United States, 272 U.S. 52, 47 S.Ct. ١٢٥ مايرز ضد الولايات المتحدة هس 21, 71 L.Ed. 160 (1926).

الإتحاد القومي لتقدم الملوتين ضد شركة كليبورن للأبوات المعدنية هس N.A.A.C.P. ٢٦٢

- v. Claiborne Hardware Co., 458 U.S. 886, 102 S.Ct. 3409, 73 L.Ed.2d 1215 (1982).
- N.A.A.C.P. v. State of Alabama, ٣٦٠ ، ١٦٢ ، الجمعية الوطنية لتقدم الملونين ضد الالاباما ص 1215 (1982).
- Alabama, 357 U.S. 449, 78 S.Ct. 1163, 2 L.Ed.2d 1488 (1958).
- National Collegiate Athletic Ass'n v. Tarkanian, ٣٦٥ ، الإتحاد الرياضي القومي لطلبة الكليات ضد تاركانيان ص 469 (1988).
- 488 U.S. 179, 109 S.Ct. 454, 102 L.Ed.2d 469 (1988).
- National League of Cities v. Usery, ١٠٣ ، ١٠٢ ، ١٠١ ، ١٠٠ ، الرابطة الوطنية للمدن ضد الريا ص 245 (1976).
- 426 U.S. 833, 96 S.Ct. 2465, 49 L.Ed.2d 245 (1976).
- National Mut. Ins. Co. v. Tidewater Transfer Co., ٥٧ ، شركة التأمين المتبادل الوطنية ضد شركة نقل تاينيوتر ص 1556 (1949).
- 337 U.S. 582, 69 S.Ct. 1173, 93 L.Ed. 1556 (1949).
- National Socialist Party of America v. Village of Skokie, ٢٨٨ ، الحزب الاشتراكي الوطني لأمريكا ضد قرية سكوكي ص 96 (1977).
- 432 U.S. 43, 97 S.Ct. 2205, 53 L.Ed.2d 96 (1977).
- Neagle, In re, 39 F. 833 (C.C.Cal. 1889). قضية نيغل ص ١٢٥
- Near v. Minnesota ex rel. Olson, ٢٨٨ ، ٢٥٠ ، نير ضد مينسوتا المتعلق بولاسون ص 1357 (1931).
- 283 U.S. 697, 51 S.Ct. 625, 75 L.Ed. 1357 (1931).
- Nebbia v. New York, 291 U.S. 502, 54 S.Ct. 505, ١٥٧ ، ١٥٦ ، نيبيا ضد نيويورك ص 940 (1934).
- 78 L.Ed. 940 (1934).
- Nebraska Press Ass'n v. Stuart, ٢٥٠ ، اتحاد صحافة نبراسكا ضد ستيوارت ص 683 (1976).
- 427 U.S. 539, 96 S.Ct. 2791, 49 L.Ed.2d 683 (1976).
- New Energy Co. of Indiana v. Limbach, ١١١ ، شركة الطاقة الجديدة بانديانا ضد ليمباخ ص 302 (1988).
- 486 U.S. 269, 108 S.Ct. 1803, 100 L.Ed.2d 302 (1988).
- New England Power Co. v. New Hampshire, ١١٠ ، نيو إنجلاند للطاقة ضد نيوهامبشاير ص 188 (1982).
- 455 U.S. 331, 102 S.Ct. 1096, 71 L.Ed.2d 188 (1982).
- New Orleans, City of v. Dukes, 427 U.S. ١٩٥ ، مدينة نيو أورليانز ضد ديوكس ص ١٩٥

- 297, 96 S.Ct. 2513, 49 L.Ed.2d 511 (1976).
- New York v. Ferber, 458 U.S. 747, 102 S.Ct. 3348, 73 ٣١٠ L.Ed.2d 1113 (1982).
- New York State Club Ass'n, ٢٧١ اتحاد نوادي ولاية نيويورك ضد مدينة نيويورك من Inc. v. City of New York, 487 U.S. 1, 108 S.Ct. 2225, 101 L.Ed.2d 1 (1988).
- New York State Liquor Authority v. ٣٠٨ هيئة خمر ولاية نيويورك ضد بيلانكا من Bellanca, 452 U.S. 714, 101 S.Ct. 2599, 69 L.Ed.2d 357 (1981).
- New York Times Co. ٣١٢, ٣٠١, ٢٩٤, ٢٩٣, ٢٨٩ نيويورك تايمز ضد سوليفان من v. Sullivan, 376 U.S. 254, 84 S.Ct. 710, 11 L.Ed.2d 686 (1964).
- New York Times Co. v. United States ٢٥١ نيويورك تايمز ضد الولايات المتحدة من (The Pentagon Papers Case), 403 U.S. 713, 91 S.Ct. 2140, 29 L.Ed.2d 822 (1971).
- Nixon v. Administrator of General ١٤٤ نيكسون ضد مدير الخدمات العامة من Services, 433 U.S. 425, 97 S.Ct. 2777, 53 L.Ed.2d 867 (1977).
- Nixon v. Fitzgerald, 457 U.S. 731, 102 S.Ct. ١٤٥ نيكسون ضد فيتزجيرالد من 2690, 73 L.Ed.2d 349 (1982),
- Nixon, United States v., ١٤٥, ١٤٤, ١٤٣, ٨٣, ٥٢ الولايات المتحدة ضد نيكسون من 418 U.S. 683, 94 S.Ct. 3090, 41 L.Ed.2d 1039 (1974).
- N.L.R.B. v. Jones & Laughlin ٩٢ ن. ل. ر. ب. ضد شركة جونز ولوجلين للصلب من Steel Corp., 301 U.S. 1, 57 S.Ct. 615, 81 L.Ed. 893 (1937).
- Nollan v. California Coastal Com'n, ١٦٠ نولان ضد لجنة السواحل لكاليفرنيا من 483 U.S. 825, 107 S.Ct. 3141, 97 L.Ed.2d 677 (1987).
- North Carolina State Bd. of Ed. ٢٠٦ مجلس تعليم ولاية نورث كارولينا ضد سوان من v. Swann, 402 U.S. 43, 91 S.Ct. 1284, 28 L.Ed.2d 586 (1971).
- North Dakota v. United States, ١٠٠ نورث داكوتا ضد الولايات المتحدة من —U.S.—, 110 S.Ct. 1986, 109 L.Ed.2d 420 (1990).

- مجلس الصيدلة لولاية نورث داكوتا ضد شركة مخازن أدوية شنابير من ١٥٨ North Dakota State Bd. of Pharmacy v. Snyder's Drug Stores, Inc., 414 U.S. 156, 94 S.Ct. 407, 38 L.Ed.2d 379 (1973).
- نورث جورجيا المالية ضد شركة داي كيم من ١٨٢ North Georgia Finishing, Inc. v. Di-Chem, Inc., 419 U.S. 601, 95 S.Ct. 719, 42 L.Ed.2d 751 (1975).
- شركة خطوط أنابيب وسط الشمال الغربي ضد لجنة كانساس بشركة الولاية من ١٢٢ Northwest Central Pipeline Corp. v. State Corp. Com'n of Kansas, 489 U.S. 493, 109 S.Ct. 1262, 103 L.Ed.2d 509 (1989).
- نورود ضد هاريسون من ٣٦١ Norwood v. Harrison, 413 U.S. 455, 93 S.Ct. 2804, 37 L.Ed.2d 723 (1973).
- نوتو ضد الولايات المتحدة من ٢٦١ Noto v. United States, 367 U.S. 290, 81 S.Ct. 1517, 6 L.Ed.2d 836 (1961).
- نيكويسيت ضد موكلت من ٢١٣ Nyquist v. Mauclet, 432 U.S. 1, 97 S.Ct. 2120, 53 L.Ed.2d 63 (1977).
- الولايات المتحدة ضد أوبريان من ٢٥٦، ٢٥٨ O'Brien, United States v., 393 U.S. 900, 89 S.Ct. 63, 21 L.Ed.2d 188 (1968).
- أوبريان ضد الولايات المتحدة من ٢٤٧، ٢٥٦، ٢٥٧ O'Brien, United States v., 391 U.S. 367, 88 S.Ct. 1673, 20 L.Ed.2d 672 (1968).
- أوهايو ضد مركز أكرون لصحة الإنجاب من ١٧٢ Ohio v. Akron Center for Reproductive Health, — U.S. —, 110 S.Ct. 2972, 111 L.Ed.2d 405 (1990).
- أوهرايك ضد إتحاد محامى ولاية أوهايو من ٢٩١ Ohralik v. Ohio State Bar Ass'n, 436 U.S. 447, 98 S.Ct. 1912, 56 L.Ed.2d 444 (1978).
- أوليم ضد واكينكونا من ١٨٤ Olim v. Wakinekona, 461 U.S. 238, 103 S.Ct. 1741, 75 L.Ed.2d 813 (1983),

- Oregon v. Mitchell, 400 U.S. 112, 91 ٣٧٦، ٣٧٤، ٣٦٨، 260, 27 L.Ed.2d 272 (1970).
- المنظمة من أجل أوستن أفضل ضد كيف v. Organization for a Better Austin, ٢٨٧، 402 U.S. 415, 91 S.Ct. 1575, 29 L.Ed.2d 1 (1971).
- أور ضد أور v. Orr, 440 U.S. 268, 99 S.Ct. 1102, 59 L.Ed.2d 306 ٢٢٠، (1979).
- أورتوين ضد شواب v. Ortwein v. Schwab, 410 U.S. 656, 93 S.Ct. ٢٣٩، 1172, 35 L.Ed.2d 572 (1973).
- أوزبورن ضد أوهايو v. Osborne v. Ohio, — U.S.—, 110 S.Ct. 1691, ٣١١، ٣٠٧، 109 L.Ed.2d 98 (1990).
- شركة الباسيفيك للغاز والكهرباء ضد لجنة المرافق العامة v. Pacific Gas and Elec. Co. v. Public Utilities Com'n of California, 475 U.S. 1, 106 S.Ct. 903, 89 L.Ed.2d 1 (1986).
- بالمور ضد سينيوتي v. Palmore v. Sidoti, 466 U.S. 429, 104 S.Ct. 1879, 80 ٢٠٠، L.Ed.2d 421 (1984).
- بارهام ضد هيويز v. Parham v. Hughes, 441 U.S. 347, 99 S.Ct. 1742, 60 ٢٢١، L.Ed.2d 269 (1979).
- بارهام ضد ج. ر. v. Parham v. J. R., 442 U.S. 584, 99 S.Ct. 2493, 61 ١٨٤، L.Ed.2d 101 (1979).
- مسرح باريس رقم ١ للكبار ضد سلاتون v. Paris Adult Theatre I ٢٠٧، ٢٠٤، 413 U.S. 49, 93 S.Ct. 2628, 37 L.Ed.2d 446 (1973).
- مجلس تعليم مدينة باسادينا ضد سبانجلر v. Pasadena City Bd. of Ed. v. Spangler, 427 U.S. 424, 96 S.Ct. 2697, 49 L.Ed.2d 599 (1976).
- بول ضد ديفيز v. Paul v. Davis, 424 U.S. 693, 96 S.Ct. 1155, 47 ١٨٦،

- L.Ed.2d 405 (1976).
- Peel v. Attorney General of Illinois, 419 U.S. 110, 94 S.Ct. 2281, 110 L.Ed.2d 83 (1990).
- Pell v. Procunier, 417 U.S. 817, 94 S.Ct. 2800, 41 L.Ed.2d 495, 71 O.O.2d 195 (1974).
- Pennell v. City of San Jose, 485 U.S. 1, 108 S.Ct. 849, 99 L.Ed.2d 1 (1988).
- Pennhurst State School and Hospital v. Halderman, 451 U.S. 1, 101 S.Ct. 1531, 67 L.Ed.2d 694 (1981).
- Pennhurst State School & Hosp. v. Halderman, 465 U.S. 89, 104 S.Ct. 900, 79 L.Ed.2d 67 (1984).
- Pennsylvania v. Union Gas Co., 491 U.S. 1, 109 S.Ct. 2273, 105 L.Ed.2d 1 (1989).
- Pennsylvania Coal Co. v. Mahon, 260 U.S. 393, 43 S.Ct. 158, 67 L.Ed. 322 (1922).
- Perez v. Brownell, 356 U.S. 44, 78 S.Ct. 568, 2 L.Ed.2d 603 (1958).
- Perez v. United States, 402 U.S. 146, 91 S.Ct. 1357, 28 L.Ed.2d 686 (1971).
- Perpich v. Department of Defense, 496 U.S. 1, 110 S.Ct. 2418, 110 L.Ed.2d 312 (1990).
- Perry v. Sindermann, 408 U.S. 593, 92 S.Ct. 1882, 33 L.Ed.2d 570 (1972).
- Perry Educ. Ass'n v. Perry, 495 U.S. 577, 110 S.Ct. 2294, 109 L.Ed.2d 686 (1990).

- Ass'n v. Perry Local Educators' Ass'n, 460 U.S. 37, 103 S.Ct. 948, 74 L.Ed.2d 794 (1983).
- إدارة مستخدمي ولاية ماساشوسيتس ضد فيني من ٢٠١، ٢٠٠ Personnel Adm'r of
Massachusetts v. Feeney, 442 U.S. 256, 99 S.Ct. 2282, 60 L.Ed.2d 870 (1979).
- مدينة فيلادلفيا ضد نيو جيرسي من ١٠٩، 437 Philadelphia, City of v. New Jersey
U.S. 617, 98 S.Ct. 2531, 57 L.Ed.2d 475 (1978).
- فيلادلفيا للصحف ضد هيبس من ٢٩٨، 475 Philadelphia Newspapers, Inc. v. Hepps
U.S. 767, 106 S.Ct. 1558, 89 L.Ed.2d 783 (1986).
- فيونكس ضد كولودزيjski من ٢٣١، 399 Phoenix, Ariz., City of v. Kolodziejcki
U.S. 204, 90 S.Ct. 1990, 26 L.Ed.2d 523 (1970).
- بيكيت ضد براون من ٢٢٣، 76 Pickett v. Brown, 462 U.S. 1, 103 S.Ct. 2199
L.Ed.2d 372 (1983).
- بيرس ضد جمعية الأخوات من ١٦٢، 162 Pierce v. Society of the Sisters of the Holy
Names of Jesus and Mary, 268 U.S. 510, 45 S.Ct. 571, 69 L.Ed. 1070 (1925).
- بايك ضد شركة كنيسة بروس من ١٠٨، 90 Pike v. Bruce Church, Inc., 397 U.S. 137
S.Ct. 844, 25 L.Ed.2d 174 (1970).
- الولايات المتحدة ضد بينك من ١٤٠، 315 Pink, United States v., 203 U.S. 203
552, 86 L.Ed. 796 (1942).
- بينكاس ضد الولايات المتحدة من ٢٠٥، ٢٠٦، 436 Pinkus v. United States, 293
98 S.Ct. 1808, 56 L.Ed.2d 293 (1978).
- شركة طباعة بتسبرج ضد لجنة للعلاقات الإنسانية من ٢٩٠، 290 Pittsburgh Press Co. v.
Pittsburgh Com'n on Human Relations, 413 U.S. 376, 93 S.Ct. 2553, 37 L.Ed.2d 669 (1973).

- جمعية تنظيم الأسرة في كانساس سيتي ضد أشكروفت من ١٦٢، ١٦٩، ١٧٠ Planned Parenthood Ass'n of Kansas City v. Ashcroft, 462 U.S. 476, 103 S.Ct. 2517, 76 L.Ed.2d 733 (1983).
- تنظيم الأسرة لميزوري الوسطى ضد دانفورت من ١٧١ Planned Parenthood of Central Missouri v. Danforth, 428 U.S. 52, 96 S.Ct. 2831, 49 L.Ed.2d 788 (1976).
- بليسى ضد فيرجسون من ٢٠٢، 41 Plessy v. Ferguson, 163 U.S. 537, 16 S.Ct. 1138, 41 L.Ed. 256 (1896).
- بلايلر ضد دو من ٢٤٠، ٢٤٢ Plyler v. Doe, 457 U.S. 202, 102 S.Ct. 2382, 72 L.Ed.2d 786 (1982).
- إدارة بوليس شيكاغو ضد موزلي من ٢٢٥، ٢٤٥ Police Dept. of Chicago v. Mosley, 408 U.S. 92, 92 S.Ct. 2286, 33 L.Ed.2d 212 (1972).
- بورت أوثرورتي عبر الهندسون ضد فيني من ٦٢ Port Authority Trans-Hudson Corp. v. Feeney, — U.S. —, 110 S.Ct. 1868, 109 L.Ed.2d 264 (1990).
- رفاق بواساداس دي بورتوريكو ضد شركة بورتوريكو للسياحة من ٢٩٢ Posadas de Puerto Rico Associates v. Tourism Co. of Puerto Rico, 478 U.S. 328, 106 S.Ct. 2968, 92 L.Ed.2d 266 (1986).
- بولص ضد نيوهامبشاير من ٢٨٩، 345 Poulos v. State of New Hampshire, 345 U.S. 395, 73 S.Ct. 760, 97 L.Ed. 1105 (1953).
- باول ضد ماك كورماك من ٨٢، 395 Powell v. McCormack, 395 U.S. 486, 89 S.Ct. 1944, 23 L.Ed.2d 491 (1969).
- بريزولت ضد لجنة التجارة بين الولايات من ٩٦، 110 Preseault v. I.C.C., — U.S. —, 110 S.Ct. 914, 108 L.Ed.2d 1 (1990).
- شركة المشروع الصحفي ضد محكمة عليا من ٣١٧ Press-Enterprise Co. v. Superior Court of California, 464 U.S. 501, 104 S.Ct. 819, 78 L.Ed.2d 629 (1984).
- ما يتعلق بالأول من ٢٩١، 436 Primus, In re, 436 U.S. 412, 98 S.Ct. 1893, 56

- L.Ed.2d 417 (1978).
- بروكونيير ضد مارتينز من ٣١٥، 94 S.Ct. 396، 416 U.S. 1800، 40 L.Ed.2d 224، 71 O.O. 2d 139 (1974).
- برونشبال للتأمين ضد بنيامين من ١٢٣، 328 U.S. 408، 66 S.Ct. 1142، 90 L.Ed. 1342 (1946).
- مركز برون يارد التجاري ضد روبنز من ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٨٥، Prune Yard Shopping Center v. Robins، 447 U.S. 74، 100 S.Ct. 2035، 64 L.Ed.2d 741 (1980).
- كوين ضد ميلساب من ٢٣٢، 105، 109 S.Ct. 2324، Quinn v. Millsap، — U.S. —، L.Ed.2d 74 (1989).
- وكالة إكسبريس للسكك الحديدية ضد نيويورك من ١٩٤، Railway Express Agency v. New York، 336 U.S. 106، 69 S.Ct. 463، 93 L.Ed. 533 (1949).
- شركة الأسد الأحمر للإذاعة ضد لجنة الاتصالات الفيدرالية من ٣١٨، Red Lion Broadcasting Co. v. F.C.C.، 395 U.S. 367، 89 S.Ct. 1794، 23 L.Ed.2d 371 (1969).
- ريد ضد ريد من ٢١٥، 30، 92 S.Ct. 251، 404 U.S. 71، Reed v. Reed، L.Ed.2d 225 (1971).
- شركة ريفز ضد ستيك من ١١٦، 100 S.Ct. 429، 447 U.S. 2271، 65 L.Ed.2d 244 (1980).
- ريجان ضد فرض الضرائب بالتمثيل في واشنطن من ٢٦٣، Regan v. Taxation with Representation of Washington، 461 U.S. 540، 103 S.Ct. 1997، 76 L.Ed.2d 129 (1983).
- أوصياء جامعة كاليفورنيا ضد باكي من ١٩٨، ٢٠٨، ٢١١، Regents of University of California v. Bakke، 438 U.S. 265، 98 S.Ct. 2733، 57 L.Ed.2d 750 (1978).
- ريد ضد كوفيرت من ١٤٠، 1، 77 S.Ct. 1222، Reid v. Covert، 354 U.S. 1، L.Ed.2d ١٤٠

1148 (1957).

Reitman v. Mulkey, 387 U.S. 369, 87 S.Ct. 1627, 18 ٣٦٣ ريتمان ضد مولكي
L.Ed.2d 830 (1967).

Rendell-Baker v. Kohn, 457 U.S. 830, 102 ٣٦١، ٢٥٩ رندل - بيكر ضد كوهين
S.Ct. 2764, 73 L.Ed.2d 418 (1982).

Renton, City of v. Playtime ٢٠٨، ٢٨٤ رنتون ضد شركة مسارح أوقات التسلية
Theatres, Inc., 475 U.S. 41, 106 S.Ct. 925, 89 L.Ed.2d 29 (1986).

Rescue Army v. Municipal Court of ٦٥ جيش الإنقاذ ضد بلدية لوس أنجلوس
Los Angeles, 331 U.S. 549, 67 S.Ct. 1409, 91 L.Ed. 1666 (1947).

Reynolds v. Sims, 377 U.S. 533, 84 S.Ct. 1362, ٢٢٢، ٢٢٠ رينولدز ضد سيمز
12 L.Ed.2d 506 (1964).

Reynolds v. United States, 98 U.S. 145, ٢٤٤، ٣٢٠ رينولدز ضد الولايات المتحدة
25 L.Ed. 244 (1878).

Richardson, United States v., 418 U.S. ٧٤ الولايات المتحدة ضد ريتشاردسون
166, 94 S.Ct. 2940, 41 L.Ed.2d 678 (1974).

Richmond, City of v. J.A. ٢١٠ مدينة ريتشموند ضد شركة ج. أ. كروسون
Croson Co., 488 U.S. 469, 109 S.Ct. 706, 102 L.Ed.2d 854 (1989).

Richmond Newspapers, Inc. v. ٣١٧، ٣١٦ شركة صحف ريتشموند ضد فرجينيا
Virginia, 448 U.S. 555, 100 S.Ct. 2814, 65 L.Ed.2d 973 (1980).

R.M.J., In re, 455 U.S. 191, 102 S.Ct. 929, 71 ٢٩٢ المتعلق بقضية R.M.J. من
L.Ed.2d 64 (1982).

Robel, United States v., 389 U.S. 258, 88 ٢٦٦، ٢٦٥ الولايات المتحدة ضد روبل
S.Ct. 419, 19 L.Ed.2d 508 (1967).

Roberts v. United States ٢٧٠، ٢٦٨ روبرتس ضد فريق جايسي الولايات المتحدة
Jaycees, 468 U.S. 609, 104 S.Ct. 3244, 82 L.Ed.2d 462 (1984).

- Roe v. Wade, 410 U.S. 113, 93 ١٧٤، ١٧١، ١٧٠، ١٦٩، ١٦٧، ٧٧ من
S.Ct. 705, 35 L.Ed.2d 147 (1973).
- رومر ضد مجلس الأشغال العامة في ماريلاند من ٢٢٧
Works of Maryland, 426 U.S. 736, 96 S.Ct. 2337, 49 L.Ed.2d 179 (1976).
- روجرز ضد لودج من ٢٠١، ٢٣٤، 3272، 102 S.Ct. 613, 458 U.S.
73 L.Ed.2d 1012 (1982).
- مدينة روما ضد الولايات المتحدة من ٣٧٦، ٣٧٧، 446
U.S. 156, 100 S.Ct. 1548, 64 L.Ed.2d 119 (1980).
- روزنبلاط ضد باير من ٢٩٦، 15، 669، 86 S.Ct. 75, 383 U.S.
L.Ed.2d 597 (1966).
- روزنبلوم ضد شركة متروميديا من ٢٠٢، ٢١٨،
Inc., 403 U.S. 29, 91 S.Ct. 1811, 29 L.Ed.2d 296 (1971).
- روزنفيلد ضد نيو جيرسي من ٢٧٦، 92 S.Ct. 901, 408 U.S.
2479, 33 L.Ed.2d 321 (1972).
- روس ضد موفيت من ٢٢٧، 41، 2437، 94 S.Ct. 600, 417 U.S.
L.Ed.2d 341 (1974).
- روستكر ضد جولدبرج من ١٩٢، ٢١٩، 101 S.Ct. 57, 453 U.S.
2646, 69 L.Ed.2d 478 (1981).
- روث ضد الولايات المتحدة من ٣٠٢، ٣٠٦، 77، 476، 354 U.S.
S.Ct. 1304, 1 L.Ed.2d 1498, 14 O.O.2d 331 (1957).
- روان ضد إدارة بريد الولايات المتحدة من ٢٤٧
Dept., 397 U.S. 728, 90 S.Ct. 1484, 25 L.Ed.2d 736 (1970)
- رانين ضد ماك كراري من ٢٧١، ٣٦٩، 96 S.Ct. 160, 427 U.S.
2586, 49 L.Ed.2d 415 (1976).
- روتان ضد الحزب الجمهوري في إيلينوي من ٢٢٨

- Illinois, — U.S. — , 110 S.Ct. 2729, 111 L.Ed.2d 52 (1990).
- شركة سابل للاتصالات بكاليفورنيا ضد اللجنة الفيدرالية للاتصالات من ٣١٠ Sable
Communications of California, Inc. v. F.C.C., — U.S. — , 109 S.Ct. 2829,
106 L.Ed.2d 93 (1989).
- سايا ضد نيويورك من ٢٤٦ Saia v. New York, 334 U.S. 558, 68 S.Ct. 1148, 92
L.Ed. 1574 (1948).
- شركة سالير للأراضي ضد منطقة تخزين مياه حوض بحيرة تولير من ٢٢١، ٢٢٢
Salyer Land Co. v. Tulare Lake Basin Water Storage Dist., U.S. 719, 93 S.Ct.
1224, 35 L.Ed.2d 659 (1973).
- المدرسة الحرة بسان أنطونيو بولاية إنديانا ضد رودريغوز من ٢٢٦، ٢٣٩ San Antonio
Independent School Dist. v. Rodriguez., 411 U.S. 1, 93 S.Ct. 1278, 36
L.Ed.2d 16 (1973).
- سانتوسكي ضد كرامر من ١٨٥ Santosky v. Kramer, 455 U.S. 745, 102 S.Ct.
1388, 71 L.Ed.2d 599 (1982).
- سابنفيلد ضد إنديانا من ٣٠٧ Sappenfield v. Indiana, 489 U.S. 46, 109 S.Ct. 916,
103 L.Ed.2d 34 (1989).
- ساكسبي ضد شركة واشنطن بوست من ٣١٤، ٣١٥ Saxbe v. Washington Post Co.,
417 U.S. 843, 94 S.Ct. 2811, 41 L.Ed.2d 514 (1974).
- سكيلز ضد الولايات المتحدة من ٢٦١، ٢٦٥، ٢٦٦ Scales v. United States, 367 U.S.
203, 81 S.Ct. 1469, 6 L.Ed.2d 782 (1961).
- سكاد ضد ماونت إفريم من ٢٠٨ Schad v. Mount Ephraim, 452 U.S. 61, 101 S.Ct.
2176, 68 L.Ed.2d 671 (1981).
- قرية شومبرج ضد المواطنين من أجل بيئة أفضل من ٢٨٦ Schaumburg, Village of v.
Citizens for a Better Environment, 444 U.S. 620, 100 S.Ct. 826, 63

- L.Ed.2d 73 (1980).
- شينك ضد الولايات المتحدة من ٢٤٣، ٢٥١، ٢٥٢ U.S. 249 Schenck v. United States, 39 S.Ct. 247, 63 L.Ed. 470 (1919).
- شيوير ضد رودس من ٦٠، 40 S.Ct. 1683, 416 U.S. 232 Scheuer v. Rhodes, 90 L.Ed.2d 90, 71 O.O.2d 474 (1974).
- شليزنجير ضد بالارد من ٢٢١، 572 S.Ct. 498, 419 U.S. 498 Schlesinger v. Ballard, 70 L.Ed.2d 610 (1975).
- شليزنجير ضد لجنة الجنود الاحتياطيين لوقف الحرب من ٧٤ Committee to Stop the War, 418 U.S. 208, 94 S.Ct. 2925, 41 L.Ed.2d 706 (1974).
- شنيدر ضد ولاية نيويورك من ٢٧٧، 60 U.S. 147, 308 U.S. 146, 84 L.Ed. 155 (1939).
- مدرسة منطقة جراند رابيدز ضد بول من ٣٣٥ v. Ball, 473 U.S. 373, 105 S.Ct. 3216, 87 L.Ed.2d 267 (1985).
- الولايات المتحدة ضد سيجر من ٢٥١، 85 U.S. 163, 380 U.S. 163 Seeger, United States v., 13 L.Ed.2d 733 (1965).
- شابيرو ضد اتحاد محاميين كنتاكي من ٢٩٢، 486 U.S. 466, 108 S.Ct. 1916, 100 L.Ed.2d 475 (1988).
- شابيرو ضد تومبسون من ١٨٠، ٢٢٥، 89 S.Ct. 1322, 22 L.Ed.2d 600 (1969).
- شيللي ضد كريم من ٣٦٢، 92 L.Ed. 836, 334 U.S. 1, 68 S.Ct. 1161 (1948).
- شيربرت ضد فيرنر من ٢٤٥، ٢٤٨، 83 S.Ct. 1790, 374 U.S. 398 Sherbert v. Verner, 10 L.Ed.2d 965 (1963).
- شاتلزويرث ضد برمنجهام من ٢٨٧، 394 U.S. 287 Shutlesworth v. City of Birmingham, Ala.,

- U.S. 147, 89 S.Ct. 935, 22 L.Ed.2d 162 (1969).
- Simopoulos v. Virginia, 462 U.S. 506, 103 S.Ct. ١٧٠، ١٧٠، 76 L.Ed.2d 755 (1983).
- Singleton v. Wulff, 428 U.S. 106, 96 S.Ct. 2868, ٧٥، ٧٥، 49 L.Ed.2d 826 (1976).
- Skinner v. State of Oklahoma, 316 U.S. 535, 62 ١١٢، 62، 86 L.Ed. 1655 (1942).
- Slaughter-House Cases, In re, 77 U.S. 273, 19 L.Ed. ١٤٩، ١٤٨، 915 (1869).
- Smith v. Allwright, 321 U.S. 649, 64 S.Ct. 757, 88 ٢٥٧، 88، 987 (1944).
- Smith v. Daily Mail Pub. Co., 443 U.S. ٢٠٢، 443، 97، 99 S.Ct. 2667, 61 L.Ed.2d 399 (1979).
- Smith v. United States, 431 U.S. 291, 97 S.Ct. ٢٠٦، 97، 1756, 52 L.Ed.2d 324 (1977).
- Sniadach v. Family Finance Corp. of Bay View, 395 U.S. 337, 89 S.Ct. 1820, 23 L.Ed.2d 349 (1969).
- Socialist Labor Party v. Gilligan, 406 ٧٩، 406، U.S. 583, 92 S.Ct. 1716, 32 L.Ed.2d 317, 63 O.O.2d 68 (1972).
- Sosna v. Iowa, 419 U.S. 393, 95 S.Ct. 553, 42 L.Ed.2d ٢٢٧، 42، 532 (1975).
- South Carolina, State of v. Katzenbach, 383 ٢٧٦، 383، U.S. 301, 86 S.Ct. 803, 15 L.Ed.2d 769 (1966).
- South-Central Timber ١١٧، ١١٧،

- Development, Inc. v. Wunnicke, 467 U.S. 82, 104 S.Ct. 2237, 81 L.Ed.2d 71 (1984).
- ساوث داكوتا ضد دول من ٩٨ S.Ct. 107, 483 U.S. 203, 2793, 97 L.Ed.2d 171 (1987).
- شركة جنوب الباسيفيكي ضد أريزونا من ١١٥ S.Ct. 1515, 325 U.S. 761, 89 L.Ed. 1915 (1945).
- سبالون ضد الولايات المتحدة من ٢٠٧ U.S. 110, Spallone v. United States, —, 625 S.Ct. 107, 644 L.Ed.2d (1990).
- سبنس ضد واشنطن من ٢٥٦ S.Ct. 2727, 418 U.S. 405, 94 L.Ed.2d 842 (1974).
- الولايات المتحدة ضد شركة سبيري من ١٦٠, ١٩٦ S.Ct. 387, 110 U.S. 290, 107 L.Ed.2d (1989).
- سبورفيس ضد نبراسكا المعلق بنو جلاس من ١١٠ S.Ct. 3456, 458 U.S. 941, 73 L.Ed.2d 1254 (1982).
- ستافورد ضد والاس من ٩١ S.Ct. 397, 258 U.S. 495, 42 L.Ed. 735 (1922).
- ستانلي ضد جورجيا من ٢٦٨, ٢٠٧ S.Ct. 557, 394 U.S. 1243, 22 L.Ed.2d 542 (1969).
- ستارنز ضد مالكرسون من ٢٢٧ (D.C.Minn. 234 F.Supp. 326, Starns v. Malkerson, 1970).
- ستون ضد جراهام من ٣٣٩ S.Ct. 192, 449 U.S. 39, 101 L.Ed.2d 199 (1980).
- ستورر ضد براون من ٢٢٥, ٢٢٢ S.Ct. 1274, 415 U.S. 724, 39 L.Ed.2d 714 (1974).
- ستراودر ضد وست فرجينيا من ١٩٨, ١٩٩ S.Ct. 100, Strauder v. State of West Virginia, 1900).

- U.S. 303, 25 L.Ed. 664 (1879).
- شوجرمان ضد دوجال ٢١٢، 413 U.S. 634, 93 S.Ct. 2842, 37 L.Ed.2d 853 (1973).
- المحكمة العليا لنيوهامبشاير ضد بايبر ١١٩ Supreme Court of New Hampshire v. Piper, 470 U.S. 274, 105 S.Ct. 1272, 84 L.Ed.2d 205 (1985).
- المحكمة العليا لفرجينيا ضد فريدمان ١١٩ Supreme Court of Virginia v. Friedman, 487 U.S. 59, 108 S.Ct. 2260, 101 L.Ed.2d 56 (1988).
- سوان ضد مجلس تعليم تشارلوت مكلنبيرج ٢٠٨، ٢٠٥ Swann v. Charlotte-Mecklenburg Bd. of Ed., 402 U.S. 1, 91 S.Ct. 1267, 28 L.Ed.2d 554 (1971).
- طاشجيان ضد الحزب الجمهوري في كونتيكت ٢٢١ Tashjian v. Republican Party of Connecticut, 479 U.S. 208, 107 S.Ct. 544, 93 L.Ed.2d 514 (1986).
- تيت ضد شورت ٢٢٧، 401 U.S. 395, 91 S.Ct. 668, 28 L.Ed.2d 130 (1971).
- تيرمينيللو ضد شيكاغو ٢٧٤، 337 U.S. 1, 69 S.Ct. 894, 93 L.Ed. 1131 (1949).
- تيري ضد آدمز ٣٥٧، 345 U.S. 461, 73 S.Ct. 809, 97 L.Ed. 1152 (1953).
- تكساس ضد جونسون ٢٥٩، 109 S.Ct. 2533, 105 L.Ed.2d 342 (1989).
- مجلة تكساس الشهرية ضد بولوك ٢٤٢، 489 U.S. 1, 109 S.Ct. 890, 103 L.Ed.2d 1 (1989).
- فلوريدا ستار ضد ب.ج.ف ٣٠٢، 109 S.Ct. 2603, 105 L.Ed.2d 443 (1989).

- توماس ضد مجلس الفحوص بقسم الاستخدام بولاية إنديانا من ٣٤٦ Thomas v. Review Bd. of Indiana Employment Sec. Div., 450 U.S. 707, 101 S.Ct. 1425, 67 L.Ed.2d 624 (1981).
- ثورنبيرج ضد جينجلز من ٢٧٧ Thornburg v. Gingles, 478 U.S. 30, 106 S.Ct. 2752, ٢٧٧ 92 L.Ed.2d 25 (1986).
- ثورنبورج ضد الكلية الأمريكية لأطباء الولادة وأمراض النساء من ١٧٠ Thornburgh v. American College of Obstetricians and Gynecologists, 476 U.S. 747, 106 S.Ct. 2169, 90 L.Ed.2d 779 (1986).
- ممتلكات ثورنتون ضد شركة كاليدور من ٢٤١ Thornton, Estate of v. Caldor, Inc., 472 U.S. 703, 105 S.Ct. 2914, 86 L.Ed.2d 557 (1985).
- تيلتون ضد ريتشاردسون من ٢٣٧ Tilton v. Richardson, 403 U.S. 672, 91 S.Ct. 2091, 29 L.Ed.2d 790 (1971).
- شركة تايم ضد فايرستون من ٢٠٠ Time, Inc. v. Firestone, 424 U.S. 448, 96 S.Ct. 958, 47 L.Ed.2d 154 (1976).
- شركة تايم ضد هيل من ٢٠١ Time, Inc. v. Hill, 385 U.S. 374, 87 S.Ct. 534, 17 L.Ed.2d 456 (1967).
- شركة تايمز للأفلام ضد شيكاغو من ٢١١ Times Film Corporation v. City of Chicago, 365 U.S. 43, 81 S.Ct. 391, 5 L.Ed.2d 403, 15 O.O.2d 254 (1961).
- تينكر ضد منطقة مدرسة دي موان المستقلة من ٢٥٦ Tinker v. Des Moines Independent Community School Dist., 393 U.S. 503, 89 S.Ct. 733, 21 L.Ed.2d 731, 49 O.O.2d 222 (1969).
- تول ضد مورينو من ١٠٥، ٢١٥ Toll v. Moreno, 458 U.S. 1, 102 S.Ct. 2977, 73 L.Ed.2d 563 (1982).
- مؤسسة توني وسوزان ألامو ضد وزير العمل من ٢٤٨ Tony and Susan Alamo Foundation v. Secretary of Labor, 471 U.S. 290, 105 S.Ct. 1953, 85

- L.Ed.2d 278 (1985).
- توركاسو ضد واتكنز من ٢٤٤ 6، 81 S.Ct. 1680، 367 U.S. 488، Torcaso v. Watkins.
- L.Ed.2d 982 (1961).
- ترين ضد نيويورك من ١٣٠ 95، 39 S.Ct. 839، 420 U.S. 35، Train v. City of New York.
- 43 L.Ed.2d 1 (1975).
- تريمبل ضد جوردن من ٢٢٢، 97 S.Ct. ٢٢٢، 430 U.S. 762، Trimble v. Gordon.
- 1459، 52 L.Ed.2d 31، 4 O.O.3d 296 (1977).
- ١٢٠، ١١٨، المجلس المتحد لحرف البناء والإنشاءات ضد عمدة ومجلس كامدن من ١١٨، ١٢٠، United Bldg. and Const. Trades Council v. Mayor and Council of Camden.
- 465 U.S. 208، 104 S.Ct. 1020، 79 L.Ed.2d 249 (1984).
- العمال العاميين المتحدين لأمريكا ضد ميتشل من ٧٩، United Public Workers v. Mitchell.
- 330 U.S. 75، 67 S.Ct. 556، 91 L.Ed. 754 (1947).
- إدارة بريد الولايات المتحدة ضد مجلس الاتحادات المدنية لجرينبرج من ٢٨١، United States Postal Service v. Council of Greenburgh Civic Associates.
- 453 U.S. 114، 101 S.Ct. 2676، 69 L.Ed.2d 517 (1981).
- مجلس تقاعد سنك حديد الولايات المتحدة ضد فريتز من ١٩٣، United States R.R. Retirement Bd. v. Fritz.
- 449 U.S. 166، 101 S.Ct. 453، 66 L.Ed.2d 368 (1980).
- فالنتين ضد كريستسن من ٢٨٩ 62، 52 U.S. 316، Valentin v. Chrestensen.
- 920، 86 L.Ed. 1262 (1942).
- كلية وادي فورج المسيحية ضد إتحاد الأمريكيين لفصل الكنيسة عن الدولة من ٧٣، ٧٤، Valley Forge Christian College v. Americans United for Separation of Church and State, Inc..
- 454 U.S. 464، 102 S.Ct. 752، 70 L.Ed.2d 700 (1982).
- فانس ضد شركة الملاهي العالمية من ٣١١، Vance v. Universal Amusement Co., Inc..
- 445 U.S. 308، 100 S.Ct. 1156، 63 L.Ed.2d 413 (1980).

مجلس الصيدلة بولاية فرجينيا ضد إتحاد مجلس مستهلكي مواطني فرجينيا ص ٢٧٩،

Virginia State Bd. of Pharmacy v. Virginia Citizens Consumer Council, Inc., 425 U.S. 748, 96 S.Ct. 1817, 48 L.Ed.2d 346 (1976).

Vitek v. Jones, 445 U.S. 480, 100 S.Ct. 1254, 63 L.Ed.2d ١٨٤ فيتك ضد جونز ص ٥٥٢ (1980).

Walker v. City of Birmingham, 388 U.S. 307, ٢٨٨، ٢٥٠، ووكر ضد برمنجهام ص ٨٧٨ (1967).

Wallace v. Jaffree, 472 U.S. 38, 105 S.Ct. ٢٢٨، ٢٢٠، ٢٢٩، والاس ضد جافري ص ٢٤٩ (1985).

Waltz v. Tax Commission of New York, ٣٢١، ٢٤٢، والتز ضد لجنة ضرائب نيويورك ص ٦٦٧ (1970).

Ward v. Illinois, 431 U.S. 767, 97 S.Ct. 2085, 52 ٢٠٥، وارد ضد إيلينوي ص ٧٣٨ (1977).

Ward v. Rock Against Racism, ٢٨٤، ٢٤٧، وارد ضد روك ضد العنصرية ص ٦٦١ (1989).

Warth v. Seldin, 422 U.S. 490 S.Ct. 2197, 45 ٦٨، ٦٧، وارث ضد سيلدين ص ٣٤٣ (1975).

Washington v. Davis, 426 U.S. 229, 96 S.Ct. ٢٠٢، ١٩٩، واشنطن ضد ديفيز ص ٥٩٧ (1976).

Washington v. Harper, — U.S.—, 110 S.Ct. ١٩٠، ١٧٩، واشنطن ضد هاربر ص ١٧٨ (1990).

Washington v. Seattle School Dist. No. 1, 458 U.S. 457, 102 S.Ct. 3187, 73 L.Ed.2d 896 (1982).

Weaver v. Graham, 450 U.S. 24, 101 S.Ct. 960, 67 ١٤٧، ويفر ضد جراهام ص ٩٦٧ (1980).

- L.Ed.2d 17 (1981).
- ويبر ضد شركة إيتنا للإصابات والضمان من ٢٢٢ Weber v. Aetna Cas. & Sur. Co., 406 U.S. 164, 92 S.Ct. 1400, 31 L.Ed.2d 768 (1972).
- ويبستر ضد إدارة الصحة التناسلية من ١٧٠، ١٧٤ Webster v. Reproductive Health Services, — U.S. —, 109 S.Ct. 3040, 106 L.Ed.2d 410 (1989).
- ويلش ضد الولايات المتحدة من ٣٥١ Welsh v. United States, 398 U.S. 333, 90 S.Ct. 1792, 26 L.Ed.2d 308 (1970).
- وينجلر ضد شركة التأمين التعاوني للعقاقير من ٢٢٠ Wengler v. Druggists Mut. Ins. Co., 446 U.S. 142, 100 S.Ct. 1540, 64 L.Ed.2d 107 (1980).
- ويسبري ضد ساندريز من ٢٢٣ Wesberry v. Sanders, 376 U.S. 1, 84 S.Ct. 526, 11 L.Ed.2d 481 (1964).
- مجلس تعليم ولاية وست فرجينيا ضد بارنيت من ٢٥٥، ٢٦١ West Virginia State Board of Education v. Barnette, 319 U.S. 624, 63 S.Ct. 1178, 87 L.Ed. 1628 (1943).
- هوايت ضد مستخدمي مجلس البناء لولاية ماساشوسيتس من ١١٧ White v. Massachusetts Council of Const. Employers, Inc., 460 U.S. 204, 103 S.Ct. 1042, 75 L.Ed.2d 1 (1983).
- هوايت ضد ريجستر من ٢٢٣ White v. Regester, 412 U.S. 755, 93 S.Ct. 2332, 37 L.Ed.2d 314 (1973).
- ويتني ضد كاليفورنيا من ٢٤٤، ٢٥٢، ٢٥٢ Whitney v. California, 274 U.S. 357, 47 S.Ct. 641, 71 L.Ed. 1095 (1927).
- هويتني ضد روبرتسون من ١٤٠ Whitney v. Robertson, 124 U.S. 190, 8 S.Ct. 456, 31 L.Ed. 386 (1888).
- ويكارد ضد فيلبرن من ٩٢، ٩٣ Wickard v. Filburn, 317 U.S. 111, 63 S.Ct. 82, 87 L.Ed. 122 (1942).

- ويدمار ضد فينسنت من ٢٧٩، ٣٢٩، ٢٤٠، 102 U.S. 263، 454 U.S. 263، 269 S.Ct. 269، 70 L.Ed.2d 440 (1981).
- وليامز ضد فلوريدا من ١٥٣، 26 S.Ct. 1893، 90 U.S. 78، 399 U.S. 78، 446 L.Ed.2d 446، 55 O.O.2d 55 (1970).
- وليامز ضد إيلينوي من ٢٢٧، 26 S.Ct. 2018، 90 U.S. 235، 399 U.S. 235، 586 L.Ed.2d 586، 52 O.O.2d 281 (1970).
- وليامز ضد رودس من ٢٢٤، 21 S.Ct. 5، 89 U.S. 23، 393 U.S. 23، 236 L.Ed.2d 24، 45 O.O.2d 236 (1968).
- ويسكونسن ضد كونستانتينو من ١٨٦، 433 U.S. 433، 517 S.Ct. 507، 27 L.Ed.2d 515 (1971).
- ويسكونسن ضد يودر من ٢٤٧، ٢٥١، 92 S.Ct. 205، 406 U.S. 205، 1526 L.Ed.2d 15 (1972).
- ولمان ضد والتر من ٣٣٢، ٣٣٥، 97 S.Ct. 2593، 433 U.S. 229، 53 L.Ed.2d 714 (1977).
- ولستون ضد شركة جمعية الريدرز دايجست من ٢٠٠، 443 U.S. 157، 99 S.Ct. 2701، 61 L.Ed.2d 450 (1979).
- وولي ضد ماينارد من ٢٦٨، ٢٦٩، 97 S.Ct. 705، 430 U.S. 705، 1428 L.Ed.2d 752 (1977).
- وايت ضد مجلس إمبوريا من ٢٠٤، 92 S.Ct. 451، 407 U.S. 451، 2196 S.Ct. 2196، 33 L.Ed.2d 51 (1972).
- ويتس ضد الولايات المتحدة من ٢٥٣، ٢٥٤، 77 S.Ct. 1064، 1 L.Ed.2d 1356 (1957).
- يرجر المتحيز من ٥٦، 75 U.S. 85، 19 L.Ed. 332 (1868).
- ييك وو ضد هوبكنز من ١٩٩، 1064 S.Ct. 1064، 118 U.S. 356، 6 S.Ct. 1064.

- 30 L.Ed. 220 (1886).
- يونج المتحيز من ٦٠ 714 52 L.Ed. 441, 28 S.Ct. 123, 209 U.S. Ex parte, Young, (1908).
- يانج ضد الشركة الأمريكية للمسارح الصغيرة من ٢٠٨ Young v. American Mini Theatres, Inc., 427 U.S. 50, 96 S.Ct. 2440, 49 L.Ed.2d 310 (1976).
- يونيبرج ضد روميو من ١٧٧، ١٧٨ 307, 102 S.Ct. 457 U.S. Youngberg v. Romeo, (1982). 2452, 73 L.Ed.2d 28
- شركة ياتجتاون للألواح المعدنية والأنابيب ضد سوير من ١٢٨ Youngstown Sheet & Tube Co. v. Sawyer (The Steel Seizure Case), 343 U.S. 579, 72 S.Ct. 863, 96 L.Ed. 1153 (1952).
- زابلوكي ضد ريد هيل من ١٧٧، ٢٢٥، ٢٢٨ 374, 98 U.S. Zablocki v. Redhail, (1978). 673, 54 L.Ed.2d 618 S.Ct.
- زاودرر ضد مكتب المجلس التأديبي للمحكمة العليا في أوهايو من ٢٩٢ Zauderer v. Office of Disciplinary Counsel of Supreme Court of Ohio, 471 U.S. 626, 105 S.Ct. 2265, 85 L.Ed.2d 652 (1985).
- زينرمون ضد بيرش من ١٩٠ 975, 108 U.S. Zinerman v. Burch, (1990). L.Ed.2d 100
- زوبل ضد ويليامز من ٢٢٨ 55, 102 S.Ct. 2309, 457 U.S. Zobel v. Williams, (1982). L.Ed.2d 672
- زوراك ضد كلاوزون من ٣٢٨ 306, 72 S.Ct. 679, 343 U.S. Zorach v. Clauson, (1952). L.Ed. 954
- زورنشر ضد ستانفورد ديلي من ٣١٣ 547, 98 U.S. Zurcher v. Stanford Daily, (1978). S.Ct. 1970, 56 L.Ed.2d 525

- C. Enforcing the Fourteenth Amendment...
 - 1. Congress' Remedial Powers.....
 - 2. Congress' Substantive Powers
 - 3. Reaching Private Conduct'.....
- D. Enforcing the Fifteenth Amendment

- B. The Doctrine Applied—Continued
 - 5. Freedom of the Press.....
 - a. Newsgathering
 - b. Public Access to the Media
 - 6. Speech in the Electoral Process.....

Chapter VIII. Freedom of Religion.....

- A. The Establishment Clause.....
 - 1. Public Aid to Religion.....
 - 2. Religion in the Schools
 - 3. Establishment Outside the Schools...
- B. Free Exercise of Religion.....

Chapter IX. State Action.....

- A. Introduction
- B. Framing the State Action Doctrine
- C. Finding State Action
- 1. Public Functions
 - 2. Significant Involvement/Joint Participation.....
 - 3. Encouragement, Authorization and Approval

Chapter X. Congressional Legislation in Aid of Civil Rights and Liberties

- A. Sources of Congressional Power.....
- B. Enforcing the Thirteenth Amendment...

- A. The Basic Doctrine—Continued
 - 5. Freedom of Association and Belief...
 - a. The Source of the Right
 - b. Membership and Associational Action
 - c. Group Registration and Disclosure
 - d. Public Benefits and Government Employment
 - e. The Right Not to Associate—Compelled Speech.....
- B. The Doctrine Applied
- 1. Expression in the Local Forum
 - a. Controlling Speech Content, Inciting, Provocative and Offensive Language.....
 - b. Access to Public Property.....
 - c. Access to Private Property
 - d. Licensing, Permits and Injunctions.....
- 2. Commercial Speech
- 3. Defamation and Privacy
- a. Rise of the Public Law of Defamation
 - b. The Modern Public Law of Defamation
 - c. Identifying the Public Figure Plaintiff.....
 - d. The Public Law of Privacy.....
- 4. Obscenity and Indecency

Chapter VI. Equal Protection	
A. Traditional Equal Protection	
B. The New Equal Protection.....	
1. Classifying Traits	
a. Race and Ethnic Origins	
b. Alienage: The "Sometimes Suspect" Classification.....	
c. Gender Classification: Intermediate Review	
d. Illegitimacy Classification: Intermediate Review	
e. Other Bases of Classification	
2. Fundamental Rights.....	
a. Interstate Travel.....	
b. Marriage and Family Life	
c. Voting.....	
d. Access to Justice.....	
e. The Limits of Fundamental Rights	

Chapter VII. Freedom of Expression	
A. The Basic Doctrine.....	
1. The Rationale of Speech Protection	
2. A Doctrinal Overview	
a. Content Control v. Indirect Burdens	
b. Vagueness and Overbreadth	
c. The Doctrine of Prior Restraint.....	
3. The Clear and Present Danger Doctrine.....	
4. Symbolic Conduct.....	

- C. Promoting Executive Responsibility
 - 1. Executive Privilege
 - 2. Executive Immunity

PART TWO: INDIVIDUAL RIGHTS AND LIBERTIES

- Chapter V. Due Process of Law
 - A. The Process of Incorporation.....
 - B. Substantive Due Process
 - 1. Traditional Substantive Due Process
 - a. The Early Rise and Demise of Economic Due Process.....
 - b. Economic Regulation: Substantive Due Process Today
 - c. The Takings Alternative
 - 2. Substantive Due Process Revisited: Fundamental Personal Rights.....
 - a. In General.....
 - b. The Right of Privacy: Contraception, Abortion and Sodomy.....
 - c. Marital and Familial Rights.....
 - d. Right to Care and Protection
 - e. The Right to Refuse Treatment..
 - f. Other Fundamental Rights.....
 - C. Procedural Due Process
 - 1. Life, Liberty and Property Interests
 - a. Property Interests
 - b. Liberty Interests
 - 2. The Process That Is Due.....

Chapter III. State Power in American Federalism.....

- A. State Power to Regulate Commerce.....
 - 1. The Nature of the Power.....
 - 2. The Subject of the Regulation: The *Cooley* Doctrine.....
 - 3. The Modern Approach: The Balancing of Interests.....
 - a. Discrimination: Purpose, Means, Effects.....
 - b. Undue Burdens—Ad Hoc Balancing.....
 - 4. State as Market Participant.....
 - 5. Interstate Privileges and Immunities.....
- B. When Congress Speaks.....
 - 1. Preemption.....
 - 2. Legitimization.....

Chapter IV. The Executive Power.....

- A. The Domestic Arena.....
 - 1. Executive Lawmaking.....
 - 2. Executive Impoundment.....
 - 3. Delegation and Legislative Veto.....
 - 4. Appointment and Removal.....
 - 5. Separation of Powers Generally.....
- B. The Foreign Arena.....
 - 1. Allocating the Foreign Relations Power.....
 - 2. Treaties and Executive Agreements.....
 - 3. Allocating the War Power.....

D.	Specific Doctrines Limiting Judicial Review	
1.	Who May Litigate?—The Problem of Standing.....	
a.	Constitutional Requirements for Standing.....	
b.	Federal Taxpayer Standing.....	
c.	Citizen Standing	
d.	Third Party Standing.....	
2.	When Can Constitutional Litigation Be Brought? The Problem of Timing.....	
a.	Rule Against Mootness.....	
b.	Ripeness, Prematurity, and Abstractness	
3.	What Can Be Litigated? The Political Question Doctrine.....	

Chapter II. National Legislative Powers

A.	Scope of Congressional Power	
B.	The Commerce Power.....	
1.	Establishing the Foundations.....	
2.	Using the Commerce Clause for Police Power Ends.....	
3.	The Stream of Commerce.....	
4.	The Affection Doctrine	
C.	The Taxing Power.....	
D.	The Spending Power.....	
E.	Intergovernmental Immunities	

Contents

FOREWORD TO THE SECOND EDITION
FOREWORD TO THE FIRST EDITION
TABLE OF CASES

Introduction: Constitutional Principles

PART ONE: THE ALLOCATION OF POWERS

Chapter I. Judicial Review And Its Limits

A. Foundations of Judicial Review
1. Review of Federal Actions
2. Review of State Actions
B. Foundations of Federal Jurisdiction
1. The Constitutional Basis of Federal Jurisdiction
2. Bases of Supreme Court Jurisdiction
3. Statutory Forms of Review
C. Constitutional and Policy Limitations on Judicial Review
1. Constitutional Limitations
a. The Bar of the Eleventh Amendment
b. The "Case or Controversy" Requirement
2. Policy Limitations

رقم الإيداع ٩٨/١٠٨٤٠

I.S.B.N.977-5454-40-9

CONSTITUTIONAL LAW IN A NUTSHELL

Jerome A. Barron & C. Thomas Dienes

هذا الكتاب

يسعى هذا المؤلف إلى القيام بمهمة ضخمة ألا وهي تقديم ملخص موجز للقانون الدستوري الأمريكي المعاصر. والقانون الدستوري بصفة خاصة ميدان مفعم بالمشاكل. إن مسيرة القانون الدستوري في المستقبل بشأن العديد من المسائل المثيرة للجدل في هذا الميدان المتقلب لا تكون دائماً واضحة. ومن ثم فإننا حاولنا أن نلخص اتجاه القانون الدستوري على أساس ما أصدرته المحكمة من أحكام حتى الآن. ولقد حرصنا على أن نكون منصفين بالنسبة للمواقف القضائية المختلفة - وبصفة خاصة تلك القضايا التي قد تكون فيها الأيديولوجية الدستورية عاملاً هاماً. وقد تمسكنا بسرد الأحكام القضائية كما هي، وعرضنا للاتجاهات السائدة ليس على النحو الذي كنا نبغي أن نكون، ونحن نترك الحكم لقارئنا عما إذا كنا قد نجحنا في ذلك. ومن بين الموضوعات التي يتناولها الكتاب توزيع السلطات وسلطة المحاكم في الرقابة على دستورية القوانين والسلطات التشريعية القومية وحقوق وحريات الأفراد وتطبيق القانون أمام المحاكم والحماية المتساوية وحرية التعبير وتشريعات الكونجرس لدعم الحقوق المدنية والحريات كما يضم الكتاب نص دستور الولايات المتحدة وهو المصدر الذي تستند إليه كل أعمالنا.



الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية

١٠٨١ شارع كورنيش النيل جاردن سيتي - القاهرة

Bibliothèque Alexandrina
0338396

